



۳۲۹

107

بازرسی شد
۲۷ - ۲۹

بازدید شد
۱۳۸۲

1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19 20 21 22 23 24 25 26

کتابخانه مجلس شورای ملی

نام کتاب	آبیت الاحکام	مؤسسه	۱۳۰۲
مؤلف	امجد اردبیلی	شماره دفتر	۲۶۰۲۶
موضوع	تألیف	شماره قفسه	۳۷۴۳
شماره	۳۷۴۳		

خطی - فهرست شده
۲۷۴۳

۳۲۹

107

~~۱۸۹~~

بازرسی شد
۳۶ - ۲۷

بازدید شد
۱۳۸۲

کتابخانه مجلس شورای ملی

نام کتاب آیات الاحکام	مؤسسه ۱۳۰۲
مؤلف احمد اردبیلی	شماره دفتر ۲۶۲۶
موضوع تالیف	شماره قفسه ۳۷۴۳
شماره قفسه ۳۷۴۳	۲۶۲۶

عقلم - فهرست شده
۲۷۴۳

نبدالین ما اعدار و بیع
۶۵

نبدالین ما اعدار و بیع
۶۵

انا اعلم و ملا احمد صاحب
تقررت فيه السبع
وانا العبد محمد علي



سمرانه الوداد

من حلة مملوك العبد الفقير
الى رحمة الله الغني اليك
ابن محمد بن محمد بن محمد بن محمد

ثم خذ من كل صفة من هذه الصفات
 ما لا يقدر على تحريكه ولا
 من شأنه عبادة ولا من شأنه
 من صفة الدين من شأنه العبادة

هو انك

ان کلمہ شریف حضرت پیر محمد علی شاہ
علیہ السلام نے فرمایا ہے کہ جو شخص اس کلمہ کو پڑھے
وہ اپنے دل سے تمام گناہوں کو دھوا کر دے گا اور
اپنے دل میں اللہ کی وحدانیّت کا یقین پیدا ہوگا

فهرست کتاب رتبة البيان في الفقه الحنفي نا احمد الدين علي عليه السلام
 كتاب كتاب كتاب كتاب كتاب كتاب
 الظاهرة الصلوة وفيها الاعتكاف الزكوة الحجي الحج
 كتاب كتاب كتاب كتاب كتاب كتاب
 الجهاد بالمعروف والنهي عن المنكر المكاسب وفيه الرهن والضمان
 كتاب فيه جملة من العقود وغيرها مثل الامارة والشركة والمضاربة
 والايضاع والابذع والاعارية والسبق والارهاق والشفعة
 واللقطة والغصب والاقراض والوصية وبحث الميثاق
 واعطاي المخير والتمسك والعهد واليمين
 والعتق والكتابة كتاب
 الكتاب وفيه من فقهية مثل الطلاق
 واللعان كتاب
 المطاعين والمشار كتاب
 كتاب
 كتاب
 كتاب
 كتاب
 القضاء والشهادات



بسم الله الرحمن الرحيم. التَّحْمِيصُ بِهِ مُتَعَمِّدٌ
 الحجة رب العالمين والصلوة على رسوله محمد وآله اجمعين
 اعلم ان هذا فريد لا يد قبل الشرع في المقصود من الاشارة اليها
 ان المشهور بين الطلبة انه لا يجوز تفسير القرآن بغير نص وانما هو قال
 الشيخ على الطبري قدس الله سره في تفسيره الكبير اعلم انه قد جمع عن النبي
 وعن الائمة عليهم السلام تفسير القرآن لا يصح الا بالاشياع والصلح المصريح
 وروى العامة عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال من فسر القرآن براهيه
 فاصاب الحق فقد اخطا قالوا وكره جماعة من التابعين القول بالقرآن بالآية
 كسعيد بن المسيب وسالم بن عبد الله وغيرهم والقول في ذلك ان الله سبحانه
 نذير الى الاستنباط وافضح السبل اليه ووضح اقواله عليه تعالى العمل الذي
 يستنبطونه منهم وقد اخرج عن ذلك تذيير والاضراب عن التكرار في ذلك
 انما يتبدد برفق القرآن امر قلوب افعالها وذكر ان القرآن منزل بلسان العرب
 فقال انا جعلناه قرآنا لآل ان قال هذا واثم له يدل على ان العرب من تلك الظرف
 فيكون معناه ان من حمل القرآن على رايه ولم يعلم شاهد الفاطمة فاضا
 الحق فقد اخطا الدليل وقد روي عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال لئن القرآن ذلول
 ذو وجوه فاحمله على احسن الوجوه وروى عن عبد الله عباس انه قال قسم
 وجوه التفسير على اربعة اقسام تفسير لا يعين احديهما التفسير بغير نص في العرب
 بكلامهم وتفسير بعلوم العلماء وتفسير لا يعلم الا الله عز وجل فاما الذي لا
 احديهما التفسير فهو ما يلزم الخفا من الشريعة التي فيها القرآن ومحمل لا يدل
 التوحيد ولا الذي يعلمه العلماء فهو ما يلزم التشابه وفروع الاحكام
 بغير نص المحيطة لا يعلم الا الله عز وجل فهو ما يجري مجرى الغيوب وقيام الامة
 ثم كلامه اقول بخبري الكلام ان الخبر محمول على ظاهره غير ترك الفواشيه
 صحيح مضمونه على اعترافه في او كلامه حيث قال قد جمع عن النبي
 بيانه ان الشيخ على قال في او التفسير معناه كشف المراد عن اللفظ المشكل و
 السابغ المحتمل الى ما يطابق الاخر الظاهر في التفسير المعنى والسابغ

واما الذي يعرفه العرب
 بلسانها فهو حقايق اللغة
 ومصنف كلامهم
 ومنه ما لا يمكن كل
 ولعل من اعلم كل
 انما يعرفه في احسن
 المروي ان يفسر القرآن
 القرآن على ما يورد في
 المعرفه في القرآن
 ولا بد ان يفسر القرآن
 ولا بد ان يفسر القرآن
 ولا بد ان يفسر القرآن

انها الشيء ومصره وما لا يلبه امره ومما قربان من الاولين فالمعنى من
 فتر وبين وجهه وقطع بان المراد من اللفظ المشكل الجملة المتشابهة كذا
 بان الجملة اللفظية لا على احد المعاني من غير مرجح وهو اما دليل نقل
 منصوص او آية اخرى لك وظاهر اجماع واعقل في الجملة المشرك
 المعنوي المراد به احذ معانيه بخصوصه بدليل بغير الدليل المذكور
 على وجهين فقد اخطا وبالجمله المراد من التفسير الموضع براهيه تفسير
 نص هو القطع بالمراد من اللفظ الذي غير طريقه من غير دليل بل
 براهيه وميله واستحسان عقده من غير شاهد معتبر شرعا كما هو
 في كلام المبدعين وهو ظن بتبع كلامهم والمسمع منه ظاهر عقلا والنقل
 كاشف عنه وهذا المعنى غير بعيد من الاشارة الى كون بل ظاهر
 ذلك **كتاب الطهارة** بنداء بالافتاحه وتتميم ما ذكرنا
 بسم الله الرحمن الرحيم يمكن الاستدلال على ايجاده الشبهة عند
 الطهارة بل عند كل فعل لا اما اخرج دليل بان الظاهر ان المراد بها
 تعليم العباد امتدا فاعلم فان معناه على ما قاله الشيخ ابو على الطبري
 في تفسيره الكبير استيعين في الامور باسم الله تعالى بان سيدنا في او ايها
 كما فعله الله تعالى في القرآن فتقدير باسمائه المحيى وكان المراد في او
 امون كما وابتد انما كما يظهر من المقام بان تقولوا باسم الله فينبغي
 قوله في ابتدا الاكل والشرب واللبس والذبح وغيرها كما قاله الفقهاء
 ويؤيده الخبر المشهور كل امرئ في بال لم يبدل فيه باسم الله فهو ميت
 غيره من الشواهد ثم انه يمكن الاستدلال بها على وجوب ذلك
 الاما وقع الاتفاق او دليل اخر على عدمه مثل الذبح بالطريق المشهور
 من الاستدلال بان الآية بل المعنى يضمن دلالة على وجوب التسمية في
 عنه المتفق على عدمه في السابق فحقه وجوب في الذبح المحمدي لله
 العالمين والاستدلال بها على محان قولها عند كل فعل مثل الاستدلال
 الاول ويؤيده ايضا مثل الخبر المشهور كل امرئ في بال لم يبدل فيه بالحمد

التي هي مصرية وما لا يلبه امره ومما قربان من الاولين فالمعنى من
 فتر وبين وجهه وقطع بان المراد من اللفظ المشكل الجملة المتشابهة كذا
 بان الجملة اللفظية لا على احد المعاني من غير مرجح وهو اما دليل نقل
 منصوص او آية اخرى لك وظاهر اجماع واعقل في الجملة المشرك
 المعنوي المراد به احذ معانيه بخصوصه بدليل بغير الدليل المذكور
 على وجهين فقد اخطا وبالجمله المراد من التفسير الموضع براهيه تفسير
 نص هو القطع بالمراد من اللفظ الذي غير طريقه من غير دليل بل
 براهيه وميله واستحسان عقده من غير شاهد معتبر شرعا كما هو
 في كلام المبدعين وهو ظن بتبع كلامهم والمسمع منه ظاهر عقلا والنقل
 كاشف عنه وهذا المعنى غير بعيد من الاشارة الى كون بل ظاهر
 ذلك **كتاب الطهارة** بنداء بالافتاحه وتتميم ما ذكرنا
 بسم الله الرحمن الرحيم يمكن الاستدلال على ايجاده الشبهة عند
 الطهارة بل عند كل فعل لا اما اخرج دليل بان الظاهر ان المراد بها
 تعليم العباد امتدا فاعلم فان معناه على ما قاله الشيخ ابو على الطبري
 في تفسيره الكبير استيعين في الامور باسم الله تعالى بان سيدنا في او ايها
 كما فعله الله تعالى في القرآن فتقدير باسمائه المحيى وكان المراد في او
 امون كما وابتد انما كما يظهر من المقام بان تقولوا باسم الله فينبغي
 قوله في ابتدا الاكل والشرب واللبس والذبح وغيرها كما قاله الفقهاء
 ويؤيده الخبر المشهور كل امرئ في بال لم يبدل فيه باسم الله فهو ميت
 غيره من الشواهد ثم انه يمكن الاستدلال بها على وجوب ذلك
 الاما وقع الاتفاق او دليل اخر على عدمه مثل الذبح بالطريق المشهور
 من الاستدلال بان الآية بل المعنى يضمن دلالة على وجوب التسمية في
 عنه المتفق على عدمه في السابق فحقه وجوب في الذبح المحمدي لله
 العالمين والاستدلال بها على محان قولها عند كل فعل مثل الاستدلال
 الاول ويؤيده ايضا مثل الخبر المشهور كل امرئ في بال لم يبدل فيه بالحمد

[illegible][illegible]

التولية في العبادات
مثل الوضوء والغسل
على عدم جوازها

[illegible]

ای الجوزہ و ذلک لانه ليس
صراطا بل هو مكان ناديا
الى الصراط ۱۲

كما هو ظاهر في قوله تعالى
لا يظفر بها الا من طهر من
النجاسة والنجاسة هي
الذنوب والذنوب هي
السيئات والسيئات هي
الافعال السيئة والافعال
السيئة هي التي لا ترضى
بالله واليوم الآخر

هذه صفة مستقيمة يدل على شدة وعظمة الذنوب على استحياءه مطلقا
لثبات الامر الذي عليه مثل الذين وعدم تغييره وحصوله المقتضى
عليه الذين هم الصالحون يكونون خفيين وتغيبوا الى الانقطاع الى الله
وطيب السوفى منه تعالى في الامور كلها واعتقاده انه لا ينصير الانسان
من عند نفسه وبغيره من دون توفيق الله وهلايته اياه مقبولا لا يخذل
تعالى بل يسل اياهم ايضا ثغرا على ايمانهم في نظم السورة دلالة ما على علم
الذنبا وهو كونه بعد التسمية والتجديد والانشاء والتوسل بالعبادة كما
هو المتعارف ووردية الرواية وايضا الى ما رايت احدا يتوجه الى ط
استنباط هذه الاحكام من الفاظه ثم ذكرها في تفسيرها مما يمكن
منها فكأنهم تركوا الظهور واولوا وجودها في غيرها والله يعلم ولما توفقت
صفة العبادة على الايمان اشترت البعض الايات التي يتعلق بها منها
اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون وهي اشارة الى المفلحين
الذين يوفون بالعباد والذين يوفون الصلوة ويؤتون الزكاة وتماز فيهم
يفقهون اما اعلمها فظ فان اولئك مبتدأ وعلى هدى متعلق
بمقدّمه خبر ومن ثم صفة هدى متعلق بمقدّمه وكذا اولئك
الثاني مبتدأ والمفلحون خبر وهم ضمير فصل لا محل له من الاعراب
عند البعض ومبتدأ وما بعده خبره والخلة خبر اولئك عند الآخر
واختيار اولئك وكثرة التأكيد والتضريح والمبالغة يكون الصلاح
المستحق الموصوفين بالصفات المذكورة كما ان الفضل يدل عليها مع
اقادته المحصور وكذا تعريف الخبر وامتناعه فابصار ظاهرة اذا الهداية
هي الدلالة الى ما يوصل الى المطا والدلالة الموصلة لفعل الثاني الى
والفلاح الجراح والظفر علما قبل والمعنى ان هؤلاء الموصوفين هم
الذين انصفوا بهداية من الله والمنصفون بما دون غيرهم لانهم
الطافرون بالبيعة والمطو هو الخلاص من النار لا غيرهم واما
الدلالة على الاحكام فدلج من خفا بياها ايتها تدل على وجوب ما هو

هذا هو المقصود من قوله تعالى
اولئك هم المفلحون اي الذين
يوفون بالعباد والذين يوفون
الصلوة ويؤتون الزكاة
وتماز فيهم يفقهون
اما اعلمها فظ فان اولئك
مبتدأ وعلى هدى متعلق
بمقدّمه خبر ومن ثم صفة
هدى متعلق بمقدّمه وكذا
اولئك الثاني مبتدأ
والمفلحون خبر وهم ضمير
فصل لا محل له من الاعراب
عند البعض ومبتدأ وما
بعده خبره والخلة خبر
اولئك عند الآخر
واختيار اولئك وكثرة
التأكيد والتضريح
والمبالغة يكون الصلاح
المستحق الموصوفين
بالصفات المذكورة
كما ان الفضل يدل
عليها مع اقادته
المحصور وكذا
تعريف الخبر
وامتناعه فابصار
ظاهرة اذا الهداية
هي الدلالة الى
ما يوصل الى المطا
والدلالة الموصلة
لفعل الثاني الى
والفلاح الجراح
والظفر علما قبل
والمعنى ان هؤلاء
الموصوفين هم
الذين انصفوا
بهداية من الله
والمندفعون بما
دون غيرهم لانهم
الطافرون بالبيعة
والمطو هو الخلاص
من النار لا غيرهم
واما الدلالة على
الاحكام فدلج من
خفا بياها ايتها
تدل على وجوب ما هو

القول
سبب

سبب الصلاح من التقوى والايمان بالعباد واقامة الصلوة اي فعلها
والحفاظة عليها انها لا وكيفية وقتها وايتاء الزكاة مستحقها والافاق
تمام من قبل الله مطلقا لا من المحطات وذلك لانه يفهم منه حصر
الصلاح في فعل هذه المذكورات ومعلوم ان الصلاح الذي هو الجاهل
العذاب والوصول الى الجنة واجب فيكون ما هو موقوف عليه سبب
له واجبا وذلك هو المطا والتقوى علما نقل عن اهل البيت عليهم السلام
وهو ان لا يترك الله حيث تمالق ولا يفقدك حيث امرك الله ان
التقوى هو الاجتناب جميع المنهيات واركاب جميع المأمورات
والايمان بالعباد قبل هو الصديق بالقلب والعباد العيون المحسوس
قبل ما غاب عن العباد علمه وقبل ما عاجا من عند الله وقبل جميع ما اوجبه
الله تعالى والوئدب اليه او ابا حده وقبل بالبيعة والجنة والنعمة والنعمة
هو الصديق بالقلب فالعباد هو الصديق واعلم انه ينبغي ههنا تحقيق
الايمان شرعا الذي يوقف عليه امور كثيرة فتقول لا شك انه مطلق
الصديق في النعمة واما في الشرع فتقول في جميع البينات ان المقرلة
قالوا يا جميع ان الايمان هو فعل الطاعات ومنهم من اعتبر الفرائض والنواحي
ومنهم من اعتبر الفرائض حسب واعتبر الاجتناب المكابر كما كانه
بفعل الطاعات مجموع الامور الثلاثة اعتقاد الحق والافراية والفعل
كما قال في الكشاف ونقل القاضية ذهب المقرلة في جمهور المحدثين
والمناوي فن اخل بالاعتقاد فهو منافق ومن اخل بالافراية فهو كافر
اخرى بالفعل فهو فاسق عند الكل وكما وعنده المناوي وخارج عن الايمان
غيره اخل في الكفر عند المقرلة واما دليلهم فليس مما يعتد به انه
ينهم ذلك من كثير من الاخبار المذكورة في كتاب الايمان والكفر
الكتابي وغيره من الكتب المعتمدة من الاصحاب حيث يدل على دخول
الاعمال فيه وان المؤمن يخرج عن الايمان حين العنق ثم اذا بان
بصير مومنا من امانا نقل في جميع البينات قال وتدى العامة والمنا

بجمله

عن علي بن موسى الرضا عليه السلام ان الايمان هو الصديق بالصدق
الاقرار باللسان والعمل بالاركان وعنه عليه السلام ايضا الايمان قول
مقول وعمل معقول وعرفان بالعقول واتباع الرسول ويدل على
مذهبهم عطف العبادات على الايمان في القرآن العزيز على الاحسان
وايضاً اسناد الايمان الى اللطيف في قوله تعالى وقوله مطهرين بالآيات
اولئك كتب في قلوبهم الايمان ولما يدخل الايمان في قلوبكم وايضاً فكر
الايمان بالمعاصي في قوله تعالى وان طائفتان من المؤمنين استنسوا
ابواباً اليها الذين آمنوا كتب عليهم القصاص في القتل والذين آمنوا وليسوا
ايامهم بطول وايضاً تحكيك المؤمنين بالعبادات واجتناب المنهيات مثل قوله
تعالى يا ايها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا رسله وان كنتم في شك من شيء
فاسألوا الله واطيعوا رسله وان كنتم في شك من شيء فاسألوا الله
واحدة في الايمان للمؤمن جميع ذلك ويحتاج الى التاويل والاحتياط فلا
يضار اليه الا بيسير قطعي المتيقن وقوى الدلالة اذ لم يخرج عن ظاهر
القطعي لا يجوز الا بما يقر منه او بالمتاويل وايضاً الاصل والاستصحاب وعدم
الخروج عن معناه اللغوي فانه فيما بمعنى الصديق اتفاقاً على احوال
ومعلوم ان الخروج عنه الى الصديق والافراد والاعمال يحتاج الى دليل
قوي بخلاف الصديق الخاص فانه بمعنى افراد معناه اللغوي ولا يعد
ثم لا قرار ايضاً اليه باعتبار ان الكتمان للعناد وغيره اذا تمكن من
الاظهار ولا يجوز فيه امته لا يستلزم ان يدخل حتى انه لو لم يقل ذلك
بالقول لا يكون مؤمناً بل لا يستلزم عدم العلم ايضاً وايضاً باعتباره
اما ما روي للاسلام او احضر ومعلوم اعتبار الاقرار فيه وفيه ايضاً
ان لما في ان يمنع ذلك وهو موقوف على العمل غير اخلاقي الايمان والاحسان الى الناس
بذلك محمولة على الايمان الكامل الذي يكون للمؤمنين المتقين المتقين
المخلصين المقبولين واما الايمان المطلق عند الاصحاب فهو الصديق
بأنه بين سوله وجميع ما جاء به على الاجمال بخصوص كل شيء ثم كونه مما
جاء به وبالأولية والامامة والوصاية لاهل البيت عليهم السلام بخصوص

من علي بن موسى الرضا عليه السلام ان الايمان هو الصديق بالصدق
الاقرار باللسان والعمل بالاركان وعنه عليه السلام ايضا الايمان قول
مقول وعمل معقول وعرفان بالعقول واتباع الرسول ويدل على
مذهبهم عطف العبادات على الايمان في القرآن العزيز على الاحسان
وايضاً اسناد الايمان الى اللطيف في قوله تعالى وقوله مطهرين بالآيات
اولئك كتب في قلوبهم الايمان ولما يدخل الايمان في قلوبكم وايضاً فكر
الايمان بالمعاصي في قوله تعالى وان طائفتان من المؤمنين استنسوا
ابواباً اليها الذين آمنوا كتب عليهم القصاص في القتل والذين آمنوا وليسوا
ايامهم بطول وايضاً تحكيك المؤمنين بالعبادات واجتناب المنهيات مثل قوله
تعالى يا ايها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا رسله وان كنتم في شك من شيء
فاسألوا الله واطيعوا رسله وان كنتم في شك من شيء فاسألوا الله
واحدة في الايمان للمؤمن جميع ذلك ويحتاج الى التاويل والاحتياط فلا
يضار اليه الا بيسير قطعي المتيقن وقوى الدلالة اذ لم يخرج عن ظاهر
القطعي لا يجوز الا بما يقر منه او بالمتاويل وايضاً الاصل والاستصحاب وعدم
الخروج عن معناه اللغوي فانه فيما بمعنى الصديق اتفاقاً على احوال
ومعلوم ان الخروج عنه الى الصديق والافراد والاعمال يحتاج الى دليل
قوي بخلاف الصديق الخاص فانه بمعنى افراد معناه اللغوي ولا يعد
ثم لا قرار ايضاً اليه باعتبار ان الكتمان للعناد وغيره اذا تمكن من
الاظهار ولا يجوز فيه امته لا يستلزم ان يدخل حتى انه لو لم يقل ذلك
بالقول لا يكون مؤمناً بل لا يستلزم عدم العلم ايضاً وايضاً باعتباره
اما ما روي للاسلام او احضر ومعلوم اعتبار الاقرار فيه وفيه ايضاً
ان لما في ان يمنع ذلك وهو موقوف على العمل غير اخلاقي الايمان والاحسان الى الناس
بذلك محمولة على الايمان الكامل الذي يكون للمؤمنين المتقين المتقين
المخلصين المقبولين واما الايمان المطلق عند الاصحاب فهو الصديق
بأنه بين سوله وجميع ما جاء به على الاجمال بخصوص كل شيء ثم كونه مما
جاء به وبالأولية والامامة والوصاية لاهل البيت عليهم السلام بخصوص

كل واحد

كل واحد واحد مع عدم صدق ما يقضي من وجه عنه والارتداد مثل
سب النبي صلى الله عليه وآله والفا للمخلف في القار ذات فلنشر الى
ما يدل على كون امر المؤمنين عليه السلام اماماً وهو غير محصور ونقص على
بنيذ منه قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا من ينكح من ينكح من ينكح من ينكح
ياي الله يقوم بغيره ويجوز ان يكون دليله على المؤمنين عاطفة عليهم متدلين
جميع دليله يدخل على المؤمنين المعنى العطف والالتصاف على انه مع ذلك
حافظون للمؤمنين وما يكون عليهم وهم في حمايتهم ولما بدله اعز الله
الكافرين استلزامه عليهم من غيرهم اذا غلبه الجاهلون في سبيل الله
صفة اخرى لهم واحال من الصير في اعز ولا يخافون لومة لائم
على الجاهلون بمعنى انهم جاعلون بين الجاهلة في سبيل الله والصلابة
دينه ذلك فضل لله يؤتيه من يشاء والله واسع عليم اشار الى ان الايمان
الذائره من عطية الله وفضله وبغيره اسبابه لا يمكن كسبه بغيره و
فصل عنه وهو كبر الفضل ولا ينقصه اعطى شي عليم بواقع الاشياء يعرف
استحقاق كل احد لا يقدّر من الفضل والانعام وطائفتان من المؤمنين
عليه السلام واصحابه والذين ارتدوا معه وعنه عليه السلام من الخواص
وتحاربهم يوم الجمل وسفين وغيره اذا ما وقع ارتداد قبله ولا بعده الا
امثال ذلك معه ولا تهاذه غير من جود لا ينفك عنه عليه السلام واصحابه لان
الحرب الذي فعله كان محل اللوم فان الخواص اهل القرآن والصلح والحق
ن وجهه رسول الله صلى الله عليه وآله ومعها اصحابه ومعوية خال المؤمنين
ومعه اصحابه فكان محل اللوم ولكن مكانه هو واصحابه يحافون من لومة
اي لا يمكن ان لا يتم كانوا على الحق فلا يجوزونه غير الله مع ذلهم وصغر نفوسهم
مع المؤمنين وتواضعه عليه السلام معهم سمعوا حتى نسب الى الدعاية لكثرة
تواضعه وقالوا انه كان فينا كاحدا في زمان خلافته ويمشي في سوق
الكوفة وينادي خلوا سبيل المؤمنين المجاهدين سبيل الله ولأنه الذي
لكنب محبة الله له اي اذاعة الله له الهدى والتوفيق في الدنيا والآخرة

بقى اصحابه من المؤمنين
الذين بايعوا النبي صلى الله عليه وآله
في المدينة

الذين بايعوا النبي صلى الله عليه وآله
في المدينة

وبرضى وحسن الثواب في الاجرة ومحبة الله اي ارادة الله طاعته جميعا
والخبر عن معاصيه كلها ويؤيده ما روي عن محبة الله ورسوله ومحبة
الله ورسوله في خبر المراتبة قال الامام الاوراقين علي بن محمد المكي عليه
السلام في كتابه فضول المهمة في معرفة الائمة هذه عبارة فصل في محبة الله رسوله
صلوات الله عليه والمسلم وذلك انه صرح النقل في كثير الاجابات الصحيحة و
الاجابات الصحيحة في صحيح البخاري ومسلم وغيرهما ان النبي صلوات الله عليه
والله قال يوم حنين لا عطين المراتبة عند ارجل يفتح الله عليه يد محمد عليه
ورسوله ومحبة الله ورسوله فبات الناس يحرصون ليلتهم انهم يعطيها
فقال ابن عباس علي بن ابي طالب عليه الصلوة والسلام يقول رسول الله عليه
فقال رسول الله ص فان سلوا اليه فان به بصق في عينيه ودعي في
حتى كان له يمين به وجمع فاعطاه المراتبة فقال عليه الصلوة والسلام
بارسول الله ص اقل حتى يكون في مثلنا فان صلوات الله عليه والله حتى نزل
باحتهم ثم ادعهم الى الاسلام واخبرهم بما يحب عليهم فيه فوالله لان
يهدى الله لك رجلا واحدا خير لك من ان يكون لك حمران النعم قال
نص ففتح الله على يده وفي صحيح مسلم قال عن الخطاب ص اجبت الاما
الايم من فسا وبت لها رجا ان ادعى لها قالت العلى قوله فسا وبت
لها ما ليسن الملة نفا ولت لها ورجعت عليها حتى ابدت وجهي ونصت
لذلك ليتك كفي قالوا انما كانت عمل لها ما دلت عليه من محبة الله
ورسوله ومحبة الله عليه الصلوة والسلام والفتح على يده قاله الشيخ عليه
السلام في كتابه الموهم انتهى كلامه ورايت ايضا مثل ما نقل في موضع
منها صحيح لا نوارب غير ما عد من الصحاح عن سهل بن محمد سعد ان
رسول الله ص قال يوم حنين لا عطين هذه المراتبة عند ارجل يفتح الله
يديه لمحبة الله ورسوله ومحبة الله ورسوله فلما اصبحت اناس
عند علي بن ابي طالب عليه الصلوة والسلام عليه والله كما روي ان يعطيها
ابن علي بن ابي طالب عليه السلام فقال هو بارسول الله ص عيشته قال

له عليه الصلوة

فلما اصبحت الناس عند
على رسول الله ص كل ثم
يرجوان يعطيها
الديانة المراتبة
افضل على رسلك

البصاق ما الغم
ان اخرج منه
ص

فان سلوا

فان سلوا اليه فبصق رسول الله ص الله عليه وآله في عينيه فبني
كان لم يكن به وجمع فاعطاه المراتبة فقال عليه السلام بارسول الله
اقام حتى يكونوا مثلنا فقال عليه السلام اي رسلك وليت
والرسول ليس للذين يخوفونك بحيث لا يتغير المعنى والمقصود في نقله
من الصحاح تأمل رحمة الله في هذا الخبر واختياره للحج من الحاجين
واختصاصه بهما عليه كونه حاضرا مع الصحابة وتقرن الصحابة
لهذا مع غيبته وهذا الفقه كالمصريح في عدم وجود هذا الوصف
في ذلك الزمان الا فيه عليه السلام وكذا ابو بكر فقتله الطير في
ايضا مربية في كتب العامة والخاصة فالأخطب الحارثي في كتاب
المناقب في آخر الفصل التاسع في بيان انه افضل الاصحاب واخص
الشيخ وذكر الاستاذ الى قوله عن النبي ص ما لك قال لهدى رسول
صلوات الله عليه والله طير فقال النبي ص يا حبيب خلقك اليك
لياكل مني من هذا الطير فقلت ان رسول الله ص على حاجة قال
تخرجها فقلت ان رسول الله ص على حاجة قال فذهب تخرجها فقال
رسول الله ص افتح ففتحت ثم دخل فقال يا علي ما حديثك قال هذا
آخر ثلث كرات يريد في ان من انك على حاجة قال ما حملك
علي ما صنعت يا النبي قال سمعت دعائك فاجبت ان يكون في
من قومي فقال النبي ص ان الرجل قد يحب قومه ومثله في كتب
اخرى مثل الفضول المهمة ثم نقل شعرا في بيان ان الرجل يحب قومه
وبالجملة محبة الله تعالى والرسول ومحبة الله تعالى ومحبة رسول
له طاهر وفي الاخبار ما لا يحصى عن ذلك ما يعلم من كتابه الخطيب
خوارزمي في الفصل السادس في محبة الرسول ص اياه والحث على
محبة وموا لا يوفيه عن نفسه ومن جملة ذلك ما روي بالا
في هذا الفصل عن عائشة قالت قال رسول الله ص وهو في بيتي
ادعوا لي جبي قد اياك فنظر الي رسول الله ص ثم وضع راسه

التي اجعله رجلا
من الانصار فاجعلني
عليه الم فقلت م

هذا هو الكتاب الذي...

ثم قال ادعوا الى ما يحيى نفوسكم... فوالله ما يريد غيري...

منه

الحديث... من قال...

ثم...

يوم القدره وشاهدين... فوالله ما يريد غيري...

الصلوة... يا حي يا قيوم...

بغير...

مغف

[illegible][illegible]

لا اذبح بالذبيحة التي
 لم تكن طاهرة
 بل اذبح بالذبيحة التي
 هي طاهرة
 فاذبح بالذبيحة التي
 هي طاهرة
 فاذبح بالذبيحة التي
 هي طاهرة

وهو شرط للمواضع خصوصاً مع الاشتباه وجعل العطف والتماساً
قاله في الكشف قال المراد بالمسح هذا الفعل العليل وقد مر في مقامه
وقراءة النص عليه كذا لأنه عطف على محل وسكنا مثاله في القرآن العزيز
وغيره كثير جداً وأما عطفه على الوجه فمعلوم فمعه خصوصاً في مثل
القرآن العزيز وليس وجود المحرر في المفعول دليل عليه كما قاله
في الأصول دليل على أن هذا الوجه هو المحصول للعدل بأن يكون العطف
الأول من المفعول والمسح غير محدود والثاني منها محذور والظاهر
هو ما يباحث وإن كان ذلك من الحاشية وظاهر الآية عدم الترتيب
بينها ولا دليل عليه أيضاً من الإجماع والأخبار بل أكثر الأصحاب على
عدمه والأصل هو كونه لا يشترك في الصدق مع قوله غير مرتب فقال
والظاهر أنه لا يشترط في المسح عدم تحقق أقل الفعل إذا قد يكون المقابلة
باعتبار الآية أو باعتبار عدم جواز المسح في المفعول وأما ما ذهب
إليه أفراد الفصول من عدم الدلالة وصدق اسم المذكور في الكتاب والاشارة
والإجماع لغة وعرفاً والزم من آخر البيان عن وقت الحاجة لو كان
مراد أوله بدين فاشترطوا بالبدل لا يشترك في صدق المسح مع المرفوعة
البدل الذي لا ينفك عنه غسل وإن تحقق معه أقل الفعل المقارن عند
الدلالة فكيف شاق متى فإن تحقق المسح بحيث يظهر البدل على العطف
ولم يوجد أقل الفعل كما لو كان من شك في قول الشيخ في الدين في شرح
المراجع بذلك بعيداً يمكن كونه محذوراً إذا تم كون الوضوء
واجباً للغير وهو الصلوة مثلاً وإن كنتم جنباً فاطهروا أي فاعتزلوا
كون الفعل واجباً لنفسه لأن الظاهر معطوف على قوله إذا قمتم فعدوا
بأيتها الذين آمنوا أن كنتم جنباً فاطهروا ويدل عليه الأخبار أيضاً
مثلاً ذلك للثبات واجب الفعل ويقرب عليه صحة نية وجوب
الفعل لمن لم يوجب عليه الشرطية وعلى تقدير وجوبه لغيره أيضاً
ليس يضيّق الوضوء وأما يضيّق بتضييق الشرطية وقد مر جواباً

في بيان المسح
في بيان المسح
في بيان المسح

فإن قلت لو كان
فإن قلت لو كان
فإن قلت لو كان

فإن قلت لو كان
فإن قلت لو كان
فإن قلت لو كان

بذلك إلا أن يبق أنه معطوف على أن كنتم محدثين محذوراً فكان
إذا قمتم إلى الصلوة أن كنتم محدثين وضوءاً وإن كنتم جنباً فاعتزلوا
ويؤيد كون باقي الظهارات كذلك ويشعر به بعض الأخبار وقوله
أنه لا يكون المناسب إذا فخصيصاً من الوضوءات من الأجناس والآية
أيضاً على تقدير كونه معطوفاً على أي يؤيد أكثره وقته الآية أيضاً
وإن كنتم مرضى أو على عدو أو في موضع لا يمكن إحضار من
قادرين أي إذا قمتم إلى الصلوة وكنتم مرضى أو على عدو أو في موضع
استعمال الماء فإن كنتم محدثين فغسلوا بالجملة وتوضؤوا وإن كنتم جنباً فاطهروا
وإن كنتم مرضى أو على عدو أو في موضع لا يمكن إحضار من
استعمال الماء لهدمه أو لغيره أو ما أحدهم من الغائط والجملة
عن الحديث الخارج من أحد السبلين فأومع الوضوء ولا يسمي النساء
لعله كناية عن الموضع لفعل الجملة وهو اللجوء حتى يغتسلوا
بجلاء أو بغيره فيتموه أصحاً أي اقتصدوا وضوءاً طاهره بباحة
فأصح ما يرد بغيره فيتموه أصحاً أي اقتصدوا وضوءاً طاهره بباحة
بعض الأصحاب بأن تضمنوا أيديهم على بعضه ثم مسح الوجه واليدين
أو من بعض الشيم كما ورد في الرواية أي ما يتم به وهو الصعيد فلا
دلالة على تقدير كونهما بقية صفة على وجوب الوضوء الشيم من الصعيد
فيجب كونهما بياضاً كما في الآية تدل على وجوب الغسل وإن
الجملة موجبة له وإن الغائط بل البول والريح أيضاً أحداث موجبة
للوضوء وإن المرض والسفر مع عدم القدرة على الماء موجب للتميم بدلاً
ومشعره بأنه يجب به ما ينجي بهما على اشتراط طهارة ما يتم به بل لا
أيضاً بل طهارة الماء وأما ما ذهب إليه أيضاً في الرضوء والغسل وأن يكفيهما التيمم
أن المسح يكفي ببعض الوجه مطلقاً وكذا ببعض اليد وأنه لا يحتاج
إلى الاستيعاب والتحليل وإن أقرنا التيمم مع الوجه والرضوء
والغسل التيمم بينات في كتب الفروع مع أحكامها وجميع أخبارها

في بيان المسح
في بيان المسح
في بيان المسح

فإن قلت لو كان
فإن قلت لو كان
فإن قلت لو كان

فإن قلت لو كان
فإن قلت لو كان
فإن قلت لو كان

اینم

قابلہ

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

وعد به ان يبعثه من قبله في بانه وقول قربان اخيه لفظ الحسن على
فلك ولقاء ما يريده له فالصالح ما يسل انما يتقبل الله من المتقين اي
اشا اصابك ما اصابك من عدم القبول عند الله من قبل فضلك لا من
قبل فله يقتل في قاتل فضلك لا في حق فيه اشارة الى ان الماسد بيني
يرى حرمانه من تقصير فيكون الذنب له لا للحج وهو قد انجزه
في تحصيل ما صار المحسوب به محسوبا ويحفظ في الا في ازالة حفظ المحسوب
فان ذلك بصره ولا ينفع الماسد بل بصره وهو في ذنبه دلالة على ان
القبول بشرط فيه التقوى كما قلناه قال في وفيه اشارة الى ان الطاعة
لا يقبل الا من مؤمن بشروطه اشكال في هذا ما شرطه الفقهاء وان
لا يمنع من صحة عبادة اذا فعلت على وجهها ويمكن ان يوافق المارة
التقوى في تلك العبادة اي لا يقبل الله العبادة الا من المتقين فيها بان
باق بها بحيث لا يكون عيبا تاما بل ان يقصد به الربا وغيره من
المبطلات والمردن تقوى من ذنب بني تلك العبادة فيكون اشارة
الى الامر بالتي يستلزمها من ضرورة وهو موجب للمساواة والمساواة
في قبولها عدم كونها محصية ولا مستلزما لها الله يعلم ان بسطها
يدل على تقوى ما انما بسط يدلي اليك لا فتلك التي افاض الله في العلم
قال في الكشف كان هابيل احمى من قابيل ولكنه يخرج عن قتله واستسلم
له خوفا من الله تعالى لان الدفغ لم يجر بعد او غير ما هو لا فضل قال
عليه السلام كن عبد لله القبول لا تكن عبدا لله القائل يمكن ان يثق
التسليم غير ظاهر وكذا كونه جاسا فان وجوب حفظ النفس فيه ولا
يكن اباة التسليم الذي هو بيا فيه بل هو قتل النفس في الآية لا يقتل على
التسليم فانه قال ما انما بسط يدلي اليك لا فتلك فانه يدل على عدم
بسطة اليد بقصد قتله لا للدفغ ايضا وهو ظاهر ويمكن فهم وجوب الدفغ
من اخر الآية فانه **القاسية** يا ايها الذين آمنوا لا تقربوا الصلوة وان
سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنبا الا بما برى سبيل حتى تغتسلوا و

وكان فظ الغنى من باب التثنية
فان قيل قوله فاقبل الله من المتقين اي
اذ ابراهم انهم لم يمتنعوا من الصلاة
فانما منع الله من الصلاة
يكون ان يكون المراد ان التقوى
يقول من العبادة التي هي مقبولة
القبول من العبادة

لما انما بسط يدلي اليك
للفقهاء لانهم لم يمتنعوا
من الصلاة بل يمتنعون
منها

ان كنتم

وان كنتم مرضى او على سفر او جاء احد منكم من الغائط ولاستم النساء
فلم تجدوا ماء فبتميم اصبغوا بياضا فاصحوا وجوهكم وايديكم ان الله
كان عفوا غفورا اي لا يضلوا ايها المؤمنون والمخاطبون هم الذين
يعلمون ما يقولون من السكارى وليس كل سكران لا يعقل فينعى تكليم
وغيره من الصلوة حين علم ان بشرعوا في الصلوة لا الذين لا يعلمون
ما يقولون من والاعلم فاما من سكارى من الشراب والخمر
اذ دخلتم في الصلوة ما تعرفون ولا تعلمون ما تقولون حتى تعلموا ما تقولون
لان الصلوة مع زوال العقل لا يصح وهو ظاهر لهذا وجب التقي
القضا على السكران ومجلة انتم سكارى حاله فاعل لا تقربوا ولا تبس
عطف عليها اي لا تقربوا الصلوة جنبا وهو من وجده منه الجنبه
مذكرا ومثلا واحدا او اكثر حتى تغتسل الا المسافر من منكر فانه
صلوة جنبا لكن باليتم مع تقذر الغسل كما يحكي وقد البصر لا غلبته
الاحتياج الى التيمم في السفر قبل المراء لا تقربوا مواضع الصلوة وهي
المساجد وانتم سكارى ولا انتم جنبا الا ان يكونوا عابرين فيها بان
تدخلوا من باب وتخرجوا من آخره فالذين وهو المروى عن ابى جعفر
عليه السلام ويؤيد عدم الاحتياج الى التيمم وجعل في ذكر كون
الصلوة مع التيمم بعد موئده ان كانته يريد لزوم التكرار وهو غير لازم
والقول بتجريد دخول السكران المسجد غير معلوم الا ان يكون للصلوة
في جميع المخرجات وحذف المضاف تكلف وعمى للمساجد غير جيد
لعدم جواز الصلوة في المسجد وان تفتت الآية احكام الصلوة فلو
لم يكن المراء الدخول فيها لم يفهم ذلك فالظان ان المراء يقصد بالآية
الدخول في الصلوة وان امكن جعل جنبا باعتبار المساجد بان كتاب
تقديره يحتمل ان يكون المعنى القرب الى الصلوة مطلقا ومجرا بال
الى السكران فعملها وبالنبية الى الجنب الدخول الى مواضعها ويكون
ذلك معلوما بالبيان ولا يتلوه من بعد الاول ابعد هذه كله على عقل

والله اعلم
بما في الصدور
والله اعلم
بما في الصدور
والله اعلم
بما في الصدور

او علی

والله اعلم
بما كان منكم
نقطه

كونها

[illegible]

لا يتبدلوا غير ولا يتكون في عبادة الله فيها إشارة الى ان الرب لا يشترك فخال
 حقا اي ما يلين عن الطريق الباطل الى الطريق الصواب والحق فهو لا يكد
 لحصل العبادة في القصد المفعول من قوله لا يبعد تأكيد بالاخلاص وعطف
 بيقين ووقايد على زيادة الاهتمام بشأن الصلوة والزوجة واستدراكها
 على وجوب اليقظة في العبادات كلها حتى الظهارات مائية وتربية وفي
 الدلالة تاسير خصوصاً على ما يترتب مما امر الى الكفاية فيتميمهم على
 الاستدلال بها على ايقاع ما يثبت كونها عبادة شرعية على وجه الاخلاص
 لا غير وانما اليقظة على الوجه الذي ذكره الاصحاب فلا وهم اعرف وبذل
 على وجوب التقدير وهو واضح الدليل عليه كشر لا يحتاج الى الدليل بل
 وذلك دين القيمة اي دين الملة المستقيمة الحقة ويجوز ان المراد بالذ
 المتبدل اي ايقاع العبادات مخلصاً وقائمة الصلوة وانما الزوجة هو
 التقيد بالملة المستقيمة وهي شرعية فينبطص الله عليه وآله ويكون
 الاضافة مائية وتقدير الملة الذي فعله المفسرون لا طهاراً وموصوف
 القيمة فانها صفة وانما ما قاله في الجمع البيان تقديره دين القيمة لا
 اذ المعنى ذلك كان اضافة الشيء الى صفته وذلك غير جائز لانه بزيادة
 اضافة الشيء الى الصفه غير واضح والقابل لعرف لان الكوفيين يجوزونها
 والذين لم يجوزوها انما لم يجوزوها مع اضافة الصفية لاطلقاً وهو صحيح
 ولهذا يجوز الاضافة المائية لاالاتفاق وعلى تقدير العدم فالفرق بين
 اضافته الى الملة والقيمة غير واضح خصوصاً مع القول بكون الصفه ^{والملة}
 بمنزلة شيء واحد فانهم لا يفرقون بينه وقصره بل ان لا يبعد
 الاياه او مراد بك امر مطلق بما به اعلم وفقاً لا يتبدل الاياه ^{التي}
 ان تقبل والله وحده ولا يتبدل وغيره فيجب العبادة لله وحده لمغير
 فتدل على الاخلاص فانهم او علم بان لا يتبدل وافعل الا ان مقترة
 الحق على الاتي حصة مع حذفها عنها وهو قياس مطرد عندهم
 انما المنزل لقران ^{التي} بصفة ^{التي} قران حسن مرضي او كثير النفع ^{والتا}

والتم وعدم اشتراط حصول المني في الجماع فيكون غيبوبة الحشفة لصرف
المني إلى الجماع وحج ما دون غيبوة الحشفة بالاجماع والخبر على كون الجماع
أكبر موجبا للصل والتيم وعدم احتياج الرضوخ في فعل الجماع ودلالة الآية
السابقة عليه أظهر. وجوب التيم بالصعيد للعذر وفي غيره بالإصرار على
الدليل وعلى كونه بجما أو قبل الجماع باليد بين الوجهة عن داود وغيره أن الجماع
أفلا التيم إلا أن يريد بالتم بالصعيد الضرب باليد عليه وعلى كون التيم
اليد عن الرضوخ والصل أو على كونه ضربة واحدة فيها وعلى إطلاقه صلوة
السكناء التي في بعض النسخ إلا ما تابته ولا يبعد أن يكون مبردا للتم من الرضوخ
والصل وعمم ما يتيقن بهما وضع غير المحققين عن جوان الطواف بالبيت
التميم لأنه يجب ولا يجوز دخول في المسجد إلا بأعارة هذه الآية ولعل
للطواف عبورا بعيدا لعدم الفرق بين العبادات وأيضا بطلان الحذر وإما
عدم وجوب الطواف عليه أو عدم تحلله حتى يتمكن من الصلوة هو حرج
بالفعل والنظر والاجتناب الكثيرة جدا بآياته أحد الطهورين وأنه يكفي عشر
مسبحة إشارة إلى وادعائه رب العالمين ورب الزمان واحد وغير ذلك
وأكمل صريح في العموم وظاهر هذه الآية يشترط بالإدراك على كونه ماذن بعد
تقدير بوضو الصلوة لما مر وأن الأولى كون المعنى بالإقرب الجنب المصلي
لأجل السعة كما تقدم وأن المراد على تقدير مواضع السعة بلام تيم يعنى
دخول الجنب بوضو ولو بالتميم المسجد المأمن إلا مع التيم وضو وضو
كون التيم جباه لا عدم دخول المسجد في مواضع فانه من الأدلة على ما مر
فما ملأت الله كما عرفوا غفورا كثيرا في المعنى والحق وكثير المنطق والسحر على
ذنوب عباده والثالث قوله أما لا يبعد والله تعالى حكيم في ذلك
ويستعمل الصلوة ويؤتي الزكاة لعل لا يورثهم إلا ما سلكوا من النجاسة
نقط وهو أظهر بحسب اللفظ الأول لا بحسب المعنى فخلص حالهم والدين
مفعوله وحقا حال الحزن ويقعوا وتواضعوا على عهد وإمرأان
بعد والله تعالى حكيم في ذلك ما وجب الدين إلى الحزن والأمر بالصلاة

قوله انما ليس العبدون على قدر منزلتهم
 كجنان الى باب فخرج اليهم السلام وقالوا له
 يا كرم الله وجهه انك قد اتيهم في غير حق
 والطاعة والذل الى ان لا يسمعوا منك
 فبعد ان قد فعلت الجور والفسق فخرج
 يا كرم الله وجهه الى العباد والى اهل الباطل
 يا كرم الله وجهه فخرج الى اهل حق
 الملك الوهاب العبد الى اهل حق
 العبد الى اهل حق فخرج الى اهل حق
 الفقيه الى اهل حق فخرج الى اهل حق
 لا علم هناك فخرج الى اهل حق
 الفقيه الى اهل حق فخرج الى اهل حق
 الى اهل حق فخرج الى اهل حق
 بكره وامره وذن لا يسمع من اهل حق
 يعبد الله وذن لا يسمع من اهل حق
 فخرج الى اهل حق فخرج الى اهل حق
 فخرج الى اهل حق فخرج الى اهل حق

مكون صفة بعد اخرى وبغير بعد خبرى مستوعن الحائق في اوصاف المحفوظ
لا يمتد الا الى الطهرون صفة لقراء او كتاب او خبران قد يتبدل على عدم
جواز تنس لقراء المحرث مطلقا وهو موقوف على كونه خبرا بمعنى الحق
وكونه صفة لقراء او خبران يتغير على مقاييس لا يمتد الا الى الطهرون
ويعبر صفة لا يمتد الى القراء والى المنزل والى الرجوع الى الكتاب مكنون
وكونه صفة له محتمل واضمح من كونه الكشاف ويكون المراجع والمطالع
الملازمة الطهرون من الذوق مع بقائه بمعناه الحزنى وبجوان كونه
لقراء وبجوان باعتبار مكانه والا صلاؤه وليس هذا الجماع ولا غير
صريح صحيح والاضمار واخر **الفصل** فيه اى فى مسجد قبا رجال يتحذرون
ينظرون وادابته تحت الطهرون وفى سبب النزول لالة على استحباب المراجع
الاجاز والملا فى الاستبصار والمبالغة فى الاجتناب عن الخجاسات وان
العلم لا يحتاج للمعنى فى مثل ذلك فاقبل من قلت قال ابو حنيفة الله عليه
يا معشر الانصار ما الذى صنعتم فقد نزلت فيكم فجاؤا ان نزلت بهم ما بينوا
نعلم ذلك فقالوا انتبه الاجار المادى على الله صلى الله عليه واله فى حال
الخير ان يظهر واد الله ليجب الطهرون فقد اتفق عليكم فطابت نفوسهم
محتبهم ورحمهم على الله من الخجاسات كرحم الحب على المحبوب ومحمد الله
اياهم اذ رضى عنهم بخبر اليهم كما يفعل الحب بمحبوبه وبى بشعره بالمدح
فعلوه فمدت العداوات وتدل على حصول الاجاز بالسوى فى عمل الخير من العدا
الرفيعة والبعد حتى الخطوات فى تحصيل الحق وبغير ذلك مع بعض الناس
قوله تعالى ذلك بانهم اى السلبين الجاهدين لا يصعبهم على وانفسه لا
مختصة فى سبيل الله ولا يظنون موطن لفظ الكفار ولا يبالون من عدو
يبدل الاكتام به على صالح الله لا يصعب امر المحسن ولا ينفقون انفسه
صغيرة ولا كبيرة ولا ينطقون وادى الاكتب ليعجز بهم الله احسن ما
كانوا يعملون اى كتب لهم ذلك العمل من الانفاق وقضى الواوى اى
لهم به على ما لا يتدلى على استحباب ما يتوقف عليه السلب بل على

ما یسوق

۱۰۰

لا تخف من الذي يخوفه الآلام
الكذب لا يعلم حزنه الزين
من العين
بلى لك عدم جزا لك من
موت مطلق

فأروا أنهم قالوا نزل من الغايط
بالأمة، وأروا أنه أفرى منهم قالوا
تبع الغايط إلا حجار ثم تبع الحجار
إلى بئر

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
سراجاً مضيئاً يهدي به الناس إلى صراط مستقيم

الربيع القدر
ص

المكتب الرمالى اصنع على مكتب الرمالى
مكتبة رملية مكتبة الرمالى
مكتبة رملية المكتبة الرمالى
مكتبة رملية المكتبة الرمالى

سنة ثمان فاضح في الملع
على الرمل الاطوار الملامح
ساخت وابتداء الاضيق
وسخ فاضح فاضح

العدد جاب الروادی
تجدید بنام من

اذ لا يلزم من قسمتهم بالجحاسة مبالغة للعلية كونهم بجحاسة حقة فضلا
عن بجحاسة غيرهم بما غالب فيه ذلك بل لا يلزم صحة إطلاقها عليه
لعدم إطلاق الحان نعم لوقول الجحاسة حقة وهذا لا دليل لها الا
وقول بعضهم القياس على بجحاسة ما الغالبية للقياس ولكن لا شك في
انها من جهة خاصة من العلية فمن عليها بجحاستهم لا يعلم كونها غلبة تلك
اذ قد يكون مثبتة عن مبالغة ولا يكون مادونها ذلك وايضا يلزم كون الغالب
بجحاسة بدنه بجحاسة اذ يعد ذلك وجوباً عليه وليس كذلك فتران الظن
المشرك هو الذي ثبت للدواعي شرعية فهو غير الموجد فلا يدخل الموجد
الكل في ويجعل ان يجعل الجميع مشركاً لقوله تعالى عزير ابن الله واليه يرجعون
الله الى قوله تعالى الله عزير ابن الله وقد استدل به على الشرك اكل ايضا
صاحب الكشاف في غير هذا الموضع فتأمل منه ويستفاد من الآية ان
منها كون المشرك نجساً وينفخ عليه بجحاسة ما ما شاع من المايعات
كما يجلس سائر الاشياء عمداً فاقول الجحاسة ربطاً بقوله طعامهم من كل ما يراى
الجواب كما ورد به الرواية ويجعل كون الماد حلية طعامهم من حيث طعامهم
اعلانه لا يصح طعامهم محرراً له طعامهم مما ملأنا من غيرهم ولا في
النجس فتأمل ومنها كون الكفار وكلها بالفرع ومنها عدم جواز دخولهم في
المسجد الحرام من غير طهارة الماد ذلك والتمسك عن القريب للبالغة كما في قوله
لا تقربوا الزنا والحمل على الحج والعمرة بما فعله الوحيه بعد غير منوم
بنايه الخبر الدال على منعه من الزنا والعمرة ولا يضر عدم دلالة على المنع عن
دخول المسجد فاستدل بالحيثية به عليه غير جيد ويمكن فهم قوله
المسجد مطلقاً اي مسجد كان ومنها عدم تمكين المسلمين لهم بمعنى منهم من
دخوله بل قيل هو الماد من النجس ومنها عدم جواز ادخال مطلق الجحاسة
المسجد وان لم يتعد كما هو مذهب العلامة للتحليل المفهوم فان عدم
دخولهم المسجد شفع على نجاستهم كانه قيل لا يدخلون المسجد الا بغير نجاسة
والانها لا يجوز دخولهم المسجد لاستلزام كون الجحاسة في المسجد ولو

قوله تعالى عزير ابن الله
وقوله تعالى الله عزير ابن الله
وقوله تعالى الله عزير ابن الله

وجوب

وجوب تطهير شعائر الله وما روى من قوله تعالى لا تقربوا الزنا والحمل على الحج والعمرة بما فعله الوحيه بعد غير منوم
انزلة الجحاسة عن المجد بالطريق الاولى ولكن الآية ليست بصريحة في
الحكم بجحاسة المشرك ولو ثبت وجوب تطهير شعائر الله هذه المشركه
ما نفى سندها فضلاً عن صحتها ولهذا ذهب الاكثر لعدم الجواز مع
التعدي لا بد منه ولعل ذلك لا يجتمع ما يؤيد انما تقدم من التطهير
مع الحمل على التعدي التسعة بالانما الذين امنوا وجهاً للتخصيص قد تقدم
انما الحمل والميسر والاضراب والان لا يلزم رجس قبل فقهه يعاف عنه القول
واذ لا بد منه من وجوب تطهير شعائر الله من غير التطهير من حنفيه
ويدل هو عليه او المضاف هذوف وكأنته قال انما تعالى الى الجحالة لا
ان يكون جنساً من كل واحد واحد من عمل الشيطان صفة رجس رجس
احد نسب اليه لانه من تربيته فاجتنبوه ليجعل كون الضمير راجعاً
كل واحد من المذكورات او المسمى عنه المفهوم او الرجس وعمل الشيطان
او بقا على احكام تطهيره في كل تطهير بالاجتناب عما نهى عنه وفي الآية
مبالغة زائدة من وجوه شتى في تحريم الرجس والمسلم من جهة المعارضة لا
التي عبادتها كره والحريية ليس الا الرجس ثم كونه من عمل الشيطان
ثم الامور بالاجتناب بعد ذلك كله والتدبير بما والاشعار بان شأنها
لا يتغير فتران كذب بيان ضررها بقوله تعالى يريد الشيطان ونهال في
منهون ويده بالامر باطاعة الله ورسوله فيما امر به ونهى عنه
المحذور غير ذلك فتأمل في الآية دلالة على تحريمها في هذه الاشياء
المذكورة في الخبر بالشرب قال في التحريم الغيب المستند وهو المصبر الذي
يسكر كثره ونقل عن ابن عباس ان الماد بالجميع اشربة التي يسكر
الميسرى القهار كله بلعبة والاضراب بالتعظيم والعبادة لها جمع
وهو القسم والان لا يلزم بالاستقسام والى الاندراج والاسهام كما في استبين
بالحوم الجوز في الجاهلية ونوعه وهو مشهور قال في الكلام
واللعن شرب الخمر وتناوله والتعرف فيه وعبادة الاضباب والاستقسام

سنة الطهارة
عاف الله عن كل ذنب
يجوز عافاً عن كل ذنب
جس نفق آواز عدد آواز
استغفار بغير شرف سنه
تأمله سائر ذنوبه في
سنة اى يمين
الوقوع
يكن ان في الامور
الاجتناب عن كل ذنب
الاضحية بالاجتناب
بقتلهم
الاجتناب عن كل ذنب
بقتلهم
الاجتناب عن كل ذنب
بقتلهم

[illegible]

فهي مادلالة على التعجب بمحافظة الصلوات بالمعنى المتعمد وأنه في شأنها
جميعها حتى تكون موجبة لطهارت الفردوس والحال في المصنف بها
بمختلف النسخ فأنه يكتب في الواحدة إيهاماً كما ذكره ولا في جميعها
أن الصلوات مرغوبة الأصول الصفي فأنه يبدع عندنا **الصلوات**
في دلالات الصلوات الخمس وأوقاتها وفيه آيات **الاول** أم الصلوة **الاول**
السنن في سنن اللؤلؤ وقرآن القرآن **الجزءان** في الحركات مشهوراً ومن الليل
فمتعديده نافله لك عسى أن يسفل ربك مقاماً محموداً في ذلك
السنن غيب ويؤن الت وروى عن النبي صلى الله عليه واله أنه أنى
جبرئيل ذلك النبي صلى الله عليه واله في الظهور اشتقاقه من ذلك لأن الأضواء
يدل على غيبه عند الظهور أي أن كان ذلك الزوال فالأضواء
لاوقات **السنن** في الظل ذلك كما تدل عليه اللغة والرواية المتقدمة وكذا
الروايات الخاصة ولكن يتوقف مع ذلك على كون السنن غير دخول
اول الليل بل الظلمة الشديدة وهو نصف الليل كما يدل عليه بعض الروايات
الخاصة فيها مادلالة على السعة في وقت جميع الصلوات الخمس على الإجماع
فيخصه من ويتعين بضم الأضواء والإجماع على الوجه المقر فيتم الظن
فما هو قال في السنن الظلمة وهو وقت صلوة الغداة وفيه إجماع
من حيث عدم معلومية أحد الوقت بل أوله أيضاً وأخيره أيضاً وأن
الصلوة الخمس سميت قائماً وهو الغداة لأنها ركن كما سميت ركوعاً نحو
وقت العمل من أدبه بالركن هو الواجب الذي يتوكله عند بطلان الصلوة لا
سبباً أيضاً كما هو اصطلاح الأصحاب مشهوراً أيضاً من ذلك أن الليل
والهنا روي هذا أن فعلت في اول وقتها ففيه إشارة إلى الليل الغداة في
فعلها اول الوقت وعند بعض الفقهاء ليس الوقت إلا الاخر في جميع الصلوات
الموسعة ومن يفعلها في اول الوقت فهو يقدّمها عليه ويجزئ وهو
خروج عن النص بالجواب فأنما قال في ذلك فقال لعل من زوالها
وهو المروي عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام ومعنى ذلك أن السنن

ان

تحت القدر البذلقة من الملق
 بين دائرة نصف النهار والدرجة
 المارة تحت راس موزة قال موزة
 قد ذكره في باب العتيق قال موزة
 صنفه في الافق اذا وجهها الى
 سواها المكودي اسم المكون في
 يطبق على السطح ان يكون
 وهو بعيد وما في السلك الى
 وذكر بعض الفضلاء في رسم
 في موزة ان البرق على ما
 في موزة ان يكون في وجهها
 خط كل قوس ان يكون في وجهها
 جمع ويقطع عدم في وجهها
 والظن في التوفيق في
 احوال

والغفلة هي السهو عن بعض الاشياء، المقصودة ان الله تعالى يقول لا تأخذا بغير الله شئاً من دونه وجعل في فحمة التماي وجهك نحوها انظاراً للقبول
المقبلة النازح منها نحوك الى القبلة تجتها وتتقوى اليها لا غرض للصحة
الحق في فضله ووافقت في ذلك مشية الله وحكمته وهي قبلة ابيك
ابراهيم عليهما وعلى الصلوة والسلام وادعى الى الايمان لانها حق يقهر
ومطهر فله غبطة في تلك القبلة المرجية بتجربتها بقوله فولى قال
تولية وجهك في فحمة المسجد وسماه واصف نحو المسجد المحرره فيها
واخراج المبتغي والسيد وبا في ما لم يحرم على المحرم جعل قبلة الله
اليها للصلوة وغيرها تلك الحجة ثم اشار الى وجوب ذلك على كل مكلف
في كل مكان بقوله تعالى وجبت ما كنتم تقولوا وجوهكم شطره فقل في القبر
بالنحو والمجدود البيت دالة على وسعته امر القبلة وانها الحجة
الواسعة لا البيت كما هو للفتية واختار المسجد دون الحرم مع انها
ادلتها يتوهم كون الحرم قبلة للبعد كما قيل على انه محتمل ان يكون الحرم
الحرم فيكون القبة به اسم شرف اجنله فيكون تسميته لكل الحرم
او على ان حكم المسجد في وجوب التقويم وبوداه وصفه بالحرام و
محتمل ان يكون القبة من البيت بالمسجد الحرم تسمية للحرم باسم الحرم
فيكون القبلة للقريب نفسه وللبعد حجة كما هو مذهب اكثر اصحابنا
وعلى التقادير الاثنا عشر في القبلة العينة للبعد فانها مبينة اما
على العلامات الموضوعة لها شرعاً عليها ذكر النقطة، مثل جعل المذبح
خلف المنكب الايمن وهو مجمع الكثرة والعقد وقال الحق الثاني هو الكثرة
وذلك عطف لطلب اللغة والشرع والدليل وما على العلامات الموضوعة
كما يتبينها كل اقليم اقليم فلهما في البيت والجانب المعزود للوجه
الى القبلة المعروفة في الامور المعبودة على الوجه المقر من العلامات
المتعينة له اما من دليل شرعي وعقل كما اشار اليه وقد ذكر اصحابنا
فما ردت كثيرة لها كما كان لا يكون واحد انها سالما منع الا

بمحققها اذا واجبا استعمال العلامات فقط فليت الجدية واقعة في الفن
ما لم يتحقق لم يحزن لنا التوجه الى القبلة وهو امر غير عار لانه قال في جميع البيات
ذكر ابو اسحق النخعي عن كنانة عن ابن عباس انه قال البيت كله قبله وقبله
البيت الباب والبيت قبله اهل المسجد والمسجد قبله اهل الحرم والحرم قبله
اهل الارض وهذا موافق لما قاله اصحابنا ان الحرم قبله من ناي الحرم
من اهل الارض لا في شئ له به يد بعض الاصحاب وهو الشيخ وهو من بعده وقد
ضيقه المتأخرون اذ دليله بعض الروايات الغير الصحيحة وتدل على
كون القبلة هي البيت نفسه للتقريب وجهته للبعد ادلة صحيحة وان
كان في افاقيها اصل الا انها لم يضمن امورا مع انهم بارغوا في خروج يجوز
عن القبلة اذا راد عن الحرم الا ان اول وجه الحرم في التراجع في القرب
الشيخ مع قدرة التوجه الى البيت التوجه الى الحرم مع العلم بانته غير في
البيت وكذا المسجد على انته بغير ان يقول من خرج بدل ما يري وايضا في
الباب فقط قبله للبيت غير واضح ولا مطابق لكلام اصحابنا بل لاد
ايضا فكلام ابن عباس غير واضح ولا لاسناد اليه غير صحيح ومحمول على
الافضلية وايضا اننا من القبلة على ما ائتم من قبله ادلته مع اهتمام
الشائع ببيان احكام الشرع حتى مسجات الخلا واسمع جدا وليس
القبلة بمضيق بل في وسعة وقناعة باث التوجه المنا سبل الى جهة
البيت كما يفهم من كلام بعض الاصحاب مثل الحق الثاني من انه لا بد
من حصول زوايتين قائمتين من الحظ الخارج من عيني المصلحة او اصل
الحظ الذي هو الجهة مع انهما بين الحظ المهيمن وكلام الذكي من
لا يجوز الانحراف ولو قليلا واما قلة الادلة فظاهرة اذا الآية الكريمة
في غاية الاجمال لا من يعرفات نحو المسجد من مع انه ورد في الحديث
المنرفة فاذا علم ذلك هناك بيان مثلا عن ابن يفيهم حال جميع
مع الاحتياج اليه لكل المتصلة ليدونها راجع الى ما لم يصلح والذكي هو
الاحتضار والذين والسيقات من الجلوس والذما والانحراف في الخلا

انما هذا هو الوجه الذي لا شك
فيه وهو الوجه الذي لا يقبل المراءى
الطرف والى المذكور عن
مع

غير ذلك

وغير ذلك وليس من الاخبار لان الآخر واحد في التهذيب وفي نهايه
يكون عن ضعف المسند فانه قال عن الطاطري بغير واسطة عن جعفر بن
ساعة عن علي بن رزين عن محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام قال
سالته عن القبلة قال صنع الجدي على قنالك وصل وطريقه اليه غير
وهو ضعيف جدا عليا ذكره في الطريق جعفر بن ساعة وهو ايضا
من الضعفاء واخر من القبة بغير اسناد قال رجل الصادق عليه السلام
ان اكون في السفر ولا اهتدي الى القبلة بالليل فقال لا تعرف الكوكب
الذي يري لها جدي قلت نعم قال اجعله على عينيك واذا كنت في طريق
الحج فاجعله بين كفتيك وبما مع ما في سندها في غاية الاجمال كما ترى
واستبعد عن الحكم العالم ان يكلف بمثل هذا التكليف لثاق بشهادة
الادلة فقط واما ما يدل على عدم الصيق فهو بعض الاخبار الصحيحة ايضا
مثل قولهم علم السلام بين المشرق والمغرب قبله كما يظهر من قوله تعالى
وله المشرق والمغرب آية على الظاهر وان كان سبب ترك الادلة
تفويض امر القبلة الى علم الحصة فعل تعذر التسليم فذلك ايضا علم
دقيق كثيرة المقدمات على ما يفهم من لسان اهله ولا يمكن الوصول الى
الحقيق به الا بمشقة كثيرة في زمان طويل في التكليف به ايضا بعيد عن
الشرع وقوانينه ولطفه وكونه شريعة سهلة سمحة والتكليف الى
تقليد اهل ذلك العلم ايضا بعيدا عن تقليد مع عدم عدالتهم ليس من
قوانين الشرع اذا الظاهر لا بد من الانتهاء الى قول بعض الحكماء الذي لا
يعلم اسلامه فضلا عن العدالة وان امكن وجود من يعلم عدالة
عليه من غير اخذ من تقدم من الحكماء فهو ناد جدا ومع ذلك كله لا
يصل العلم بالبيت بل لا يمكنه بل لا الحرم ايضا نعم يدعي بعضهم العدة
عليه مع وجود آلات كثيرة بحيث لا يمكن استحصاله الا بمثل السطون
ومع ذلك كيف يمكن في البراري والقرى التي لا يعلم عنها وما رصدها
بل في البلد المصد ايضا فانهم يعينون عرض البلد من موضع معين

البراري
ما رصدها

البلد مثل وسط البلد فيبقى نهاية البلد غير من صد فيناوت الحال مكة
الاختصاص مع انه في لاصل تخيبي اذا المحقق علم ما يظهر من كلامهم مما
جد ابل لا يمكن لعدم مساعرة الالات على انما نجد الاختلاف فيما بينهم
في المسائل والتحققات ثم يقرب ذلك للمهر في الجملة ولكن لا يبين
لا يبين من جوع وايضا ما يعرف وجه ضم الاصحاب مشرق الاعتدال
ومعقبة العلامة العار مع ان الطائ قبلتهم ليست بفعله الجوف
كما يظهر من المناهضة في مكة وتبين الجدي خلف المنكب مع انه
حين كونه علامة وهو واقع على نقطة الشمالية التي توافق
نصف النهار والقطب فيكون ح بين الكفتين ككافه بالنسبة الى
بعض البلدان وايضا جعل النجم الصغير الذي بينه وبين القطب
قطبا لكونه عنده كما يظهر من كلام العامة ايضا على ما راي في
على البحر وغيره على ما سمعت من بعض اهل هذا العلم الذي هو
الذي لا نظير له اليوم في هذا العلم بل يقول ان القطب قريب من
الجدي جد وايضا شاهده كما قال فاني نظرت وعلت علامة و
رايت هذا النجم الصغير يتحرك كثيرا ويقطع دائرة كثيرة وحركة الجدي
كانت قليلة جدا واد اير انه اقل من دائرة تلك النجم كثيرا
كانه ما يتحرك من اول الليل الى نصفه تخيلا فترى له حركة قليلة
وايض كلام اكثر الاصحاب حال عن شمسية قطبا وما رايته الا في
الارشاد للنسخ الذين الدين رحمه الله ثم جعلهم قبلة خراسان مثلا
قبلة العراق كالكوكة بعيد ايضا لانه مشرق بالنسبة الى الكوفة
مكة مع انهم يقولون ان قبلتها يقينية اذ ثبت بالقرآن صلوة المص
فيه بتلك القبلة والحب انما في الجدي في الكوفة خلف المنكب لا
خلف الكف كما قاله المحقق الثاني وجعله قبلة خراسان واكثر بلاد
الحجر على وضع الجدي خلف المنكب وغير ما كان على غير ذلك اليه
الظ خلاف ذلك وان ما فعله بعيد جدا خصوصا في خراسان الله

يقولون

جعل
الكف

يعلم

الله يعلم والله المشرق والمغرب فاما اولوا فتم وجه الله ان الله واسع عليم
المشرق مبتدأ الله متعلق بمقدد جبر والمغرب عطف عليه والفاء للترتيب
واين المكان وما زائدة كما في حيثما وكفى امتثمن لعني الشرط وهو مفعول
لنول اذ هو فعل شرط حذف فنيته بالجزم وفاء ثم الجزاء وجه الله مبتدأ
ثم ظرف لحد زخير والجملة جزاءه والمقصود علم ما يظهر من الكتب
ان البلاد والارض منقبة الى المشرق الى الشف الذي فيه على
والمغرب الى الشف الذي فيه على غرب ما كمل امدك الله في اي مكان
فعلم التولية بمعنى فنيته وجوهكم سطر المسجد الحرام ويدل قوله تعالى قول
وجرد سطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطوا فتم وجه الله
اي ترجمته التي جعلها قبله لكم وامر ان تجعلوا وجوهكم اليها حيث
كنتم فولوا او فتم وجه ذاته تعالى يعني عالم ما فعلتم فيه فيقبل منكم وتبين
منها انكم في مسجد الحرام وفي بيت المقدس كما في من الآية السابقة
هي ومن اظهر الآية فانها قبلها بالفضل فقد جعلت لكم الارض مسجد
فصلوا في اي بقعة واي جزء منها اريدته فان اكل الله وافعلوا التولية
اي ولو وجوهكم سطر المسجد الحرام فان ذلك ممكن في كل مكان وليس
بمكان دون مكان وبريدان يدفع بذلك وهم من يتوهم عدم مكان
التوجه الى جهة واحدة من جميع الامكنة ان الله واسع الرحمة بين
التوسعة والبراهمة علم بمصلحتهم فان المصلحة الحاصلة للصلوة في
المساجد حاصلة لهم في اي مكان كان مع التولية وحصوله سائر
الشرايط وليست هذه بمنسوخة ولا محسوسة بحال الضرورة فلا بان
مطلقا احوال السفر كما يفهم من سائر النفايس واما سبب النزول فيقول
كان اليهود الكفر والتحويل القبلة الى الكعبة عن بيت المقدس وقيل ثبت
في النسخ على الراجح حيث ترجمت حال السفر قاله في مجمع البيان ثم قال
هذا من وعن ائمتنا عليهم السلام روي عن جابر انه قال بعث النبي صلى الله
عليه وآله سرية كت فيها واصابنا اظلة فليرضف القبلة فقال

نص اذا شئتم من سجدة
وجها للقبلة

منافرة عن القبلة هي هذا قبل الشال فصولا وخطوا خطوطا فقال بعضنا
في هذا قبل المغرب فخطوا خطوطا على اصلي وطلعت الشمس صبحت تلك
الخطوط بغير القبلة قبل رجعا من سفرنا سالنا النبي صلى الله عليه وآله
عن ذلك فسكت فانزل الله تعالى هذه الآية ويترك المسكين في حجة
حيث شاء واذا صلوتهم وفيه نزلت الآية ثم نزلت بقوله تعالى قول
الآية ويفهم من رواية جابر انه لا يجب للصلوة حال الحرج الى اكثر من
جانب واحد ويكفي الظن الى جهة وان لم يكن من علامات شريعة
وان العلم قبل العمل ليس شرط بل اذا حصل الظن وقع كونه موافقا
لغرضه كان مجزيا لا يحتاج الى المعادة كما يفهم من عبارات الاتفا
والحكم المستفاد من الآية بناء على الاول فهو باحة الصلوة في اي
مكان كان ويخرج الوجه الى المسجد الحرام وما على ما يستفاد من
ظاهرها قبل الشال فصولا علم اشترط القبلة مطلقا ويقيد بها ^{الصلوة}
او النافذة على الرحلة سفرها مخرجها من غير ذلك ويجوز عموم النافذة
فما قبل **الصلوة** في مقدمات آخر للصلوة وفيه آيات الاولى
يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما اختلفتكم بتدبيرات سماوية
اسباب نازلة ونظيره قوله تعالى وانزل لكم من الانعام وقوله تعالى
وانزلنا الحديد فاشارة الى ان الامور السماوية مثل المطر والبرق
اللباس وقد يكون اشارة الى البرية فقط فان حصول اللباس كان
بامر الله وحكمه فكان عاليا فصارنا لا من الامور الى الاسفل وانزل
يستعرونكم ويروى ان العرب كانوا يطوفون بالميت عرلة ويقفون
لا تظفون في ثياب عصينا الله فيها وريثا عطف على لباسا وهو
العمل في الاول اشارة الى وجوب ستر العورة باللباس مطلقا له
تعالى وارى سواكم فانه يدل على فتح الكشف وان الستر مراد الله
وفي الثاني الى استعجال العمل باللباس ويمكن فهم اشتراط كون اللباس
جاهلا لان الله تعالى لا يمين باعط الحرام ولباس التقوى خشية

صفحة لباس

الله

بالعدل والاحسان وابتداء ذي القربى ومنه عن الفناء والمنكر يقول الاشعري
ان الحسن محض قول الشارع افعل والفتوح قوله لا تفعل باطلا وهو واضح واكد
ففي صدور الفتوح عن الله تعالى بقوله انقولون على الله ما لا تقولون قل
بقى بالقطر ومعلوم قطع الامر بالخير وان الامر به ليس بمحسوط فيها
تأكيدات على نفي الفتوح عن الله تعالى وكون الفعل قبيحا في نفسه فهو محجة
على النافي من الاشعري **ثانيه** بابني آدم هذا وان ينشكروا اي ليا سكر حيث
انهم ساءت المعونة فهو زينة عند خول كل مسير لطواف وصاله او مطلق
وحول المساجد ويجعل ان يريدوا خذ ثياب الجمل فيها فان الزينة اخذ
الله تعالى فعلى الاول دليل وجوب ستر العورة في الصلوة والطواف وعلى الثاني
استحباب الزينة فيها او مطلق المسجد وقد فسر بالشط والسواك والخاتم
والسجادة والسجدة ثم عقب الامر بالستر بالاكل والشرب وعدم الفسقة
عن ذلك بقوله وكما واشربوا اطاب اوابح واستلذوا خلق الله لهم
لكم كالبس ولكن لا تشربوا بعدى حدود الله سلفا فخرجهم لعلوا ليا
اي في الماكل والشرب والملبس فلا يجوز اكل وشرب وليس بالاجور ولا
ينبغي ما لا يلبق بحال وعدم لبس لباس التجميل وقت النوم والخدمة وهو
ذلك كما بين في محله تفصيلا وفي الاكل والشرب حتى يكون اشارة الى كس
وتحريم كس الاكل المفرد الى الارض ولهذا قيل جميع الله الطيف نصف آية
وكلوا واشربوا ولا تشربوا ان الله لا يحب المشرئين اي ببغضه فينبغي
حل ولا تشربوا على الاسراف لحرمان ثم كذا ما تقدم بقوله قل من حرم شئ
الله اي قل يا محمد ما حرم الله زينه اي الامور التي خلقها الله تعالى
عبادة التي اخرج الله لعباده خلقها لعباده واخرجه من النبات كالقطن
والكتان ومن الحيوان كالصوف والعقلاء والطيبات من الزرق
المستلذات من الماكل والشرب او المباحات ففيها دلالة واضحة
على ان الاشياء خلقت على الاباحة دون الحرمة كما في غير هذا كما صرح به
في الكشاف في اول سورة البقرة في تفسير قوله تعالى هو الذي خلق لكم

في الارض جميعا اي لانشاءكم جميع ما خلق منها لئلا يما كمال على العقل
فاجتمع الات العقل والنقل على ان الاصل في الامور هو الاباحة وغيرها
يحتاج الى دليل فاصل قل للذين آمنوا اي الطيبات ثابته ومباحة
للمؤمنين مع مشاركة الكفار بصحة الحق الدنيا خالصة للمؤمنين
مختصة بهم يوم القيمة في الجنة الدنيا متعلقة بتعلق الذين ويحتمل
باسموا وخالصة حال من غير الطيبات في متعلق للذين ويوم القيمة
ظرف لخالصة ثم اشار مرة اخرى الى احصاء المحرمات الاضافية بقوله
قل انما حرم ربى الفواحش ما بذلت فحشه وفحده وقيل للمراد ما يتعلق
بالفروج ما ظهر منها وما بطن جهرها وسرها والاعم اي ما يوجب الاتم
تفهم بعد تخصيص وقيل يشرب الخمر في الظلم والكبر بغير الحق متعلق
بالحق هو كذبه وان تشربوا الله لا ينزل به سلطانا ثم ذكر ان يكون
وتبنيه على وجوب اتباع البرهان حيث تفهم انه لو كان على المشرئ بها
لوجب الات البرهان عليه محال على غير اتباع ما لم يدل عليه برهان
وان تقولوا على الله ما لا تقولون بالاتخاذ في صفاته والافضل عليه و
استاد الامور الغير الصادقة عنه اليه تعالى ومنها ان الحكم في المسئلة كذا
مع الله ليس كذلك وان تعلم كذا او لم يكن كذلك ويدخل في الفتوى والقضا
بغير الاحتقاق وهو موطوع ومعلوم وجود محرمات غير هذه المذكورات فهي
متركة لظن ومخصوصة بها والمخاصة في قائل **ثالثه** حرمت عليكم
الميتة كانت اشارة الى بيان المستثنى الذي اشار اليه بقوله الاضابط
من المحرمات المتلوة الميتة والظاهاكل حيوان فارقت الروح من غير
تذكية شرعية ولو باخراج المسكين الماء حيا واخذ الجلود كذلك و
يحتفل ان يكون المأكول حيوان مأكول اللحم من حيوانه وفارقتة الروح
من غير تذكية شرعية فيكون اللحم من حمة الموت خاصة كما هو
سواء لآية وظاهر لفظ الميتة مشعر بان ما لم يخل فيه الحياة منها لا يكون
حراما ولهذا استثناء الاصحاب موقفا بالاجماع على الظن والاحسان

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يغير
في كل زمان ومكان
والله اعلم بالصواب

ان يقر بغير الميتة خير من كل ما في الدماء والحمل الحنون وان ثبت تحريم
جميع انتفاعاتها فيكون بغيرها ويجوز ان يمتنع من انتفاعها ولو لم يمتنع من
الانتفاعات بالميتة لان العين ما لم يمتنع من انتفاعها الا في الامور التي لا بد من
الاجمال والتزجج بل لا يمتنع من انتفاعه الا في الامور التي لا بد من انتفاعه
عدم جواز البيع للميتة في الصلوة وغيرها بدت ام لا كما يدل عليه
الاجماع والاعجاب ولا لادة الاية على ما في نسخة الميتة فامل في
سوف يأتي البحث في حق الاية في كتاب الاطعمة ان شاء الله تعالى **باب**
الامتناع من انتفاع الميتة في ما ذكرنا من الانتفاع بها من غير ما ذكرنا من الانتفاع
تعالى في انتفاعها خلق الانعام للسان المشتملة على اللذات وهو ما يمتنع
من الاكلية والملاسل الماحضة من شعورها وهو ما يمتنع من الانتفاع بها
لغير مثل الكرب واللين والحرث وكل نحو هذا وغيره مما يمتنع من الانتفاع
والله جعل لكم من موتكم اجل من البيوت الماحضة من اللحم والمدرور
غيرها سكن اي ما سكن النفس اليه ونظير الى ما ذكرنا من الانتفاع بها
تسكن فيه وجعل لكم من جلود الانعام يعق الاثم يبيها قال تعالى
يجوز ان يتناول المتخذ من اموال الصوف والشعر فاما ما يمتنع من الانتفاع
على جلودها يصدق عليها انها ما حرمه من جلودها فامل في الانتفاع بها
قبلا واما ما يمتنع عليكم حملها في سفركم فليس عليكم اي وقت ارتكبا لكم
من مكان الى يوم اقامتكم الى وقت الذي تنزلون موضعاً يهتدون
فيه لا ينقل عليكم في الحالين ومن اصابها من اللصان واوبارها للابل
واسعارها للفرس انا ما لا يمتنع من انتفاع من سماع البيت من الفرس و
الاكلية وسماع اي سلعة تنفعون بها وتتخذون بها الهيئات **باب**
القيمة عن الحسن وقيل الى وقت الموت ويجوز ان يراد به موت المالك
او موت الانعام وقيل الى وقت البيع والقتل وفيه اشارة الى انما فانية
فلا ينبغي للعامل ان يمتنع ان يهاكل في جميع البیان والاول بعيد **باب**
والله جعل لكم ما خلق ظلالا اي وجعل لكم ما خلق من الاشجار والانبية

المبادي
فقلت ان هذا هو الحق
والله اعلم بالصواب
وفاة ميتة ما يصح الانتفاع
بها من غير ما ذكرنا من الانتفاع
بها
فما يمتنع من الانتفاع
بها من غير ما ذكرنا من الانتفاع
بها
فما يمتنع من الانتفاع
بها من غير ما ذكرنا من الانتفاع
بها
فما يمتنع من الانتفاع
بها من غير ما ذكرنا من الانتفاع
بها

ظلالا

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يغير
في كل زمان ومكان
والله اعلم بالصواب

ظلالا اي اشياء تظلون بها في الحر والبرد وجعل لكم من الجمال لكانا موضع
تسكن فيها من كهف وقبة تاوون بها وجعل لكم من الجمال لكانا موضع
والكائنات والصوف تقيكم الحر والبرد لان ما يمتنع بقبه واختاره
على البرد لان الخاطين اهل الحر وليس عندهم البرد الا قليلا فالحفظ
اهم عندهم وقيل ان الحر يقتل دون البرد ويجوز ان البرد يمكن دفعه
بشيء مثل النار والدخول في البيوت بخلاف الحر وسراجل ودوخ وجوا
تقيكم باسكدة الطوفان والضرب في الحر وب ويدرغ عنكم سلاح اعدائكم
وفيها دلالة على اباحة هذه الامور ونحوها وهو خلاف ما يمتنع من الانتفاع
بها من غير ما ذكرنا من الانتفاع بها
وانه اجراها على ما ذكرنا من الانتفاع بها من غير ما ذكرنا من الانتفاع
القول بل يمتنع من الكفر ويدل عليه بعض الاجماع ايضا فلا بد من الانتفاع
والاحتيال **باب** ومن اظلم ممن منع مساجد الله ان يذكر فيها اسمه
وسعى في خرابها اولئك كان لهم اجرهم في الدنيا والآخرة لغيرهم
الذي اخبرني ولهم في الآخرة عذاب عظيم المنع هو السد والحيلولة
قال في مجموع البيان الظلم اسم ذم لا يجوز اطلاقه على الدنيا والمقصود
كافة التعدي وخلاف العهد والخرج عن طاعة الله والسوق هو الكسب
يق فلا بد يسوق على ما له اي يكسبه بوضعه الوقت والترك والحراجه
الهدم ومن لا استفهام الاكراهي مبتدأ واطمأنته ومساجد المقبول
الاول لمنع وان يذكر مفعوله الثاني ويجعل ان يكون من هذا وفيه
عن ان لا يمتنع من الانتفاع بها من غير ما ذكرنا من الانتفاع بها
المضاف الى كراهية ان يذكر كذا في الكتاب ومجمع البيان ولا بد عليه
انه يفيد تحريم المنع المعلن والمعتدل لا المطلق فعمل المولى في الجملة لا
نهاية ما يفهم منه انه من منع لا لذلك لا يكون اظلم بل يوجد من
اظلم وهو المنع لذلك فلا يحتاج الى انها الباطنة فيكون المبالغة اقل

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يغير
في كل زمان ومكان
والله اعلم بالصواب
فما يمتنع من الانتفاع
بها من غير ما ذكرنا من الانتفاع
بها
فما يمتنع من الانتفاع
بها من غير ما ذكرنا من الانتفاع
بها
فما يمتنع من الانتفاع
بها من غير ما ذكرنا من الانتفاع
بها
فما يمتنع من الانتفاع
بها من غير ما ذكرنا من الانتفاع
بها

من المنع للكل هذه أراد في مجمع البيان احتمال كون المذكور بل لا يصح
بدل اشتغال كما ذكره ليس احدا ظاهرا من منع ان يذكر في مساجد الله
لعل علاقه الاشتغال مثل اشتغال على المظروف والتقدير ومن اظهر
منع الناس من مساجد الله كراهة ان يذكر او من ذكر الله وفي محل
مساجد ممنوع مما وقع في الاحتمال الاول مساجد يحتمل القول بخلاف
المضاف واقامة المضاف اليه مقامه فكان الاصل مترددي مساجد
الله فلا بد من ان منع يقتضي عقولهم ولا يمكن ان يقدر بالذكر بالحق
على ان الله منع من الناس هم المحرمون منه والمقصود تحريم المنع من
ذكر الله في المساجد اي مسجد كان وبأي ذكر كان وان كان سبب
النزول خاصا بان كان النزول في الحرم حيث غزوا في بيت المقدس
وخروج اهل المشركين حيث منعوا رسول الله ص ان يدخل المسجد الحرام
لحديثه قائل لا مسجدان يراد به مطلق العبادة فبدل المنع عن مطلق العبادة
لظهور العلوة وتلك الآية على تحريم السعي في خرابه فحرم في كل باب بطريق
وذكر السعي في خرابه بعد المنع اشعارا بان يكون المنع عن الذكر فيها
تحريما والعبادة فيها تعميما فيدخل الذكر فيها في تعميم المساجد واماد لانه
نقطة الازد على تحريم دخول المساجد على الكفار كما قيل فليس بظ اذ ليس بظ
ان معناها النهي عن تمكن الكفار وتكسبهم من دخولها اذ قد يكون
معناها كما هو الظاهر ان ينبغي لهم الدخول في نفس الامر ولا يلقى
لهم ذلك الاخافون من اذى المسلمين والاخراج لهم وصدا لاضر
الآن بالعلس يعني في الواقع ما يستحق الدخول الاخافون وذليلهم
يتعدون ذلك ويضعون المسلمين من الدخول كما يدل عليه اية اخرى
لهم في الدنيا اخرى ولهم في الآخرة عذاب عظيم ويكن ذلك الذبح
خائفا هو آخر في الدنيا او اعطا بالخبرة عن بد وهم صاغرون ويكن
العذاب العظيم في الآخرة اشارة الى عذاب يوم القيمة وهو عظيم واتي
عظيم نعوذ بالله منه قبل في الآية احكام ما عرفناها بالظن كون

ان عرفنا في البيت
الذي فيه من ارضهم مطلق
العبادة فيهم المنع
منه

الذليل

بعضها

بعضها كما في نفس الامر لوجوب اتخاذ المساجد كهاية ووجوب عمارة ما
استخدم فيها ووجوب شغلها بالذكر واستجاب كل واجب كهاية عينها ملو
اعلم ان الله تعالى يقر مساجد الله من الله واليوم الآخر فام الصلوة
واق الزكوة وليرتفع لآل الله ففسوا ولكل ان يكون من المحدثين فيها
عظيم وترتيب جنبل على تعبير المساجد وان له شاكرا كبر اعز الله حتى ان
من اوصاف فاعلم هذه الاوصاف الجلية والافعله كعدمه فينبغي ان يكون
الغير من يقيم الصلوة ويؤتي الزكوة وليرتفع لآل الله والافقره لغيره
مريضيا والمال المبالغة والافقره لغيره مطلوب للشارع من كل صومعة
عليه ثوابه الذي قرره ولكن قد يكون فيه الزيادة بالاضلاع واصناف
فامه بالاضلاع المحسنة ولا بعد في ذلك ولهذا قيل حسنات الابواب
المعبرين فكانت اشارة الى ان المروءة الكامل لم يرتفع شيئا من العبادات
بل لم يعمل غير الله معدة ما حق لم يحف بما يملكه من الاثمن والحق في محفل
وطعه مختص فيه تعالى ومع ذلك يرجح ان يكون من المحدثين ثم ان قيل
يجوز كون المالد بالغير ثم المساجد باصلاح ما يستعملون فيها وان
ما يكره المفسر منه كمنه فانه روى من كسب مسجد يوم الخميس ليلة
الجمعة واخرج من التراب مقدار ما يذوق العن غفرله والاسراج فيها
روايت من اسرج في مسجد سراجا لم يزل الملكة وحلة العرش يستغفر
له ما دام في ذلك المسجد ضروعه ويجعل ان يكون المالد شغلها في العبادة
الصلوة والذكر وقراءة القرآن وتجربتها من اعمال الدنيا والله تعالى
عمل الصانع بل الحديث فانه روى الحديث في المساجد بكل الحسنات كما
ياكل النار الحطب فيل المالد لله من الحديث وايضا قد ذكر ان المنع
من العبادة فيها لغرض حق اطفأ السراج ويمكن ان يكون المالد لها ولا
بعد في ذلك لوجود الدليل على كراهة مع امكان الصدق عرفا
وان لم يكن لغة وعرفا عاما الله به حقيقة الحال وهما آيات اخبر خلق
بالمساجد ذكرها آية منها واقيم وجهكم عند كل مسجد وادعوه لمخلصين

اي لم يذكر كون كل مسجد
مستجابا كذا في ارضهم
سنة بغيرها كما
بغير من قوله اول كل مسجد
المحدثين ان الله تعالى يقول
في القرآن كما في ارضهم بطريق الختم
محض الرضا فيكون

باب

خاصة

له الذين اي توجوا الى عباد الله مستعينين غير جادين الى غيرها وانما
 نحو القبلة في كل وقت سجودا في كل مكانه وهو الصلوة في اي مسجد حضرت
 الصلوة وانتم فيه لا تأخرونها حتى تغدوا الى مساجدكم فيعمل استعجال
 الفحشة عليها فينزل من امرهم بالله عاين كل مسجد يخلص له ذلك وفيه
 دلالة على الحق على الله في المساجد يا ايها الذين آمنوا لا تأخذوا الذين
 اتخذوا دينكم هزوا ولعنوا من الذين اوتوا الكتاب من قبلكم والكفار اولا
 واتقوا الله ان كنتم مؤمنين يعني الذين يتخذون دينكم لهوا ولعنوا في
 ويتخذون دينكم من اهل الكتاب والمسلمين لا يصح ولا يجوز لكم ان تأخذوا
 ان يتخوهم وتوكلهم وتكون بينكم وبينهم محبة ووداد وان تكونوا اوليا لهم
 فيقبلوهم ولينالكم بدينكم وبدينهم البغضاء والقتال فان محبة الله لا يجمع
 مع محبة عدوه واتقوا الله في مواضعكم اعداء الله ان كنتم مؤمنين بها
 وان لا يمان بها من اولاد اعداء الذين فيه اشعار بغيرهم جوانب
 العناق والمعاشر معهم بحيث يشعروا الصداقة فافهم **السادسة** واذا قم
 الى الصلوة اتخذوها هزوا ولعنوا ذلك بانهم قوم لا يعقلون اي لا يتقنوا
 الذين اذا ناديتهم الى الصلوة اتخذوا منادات الصلوة اي الاذان هزوا
 ولعنوا وليا فيكون من الضار اذا سمع اشهادا تتخذون رسول الله
 صلى الله عليه وآله في الاذان قال حرق الكاذب يعني المذنب فدخلت
 خادمتها في حاديتها بنارات ليلة وهو ينام فطارت عنها شراقة في
 البيت فاحترق البيت واحترق وهو هله لعنه الله قبل فيه دليل على
 ثبوت الاذان بغير الكتاب بل بالاسام وحده وفيه تأمل اذ فيه دلالة على ثبوت
 في الشرع في الكتاب دلالة على انه كان في الشرع ذلك لما ثبت به بالكتاب
 ولما كان لهم وهم من افعال الشعار والبهلة قال لا يعقلون كان لا يعقل
 لهم **الفصل الخامس** في مقدار نيات الصلوة وفيه ايات قد استدل على
 القيام والنية والقول بقوله تعالى وتوجوهوا لله فاستبين في القادة لها
 تأمل لا ينبغي وكذا استدلال على وجوب تكبير المصلين على وجه المقول

اتفق المفسرون بان اللفظ
 هذا من الاذان فيقول
 بتركه على ترتيبه

تعالى وكبره تكبيرا وبقوله وفي الثالثة وبكركم في دلالاتها ايضا خفاها
 واستدل على وجوب القراءة حتى السجدة ايضا بقوله تعالى وفي الرابعة فاقروا
 ما ينزل من القرآن وقوله فاقروا اما ينزل منه في اتمام الاستدلال به ايضا
 يعلم بالناظر في قوله مع التامل في الآية وتفسيرها وقد فسرت القرأة بصاق
 الدير وهن سوق الكلام وتلاوة القرآن في الليل ومطلقا استجابا او جوبا
 لحفظ الفحشة وغيرها والمخاطب هو صلوات الله عليه مع طائفة معه وانما
 القراءة في الصلوة فلا يفهم فامل **السادسة** يا ايها الذين آمنوا اركعوا
 واسجدوا واعبدوا الله وحدها واعلموا ان لا اله الا الله على انما
 السجود عند قول تعال يا ايها الذين آمنوا السجود كان في الصلوات وعبادة
 من الصلوة والصلوة والحج والفري وغير ذلك فاعلموا ان لا اله الا الله
 صلة الرحم وفي لكشاف صلة الرحم ومكان الاخلاق وافعلوا ذلك كله
 يتلوهون وانتم راجعون الفلاح طامعون فيه غير مستيقنين ولا متكلمين
 اعمالكم عن عقيد بن عامر قال قلت يا رسول الله في سورة الحج سجدة
 قال نعم ان لم تجدوها فلا تقرأها **السابعة** وان المساجد لله فلا
 تدعوا مع الله احدا قبل الملام بالمساجد للاعضاء السبعة التي يسجد عليها
 وايد بقوله صلى الله عليه وآله امرنا اننا يسجد على سبعة اركان اي اعضا
 وقد روي ذلك عن ابي جعفر عليه السلام المعنى ان الله اي خلق لا اله
 بها الله فلا تشركوا معه غيره في سجودكم عليها والظاهر ان المساجد المعروفة
 كما قيل والمعنى انما تخصه بالله تعالى فلا يتعبد بها مع الله غيره وقيل للمل
 يصاح الا ان جعلت له الله عليه وآله جعلت في الارض سجدا فلا
 فيها غيره وقيل المسجد الحرام غير بالمساجد لانه قبلتها وهو بعيد الله يعلم
 قبل السجدة جمع السجدة بالفتح مصدر فامل اريد بحسب السجود لله فلا تفعل
 لغزير **السادسة** فبسم ربك العظيم ومنها وسبح اسم ربك الاعلى
 مروى في طريق العامة انه لما نزلت الاية قال النبي صلى الله عليه وآله اجعلوها في
 ركوعكم ولما نزلت الثانية قال اجعلوها في سجودكم وفي طريقها عن

في قول الاستدلال بالمشهور
 وجوب القراءة وليس في غير
 الصلوة يتكون فيها مكانة
 فيسجدون فيها ليس في غير ما
 الجلال فيجب ان لا يفسد
 يكون فقام عليه السلام ففهم
 يمكن الاستدلال بالسير على وجوب
 يمكن التذوق والاستيعاب بطريق
 الاستدلال المشهور بان يقال
 يدل على الوجوب مطلقا وليس
 في غير هذين والصلوة فيكون فيها
 فصل

والمجوز في الخبر في
 انه يقول في الركوع سبحان ربك العظيم وفي السجدة سبحان ربك العظيم
 والسنة ثلثة روايات تدل على ان الذكر حاضر فيها ولكن في حديث
 ويدل عليها على ما قد ورد في مقوله كما ثبت في الاصول وكذا على اثر
 السجدة بل يطلق الذكر بذلك غير بعيد والاحتياط قولها ثلثة مع زيادة
 والمجوز **الثامنة** ولا يجزئ بصلوة ولا تخافت وانما بين ذلك سبيل
 في جميع البیان في معناه اقول اولها ان معناه باشاعة صلواتك عند
 من يؤذيك ولا تخافت بها عند من يلتصق منك عن الحسن ودون ان
 البتة صلى الله عليه وآله كان اذا صلى في ركعة في صلواته فسمع المشركون
 وادوه فامرهم سبحانه بترك الجهر كان ذلك بمكة في اول الامر وبه
 قال سعيد بن جبير ودون ذلك عن ابي جعفر والى عبد الله عليه السلام
 ولا يخفى بعده فانه ح لا معنى لقوله ولا تخافت بها وانما على الرواية
 عنهما غلط ولا يرد في ذلك عنه عليه السلام والاحتياط محمول على عدم
 حديث النفس بحيث لا يظهر الجهر ولا يتفادى عليه لا يسمع من يوتي
 ويستمع فمأثر ثابتهما ان معناه لا يجهر بذكر الله ولا تخافت به ولكن
 اطلب بين ذلك سبيل فالمراد بالصلوة الدعاء ولا يخفى بعده ايضا
 المتبادر فيهما الصلوة الشرعية وان الاحتياط في الدعاء مطلوب قال الله
 تعالى ادعوا ربكم تضرعا وخفية وفي موضع اخر وخفية ودون الجهر
 القول وفي الاخبار ما يدل عليه كثير وثالثها ان معناه ولا يجهر بصلواتك
 كلها ولا تخافت بها كلها وانما بين ذلك سبيل بان يجهر بصلوات الليل و
 تخافت بصلوات النهار ولتكن المتابعة والجماعة في الفريضة والقيام في الصلاة
 ايضا هذا ايضا بعيد وغير مفهوم مع انه لا بد من جعل صلوة الجهر من
 الليلة وجعل ركعتي العشاء والاخير من المغرب من النهارية وهو
 لا يفهم بوجه ورايها لا يجهر جهرًا يتفادى من يصلي برك ولا تخافت
 حتى لا تسمع نفسك عن الجاني وقريب منه ما رواه اصحابنا عن النبي
 عليه السلام انه قال الجهر بما رفع الصوت استدبارا والخافت ما لم تسمع

منها در

اذنك

اذنك وانما بين ذلك سبيل اي قراءة وسط بين الجهر والخافتة هذا
 هو المتبادر فالمراد هو الجهر العالي جدا بحيث يخرج عن كونه قاريا في الصلوة
 والاحتياط الحفي بحيث يخرج من حديث النفس ويخرج عن القراءة فلا يجزئ
 الاقراط ولا التقرير بل يجزئ الوسط والاقتصاد والعدل ما بين الاقراط
 والتقرير لكن علم من السنة الشريفة اختيار بعض افراد هذا الوسط
 في بعض الصلوات بالجهر في الجملة للرجل في الصلح والى المغرب والعشاء
 النوافل لليلة والاحتياط في غيرها ولكن كون ذلك على سبيل الوجوب
 غير معلوم الدليل اذ لا دليل على وجوب التفصيل المشهور ويؤيد به
 الاصل والرواية الصحيحة وظاهر الرواية وخفاء معنى الجهر والاحتياط
 بيانهم الجهر الجهر بحيث يعد عرفا جهر والاحتياط بما لا يسمعه القريب
 بحيث لا يعد عرفا جهر بل يعد اخفا تا وان كان قريبا يسمعه القريب بل
 البعيد ايضا وفي الملة لا يسمعه الاجنبي غير معلوم المأخذ مع عدم الرضوخ و
 البيان فان فيه خفاء فحكم حمل الرواية الجملة في الجهر والاحتياط على
 الاحتياط بل هو مذهب علمنا في انصار الله يعلم بحقيقة الحال
 والصواب وقاله في الكشاف بصلواتك بقرآن بصلواتك على حذف النسخ
 لان ليس من قبل الجهر الخافتة صفات بفتيان على الصوت لا غير
 الصلوة فقالوا وكان رسول الله صلى الله عليه وآله يرفع صوته
 بقرآنه فاذا سمعه المشركون لغوا وسبوا فامر بان يخفص من صوت ما يخفى
 ولا يجهر حتى يسمع المشركون ولا تخافت حتى لا يسمع من خلفك وانما بين
 الجهر والاحتياط سبيل لا وسطا هذا مع عدم ظهوره لاوافق المسئلة
 اذ ليس ايماما مورا باسماع من خلفه بل ما موز في بعضها بذلك الجملة
 وفي بعضها بعدهم وذهب قوم الى ان الآية مسنوعة بقوله ادعوا ربكم
 تضرعا وخفية وانما السبيل لا نفي اوجه الوسط في القراءة وفيما
 ما تقدم مع زيادة لزوم السجدة على انه غير نفي مكان الجمع فاعلم ان
 ان الله وملائكته يصلون على النبي يا ايها الذين امنوا صلوا عليه و

لا يجزئ بصلوة ولا تخافت وانما بين ذلك سبيل
 في جميع البیان في معناه اقول اولها ان معناه باشاعة صلواتك عند
 من يؤذيك ولا تخافت بها عند من يلتصق منك عن الحسن ودون ان
 البتة صلى الله عليه وآله كان اذا صلى في ركعة في صلواته فسمع المشركون
 وادوه فامرهم سبحانه بترك الجهر كان ذلك بمكة في اول الامر وبه
 قال سعيد بن جبير ودون ذلك عن ابي جعفر والى عبد الله عليه السلام
 ولا يخفى بعده فانه ح لا معنى لقوله ولا تخافت بها وانما على الرواية
 عنهما غلط ولا يرد في ذلك عنه عليه السلام والاحتياط محمول على عدم
 حديث النفس بحيث لا يظهر الجهر ولا يتفادى عليه لا يسمع من يوتي
 ويستمع فمأثر ثابتهما ان معناه لا يجهر بذكر الله ولا تخافت به ولكن
 اطلب بين ذلك سبيل فالمراد بالصلوة الدعاء ولا يخفى بعده ايضا
 المتبادر فيهما الصلوة الشرعية وان الاحتياط في الدعاء مطلوب قال الله
 تعالى ادعوا ربكم تضرعا وخفية وفي موضع اخر وخفية ودون الجهر
 القول وفي الاخبار ما يدل عليه كثير وثالثها ان معناه ولا يجهر بصلواتك
 كلها ولا تخافت بها كلها وانما بين ذلك سبيل بان يجهر بصلوات الليل و
 تخافت بصلوات النهار ولتكن المتابعة والجماعة في الفريضة والقيام في الصلاة
 ايضا هذا ايضا بعيد وغير مفهوم مع انه لا بد من جعل صلوة الجهر من
 الليلة وجعل ركعتي العشاء والاخير من المغرب من النهارية وهو
 لا يفهم بوجه ورايها لا يجهر جهرًا يتفادى من يصلي برك ولا تخافت
 حتى لا تسمع نفسك عن الجاني وقريب منه ما رواه اصحابنا عن النبي
 عليه السلام انه قال الجهر بما رفع الصوت استدبارا والخافت ما لم تسمع

سئل انما الى قول الصلوة والصلوة على رسول الله او الله صلى وسلم عليه
في الكشف معناه الدعاء بان يتجسم عليه الله تعالى ويصل في رايه
كعبا لاجبارا ما قد عرفنا السلام عليك يا رسول الله فكيف الصلوة فقال
قولا الله صلى وسلم على محمد وال محمد كاصليت على ابيهم والاباء عليهم طاهرها
وجوب الصلوة والصلوة عليه في الجملة فيقول ان يكون الصلوة على النبي
الشهد والصلوة على حوته وقد يكون واجبا او يكون مندوبا كما هي
عليه في الصلوة يقول السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته
او يكون بمعنى التسليم والاحسان كما قيل او يقصد بالسلام المخرج عن الصلوة
فيحصل وجوب الصلوة عليه على ذكر ما دل عليه بعض الاخبار والجملة
لا يفهم وجوبه غير ذلك قال في الكشف الصلوة عليه واجبة وقد دل
في حال جوبها ففهم من وجوبها كل اجري ذكره وفي الحديث من كبر
عنده فليصل على خذ من النار فابعد الله هذه مروية عن طرفيها
مع غيرها وروى انه قيل يا رسول الله اريد قول الله تعالى ان الله وعده
صليين على النبي فقال هذا من العلم المكشوف لولا انكم التفتيتم
احسن فكيف ان الله وكل ملكين فلا اذكر عند عبد مسلم فيصلي على
قال فانك الملكان غفر الله لك وقال الله وملائكته جوابا لذيالك
الملكين امين ولا اذكر عند عبد مسلم فلا يصلي على امة الا انك الملكان
لا غفر الله لك وقال الله وملائكته لذيالك الملكين امين ومنهم من
يجعل كل مجلس في وان ذكر ذكره كما قيل في آية السجدة وتبسم على
وكذلك كل دعا في اوله وآخره ومنهم من وجبها في العورة وكذا قال
اظهار الشهادتين والذي يقضيه الاحتياط الصلوة عليه عند كل
ما ورد من الاجازات متى والاجازات من طرفيها مثل الاول والآخر
مع صحة بعضها ولا يشك ان احتياط الكشف احتياط واخراجه كل
الوجوب كل ذكر وقال انه اختيار الكشف ونقل عن ابن بابويه في
تعليله انه يفضل اختياره ويمكن اختيار الوجوب في مجلس مرة ان
كل

آخر

كما يشاء الى ان يستدل البعض بان
لن انما على وجه التسليم والاحسان
حيث استدل البعض بان التسليم
يعني التسليم والاحسان كما قيل
او يقصد بالسلام المخرج عن الصلوة
فيحصل وجوب الصلوة عليه على ذكر ما دل عليه بعض الاخبار والجملة
لا يفهم وجوبه غير ذلك قال في الكشف الصلوة عليه واجبة وقد دل
في حال جوبها ففهم من وجوبها كل اجري ذكره وفي الحديث من كبر
عنده فليصل على خذ من النار فابعد الله هذه مروية عن طرفيها
مع غيرها وروى انه قيل يا رسول الله اريد قول الله تعالى ان الله وعده
صليين على النبي فقال هذا من العلم المكشوف لولا انكم التفتيتم
احسن فكيف ان الله وكل ملكين فلا اذكر عند عبد مسلم فيصلي على
قال فانك الملكان غفر الله لك وقال الله وملائكته جوابا لذيالك
الملكين امين ولا اذكر عند عبد مسلم فلا يصلي على امة الا انك الملكان
لا غفر الله لك وقال الله وملائكته لذيالك الملكين امين ومنهم من
يجعل كل مجلس في وان ذكر ذكره كما قيل في آية السجدة وتبسم على
وكذلك كل دعا في اوله وآخره ومنهم من وجبها في العورة وكذا قال
اظهار الشهادتين والذي يقضيه الاحتياط الصلوة عليه عند كل
ما ورد من الاجازات متى والاجازات من طرفيها مثل الاول والآخر
مع صحة بعضها ولا يشك ان احتياط الكشف احتياط واخراجه كل
الوجوب كل ذكر وقال انه اختيار الكشف ونقل عن ابن بابويه في
تعليله انه يفضل اختياره ويمكن اختيار الوجوب في مجلس مرة ان
كل

انما قال وانما يقضيه الاحتياط الصلوة
على كل ذكر ذكره كما قيل في آية السجدة وتبسم على
وكذلك كل دعا في اوله وآخره ومنهم من وجبها في العورة وكذا قال
اظهار الشهادتين والذي يقضيه الاحتياط الصلوة عليه عند كل
ما ورد من الاجازات متى والاجازات من طرفيها مثل الاول والآخر
مع صحة بعضها ولا يشك ان احتياط الكشف احتياط واخراجه كل
الوجوب كل ذكر وقال انه اختيار الكشف ونقل عن ابن بابويه في
تعليله انه يفضل اختياره ويمكن اختيار الوجوب في مجلس مرة ان
كل

انما قال وانما يقضيه الاحتياط الصلوة
على كل ذكر ذكره كما قيل في آية السجدة وتبسم على
وكذلك كل دعا في اوله وآخره ومنهم من وجبها في العورة وكذا قال
اظهار الشهادتين والذي يقضيه الاحتياط الصلوة عليه عند كل
ما ورد من الاجازات متى والاجازات من طرفيها مثل الاول والآخر
مع صحة بعضها ولا يشك ان احتياط الكشف احتياط واخراجه كل
الوجوب كل ذكر وقال انه اختيار الكشف ونقل عن ابن بابويه في
تعليله انه يفضل اختياره ويمكن اختيار الوجوب في مجلس مرة ان
كل

انما قال وانما يقضيه الاحتياط الصلوة
على كل ذكر ذكره كما قيل في آية السجدة وتبسم على
وكذلك كل دعا في اوله وآخره ومنهم من وجبها في العورة وكذا قال
اظهار الشهادتين والذي يقضيه الاحتياط الصلوة عليه عند كل
ما ورد من الاجازات متى والاجازات من طرفيها مثل الاول والآخر
مع صحة بعضها ولا يشك ان احتياط الكشف احتياط واخراجه كل
الوجوب كل ذكر وقال انه اختيار الكشف ونقل عن ابن بابويه في
تعليله انه يفضل اختياره ويمكن اختيار الوجوب في مجلس مرة ان
كل

بسبب ان جماعة من المسلمين يفعلون هذه السنة والعبادة فان ذلك
نقص وبغض ومحق وليس فيه تقرب الى الله تعالى وطلب لمضاهاة عمل
الله تعالى وهو غير واجب ولا يسب من العلى العلى لا الله ولا هم ايمان ذلك
مثلها وورثه فيهم الصلوات المستحبة والشيء ولكن هو منها للمرضى فان
حينئذ وكذا في الغيم بالمؤمن وغير ذلك منه ذكر على بعد قول الله
عليه وآله وترك الال معه مع انه معقوب بغير نزاع وانما كان التمسك
في الافراد انهم يتكون الال معه ويقولون صلى الله عليه وآله وسلم
الال في حديث كعب الاحبار حيث سأل عن كيفية الصلوة عليه قال
قولوا اللهم صلى على محمد و على محمد كما صليت على ابراهيم و آل ابراهيم فاستل
ويذكر على ان الله وسوله لعلم الله في الدنيا والآخرة واعدام عذاب
الذين يؤذون الله وسوله لعلم الله في الدنيا والآخرة واعدام عذاب
جهنم ويدل على ان هذا ابداء المؤمنين والمؤمنات اى المسلمين
يعتبر استحقاق وجانية فيقتضيه ذلك وينجوه قوله تعالى والذين يؤذون
المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا اى بغير جنابة واستحقاق وتبع
ذلك فقد احتملوا بها تاواغا مبينا ويدل على ان العزى وهو الايمان
بالمأمور به والامتناع عن المعاصى والقول السديد لى قول لا حقا عدلا
موجب لاصلاح الاعمال وغفران الذنوب قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا
اتقوا الله وقولوا قولا سديدا يصلح لكم اعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم والله
حفظ اللسان في كل باب لان حفظه وسداد القول راس المؤمنين وحده
المعنى اتقوا الله من حفظ السنن وتسدن قولكم وانكم ان فعلتم ذلك
اعطاكم الله ما هو غاية الطلب من تقبل حسناتكم والالتابة عليها
من مقفرة سيئاتكم وتكفيها واول اصلاح الاعمال التوفيق في الجملة
صلحة مرضية **الشيخ السادس** في المنذوبات وفيه ايات الاله
فصل الربك والخير قبل المارد صلوة العيد فيكون حلالا على وجوبها
ويكون الشرايط مستفادة من السنة الشريفة فيؤيده والخير على

استدلوا بالعبادة على قول الله تعالى
من قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وذلك قوله تعالى

الشيخ السادس في المنذوبات
والخير على قول الله تعالى

ان يكون

ان يكون المارد به على الاكل ما قبل ويمكن اراقة في ما ذبح لغيره لثا
غيرها ايضا اى صلوة العيد واذا لم يصبحت ويكون المارد الهدى
الواجب او يكون وجوب لا حقية مخصوصا به صلى الله عليه وآله وآله ثلاث
المنقول على الظاهر على عدم وجوبها على منتهى سنة مؤكدة للاجبا
المذكورة في محله وان نقل الوجوب عن ابن الجين في الدروس قاله
روى على الصدوق جزيين بوجوبها على الواجد واخذ ابن الجين بما قبل
المارد صلوة الخير بالمشور ذبح الهدى عني وقيل المارد الصلوة مطلقا و
جعل الخبر المصلحة الى القبلة فيها وهو كما ينبغي عن استحقاق القبلة فيها كما
يقول صل الى القبلة ويجعل كون المارد رجلا ففعل الصلوة لله مطلقا و
والذي له ويكون الفصل بالوجوب والذبح من السنة والاجتماع وقد نقل في مجمع
البيان اخبار اراء على ان المارد يقع اليد باليمين ان الصلوة الى المحاذات
فخر الصلوة وهو احلوه كالنحر او من غير القبلة قاله قاسموس وهو رواية جزيين
يزيد قال سمعت ابا عبد الله ع يقول في فضل الصلاة بركها ع هو رفع يديك
خدا وجهك ورواية عبد الله بن سنان عنه غسلها ورواية جزيين قال قلت
لابي عبد الله ع فصل الربك والخير فقال سيد هكذا يعني استقبال يديك وحده
القبلة اقتراح الصلوة في رواية مقاتل بن عمار عن ابي بصير بن نباتة عن
امير المؤمنين ع قال لما نزلت هذه السورة قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم
التي امرني بها في البيت بخبره ولكن ما ترك اذا حضرت للصلوة ان تنزع يديك
اذا كبرت واذا ركعت واذا ركعت مراسل من الركوع واذا سجدت
فانه صلواتنا وصلوات الملائكة والسموات السبع فانه لكل شيء رتبة فان رتبة
الصلوة رتبة الاله على كل كبيرة في رتبة من رتبة الاله من الاسكانه
قلت وما الاسكانه قال الانظر هذه الاله رتبة الاسكانه للربهم ومانعهم عن
موت في جميع البيان بعد اوده العلوي والراحمي في تفسيرهما يكون
المارد مطلقا للصلوة ورفع اليدين الى جذا الوجه والحذ حال تكبيرها انها
ويكون مستحبها كما هو رأي اكثر الاصحاب ويؤيده الاصل والشريعة

وجه

الشيخ السادس في المنذوبات
والخير على قول الله تعالى

عند السادة مستحبة غير واجبة بخلاف في الصلوة وخارج الصلوة فعمل
 على الاستحباب غير بعيد لان الطرح كان استحبابا في اول ركعة وما
 رايته فالدلالة من ان كانه ضمن الدليل على الاجماع فانه فعل واحد وركعة
 واحدة مع انها ليست بصيغة في العزم بحيث يشتمل كل ركعة فاحتمل فيه والاضاف
 ايضا طاهرة في الاستحباب في اول ركعة فقط حيث ما ذكر غيرهما فاما في الركعة
 المسئلة لا يخرج عن اشكال ان نظر المظهر في الآية فان ظاهرها الوجوب والاحتمال
 دائما وما ينفذ فالدلالة في حكمها على الاستحباب حايما واخرى غير الكيفية
 الا من سائر الكلمات للاجماع ونحوه وقال ايضا وفي الخبرين على ذلك
 وفيه دليل على ان المستحب في كل ركعة لان الحكم المرتب على شرط يمكن
 بكونه قياسا وهذا اجيب الاول قياسا لطلوعه وعدم فطوره الاصل
 العلة فالمعروف والعزم ليس للقياس بل للعزم العرفي الخوف من مثل هذه
 العبارة عرفا كما في قوله تعالى واذا قمتم الى الصلوة **الثالث** ايات متعددة
الاول يا ايها المومنين قم الليل الا قليلا بضعه او انقص منه قليلا او زد
 عليه وسرر القارئ ترتيبا اصل المتن من من تامل ادخل الثاني في ال
 كما هو المشهور في المخرج اي قسم الليل ايضا المزمع في الثياب او باعيا اليه
 للصلوة في جميع الليل وان القيام بالليل كناية عن الصلوة بالليل قال في
 ان انه عبارة عن الصلوة بالليل الا قليلا منه وهو نصفه نصفه بدل
 عن قليلا كما هو الظاهر وقلت في الدلالة الى جميع الليل او انقص وزد عطف
 على تقدير فيما هو خير منه وعليه للنصف او قليلا ففاه فقول
 بالصلوة بضع الليل او قل منه او زيد منه واليه هذا اشار الصادق
 على ما نقل في قال عليه السلام القليل النصف وانقص من القليل فزيد
 على القليل ويعدكون بضعه بدل لان الليل تقسط الاستثناء بين
 البدل والمبدل منه مع الالتباس بل الظاهر انه ولزم لغوية او انقص
 لانه بعبارة معنى قوله فرب نصف الليل الا قليلا يحتاج الى العذر بان قيل
 او انقص ما نسبة او زك كما قال في وان انه قد يحسن الترتيب بين الشيء

يمكن ان يكون مراد من العليل
 النقص الذي يحتاج الى الاستثناء
 مراد النقص في حاله فيكون
 قياسا ونقصا في وقت
 وغير ذلك

على البيت وبينه وبين عزه على الترتيب كما فعله في وصايتها العظمى
 وكلامها تكلف بعيد عن فصاحة كلام الله تعالى خصوصا الثاني لا يخرج
 الى التخيير بينهما فالق او نصفه بدل من الليل الاستثناء منه والضمير
 منه وعليه للدلالة من النصف كالثالث فيكون التخيير بينه وبين الاقل منه
 كالربع والاكثر منه كالنصف ولا يخرج فيه من لزوم لغوية الاستثناء
 بين ان يقول فرب نصف الليل او انقص منه ومن ان لا يقل ليست مرتبة
 معينة حقا بل وانقص منه او زد عليه ليصل الى الربع والنصف وهو
 طر وكذا كون المراد بالاقليل قليلا من الليل وهو ليس الى العذر ومن
 لعدم ظهور كون الليل الاستثناء وعدم الاحتياج الى الاستثناء ولذا يتبع
 الى النقص في الاستثناء والبدل في او انقص وزد وما ينبغي في هذه
 السجدة من قوله انه تارك يعلم انك تقوم فيمكن ان تكون هذه الآية
 اشارة الى وجوب صلوة الليل عليه صلى الله عليه واله كقوله تعالى ومن
 الليل فمجددة ناطقة لك اي يجب عليك التجدد هو الصلوة بالليل باذ
 على ما في الصلوات مخصوصة بك دون انك على ما قيل يكون المراد بالتر
 المفهوم من قوله تعالى في هذه السجدة فاقربا ما يترتب من القرآن و
 قوله فاقربا ما يترتب من النقص في الوقت لا اسقاط الصلوة بأكملها
 تقدير المراد من القارئ الصلوة واما على تقدير حملها على القراءة فقط
 السقوط بالكلية فيمكن حملها على عدم القراءة فاصل من ابن عباس
 يكون مندوبة على الامة للدليل الاختصاص من الاجماع وظاهر الآية
 والاحبار مع الاصل **الثانية** ان تارك يعلم انك تقوم ادق اعلم
 اقل من ثلثي الليل ونصفه وثلاثة وثمانون على ان اي انك تقم
 نصف الليل وثلاثة وثمانون على ثلثي اي اقل من نصفه واقل
 ثلثه وكذا تقوم طائفة من الذين جعلوا فعل في رواية انه كان
 على بن ابي طالب عليه السلام وابا ذر وانه يقدر الليل والليل يعلم
 مقدار مما في فعل القدر الذي يقومون فيه وهو القادر على التقدير

القراءة

التخيير

والعلم حيث توافق ما اراد به الضم والافتقار الى قولنا ان لا يتصور علم الا بالشيء
 احصا الوقت المتقد على الحقيقة والمداورة على ذلك ليعلم ان كتاب علم اي خفي عنكم
 اولاً بل انكم عفا باوفا على القصص في ذلك كما لا بد من ان يب بل في الغالب والتبعه
 في ذلك فذلك علم كما نرى من ان انيب تاراد ما لا يتبدل من ذلك على سقوط العلم
 بغيرنا فاما ما يتبين من القرآن اي ان في صلو الليل مقدارها اربعون واجتمع بالعلم
 القديم وعين من الصلوة بالقرآن لانها جاز الصلوة وتطول الصلوة بركتها على ما كان
 بالكون والسير ومنها ان لا يجمع اليها هو قول اكثر المفسرين كما ان المراد بصل الليل
 صلو الليل واجام المفسرين الا باسما من ان المراد قراءه القرآن في الليل كما
 يرى في الاشارة الى ان من يقول بان قدام الليل هو الصلوة فينبغي ان يقول المراد
 بقاؤه وهو صلو الليل في اية اخرى والظاهر ان معنى ما يتبين مقدارها اربعون
 وهو شرط في اية ارادة التخفيف ولا سيما لما در من هذه العبارة والله اعلم
 اعطى السائل ما يتبين فيهم الحاطب الا ذلك فقد ظهر ان لا يمكن الاستدلال
 بنحو على وجوب السورة على ما هو المشهور كما ان شئت ليدفعه فذلك وانما
 الى اعتبار اخر للتخفيف بقوله نعم ان سيكون منكم مني واخرون يقرءون
 في الارض يستغفرون من فضل الله كان المراد بالقرآن في الارض السفر للتحجرات
 ونحوها مما يحصل به الحال او تفصيل العلم او الحج او الزيارات او صلة الرحم كل
 ما كان لله ثم من المشي والسفر في الارض وقد وردت ايات كثيرة في ذلك
 على التبع من طريق العامة والخاصة فذلك في عملها في الجمع اليها قال
 عبد الله بن مسعود ايماناً جل جلاله الى مدينة من مدائن المسلمين صاب
 محسناً فبعد يسير يمد كان عندا من تلك الشهداء ثم قرأ واخرون يقرءون
 واخرون يقرءون في سبيل الله هذا عند اخر فان القارة تمنع من الصلوة
 بالليل فالكل هذه التخفيف ولهذا مرتب عليه التخفيف وقد نرى فافوا
 ما يتبين من القرآن تأكيد الحكم المتقدم وعلى كل تقدير لا ينبغي الذكر
 بالكلية فيمكن الاستدلال بهذه الابات على وجوب صلو الليل على
 النبي والاشقياب على امتهم في الجملة سواء كان في كل الليل او بعضه

في الارض الا انه
 في سبيل الله

فذلك

ولا ينبغي الاقل من ثلثة عشر ركعة مشهورة ولا يشترط صحة البعض البعض
 فلا بد من فعلها بل يكون اختياراً بين الكل والبعض الذي يطلق عليه الصلوة
 والكل فضل وفيهم عدم سقوطها سفر ومرضاً وذلك مفهوم من الاخبار
 بل بالاجماع ايقن ويجوز ان يكون صلو الليل في المقدار المتقدم في
 ذلك في وجوب على الامه بقوله انه تلك الاية بتخصيصه بهم ورويه
 ليقائه عليه صلى الله عليه وآله بالاجماع وبقوله تعالى ومن الليل
 فاسجد لليلة وان تكون مستجبة فتوحفت وخص بعض سقطاً كيد
 ذلك المقدار قطعاً خصوصاً عند الاعذار ويجوز ان يكون المراد بقراءة
 قراءه القرآن بالليل استجابة بالاجماع فان قراءه القرآن مستحبة مطلقاً
 خصوصاً في الليل ويدل عليه الاخبار من العامة والخاصة وان قيل قراءه
 القرآن واجبة كفاية للحفاظ على الصدور لبقاء الاحكام والحجة وادلة
 الاصول الذين قلل عليه في لان الفيدح يصير لقولنا ما قال في
 ثم اختفوا في قدر المستحبة لليل المراد هذه الاية فقال سعيد بن جبير
 حسن آية وقال ابن عباس حسنة آية وعن الحسن من قرأ ما تراه
 في ليلة لم يجهل القرآن وقال من قرأ ما تراه آية في الليل كتب من
 القاسم فيجب ان يكون المراد ما يصدق عليه وما يتيسر له من كل
 زاد على حسن فانه زيادة الخير ويحيا وورد من القدر في الاخبار على ان
 وروى عن الصادق عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 من قرأ بعشرين آية في ليلة لم يكتب من العافلين ومن قرأ خمسين آية كتب
 من الذاكرين ومن قرأ مائة آية كتب من القاسمين ومن قرأ مائة
 آية كتب من الخاشعين ومن قرأ ثلثمائة آية كتب من العائزين ومن
 قرأ خمسمائة آية كتب من المجتدين ومن قرأ الف آية كتب له قطاً
 من بره والفضل خمس عشرة خال من الذهب والفضة والبره وخشرون
 قيراطاً صفاً مثل جبل احد واكثرها ما بين السماء والارض وقال الصادق
 عليه السلام من قرأ في المصحف سبع بيعة وخفف عن والديه وكونا نكاحاً

فعله

ليلة

العائدين
 المجتدين

تفاته في القراءة من المصحف كما دل عليه الحديث وان كان حافظا وعنه
 يرويه الى النبي صلى الله عليه واله ليس شديدا على الشيطان من القراءة
 في المصحف نظرا والمصحف في البيت بطرد الشيطان وقال الحسن بن عمار قال
 قلت لابي عبد الله عليه السلام جعلت هذا الى حفظ القرآن على ظهر قلب
 فاقرا على طوري فبني فضل وانظر في المصحف قال اقرا وانظر في المصحف فليقل
 اما علمت ان النظر في المصحف عبادة وكل ذلك عن عدة الداعي وما
 المتعلمين المحققين حواجه في الدين الطوبى محمد الله ان قراءة القرآن
 افضل لغيره صلى الله عليه واله افضل اعمال الا في قراءة القرآن فظلا
 ايضا قد يحصل الغلط بالاشتباه بين الحروف مثل الصاد والظا وغير ذلك
 وينبغي ان يقرأها مستقبلا لئلا يستحي بالاستقبال وتظهر وقفا عدل
 اذا لم يكن في الصلوة وقفا فيما فيها للثواب ولما قال في عدة الداعي وقال
 كانت الصلوة عليه السلام تقدم ذكره لقراءة القرآن بكل حرف في قراءة
 الصلوة فاما ما في حصة وقفا عدل احسن حصة وتظهر في غير الصلوة
 حشر وعشرون حصة وغير مظهر عشر حصة اما ان لا اقول الحروف بل
 لها بالالف عشر وبالدال عشر وبالميم عشر وبالمراء عشر وايضا عن الحسين بن
 عليهما السلام قال من قرأ آية من كتاب الله عز وجل في صلوة كتب الله له
 بكل حرف مائة حسنة فان قرأها في غير صلوة كتب الله له بكل حرف عشرة
 وبدل على ان القراءة قائمة في الصلوة ضعفها فيما جالس الى راية العهد
 المذكور في عدة الداعي فبدل هذه على كون الصلوة قائما افضل من الوقوف
 وقد بينته في محله وادله قراءة القرآن كثيرة وشرايطها مذكورة في محله
 والغرض ههنا الاشارة اليها مجمل وينبغي ان يكون بالتسليم كما قال الله تعالى
 بعد قوله وزد عليه ورتل القرآن تنزيلا وروى عن امير المؤمنين عليه السلام
 في مصافحه بينه وبيننا ولا تهنه هذا الشعر ولا تشبه نثر الرجل ولكن ارفع
 القول بالعافية ولا تكون هم احدهما احسن السورة اى قرأها متفكرا على
 هيكلك كما قيل انه يكون بحيث لو اراد السامع عدس حروف اكلت له آية

هذا حديث
 صحيح
 في
 الحديث والبرهان
 في
 الحديث والبرهان

محمدي

كروى في قراءة رسول الله صلى الله عليه واله عن عائشة في الكشاف وقيل
 البيان لا يتم بالتجمل وانما يتم ان يتبع جميع الحروف ويوفى حقها في شيع
 الحركات وكانت آية اليه ما جعل في مصافحه آية بيان الحركات واداء الحروف
 وعن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا امرت باية فيها ذكر الجنة فاسئل
 الله الجنة واذا امرت باية فيها ذكر النار فتقو بالله من النار و
 قبل هو ان يقرأ على نظره وتواليه ولا يتغير لفظا ولا تقدم مؤخر وكان
 المراجع الجواب لا الاستجاب وروى ابو بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
 في مصافحه قال هو ان تمكث فيه وتحسن به صوتك وروى عن ام سلمة انها
 كان رسول الله صلى الله عليه واله يقطع قراءة آية وعن الزهري كان
 يردد صوتها مددا واكثر ما روى في مصافحه يدل على انه مستحب فهو مؤيد
 الى على الاستجاب ناسا ويدا سعي باب القراءة لئلا قوله تعالى يا ايها
 عليك قول لا تقبله يعني شوي عليك القرآن وجه الفصل كون الاحكام القا
 فيه سيما على رسول الله صلى الله عليه واله فانه يعلم به ويا امر به ويبلغ
 ويجعل الاذى فيه ولما فيه من قيام الليل وبجاهد النفس وترك
 الراحة وانه يتقبل في الاخرة في ميزان الاعمال العمل به وقراءته وانه
 ربنا فقبل عظيم ان نأبئة الليل الى النفس التي تقوى وتنشأ الليل الصلوة
 او القراءة هي استند وظل اى كلفة ومشقة واقوم فيلدا اى شذفا
 وقراءة لحضور القلب كما اشار في احسن السورة الى وجوب اقامته الصلوة
 المعروضة المقررة والزكوة كك بقوله وايضا الصلوة وانوار الركوع
 الى الغرض المهر وفلا وطلوع الانوار في سبيل الله بل مطلق الحسنات
 فافهم بقوله واقضوا الله قرضا حسنا على وجه حسن معروف خال
 من الاذى والمنته والرياء وما تقدموا لانفسكم من خير من حال بل مطلق
 الاحسان مجدوه عند الله هو خير واعظم اجرا ما موصولة مستحسن
 الشرط مستبدا مع صلته ويجدوه خير بمنزلة الجزاء وما مفعول الاول
 ليجدوا وعند طرفه وهو فضل بين مفعوله الاول ومفعوله الثاني

فيها

ايضا

الاحسان

وكأنه وجد شرط الفضل وهو كون ما بعده معرفة لأن خير استعمل
لأن صفاته خير مما يؤخر وقد وردت الوصية واليه اشارة في ما روي
عن عنده العابد قال قلت لأبي عبد الله لا بد الله عليه السلام
فقال لا بد من ذلك وقد تم ذلك وكن وصي نفسك ولا تقول لغيرك بيت
اليك ما يصلحك او من مطلق ما يتوكل انفاقه وفعله من التمرات
والطاعات والمستعمل من منزلة المعرفة ولهذا لا يعرف باللام مع
فدوم مع كون ما بعده نكرة ايضا اطر الباب واعظم عطف على خبرها
واجل عزيز من نسبة وجدان ما عذر خبرها اعظم قال يحيى بن ابي
فضل وقال في التوكيد فضل او بدل او تأكيد فيه انه يلزم ما كمل التصور
بالمرجع وبدلته عنه وقال في اوصافها فيه ان المشهور في
لا وصف ولا يوصف به ثم اشار الى وجوب الاستغفار والتوبة فهو
واستغفر الله في جميع الاحوال فان الانسان لا يخرج عن تقطيعه تقديرا
واما ان الله غفور رحيم دليل على وجوب الاستغفار يعني يجب عليكم
فانه يغفر لكم فانه سائر الذنوبكم ومفوض عنكم رجم بكم عليكم فلا تنزع
فذلك الآية على وجوب الاستغفار ومشروعيته دائما وان لم يشترط
فيكون استغفار التوبة دائما من غير شعور بعد الذنب ويدل على
جس اللزوم ايضا فانهم الشيخ السليم في احكام متعددة شغل بالنقل
الاول واذا جئتم بخير باحسن منها اوردوها ان الله كان
كل شي حيا قال في المائة بخير السلام يقال في بخير اذا سلم
قال في القاموس ايضا بخير السلام ثم قال في المعنى واذا سلم
بخير بخير باحسن منها امن الله تعالى المسلمين بركة السلام على المسلم
فما سلم ان كان مؤمنا والاولى عليكم لان زيد على ذلك فقوله باحسن
منها المسلمين خاصة وقوله اوردوها لاهل الكتاب عن ابي عبد الله
واذا قال السلام فاذ قال السلام عليكم فقلت وعليك السلام ورحمة الله وبركاته
فقلت ورحمة الله عليكم فقلت ورحمة الله عليكم فقلت ورحمة الله عليكم فقلت
فقلت ورحمة الله عليكم فقلت ورحمة الله عليكم فقلت ورحمة الله عليكم فقلت

وفيه آيات

ايضا

ايضا قوله وهذا اقوى لما روي عن النبي صلى الله عليه وآله قال اذا
سلم عليكم اهل الكتاب فقولوا وعليكم وذكر علي بن ابيهم في تفسيره عن
الصادقين عليهما السلام ان المدا بالحق في الآية السلام وغيره من البش
ذكر الحسن ان رجلا دخل على النبي صلى الله عليه وآله فقال السلام عليكم
فقال النبي صلى الله عليه وآله وعليك السلام ورحمة الله وبركاته
وسلم عليه فقال السلام عليكم ورحمة الله فقال النبي صلى الله عليه وآله
وعليك السلام ورحمة الله وبركاته فجاءه آخ ففقال السلام عليكم ورحمة
الله وبركاته فقال النبي صلى الله عليه وآله وعليك فيض يا رسول الله
لما لم ائت في الحق ولم تزل لك فقال ان الله لم يبق في من الحق شيئا
فردت عليه مثله انتهى قال في الجوهري على انه في السلام وبدل على
الجواب اما باحسن منها وهو ان يزيد عليه ورحمة الله فان قاله
وزاد وبركاته وهي النهاية واما برده مثله لما روي ونقل الرواية
الى قوله ومنه قيل وللزيد بين ان يحكي المسلم ببعض الخيرة وبين ان
يحكي بما بها وهذا الوجوب على الكفاية حيث السلام مشروعيته
في الخطبة وقراءة القرآن وفي الحمام وعند قضاء الحاجة ونحوها
في الاصل وصدور جلاء الله على الاجناس من الحيوة ثم استعمل الحكم والحد
بذلك ثم قيل لكل دعاء فقل في السلام وقيل المدا بالحق العظيمة
المقاب او الرد على الميت وهو قولهم لا في وقال في الكشاف لا حسن
ان يقول وعليكم السلام ورحمة الله اذا قال السلام عليكم وان يزيد بذلك
وبركاته اذا قال ورحمة الله ونقل الرواية المتقدمة فقد ظهر من اللغة و
فقيري ان روي بلوا في المدا بالحق هي من الحق الغالبة المقار
بين المسلمين بعد في مكات متعارفة في الهايلية وبحال السلام المقار
فالعمل عليه او من العمل على العظيمة فيجب بعضها اوردوها قاله الشافعي
في القديم لا بد من المدا بالحق والاصل عدم وجوب بعض العظيمة ووجوب
سرها بل بعضها مذموم شرعا فلا يمكن الايجاب بمثل هذا الاحتمال

المعنى

یادون

يكون ذلك مكافئاً بالواجب فلا يقطع برؤيه من ترك كذلك فالوجه ^{الضعف} من جماعته ليرجى الرأى الأعلى من خصه ولا يقطع برؤيه ^{وهو} وأورد غير المكلف وكان دخلاً فيهم لا يقطع عن الباقي لأنه قد ^{حب} ورد عليهم ولو بات احدها أو لا يوجب على من البالغ فهو بمنزلة العلم ^{حب} ان يقفوا على علمهم وهو داخل ومقصودنا أيضاً بالسلام كان السلام أو ^{حب} الرد واجباً بكمال على عرصة واجب كفاه ما إلى الواجب وانما قصد ^{الضعف} السلام على غير المكلف كفاه سلم على غير المكلف وحده فامل وأيضاً وسلم ^{حب} غير البالغ المميز الذي يقصد الحيثية فظ الآية وجوب ردك بالبالغ ^{حب} قبل لا يجب لعدم كونه مكافئاً وفعاله شريعة وشريطة المكثفة والتسوية ^{حب} عن شرطه وتوطين افعال البصير شرعي كما هو الظاهر لا اجزاء والواجب قوى و ^{حب} الاحتياط وضع ثبات معلوم ان رد جواب الرد أنما يكون في السلام المشرع ^{حب} ولكن الظاهر عموم المشروعية حتى يحصل المانع فغير الرد حال الخطية و ^{حب} القارة والعام والمحدد فان الظاهر استيجاب ذلك كله ومشرعية الا ان ^{حب} يكون قرابة اقل من بعض الافراد الاخر فبما ان ثبت كراهة السلام ^{حب} هذه الواجب بمعنى كونه من وجوه من عدمه ويكون الواجب مخصوصاً ^{حب} بالمستحب والراجح ليرجى الرد لكن ظ الآية العموم ولهذا قيل لا يجب رد ^{حب} سلام الابنية مع القول بالتحريم فاما ان الظان ان كراهة هذا الشئ ^{حب} لا يمانع الا قد لا يمانع من فرد آخر كما قال بعض الاصحاب ان كراهة في ^{حب} العبادات لا يهمل المعنى وظ الاصحاب الوجوب كلياً كفاه بالاجماع و ^{حب} بعموم العرفه المعلوم من الآية والرواية وبؤيده ما ورد من الرد في الصلاة ^{حب} فيدل على المشروعية على الوجوب اذ السلام منى عنه وإنما هو لم يكن ^{حب} واجباً للمرد وهو مذکور في الرواية الصحيحة فقوله السلم عليكم مثل ^{حب} قال المسلم فأطأ الوجوب فامل واحفظه لان الظاهر الرد بالمثل مثل ^{حب} لقوله السلام عليكم اذا قاله المسلم عن غير شكال وبؤيده الرواية ^{حب} المتقدمة وغيرها وعمل الطائفة والظاهر كذلك وعليكم السلام بتقديم

الجنب لعدم التفاوت بين القديم والتاريخ ولما تقدم في الرواية المذكورة
 في وقت وفاته وكذا بان تكبيره والتعريف وسلامه وسلام الله ونحو
 ذلك على الطوائف الاصلية لم يحصل بضم وجه الله وبركاته مع هذا
 في الاول والافان تحت في الرد بينهما لفظ الآية وغيره ولكن خصصوا
 بالمسلم فاقبل ان معنى الآية ان الاحسن للمسلم والمثل لكافر الكافر في ذلك
 ظاهر الآية والاصل عدم وجوب العرض باحسن مظاهرها في المسلم يجوز و
 الاحسن حسن وفي الكتابي يمكن المثل لما تقدم من الروايتين مع احتمال
 تخصيص الامر بالمسلم فلا يجبره الكتاب في ايهما كالحرفي لعدم حسن الترجمة عليهم
 بل الجبيل بعض وعدم المجتهد من حارب الله ورسوله وينبغي تتبع ما
 في الرواية مثل وعليك فاقبل ان قوله ذكر بعض ان السلام على المسلم واجب
 وليس بمكروه كانه للعوام وانه اذا سلم عليه يجب الرد ولو ترك لم يكن
 يبطل صلاته ان كان وقت السلام مستغنياً بذكر من ذكر الصلوة كالقائل
 فان ذلك حرام لغزوة للرب فيكون كلاما اجنبيا منبها والتي في
 العبادة يبطلها كما في الاصول وانت تعلم عدم صراحة العزم ولهذا
 قيل بالكرهية في الفداء والحمام لعارض وعلى تقديره فالوجوب ح مقدر
 على افعال الصلوة ثم لوجوب المولات في القراءة مثلا فورد به وعلى تقدير
 وجوبه قد يكون مساويا ويحيز بينه وبين المولات وعلى تقدير
 الرجحان فخص به الكلام من ان الامر بالشئ مستلزم للثبوت من صدق الثابت
 وقد حققناه في موضعه ثم انه على تقديره ذلك ينبغي ان يكون المنع من
 لا افعال ايضا كالادكار اذا سفت من الروح لان بوزن بطل الصلوة
 الا اذا علم عدم امكان رده ولم يستغل قبله بشئ ينافيه الا ان يكون في
 الذهاب الى ان بوزن بطل الصلوة رضاء سقط وجوب الرد ويتعين الا
 بهما يحتاج الى الدليل وايضا ينبغي ان يقولوا بطلان ما على تقديره
 تكلم بذكره وقت يمكن الرد وان لم يكن ذا كراعيين سلم عليه بل تكلم
 ان ذهب وراح المسلم الا انه يمكن ان يرد السلام من غير ابطال للصلوة

ثبت

واذا سلم وقد مضى

بان

بان يقع حتى يصل اليه الرد فكانه المارد ثم ان كون الكلام الاجنبيا
 في الصلوة لا يبطله بطلانها لانه نفي بطل اذا النفي في العبادة معناه ان
 يكون المنع من العبادة يبطل ح فلو تكلم الانسان في الصلوة بكلام اجنب
 مني عنه بالقرآن كالاستدعاء لم يدل على البطلان نعم ولو تكلم بغيره واجب
 مني عنه واكتب بذلك ولم يرد في وقته يبطل ذلك الجنب وبطلان
 يبطل لكل من جهة ترك الجنب لان جهة ان النفي في العبادة يبطل في
 الصلوة المذكورة على تقدير تسليم المنع من جهة كلامه حين ترك الرد
 لو اعادة بعده في وقت ما فات المولات التي هي شرط واعاد ذلك
 الكلام لم يبطل صلاته الا ان يثبت ان كل كلام اجنب حرام وبطل
 وكان قرأناه وذكرنا ذلك غير ثابت بل في المنع ما يدل على اختصاص
 ذلك بغير القرآن وكذا الواجب بالادكار المستحبة فاقبل هذا
 قرآن صلواتي وسلاماتي ومحاماتي لله رب العالمين لا يشرك لك
 بذلك امرت وانا اول المسلمين مثل المارد ينسك سائر العبادات فهو
 تخصيص وقيل افعال الحج والمراة بالحيا والمهمات العبادات الوا
 حال الحيوة والتي تقع بعد الموت بالوصية مثل التدبير وكون نفس
 للحيوة والموت لله اي العبادة خالصة له والحيوة والمهمات خاصة
 لا يقدّر عليها ولا يفعلها غيره وبذلك امرت اي بالقول المذكور
 بالاخلاص في الامور الذي فهم منها وقد استفيد منها الميتة في
 كون العبادة لله لا لغيره فيفهم بالمفهوم من غير الشك الظاهر
 الاضام والاكواب والخلف وهو الربا والسمعة ويحل ادخال قصد حصول
 الثواب وعدم العقاب بالعبادة فيه فان فعلها لوجوبها حسن بل
 واجب عندهم وهو مستلزم لذلك وما نقل عن امير المؤمنين عليه
 الصلوة والسلام فمن خصا يص مثله على انه لا يدل عليه بل يدل على
 ان فعله عليه الصلوة والسلام مكان لذلك بل يكون الله اهله
 وكذا لا يفهم ان الاخلاص المذكور من احكام الاسلام فيكون كل

مسلم ما رايه ولا يدركه على كون العبادة شكر الله وهو في ذلك لا يمتنع
 على ان تحته الصلوة على ما راي العبادات متوقفة على معرفة الله تعالى ^{هذا}
 وكونه موقيا ومنشأ للعالمين وعالمنا وقادرا وحكيما فان العلم بكونه
 موقيا ومنشأ لهم يستلزم العلم بكونه عالما وقادرا وحكيما خفا، نعم يمكن
 الاستدلال بها على وجوب المعرفة وتوقف الصحة عليها لما مر من ذلك
 القول فانه يتم انه يجب قول ذلك ومعرفة القول ومعرفة صدقه مع
 التوقفات متوقفة عليها وابعده منه وتوقفها على معرفة تلك الامور بالبر
 سيما مع القول بانه بدون ذلك مسلم في الظاهر لا يشترط في صحة الصلوة
 غير الاسلام والامان ويمكن فهم عدم جواز اسناد خلق شيء من العالم
 اليه غيره مثل الكواكب والنفوس الا ذلك الثالثة انما وليكم الله دينه
 والذين آمنوا الذين يقيمون الصلوة ويؤتون الزكاة وهم راعون
 ولاية الخلق في الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلوة
 ويصدقون حال صلواتهم راعين الظمن اولى هو الموتى للامم وله
 بهم من انفسهم ومن بيده امورهم مثل الله ورسوله والامام اذ لا
 للخصم المذكورين بغير هذا المعنى مثل الموتى والناصر للحب وتكون
^{بهم} المعنى في الآية السابقة مع ما بعدها على تقدير تسليمه لا يدل
 كونه ههنا ايضا كذلك وكذا في الآية السابقة وقال على القوم في سر
 للبحر بل انفق المصنفون على انها نزلت في علي بن ابي طالب عليه السلام
 حين تصدق بها عند في الصلوة راعا ويدل عليه الروايات من ^{الصلوة} القام
 والعامة وسوق الآية واختصاص الاوصاف المذكورة فيه عليه الصلوة
 والسلام بالاجماع والجمع للعظيم ومن عيب الناس في المصدق ولا يقل
 في احبائنا انه وقع مثل هذا الفعل من كل من الامة الاحد عشر من ذلك
 عليهم الصلوة والسلام والحاصل ان النسبة اليه من يتوقع انه ولي مثله في
 ذلك الزمان ويكلف المحر عليه نعم بانه يقع التردد بل يجرى جماعة بعلمه
 ولا يحتاج اليثبوت حين النزل وان ثبت عدم ثبوته ح له عليه الصلوة

والسلام فان الله ان يجزي بانه الامام حين الاحتياج وهو بعد موته صلى الله
 عليه واله بغير فصل وهو في ذلك بعد وجود اذات المحرر انحصار الاوصاف
 فيه عليه الصلوة والسلام واتفاق المصنفين على انه في حقه تدل على اختصاص
 بها عليه الصلوة والسلام فلا معنى لجعل وهم راعون عطايا وجعله محققا
 والاعتراض بانه قد يكون بمعنى الناصر وغيره مما اشترى اليه وبانه ليس حقه
 للجمع والمحرر وهم لا يقولون به كما قال على القوم في سر انه لو كان ائمة
 على الله تعالى فانه قال انفق المصنفون على انه في حق عليه الصلوة والسلام
 حين تصدق بها في حق الصلوة وهو راعك ومن يتولى الله ورسوله والذين آمنوا
 فان حزب الله هم الغالبون كانه قال في حزب الله وحزب الله هم الغالبون
 وضع المظهر موضع المصنفين بها على البرهان عليه وتبين ما يدركهم وتبينها
 لسانهم وتبينها لهم بهذا الاسم وتقريرا من قول علي بن عجلان فانهم حزب الله
 للحزب بمعنى القوم فالآية تدل على جواز البينة في الزكاة قصد المصدق
 وبينة في الصلوة وتسميه المصدق ذوات لان الظاهر الذي فعله عليه
 السلام كانت زكاة واجبة وان كانت واجبة فيدل على جواز الشاخص في
 واخراج القيمة قال اخطب خواجه في الفصل السابع عشر في بيان ما
 انزل الله تعالى من الايات في شأنه عليه السلام اجاز الامام الى قوله تعالى
 لحسن النبي صلى الله عليه وسلم الله ورسوله الا قوله وهم راعون ثلثة التي
 خرج الى المسجد والناس بين قائم وراعي فبصر بالحق اليه النبي صلى الله عليه وسلم
 احد شيئا فقال نعم خاتما من ذهب فقال له النبي صلى الله عليه وسلم من اعطاك قال له
 العايم واني ابيده الى علي عليه الصلوة والسلام فقال النبي صلى الله عليه وسلم
 على حال اعطاك قال اعطاني وهو راعك فكبر النبي صلى الله عليه وسلم ومن
 يتولى الله الآية فاستند حسن بن ثابت في ذلك باحسن تقديمك
 ومبني وكل يخطي في الهواء ومصارع اذهب مدح في المحبين ضايعا و
 المدح في جنب الله بضائع فانت الذي اعطيت اذ كنت راعا فذلك
 نفوس القوم باحسن راع فان الله فيك الله خير ولاية فيبها في حكم

الشرايع فترى عنه ما ساعدت الذين آمنوا وعملوا الصالحات الملك
هم خير البرية ثم يا علي أنت وشيعتك وموعدى وموعدكم للرضى إذا
الام للحاب تدعون عن المجدين ونقل في هذا الكتاب من ان المراد من
البرية هو على عليه السلام ونقل انه كان اذا ابتلع لسانه العلى هذا خبر البرية و
كانوا يدعون به **الرابعة** اني انا الله لا اله الا الله لا انا عبدك واجتبه
الصلوة لذكرها في الساعة اتم كما اخبرها في اظهرها فالجزة للارالة
لجوزي كل نفس بما تستحق من الصلوة لذكرها اياها بان فاستل
ذكرت فصلها اي وقت كان فاراد وذكروا في الصلوة لاستل انتم
ذكره والحذف المضاف وفهم المعنى المذكور من ضمن الجنس منكم
لا يحتاج اليه ذلك ففهم بكونه **السادسة** وهو الذي جعل لكم الليل و
النهار خلفه لمن اراد ان يذكر او اراد شكورا اي جعل لكم ان يذكر
نعمه الله فيها او ينكر عليها فيما وحاصله جعل ذلك ارادة ان يركع
وشكره فيها ان يشكر الله على نعمته فيلزم ان الليل نهار والليل
فان معاذ الله الليل خليفة النهار فيما يصح ان يقع فيه وبالعكس فجمعة
مجردة مما سئل كما بقها فافهم **السابعة** فاذا اتممت الصلوة فاستل
فان باروا فاصلا للصلوة والارادة فخلوا بسلام فيلزم استل بعبادة
ان تارك الصلوة مستحله مرتد لم يجب قتله لانه تعالى على المنع من
قتلهم على التوبة واقامة الصلوة وابتاء الزكوة ولا سئل ان من كرم الصلوة
كان على وجهه لا يستعمل العدم فحق اعتقاد وجوبها من المشرقة والحكم
المعلق على مجموع لا يتحقق الا مع تحقق المجموع فيمكن في حصول نقيضه فوا
واحد من المجموع ولا يخفى ما فيه فافهم **السابعة** يا ايها الذين اعدوا
وتكبروا الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون اما اللغة فالعلاء
هي أقصى غاية الخضوع كما قرأه اياك فبعدد الحان هو الفعل والايها
تقرب وسواء والباقي فلو اما الاعراب فلهكم تتقون جملة حالية عن
الائق لكن على طريق التشبيه بالرجي لاستحالة حقيقة الرجاء منه او

الصلوة

كل واحد من ما خليفة
الاخرى للذي اراد

فاقلوا الشكر حيث وجدتم
وخذوهم واحصوهم
واخذواهم كل واحد

المخلوقين

المخلوقين او عن العابدين واما كونها علة فيكون بمعنى كونه يكون مؤقفا
لغيره تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدوني كما يظهر من قوله
فمن في الكشاف ونحوه القاصدين لعل ما جاء بهذا المعنى فعلى تقدير التعليم
يتم كون ما ذكره في الحصول المعنى ومعناها المجازي والمنع المذكور
فيها يكون باعتبار الحقيقة الذين عطف على معقول خلقكم وغلب الخلق
على العيبة في لعلكم اوعزت واما المعنى فهو الامر بان
مطلق العبادة على كل الناس المخلوقين مسلما كان او كافرا او عبدا او اسرا
احترجه الدليل من الصبيان والمجانين والمصنف بالمنع من العبادة و
الا سبنا طمأنينتها تدل على وجوب العبادة في الجملة ومشرعيتها مطلقا
فلا يحتاج الى التوقيف فتعبر النافذة واما الصلوة كذلك واعادة العبادة
والعصا وغير ذلك من انواع العبادات وكون الكافر مكلفا بالعبادة
حتى يثبت المنع واما دلالتنا على ان العبادة لا يستحق عبادته في الايمان
على ان الوجوب المذكور للترك على التعم المعدودة عليهم على ما ذكره في مسئله
قال في تغيير ظاهره لم يرد كون ذكر التعم المعدودة للتركيب والتحريم على
الفعل والمنع من الترك لان الامر اذا كانت ذاتكم كثيرة وذكره عند
الامر يكون ذلك اتم واعني حصول الامر بزيادة الامورين رغبة في
الفعل وحاشا علم الترك فممكن كون ذلك المعنى ايمن ولكن مع قيام هذا
الاحتمال ما صار للدلالة عليه واجتبه في لا بد من دليل على اثبات استحقاق
الشراب عليها غير هذا الامر لقيام ذلك لاحتمال ذلك موجودا لعلكم
الخاصة والايات والاحياء والكثرة والدليل المذكور في اصول الكلام ولو
ان الله انطق المطلق بين على العبادة مواضع كثيرة بهذا التعم واقاموا
مع عدم ارادة العوض فلا يثبت كونها سببا وموجبا للعبادة فاعلم ان
الذي جعل لكم الارض فراشا والسماء سماء وانزل من السماء ماء فاحرج
من العراة رزقا لكم فلا تخفوا الله اذ اراد ان ينزل من السماء ماء فاحرج
قال في اما منسوب بانه صفة بعد صفة للرب او بالمدح والالوان

المذكورة

علماء روى ويعتبر السلي الذي يفيد المبالغة في الذهاب الى الغاية في الفعل
وعلم التركة لا تتركه قد روى ان السجدة والروح الى الصلوة بالسكينة والوقار
لا بالسرعة وذكر الله هو الصلوة كانه قال اليها الا انه عثر بها بالذكاء
الى انها ذكر الله وانتهى في المقصد بفعلها انها ذكر الله وبجملته الخفية وكان
تحرير البيع والشراء وقت وجوبها فبذلك ان لم يكن مانعا عنها اذ هو من الجمع
بين المصالح الى الصلوة الواجب والبيع والشراء وهو خلافه في المسمى
سائر ما يشبهه لانه قياس مجموع من غير ظهور العلة مع مخالفتها للاصل
ما يدل على باحتها من العقول العقل كما يستلزم واجماعا ولا يبعد عدم
وان لم يكن النبي مطلقا ولا لا في الفساد ليم المطر والتمتع الى الصلوة ولان
ما يدل على فقده هو باخه شرع فيها لا يفتقد مؤيدا باصله من انتقال
المال لا بدليل وليس بطلان العقد للمال الذي لا يرضى الله به دليل على
لذلك فاما ما روي بالجملة انتقالها الى البيع والشراء في العكس الذي لا
عدمه يحتاج الى الدليل ويجوز البيع الذي هو حره وخلاف ما روى الله
به غير ذلك مع انه قد يرد في ظهور عدم الانقضاء من المسمى كما روى
بعض الاصوليين غير ذلك فاما ما ذكره من ترك البيع والشراء
لكن ان كنتم من اهل العلم والعرفان وان كنتم تقولون للنبي والشراء
خير بالنسبة اليكم من عدمهما وما يتبعه فربما احاج الله بعد ذلك
الانتشار وطلب الرزق به من فضل الله ورحمته ولطفه اشارة الى ان
الساجد انما سب للرزق لا ينبغي ان يعتمد على كسبه ويجازيه بل على
من فضل الله عليه ورحمته ويجعل لكسب التجارة وسيلة وسما
لذلك بسبب توجيهه لانه بعد التحريم لا باحة وان كان في ذلك
لوجوب للاجماع على عدم وجوب ذلك ويجوز الوجوب في بعض الاصل
مثل الكسب للنفقة الواجبة ثم اشارة الى امة الشائنة الى اذم المسلمين
انهم الذين كانوا معه صلى الله عليه وآله بانهم اذا اؤوا وعلموا فاجرة
او لم يعملوا بانظروا بسبب سماع صوت دال عليها في الجملة وهو الماد

في استحقاق البيع فثبت في بعض النسخ
بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ
بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ
بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ
بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ

تلك

ذكر ان المعيار الذي يجب ان يكون له في الصلاة الى المدينة قبل يرضون به بعد
لاجناس الناس ذهبوا الى التجارة الموهومة الثقيلة القايضة الغائبة
وتركوا التجارة باقية عظيمة وهي الصلوة معك تركها مستلزما للعقاب
بترك واجب عظيم وقطعه الحرم والمخافة صلى الله عليه وآله في الدنيا
فانه روي عنهم سمعوا صوت البطل كونه قائما في الصلوة وذهبوا اليها
وقد علم بسبب هذه الضميمة صلى الله عليه وآله بالقول ان ما
عند الله من الجزاء الباقي وهو جزاء الآخرة والديار من الجزاء المحقق
الموهومة ومنها ومن الله ان يترك ذهب بعضهم بمحض البطل وبعضهم التجارة
وتحتمل ان يكونا التذنب ونقصوا اليه حذف لدلالة المذكور عليه
واما لكثرة وان الله خير من الذين في رزق من غير ان يسرع الى التجارة
ولترك الذهاب لله والعبادة لوزن خير مما يخل حصوله بسبب الساق
اليها وترك العبادة ثم اعلان الذي استفيد من الآية الشريفة هو
وجوب صلوة الجمعة على كل مؤمن بعد النذر يوم الجمعة مطلقا وغيره
ح ثم اباحه بعده وقد ذكرنا لها شرحا وقروا كثيرة في كتب الفقه
فلطلب هناك غير ما ذكرنا اكثر الروايات المعجزة الآت في الكتب
واجمها واصلها ان العدد المشروط في وجوبها هو الجمعة وهو قول اكثر
الفقهاء المعروفين والآت وقاله جميع البايات والعدد يكامل عند اهل البيت
عليهم السلام ببيعة وهو قول بعض الروايات وبعض الاقوال الشريفة
انه يقول بالوجوب التخييري بالحنفية والمجيب بالبيعة جمعا للاخبار وهو اعلم
وقال ايضا في فضل السورة منصور بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام
قال من اوجب على كل مؤمن اذا كان لنا شيعات ان يقرأ في ليلة الجمعة
بالجمعة وسبح اسم ربك وفي صلوة الظهر والجمعة والمناضين فاذا فعلوا
كانوا يعملون بعمل رسول الله صلى الله عليه وآله وكان ثوابه جزاءه على الله
تعالى الجنة وما رايت هذه في كتب المشيئة الا في اواب الاعمال للصدوق
فانه نقلها فيه في اواب سورة القرآن باسناده وفيه محزون حسن

في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ
بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ
بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ
بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ
بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ

الحق

مجهول واسما على بن مهران وفيه خلة ف وان كان انه قدعه والحسن هو
 مشترك والذي يظهر من رواب الامم انه ابن علي كانه ابن نضال الله
 فالجواب ما ثبتت والاستحباب بعين بعيد لما ثبت بالنقص واجماع الامة
 العمل بالروايات في السنن والوصول الى ما نقل فيها من الثواب وان لم يكن
 كما نقل ولهذا ثبت الجهور واصحابنا الاستحباب وكل هذه الرواية الضعيفة
 فالجهور واصحابنا يعتمدون بها وما ذكرها الصدوق القائل بوجوبها
 في ظهور الجمعة في الضيق وما ذكرها القائل باستحباب الجمعة ويستمر اسم
 المغرب والعشاء يوم الجمعة وسننها عمن واضح واخرها صيغة في الرواية
 القليلة في الصلوة والاعطاء ذلك فيحتمل ان ادة غير بينهما في الرواية
 والعشاء اوها الله الاخير وعليه حمل المختلف رواية ويجوز عن العشاء
 فاذا كان قال اخر في ليلة الجمعة الجمعة ويستمر اسم تلك ويدل على العشاء
 الرواية عن الصادق عليه السلام فاذا كانت العشاء الاخرة فاقراس
 الجمعة ويستمر اسم تلك واستحباب ذلك في ليلة الجمعة خصوصاً في الصلوة
 سيما في الاخير خصوصاً العشاء غير بعيد كما حيا في الجمعة في الظهور
 بهذه الرواية وغيرها والخرج عن الحاد من المنقول ولا شك ان ذلك
 احوط وكان المراد الاستحباب لعدم القابل بالوجوب على الطرفا مل
الرابعة ولا فصل على احد منهم مات ابدا ولا نقتضيه من اتم كثرها
 بالله وسوله وما تواترهم فاسفوت ظاهرها يدل على عدم جواز الصلوة
 في وقت من الاوقات على احد من الكفار الذين ماتوا على كفرهم وكذلك لو
 على قومهم للعدا لهم وان علة ذلك هو الكفر وفيها اشعار بجواز ذلك
 للمسلمين مطلقاً فاصل **المسألة** واذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح
 ان تقصروا من الصلوة اى اذا سافرتم فلا جناح عليكم ان تقصروا الصلوة
 الرباعية الفريضة بحيث ركعتي اخرها ويكن نافلتها ايضا فالاية
 مجعلة بامتنابا لاجتماع السفر شرط لصلوة بالاية وقد
 عليه الاجتناب ايضا والاجماع واما الفرق ففقط انه ان خفتم ان يقتلكم الذ

ليلة
 قرائتها
 اولي

كفرها

كفرها وان الكافر لم يتركها الا بعد ما بينا يعني ان خفتم منه الذنوب
 في انفسكم او دينكم انه ايضا شرط فلا قصر مع الامن ولكنه بالمفهوم الشرط
 وهو وان كان حجة الا انه مشروط بعدم ظهور فائدة التقييل سوى
 المفهوم كما بين في موضعه وقد يكون وقوع الخوف في وقت النزول
 او كونه الاغلب والاعم كما ينزل وامثاله في القران والسنة كثيرة مثل
 ختم الاية فيها حدود الله فلا جناح عليها فيما اتت به ولا تكرها
 فيها تكم على البقاء ان اردن لحضنا وايضا هو معبرها لم يعارضه اقوى
 من ذلك وهذا معارض باقوى واصرح منه من الاجماع ومطوق
 الاخبار قال في وقد نظرت السنن على جوانه ايضا حال الامن قدرك
 المفهوم بالمخوف وان كان المفهوم حجة ايضا لانه اقوى ويدل عليه
 الخبر الصحيح عن زرارة ومحمد بن مسلم انهما قالنا لا يجزى عليه السلام
 ما يقول في الصلوة في السفر كيف هي وكبري يقال ان الله عز وجل يقول
 واذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة فصا
 القصيرة في السفر واجبا كوجوب التمام في الحضر قالنا انما قال الله تعالى
 فليس عليكم جناح ولم يقل افعلوا كيف اوجب ذلك كما اوجب التمام في الحضر
 فقال عليه السلام وليس كما قال الله تعالى في القضا والمروة فمن حج البيت
 او اعرف فلا جناح عليه ان يطوف بهما الا وثبات الطواف بها واجب
 وهو من لا ات الله عز وجل ذكره في كتابه وسمعته بنبيه صلى الله عليه
 وآله وكذلك القصير في السفر حتى يصحح الله عليه وآله وقد
 الله في كتابه قالنا له فمن حط في السفر ربي ايمدكم لا قال انكم
 قد قرأت عليه آية القصير ووزنت له وصي اربعة اعداد وان لم يكن في
 عليه ولم يعطها فلا اعادة عليه والصلوة كلها في السفر الفريضة ركعتان
 كل صلوة الا المغرب فاخترت ركعتان وقد سافر رسول الله صلى الله
 عليه وآله الذي حشبه في مصرية يوم من المدينة فيكون اليها يريد
 اربعة وعشرون ميلا فقصر واطرقت صارت سنة وقد سمي رسول الله

سنة الفريضة
 شرط بان لا يكون في وقت ذلك
 لم يثبتوا مفهوما كما لم يثبتوا في وقت
 لا يثبت حدود الله فلا جناح عليها فيما اتت به ولا تكرها
 وقد ثبتت السنن على جوانه ايضا
 قال الامن وفي سفر الصلوات ان ينقص
 بغير ان ينقص من ركعاتها ان ينقص
 اتت في التوضيحات

صنعه

ليس فيها تقصير تركها
 رسول الله صلى الله عليه
 وآله في السفر والحضر

وعلى من يكملها إذا لم ينم فاقبل الصلوة ان الصلوة كانت على المؤمنين
كتابا موقوتا الآية اي اذا ادرتم الصلوة مثل اذا قرأتم القرآن فقلوا
فاليك بمعنى الصلوة او بعباد ولكن بان فصلوا له وهو في القرآن كبريا
لخوف صلوا اي ما يمكنكم على اي وجه يمكن قياما وقعودا او جودا
ويحتمل ان يكون اشارة الى صلوة القادر والعاجز اي صلوا ايما
كنتم ايها وقعود اذا كنتم من غير صلاة وكون على القيام وعلى جودكم
اذا لم تقدروا على القعود وقاله عن ابن مسعود وروى عن ابن
عباس انه قال عقيب تقية الآية لم يرد الله احدنا في صلاة كبره الا
الغالب على عقله وقدرته في اجازة اي هذا المعنى للآية ويظهر
الترتيب بين القيام والقعود والجود في الصلوة ولم يعلم الترتيب بين
الجنيين والاستسقاء ويحتمل اعادة الكل من الجوب من غير ترتيب
او مع الترتيب ولعل في الرواية اشارة الى ما صرح به بعض الاصحاحين
ولا شك انه احوط وكما تلويدا اعادة الصلوة ولكن يشترط في الوقت
قوله تعالى فاذا احلنا من بعضه وقت عدم الاحتمال صلوا على قدر ما
تمكنت منه من القيام والقعود والجود فاذا احلنا منكم ومقدم على
ان تقوموا بانها المعبرة حال القدرة فاقبل الصلوة اي صلوا
بحدودها وما فظوا على كمالها وشرايطها كمالها اي وقدموا بغيرها
اعني ان الصلوة كانت الآية فان خفتم فجالا او كبريا فاذا امنتم
فاذكروا الله كما علمكم ما تذكرون فقلوا الرجل جمع راجع الى قوله صلوا
وقاموا الى اجلها كما ين على جلده واقفا كان او سائيا والركبان
جمع راكب كالفرسان جمع فارس وكل شئ علا شيا فقد ركبه فراجعا لاجل
والقدرة فقلوا اي لا يعني ان خفتم من عدوا وسبع او غنى او فقرها
ولم يمكنكم الصلوة تامة الاصال والشرايط كما هي لمجردة حال الامن
رجالا على اهلكم وعلى الهبة يمكنكم ما سبق او واقفين الى المصلحة
وغيرها بالقيام والركوع والسجود ان امكن والا فلا ايما والا فلا الهبة

والنذر

والكبر والسند والسليم يعني بغيره والمقدور من الهبة او على
ظنهم اي انكم على عزيمة تتوجه ولو تمكن البسلة منها والا فمما امكن
وبالمجمل في الآية الشريفة اشارة الى الصلوة الخوف على طريق الاجمال والتفصيل
مذكور في الكتب التفهيمية مع ادلتها وانه ان عليا عليه السلام ليلة
الهمز حين صلوا في الاياما وقيل بالتكبير ان النبي صلى الله عليه واله
صلوا في الاياما فاذا امنتم من الخوف فاذكروا الله اي فصلوا
صلوة الامن وقيل ذكر الله بالثناء عليه والحمد لله شكل الخلاص من
الخوف والعدو كانه الاوى لظهور الذكر فيه ولهم صلوة الامن بقله
بقوله فاذا امنتم الآية وذلك على استحباب الذكر شكل الله تعالى على
دفع الالوه والخوف كما علمكم اي الذكر مثل ما علمكم من الشرايع وكيفية
الخوف والامن وغيرها او شكل اي ارى فيه فاما صولة او مصداق
وما لم يذكروا يقربون مقول عليكم بما موصولة او موصوفة ولم يذكروا
صلوة له او صفة وتعملون حين تكونوا **التمت** فاذا فرغت فانصب
ربك فارغب قبل فاذا فرغت من الصلوة المكوبة فانصب الى ربك
في الدعاء وارغب اليه في المسئلة بطلب وهو مروي عن ابي جعفر
عبد الله عليهما السلام وعن غيره اي انصب من الضرب والتمتع
اي لا تفعل بعد الصلوة بالراحة مثل النوم والاكل وعدم التفتت الى
الاستقبال اي بل استقبل بالعبادة مثل الدعاء بعدها فيكون المراد التقرب
وهو الدعاء بعد الصلوة ونقل عن الصادق عليه السلام ايها الدعاء والصلوة
يكون اشارة الى استحباب التعقيب كما هو المشهور والجمع عليه وهو لا
بعد العزيمة بالدعاء والمسئلة كما تدل عليه الاجازة من الخاصة والعامة
ويبين اتمامها بعد العزيمة قبل الاستقبال اي حتى قبل النافلة في صلوات
المعزبان اي ويدل عليه الاجازة وقال بعض الاصحاحين بحق بالغ في الذكر
انه يصح التعقيب كما صرح به في الرواية في العقبه ويبلغ اليهم ان يكون
على هيئة الصلوة كما يشعر به الآية ويدل عليه الاجازة وقال بعض الاصحاحين

فيما مضى

بخصوصها فاورد من
فعلها قبل الكلام في
فالمرد عن التعقيب
صرح به

[illegible]

الحسين

[illegible]

[illegible]

ويجوز ان يكون مع السكوت قبل كذا لا يجوز في الصلوة فامد باستمع قراءة
الاجماع بل يطلق الفقرة المجموعة والانصات لها لكن الطردم وجوبها
بالاجماع الا في الصلوة لا مع فوجب عليه استماع قراءة امامه والانصات
لها ويكون المدا وجوب ترك قراءة المأموم في الجملة اي في الجهر وفيها
يسمى ولو هجعة في الاخفاقية وبها استد عليه بفعل الاصحاب والخفية
وذلك لا يخفى بعد من جهة اطلاق عام كثيرا لافراد وراحة فرد خاص قليل
وايض من جهة ايما بالانصات والاستماع ظاهر لغيرهما وراحة عدم
وجوبهما بل وجوب ما حذ وهو ترك القراءة لاستئذانهما ذلك علما
في الاستئذان تاملا اذا يمكن القراءة مع الاستماع والانصات الا ان
يريد به السكوت فيمكن حملها على عموم وجها الاستماع والانصات
بترك الكلام والوجه الى جماعة ونظم مضاه والتدبر فيه ويكون الفضل
بالوجوب في بعض وقا تالصلوة والاستحباب في الباقي معلوما من
غيرها وعلى استحبابها للاجماع على عدم وجوبها الا ما اخرجته الدليل
وجوب ترك القراءة المأموم في موضعه بدليل اح وهو الاجازة كما بين في
محلّه وهي مختلفة والجمع بينهما لا يخفى عن تكلف ولهذا اختلف الاصحاب في
المكروه وقام تحقيقه في محله فاصل قوله واذكر تركه في نفسك الآية تدل
على وجوب الاخفاقة في القراءة والذكر وطفا والطردم القابل به
ويمكن حمله على موضع وجوب ذلك مثل القراءة في الاخفاقية واريد
بالذكر النفس عدم الجهر العرفي العقبي مع اسماع النفس وذلك لا يخفى
بعد لما عرفت بعد حمل لفظ عام على تركه من حيث بان يخص بالقراءة
بعض الصلوة مع جعل المراد بالذكر نفس الاخفاقات المصطلح عليه في الفتا
ويمكن حمله على الخت والتعجب على اخفا الذكر والذكر والافراة ^{مطلقا}
بحيث لا يسمع او بمعنى عدم اطلاع العين عليه ليسعدن الرأيا وعدم ^{للأفراة}
المنوع منه شرعا ويؤيده ودون الجهر من القول كما الجهر العالي على ^{للأفراة}
من الكلام فوق الشدود الجهر فانه ادخله في الخلق والاخلاص وذلك

وكان من كل احد منهم شتم
او كان المردان المستغفر
وكان من كل احد منهم شتم
او كان المردان المستغفر

وغير المختصات

بِالْقُرْآنِ

يكون واجبا اذا كان موجبا لذلك الربا ويكون قراءة واجبة فيجب سماع الغنى
يجزئ يخرج عن حديث الغنى لا يكون عاليا بحيث يخرج عن الحد وقد قالوا
ذلك في قراءة الصلوة الطهنية بل يمكن ذلك في مطلق القراءة الواجبة بل
القراءة والدعاء في بعض الاحياء اشارة الى ذلك وان كان في بعضها ما يدل
على جواز حديث الغنى من قبل ما دل على وجوبه ان يكون المراد استحبابا
الذكر والدعاء والقراءة دون المعداد الواجب ليعبد عن الربا كما هي في استحباب
السرقة الصلوة المستوية واستحبابه في الخلقة في المنزل دون المسجد
ان كان ذلك غير ذلك وكذا سائر العبادات فان اخذ من فيها على المودة
فكل بعدت عن شبهة الربا كانت اولى فيكون المستحب في مطلق الذكر او
الغنى والخوف والاحسان والذكر بالغيب واللسان لا يجزئ السنان والتمطيل
به فيكون في نفسه اشارة الى اعتبار الفصل الى السورة في قوله ودد
حق لا يلزم التكرار في المعنى ذكر الله شكلا ما صدق وتضرعا ومناجاة بها
من عدم الاجابة وطاعها كما يدل عليه قوله تعالى وحفا وطعا وهذا
اداء للقراءة في نفسها واما من حيث الوقت فيجب ان يكون بالاعتدال والاصل
اوقات الصلوات والعميات والالها رواجز وقت الصلوات انما اعتما
لفضلها وبعد العبادات فيها عن الربا واطلاع الناس لان التلاوة فيها
في ختمهم مشغولون بها ثم فاعلموا وعبدوا في الذكر وعدم تركه ونسيانه
والغفلة عنه بقوله تعالى ولا تكن من الغافلين ويجزئ الخريف كما هو ثابت
في بعض الاوقات وعموم التعجب على عدم الغفلة والتذكر للعبادة والاشغال
بذكر الله كما مر واستعمال اوامر ونواهي ما يذكر الله وفراجه المود
ومعاقبه عند امره في فعل ولا يترك وعند النواهي في تركه ولا يترك
انهم ذكروا استحباب السجدة في اخر هذه السورة ولعل قوله ان الذين لا
اشارة بصيغة المذلة وكذا في غيرها والجرح احد من اهل الاعراف والهد
والفخر واحسن سائرهم ومنهم في الجرح موضعين والفراق والنزول في
اذ النما اشقت في الادب الموضع واجب في سجدة عند قوله انما

استمر
انما ان شئ من ذلك
ولكن ان شئ من ذلك
ولكن ان شئ من ذلك

ربما

يؤمن باياتنا الذين اذا ذكر واحد حروفا سجدا وسجوا لمجد ربهم وهم
يستكبرون وكذا في سورة حم عند قراءة لا تسجدوا الشمس ولا القمر وسجدوا
خلفين الآية ويجزئ عند لا يسامون ولعل الايهتين الاولى والاخرى السجدة
بهما في آخر الجهر واعبدوا واحزقوا وسجدوا قريب ولعل دليل الايهتين
على الوجوب في السور الاربع والاستحباب في الباقي هو الاجماع وبمعنى
شأننا من امير المؤمنين عليه السلام عن ابي الجود اربع وقول الله عليه
السلام اذا قرأ الشيء من الغزير لا يربع فسقطها فاسجد وان كنت على غير
وضوء وان كنت جنباً وان كانت المدة لا تقصر وسائر القرائات انت فيها بايا
ولا يستدل على الوجوب باثبات اربعة على الصيغة الامر الدالة على الوجوب
لانه مقوض وهم اذا دلالة ما على وجوب السجدة عند سماع كلمة قراءة
الآية التي فيها وهو موقوف فلا بد من انفعال مما لانه تدل على الوجوب ولا
وجوب في قراءة هذه الآية والصلوة بالاجماع وليست سجدة الصلوة
بالاجماع وفيه انه ينبغي ان يدعى الاجماع في المدعى وعندنا في كل ما يجتهد
واسقط سجدة من عندنا في حقه كلها واجبة واسقط السجدة الشك
من الحج قال في ذلك ان المراد بالسجدة فيه هو سجدة الصلوة بقربه مقام
بالربوع وفيه بانه ما استدلل الشافعي على استحبابها عند هذه الآية
بل الحديث كما نقل في فوات المراد بالسجدة فيه هو سجدة الصلوة وغيرها
بالجملة لا بد من الدليل وذلك خارج عن بفتح آية السجدة وهو ظنون
الظن من السجود ههنا وضع الوجهة فقط ولا يجب وضع الباء مع احتماله
كذا الطهارة والذكر وغير ذلك مما يلحق بسجدة الصلوة والتمثيل والتلويح
ويجوز التكبير بعد رفع الذكر لما روي في الكافي في الصحيح عن ابي عبد الله عليه
السلام قال اذا قرأت شيئا من الغزير التي تسجد فيه فلا تكبر قبل سجودك
ولكن تكبر حين ترتفع راسك وفي الصحيح عنه ايضا ما لا اذا قرأ احدكم
السجدة من الغزير فيلحقه سجودته تسجد لك بقدر ما لا تستكبر
عن عبادتك ولا تستكفرا ولا تستغفرا بل انا عبد ذليل خائف متيقن و

والسند

لنفع الكتاب بذكر آيات **الاول** من كان سرجوا لها ربه في اي فن
يطعم فلها ثوابه ربه ويؤمده ويقر بالعت اليه والوقوف بين يديه
ويمنه ومنه من كان يمشي لها عذاب ربه وقيل ان الرجا يستعمل المعنيين
المؤمن والاصل واشد ذلك قول الشاعر فلا اكمل رجوا من المؤمنين
ولا اكمل رجوا من المشركين فليعمل عمله صالحا اي صالحا لله فيقر بالعت
ولا يترك عبادة ربه احد ائنه من ملك او بشر او شجر او حجر عن الحسن و
يؤمنه لا يراى في عبادة الله احد اعن سعيد بن جبير وبها هذو قالوا بل
الى الله صلى الله عليه وآله فقال اني اصدق واصل الرجا ولا اضع ذلك
الا لله فيذكر ذلك حتى فاصد عليه فيترك ذلك واوجب منه **فصل**
صل الله عليه وآله ولم يزل يثابرت في الآيات فالله اعلم ان رجوا لله
تعالى قال ولا يترك عبادة ربه احد ولم يقل ولا يترك عبادة الله راى
الذي لله واجب ان يعبده عليه قال هذا ذلك لا يترك لرجوا لا يدفع صدقة الى
عنه ليقسمها ولا يفظله من يصد بها ودعي عن النبي صلى الله عليه وآله
فلا قال الله عن رجوا انما اغنى الشرك عن الشرك فمن عمل علة اشرك فيه
غيره فاما منه رجا فهو الذي اشرك او دعه مسلمة الصحيح ودعي عن
بن حاتم وشاذ بن اوس قال لا سمعنا رسول الله صلى الله عليه وآله
يقول من صلى صلوة برأى بها فقد اشرك ومن صام صوما برأى به
اشرك وقر هذه الآية ودعي ان ابا الحسن الرضا عليه السلام دخل يوما
على المامون فراه يتوضا للصلاة والخطام يصيب عليه الماء فقال لا
يشرك بعبادة ربه احد امصرف المامون الخطام وقول تمام وضحه
بنفسه وقيل ان هذه الآية اخراية من نزلت من القرآن ودعي شيخنا
بن بابويه رضا باسناده عن عيسى بن عبد الله عن ابيه عن جده عن علي
عليه السلام قال ما من عبد يقرا قلنا ما انا بشر مثلكم يوحى اليه الاية لا
كان له نور في مصفوعه الى البيت الله الخلام وان كان من اهل البيت الخلام
كان له نور الى بيت المقدس وقال ابو عبد الله عليه السلام من احد

يقول

يقول آخر الكيف عند النوم الا يستيقظ في الساعة التي يريد بها ان يصل
ان هذه الآية الشريفة بالقرآن المقدم بدليل وجوب الاخلاص في الصلاة
في العبادة بحيث لا يلحقه بعد ذلك ايضا عجب وسرور بعبادة ربه
ايضا قوله تعالى الذين يجتوبون ان يجدوا الاية وهو في غاية من الكمال
والصعوبة والله يعين ويعضد بعضهم الى بعض يسئ من فدا
تدل على مشروط الاستقلال بالعبادة فلا يصح التولية والاستعانة
فيها ببدل عليه ايضا ما روى عن الرضا ع حين سئل عن ان يصب الماء عليه
ويتعدى السائل السائل ان يجزئ ان يجزئ ان يجرأنا وان كان هذه معا
تقدم من حكاية المامون يدلان على حذو ذلك الفعل وحصول الثواب للمعين
والعقاب للمعان وهن كل فانه يفي بطلان العبادة فكان يجب على
المامون اعادة الرضا وعلى الامام الامير على الامام والعقاب على المعين
ايضا فانه يصير رجوا على الخلام لان العمل على الكل منه مع الطلب يكون مقصود
عنه ان لا يبدل اسنانه الى المبالغة في النسخ لا تحققة او يكون ما فعل المامون
الوضو او ما يمكن عليه السلام اكثر من ذلك ويكون المعين جاهلا و
قصده القربة فيثاب فيكون هذا دليله لكون الجاهل محذورا واعلم
انا قد جربنا الانبياء في وقت ارضاء بقراءة الآية المقدمة وقدرنا
كما روى غير مرة واخبرنا بعض من وثق به من الاصحاب ايضا بذلك
والحسن صحيح فيكون وجود النور من المصطفى الى البيت الخلام كذلك صحيحا
فانما مروية في رواية واحدة ولا معنى لصدق بعضه وكذب
البعض ولكن مع حذو ذلك النور من الملائكة ومبعوثي القاري الى
ان يستيقظ كما رايته في غير شرب وسبحي كذلك فلهذا في غلظ
ونقصا ويؤيده ما رواه ابو جعفر بن بابويه في الفقيه في باب ما
يقول الرجل اذا اوى الى فراشه وقال النبي صلى الله عليه وآله والله
قرا هذه الآية عند منامه قلنا ما انا بشر مثلكم الاية سطع له نور
الى المسجد الخرام حذو ذلك النور ملة فكذا يستعطفون له حتى يصعد

او يكون في غير هذه المحل وايضا يكتفي بالعمل وحصول ذلك الثواب الانعام
والاجناس من الخاصة والعامة المتقولين في حصول ثواب العمل على
ما روى عنه عليه السلام وان لم يكن كما روى وهو يقع هنا وفي غير
الاعمال الكثيرة ونفعا الله وياكم والاعمال الصالحين وقفت من كان
يا من حسن لقاء ربه وان يلقاه لها، حتى وقول وقد خسر اللقاء اذن
كان يخاف لقاء ربه والمداومة على الاشتراك بالعبادة الا ان
بعله وان لا يتيقظ به الاوجه وبه حالها لا يها لطلبه غيره ومثل ذلك
في جذب بين زهير بن خالد وسلول الله صلى الله عليه وآله اذ اعمل على
الله فاذا اطلع عليه سرف فقال ان الله لا يقبل من شورك فيه وروى
انه صلى الله عليه وآله قال له لك اجرات اجر السراجر العلاء ربه و
ذلك اذا اصدق ان يقتدي به وعنه عليه السلام نقول الشريك الا صغر الا
وما الشريك الا صغر قال الراعي رسول الله صلى الله عليه وآله من
قرأ سورة الكهف من اخبرها كانت له نور من قربة المقدمه ومن قرأها
كلها كانت له نور من الارض الى السماء وعنه عليه السلام من قرأ عند
مضجعه قلنا انا بشر نكلمك يومنا الى الآخرة كان له في مضجعه نور يلا
الى مكة حتى يركب في ذلك النور ملائكة يصلون عليه حتى يقوم وان كان في
بكره كان له نور يلا من مضجعه الى البيت المعمور حتى يركب في ذلك
ملائكة يصلون عليه حتى يركب في ذلك النور ملائكة يصلون عليه حتى يركب في ذلك
عليه العامة والخاصة **الفصل الثاني** واصبر اي احبس نفسك يا محمد مع الله
يدعون ربه صبرا العذات والحيث يدا وموت على الصلوة والدعاء عند
الصباح والمساء لا تسفل لم غيره فيستحق يومهم بالدعاء ويحتمل به
ويحتمل عموم العبادة وما يتقرب به بغير ذلك وجه رضوانه ويزيد
تفطيه والقربة اليه دون الرضا والسعة ولا قد يمسك لا يتغير
عيناك عنهم بالنظر الى غيرهم من ابنا الدنيا تريد نية الحق الذي
اي تريد بحالسة اهل الشرة والعق كان النبي صلى الله عليه وآله

حريصا

حريصا على ايمان الغفل طمعا في ايمانك اتباعهم ولا يمثل الى الدنيا ودينها
ولا الى اهلها ولا كان بعض الاحيان يمثل الى ايمان الراساء في هذه الآية
بالاجبال على فقر المؤمنين وان لا يرجع بغير عزم ارادة بحالسة الاشرف
لا يقطع من اغفل قلبه عن ذكرنا اي من جعل قلبه غافلا عن ذكرنا
لنغفله هكذا فيك وفيهم من الغيب والخرين بحاله الفقر والصلوة
والعبادة من اهل الدنيا والافئاض وهو غافل عن ذلك في سلبان وفي صبر
وجواب وذوهم من فقر اصحابه صلى الله عليه وآله وذلك ان المصلحة فلو بهم
جاء الى رسول الله صلى الله عليه وآله عينية بن حصين والاقع بن
وذوهم فقالوا يا رسول الله ان جلست في صدر المجلس فحيت عنا هو
وروي عنهم كانت عليهم جبال صوف جلست عن اليك واخذنا
عنه فلا ينفعا من الدخول اليك الا هولا فلما نزلت الآية قام النبي صلى
عليه وآله باعهم فاصابهم في مؤخر المسجد ويذكر بن الله عن رجل قال الحمد
الذي لم يمتنع حتى اصر في ان اصر نفسه مع الرجال بن النبي صلى الله عليه وآله
كذا في ايضا **الفصل الثالث** ات في خلق السرير والارض واختلاف الليل والنهار
لايات لادى الالباب لايات منصوب بانه اسم ان وجوه الطرف المحرم
اي في ايجاد الله تعالى السرير والارض وجعله الليل والنهار مختلفين بانه
للارض والاحوال والاختلاف كل واحد منهما تارة باردة وتارة حارة وتارة
نفسه تارة طول للامالات واحلة على وجود الله تعالى ولا حجرة ومفقا
الله العليا من اليهودية والسلبية الذي الصابر والعقول واللبث
لما العواشي العقل لانه اشرف واخص ما في الانسان فذلك على التعيين
اكثرهم بل العينة ايضا والذين يذكرون قياما وقعودا وعلى غيرهم في
عمل الجس بانه صفة او عطف بيان ان لا يكيد لادى ويحتمل ان يكون يروي
او من هو باطل المدح وهو اشارة الى قول العقول لهم الذي يذكرون في
وعلى حال ولهذا ورد الخريص والذين غيب بذكر الله كثيرا مثل ما روى عنه
صلى الله عليه وآله من احب ان يمتنع في راي من الجنة فيكسر عن ذكر الله

الحيث
بول ان
مودة آل عمران

وليس في كونه
على كل حال فذلك
على العزيب بكونه ذاتا

دائما وعلى كل حال صحيح او مريضا قايما او قاعدا او مضطجعا وعلى كل حال كان
من غير ما في بوجه من الوجوه من ذلك ويجعل ان يكون معاه يصلون على
الهيئة على حسب طاعتهم كما روي عن الخاصة والعامة وروي عنه صلى الله
عليه وآله انه قال لعل من الحصين صلواتي فاولم يستطع قاعدا ان
تستطع فعل جنب وتحييها وهذه حجة الشافعي على ان المريض يصل مضطجعا
مستقبلا بمقادير بدنه وعلى خلافه مذهب أبي حنيفة انه يستلزم وجوب
الشافعي موافق لمنهجا صاحبنا ولكن في بعض الروايات الترتيب بين
اليمين ثم اليسار فيكون المداوح بالذلة الصلوة قاله في رواه علي بن ابي
تفسير فلا تنافي بين التفسيرين فانه غير متنع وصحهم بالذكر في هذه الأحوال
ومنه الصلوة وهي تدل على هيئة الصلوة في المرح كما ذكره اصحابنا و
ذلك عليه الروايات ويظهر في خلق السلول والارض عطف على
يذكرون فتدل على ان من حال العقل والبصيرة الحكمة خلقها للاستدلال
من جهة اختراع هذه الاجرام وابداع اوضاعها وما تدبرها مما يتصور فيه
العقول من ادراك بعض عجايبها كما يظهر بالاساميل خصوص ما لاحظته علم
الهيئة على علم سائر الصانع وكبريا سلطانة وصفاتها النبوية واسلية
وكما قدرته التي يخرج عن تحكده العقل فتعقوان ليس لها صاعدا الا الله الذي
لا اله الا هو ولا يشبه شيئا ولا يقدر القادرون وقدره ومن سميات
التوحي ان الله خلق المصالح كهيئته ثم دفع راسه الى السما فلبس
الكل اكبر شئ عليه وكان يقول الدم من طول حزنه وقوته في الآيات دلا
على علم شان علم اصول الدين وفضلته والتفكر في خلق الله تعالى مستدلا
على وجود الله وصفاته حيث جعل ذكر الله من لوازم العقل وشرطه على
الظن والندار وروى في الاحبار الخاصة والعامة ما يفيد ذلك مثل ما روي
عنه عليه السلام انه لا عباد كما لتفكر وان ذلك حفيد العلم ومعلوم ان
العلم بذات الله على غيره من العارم والاعمال فانه شرط لكل وعنه عليه
ايمان جعل مستق على قراسته اذ رفع راسه فنفذ الى الجحوم والى السما فقال

اشهد

اشهد ان لك ربنا وخالها اللهم اغفر لي نظرك الله اليه وغفر له وعن علي بن
قلت لعائشة اجبرني يا عجب ما رايت من رسول الله بكنت واطالت فتنة
كل امرء عجيب امان في ليلتي فدخل في لحاء حتى الصبح جلد بجودي ثم قال يا عا
هل لك ان اذن في الليلة في عبادة ربي فقلت يا رسول الله اني لا أحب قربك
واجب هو اليك وقد اذنت لك فقام الى القرية من ماء في البيت فوضا ولم
يكس من حبت ثم قام يصل نقرأ من القرآن وجعل يركب حتى بلغ الدموع حقون
ثم طس في راسه واتى عليه وجعل يركب ثم رفع يديه وجعل يركب حتى رايت
دموعه قد بلغت الارض فاناه بلال في بؤذنه لصلوة الغداة فراه بكل حال
له يا رسول الله انك قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر فقال
يا بلال اهل هذه اكون عيدا شكورا ثم قال الى ما لا بلى وقد انزل الله على في
هذه الليلة ان في خلق السموات والارض الاية ثم قال ولبس قراها
ولم يستكن بها وروي ولبس لا كعابيين فيك ولم يتا ملها وفي هذه
الرواية دلالة على ان العبد الشكور هو الذي يركب كثيرا انه يفي الاذن
من الرتبة ان اراد القيام للعبادة في ليلتها فكانه يجلس لاجتماع طينها
ولا يضر الجاه والدماء الجسود الزينة والاصحاب ولا ينافي الخفية التي
مطلوبة في الدعاء وعلى العبد في عدم التامل في معنى الآية وعدم التفكر
فيما يدل على صفاته فكانه يشعر بوجوب الحق بالدليل ولا يضر علم العلم
بسنن الرواية فامل ريت ما خلقت هذا باطلا فكانه حال من فاعل فيقول
اي يتفكر ويتقايين ريتنا وهذا اشارة الى الخلق المذكور من السموات
والارض والخلق بعناه واليهما يعني ليس ما خلقت بعثا لاهلكه ولا فائدة
ولا عن فيه بل فيه حكمة عظيمة ومصلحة كثيرة من جعلها كونه دليله
على التوحيد والعلم والقدرة والارادة وغير ذلك من الصفات وتكون
الارض مبداء الوجود للانسان وسببا للاستقرار وترتب القوايد التي
تراها ترتب على خلق الارض والسما واختلاف الليل والنهار التي لا
الا الله يمكن ان يستدل بها على ان افعال الله تعالى معللة بالاعمال

الحاصلة للعبادة فلا يجب عود العز من الصل إلى فاعله وهو هو وفيها حكم
ومصلح وإن الباطل والبشر محال عليه فانه منزه عن وتبع وانته منزه عنه
كما اشار اليه بقوله سبحانه نزهة عن الباطل والبشر والباطل فاعدا
النار اشارة الى مجرد العمل الصالح المعلق بدل على احتقاق العبادة والتكليف
والعقاب بين كماله والتقصير في التفكير وغيره مما يستحق وان له المغفرة والعفو
الله قادر على ذلك ولا يغير فيها والله لا يبدل طلبها من العلم بما تقدم قد بدلت
الايمان والعلم بالله لا يفعل عبثا وباطلا وان مجرد ذلك كاف للطلب والله
بذلك اهل الصل من ربنا انك من تدخل النار فقد خربت وما للقلب
من انفسا تخرله القليل للطلب المقتدم كانه قالوا فان تغفلنا فتنفستنا
النار وهو المخرج العظيم الذي لا تحرقه فهو كيد للطلب والحاج فيه
والجمل لا يحتاج اليه تعالى سواء قلنا المراد هو وام المعلوم لا يورده الا
فان الاستفاضة من عذاب النار فيها اكثر من ان يحصى بل في بعضها
ما يدل على ان لا عذاب الا عذاب النار وما لا يطالب من انفسا لم
يهم مدخلين النار وضع المظهر موضع المظهر لا اشارة الى ان سبب الدخول
هو العلم على انفسهم لا غير وانهم يستحقون ذلك فالعفو والمغفرة
ولطف وتفضل غير انهم قد دل على انه بغیر التوبة يجوز ويحتمل كما هو
لتأكيد الطلب حيث لا ناهيهم عن مكان المراد بالنار الذي يخلص له
منه بمنزلة وعلة على من اراد ادخالهم فانه الظاهر ان النار فلا ينافي
الشفيع فانهم يحتمل ان يرادوا بالاطالمين الكفار وقد يحتاج الى التاويل
ربنا اننا سمعنا من ابي ابي ابي الايمان اننا سمعنا من ابي ابي ابي
امنوا قبل عليه فيه اشكال فان الاحيرة اشارة الى كون ان مصدريه
وذلك غير جيد فانه يصير المقترب ينادى للايمان لا واجب بان يخففه
من المقتلة واعتر من عليه بانه لا يدفع الاشكال عن صاحب في
انما لا بد للمخفف من احد وفرادع حرف النفي وحرف التخييل في
الاستقبال الا ان يدخل في الجملة الاسمية او على غير منتهى لان

ان المصدريه لا يدخل فيها فتم قال المقترب ويمكن دفع الاشكال عن
بجعلها زائدة كما جاز بعضهم وايضا لا استحالة في كون المقترب ينادى
للايمان بالايمان بتركه لان الاول مطلق والثاني مقيد فلا تكرر
ايضا النداء للايمان اعم من ان يكون بلفظ الايمان او بلفظ آمن سائلا
ومستلزله فقال بالايمان ليغيد ان النداء الى الايمان انما كان بلفظ
اقوله في دفع الاشكال على مقتضى ان المصدريه لا يلزم ان يكون الما قبل المقتد
مصدرا صريحا وقد صرح به السيد الشريف في بعض محققاته وايضا
فصوره ذلك المقترب فانه لا تصور اذا قيل ينادى للايمان بالايمان
بالرب اى ينادى له بقول يكون مصدريه طلبا للايمان عن العاطلين
بالنداء سواء كان بقوله آمنوا او صدقوا واسلموا وتولوا لا الله لا الله محمد
رسول الله ومحمد ذلك ولا تصور في ذلك ولا يورده ما جاز ان المصدريه
اذا دخلت امر يكون للطلب ويجوز كونها مخففة ايضا وما ذكره الشيخ
من المشرط غير مطروحا ذكره بعض النحاة فكانه يريد به الاغلبية والنداء
قال في وقت في نفسه فله تعالى ان اذا سمع ان المخفف من المقتلة
كلامه ليس بصريح في كون ان مصدريه او يكون مقصوده دفع الاشكال
بوجه آخر وايضا في قول المقترب في دفع الاشكال بزيادة ان لانه جاز
البعق تامل فان مجرد ذلك لا ينفع وهو هو ايضا ليس الاشكال بالسكر
حتى يدفع بما ذكره بل عدم ظهور المعنى بقول النداء بالايمان وقد عرفت
له معنى صحيحا يدفع الاشكال وايضا لا فرق بين الايمان والايمان
يكون الثاني مقيدا دون الاول وايضا النداء بالايمان اعم مما بينناه
بالجملة لا اشكال في القرآن ولا في كلام ولا في كلام صاحب العتق وانما
ذلك في كلام المقترب وهو السيد النبي الله عليه وسلم قبل المصادق هو
الجنه صلى الله عليه وآله وقيل لغزات والاول ظاهر في ذكره والاول بجملة
ثم مفصلا تأكيد كما في تكرار في ندنا للطلب ربنا فاعف لنا ذنوبنا
عنا سيئاتنا يمكن ان يكون اكبرا من كما قالوا او سيئاتنا اشارة الى الصغائر

فانما يكون مكفرة باستجاب الكبير عند البعق ووقفا مع الابن انما
موتهم واجعلنا بعده معهم الابن رجع برأه باركا محبا واربابا جميع
رب وصاحب ديننا واسما جدينا على رسلنا ما وعدنا على نفسي
رسلك من الاجر والثواب او ما وعدنا بلسانهم وتقام عند هذا
السؤال ليس لان يعمل بوعده وعدم الاخذ له لاحتمال ان لا يفعل ذلك
لان ذلك حال عليه تعالى عنه بل لانه يقاتله على استحقاق ذلك بالموت
على الامانة والعمل الصالح الكامل الذي يستحق بهما ذلك الوعد في
ان لا يكون من الموعود من بسوء العاقبة او يقصونه لا استمالا
بشرطها من الاخذ من غيره او يقصدوا استكانة كما يقول الانبياء
والادباء الله اعظم من غير ذنب بل يظهر من الكبر والموت العظيم
بما لا يتصور من اجدها ولا يخفى من يوم القيمة بالهزاج وادخال النار وان
بعضنا عما يقضيه ووقفا لما بعد ما عنه ولا تفعل ذلك بنا
انك لا تفعل الجهاد ما تابة المؤمنين واجابة النبي منزلة وليس
انه لم يفعل اي لم يخزنا لك وعدت بذلك وانت لا تفعل الجهاد
او انه حين يموت الدماء فيكون تأكيد للعصمة وقال في دعاء بعض المؤمنين
فانهم واستجاب لهم وهم ان لا يصنع عمل ما لم يكن من ذكره اني يعجز
من بعض محفل ان يكون المراد فاجاب دعائهم وطلبهم بان الله لا يضع
عمل مؤمن فانه لم يشبه على ذلك فتدل على انه لا يجد من العمل ومن الامانة
معه وقالوا اي استجاب طلبهم واعطاهم ما رادهم ومقصودهم قد
الآية على ان الدعاء مع تقدم الجهر والانتفاع يستجاب وقال في روي
عن جعفر عن من من انه اصابه امر فقال حسن مرات ديننا انما الله
يخاف واعطاه ما اراد وقرأ هذه الآية وكانه يريد ذكر الطلب بعد
قوله ربنا حسنا قال في هذا يتضمن الحث على مواظبة الادعية التي
الاباء للمقصد والاشارة الى انه تعالى يقبل الله بها وندب اليها
يتضمن الاجابة لمن دعا بها انتهى ثم ان في هذه الايات دلالة على

الاستجاب والترغيب العظيم على المهاجرة في سبيل الله وطاعته والصبر على
الاذى في الله وعلى الاخراج عن الدنيا والاهل والاهل على الصلوات والقيل والقيل
فان ذلك ليس مخصوصا بالهاجرين معد حسنة الله عليه والله من حكمة
المدينة لعموم اللفظ قال الله تعالى فالذين هاجروا واخرجوا من ديارهم
واؤذوا في سبيل الله فقتلوا وقتلوا الاكفر عنهم سيئاتهم ولا دخلهم جنات تجري
من تحتها الانهار سرورا من عند الله والله عنده حسن الثواب لانها تدل
على ان هذا الامر مطلقا موجبة نحو الذنوب والثواب الجزل فيها ادلا
على ان العمل لا يقع شكره اليه اجر وعوض وان الذنوب تأخر العمل الصالح
وشبهها كثيرة فتأمل قوله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره الذين
آمنوا وصبروا وصابروا وابطوا واتقوا الله لعلكم تفلحون يمكن ان يدل
بها على استجاب المربطة الصالحة مع عدم الضرورة لعدم القابل وعلى
الوجوب معها فهي محمولة على المربطة المصلحة وهي ربط النفس وحسبها
في تعذر الكفار لدفع من ارادهم السوء بالمسلمين ان قدروا لخيار المسلمين
حق بدفعهم فيما سوا من هجوم كما يدل عليه بعض الروايات وقال
في روي عن علي بن جعفر بن اسحق عليه السلام انه قال معناه اصبروا على الصلوة
وصابروا على جهدها وقيل معناه ابطوا اي ابطوا الصلوة اي انتفروا
واحدة بعد واحدة لان المربطة لم تكن حرة روي ذلك عن علي عليه السلام
ويرويه ساروي في انتظار الصلوة بعد الصلوة من الاجر العظيم مثل من ينش
مصلاه بعد الصلوة فثبت الصلوة اخرى انه خيف الله ويكرمه و
ويغفر له ما سأل قال في روي عن النبي صلى الله عليه واله سئل عن افضل
الاعمال فقال اسبغ الوضوء في المرات وتفل الاقدام الى الجماعات وانتظا
الصلوة بعد الصلوة فذلك الربا ثم قال هذه الآية يتضمن جميع ما
يتناولها المكلف لان قوله اصبروا وابتوا والزوم العبادات والتجرب
المجاهرات وصابروا يتناولها بقيل الغنى كجاهدة الجن والانس وما
هو اعظم منها من جهاد النفس وابطوا يدخل فيه الدفاع عن المسلمين

الاستجاب

الذين من المؤمنين وانفق الله بقاؤه لانها من جميع الماشي والزواجر
 الايمان بجميع الاوامر يتبع ذلك جميع الهدى والنجاة وبقائه القوي كما
 يريد بل يوم العبادات العبادات المتعلقه بنفسه من غير نظر الى غيره
 بحيث المحرمات وافهم ذلك المعنى من صابروا باعتبار كونه من باب
 المفاعلة بين الاثنين كما اشار اليه بقوله وكذا او بطوا فكانه حمله على
 المعنى لا مع الاستفادة من معناه اللغوي وهو مشتق من الرباط والمراعاة
 وقيل خاضه واصبروا على مشاق الطاعات وما يصيبكم من الشدائد و
 صابروا اي غالبوا عدله الله في الصبر على شدة الحرب واعداً على
 في الصبر على مخالفة العزى وتخصيصه بعد الامر بالصبر مطلقاً للشدّة و
 ابدانكم وجنودكم في الشوق وترصدن للعدو وانكم على الطاعة كما
 قال النبي صلى الله عليه وسلم من الرباط نظر الصلوة بعد الصلوة وعند عليه
 من رباط وما وليه كان كعدل صيام شهر وقصاه لا يقطر لا ينقل
 عن صلواته الا الحاجة اذا تنكح عليهم ايات الرحمن خروا سجداً وبكياً
 على التوقيع على السجدة وبكاء عند سماع اية الله قالوا يا ايها النبي
 عند سماع هذه الآية وليست بمفهومة مخصوص بها كما كانت من الاما
 والاحبار فقامت من خلفهم خلف اصحابها الصلوة وابتعد النبي
 قبل المار بالاضاعة تركها وقيل ما حزنها من واقعا وفي اخرها ما يدل
 قبول التوبة على التارك والطابع للشيء مع العمل الصالح حيث قال
 الا من تاب وحمل وامن وعمل صالحا فاولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون
 شيئا سوف يلقون عينا شرا فبادلالة على تحريم اضاعه الصلوة في سماع
 الشهوات **كتاب الصوم** وفيه ايات **الاولى والاشارة** يا ايها الذين
 امنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم يتقون ايا
 معدوات فمن كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام احل الله
 ان كنتم تعلمون يعني او جليل الله وكتب ايها المؤمنون الصوم عليكم كما
 مثل كتابته على الذين من قبلكم فاصدقوه وعلل التشبيه اصل

الصوم والعدد والوقت ايضاً لكن غير كما نقل في المعاني بها الحنفية اي
 كونكم مرجوا منكم القوى ورايين ان تكونوا من المتقين اولها بقولكم
 بالصوم فانه اصل من العبادات المعبرة في القوى اولاً لانه شعارهم
 او حصول القوى كمر به عن سائر المعاصي فان الصوم بغير الشهوة كما
 في الحديث من لم يطق الباء فليطه بالصوم فان الصوم له وجاء الى الطه
 للعزب بمنزلة الخضرة في آخر حضا امق الصوم هذا في اوله
 الكشاف والبصاوي بل القوة العنصرية وما يتبعها من الشدة والحصول
 للفتن بكسار وعدم الميل والقوة المعاصرة كما نجد في انفسنا اذا كنا
 مفطرين والصوم قبل الغلة الامساك وشرا عساك شخص مخصوص عن
 مخصوصة في زمان مخصوص ولا يضر الاجمال لان المقصود هو الاشارة اليه
 في الجملة لا بيان حقيقة اذ لا يعلم ذلك الا بعد الاحاطة بشرايط صحة الصوم
 وهو مذكور الى محله ووجه ذكر الجواب على الامم السابقة تسلياً للمؤمنين
 بهذا التكليف فيهم اذ شاق على الفتن لانه منافع لمشتهاها كما في
 ايضاً الا همام بوطحين الفتن على فعله وحسن بقوله ايا ما معدودات
 اجله ورض عليكم الصوم في ايام معلومات وموقات كما استعملوا في
 فلهذا لم يامل الصيام المصدر وان وجد الفصل لاد الظرف بكيفية
 العامل فليس ذلك موجباً للذهاب الى التفسير وهو ايا ما كما قاله
 البصاوي مع انه موجب للتكرار والتعلق بالطبيعة وكذا افلة عمل
 المصدر المعروف كما قيل ولم يثبت قول من قال بعدم وجوده في القرآن
 على انه قد يكون المراد العمل في غير الظرف فافهم ولعل تلك الايام شهر
 كما سنبين عن قريب انشاء الله قال في ت عليه اكثر المعنيين لاصا
 وجب ونسخ به وهو عاشر وثلاثة ايام من كل شهر كما جوز البصاوي في
 جعل مثل هذه الآية منسوخة خلاف الظاهر كثيراً لا يجوز النسخ ما
 لم يتعين سياق مع بقا حكم ما بعد هذا المنقوع عليه وايضا وجوب ثلثة
 الايام على النبي صلى الله عليه وآله من المؤمنين غير معلوم وانما

نقله الكشاف وجماعه عليه فقط وان نقله غيره وايضا لا ينافي وجوب رمضان
 وجوب غيره فلا يصح نقله الى غير شهر رمضان وجوب صوم شهر رمضان انما
 والاهتمام بشأنه وكونه سببا للقوى وعليه ايضا كونه واجبا على من لم يرض
 من قوله من كان اى كل من كان منكم من رمضان فهو مطلق المرض اى من كان
 ما يصدق عليه المرض عاما كما نقل عن البعض في الكشاف لكن حصة الاحتيا
 برض بقية الصوم اما العسر برئه وطولها وزايدته بالاجزاء والاهتمام بالاجزاء
 ايضا والاحتياط والمسايسة المعقولة وما يفهم من قوله يريد الله بكم اليسر
 لا يريد بكم العسر قاله الكشاف وقيل هو المرض الذى يعسر فيه الصوم ونزول
 فيه لقوله تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر وما رده وله رخصته ونقل عن الكشاف
 انه لا يضر حتى يرد الجهد الفيزيائي وما استدل عليه وحليله غير ما فيه
 الآية والاجزاء قد فقه كما عرفت وايضا اكثر اهل الاسلام خصصوا المرض
 عام كما خصصوا السفر بغير التقصير ولكن ما يتبدل بمحصل المتعة بالصوم
 اما دائما واكثر ما يجتنبه عنهما عدم ضبطها والظهور للآلية و
 الاخبار الكثيرة في عدم التبدل مع عدم الوجوب من الاجزاء والاهتمام بالاجزاء
 لاختلاف على عهده كما يفهم وقوله وعلى السفرى من كان منكم على غير ذلك
 معطوفا على رمضان من كان منكم هذه الايام واكب سفر في البضائع
 فيه اجماع بان من سافر في اشياء اليوم لم يفتل كانت اخذه من لفظه على و
 الايام وليس بواضح اذ ظاهره كونه في هذه الايام على السفر وذلك يتحقق
 بوجود الكثرة السفر كما هو المعارف باجل حكم الشيء كونه ويبدل عليه
 اجزا صحيحة صحيحة وهو المذهب المنصور من المذاهب في هذه المسئلة كما
 هو المحقق في محله فعليه عدة ايام الرحمن والسفر فعدة بمعنى حدوده و
 قرا بالاضب اى فليصم عدة كذا في وقى فلا شك ان عليه وفليصم
 مقبل لذلك وجوب كما هو المقرر في الاصول فتقوله ما وجب بها انه هو
 سبيل الرخصة لا على سبيل الوجوب وقيل على الوجوب وجبا اى وجب
 اليه الظاهر فيه وبه قال ابو هريرة لا ياسب فانه من وجب من ظاهره

الظاهر ان قوله يريد الله بكم اليسر لا يريد بكم العسر
 لا ينافي وجوب رمضان وجوب غيره
 بل هو على وجهين
 الاول ان العسر هو العسر
 الثاني ان العسر هو العسر

بل قالوا في بيان التركيب وقالوا قد ذهب الى وجوب الاضطرار
 جماعة من الصحابة كواين للطايب وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر
 عبد الله بن الحسن بن عوف واليه روى عن عمرو بن العاص وهو المروي عن
 امتنا عليهم السلام فقد روى ان عمر بن الخطاب امر رجلا صام سفرا ان
 يعيد صومه وروى عنهم عليهم السلام ذلك فقد عذرهم الاجماع ايضا عذرهم
 على الرخصة بل عذرهم الخير بل يطلق الدليل الصحيح لهدخضانه فهم ويا في
 البضاوى قوله ان اضطررتم فطوا ركبا فكل هذا الخريف في القرآن
 العزيز من غير ضرورة لا يجوز ان العمل بظاهر الظاهر بل مطلق الاطلاق
 كما هو مبين في الاصول والمعقول فيفسر ذلك وجوب القضاء على المريض و
 المسافر سواء صاما او اضطررا لاجبابه بقوله فعدة على ما مر فلا يكون ذلك
 الصوم محذورا لانه ما يقطع به القضاء عند الفقهاء فلا يكون حائزا اذ
 لو كان حائزا لاجزا وايضا احدهم يقول بجواز من غير ان يكون احدا من
 وقد بطلنا ما وايضا ظاهر قوله فليصم غير الايام انه لا يصم هذه
 الصوم فيها احدا كما ذهب اليه اصحابنا وعلله اجماعهم وعدمه وعليه
 اجاز كثيرة صحيحة بل يفسر بطلان الصوم في السفر انما هو في الليل
 انهم استثنوا من صوم النذر المتبدل به وعليه رواية صحيحة ويجعلهم
 بل اكثرهم الصوم الفيل الواجب في السفر مكرها وبين ذلك بعضهم بانه
 اقلوا ايا لا يكون العبادات الا اجماعا او حياها فلو كانت حارة مكرها
 بالمعنى المجتعية ايضا الا ان يقال باعتبار اليقظة فيجوز ما لا تشريع فاصح
 فالظن الصوم سفر اما المحرم مطلقا الا ما ثبت استثناءه او الكراهة
 بمعنى المعارف في الاصول بمعنى انه لو لم يصم لكان احسن من الصوم اى
 حين من وجوده ولا يعاقب عليه ولا مانع في العقل ان يقولوا لئلا
 ذلك للكلفة وقد ثبت في الاخبار كثيرا انهم عنه سفرا ولم يثبت ما
 يدل على الرجحان بخصوصه الا ما روى عن ابن عباس في صومين جدا من
 احدا لانه عليهم السلام في صوم شعبان سفرا وليس يصح ايضا في المنذر

كانت المعنى الذي قرئ
 ذلك غير واضح اذا لم يأت
 كما يجوز وكذا محمدا يجوز
 كونها مكرهاة عذرهم

لا احتمال النذر ويجعل اختصاصه به ايضاً ويعد الجوع محل الاكل الاصل
واحد او اثنين صنفين عن صنفين على الكراهة بمعنى المذكور اذ يعد ان
الاحكام بقوله لا تقم وليس من البرع صوم مثل يوم الهديس واول رجب وسائر
الايام المبكرة من يوم رصومه ويسئل عن فقهه ولا بمعنى ان الثواب اقل
من ثواب الصائم في الحظر وبمعنى ان الثواب في الافطار سفل اكثر من الصوم
فيه اذ ليس العطف بما في السفر عليها هو المشورة في غير الواجب مثل من
ويعد ان يكون الانسان متاباً في السفر لا فطر اكثر من الثواب الذي يحصل
بالصوم فيه وايضاً لا معنى لصومه عليه السلام في السفر مع وجوبه من
الافطار على ما له عليه خبران اللذان هما وجه حمل الاضمار الدلالة على ان
الصوم في السفر نداء على الكراهة من ان الله يعلم وانما الشارع في القضا
يعد كونه مستحباً لما في بعض الروايات وقراءة متابعات وانما كان
عدم حجية ما لم يثبت كونه قرأاً كما تبين في الاصول لكنه مويد وايضاً
ساروا وغيره مما يدل على التحليل في فعل الخير وايضاً ربما يحصل ما في
تلك العبادة العظيمة وايضاً يتمكن به من الصوم المندوب بالاتفاق
حيث ذهب اكثر الاصحاب الى عدم جواز من عليه الفرض وعليه دلل
الصحيح والمنع ايضاً كراهية الكراهة وايضاً اختلفت بعض الاصحاب ذهب
وجوب التحليل في القضا فيضمن ذلك على الخلاف وما ورد في بعض الروايات
من التفصيل عن الاجابة للشارع في الستة والتفريق في الباء فليس ثابت بل
الفاظ استيقنا بالتتابع مطلقاً للروايات والجوع بهما وبين ما يدل على التفرق
لو وجد لا ينفرد في جميع التفريق ولو في البعض بل ولا التساوي واما معنى
الذين يطبقونه ففيه اختلاف كثير والمتحول عن اهل البيت عليه السلام الذين
عم العارفت بالقرآن انما المجمع الشيخ والمجاهدين الذين كانوا يطبقون
اولا الصوم ثم صاروا بحيث لا يطبقون الاطعمة وجه المشقة التي لا يتحملها
عادة او يطبقونه بمجد وطاقة مشقة لا يتحمل مثلهما العادات وكذا
الحاصل المقررات والمضاهات القليلات اللبني كما قاله الاصحاب ففعل

الاول في الآية حذف اي كانوا يطبقونه من قبله لان ليسوا كذلك على
الساكنين ولا يعنى يطبقون الصوم بالجد والطاقة اي المشقة
والذي يدل عليه ما رواه محمد بن يعقوب في كتابه عن محمد بن يحيى عن
محمد بن الحسين عن صفوان بن يحيى عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم
عن ابي جعفر عليه السلام في قوله الله عز وجل وعلى الذين يطبقونه
طعام مسكين قال الشيخ الكبير الذي باخذ العطاء في قوله فم
يستطع فاطعام مسكين مسكين قال من من اوعاش والطهارة
الخير صحيح وما رواه في كتابه يحيى عن محمد بن مسلم قال سمعت ابا جعفر
يقول الشيخ الكبير والذي به العطاء لا يخرج عليهما ان يفطر في رمضان
ويتصدق كل واحد منهما كل يوم بمدة من طعام ولا قضا عليهما ان
لم يعد فلا شيء عليهما وروى ايضاً عن محمد بن بكر عن بعض اصحابنا
عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله الله عز وجل وعلى الذين يطبقون
ذرية طعام مسكين قال الذين كانوا يطبقون الصوم فاصحابهم كل
عطاء وسببه ذلك فعلم كل يوم صد وروى ايضاً في صحيحه عن
محمد بن مسلم قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول الحاصل المقرب والمضع
القليل اللبني لا يخرج عليهما ان يتصدق كل واحد منهما كل يوم بفطر
فيه بمد من طعام وعليهما قضا كل يوم افطاراً فيه نقصاً به بعد في
صحيح آخر فيه عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام كان ترك
القائه واحداً باعتبار التغيير بالحاصل المقرب ولفظه صدك ويوم من
الخير الثاني اطلاق رمضان فيمكن حمل المنع الوارد في بعض الروايات
على تقدير الصحة على الكراهة وايضاً فهم حكم العطاء ونحوه ودخوله
في الآية وقال غث وروى عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام
قال يمانية وعلى الذي كانوا يطبقون الصوم ثم اصحابهم كبر وعظم
سببه ذلك فعلم كل يوم صدك كانه اشارة الى ما روي عن بكر كانه
لمراحمته وكونه عاماً في المقصود اختاره فكانت الاشارة لا يضر

انما يطبقوا في شهر رمضان لا في غيره
لا يطبقوا في الصوم ولا في غيره

حيث استند غير مع على اصحاب بل لظن عدم الخلاف قال فيه ايضا وروي
 عن علي بن ابراهيم باسناد عن الصادق عليه السلام قال وعلى الذين يطعمون
 من من في شهر رمضان فافطرته حتى ولي يقض ما فات حتى شهر رمضان
 فعليه ان يتصدق كل يوم هذا من طعام وهذا رايته ان يقضيه من غير ان
 يسندوه وليرفعوه في الكفاية مع فقهه عنه في هذه المسئلة ورايت من سجد
 ومن يطعم حتى لا يقطع غدا البر في جميع الامور سواء كان زيادة في الفدية
 بان يطعم اكثر من سبعمائة كما قال بعضوا زيادة على المد لم يكن واجبا
 او لا دام كما قال فيه اخرا وان زيادة في الاطعام المذكور مطلقا جامعها
 كما نقل عن ابن عباس في ذلك في فقهنا في الطوع خبره واحسن وان يقضوا
 كل يوم صومكم خبره من الاطعام فيه من الصالح الخفية والظاهرة
 فان تقصروا بحق الصوم مبتدأ وخبر خبره وكله متعلق به وان زاب
 من صام اكثر من ثواب فدية من افطروا كانا واجبين والظاهر ان
 الصوم خير من اختيار الفدية قال في الكشاف وروى ان تقصروا خير
 ايها المطفون او الموقوفون وحمل على انفسكم وهدم طاعتكم خبره من
 الفدية ونطوع الخبر خبره على الخبر بين الفدية والصوم لعمري الذي
 ذكرنا ثم يمكن القول به لكن بشرط عدم حصول العلم بالفرق الذي يؤول الى
 وجوب الاطعام والظن من عبارة الاصحاب هو جواز الاطعام لا الوجوب
 ان كنتم تعلمون اي ان كنتم تعلمون ملازمة الصوم من الفدية والمصلحة
 تعرفون انه خير لكم من الفدية والافطار ويجوز ان يكون مضاه
 كنتم من اهل العلم والعقل السليم والتبصر بين الحسن والاحسن والقبيل والافطار
 تعرفون انه خير لكم فالجواب محذور وليس بهيديد كونه اشارة الى
 اخلاصه وفرضية الصوم كما ثبت اليها الاشارة في الاخبار مطلقا من غير
 قيد بما نحن فيه كما هو الظاهر المعنى الاجمالي الذي هو اول ما يتم كان
 مضاه ان كنتم من اهل العلم والتبصر تعرفون خيرية الصوم مطلقا لكم
 من الاطعام وبالجمل لا تدل على خيرية الصوم في السفر والمريض من

يقضوه

انما قال في ابن عباس
 الذين يطعمون حتى لا يقطع غدا

في قوله ان كنتم تعلمون
 خبره من الفدية والصوم لعمري الذي
 ذكرنا ثم يمكن القول به لكن بشرط عدم حصول العلم بالفرق الذي يؤول الى
 وجوب الاطعام والظن من عبارة الاصحاب هو جواز الاطعام لا الوجوب

الافطار

الاطعام كما هو المشهور في السنة المطلوبة والعموم على طريق التخيير والاية
 دللت على وجوب الاطعام للفقير والمساكين وكذا الاخبار بل جامعها ايضا على
 الطوع وعلى وجوب الفضا، عليهما ايضا ولكن اذا فصل المصنف الى رمضان
 آخر فلهما يجب عليه الفضا، ام لا تقوم الآية بعين ذلك وذهب اليه بعض
 الاصحاب والمشتهور عدمه لظهور الروايات الصحيحة مع وجوب الفدية
 لتلك الروايات ويجيب الفضا، بها وذهب اليه الصدوقان وقواه في
 الدرر وسوابق الشيخ زين الدين في شرح الشرايع اذا فصل المصنف الى رمضان
 المرمضان آخر وصح بينهما بحيث يتقدم على الفضا، وتترك سواء كان شهرا
 او غيره وهو من كان عاقرا او خرا باعقار وسعة الوقت ثم حصل له مانع
 مثل جفن او مرض او سفر ضروري والمهاون من لم يخطب اليه الفضا
 او خطر وعزم على الترك وذهب الشيخ واكثر المشايخ الى وجوب الفدية
 على المهاون دون غيره واما الفضا فالاداه اجماعا عند من والروايات
 تدل على الاصل فليس بعين القول به مثل ما رواه محمد بن يعقوب في
 كتابه عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد بن عيسى عن
 حماد بن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام وابي عبد الله قال ما لي
 عن رجل من بني فلهما حتى ادركه رمضان اخر فقال ان كان بل انتم لو
 قبل ان يدركه رمضان اخر صام الفضا، ادركه ويقصد عن كل يوم بعد
 من طعام على مسكين وعليه فضا، وان كان له من رمضان حتى ادركه
 رمضان اخر صام الفضا، ادركه ويقصد على الاول كل يوم بعد
 مسكين وليس عليه فضا، وما رواه ايضا فيه علي بن علي بن ابراهيم
 ابيه ومحمد بن اسمعيل عن الفضل بن شاذان جميعا عن علي بن ابي عمير
 جميل عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام الرجل مريض ويذكره شهر
 رمضان ويخرج عنه وهو مريض ولا يصح حتى يدركه شهر رمضان
 قال يتصدق على الاول الصوم الشاذان كان معهما بينهما ولم يجمع حتى
 ادركه شهر رمضان اخر صام ما جمعا ويتصدق عن الاول وهذا

الذين الصنف والمهاون
 وروى عن بعض الروايات
 فذهب اليه

مذكورة في الفقه ايضا عن جليل من ذرية الازهر ما نقلناه وزيادة جليل
هذه الظاهرين بل ان الفقه لانه هو الذي نقل واخذ عن ذرية وروى عنه
ايضا ابن ابي عمير كما قال في كتاب الجاشي وطريق الفقه اليه صحيح كما هو
في كتب الرجال فالحق في الفقه وغيره كما سمي في كتب الفقه مثل الحاشي
شرح الشرايع اما الاول فالظاهر انه حسن لوجوده في علي ابراهيم بن هاشم
وكذا اسما في مختلف والمتن وقال الشيخ زين الدين في شرح الشرايع
لصحة محمد بن مسلم ورواية وما وجدت في كتاب الاجناب غير ما ذكرناه
عن محمد بن مسلم فالظاهر انما عني ذلك فاستشهد عليه الامر وقد وثبت
توثيقه عنده والطريق في توثيقه من بعض الضوابط والذي رايت عن
المستند في المسئلة في الكتب المعتبرين والصحاح المذكورة
عن الحسين بن سعيد عن فضالة كان ههنا في ارباب الفقه وطريق الشيخ
فيه الحسين بن صحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال من افطر في شهر رمضان
في عذر فادرك رمضان اخر وهو من يقضي فليصدق بملك كل يوم فاما
اما ثبت وقد وثقت واما التفصيل الذي ذهب اليه الشيخ في سبب والمنا
من الاحكام فدل عليه غيره فافهم ان نقله له رواية غير ظاهرة الصحة
ودلائها ايضا ضعيفة فالمصير اليها بعيد ورواية الحسين بن سعيد
عن العثم بن محمد عن علي بن ابي بصير كهم مشتركين في منعها عن الحسين بن علي
عبد الله عليه السلام قال اذا من اجل من رمضان فافطر عليه
كل يوم افطرية طعام وهو كل مسكين حال وكذلك ايضا في كفارة الطعاف
مذا ممد وان صح فيها بين الريضا بين فافطر عليه ان يقضي الصيام وان
تم ان وقد صح عليه الصدقة والصيام كل يوم رمضان اذا فرغ من ذلك
الريضان والسند على واما الدلالة فليست فيها تفصيل وليس التماثل
يصح بها قاله يفي اخ من غير قصد وعمر على الضمان بل هو مطلق التارك
ولهما ما ذكرناه وكذا في ذلك كان المناسب ذكر ما يقابلها اي القام
واما قابله لمن لم يفطر ولم يقض قاله الصحاح العرف هو المسكين والوقا

وتماون به اى استخفوا والظاهر معناه ههنا كان عليه القضا وان
تلك القضا لم يفعله مطلقا هو موافق لعينه من الاخبار المعتمدة التي
ذكرناها وغيرهما لم يذكر قول الشيخ زين الدين في شرح الشرايع وولت
عليه ميرزاها ذكرناه الاخبار الصحيحة كصححة محمد بن مسلم ورواية غيرها
ما يدل على وجود الصحيح اكثر مما نقلناه وما عرفت ذلك وقد عرفت من
هذه الاخبار الواجب هو المذايب كما هو مذهب الاكثر وكان للاقل
دليل على المدين فحمله على الاستيجاب غير بعيد وكذا استحبنا بالقضا
لمن انقل من رفته الى رمضان اخر وكذا السماع في القضا لما عرفت
ولصحة الجاني عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا كان على الرجل شيء من
رمضان فليقضه في اى شهر شاء اياها متتابعة فان لم يستطع فليقضه
كيف شاء فليجوز الايام فان فرق فحسن وان تابع فحسن المذكور في الفقه
وهي في الكفاية حسنة وحسنة عبد الله اى عبد الله سنان وافطرهما في
شرح الارشاد لصحة وليس بافطر لان ابراهيم بن هاشم في الطريق علما
في الكفاية عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابي عبد الله عن حماد بن ابي حمزة عن
الجاني عن عبد الله بن المغيرة عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه
السلام قال من افطر شيئا من شهر رمضان في عذر فان قضاه متابعا افضل ان
قضاه متفرقا فحسن لا بأس به في تقدير وجود خبره على الطريق كذا او
بعضا يجوز على الغيب وكذا الاقتصار للساعة في القدر القليل من الاكل
والشرب وترك الجوع للاخبار والمجموع والخروج عن الخلاف وكذا الذي في
الزيادة على ما يستحب تركه للمصلحة المفومة من الاية والاحبار سيما الخبر
الذي يدل على اجتناب الجماع للساعة وترك زيادة الاكل والشرب واما
لا يبعد لما في المسألة في بعض الاحكام المذكورة بالمرجع فخران الله تعالى
في وجوب الصوم والكراهية وبين تلك الايام بقوله تعالى في الاية الثالثة
شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن هدى للناس وبيانات من العمل
والفرقان شئ سببه حكم الشرع في صومه ومن كان من رمضان او على سرفعة

على شريع السرور والعسر كما هو المقول عن الامم السابقة فنعلم ان يكون
قوله وتكلموا عدة الايام عات العدة او غنا منكم فصيام الشهر لتكلموا
عده وتكلموا لله عدة لتكلموا بكيفية القضاء المسافر بعد السفر والمريض بعد
المرض ولكم شكر من عدة اليسر واسقاط الصوم فيها الحذر وشكر من ان
يكون كل واحد عدة لكل واحد بل انظر ان تكلموا عدة القضاء وتكلموا بما يقضى الله
وتعبدوا على هذا انتم او على الذي هو الكبر اليه من العبادات والعلم بكيفية
العمل فاما مصدريه وموصولة للمراد به التكبير عيد الفطر والكبر
عند رؤية الهلال وكلاهما بعيد سيما الاخير لعدم الفهم وهذا العلية
فالمكبر الذي يستفاد منها وجوب صوم شهر رمضان بعد حصوله الى
الاولى اما الاوكد او جواب الانظار على المسافر والمريض لما مر من قوله
ايضا من بيان اهتمام الواجب تعالى بذلك حيث الكبريات شتى
كما عرفت وجوب القضاء عليهما وفي المشقة والمخرج الضيق من العبادات
كل الامور لا مشقة علم وجوب تحملها لصلية جعلها الله تعالى وعدم مشقة
عبادة شاقة من عند نفسه كما يدل عليه غيره من الايات والاشياء
فكون الشريعة محكمة سهلة فكما ذكرنا هذه الآية فتاكيد وجوب
الانظار على المسافر والمريض ليدفع عنهم عدم جوان ذلك بل عدم وجوب
ايضا وليان ان الواجب والآية الاولى هو صوم ايام شهر رمضان و
ان اليسر مطلوب والعسر ينفي ولا يفهم وجوب الصوم من الاولى
عليهما ولا بعد ايضا الاستدلال بخروج السفر في شهر رمضان من غير
صرون هذه الآية وما قبلها حيث فهم ان المسافر مطلقا عليه
الانظار والقضاء كما هو لو كان السفر غير جائز لما كان كذلك بل كان
الواجب الصوم ويحرم الانظار ولا يجب القضاء بل يخرج ما صامه في السفر
ولان هذا الآية يدل على نفي العسر وتطلب اليسر ولا شك ان منع
السفر لما يتفق به لادنيه او دنياه عسر وليس ليس ويدل عليه بعض الاجا
الصحيحة الشرعية مثل ما رواه محمد بن مسلم في الصحيح عن ابي عبد الله ع

قال

لوتيق

قال اذا سافر الرجل في شهر رمضان فخرج بعد نصف النهار عليه صيام ذلك
اليوم ويعتد به كذا صححه الحلبي عن الصادق عليه السلام عن الرجل يخرج
بيته وهو يريد السفر وهو صائم قال ان خرج قبل ان ينصف النهار فليطهر
وليصوم ذلك اليوم وان خرج بعد الزوال فليصوم صومه وهو حسن على رواية
الشيخ وصححه على ما رواه في العقيدة وهذه صريحة في الجواز قبل الزوال ثم
بعد ايضا في الجملة لعدم المنع في الجنبين وعدم القول بالواسطه على ما
اخذت والصحيحة رقاية قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يريد
السفر في شهر رمضان قال اذا اجمع في بلدته فخرج فان شاء صام وان
شا فطر ولحيته محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام انه سئل عن الرجل
يعرض له العزة شهر رمضان وهو مقيم وقد مضى ستة ايام فقال لا
باس ان يسافر فيفطر ولا يصوم ولحيته محمد بن عثمان قال قلت
لابي عبد الله عليه السلام رجل من اصحابنا جاء جنه من الامراض وذلك
في شهر رمضان انما قال فطر قال نعم قلت انك جاءه فطر او ايام
قال نعماءه فطر ولما في العقيدة في الصحيح عن ابيان بن عثمان وسئل
الصادق عليه السلام عن الرجل يخرج ليقيم اخاه مسرورا من اوله قال
ان كان في شهر رمضان فليفطر مثل ما كان في افضل الصوم او ليقيم قال يتبع
ان الله تعالى وضع الصوم عنه اذا استبح وفيه منه استبحا والبشيع
على وجه الكفاية وعينها من الاجزاء على ما في الخائف لكن تركها هذه
الصحة والذي يدل على حذو في الصلاح وهو محمد بن السفر في شهر
اجاز من صحيحنا لا خير لي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت
ابا عبد الله عليه السلام عن المخرج اذا دخل شهر رمضان فقال لا الا في
اجازك به من وجب فيه الملة او غزوة في سبيل الله او ما يخاف هلاكه
او اخ يخاف هلاكه وانه ليس باخ من الاب والام ويمكن الجواز
بضعت الاجاز وان ابا بصير مشترك وايضا ارسل عن ابي حمزة ع
في العقيدة فان التناكح هو الظاهر الطريق على ما قيل في حقى على فقيس

ابن بصير وان كان العاقل فيقول لا بد من العمل والظن ان ابا بصير هو
 بن القاسم على ما نقل في الكفاية عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي
 بصير عن بن القاسم فيقول سقطت عليه في الغيبة وايضا الكفاية في مدونة
 بدلها في هذه الكفاية فلا دلالة فيه وبانه ليس بصير في الخبرين وان كان
 لا يحمل الخبرين والكل اهتدوا فلان الاول اظهر ولكنه ليس بمثابة الثاني
 هذه الاخبار ويخص عموم القرآن به اذ لا يتخصص القرآن بالخبرين
 الخبرين في الدلالة على ما يخرج به القرآن عن ظاهره وبالجمله في
 تخصيصه فقول المتن ينفى المتن من كون دلالة النص قطعية ليقين به
 قطعية العام فليبدان يكون دلالة الخاص على الفرع والخبرين في
 العام القطعي في رواية من دلالة العام عليه وهو وجوب في الاصل
 نافي عن هذه القطعية وبانه قد يكون ترك بعض ما خبر به ابي بصير
 ما فهم من الاخبار بذلك متعين لعدم امکان ترك هذه الاخبار كلها او
 هذا عام فيخصص بتلك الاخبار يعني تنزيهه عما وجد في الاخبار الاخره
 لا يمكن حمل ذلك على هذا الغيبة حصريه او مذكورة محصورة ولو حمل على كل
 ضروري كما هو مذهبنا في الصلاح فهو خلاف الظاهر من الرواية فذهب
 ايضا لا ياسب دليله ومع ذلك لا يمكن حمل بعض الروايات عليه كما نقل
 اذا ما علمنا وبعد هذا كله يمكن حملها على الكراهة للجمع وبذلك عليه ما ذكره
 الشيخ في التهذيب عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت جعلت
 فداك يدخل على شهر رمضان فاصوم بعضا فيحضر في زيارة قبر ابي عبد الله
 عليه السلام فآوزه واطمأنا بها وجامنا او اقيم حتى يظروا زوره بعدما
 اظن يوم او يومين فقال اذ هو حتى ينظر قلت جعلت فداك ان اقم اما
 قرأت كتاب الله فتن شرب منكم الشر فليصمه فبينه دلالة على الاصلية
 وكذا يدل عليها ما رواه في الغيبة في صحيحه الجليل عن ابي عبد الله عليه
 قال سالت عن الرجل يدخل شهر رمضان وهو مقيم لا يريد الا ان يترك
 له بعدما يدخل ونكت فسالته عن مرة فقال اقيم اصل الا ان تكون خا

لا بد

لا بد من الخروج فيها او يخوف عمله وان كان الجلي مجله ولكن الظاهر
 انه كما يفهم من كلامهم المشهور انه مكره الى ان تمتثل ثلثه وعشرون
 يوما فتزول الكراهة لخبر بذلك التخصيص حيث قاله الرواية فاذا
 مضت ليلة ثلثه وعشرين فيخرج حيث شاء ثم اعلم ان في الاخبار
 المتقدمة دلالة على الاظهار لو سافر قبل الزوال في الصوم والاخر
 لو سافر بعده وبدل عليه ما مع ذلك الاجماع المنقول في المختلف عن
 الشيخ في الاخبار الصحيحة الدالة على ان من قصر الصلوة قصر الصوم
 من لم يقصرها لم يقصرها فيجب ان في المختلف بعدما اختار ما قلنا
 وهذا ومن ذهب الشيخ قال قوله اذا خرج بعد الزوال مع تبين
 اليه للسفر امسك وعليه الاعادة ليس بعدا عن الصواب اذ لم
 يتحقق منه شرط الصوم وهو النية فانه غاية البعد فلا مفسد لا
 بالصوم والامرية وجوب القضاء والاعادة مع ان الامر في هذا
 والصحة كما بين في محله الا ان ياول بالامساك وهو بعيد ايضا وليس له
 دليل الا انما يتخلل من قوله هذا اذ لم يتحقق منه شرطه يعني النية
 شرطه اذ تبين نية السفر لم يتحقق نية الصوم فلا يصح الصوم وهو
 ليس بدليل بعد ما نقلناه لك ما رايت مع ان النية قد لا تستلزم في
 البطل وقد يتحقق على طريق الشرط ولهذا وجوب النية على من يبيت
 نية السفر وجوب عليه الصوم لا الامساك فقط حتى يخرج واذا
 قد يحصل النية بالتمنا بعد ان عرف انه اذا سافر بعد الزوال في
 يخفى صومه او يكون بتبني النية في الليل على هذه المشابهة اي بانه انما
 يسافر بعد الزوال فيتم قال بالتحسين بين الاظهار والصوم الصحيحة رفاعه
 المتقدمة بعد ان قال الشيخ ما ينافي هذا الباب هي مع رواية الجلي محمد
 الصحيحين المتقدمين وقال انما يتدنا ذلك بالخروج بعد الزوال اجمعا
 بين الاجناس وذلك ان نقول الجمع بين الاخبار ان اقتضى ذلك بتخصيصه
 قبل الزوال ايضا فان نقلنا المختلف اخبارا تدل على وجوب الصوم اذا سافر

قبل الزوال ايضاً مع ان حمل صحبة دفاعة على الضعف الاول اقرب لقوله
وباني جملة تفصيل صحيحة على المقدمة فيمكن الحمل على عمومته وهو قد
المقدمة على الاستقبال ويمكن حملها على قول الزوال على معنى يتبين
ان يظل سفره فيصوم ويدين ان يلزمه فيفطر ويجعل على ان مضاهاته
خرج مثل الزوال فيفطر وان خرج بعده فيصوم فهو مختار بين الصوم
بهذه التفصيل بل يجب حملها عليه لوجوب حمل الظن والحمل على المقيد الفضل
وقدم على الفضل والمعتد اعلم اننا قد طولنا في هذه المسئلة ما ذكره في
المجلدات للتطويل وهو كونه من المسائل الجبلية وانه ابقى فيه اولاً بما
ذكرناه والآخر استصوب مذهب الشيخ بعد دعه واستدل عليه بـ
استصوابه للقبول واستدل عليه وهذا لا يخفى عن اضطراب على انه
اعتبر على ابن ادريس بالاضطراب الله يعلم بالصواب شرعاً لانه لما
كانت الامة المذكورة بعد هذا لا تما على بعض الاحكام مع اشتغالها
على التفرع في الطلب والدعاء والسؤال من الله تعالى مع ورود
ان دعاء الصائم لا يرد ذكرنا هاهنا واذا سألنا عن عاقبة فاني
قريب اجيب دعوة الداع اذا دعان فليستحى الى وليومنا فيعلمهم
بشدة روى ان اعرابياً قال لرسول الله اقرب ربنا مناجية
ام بعيد مناديه فنزلت النداء للبعد المحتاج الى دفع الصوت و
الماجات للتقريب الذي يحتاج الى ذلك والخطا ببله صلى الله عليه
والله والقد ينقل المصنفات قريب وهو يمثل بحال علمه بقا بالفعال
واطلعه على احوالهم بحال من قرب مكانه منهم يعني اذا سألنا
عبادى وفي هذه الاضافة تشريف لغيره عن كيفية احوال من
القرب والبعد فنقل الى علم اعلم دعائكم ولو كان في غاية الغفلة
القريب اذا قرب منه الى ذاته مناجية بل اقرب من جبل الوديد
فا قبل دعاء الداعي اذا دعا وتعلل ذكر اذا دعاه للتفريع في الدعاء
والتفريع في التكرار وتقريب الدعاء اشارة الى الدعاء خاص وهو الذكر

يدعوا

يدعوا مبتدأ للاجابة ويطلب ماله فيه المصلحة لا الحرز ولا ما يليق بحاله و
ليس فيه المصلحة او يكون الى الجنس وبالحكمة ان الله تعالى يعلم المصلحة ويستجيب
مما يدعو بها ويحل ويوفر ذلك ولولا يستجيب بوضوح وبتيب في الدنيا والاخرة
تقدر عدم الاجابة لا ينفى الترك والياس فان ذلك المصلحة فاندفع عما قرأه
السؤال المذكور وما ذكره العسرون ايضاً بعد ان وعد بالاجابة اقول قال
فليستحى الى اقبلوا انتم ايضاً دعوى اذا دعوا تكرر وام تكرر بالطاعات والى
فاطلبوا واسألوا تضرعاً وخفية لا بقلب ساه وغير متوجه ومستعمل بعنف
فتولون جهراً ولا رياء فان الله لا يحب المعتدين واطلبوا ولا يستكبروا ولا
تتروا الدعاء استكباراً ويجبراً وعدم اعتقاد الاجابة وعدم علمه بالصالح
وقد رتب على الاجابة فان من فعل ذلك يدخل النار معهما وما ذكره باقياً
سأبه لا تزدني فدا وانما خبر الواردين لقوله وكانوا لنا شعثين في الكفا
سئل تكرر عليه السلام ان يرد له ولد ابرهيم ولا يردعه وحين املا
وارث تكرر دأبه الى الله مستسلاً فقال لست خير الوارثين ان لم يردني
من يردني فلدا بالي فانك خير وارث واصلاح زوجة ان جعلها صالحه
للولاة بعد غيرها وقيل بخيرين خلفها وكانت سنية الخلق فيمكن ان يستدل
بها على تحقيق الاية من الانبياء عليهم السلام فتذكر وعلى استجواب هذا القول
لطلب الولد ولا يبعد ان يستجاب له كما ذكره يا من الانبياء المتقدمين و
عليه الرواية عن ابي عبد الله عليه السلام انهم كانوا بمنزلة السقيل لاسيما
دعاء الانبياء السابقين يرد ان الانبياء المتقدمين استحقوا اجابة دعوتهم
وتبول دعائهم لم يردتهم الى ابواب الجن وسارعتهم في تحصيل العبادات
كما يفعل الراغبون في الامور الحادوت وقرئ رغباً ورهباً بالاسكان وانهم
يدعون رغباً رغبين في الدعاء واجاب للاجابة وخافين من الردع
الاجابة وعقاب ربهم مثل قوله ويجزى الاخرى بوجوه ربه وانهم
كانوا خاصين مستعزين بالمسارعة الى العبادات مطلقاً مطلوبين لله كما
في وسارعتهم على ان فعلها في اول الوقت افضل الصلوة وغيرها الا

المشروعة

لذلك وعلى الدوام هذه الآية فدل على استحباب كون الداعي مسرعاً للغير
وإعباراً وإلحاحاً واستحباب دعائه فيمكن أن يستبد به عموم ما يدل
على استحباب الدعاء مطلقاً مثل قوله تعالى ادعوني استجب لكم وهذا أحد الأدلة
لما ينكر لما يدعوا ولا يرى الإجابة فمثل خالفة روى الحارث بن المغيرة
قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام إن من أهل بيت قد انقضوا وليس له ولد
تعال دعه وانت ساجد مرتب هب لي من ذلك ذرية طيبة إنك سميع الدعاء
وب لا تتردد في فردا وانت خير الوادعين فتدأشراً بها فلما ألقى الحق قوله تعالى
في الخبرين على الدعاء الآتين الآخرين من بقوله ادعوا ذكركم فترجموا وخفية
أنه لا يحب المعتدين وادعوني استجب لكم إن الذين يستكبرون عن عبادتي
سينزلون جهنم داحقين وليؤمروا بما يحسن الإيمان أي القصد في الحج
ما جاء به الأنبياء لمن لا يؤمن له وبالنبات والاسم للتعريف به أو القصد
بأنه قادر على الإجابة قريب راجع في ذلك كله الرتبة في الإجابة للحق و
الحق وأمر الله الأمر بعبادته شاقه وهي الصوم بتكثير العدة على وجهه أمر به
والقيام بوظائف العبادة والتكبر على ما يلزمه فان الإيمان بالمأمورية على وجه
وع شرطيته عسرو مشقة كما يفرض من الرواية المستوية وهي على ما سمعها من
بعض الفضلاء أنه روى أنه قال سمعته في سورة هود فيها فاستمع كما كانت
في الكشاف عن ابن عباس رضي الله عنهما من أن رسول الله صلى الله عليه وآله
جميع العزائم آية كانت استند ولا استوعب عليه من هذه الآية ولهذا قال
سُبْحَنَ سُبْحَنَ سورة هود وأما قوله وأما قوله روى أن أصحابه صلى الله عليه
قالوا لهذا أسرع إليك الشئ فقال سُبْحَنَ سورة هود وعن بعض الروايات
رسول الله صلى الله عليه وآله في المنام فقلت له روى عنك أنك قلت
سُبْحَنَ هود قال نعم فقلت ما الذي سُبْحَنَ منها قصص الأنبياء وهلاكهم
قال لا ولكن قيله فاستمع كما أمرت وعن جعفر الصادق عليه السلام فاستمع كما
أمرت قال فتفرق إلى الله بهيمة العزم وغيره من الأخبار عن أهل البيت عليه
السلام وأيضاً في الفقيه قال أبو جعفر عليه السلام يا جابر من دخل عليه بشر

نظام

نظام مناره وقام ليله وحفظ فزجه ولسانه وعنف به وهو ذلك إذا خرج من
الذي يربو كرم ولدته أمه قال جابر قلت لم جعلت ذلك ما أحسن ما قيل هذا
من حديث قال ما أشدهذا من شرط في هذه الآية الشريفة الدلالة على أنه
خير يا حواهم سميع لا فواهم يحب لدعائهم مجاباً بما هم حتى يكون ذلك عليهم ويكون
حريصاً عليها فيقيمون الآية وجوب الإيمان وقبوله وجوب قبول سائر الطاعات
واعتقاد إجابة الدعاء واعتقاد أنه سميع عليم وأنه ليس بجملة ومكان أنه
كان كذلك لما قرب إلى الدعاء فترى من أحكام الصوم وكيفية فعله بعد ذلك
الأنف على أن كل ليلة الصيام الرتبة إلى ما لم يكن من لباس لكم فتاب عليكم
وعف عنكم فالآن يا سريهت وبقوا ما كتب الله لكم وكلوا واشربوا حتى تبين
لكم الخط الأيمن من الخط الأسود من الخط الأحمر الصيام إلى الليل ولا
وانتم عاكفون في المساجد تلك حدود الله فلا تقربوها بين يدي الله يا تائبين
لعلهم يقبلون قيل سبب نزولها أن الله تعالى لما وجب الصوم على الناس
وجوبه بحيث لو صلوا العشاء الأخرى ورددوا ما قبل لهم الأكل والشرب و
لجاء إلى الليل القابلة ثمان عشرين يوماً العشاء فندموا في البقي صلاتهم
عليه وآله واعتذر إليه فقام إليه رجال واعتذروا بما صنعوا بعد العشاء
فنهلت كذا في وقيل قال إن أيضاً وانت تعلم أن هذا أيضاً لا بأس
فقلنا عساه تغير قوله قوله تعالى أو إلى السورة وإذا ابتلى إبراهيم ربه آتينا
لأنه ذلك أن الفاسق لا يصلح للإمامة وأن النبي معصوم قبل النبوة أيضاً
وهذا دليل على أنه وأما تغيرها ففوات الله تعالى بإباح الجماع في ليلة التي
يجوز فيها صيامها الرتبة هو الجماع هناك قاله المعصومين ودل عليه سبب
المنزول فكانت لقسمته معنى الاضطرار على ما ليس استينافاً في
سبب الإباحة بمعنى أن الصبر عنق صعب لا تهن مثل الشباب لكم وانتم
كله فتبته شدة التي الطقة والملازمة والاضطرار مما الطقات الشباب وملا
واضطرارها بصاحبها وقيل من فروش لكم وانتم لحاف لهن أو شتبه
كل واحد حال صاحبه وكشفه عن غيره بفعل الساتر وصيانه عن كشف

ورد من

حجب

نظام

عورته عند الغنى علم الله بيان لزبادة سبب الإباحة ولطفه وحسنه
لجوده بأنه يعلم أنهم ما يفعلون الصبر بالتحذير أو الأمر والنهي بالحق
والعصية فأبوءون الأمر الشرعية التي هي أمانات ويطلقون أنفسهم
بغير حق للعقاب وينقص حظها عن الثواب لشعورهم بقاءة تدبرهم
في العوائب وليسعون في العلف في الظلم والاختيار والحيانة ككثرة
الميل والشبهة ولهذا قال تعالى ونما قال الحق لو أن الاختيار بلغ
في الحيانة كالإكساب والكسب فان زيادة الميالة تدل على زيادة المعافاة
كما هو المشهور عندهم فيقولون ان يكون الزيادة في الإكساب هذا إشارة
الى ان العصية لا يكتب عليه ولا ينقص سبب العقاب الا بعد كثرتها
فقد اوضحنا في السور الجدة تفصيلها وقد هاهنا وعدها بالكتاب في
الحال الطاعة تكتب ويثاب عليها بمجرد وقوعها على وجه كانت في
شيء منها يكون إشارة الى ان الله تعالى يحلها ولطفه ورحمته وشقته
قال صاحب الكشاف وذكر في المطول ان هذا إشارة الى ان النفس لما فعلت
المعاصي بالميل والشهوة والسعي فعمل واحد بالمعصية فجاء في هذا
كتاب عليكم اي قول في كتاب ان تدوم على فعلكم ومحذوكم ذنوب ما فعلتم من
المعاصي الذي فكرناه من قولنا وسقطنا المعصية اللفظ يدل على وجوب قبول
القبلة مع العلم ان الله تعالى اجتناب ذلك فالآن باشر وهو حق لما هو
ورفضا فافعلوا ما ينصرونه وابتغوا واطلبوا ما كنتم لا ترونه فافعلوا
ابتغوا في اللوح المحفوظ من الورد إشارة الى انه لا ينبغي حصر العزم من هذا
العمل في الشهوة واعطاء النفس ما تريد بل ينبغي جعل ما هو مطلوب منه
عزضا ومطلوبا واوجعلوا جميع ما تطلبون في مطالعكم وافتكر من انكم
واذواكم ولا تذكروا ما كتب الله لكم من ان تصدقوا الذي قد روي عنه
كذلك عن فائده تصون في التخصيص ولم يحصل وما يليق بتدبر العزم اللفظ
وكما انما يشرهون واطلوا واشروا من حيث لا يظن الى ان يعلم كل المعنى
المعصية في الاقرب مما زعم النقلة التي معه فيه الاول بالحفظ لا

التحرير

والثاني بالاسود وبين المراتب الاول هو المحرر وكتبه ببيان عن بيان
لا تدبر من ذلك ثم آخر الصوم بقوله ثم اتوا الصيام الى الليل بالاول
الليل وهو دخول الظلمة فيجعلون في الليل بغير شب الشمس يوم يذهب الحر
المشرب فيجرب لا ينبغي فيها شيء وان بقيت صفة او باطن هذا عند كثير
الاصحاب وهذا الشيخ باستنار القصر كما هو عند العامة والروايات
مختلفة ولعل الاصح ما قاله اكثر الاكثر في احتمال دليل عن القيد للبحر
الدال على ان غيبة القصر المذكورة في بعض الروايات يعلم بالذهاب
المذكور ثم انه نفى عن المباشرة في حال كونهم عاكفين في المساجد كما كان
لما سبقت استطراد الصوم في الاعمال وذكره في احكام الصوم والاعتكاف
هو القصر في شراها هو للثب التخصيص في مكان مخصوص للقرن ولا
محسن بقرينه بان ثبت في جامع ما لا للعادة كما هو في كلام بعض الاصحاب
فانه يشتركون في القصر من اللبس في عبادة اخرى فيمن مثل صلوات او
تسبيح او قراءة او غير ذلك وليس كذلك وتفصيل احكامه واحكام الصوم
تطلب من كتب الفقه كذا الاحكام المذكورة بقوله فلا تجدوا الله يعني
ان ما نهيتهم عنه من الشهوات حرمها والمصلحة ضمن الامر من حدود الله
فلا تفر بها فنفى عن قرب الشهوات وترك الامور التي لا تفر بها
الزنا والمراد بالقرب الى الله تعالى وحده والله احكامه لم كان او نهي اي لا يفتقر
لقول فلا تجدوا الله فلا تجدوها ومن بعد حدود الله فقد ظهر نفسه للكل
بين الله اي مثل هذا البيان المذكور بين الله كما انه من مثل الشخص
رجاء تقوي عن المعاصي والحرام واما الاحكام المستفاد منها فهي اباحة
الوطى في ليلة كل يوم بحدود اول الليل واخره اي ليلة كانت راي
صوم كان وغيره في ذلك في النهار من المفهوم ومن مفهوم المفهوم ابا
القبول وغيره من الاعمال المتعلقة بالفساد غير الجاهل اذ مفهوم الاباحة
المذكورة تحريم الزنا في النهار ومفهومه ما قلناه وذلك كله معلوم
بالاصل والاختيار بل الاجماع ايقن فلا بد من التحريم واكثر اهدى يحتاج الى

ها

الدليل وجوب التوبة لانه قد علم سقوط الذنب بها ومن سقط الذنب الذي
هو متخلص من ضرر عظيم واجب عقلا وسمعا ايض على ما هو المقرر. ورجحان الباشرة
الشهاد من الاماري واستدراكه من محتمل الاستحباب مطلقا الا ان يدل على
غيره دليل كالكره من كل شئ غير شرب مشروب مضان ويضفر وغيره
ما هو المذكور في الفقه مع دليله اذ لا يقابل بالوجوب او يكون للاباحة
بجلاء والتفصيل يستفاد من الشرح مثل وجوبها لو خاف الوقوع في الزنا
او بعد من اراد شربها واستحبابها في اول ليلة شهر رمضان للرواية
واكتساب الثمرة في الشهاد ورفع حرج محتمل وقوعه من غير شعور
وعند كثره الدليل مع عدم الوصول الى الوجوب ودجا حصوله وان
بعد الله واكثر اهتدائه في الاباحه اذ لم يكن دليل على ضررها واستحباب
الكسب وجوبها والتفريق لان الباشرة المستحبة او الواجبة موقوفة
عليها اذ الاصل عدم التقدير واستحباب طلب الولد بالكتاب بعدوا
الله لا المال في الحال كما وقع الشيء بينهما في الاخبار ولا تصد الملة والشهوة
كالبهائم واستحباب الفاعلة والاضاها ككتاب الله واستحباب اختيار الوقت
اي من هي في سن من تدا ومن البيت الغالب عليهم الولادة او الممالة
من علامات العقم مثل عدم انقباض على ما قبل والتي تزوجت وبها ولد
ولا بعد فهم كراهة الوطى في غير الفل الذي ليس من هو منية الولد
وكراهة الغزل عن الامه والمنفعة والخير في غيرها يكون حصوله مستقفا
من غير ما من الاخبار والاجماع ان كان واباحه الاكل والشرب بل
رجحانها بقا الامر في معناه الاصل في كراهة وان كان بعد الشيء وقتنا
انه لا اباحه بمعنى دفع الخطر ام لا وهذا يجري في المباشرة ايض فيحرم
وتحريم الاكل والشرب بعد الفل لانه لا يضره لان مفهومه القايمة كما هو
لحق البين في الاصول وهذا على تقدير حمل الامر على الاباحه بالمعنى
الاعم وافهم والمعنى الاخص كذلك بغير امر اخر اليه لا على حمله على
الاستحباب وليس بعد اخراج خبر ما قبل الخبر ايض من باب المفلة

فيومان في ذلك ايض كما يحسها من جن من اول الليل كذلك كما هو المصريح في الاصل
والدليل فيمكن ان لا يصح اليقظة مقارنته لليل كلفه النهار وجوب تقديمه على
الموتى بحيث لا يقع من منه حاليا منها يقينا وذلك لانه يتحقق الاوقاف بها فلهذا
ايض وجوب اليقظة ليل لان الصوم المنوي الذي هو الاسكان في تمام النهار يخرج
من الليل من باب المقدار لا بد ان لا يخرج عن النذر يقينا ولو لم يكن في الليل
ذلك نعم لو فرض تحقق الصوم بذلك جز من الليل لكان القول بالبقاء منسقطا
القدس كما في سائر ما يتعلق بمقدمة الواجب فبناء على ما تقر عندهم يلزم
مقارنة الليل لذلك الجز فوازه من اول الليل وكذا الشهاد فيها يجوز وتختص
الى دليل في ذلك من ذلك وان على تقدير جعل حتى غايته ليل شريعة ايض لا بد
على جواز الوطى الى الفل فيدل على جواز وقوع الفل فيها او جواز صوم للصبي
بينها ما ذكره في وقت بقوله قالوا في دليل على جواز اليقظة بالنهار في صوم شهر
رمضان وعلى جواز تاخير الفل الى الفجر كما ذكر في ايض في خطا صومهم الطاهر في
غاية للشرب لان الذهب حتى المأبوت في الاصول ان القيد المذكور بعد
العمل المتعدد ولا يخبر كانا شارا الى صاحبك باسناد ما روى الفيركفي
لا وهو خلاف مذهب الحنفى وامامنا فيمكن تعلقه بكلوا ايض لا بد مع التمسك
كثير واحد فكانها اجزاء واحدة او قول ليس يتعلق الابا لشرب يكون
الاكل مثله دليل اخر من السنة والاجماع او اجماع شرب وكذا غلبت اجماع
واشتهر بالصوم بالفضل في الليل وعدمه يفهم من موضع اخر والتمسك
على اشتراطه وابن بابويه على عدمه والاختلاف في هذه النظم مذهب ابن
بابويه للاصل والرواية الصحيحة الصحيحة بل ظاهر الاية حيث دلت على جواز الفل
والمباشرة في جميع اجزاء الليل والشريعة السهلة والولي للجمع بين الأدلة على اليقظة
على الفصل ليل على الاستحباب ولكن الاحتياط مع الجماعه وترك ما ذكره الاخبار
والبحث عنها خروفا من التطويل مع انها مبنية في موضعها وايض وجوب الاكل
بمعنى تفصيل بطل الصوم ولو كان بقصد ابطاله في الليل ومحمول كون الاتمام شأ
الى وجوب استمراره الى الليل حسب ولا يجب غيره وتحريم الوصول وانما شريعة

الاكتشاف في المسجد وغيره مما شرف النفس فيه ولو لم يلد ولا يقهر منه الشرعية
والاكتشاف لاكتشاف بالولي لان النبي ليس بخلق ايجاد حتى يتم خلق الارواح
معاشي واحد شخصي يكون محالا فيضد ذلك ثابت الاشارة بالاجماع
على الظاهر على فساد قولك وفيه دليل على ان الاكتشاف يكون في المسجد ولا
يختص بمسجد دون مسجد وان الولي محرم فيه ويضد لان التوجه العبادي
يوجب العباد لانك قد علمت ان النبي ما يدل على العباد العبادات والحقائق
بها ويجوز لها وينظر لها الشرعي المأمور به وبالجملة الحقيقي ما اشترت اليه
في كل صورة بل في اجتماع الطلب والنهي ويضد هذا ليس كذلك لان يقال فيجوز
الثناء مما شاع بل يمكن كون التحريم كونه في المسجد لا الاكتشاف فتأمل
وابنه خفاء في دلالة الآية بغيرها من غير انضمام تعريف الاكتشاف وثبت
الحقيقة الشرعية على ان الاكتشاف لا يكون في غير المسجد كما هو ظاهر كلامه وكذا
في دلالة عدم الاختصاص بمسجد دون مسجد كما هو صريح نقل حيث
قالوا وفيه دليل على ان الاكتشاف لا يكون الا في مسجد وان لا يختص به
مسجد دون مسجد فان مضمونها تحريم المباشرة حين الاكتشاف في المشا
بعد ان سلنا ارادة عموم المساجد اي مسجد كان ولكن ما يفهم جواز الاكل
في اي مكان بل تحريم المباشرة في اي مسجد يجوز الاكتشاف فيحقق الاكتشاف
فيه وقد يكون ذلك مخصوصا ببعض دون بعض كما قيل ان مالك يقول
باختصاصه بالجامع وكذا بعض اصحابنا وبعض يقول بان اشتراطه في مسجد
جمع فيه معصوم فبذلك جماعة فخصص البعض بالاربعه المجددين و
مسجد الكوفة ومسجد البصرة وبعضهم بالثلاثة الاول ويدل البعض البصرة
بالدائمين وهو بعيد وقاله في وثيل لا يجوز الا في مسجد بني وهب وحل المشا
الثلثة ويذكر في مسجد جامع والهاشمية على انه في مسجد جامعة وقد عاهد
في المسجد انتهى لعل المراد بالثلاثة مسجد الحرمين ومسجد لاقصى في الجامع
المسجد لاقصى وهذا يدل على عدم فهم العموم وفهم الاختصاص لان يقال
انهم فهموا العموم وخصصوا بدليل وان كان يلزمهم خلافه في الآية وكذا

مسجد

عيسى

كتاب التوبة

غير بعيد ولا عظيم **كتاب التوبة** وفيه ابحاث **الاول** في وجوبها ومجملها وفيه
ايات **الاول** ليس لبرائة توفروا جميعكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من
بانه واليوم الآخر والملائكة والكتب والنبين وان المال المال على حبه
ذو القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي القربى
الصلاة واتى التوبة والمؤمنين بعد عدم ادعاء عهدها والصالحين في النساء
والغنى حين البأس اولئك الذين صدقوا اولئك هم المقوفون اي الذين
والفعل المرفوع كد صرف العبد في الصلاة الى القبلة حتى يصاف اليه سائر
الطاعات فيكون الخطاب للمسلمين ايضا ويكون الخطاب لاهل الكتاب وانهم
لما اكثروا المؤمنين في امر القبلة حين حولت وادعى لها يهبة ان البر هو
الى القبلة فالبر ويدل على البر هو التوجه قبل المغرب اي الى بيت المقدس
والضاري قبل المشرق فالامنة تعالى ليس البر في ذلك لان البر المقدر على
بر من آمن بالله الآية فيض المضاف محذوف وهو اولى من جعل البر
البار لموافقة ليس البر اي من صدق بالله وبجميع صفاته من العلم والارادة
والكرامة والوحدة والعظمة والتمتع والبصر والعدل والحكمة وجميع الصفات
التي هي في السلب كانت ذلك كله مراد بالامانة قاله في يدخل فيه
جميع ما لا يتم معرفة الله تعالى الا به لمعرفة حدوث العالم الخ وصدق يوم
الحقيقة بانه حق وفيه الحساب والعقاب والحشر والنشر والجزاء
الكتب وجميع الامور الواقعة فيه وصدق بوجود الملائكة وانهم عباد
تعالى يعبدون حيث يوطرون وبالكاتب المنزل بانه حق وثابت في
من الله تعالى الى عباده الله تعالى وان حافيه حق وصدق وكذا القصد
بالابن بانه مبعوث للناس ليقبلهم وانهم معصومون من الذنوب
وانهم ما يغفلون في اللغو وان المال عطف على من اي اعطى المال مع حب
المال الى مع احبائه اليه كما روى عنه صلى الله عليه وآله لما سئل
الصدق ما فضل قال ان توبته وانت جميع شئ ما مل العيش وتغنى الفقر
او على الله تعالى اي لوجه الله والتقرب به الى الله وهذا نفعه وت

كتاب التوبة
الاول
ليس لبرائة
توفروا جميعكم
قبل المشرق
والمغرب
لكن البر من
بانه
واليوم الآخر
والملائكة
والكتب
والنبين
وان المال
المال على حبه
ذو القربى
واليتامى
والمساكين
ابن السبيل
والسائلين
وفي القربى
الصلاة
واتى التوبة
والمؤمنين
بعد عدم
ادعاء عهدها
والصالحين
في النساء
والغنى
حين البأس
اولئك الذين
صدقوا
اولئك هم
المقوفون
اي الذين
والفعل
المرفوع
كد صرف
العبد في
الصلاة
الى القبلة
حتى يصاف
اليه سائر
الطاعات
فيكون
الخطاب
للمسلمين
ايضا
ويكون
الخطاب
لاهل
الكتاب
وانهم
لما اكثروا
المؤمنين
في امر
القبلة
حين حولت
وادعى
لها يهبة
ان البر هو
الى القبلة
فالبر
ويدل على
البر هو
التوجه
قبل
المغرب
اي الى
بيت
المقدس
والضاري
قبل
المشرق
فالامنة
تعالى
ليس البر
في ذلك
لان البر
المقدر
على
بر من
آمن
بالله
الآية
فيض
المضاف
محذوف
وهو اولى
من جعل
البر
البار
لموافقة
ليس البر
اي من
صدق
بالله
وبجميع
صفاته
من العلم
والارادة
والكرامة
والوحدة
والعظمة
والتمتع
والبصر
والعدل
والحكمة
وجميع
الصفات
التي هي
في السلب
كانت
ذلك
كله
مراد
بالامانة
قاله في
يدخل
فيه
جميع
ما لا
يتم
معرفة
الله
تعالى
الا به
لمعرفة
حدوث
العالم
الخ
وصدق
يوم
الحقيقة
بانه
حق
وفي
فيه
الحساب
والعقاب
والحشر
والنشر
والجزاء
الكتب
وجميع
الامور
الواقعة
فيه
وصدق
بوجود
الملائكة
وانهم
عباد
تعالى
يعبدون
حيث
يوطرون
وبالكاتب
المنزل
بانه
حق
وثابت
في
من
الله
تعالى
الى
عباده
الله
تعالى
وان
حافيه
حق
وصدق
وكذا
القصد
بالابن
بانه
مبعوث
لناس
ليقبلهم
وانهم
معصومون
من
الذنوب
وانهم
ما
يغفلون
في
اللغو
وان
المال
عطف
على
من
اي
اعطى
المال
مع
حب
المال
الى
مع
احبائه
اليه
كما
روى
عنه
صلى
الله
عليه
واله
السلام
لما
سئل
الصدق
ما
فضل
قال
ان
توبته
وانت
جميع
شئ
ما
مل
العيش
وتغنى
الفقر
او
على
الله
تعالى
اي
لوجه
الله
والتقرب
به
الى
الله
وهذا
نفعه
وت

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

عن سيد المرعشي قدس سره رحمه الله قال ما سبقه اليه احد وهو قد
تأملت في كتب وحي ايضا وعلى حب الاعطاء والجوار والجرود حال ذوا القربى
اي ذليلة المعطى وقربة النبي صلى الله عليه وآله فانه سره الخراب
العظيم لاعطاء الصابرة لانه قد صدق وصلة الرحم ولكن اصله قارب الله
صلى الله عليه وآله فانه قد صدق وصلة رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وآله
واليقين من الامن من لا يسله من لا يبلغ من باء الجوار ما ليس له ام
كذا قيل في دينه وفيه ابعث فيحصل ان يكون معطوفا على القربى فيعطى
المال من تكلفه لانه لا يصح اتصال المال من لا يعقل ويكون معطوفا
على ذوا القربى فيعطى المال منهم فعند من المعنى كذا الوجهين ومنع
اعطاء المال لاطفال سحابة الميراث غير ظاهر الا ان يكون من الحقوق الواجبة
وكذا يستكمل اعطاء كل من تكلفه حيث لا يكون ذلك فيبقى الاعطاء للولي
ولا يعيد الاعطاء على تقدير عدمه الى بقية الميراث عليهم وصرف المعطى
عليهم على تقدير عدم الغير تأملوا المسكين من ليس له نفقة السنة على
قالوا وابن السبيل من انقطع سفره من اهله ويكون عتقا ودر على الراح الى
اهله وان كان غنيا فاهله ولعله يشترط عدم قدرته على المقر في مساله
الذي في بلده يتبع ويحتمل والسائل الفقير الذي يستل فقره من المسكين
والطمان النفس شرطه في جميع على تقدير الاعطاء من الزكاة الواجبة وذلك
لعدم الالتباس كما قال في ذوق الرقاب اعطى الى المارة المارح
بان يستريح الصيد لا سيما وفقه مطلقا والمذين تحت المشقة والتكاس
فقط ولاولها النظر من الآية وكذا الذين من امام الصلح تجد وجهاة او ما
مع الشرايط المعبرة بها ويرى الى الزكاة مع الشرايط ايضا فهما انهم
على من كاسلها والموقوف اي الموقوف بعدد فهو من بيتل محذوف
اي الذين ذكرها من اصحاب البرهم الذين يوفون بما عاهدوا الله
ويمكن ان يقع العهد واليمين والنذر ايضا بل لا يبعد قوله على الناس
ايضا وهم الصابرون ايضا اي الحاضرون انفسهم على تركه لله والى

والصلوات الجوس الفقر والوجع واللعلة وحسين الجاس وقت الفشل وجهاد
العدو والشدة والرجاء او النجدة والمحن والصابرين قبل منصوب على
المدح اي اعني بمن ذكرناه الصابرين كما ان الموقوفين من مخرج بالمدح ولكن
وجردوا او عين مناسبت المنسوب بالمدح والمرفوع به ايضا لانها صفات ذال
ولعدم ما عطف عليه ظاهرا كانه استيناف ويجعل ان يكون الموقوف عطف
على من امن والصابرين يتقدمون بالصابرين عطف عليه ايضا ولكن في الاول
حذف المضاف واعرب المضاف اليه اعرابه وفي الثاني اتم على حاله كما ان الله
يريد لاحقة بقراءة البر يتقدمون عن من الاحقة فائدة الكساف الموقوف عطف على
آمن واجم الصابرين منصوب على اختصاص بالمدح انما والفضل الضمنية
التي اريد وقرى والصابرين وقرو الموقوف والصابرين اولئك الذين صد
اي الموقوف بالصفات المتقدمة من الذين صدقوا الله فيما قبلوا وعاهدوا
الفشل اوهم الذين صدقوا بافعالهم بتمامهم والمتفقون في فعلهم عن نام جهم
وسائر العذاب وعن الكفر وسائر المعاصي المهلكة ويجعل ان يكون والى المال
اشارة الى غير الزكاة الواجبة من المنعوبات والصدقات والى الزكاة اشارة
اليها ويكون كذا حاجة الواجبة الاولى لبيان المرفوع والثانية لبيان الفضل فقط
وبكون الذكر على هذا الوجه والتكرار للاهتمام فما قال في الآية عطف
اعطاء مال الزكاة المعروضة غير شرط عتق الا باعتبار حصول البر وحصول الصدق
والقوى فاعل المذكورات وذلك ايضا غير شرط فاهم واعلم انه ليس في الآية دلالة
على وجوب الزكاة بل على وجوب ثمن من المذكورات ثم فيها تنقيب وتبين
على الامور المذكورة فيعلم الوجوب من موضع آخر فان كان فيها احكام بعينها
مع ان هذه الاحكام يفيهم من غيرها مفصلة ولكن ذكرتها لثابتة من قبل
كثيرها واشتملها على قوايد حتى قال في الآية جامعة لكالات الانسا
باسرها الى عليها صريحا او ضمنا فانها بكشفتها وشبهها مخفية في ثلثه
اشياء جامعة للاعتقاد وحسن المعاشرة ومقديب النفس وقد اشبهت الى
الاول بقوله من آمن الى التبيين والى الثاني بقوله والى المال

والله اعلم

الحق له تعالى وفي القاب والمثلث بقوله واقام الصلوة الى اخرها
ولذلك وصف السجعة لهابا لصدق نظر الحيا عنه واعتقاده وبالنسبة
باعتبار معاشرته للخلق وتزيب افعاله ونفسه ايضا وكانه اليد
اشارة بقوله صلى الله عليه وآله بهذه الآية فقد استكمل الايمان وفيها
وفيه دلالة على عدم اعتبار الاعمال في الايمان بل كماله **الثاني** ودليل
للمشركين الذين لا يؤتون الزكاة وهم بالآخر ثم كاهرون فيها لا ليعني
وجوب الزكاة على الكفار لا لانه يفهم منها ان لا توصف بعدم ايمان الزكاة
وخلو ثبوت الويل لهم ولكن عذر من الاجماع وغيره عدم الصحة منهم
الابعد الاسلام وكذا على الاجماع سقوطها عنهم بالاسلام ويدل عليه
الحج المشهور الاسلام بحيث ما قبله نعم فيها اشعار به من قوله وم بالآخر
كاهرون فانه يدل على كراهة الموصوفين بعدم الايمان وذلك ليركبن الا
مع الاستدلال بالنسب والاجماع ولكن كما يكفيان فتعلق الآية او يقال
لانهم ما كانوا يتركونها الا استخلافا لاصل فيه **الثالث** والذين يكونون
الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فيشرهم بعذاب الوم يوم يحسبها
في نار جهنم فتكونى بها جبارهم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كثر به لا تنفسكم
فدورا ما كنتم تكذبون ولكن هو المال المذكور تحت الاذن ولعل المراد
ما حفظه وعدم انفاقه في سبيل الله فيكون ولا ينفقوا بها في سبيل الله
ولعل الضمير للكل في ذلك الى كل واحد من الذهب والفضة وانما
باعتبار الفضة او باعتبار التعدد والكثرة وجعل للفضة والاختصاص
لغيرها وجمهم حكم للذهب بالطريق الاولى والذين مبتدا دقتن معنى الشرط
فيشرهم خبره مع السابيل ويوم يحسب ان يكون ظرفا لقوله فيشرهم وان
يكون صفة عذاب او اليم كما بين يوم يحسب او ظرفا لهما واختيار هذه
الاعضاء لان كلمة كناية عن الاعضاء المتقدمة الواجبة والجنوب عن
الايمان والتمثيل والظهور عن المتأخرة فاستوعب الكل ليدل على
قبل غير ذلك فتأمل هذا ما كثر به الآية بتقدير يقول المخرج منه جهنم

سنة
سنة

يدل على ان
سبيل الله
فيشرهم

سنة
سنة

هذا

عذرها كثرتم والآية ظاهرة في تحريم الكفر وعدم الانفاق فيقبل نسخت
بالزكاة ولا منافات مع ان الاصل عدم النسخ فيقبل ان يكون الكفر وعدم
الانفاق كناية عن عدم الزكاة فيكون في الآية اشارة بجملة الوجوب
الزكاة وبما فيها من الضاب والحد للخرج وما يخرج منه على الاجماع
والاجزاء يدل عليه الخبر من اهل البيت عليهم السلام والتفصيل المذكور في
الكتب الفقهية فيطلب ما يدل ما بعد هذه الآية على ان عدد الشراطين
عشر بقية الايات بعدها احكام الجهاد ويدل على عدم قبول الانفاق والزكاة
من الكفار بعد قوله تعالى انفقوا طوعا او كرها لم ينقل عنكم انكم كنتم
نوما فاسقين وما منهم ان يقول منهم نفاقا ثم لا اثم كرهوا بالله وبسبيله
خطابا للكفار بان انفاقهم طوعا او كرها سواء في عدم القول والمال في
هو الكفر بالله في قوله وفيه وما منهم الآية وقال ايضا المراد بالاجزاء الا
هو الجزاء الا انشا والطلب فيها دلالة على عدم قبول ما يقرب فيه القرية
منهم فتأمل صحة وقصدهم يدل على منة الكسر وعدم قبول العبادات
كسدا وكراهة قوله ولا ياتون الصلوة الا وهم كسالى ولا ينفقون الا وهم كسالى
ففي صحة العبادة من المكروه عليها مثل الصلوة جهرا والزكاة التي ياخذها
الامام فقلنا تأمل لا التيق انه يؤخذ بحسب الظاهر ويكلف فلو لم يرض
لم ينفع به في الاخرة بل يمكن عدم السقوط في الدنيا ايضا ولكن ذلك لا
خلاف ذلك فتأمل ذلك في مثل الزكاة من الحقوق المالية غير بعيد
حيث انه حق الناس ويمكن اخذه منه فجيب وبهارة ذمته ونسقت
اليته منه فيما يشترط ويؤى وليته وهو الامام مع ومن يقوم مقامه و
انما في العبادة المحضة الحاجة الى الاخلاص فالظن عدم السقوط الا مع
وجوبه فان حصل بعد الاكراه فيقبل منه ولا يسقط عنه بحسب الظاهر
عدم جوان تكليفه مرة اخرى لا بحسب فضل الامر فتأمل **الرابعة** وفي
اموالهم حق للسائل والمحروم من جملة صفة المتقين انهم يتقون في
اموالهم يضربوا وحظا المستيري الذي يطلب والمحقق الذي يظن

اي دفع كذا في
قوله في قوله
فانما في قوله
فانما في قوله
فانما في قوله

سنة
سنة

اجزاء
الطلب
الطلب

لذلك غنياً فخرج من الصدقة والاعطاء، فيمكن ان يستدل بها على الحق
 في نذر الاموال والحنون وتعيين بنى منها المذكورين ولو بالوصية وغير
 خصوصاً اذا ايدوم وان يكون اشارة الى ما ذكره شرعاً وجوبه مثل الزكاة
 والحنون فيكون المدح باعتماد الكسب والاخراج **الثاني** في بيان الزكاة
 واعطاءها المسكين وفيه ايات **الاول** خذ من اموالهم صدقة فقههم
 وتزكهم بها وصل عليهم ان صلوته سكن لهم والله سميع عليم البرقلى
 ان الله هو يعطي التوبة عن عبادهم ويأخذ الصلوات وات الله هو التوبة
 الرحيم تدل على جواز الصلوة على غير النبي صلى الله عليه وآله من قوله
 يدلك الله عليه وآله الله صلى الله عليه وآله في ابي اوفى وغير ذلك وما
 في في تفسير قوله تعالى ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً القيا
 جواز الصلوة على كل من قوله هو الذي يصلى عليكم وقوله ان صلوته
 سكن لهم وقوله عليه السلام الله صلى الله عليه وآله في ابي اوفى ولكن للحل بغيره
 في ذلك وهو ان كان على سبيل التبع لقوله صلى الله عليه وآله في النبي وآله فلا
 كلام واما اذا فرض غيره من اهل البيت بالصلوة كما يفرض فلكون ذلك
 صار شعراً والذكر رسول الله صلى الله عليه وآله ولانه يؤدي الى الالهاية
 وفي هذا الكلام واضح بحيث لا يحتاج الى التقرير اذ لا معنى لجعل الايات و
 الاخبار دليل القياس وجعل المدلول قياسياً ومنع ما صرح الله ورسوله
 بجوازهم ونذبه بل وجوبه لانه شعراً النبي صلى الله عليه وآله ولانه شعراً
 جماعة لان الله ورسوله كانا عالمين بذلك ومع ذلك نذروا ايها المكاتب
 منع علمها به وكان خفياً عليها مفسدة ذلك لغوياً بالله من ذلك وكونه
 شعراً لرسول الله صلى الله عليه وآله لا ينافي جواز غيره على انما صار
 شعراً له بينهم ذلك وانما ليست شعراً له وحده بل يذكر معه الله حق
 الصلوة فلا وجه للنسخ لانه صلوات الله عليه وآله وقدره زيادة تحت
 فيه فتذكر وتدل على وجوب اخذ الزكاة على النبي صلى الله عليه وآله وآله
 جاء اهلها بها اليه وان الزكاة فليقر بها حاله وثميه ووجوب الدعاء عليه

قد مر في باب ما يفتقر قوله تعالى
 ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً
 ان يكون المراد من الصلوة
 ان يكون المراد من الصلوة
 ان يكون المراد من الصلوة

في تفسير قوله تعالى
 ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً
 ان يكون المراد من الصلوة
 ان يكون المراد من الصلوة

وان دعا

كتاب الزكاة
 في بيان وجوبها
 في بيان وجوبها
 في بيان وجوبها

وان دعائه ما يمكن اليه قلوبهم وتطمين به ولا تدل على وجوب الدفع اليه
 ولا الى التائب ولا الى وجوب الدعاء على مطلق الاخذ في السعي والتائب لا
 الامر بخصوص به صلى الله عليه وآله بل لا يدل على وجوب اخذ الدعاء عليه
 ايضاً مطلقاً لانها ااردة في جماعة مخصوصة مثل ابي لبيد واصحابه وقسم
 مشهوره والضمير راجع اليهم فقامل على قبول التوبة وقبول الزكاة على الله
 بل سلب العبادات بل وجوب العلم بذلك وكذا كونه رجاء وحي ان جماعة
 يتلقوا حين ذهب الى الجهاد وقيل من ثلثه وقيل عشرة سبعة منهم وتغوا
 انفسهم على سواي المسجد لما بالهم ما نزل في المختارين فايقوا بالهلاك فقد
 رسول الله صلى الله عليه وآله فدخل المسجد فركعتين وكان عادته ذلك
 كلما قدم من سفر وكان له لذلك يستحب كل ادم ذلك كما روي به الراية وكم
 في الدروس خال عنهم فذكر له انهم اتهم فقبوا ان لا يتلقوا انفسهم حتى يجامعهم
 فقال ان اثم ان لا اعلم حتى افرغهم فنزلت الاية المقدمة على هذا
 في اخرون اعترفوا بذنوبهم الاية فاطمعت واعذرتهم فقالوا يا رسول الله
 هذه امواتنا الى الاية فخلصنا عنك فصدق بها وطرباً فقال ما امرت ان
 اخذ من اموالكم شيئاً فنزلت خذ من اموالهم الاية واخذ منهم الزكاة
 المقررة شرعاً **الثاني** يا ايها الذين آمنوا اتقوا من طبيبات
 ما كسبتكم واما احزننا لكم من الارض ولا يمتنعوا الجنت منه ينقبون
 ولستم باحزنيه الا ان تغضوا فيه واعلم ان الله غني حميد هذا
 بيان لصفة الصدقة امر المؤمنين بالاتفاق لانهم المتفقين به كما مر من بعض
 طيب مسكوباتهم سواء كانت من تيقظية ام ابتلائية اي حله اوجب
 الحبوب عذمتهم كما اشار اليه قوله تعالى يحترقون بالاتفاق من طيبها
 احزنته الارض فحذف المضاف بقرينة ما سبق او ان يد تمها هو
 من الغلات والمشار والمعادن والكسوف ونهاهم عن قصد نفاق
 الجنت في الردي او الحار من المال مطلقاً وتنقبون كانه حال من قال
 يتنقبوا اي لا تقصدوا الجنت من المال كونه متفقين منه او بان

سورة البقرة
 في بيان وجوبها
 في بيان وجوبها
 في بيان وجوبها

في بيان وجوبها
 في بيان وجوبها
 في بيان وجوبها

تفقوا منه فيكون بيانا ليقوموا بمحتمل ان يكون منه متعلقه بتفقوا
ويكون حاله عن الجيت ومنه راجعا اليه ومنه تكلف ولستم ايها الحكم
وشا تكملا تكملا تاخذون الجيت في عوم حق فكم اذا كانت لبعكم على
بعض الرادته الا ان تغضوا فيه ونسما حوا في اخذ الجيت بالمعنيين فالأ
بجان في الساعة من اعفن بصره اذا اغضه فكما انه اذا كانت العين غضة
يؤخذ الردي والمهيب لهدم العلم فكذلك اذا ساهح فكماته لا يرى وراثة
وكذا في الحرام فيم كن في الاصل اظهر من ابن عباس ومنهم من كانوا يفسد
بجستف التمر وشراوه فهو اعنه واعلى ان الله عني عن انفا فكم الجيت
والردي وانما يا من كرم لصلحتكم وانفا عكم وحيد باصا به اباكم على
الانفاق وقوله فهو حقيق بالمحدث غيب وبيان لانفا تم ولجدا فكمه
بقوله تعالى الشيطان يعدكم الفقر ويأمركم بالفحشاء والله يعدكم
مغفرة منه وفضلوا الله واسع عليم اي الشيطان يعدكم الفقر فكم الانفا
يقول لا تغفوا فكم اذا انفقتم فكم من فقر فكم بالانفاق والامرهم
بالفحشاء اي المحرمات من عدم الانفاق وانفاق الردي والحرام وغيره او
النجس وغير ذلك من سائر المعاصي والله يعدكم مغفرة منه لذنوبكم
وفضله اي خلف افضل فكم انفقتم في الدنيا من البركة وترككم المال
الحرام والفسن من النجس في الآخرة من الاجر العظيم والثنا الجليل والله
واسع الفضل لمن انفق عليم بما تقابل من انفاق الردي والحرام والمجد
والجلال فيما زكلا بعلمه نظاهرها وجوب انفاق الطيب بالمعنى المتقد
فيحتمل ان يكون اشارة الى وجوب اخراج ما يجبت الزكوة من الحلال
الجيت المكتسب ويكون المكتسب عبارة عن المال الذي يجب فيه الزكوة
من التقدير والمواشي من الغنم والبقر والابل فانها تحصل بالمكسب
الاهل والجنس من جميع ما يكتب فلا يجوز اخراج الحرام ولا الردي من
المرضى والمعيات من غيرهما ولا يكون تجزية لانه المقصود من
التي ولهدم العلم بمحصل بله الذمة مع اهلها بالاشتغال واكد ذلك

بقوله

وتعريف انفق ان ينفق
والانفاق ان ينفق
والانفاق ان ينفق
والانفاق ان ينفق
والانفاق ان ينفق

الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال انفقوا في الله
والانفاق ان ينفق

بقوله ولا يتصور الخ والوجوب الزكوة في العذات وبعض الفار وجميع ما
يخرج من الارض والجنس فيه ابيض حتى المحدث ولكن لا اخرج الدليل
من الاجماع والابواب اخراج جواز الردي على تقدير كون ما يخرج منه كله
مردبا او القيمة السوفيه علما يقولون من جواز اخراج القيمة فالله
وجوب انفاق بعض ما يكتب وما يخرج من الارض وكون الخرج من الطيب
ويحتمل ان يكون المقصود منها وجوب الزكوة والجنس على الاجمال فيخرج وجوب
زكوة التجارة ابيض لكنها غير ظاهرة ولا اصل وجوب الردي وهو ما رواه ذلك
في الصحيح قال كنت قاعدا عند ابي جعفر عليه السلام وليس عنده غير ما بيده جعفر
قال يا ابن ابي ابراهيم ان ابا ذر وعثمان تانعا الى جعفر رسول الله صلى الله قال
عثمان كل مال من ذهب ونفقه بداري بعل بخرجه نفقه الزكوة اذا حال عليه
الحول فقال ابي ذر انما يخرج به او من وعمل به فليس فيه زكوة انما الزكوة فيه
اذا كان ركنا او كثر موضوعا اذا حال عليه الحول ففيه الزكوة فانهما
في ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال القول ما قاله ابو ذر بخرجه نفقته
وكون الراد هو الرجمان المطلق ينقل الواجب والمردوب وكون الخرج من المكسب
كذا قيل وفيه بعد **باب** فكم في الفقر بخرجه والمسكين وابن السبيل اي
اعطى حق هو لا حق ذي القربى صلة الرجم بالنفس المالح على وجه الذي يمكن
ويبقى ويحتمل وجوب نفقة الاقارب ونفقتهم بالابوين والاولاد لا
الاصحاب واحباؤهم وحق المسكين وابن السبيل في كل معاشها فاعطى
بمقد حقيق ذوى قرابتك التي جعلها الله لخدم من الاحسان عن مجاهد
والسدى وروى ابو سعيد وغيره انها نزلت هذه الآية عن النبي ص
اعطى فكم عليه الصلوة والسلام فكم وسله اليها وهو المولى عن
ابي جعفر وابي عبد الله عليهما الصلوة والسلام وقيل انه خطاب له
لغيره والملاذ بالقرابة القرابة الرجل وهو مرسلة الرجم بالمال والنفق
الى المسكين والمسافر المحتاج ما فرض الله لهم من ماله كما ذكرناه
اولا فيحتمل ان يكون الامر للوجوب ويكون المراد اعطاء نفقه الوا

والانفاق ان ينفق
والانفاق ان ينفق
والانفاق ان ينفق
والانفاق ان ينفق
والانفاق ان ينفق

على الا يورث والا لاداء الزكاة على المسكين وابن السبيل ونحو ذلك مما يجب
باجماع ونحوه والرجحان المطلق فيشمل صلة الواجبة والمنسوبة للآفة
وعنهم فيكون التفصيل البيان من غيرها ذلك خير للذين يريدون
وجه الله ولتلك هم المقطوعين اعطاه الحقوق مستحقا خيوطا يريدون
رضا الله دون الربا والسعة فانه يشترطون يريدونها وذلك الذين
يريدون وجه الله هم الغايزون ثواب الله والقرب لديه وما يؤتى من
ربا ليس بواحدة اموال الناس فلا يربوا عند الله وما اؤتيت من زكاة يريدون
وجه الله فاولئك هم المضعفون في هذا الربا قولان احدهما انه الربا
حلال وهو ان يعطى الرجل العطية او يهدى الهدى لثابت اكثر منها فليس
اجرا ولا زرع عليه عن ابن عباس وسوطا وس وهو المروي عن ابي جعفر
والقول الاخر انه الربا المحرم فلهذا يكون كقولنا يحق الكربي ويربي
الصدقات وفي قوله يريدون وجه الله دلالة على اشتراط الاخلاص
في الانفاق فكانه النية فافهم **الاربع** انما الصدقات للفقراء والمساكين
والعالمين عليها والوافقة قلوبهم وفي الرقاب والاعراب وفي سبيل
وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم فهذا لالة على وجوب
الزكاة وحرم من ترك عليه واللام للاختصاص في الجملة بمعنى الربا المطلق
والحق لا المسكية لاصل عدم الملك وكوت اللام للامم ويجوز فيه وفي
الرقاب وفي سبيل الله فان في ليس للمسكية ولهذا احملها للاصناف
على بيان المهرق والاستحقاق لا الملك ولا يلزم البسط على جميع
الاصناف والشركة بينهم وبين الملاك فلا يجوز قصرهم بغير اذنتهم
بل لا عطاء لبعضهم بغير اذن الباقيين وايضا يلزم اعطاء العبيد لا
العوض ونحو ذلك من لوازم الملك والشركة وكل خلاف لفظ والمراد
من الفقراء والمساكين هنا واحد والذكر للتأكيد ولا فائدة هنا للبحث
عن الاصناف والمال من لا يقدر على قوه السنة له ولغيره الواجب ان يتقوا
ولو بالصعفة والكسب والعامل هو الذي يجمع الزكاة ولا يشترط فيه

وان بعد ان يتقوا من ابن
السبيل عطف على الدار الاول
وشترط ان لا يتم بكونه في سبيل
الزكاة وسبيلها كما في
بما في فقرتها كما في
فان قيل
الحق العادل في فريضة الله
المعروف بان المذنب لا يخرج من كونه
للمع والحق في سبيل الله
وهو ان الوجبة في المال لا يحد بان
المعروف كونه في سبيل الله
انما هو في سبيل الله كونه في سبيل الله
ان يكون في سبيل الله كونه في سبيل الله
الذين كونه في سبيل الله كونه في سبيل الله
يريدون ان يكون في سبيل الله كونه في سبيل الله

الا عمل

الا عمل مظا الآية والمؤلفة بما يطا بعة من الكفار التي يعطون حتى يغفوا
المسلمين على الكفار ولا يشترط فيهم ايضا الا ذلك وفي الرقاب الملاءمة
المالية بشرط من الزكاة ويعتق واشترط البعض كونهم تحت الشدة
وبعض الكسابة وظ الآية خلاف ذلك ويلحق ان يعقده الامام او
او الوكيل بعد الشدة ولا يحتمل العتق بمحض الشدة والغارم هو الذي عليه
دين وليس له عوضه وظ الآية عدم اشتراط دفعه في المباح ولكن قد
به المحسن ويمكن للاجماع وفي سبيل الله قبل الملاءمة والظاهر ان مطلق القرب
غير المذكورات وابن السبيل هو الذي انقطع عن بلده وليس عليه
ما وصله اليه وان كان له في بلده شيء ويمكن اشتراط عدم القرب
على الذين وعين الوصول الى البلد فان المبدأ من ابن السبيل هو
العاجز عن الوصول الى بلده فصار ويحتمل عدم لفظ اللفظ وعدم
ظهور ربا دار وهما احكام بطلب من كتب الغزوة مثل اشتراط ان
او يحكمه مثل اطفال المؤمنين في غير مؤلفة وعدم كونها شيئا اذا كان
المعطي غيرهم للمعسر والاجماع على الظا مع الجزع يعطوا ما يبدد الزكاة
مثل ما وكل حال الضرورة ما لا يجوز اكله للفقراء والنقل ويحتمل دفع الغزوة
الغزوة التي لا يحتمل منه ويجوز من العا شي لهم فصار عدم اشتراط
العدالة الفقراء لا يصلحون الايات والروايات وعدم دليل صالح له
ثم الظا اعتبارها في العا صل يحصل الوقت به ولديها الاجماع عليه
الدروس والاحوط اعتبارها فيهم واشترط عدم كونهم من ينفقته
على المنزلة في الفقر والمساكين بل لا يحتاج الى الذكر لان ذلك قادر على
القوة ويدل على هذا الرسول صلى الله عليه واله امر ويحتمل ان يد
على وجه القتل لا ابتداء قوله تعالى ومنهم الذين يؤذون النبي
يقولون هو ذن قل ذن خير لكم لان هو الرجل الذي يصدقكم كما
سمع ويقبل قوله كل احد الى قوله والذين يؤذون رسول الله لهم عذاب
اليم يحتمل العذاب الاليم القتل والحرق في النار ويدل ايضا على ان يكون

سورة النور

يخبرون بحال هذه الشاة والطاوى على المانة والاولى وخاسا لا سئلته احبا
الكفر بالايمان وبالعكس وهو صريح القران والاشارة ونقل عليه الاجماع بل
يوجد الاجباط مطلقا فيها وسادسا ان هذا بالحقيقة بطلان استحقاق
الثواب والعقاب لا الاجباط فاصل وسابع ان المحقق ليس بمخلص فان ليس
باطلا لا الاجباط لانه انما هو على تقدير الاستحقاق وايضا ان الاجباط يمكن
على تقدير الاستحقاق الشرعي وما يطلع فباطل الاجباط وقيل ان المطلوب ذلك
وشرائطه ان يقول لا اندفع الباقي بالطاوى كما يقضيه مدعاه ودليله
والا يصير الدليل اخذ من الدعوى وهو غلط فاصل وسادس ان لا معنى لمعنى الاستحقاق
العقل اصلا مع ان دليله في الشرعي ان الغالب لم يرد الاستحقاق عقل
من غير شرع بل يدعى ان العقل يحكم به بعد ورود الشرع لوجود الايات
الكثيره الدالة على ذلك والقران شواهد ذلك مثل جزاء ما كنتم تعملون وما
كسبت ايمانكم فاعلم انكم كنتم عبادا ولا اشاعة بل عون ان ليس ذلك بالاستحقاق
لا عقلا ولا شرعا بل العلم الدواني في انبات الواجب الثواب والعقاب
ليس اسما بقدر استحقاق من غير قيد العقل ودليله في ذلك هو
ان فعل العبد ليس باختيارى وانت تعلم فساد هذا الكلام فان الايات
والاشارة وشواهد استحقاق العباد ياها مثل ما مر وهب ان لا استحقاق
للتواب لاحتمال التفصيل فلا معنى للعقاب بغير استحقاق وهو غلط فالخلاص
ان لا معنى لمعنى الحسن والنجى العقيلين ولا لعدم استحقاق الثواب والعقاب
بالعمل وجواز ادخال الشيطان وسائر العصاة الجنة والانبيا النار كما يجوز
الاشورى وان ما يدل على الاجباط كبره جبارا وانا لما تقدم فناموا الله
عليهم جميع ما يقولون من الانفاق او مطلق العمل سزا وجله وبليله وبها ان
حسنا وفتيها ويغنى عن ذلك العمل على ذلك الاستحقاق وتفضل على
قدوم ما يرد بفضل الله ان طاهر لامية تدل على فضيلة اخفاء الصدق
مطلقا ويدل عليه بعض الروايات ايضا مثل صدقه السريفة غضب الله
ونفى الخطيئة مما يطعم الماء النار ويدفع سبعين بابا من البلاء وقوله

ذلك
المتخص بحيث يثبت قبل كل واحد وجعل مقتضاها ولا يجلد على الكذب ولا يلعن
ممدوح كاهن المشرق يقول الايمان من الحالت والماتق والهم يقتضيه
ظاهرها ولا يكلف بسواهم واذا حصل الله عليه والديك ان يشترط حال
حيوته وموته من الاستبراء والسخرية وكذا ذريته كما روى انه قال
فاحدة بضعة مني من اذها فقد اذاني وغير ذلك من الاشياء والدلالة
الدالة على ذلك **المقدمة** ان تبدو الصدقات فتعاقبها وان تحفرها
وتؤتوها الفقرا فتؤخر كبره ويكفر عنكم من سياتكم والله بما تعملون خبير
ان تظهر الصدقات وانما تفهم الشئ تلك الصدقة المبراة يعنى
ابدائها الشئ لا يقضيه بانيه ثواب وجن وان تحفر الصدقات و
تؤتوها الفقرا فحينئذ ذلك الانفاق خير لك من اطعامه والله بسخط
الانفاق مطلقا والانفاق الحقيقى بمعنى الذنوب عنكم من مبيعضه من تلك
الذنوب المكفر صغيرا ومثلا ان فان العبادات اللاحقة تسقط الذنوب
المستقدمة وجوبا وهو مذهب الاجباط والتكفير وعلى مذهب الاجباط لا تسقط
الاجباط والتكفير عنهم عديم على ما هو المشهور لا دعى عليه الاجماع يكون ذلك
الاسقاط بفضله من الله تعالى بعد ذلك الانفاق فما يصير واجبا الا بغيره
وقوله لا قبله بسبب الانفاق وكذا جميع ما ورد في مثله الاجباط والتكفير
من الايات والروايات او يفرج على بطلانها هو احباط المتأخر وكذا
قيل جميع ما تقدم من الطاعة او المعصية لا اسقاط ما يساويه الله
يعلم قال الفخر الرازى القول بالاجباط باطل لان من اتى بالايمان والعمل
الصالح استحق الثواب الدائم فاذا كفر بعد استحقاق العقاب الدائم ولا يجوز
وجودهما جميعا ولا اندفاع احدهما بالآخر اذ ليس زوال البلاء بغير اتيان
الطارى اولى من اندفاع الطارى لقيام البلاء والمخبر ان لا يجزى عقلا
ثواب المطيع ولا عقاب العاصى فيه نظر ولا لانه لا دخل للقول ولا يجوز
الحجة بطلان الاجباط بل مؤيد له وتانيا عدم تكرار ابطال دفعهما وتانيا
التفنن بايجاد المدهم وبالعكس وبطراين الصدق كما قيل واربعا لولاه

سنة
الفقه
مطالعها باسكين
بطل ثوابه وخطيئته
من

الطاعة الاسرية
والاشارة

تأليفه
عبدالمجيد

هو للفقراء اى اعطاه للفقراء خيرا ويبيّن كون ذلك للفقراء كاحقائه
اى الذين ليس لهم نفقة السنة ففعل اوقوه واحصوا انفسهم بسبيل الله
منعوا الفتنة عن الكلب التجارة وغيرها للمني الجهاد واطلق العباد ولا
يعتدرون على الراجحة البقارة والكلب لاشتغالهم بالجهاد والعبادة مطلقا
بحسب الحال لاجل ما لهم اغنيا من جهة عتقهم وعدم سواهم وكان جملة لا
بيان لجملة حصروا وصلة اخرى للذين افعال وكذا تجسبهم ونقر فمهر
بعده ما تم من الضعف وصفة الوجه كان الخطاب لرسول الله صلى الله
عليه واله وكل من يتامل في شأنهم ولا يسألون الناس الخافاى الخافا
اقاصد صفات الخاف سوا الصالحين السؤل بحيث يلازم المسؤل حتى
ولا يبارقه الا باعطاء او حال بمحق المحبين والمعنى لا يسألون الناس وان
سئلو الضرورة فلا يسألون سؤلا صحيحا ومع قبل المارد في السؤل والا
جميعا ونقر كذا لم العرب مثله وهذا هو السبب لوهم والمارد ليسوا
كغيرهم يسألون الناس الخافا لانهم يسألون ولا يحبون ولا جملة ذكر الخاف
لرسول اعتراض بالواقع ووقعه من غيرهم وكثرة فحده وفي الحديث
ان الله يحب الى العلم المتعفف وبعض الذى السال المحقق وما ننص
من حالهم ولغيرهم رسول عليه سنة سبيل الله فانه يعلم ويجازى عليه
على قدر الاستعناق والمثقة وحسن المال وحسن الانفاق والمحقق عليه و
الكائن والزمان وحذفت البون لقصص ما صحت السؤل بهذا اذ دل على
الحسن قبل الفقراء اصحابا بالصفة وهم نحو من اربعة اذ لم ينص صاخر
قريب لم يكن له ما كفى في المدينة واعتبار كذا في صفة المجتهد
القرآن بالقرآن يلتفتون الذى بالها ركة لا يجوزون مع كل سرية بها
رسول الله صلى الله عليه واله فمن كان عنه فضل تام به اذ اصح
عن ابن عباس وقف رسول الله صلى الله عليه واله يومها على اصحاب الصفة
فراى فقرهم وجردهم وطيب قلوبهم فقال يا ابا سوا اصحاب الصفة من نبي
من امتي على الحب الذى انتم عليه راى ما جانيه فانهم من نفاؤا فقلت

اشارة الى حسن حال صاحب الصفه وانهم على امر عظيم وكذا من هو شام ومفعول
الآية الشريفة حاشا لانها على الانفاق على ما شأهم واستجابه وحش الفقل
على الانصاف بصفة هؤلاء الموصوفين من الاشتغال بالعبادات وبذلك
وحسبها في سبيل الله والصبر على الفقر والمريض به وعدم السؤال في اللفظ
ان الحكم غير محقق في هؤلاء المذكورين كما يفهم من سوق الآية وذكر العلما
اياها في باب الزكوة والخبر المفعول انما وافقه لعدم وجود الفارق للامتناع
بالصفات الحسنه وسج لا كراهة في اخذ الزكوة وترك المكسب اشتغال بالعبادة
سيما طلب العلوم الدينية فانه كالجهد بل اعظم على ما قالوا وورد
الروايات بكونه مستحبا الا ان يكون صاحبه عليه فينبغي المكسب
دون الاشتغال بالعبادة لاحتمال حصول الزكوة الله يعلم شرحت على الانفاق
ايضا بل على الانفاق ايماء بكل ما له بقوله الذين ينفقون اموالهم
بالسبل والنهار سررا وعلاينة فلهذا اخرجهم عند رجب ولا خوف عليهم ولا لم
يجزئون قال ذوق وفيه انه قال ابن عباس انما نزلت في علي بن ابي
طالب عليه السلام حيث كانت معه اربعة دنانير فصدقوا واحد دينار
واحد ليله واحد سرا واحد علانية قال ابن عباس وهو المروي عن
ابو جعفر واي عبد الله عليها السلام وقيل غير ذلك ايضا مثل انما نزلت
في جيل المراءط وقيل في كل منفق كذلك والظاهر انما نزلت فيه عليه السلام
للاخبار والشهرة ولكننا عامه فكل من يفعل ذلك فله هذا وكان
هو عليه السلام فله اجماع كل من يفعل من غير ان ينفق من امواله على شيء
لغير المشهور وهذه الآية تدل على حسن الانفاق واستجابه ولو لم يكن
ولا كل وقت وعدم الخوف والفرق لعدم حصول المنفعة له على احوال اذ
حاصلها وصف الذين يعرفون الاوقات والاحوال واموالهم بالصدق
لحرصهم على الخير وكما انزلت بهم حاجة محتاج محبوا قضاءها ولم يترددوا
ولم يهملوا الوقت والاحوال والامال دون آخر ففهم من القوة وعدم
الحرص على الله والظمن اموالهم جميع الاموال ويدل عليه سبب النزول

ايضا

انظر الى ما في البيت هو ما روى
الشيخ في كتاب الجهاد
باب ما في البيت هو ما روى
قال في سنة سنة
واوجه من باب الجهاد
ان ينقص من جوارحه

ايضا وكان معنى الآية الانفاق في النهار سرا وعلاينة وكذا انما يدل على
محصل سبب النزول ذلك والاشارة الى الانفاق مطابقة والمبالغة في ذلك
وعدم تركه وعدم جعل شيء مانع له ولا فالسرا ليلها ونهارا وكذا القلة
وبالعكس فاما من ينفق من قوله تعالى فلم اخرجهم عند رجب انما ذلك بالاشتغال
بذات القران القريب والاشارة لشراف امثالها كثيرة فقوله الجحيم بان الصلوة
يستحق شيئا بجهله باطل وتعيم الاجرواته عظيم وان ذلك اجرا لانفاقه
لا خوف عليهم من احوال يوم القيمة ولا هم يجزئون فيه مع عظم هول ذلك اليوم
وحش الناس فيه كما هو المعلوم والايات والاجابة مستحسنة وبالمجلة
عذاب هذا اليوم وسدته معلوم من الذين ضرورة بحيث لا يحتاج الى
الاشارة ومع ذلك المنفق المذكور آمن من ذلك كله والانفاق المذكور
كان الانفاق امر عظيم عند الله وان الله اهتمام بما لا يفكر في ذلك الاشياء
ايضا ما يدل عليه **الثالث** يسئلونك ماذا ينفقون قلها انفقتم
خير للوالدين والاقربين واليتامى والمسكين وابن السبيل وما تنفقوا
من خير فان الله به عليم السؤال الطلب للطلب واما كونه بصيغة محصورة
كما قد بدت في نفقوا فمفعولها نفقوا الظاهر انها حرف المبالغة لانه انما
اخراج الشيء عن ملكه ببيع وهبة وصلة وغير ذلك وقد غلبت العرف على
اخراج ما كان عن المال من عين او زرق ولعل الملاذ بالوالدين اعم
كان بواسطة او غير واسطة حقيقة او تغليب الاقربين اقرار بالمعنى
غيرها واليقيم طفل لا اب له والمسكين من ليس له نفقة السنة وابن
السبيل المسافر المقطع به ماذا ينفقون ما حبسك وذا جبره وهما بمنزلة
لفظ واحد مفعول ينفقون وما موصولة مستعملة لمعنى الشرط وانفقتم
صليتم ومن بيان ما حاله عن العايد المحذوف فللوالدين خبر مبتدأ
محذوف والمجوع خبر ما وصح دخول الفاء لتضمنها معنى الشرط قاله
ن انما نزلت في عمرو بن الجحج وكان شيخا كبيرا ذكرا كثيرا فقالوا يا رسول
الله

فان في السؤال الطلب
بصيغة محصورة مستعملة

سنة سنة

طرف

المندوب

حكمة
 الدنيا
 هذا تقدير الله تعالى لهم
 واجبا لا ينقضه ولا يملك ما فيهم
 ان يغيروا او يزيلوا الرقاب
 اذ كانا عبيدين لخالقنا
 اعطى لنا قدرنا فاستغنى
 قد خلق

وہ

وبه قال السلف واطيب المال وافضله كذلك فان ولائكم بعد التسليم
خلاف الاصل والمنافاة غير ظاهري الا قوله قالوا لا تكثف العفو فيفضل الجهد
وهو ان يفقوا ما اصيله افعاقة منه الجهد واستفراغ الوسع يقال للارض
السهلة العفو وعن النبي صلى الله عليه وآله ان رجلا اياه بدية من هيب
اصلاها في بعض الغاوى فقال اخذها متى صدقة فاعرض عنه رسول الله
صلى الله عليه وآله فآذاه من الجباب الامين فقال مثله فاعرض عنه ثم
من الجباب الا فاعرض عنه فقال هاتها مضيا فاخذها ثم دعا بها
حذا قال اصابه النجعة وعقره ثم قال اني احكمك بما لك به يتصدق به و
يجلس ويكفف الناس من ما الصدقة عن ظهر غنى ولا يجني بعدها الحق
بعد من خلفه صلى الله عليه وآله ذلك من غير ريب وببعد عن القيل
ايضا وذلك وايضا في الاخبار ما يدل على مدح الصدقة عن جهد واحتياج
والاخبار التي على حواصة الاخوات والتسوية قدنيا في ذلك وكيفية ذلك
فقال امر المؤمنين واهل بيته عليهم السلام حتى تسلمت الى قوله ثم يؤخذ
على انفسهم ولو كان بهم خصاصة اى حاجة ولكن واذن الاول لا يثبت
كل البسط ومثله خير الصدقة ما يبت غنى ولعل وجه الجمع باعتبار ان
فكل من يقدر على الصبر ولجده بقدره الى السؤال واكتساب الجهد
كان يكون الصدقة مجرد افضل من لم يكن كذلك فلا وبالنسبة الى
العيال والاخر وعدمهم الله يعلم كذلك بين الله كمالايات والحق
امر الفقهاء والخير والميسر المذكورين فصدق الائمة او مطلق احكام الشرع
بيانا مثل هذا البان او يبين كمالايات والدلائل الى امور الدين و
الدينا وكذلك صفة لفعل مطلق محذوف كونه شكوا في امور دينكم
ودنياكم وتقومون بها وتحققون ما هو الاصل واغفر لكم مثل الصفة على
البهاء او تشكرون في الدارين ويؤثرون ابقاها او كشها نفعها وبحوز ان
يكون اشارة الى قوله انما اكبر من نعمهم اى تشكروا في عقاب
الاثم في الاخرة والنفع في الدنيا حتى لا تختاروا النفع القليل العاجل على

[illegible]

بالا والظا والله بما تعلمون بصيرتكم عن الرب والموت والادنى وترغب
في الاخلاص اود احكمكم الفترة فيه لا تدارن يكون له حنة من يخلو اعدا
يخرى من تحتها الا انها رولة فيما من كل الثمرات جعل الجنة من الخبز والاف
مع ان هناك سائر الاشجار ايضا فليس لها الشجر فمما ذكره من اشجار الجنة
ذكر ان هناك من كل الثمرات يدل على استوائها على سائر انواع الاشجار ويجوز
ان يكون المراد بالثمرات المسافع واصابه اكبر الى كبر السن فان الفاقة
والعقر في الشيخوخة اصعب والواو للحال وله ذرية ضعفا صفار لا قدر
لم على الكسب فاصابها اعصار فيه نار فاحتوت عطف على اصابعها والا
بمع عاصفة تنفك من الارض الى السماء مستديرة كعود المعوي يتبع حال من
يفعل لا فعل الحسنه ويضم اليها ما يحيطها كرايا واجزاء ومن في الجنة والنداء
والاسف اذا كان يوم الجمعة واشتدت حاجته اليها وجدها بحظوة
بحال من هذا شانه وشبهه من حال في عالم الكسوت وترقى بكونه الى
جانب الجبروت ثم تكس على عقيقه الى عالم الزود والوقت اليها سوى الحق
وجعل سجدتها مشورا كذلك بين الله لك لايات لعلكم تتذكرون اي
تذكرون فيما فقتبون بها ولنفع الكتاب باية ولا تحسن الذين يخلون
قال محسن النبي صلى الله عليه وآله او كل من يصلح للخطاب والذين
الاول بحذف المضاف ليس بطلبه المعنى الثاني وهو جزاء وهو فصل اي لا
تخلن بخل الذين يخلون خير العدم على قارة يحسن بالنية فيعملون
الفا على حسب وعامل ونحو ذلك وهو ظاهر من السوق والذين يعفون
الاول بحذف اي لا يخلن الذين يخلون بخلهم خير العدم هكذا قالوا
هذا خلاف صا اكا فيه من عدم جواز حذف احد مفعولي باب حسب
كناه محمول على الغالب وعلى الحذف الذي يكون مضافا جازما في معنى
سيطوون يجعل ما يخل به من المال طوقا في عنقه والاية نزلت في مانع
الزكاة وهو المروى عن ابي جعفر عليه السلام وروى عن النبي صلى الله عليه
والله انه قال ما من رجل لا يورى زكاة ماله الا جعل في عنقه شجاع يوم القيمة

اي يمكن ان يكون له شجر في الجنة
الافوا فترى ان افواه العنق فان
الذكور ابو ادهم فترى

تدرك هذه الآية وقيل معناه يجعل في عنقه طوق من النار وغير ذلك وقيل في
بما يخل من المال فيعمل ذلك طوقا ويغيب به مثل يورث من ماله فيورثه
الجنة وقد يعبر عن الانسان بالرقبة كقولك فلك ربة قال في قد فقت
الاية الملت على الاخلاق والمنع عن الامساك من جهة ان الاموال اذا كانت مغلقة
للن والى ما بالموت او يغير من الافات فاجدر بالعامل ان لا يخل بها فانه لا
يجوز على مساكه فيكون عليه وزر ويعين نفقه ومعنى ولله ميراث الاية
الله يموت من في الترات والارض ويقو حوله لانه لا يزل ولا يزال فيعمل
كل مالك الآسلكه وقوله والله بما تعلمون خير تأكيد للوعده والوعدة الانفا
والجن وغيرهما لا يبعد جعلها دليلا على وجوب بذل نحو العلم الى من يستحقه و
يطلبه ويحتاج اليه مع عدم المانع من نية ونحوه العوج وما عدم مضاف
ما روى في تفسيرها وكذا وردتها في زكاة المال لوسلم لعدم كون خصوص
مخصصا لان المدار على اللفظ ومقتضاه على حسب القرائن كما ثبت بالاصول ولا
يتأخره سبطوون خصوصا بالمعنى الاخير ورويه ما روى في الاجازة من
عن يعقوب العلوم من ما روى عن النبي صلى الله عليه وآله من كم حلا من اهل
العلم ليعلم من ما روى عن امير المؤمنين عليه السلام ما اخذ الله على العلم
ان يعمل احقاخذ على اهل العلم ان يعمل ولا يخفى ما فيه من التأكيد والاحتج
الذين يفرجون بما اثاره ويجيبون ان يجدوا بما لم يفعلوا ولا تحسبهم بمغارة
من العذاب ولم عذاب اليم الخطاب والعبية كما تقدم في نظيره فلا تحسبهم
تأكيد للادنى والى قال في ويجوز ان يجعل بدل الفاء زائدة ومفعولا الاولى
معد وفان لدلالة مفعول الثاني عليها اي هم ومغاثة اي لا يخلن الذين
يفرجون بما فعلوا ويريدون ان يجدوا على ذلك وكذا بما لم يفعلوا وهو
انهم بمغاثة من النار ومن يقضيها بل هم في يوم بلوا شعوب فيها لهم
عذاب مولم قال ايضا في تخرين سبحانه خصلة اخرى ذميمة من
اليهود نزلت فيهم حيث كانوا يفرجون باجلال الله وسنبتهم لم الى العلم
ابن عباس وسئل نزلت في اهل النفاق لانهم كانوا يجتنبون على التمسك بالعباد

في نسخ النسخ فان يهاضخ النسخ
هنا ما غلبت من زكاة النسخ
النسخ فترى ان افواه العنق فان
الذكور ابو ادهم فترى

مع رسول الله صلى الله عليه واله فاذا رجعوا اعتذروا واجعلوا ان يجبل
من العذر ويجعلوا بما ليسوا عليهم من الايمان عن ابي سعيد الخدري وزيد بن
ثابت وقالوا الصائم الجاني ان اليهود قالوا نحن ابناء الله واجباؤه وليكونوا
وهو المروي عن ابي جعفر عليه السلام قال لا فرق ان يكون المعنى بالآية من
اخبار الله عنهم انه اخذ شيئا فقامت بيننا امرآة هو صلى الله عليه واله ولا يكون
وعليه اكثر اهل السنة بل هو مويد لما قلناه وكذا في باقي التفاسير ولا يبعد
الاستدلال بها على تحريم اداء الحمد من الغير بما فعل به لم يفعل بل العزم بها
ايضا ولكن بمعنى الاحجاب بما فعل الحرم الآيات وعدم التخصيص بالسبب ومن وج
عنه بدليله ويؤيده النفي الموجود في الاخبار عن العزم المحل احتوا وجه المكن
التراب قال في العدة العجب من المملكات قال رسول الله صلى الله عليه واله
تلك مملكات شخ مطاع وهوى متبع واعجاب المرء بنفسه وهو يحيط للعلم
الجيا تها هو لا يحتاج بالعلم الصالح واستغفره وان يرى نفسه خارجا عن
حد التقصير وهذا مصلدك واما السور فيعمل الحسن مع التواضع لله من اجله
والشكر على التوفيق لذلك وطلب الاستزادة تحسن محمودة قال ميرزا نوري
من سيرة حسنة وسأته سيرة مفهومة من قال في احياء العلوم فيقول في
لممكننا روى انه ذكر احد في حضرت النبي صلى الله عليه واله يمدح فقال
رضي بما فعلتم فيه لعل لنا رقت بكنة هذه الآية فافهم **كتاب المحرم** وفيه
آيات الادب واعلم اننا نفتح من شئ فافهم حسنة وللرسول ولذي
القربي والبناي والمساكين دا بين السبل ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر
وما انزلنا على عبدنا يوم الفرقان يوم المنطق بالحق والله على كل شئ قدير قال
في اللغة ما اخذ من اموال اهل الحرب من الكفا راي الذي اخذ من
الكفار فعمل وفيما قصور والمقصود ان المارد بها هنا غنائم دار الحرب التي
هي احدا لاصور السبعة التي يجب فيها الخي من الكثر ما كانت وهي غنمه دار
الحرب وارباح البحارات والارباعات والصناعات بعد مؤنة السنة
لاهلها على الوجه المتعارف اللان من غير سائر وتغير المعاد والكنة

كتاب المحرم
في آيات الغنية لما تقدم سوال
الحرب وما تقدمه لان الغني لا يفتقر
على سائر الغني وان كان الغني
دار الحرب فالتقصير باحتساب
في آيات المحرم
فقد راي انظر ان الغني
في اللغة ان يكون مخصوصا
الغني مطلقا المقصود
ما قلناه

وما يخرج بالقرن والجدال المختلط بالحرام مع جمل العذر والمالك وارض الذي
اذا استأثرها من مسلم وضع الحامل بها البراءة والهدية والصدقة
اضاف الشيخ العسل الجبل والمن واهل الفاضلات الصنع وشبهه وصنفته
على المشهور ايضا المذكورين فينقسم ستة اشياء هم الله وهم رسوله صلى
الله عليه واله وكذا هم ذل القرني يضعه حيث يشاء من المصلح وحال
عدمه الاحكام المقام مقامه والصف الاخر المذكورين من بين هاشم و
الروايات عن اهل البيت عليهم السلام وذكر في الكشاف وعنايه عن اهل
عليه السلام قال المراد ايتسا ومسكينا وابناء سيدنا وبقره وصفي
الزكوة والخصم الحكم يعلم من الكتب القرعية والذي ينبغي ان يذكرها مضمون
الآية حتى يدل على وجوبه في غنائم دار الحرب كما يصدق عليه شئ اى شئ كان
منقولاً وعين يقول قال في الكشاف حتى المخط والمخط فان المباد من الغنية
هنا في ذلك ويؤيده فقير المفسرين به وكون ما قبل الآية وما بعدها الحرب
مثل يوم الفرقان اى يوم حصل الفرق بين الحق والباطل فيه بان علي بن
عليه وبرم النبي للبعثات المسيرت وكفا في الدلالة على الوجوب منهم من وجوه الكيد
المذكور فيها التصديق وليس المراد العلم فقط بل العلم بالمعادن للعلم فان مجرد العلم
لا ينفع بل يصير وبالا عليه ومعلوم ان ليس المخط في مثل هذه الامور العلم بها
وهو تلو وتقليد والايمان اى كنتم ائتمتم بالله واليوم الآخر وما انزلنا على
والفرق يوم الفرقان فاعلم انما عظم جزاءه محذوف من جنس ما قبله
بقرينة ولكن لا مجرد العلم بل المعارف التي لا تتركها من ذكر الجملة الجزئية و
تذكر وان المؤكدة وحذف الخبر لا فادته اليوم ذكره في حيث قال فان الله
حسنة مبتدأ خبره محذوف تقديره حق وواجب ان الله حسنة ورؤى
عن ابي هريرة فان الله ما كسر الى قوله والمهتورة اى قرأة فمات اكد من حيث
انه اذا خفف الخبر واحتمل غير واحد من المقدرات كقولك ثابت واجب
حق لانع وما اشبهه ذلك كان اقوى ليجابه من النص على واحد وفيه
تأمل في محتمل ان يكون خبر مبتدأ محذوف تقديره فالحكم ان الله اه على ما

فان لم يزل انما ذكرنا وجوب
وهو ما تقدم ذكره

كتاب المحرم
في آيات الغنية لما تقدم سوال
الحرب وما تقدمه لان الغني لا يفتقر
على سائر الغني وان كان الغني
دار الحرب فالتقصير باحتساب
في آيات المحرم
فقد راي انظر ان الغني
في اللغة ان يكون مخصوصا
الغني مطلقا المقصود
ما قلناه

وهو ما يعني النسخة والبيع
وتوزع في سنة ١٢٠٥

ويجوز ان يكون بعض النسخة
بمطبعة دار الكتب كما هو
الآن في مصر

يقول لا هذا ادلى والجرح جنات الاول وهو قولنا في الخبر كون الاسم
وايضاً ما عرفت وجه احتياج نقدي بالخبر لا يجوز كون ذات من غير نقدي
ان الاول ويكون حاصله اعلى ان الذي غنم فواجب فيه الخبر فقل ان
في حق ان قولنا احدهما ان الذي غنم فواجب فيه الخبر فقل ان
عطفت على الاول لانه اكلام عليه وقد عرفت اعلى انما غنم من شواغل
ان الله حسه والاحتياج الى هذا ايضا غير ظاهر مع عدم ظهوره في العطف
على نقدي بالشافئ ثلثه يفرض من ظاهر الآية وجوب الخبر في كل الغنم وهي
في اللفظ بل العرف ايضا الغاية ويظهر به بعض الاجزاء مثل ما روي في التمهيد
باسناده عن ابي عبد الله عليه السلام قال قل له واعلى انما غنم من شواغل
لله حسه وليس قولنا في الله الغاية يوماً فيوماً الا ان جعل شيعته
من ذلك من حل البركة الا ان الطائفة لا قبل به فان بعض العلماء يجعلونه
بقسام دار الحرب كما عرفت وبعضهم يفرق اليه المعادن والكوز والكنز
يخبر في السبعة المذكورة وقيل فيهم اضاف اليها بعض الامور الاخرى
اليه وايضا الاجمال في القرآن العزيز كثير لا يرى كيف ذكر الزكوة بقوله والذين
يكنزون الى اخره والمرد بعض الكوز مع المصاب وسائر الشروط التي ذكرها
النفقها وكذا ايات الزكوة والصوم والحج وانه تكليف شاق والزام شخص
باخراج خمس جميع ما يملكه بمثل شكل الاصل والشرعية السبعة السبعة
تفنيته والرواية غير صحيحة وفيها جهتها ايضا تامل ذلك فيكون المراد
يوماً فيوماً في مثل الصناعات التي هي محل الخشوف في القول انما تدل على وجوب
الخبر في كل ما يدرى ما لا يجب فيه بالاجماع ويبقى الباقي فيكون الحق
في كل قاعدة الاصل من الدليل مرده فيه فيقتضي الآية لا يخفى عن بعد
وان كان صحيحاً على قرائن الاستدلال لعدم ظهور الآية وجود الاجمال
العموم واردة الخاص في القرآن كثير مما عرفت ولعدم تفسير هذه اياتها
عدم ظهورها القابل للاصل الدال على عدم مع ظاهر بعض الايات والاحياء
وعدم مثل هذا التكليف الشاق فكانه لذلك ما ذهب اليه هذا الخبر

احد على الظاهر قال في بعد ما تمكنت عنه في الغنم مواضعها لجمهور المفسرين
ان معناه في اللغة ذلك قال بعض اصحابنا ان الحسن في كفايته يحصل للاسنان
من المكاسب وارباح التجارات والكوز والمعادن والفضة وغير ذلك مما هو
مذكور في الكتب ويمكن ان يستدل على ذلك بهذه الآية فان في حرف اللام
يخرج ذلك اسم الغنم والقيمة والظان مراده ما ذهب اليه اكثر الاصحاب
الامور السبعة فان نسبة الى اصحابنا والظمنه للجمع والاكثري وليس وجوبه
كل قاعدة فولا لاحد منهم على الظايفه قال مذكور في الكتب وليس ذلك مذكور
في الكتب فكانه اشار الى مكان الاستدلال عن هذا الاصحاب بالآية الشريفة
المراد للعامة فانهم يحضرونه بغنم دار الحرب وذلك غير جيد الله يعلم
قوله تعالى والذين آمنوا انفقوا من طيبات ما ليس لهم وهذا انما اليه
في الزكوة وكذا قوله تعالى فان في الضرب الآية الثالثة فيكون ذلك
على الانفال لله والرسول قبل المراد بالانفال الغنم فالسؤال عن احكام الغنم
وكيفية قسمتها ونزلت حين اختلف الناس في قسمتها وانما الله لم يزل
والمجاهدين في امره الى الله والرسول بامر الله فيعمل ما يريد مما امره
تعالى به وهو الاحكام المذكورة مفصلة في قسمه الغنم في كتب الفروع
يجوز ان يكون ما هو المتعارف عند الفقهاء وهو الامر بالمايد الذي هو
البقع على الله عليه والله والامام بعده كما ورد به الرواية عن الباقر والرضا
عليهما السلام والذي يعينه عليه السلام الناس كقوله من فعل كذا وكذا فله
كذا وكذا انما امر الله تعالى بالقوى فانقوا الله اي انقروا الله في الاختلاف
الشجار والمنازعة في قسمه الغنم بل مطلقاً في جميع اوا من الله وفي وجه
واصلها ذات بيتكم اي اصلها الحال التي بينكم بالمواسات ومساعدة
بعضكم بعضاً وما رزقكم الله وبنواكم الخصومة والنازعة بالصالح والمصلحة
والسداد وتسليم امركم الى الله والرسول واطيعوا الله والرسول ان كنتم
مؤمنين ولا تخفوا عما امرت به فان الايمان يقتضي ذلك وفيه ما
حيث يشعر بان الخارج عن طاعة الله ورسوله ليس مؤمن بل نك

التقوى واصلاح ذات البين ايضاً كذلك ولا شك في ذلك مع الايمان والالتزام
بعد بثبوتها قللت على ثمة القيمة التي فيها الحسن على الاول والتحصيل لانها
به عليه السلام على الثاني كما يقول به الاصحاب ومقتضى الاجل عليه عليه السلام
لمن يساعده في الحرب على الثالث وعلى وجوب التقوى واصلاح ذات
البين مطلقاً وهذا قد يكون واجبا من باب الامر بالمعروف والنهي عن
المعكر اذا كان في خلافه ترك واجب بان ارتكب احد الطرفين ذلك و
قد يكون مستحيا وهو مع عدم ذلك وحقق حصوله فيه ترعيه عظيم
حتى يبلغ في اصلاح الحاق والمواساة والمساعدة كما دل عليه غير ذلك
الآية والاجاز مستحسنة بذلك بحيث لا يمكن الخروج عن حدة ذلك الا
لمن وفقه الله تعالى من اوليائه واجتنبه الله بالغ في النصيحة والتشجيع
والخوف حتى لا يهمل منهم منه الايمان لم يتحقق بدون الرجل عن ذكر الله
يقوله تعالى انما المؤمنون الذين اذا ذكر الله وجلت قلوبهم اي عرفت
قلوبهم لذكر الله ويحتمل ان يكون المعنى الخوف والطمع عند ذكر الله
قوا به ومضيه وعقابه والايثار والانتها والالتزام ويحتمل ان يكون
ذلك شرطاً كاملاً لا ايمان فيكون المراد انما المؤمنون انما يكون
الايمان قال في الكشاف والدليل عليه اولئك هم المؤمنون حقاً وفي
الدليل تاثير ان حقاً يجوز ان يكون مفعولاً مطلقاً محذوف تأكيداً
لمضمون الجملة كما ذكره ايضا فتأمل ويحتمل كونه شرطاً لمطلق الايمان
فان شرطه قبول الامر والنهي بمعنى عدم الاكثار والطمع في الثواب فيكون
من العقاب وتحقيق ذلك عنده واذا انكبت عليهم ابانة زادهم ايماناً
يعني اذا قرأت عند اية من ايات الله الدلالة على الله وصفاته زادهم
الايمان وهذا دليل على قبول الايمان الزيادة والنقصان ويدل على
انه لا بد من التمسك بالايمان قوله تعالى وفيهم يتوكلون عطف على
اذا ذكر الله كما قبله وعلى جملة متعلقين ببيتوكلون اي لا يفرقون بين
الايمان بالله تعالى ولا يفرقون ولا يرجون الا الله ولنتم هذا البحث بآية

وما

وما افاض الله على رسوله منهم اي المال الذي افاض الله اعاده واربعه واعطاه
رسول الله صلى الله عليه وآله من الكفار لم يجعله فيهم خاصة فاقسم
عليه اي فاجزى على تحصيله ومغفقه وهو من الوجع هو رعيه النبي
جنل ولا كتاب ولا نصيب في القتال عليه وانما مقتضى على رجله والمعنى انما هو الله
رسوله من اموال بني النضير شيء لم يحصله بالقتال والغلبة ولكن الله
يسلط رسوله على من يشاء والله على كل شيء قدير ولكن سلطان الله عليهم وعلى
ما في ايديهم كما كان يسلط رسوله على عدائه فالامر فيه مقتضى من الله
حيث يشاء يعني انه لا يتم شمة الغنائم التي تولى عليها واخذت عنوة و
تعمل وذلك انهم طلبوا القسمة فنزلت كذا في فتاوى ولكن فيه تأمل في
قسمته فليس الامر مقتضى اليد مع ان القسمة واحدة كما سيجي الا ان يكون
ذلك فضلاً منه صلى الله عليه وآله ويكون المراد في قسمة ما اخذت
عنوة فتأمل ما افاض الله على رسوله من اموال القرى في فتاوى لم يدخلها
على هذه الجملة لانها بيان للادنى فهي ما غير اجنبية بين رسول الله
الله عليه وآله ما يصنع بما افاض الله عليه وامر ان يصنع حيث يضع
الحسن من الغنائم مقتضى الاعطاء المحسنة جعل المحسنة اقسام جعله
لله للبركة وجعل بعض ستة اسم الله وسم رسول الله وسم ذوى القربى
الله فمر للامام الغرام مقامه وبعضهم يجعل اسم الله في الساجد وعمران
وبالجملة المشهور بين الفقهاء ان النبي صلى الله عليه وآله ثم يعطيه
للقام مقامه يفعل به ما يشاء كما هو في الآية الاولى الثانية تدل
على انه يقسم كالحسن فاما ان يجعل هذا مطلقاً في ايضاً خاصاً كان حكمه
هكذا او منسوخاً او يكون فضلاً منه صلى الله عليه وآله وكلام المحققين
ايضاً ههنا لا يخرج عن شيء كما فهمت عبارة فتاها متناقضة فقله ولكن
ولذلك القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل هذه الاقسام المحسنة او
الستة كبد يكون دولة بين الاغنيا، فمنكم من لا يكون النبي الذي حقه ان
يعطى المغفل، ليكون له مبلغه يعيشون بها ما يشاءوا ولا اغنيا، ويد

كتاب
الحسن

بينهم كما كانت في الجاهلية ومعنى الدولة الجاهلية ان الرؤساء منهم كانوا يستأثرون
بالخليفة لانهم اهل الرئاسة والدولة والقبلة والمعنى ليله يكون احده غلبة
واثرة جاهلية للفقراء المهاجرين الذين اخرجوا من ديارهم واموالهم
يتبعون فضلا من الله ورضوانا وينفرون الله وسوله للفقراء
قوله لانه لغيره والمعطوف عليه والذي منع الابدال من الله ولسوله
المعطوف عليها وان كان الذي ليس له الله ان الله عن وجهه اخرج رسوله من
القبلة في قوله وينفرون الله وسوله وانه تمنع برسوله عن التسمية
بالفقير وان الابدال على اهل اللفظ من خلاف الواجب في تعظيم الله عن وجهه
اولئك هم الصادقون اي في ايمانهم وجهادهم والذين يتوا الذار والاني
عطفت على المهاجرين والمراذيل لا الاضمار الذين يتواذ المهاجرة والاني
بحدوث المصا الى من الاذلة المصا من الثاني والمراد خلاصه الا ان
كقوله عطفته بتوا وما باردا او هي المدينة ايمانا لانه مستقر الى قوله
من يوق شح نفسه اي ومن غلب ما امرته به نفسه وعاطف هواه من
استعمال الجمل بمعونة الله وقوته فاولئك هم المفلحون الظافرون بما
ارادوا **كتاب** **الاول** **ان اول بيت وضع للناس للذي ببكة مباركا وهدى للعالمين**
الاول **ان اول بيت وضع للناس للذي ببكة مباركا وهدى للعالمين**
ايات بيئات مقام ابراهيم ومن دخله كان آمنا والله على الناس اعلم
من استطاع اليه سبيلا ومن كفر فان الله غني عن العالمين الواو
ومن دخله للمعطف ومن سبدا وكان حنوه ورحم البيت مبدا
جنه والواو للاستيناف ومن عطفت بيان لنا سوا حنر مبدا
حنوف اي هو من وكاف المراد بالظروف مع باقي الالفاظ لا لاقصد
البيت للافعال المحصورة عنه كما هو اصطلاح بعض الفقهاء **اولا**
المقصود عنه كما هو عند البعض والاستطاعة عند اكثر مفسرة
بالقدرة على المراد والارادة فاهيا واثباتا زيد اعلى بفقته عباله اوج
نفقته عليه حتى يرجع مع عدم المانع في نفسه من مرجع وعدم قد

كتاب
الاول
ان اول بيت
وضع للناس
للذي ببكة
مباركا وهدى
للعالمين
ايات بيئات
مقام ابراهيم
ومن دخله كان
آمنا والله على
الناس اعلم من
استطاع اليه
سبيلا ومن كفر
فان الله غني
عن العالمين
الواو
ومن دخله
للمعطف
ومن سبدا
وكان حنوه
ورحم البيت
مبدا
جنه
والواو
للاستيناف
ومن عطفت
بيان لنا
سوا حنر
مبدا
حنوف
اي هو من
وكاف
المراد
بالظروف
مع باقي
الالفاظ
لا لاقصد
البيت
للافعال
المحصورة
عنه
كما هو
اصطلاح
بعض
الفقهاء
اولا
المقصود
عنه
كما هو
عند
البعض
والاستطاعة
عند
اكثر
مفسرة
بالقدرة
على
المراد
والارادة
فاهيا
واثباتا
زيد
اعلى
بفقته
عباله
اوج
نفقته
عليه
حتى
يرجع
مع
عدم
المانع
في
نفسه
من
مرجع
وعدم
قد

على

تخلف وتخليه الرب من الموانع وكل ذلك ما هو من الادلة العقلية والظنية
واما الوجوه التي كفاية على ما هو مذهب البعض لرؤية احوالها مع الشاغل
وظاهر الآية ببيانها فان الاصل عدم اشتراط النية وان معنى الآية على
الظن من وجوهها ان البيت حجة ومجوبة الى السمع ورد العمل
بروايته مع الاختلاف في المتن بحيث لا دلالة فيها على ما في بعض النسخ مع
عارضتها بظاهر الآية والاضمار الكثير المعبر عنه مثل صحة محمد بن مسلم قال
قلت لا يبعد الله عليه السلام قوله تعالى والله على كل شيء شهيد من استطاع
اليه سبيلا قال يكون له ما يشاء فانه من عليه الحج فاستحقى العون
يستطيع والمفسر ولو على ما ارجع ابراهيم عليه السلام في حنة العبد وما في الحج
محمد بن يحيى الخ لانه قال في وجع مهمل وقال في الاستبصار في باب من
يعتبه المتفرقة ما عني عن ابو عبد الله عليه السلام قال الله حفص الكوفي
اذا كان صحيحا في دينه لم يجد له نادوا راحلة فهو من يستطيع الحج
قال في هذه الاحكام كظاهر الآية دالة على وجوبه ببذل الزاد والارادة
مطلقا سواء كان الباذل ذنبا ام لا وسواء كان عدلا ام لا وسواء كان
له صدق او لا فانه يمكن ارجاع من له دين لاجل الواجبة نفقته عليه
واما ببذل ذلك بدليل آخر من عقل ونسوسا كان المبذل يفتقر الى اد
الواحدة او ثمتها او ما يمكن تحصيلها به فاخصيصات التي ذكرها بعض
الاصحاب غير واضح فلو لا بطلان يكون من كون به ولو لم يعطه ذلك بال
لجعله ويستار له معه في المراد ونحوه ولو لا وجوب عموم بعض الامور
تدل على ان وجوبه معلقه بالامكان كما هو مذهب بعض العامة والاشعة
الاستفاضة منها ومن تمام الآية حتى يبين عن التركة بالكل والاعراض من التارك
بالانها عن عبادته ومجاورة غيره المشعرا احتياجا غيره اليه يوم الحاجة
ومن كفر فان الله غني عن العالمين وهي محمولة على المصلحة كالاخبار
ما روي في عن امامة عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال من لم يتحس
حاجة ظاهره من مرضه البسر او سلطان جاوره لم ينج فليمتلن شابه هو

تخلف وتخليه الرب من الموانع وكل ذلك ما هو من الادلة العقلية والظنية
واما الوجوه التي كفاية على ما هو مذهب البعض لرؤية احوالها مع الشاغل
وظاهر الآية ببيانها فان الاصل عدم اشتراط النية وان معنى الآية على
الظن من وجوهها ان البيت حجة ومجوبة الى السمع ورد العمل
بروايته مع الاختلاف في المتن بحيث لا دلالة فيها على ما في بعض النسخ مع
عارضتها بظاهر الآية والاضمار الكثير المعبر عنه مثل صحة محمد بن مسلم قال
قلت لا يبعد الله عليه السلام قوله تعالى والله على كل شيء شهيد من استطاع
اليه سبيلا قال يكون له ما يشاء فانه من عليه الحج فاستحقى العون
يستطيع والمفسر ولو على ما ارجع ابراهيم عليه السلام في حنة العبد وما في الحج
محمد بن يحيى الخ لانه قال في وجع مهمل وقال في الاستبصار في باب من
يعتبه المتفرقة ما عني عن ابو عبد الله عليه السلام قال الله حفص الكوفي
اذا كان صحيحا في دينه لم يجد له نادوا راحلة فهو من يستطيع الحج
قال في هذه الاحكام كظاهر الآية دالة على وجوبه ببذل الزاد والارادة
مطلقا سواء كان الباذل ذنبا ام لا وسواء كان عدلا ام لا وسواء كان
له صدق او لا فانه يمكن ارجاع من له دين لاجل الواجبة نفقته عليه
واما ببذل ذلك بدليل آخر من عقل ونسوسا كان المبذل يفتقر الى اد
الواحدة او ثمتها او ما يمكن تحصيلها به فاخصيصات التي ذكرها بعض
الاصحاب غير واضح فلو لا بطلان يكون من كون به ولو لم يعطه ذلك بال
لجعله ويستار له معه في المراد ونحوه ولو لا وجوب عموم بعض الامور
تدل على ان وجوبه معلقه بالامكان كما هو مذهب بعض العامة والاشعة
الاستفاضة منها ومن تمام الآية حتى يبين عن التركة بالكل والاعراض من التارك
بالانها عن عبادته ومجاورة غيره المشعرا احتياجا غيره اليه يوم الحاجة
ومن كفر فان الله غني عن العالمين وهي محمولة على المصلحة كالاخبار
ما روي في عن امامة عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال من لم يتحس
حاجة ظاهره من مرضه البسر او سلطان جاوره لم ينج فليمتلن شابه هو

كتاب
الاول
ان اول بيت
وضع للناس
للذي ببكة
مباركا وهدى
للعالمين
ايات بيئات
مقام ابراهيم
ومن دخله كان
آمنا والله على
الناس اعلم من
استطاع اليه
سبيلا ومن كفر
فان الله غني
عن العالمين
الواو
ومن دخله
للمعطف
ومن سبدا
وكان حنوه
ورحم البيت
مبدا
جنه
والواو
للاستيناف
ومن عطفت
بيان لنا
سوا حنر
مبدا
حنوف
اي هو من
وكاف
المراد
بالظروف
مع باقي
الالفاظ
لا لاقصد
البيت
للافعال
المحصورة
عنه
كما هو
اصطلاح
بعض
الفقهاء
اولا
المقصود
عنه
كما هو
عند
البعض
والاستطاعة
عند
اكثر
مفسرة
بالقدرة
على
المراد
والارادة
فاهيا
واثباتا
زيد
اعلى
بفقته
عباله
اوج
نفقته
عليه
حتى
يرجع
مع
عدم
المانع
في
نفسه
من
مرجع
وعدم
قد

ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله والمسيح المار في يده يصدون
بمعنى صدوا ويؤيدونه قوله والذين كفروا وصدوا ويجوز ان يكون المعنى
كفروا ويصدون الآن وفوقه بمعنى الاستمرار والثبوت ونقله عن شهر
اي منعو الناس عن طاعة الله مطلقا وعن هذه الطاعة الخاصة وهي
دخول المسجد الحرام مطلقا وللطواف والعبادة فيه وغيرها محذوف
لدلالة ما سياتي عليه من انهم من عذاب اليم الذي جعلناه للناس سوا
العالم المقيم الملائكة في المكان فيه اي في المسجد والباد الطاري الوارد على
المكان دون المقيم فيه والذي اسم موصول فما بعده صلته وهو صفة
المسجد الحرام وفوقه سواء بالنصب نفعلون ان جعلناه اي جعلناه مستويا
العالم فيه والبادى والرفع الجلالة مفعول ثان له وفيه اجمال ادما
بين الناس ولا اعرب العالم على الاول ايضا بل يكون المبته تكرة
صفة والمبته معرفة على الثاني ان كان سواء مبثا وكانه جعل الناس
يجعلناه صله له لا مفعولا ويجعل ان يكون مفعولا ثانيا متعلما بمقدار
اي جعلناه مشعرا ومعبدا للناس وسواء بالنصب يكون حاله اي يصفى سوا
العالم فيه والبادى وهما فاعلاه وفي صورة الرفع الجلالة حاله بالضمير
ضعفه غير مستقيم كما بين في محله ويكون العالم مبثا من دخول الله اهتمام
بتقديم السواء والاستواء فان المطلوب هنا المساوى والمساوات وهو
ظافا لهم ويجعل ان يكون الجلالة بدلا او عطف بيان عن جملة جعلنا للناس
مضاهيا على كون الملائكة بالمسجد الحرام والحق وتسمية للنسوة باسم اشهر لاجرا
ولهذا قيل فاسرى بعبد ليلا من المسجد الحرام انه اسرى من مكة من
شعب الى طالب لا المسجد الحرام جعلنا الحرم مشعرا ومعبدا ومنسكاهم
كلهم لم يخص بعضا به دون بعض فيكون المقيم فيه والطارى مستويا
في سكنه بل سائر الشرفات ولا يمكنه احد ولم يكن الى به اخيرا انه
لا يخرج عن منزله الذي سكنه وسبق كلمة المساجد الاوقاف العامة
مثل الخانات والاراضى التي للمسلمين كافة ونفخت عنقه وهذا يكون

سبب

سبب التسوية التي اشار اليها بقوله سواء العالم فيه والبادى فانه لا شك
ان مكة وحولها نفخت عنقه والمنفوخة عنقه مستوى فيها الناس العالم
والبادى بمعنى انه لا يملكه ويبيع بها نعم المصنف الى ما دام قائما بها
وان لا يملكه الشريف بها يخصه من العبارة والحب والعل على اى وجه
اراد وما نقل عن بعض الصحابة من ان كرا دور مكة حرم فلما علمه لا لان
قال سواء ولا لان مكة والحرم كليهما مسجد كما نقل عن بعض الصحابة فانه
بعيد بل لا يفعله معنى لزوم تجوز الجناية والنجاسة المتعدية في المسجد
عن ذلك من القاسد وهذا يجمع بين ما تقدم وبين فعل المسلمين الان
من البيع والاجارة وتجوزها اذ يحل على ائمة اعتبارها بخصه مثل العمل
لا خصوصية للكهنة بمكة ولا بالحرم ويجعل ان يكون المعنى جعلناه منزلة لصلواتهم
وفيها مثل الامرات والذبح ومنسكاهم والطواف فيه وصورته فيه والله
والبادى فيه سواء وهو موطوءة ما نقل ان المشركين كانوا يسمعون المسلمين
عن الصلاة في المسجد الحرام والطواف بالبيت ويدعون انهم ادبوا به ولا
فزلت في الآية دلالة على التسوية وكون المسجد الحرام معبدا وعلى تحريم
المنع عن العبادات وعن المسجد الحرام كما في قوله ومن اخله عن منع مشا
الله ومن يرد فيه اي في المسجد الحرام كان المراد الحرم الحاد بظلم في قوله
العدل عن القصص مما حال الان مترادفان اكل بينهما حال من فعله من قوله
متروك ليتنا وكفانه قال ومن يرد فيه مراد اعاد لا يئنه عن القصد
ظلمنا بمعنى ان الواجب على كل من كان فيه ان يضبط نفسه ويسلك
الساد والعد لى جميع ما يمت به ويقصده وقيل لاجل الحاد في الحرم منع الناس
عن عمارته وقيل الاحتكاك وقيل قول الرجل المباشرة لا والله وبلوا
وفيه اجمال حيث ما ظهر كون الباء بينهما بى معنى الاحتياج الى ضم الظلم
الى الاحاد فانه على ما فهم من قوله يعني ان المقصود من قوله ومن يرد
فيه بالحاد بظلم فعل الذنب مطلقا فيكون مطلق الذنب فيه كبره عن
به العقاب والبا، ويجعل ان يكون للملائكة اي حال كونه ملائكة بالحاد

الف

عالم

سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول للحاج المراكب بكل حقة يحطوها
راحلة سبعون حسنة والحاج الماشي بكل حقة يحطوها سبع مائة حسنة
من حسنة الحرم قبل ما حسنت الحرم قال الحسنة بمائة الف وفيها حسنة
على تقصير حسنة الحرم على غيره كما حق أن الذنب فيها ضاعف وكذا
اسم الله في أيام معلومات في كفى عن الخمر والذبح وذكر اسم الله
لا تاهل الاسلام لا يفتكون عن ذكر اسم الله تعالى اذا خروا واذبحوا
فذكر اسم الله لا يهملونها هذا على مذهب المذهب او نحو دون غيره
كاليهنيته فانه لا يقولون بالذبح والوجوب ثم قال لو شئت بنيه
على أن العرفان الاصطفا يتقرب به الى الله ان يذكر اسم الله وقد حسن
الكلام تحسنا بينا ان جمع بين قوله ليذكر اسم الله وقوله على ما
رذم من جملة الانعام ولو قيل للخروا في ايام معلومات بجملة الام
لم يكن شيئا من ذلك الحسن والرتبة والايام المعلومات ايام العشر
عند اليه حنيفه وهو قول الحسن وقادة وعند صاحبيه هي ايام النحر
العيد وثلاثة بعد الذبح والنحر فخص بهذه الايام الاربعة فلهذا
لقولنا في حنفية لا تالذبح المار ذكر اسم الله على الذبيحة والمخونة كما امرت
في قوله وهو قوله على ما رذم وورد في بعض رواياتنا وقول بعض العلما
ان المراد به الذكر المشهور يوم العيد واما التشرية وفيها اختلاف
في هذه الايام وفي الذكر منها فيقول في ايام العشر وقوله المعلومات للحرم
على علمها من اجل وقت الحج احرها والمعدودات ايام التشرية من الحرم
والجهد وقيل هي ايام التشرية يوم النحر وثلاثة بعده والمعدودات
ايام العشر من ابن عباس وهو المروي عن ابي جعفر عليه السلام وانما
المراد قال لا تالذكر ههنا يدل على التسمية على ما يخبر لقوله على ما
رذم من جملة الانعام اي على ذبح ونحرهما رذم من الايام والبقر
والغنم وهذه الايام تخص بذلك ولا يشك ان الاخير هو الحق للوقا
ولقوله تعالى على ما رذم ولكن ينبغي ان يقول يوم النحر واما التشرية

فالحسنة كذلك

لا ايام

لا ايام التشرية قد يفرقها به وبثلاثة بعده فان العبد ليس بدائر ايام التشرية
على المشهور ولكن وقع في الرواية كذلك ولعله تلبيل واصطلاح اخر في مشهور
ثم قال وقال ابو عبد الله عليه السلام العقيب سمى عقيبا خمس عشرة صلاة
او لها صلاة الظهر من يوم النحر يقول الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر
ولله الحمد الله اكبر على ما هذا والحمد لله على ما لا نا والله اكبر على ما هذا
من جملة الانعام قال في البيه صبيحة في كذا ان ربيع في البر والبحر فيبتت
بالانعام وهو الايام والبقرة والضان والمهر ثم امر بالاكل منها والاعطام على
وجهه ثم نيا مطبوخا وصرقا وغيره بقوله تكلموا منها اي من الانعام في المطبوخ
اي على اكلها وتصديقها ويحتمل ما يفي من الاكل وهو الظاهر حيث حذف
المفعول ويبادى ذهن الى ما تقدم وهو النحر المذبح المأكول الباقى في ذلك
اصابه في سائر ايشة من الجوع والعري وغيره والذبح ليس كبقية الغنم
الذبح اضغفه الاعمار وعدم المونة كانه انك في نحره من عدم ما يعين
به والجوع والعري في الاية دلالة على وجوب الذبح والنحر مطلقا في الحنفية
بالجموع والقرآن الواجب الذبح فيه كانه للاجماع والحرم والظاهر ذلك لمن
لم يكن اهله حاضرا في المسجد لم يفسد على وجوب التسمية على الذبح
لقوله ويذكر واسم الله اذا انقذت وليذكر والامر للوجوب فقولا في
حنيفة وغيره بالاستحباب بعيد وعلى كون ذلك في ايام معلومات فحسنة
بالعيد وثلاثة بعده موسعا على وجوب الاكل وجوب التصديق على
الفضل من الانعام المذبوحة للامر الظاهر الوجوب كالتبوت والوجوب مقدم
وما اخبر بقوله ثم ليقتضوا نعمتهم فيمكن اتمام الاستدلال على المشهور من
وجوب تقسيم هذه التمتع اثنان اكل من الثلث والتصدق بالثلث على
الفقر والمومن ولا هدا بالآخر الى المومن وينبغي ان يكون نصيا بانه علم
وجوب الاكل والتصدق وكان كل من قال بهما قال بالتقسيم المذكور وما
وجها لقول العلامة بالاستحباب سيما لاصله وقال في هذا اي الاكل
ونذوب وليس واجب وكلامه يشهد بوجوب التصديق حيث قال بعد الحكم

قد خلقت على حكم المذكور فيها واجتنبوا الرجس من الاوثان انما اجتنبوا الرجس
الذوق الاوثان من بياضية ورجل صاحبها ان اللعب بالنظر والفرج
وسائر انواع الفحش من ذلك وهو غير واضح وكان للوثن معنى آخر يعني
عليها حقيقة او مجازا وقيل انهم يلطخون الاوثان بدعما قرايتهم في ذلك
رجسا واجتنبوا قول الزور وهو الكذب وروى صاحبنا انه يدخل فيه
الغفار وسائر الاقوال الملهية وروى ابن جرير عن رسول الله
عليه وآله انه قام خطيبا فقال ايها الناس عزلت شهادة الزور الذي
بالله وزاد في مرتين ثم قرأ واجتنبوا الرجس الذي بين يدي انه قد
جمع في النبيين عبادة الوثن وشهادة الزور وقول الزور وشهادة الزور
وقيل هو الكذب والبصان وقيل قوله هذا يدل على هذا الحرام
فمن ذلك من افترأهم في ذلك ما حدث على فقيهم ومحمد بن يعقوب
انهم الامم واجتنبوا الاوثان وقول الزور لان توحيد الله ونفي الشرك عنه
وصدق القول اعظم الحرامات واسبقها خطا وجميع الشرك وقول الزور
في قرآن واحد فذلك ان الشرك من باب الزور لان المشرك قائم ان
الوثن لظوله العبادة فكانه قالوا اجتنبوا عبادة الوثن التي راس الزور
كله لا تقربوا شيئا منه لتاديبه في الفحش والسماجة وما ظنكم بشئ من
مبيله الاوثان وسمى الاوثان رجسا وكذا الخمر والميسر والازلام على ان
التي فيه معنى انكم كما تنهون عنها عكر من الرجس واجتنبوا فحشكم
ان تنفروا عن هذه الاشياء مثل تلك المنهوقية على هذا المعنى قوله
رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه جعل العلة في اجتنابه انه رجس
والرجس محتنب وبنم هذا كله لا يخلو عن بعد فانهم ومعلوم دلالتها
على ما فيها من الاحكام على كل الاقوال فيحتاج الى التفرج فيها وكل
جعلنا اي شرع الله لكل اممة مشكاهديا ليسكونه لوجه الله في
وجه القرية وجعل العلة في ذلك اي يذكرا اسمه بقوله وليذكرا
الله على ما دونهم من بهيمة الانعام فيها ايضا دلالة على ذبح الهن

في قول من شهد الزور الذي
عليه اسم فالله شهد الزور
الاشرك بالهدى فقد زاد
في قول من قال في ذلك
القول كذا

فذكر

وذكر الاسم عليه وكذا انه منهما ايضا والبدن جمع البدن وفي الاصل
لكن من شعائر الله من اعلمهم الشريعة التي شرعها الله واصنافها الى
اسم الله بتعليم لها كما فيها خبر اي صانع الدنيا والآخر لان من
احتاج الى النبيا شربها والى طهرها ركبها فاذا كرم اسم الله عليها وحكمها
الله عبادة عن التسمية عند الضر كما في غير مرة صواب قايما
لهذا قالوا يستحب تحريمها قايمة قد صنف ابن ابي عمير ورجلها فاذا
وجبت اعادة او بقت جنوبها على الارض اي مات بالجنح وكذا لو اصابها
واطعها منها القناع الذي يقع بما يعطى والمعتن الذي يعطى لك
لسانك ان تقطعه وقد من البحث فيه الثاني في الزامه وفعاله
وشئ من احكامه وفيه آيات الاولى واتوا الخمر والوم فان احصرتم في
استسراء الهدى ولا تخلفوا منكم حتى تبلغ الهدى محلها فان كان منكم فيها
او به اذى من راسه ففقد من حياها وصلوة او ركب فاذا استمع من جمع
بالعزم الى الخمر فما استسرى الهدى فان لم يجد فصيما فليدأ به الخمر وسبعة
اذا جمعتم ثلث عشرة كاسة ذلك ان لم يكن اهل حاضرة المسجد الحرام وانقروا
الله واعلموا ان الله شديد العقاب المراء بالجم والفرقة معناها الفرقة
التي فرقت عنها الفقهاء ولها افعال مخصوصة معلومة من كتب الفروع
واصولها بمعنى استوابها تامين مستحسين للشرائط مع جميع الناس وتباعد
كل ما فيها كذا في روى عن ابي المراه الاثنيان بهما لا الاتمام بعد الشر
فيها ويؤيده قرآنهم في الخمر والفرقة قال القاضي وقيل انما هما ان تحرم بهما
من دوزخ اهلهما ونفقه لكل منهما سفرا وان تجرد لهما ولا تنوب بعض
ونبوي او ان يكون الفقه حلالا ولا في البحر الصحيح ان الاحرام من الميثاق
من تمام الخمر وفي حصة عمر بن اذنية قال كتبت الى ابي عبد الله تسال
بعضها مع ابن بكين وبعضها مع ابي العباس وجاء الجواب باملا ثم
عم سالت عن قول الله عز وجل والله على الناس حج البيت من استطاع
البر سبيلا يعني بد الخمر والفرقة جميعا لانها مقرضان وسالت عن قول

الله عن رجل وامرأته الحج والعمرى لله قال يعنى بهما معا اذ افهما وانما ما يتفق
 المحرم بينهما وسالت عن قول الله عن رجل الحج الاكبر يعنى بالاجل الاكبر فقال
 الحج الاكبر هو خوف بعرفة ودخا الجار والحج الاصغر العرة فقال فى قول
 مضافه اقيموها الى اخر ما فيها وهو المروى عن امير المؤمنين وعلى بن الحسين
 عليهما السلام عن سعيد بن جبير ومروق وسدى لله اى لوجه الله
 يعنى قصدوا الحج والعمرى وافعلوها له خاصة اى لا مثالا لغيره ولموافقه
 ارادته او لوجهه كما فى هذه الية فعلى هذا التقاسيم كما تدل الية على
 وجوب الحج والعمرى ابتداءا وكذا يمكن شرعهما والظاهر ان اختلاف هذا
 فيه وتدل عليه الاجاير ايضا وعلى وجوب القية فى فعلهما فنفهم من وجوب
 الية فيها وفي سائر الصلوات لعدم القابل للفصل كما هو مذهبنا فان
 يعاقب المحقق بعدم وجوب الية وعدم وجوب العرة واما لا التماس على
 اتمام الحج المشدوب وتمام الحج الواجب الفاسد والعمرى كذلك كما قيل
 فليست بواحدة لا يمكن ان لا يعيد وجوب تمامها فى الفاسد بدليل
 وجوب اصلها واصل عدم سقوط الباقي بالافساد والاصل ان يكون
 خطا الية مع قطع النظر عن التقاسيم التى تقدمت وجوب اتمامها بعد الشرع
 فتعبد وجوب اتمام كل منهما بعد الشرع فيما تدبى او مع الافساد وح لا بد
 وجوبها اصاله وقيل الشرع والعجز عن صاحب الكفاية فانه فترقا للحج
 والعمرى لله بايتوا بهما تامين كاملين بما سكرهما وشرايطهما لوجه الله
 عنى توان ولا نقصان وسلم ان الامر بتمامهما امر بايجابهما بدليل قرينة
 من قرأ واقبوا مع اتنا غير ظاهرة فى ذلك والقرأة غير ثابتة وسلم
 ان الامر لوجوب وقال ايضا فى اية الوضوء تغير لفظ واحد يعنى الوجوب
 والشرب مثل غسلوا الغانز ومقنية فلا يجوز وقال فان قلت فهل
 فيه دليل على وجوب العرة قلت ما هو الا امر بتمامها ولا دليل فذلك
 على كونها واجبة او قطوعين فقد بصرنا اتمام الواجب والقطوع جميعا الا
 ان نقول الامر بتمامها امر بايجابها بدليل قرأة من قرأ واقبوا الحج والعمرى

ويكون ان يكون الوجه لفظا
 بنى الوجوب والذنب ان يكون
 اذ لم يكن ثمة دليل ذلك
 من فاع ومن ليس دليل الذي
 كره عدم وجوب العرة
 قوله

لوجوب

لوجوبه اصله الا ان يدل دليل على خلاف الوجوب كما دل في قوله فاصلا
 وانشرها ونحو ذلك فيقال لك فقد دل الدليل على نفي الوجوب وهو ما روي
 انه قيل يا رسول الله العرة واجبة مثل الحج قال لا ولكن ان تقم لك خير
 وعنه صلى الله عليه وآله الحج جهاد والعرة تقوع وقالوا الدليل الذى ذكرناه
 اخرج العرة من صفة الوجوب نفي الحج وهذه فيها بمنزلة قوله صلى الله عليه وسلم
 رمضان وستة من شوال فانك تأمر بهن ويقوع واجبه عن معان
 بقول ابن عباس ان العرة لقرينة الحج بان مضاف ان القارئ يقرن بينهما
 وانما يقتربان في الذكر فقال الحج فلات واعمره عن المعارضة بقول عمر بن عبد
 الله قال لا وجبت الحج والعرة مكتوبين على هاتين هما جميعا فقال اهتدى
 بسنة يتبعها بان الرجل شركهما مكتوبين بقبوله اهتدى لانه ان كتب
 نصرا لآية أو لا تغير الظاهر كونه خلافا للحن الذى نفيه ومنع حمل اللفظ
 على الوجوب والذنب معا قال انه الغانز نفيه فانكتبه هنا مع
 حملها على ما لا ينافى بل هو الظاهر فانها ظاهرها الامر بالانتهاء بعد الشرع
 واشار اليه بقوله ما هو الا امر بتمامها ولا شك انه مضاف للمعنى الذى
 ذكره او لا وهو ظاهر على انه بعد بل لا يجوز اخراج الآية التى هى قطعية
 عن مضافها بعد القول بذلك المعنى الى معنى اخر وحملها على الجان بمثل
 هذا من الحيزين الذين هما متعلقان بالصحة ولا ظاهرة الدلالة بحيث يقتضى
 ترك القاطع بسببها اذ نفي وجوب مثل وجوب الحج لا يدل على نفي حلق
 الوجوب دلالة يقتضى ذلك وكذا كون الايمان بالعرى حيزا لا ينفص
 مطلقا وكذا كون الحج جهادا والعمرى تقوعا لاحتمال القطوع وجوبا لا يكون
 مثل وجوب الجهاد مع انه لا عموم لهما لاحتمال ان يكون المراد عمرى فعل
 الحج مع عمرته مفردا وقارنا ومتصفا يعنى لا يجب عمرى اخرى غير الحج
 لا بد منها مع الحج مقدمة او مفردة مع انه سلم معارضة بقول ابن عباس
 وعمرى بالجملة ترك الغانز القاطع لا يمكن الايقاع اما من حيث المتن
 او الدلالة واما الجواب عن المعارضة بقول ابن عباس وعمرى مع انها

كتاب
 ١٠٠

غير موجبة اذ قد يكون ذلك رايه والهداية بسنة النبي صلى الله عليه وآله
لا يستلزم الوجوب وكذا انهم لم يكتبوا مع انما مبينة بالسنة ويحيى
كونها باعقاده ونهية سنة ولا تدين ليس مما يصح للمعاوضة بحسب النبي صلى
الله عليه وآله وهو لا يطرأ قول عمر عند قوله صلى الله عليه وآله
انه ليس عني خبرا بن عباس انهما مقارنان في الذكر والقارن يقرن بينهما
بلا انهما مقارنان في احكام الشرع وهو لا يصح انهما اهللت بغير الكثرة
وهو ايضا ظاهر فانه منسوب عليه ولهذا نقل في بعض النسخ فاهللت والجب
من القارن ايضا انه سلم المعاوضة حيث قال بوجوب العرة للابنة وانما
عز البر بانته معا دعي حيث قال في المعاد وي جابر عن صلى الله عليه وآله
قيل يا رسول الله الى احق ما نقلناه معا دعي بما روي ان رجلا الى اخره
واجاب عن كون اهللت بغير ما قلناه من انه رتب الاهداء على
الوجوب وهو ظاهر المحصر والاحصاء هو المنع كالصد والاصد قال في الصحاح
حصل الرجل واحصر على ما لم يستمع فاعله قال ابن السكيت احصره المخرج اذا
منعه من السفر ومن حاجته بديها قال الله تعالى فان احصرتم قال
وقد حصر العدو يحصره اذ اضيقوا عليه فاطا فوابه وحاصره
بحاصره وحصر الرجل يحصره بواي حبيته قال واحصرني بولي وحصرني
مخشي اي جعلني احصر فنفق قال ابو عمرو والشيء في حصر في الشيء واحصرني
اي حيسه فقد علم انه في الاصل المنع عن الشيء مطلقا سواء كان المانع
المرضى او العدو ولكن الظاهر انما في سبب نزوله من انه نزل في الصد
في الحديثية وقوله تعالى فاذا انتم ان الماردين هما والصد بالعدو قوله
حتى يبلغ الهدى محله يدل على انه بالمرضى اذا البعث انما هو في المر
عند اصحابنا واما حكم الصد عن العدو عند اصحابنا والشافعية فيمنع
الزيج موضع الصد كما بينت في الفقه ونقل عن فقهه صلى الله عليه وآله
ذلك في الحديثية وهو من المجل على ما قالوا وجل لاية على بلوغ الهدى
موضوعا يجل ويبلغ فجه فيه كان او حراما كما هو مذهب مالك والشافعية

بعد

بمجرد لانه يصير لفظة حق والبلوغ لغوا وكذا المجل لحصول الاجابة مع
الزيادة اذا المناسب سبب الاختصار على ما استيسر من الهدى او يعظم اليه
يعنى فعليكم ذبح هدى مبينة ذلك المكان واما عندنا فيمنعه فلا فرق
بينهما ومجل الهدى هو المعروف بهما منتهى ما فالبعث بتحقيق عند هدا
في بعض الاوقات بان يكون في الحلق لا في الحرم فترد عليه ايضا الاشكال الذي
ورد على الشافعية في الجملة على انه ينافيه فقهه صلى الله عليه وآله في
الحديثية بناء على انها من المجل على ما قاله واما اصحابنا فكانوا يحلونه
مخصوصا بالمرضى وما يسيلون سبب النزول ويجعلون انتم بمعنى انتم
من المرضى فقط او العدو ايضا وان لم يكن منع العدو وكذا في المحصر
ويجعلون مكان الهدى في العدو موضعها ونما نه زمان ارادة التحلل
قبل ان يموت المجل ويحصر ذلك باسم الصد سواء كان في الحج والعمرة
المرضى حتى يوم النحر ان كان حاجا ومكة الساعة التي وعدمه بها ان كان
مقرا فلا بد منه من البعث لانه ممنوع عن الوصول الى محل الذبح المذكور
وهذا فقدم فرق بينهما بذلك وبغيره ايضا مثل حصوله صلى الله عليه وآله
والله التحلل في المصدود من كل ما حرمه الاحكام حق النساء كما حصل
ولا صحابة في الحديثية بخلاف المحصور فانه لا يحل فيه النساء حتى
طواقتن بنفسه الا ان لا يحصل له الصلح الى مكة فيستتيب ودلهم على
ذلك وبما في الاحكام من المشتركة والمخصصة مثل وجوب نية التحلل
واجب بعضهم المطلق والتقصير ايضا معه التحلل كالشيخ زين الدين
شرح الشرايع استدلالا بالاية المذكورة ولا دلالة فيها بل على عد
كما سيظهر اجازة عن اهل البيت عليه مثل صحبة معاوية بن عمار
عن ابى عبد الله عليه السلام قال سمعته يقول احصر من غير المصدود والمصدود
المرضى والمصدود الذي يوصله المشركون كما روى ان رسول الله صلى الله عليه وآله
ليس من مرضى والمصدود يحل له النساء والمحصور لا يحل له النساء قال
وسالته عن رجل احصر فبعث بالهدى قال يواعد اصحابه معا اذا كان

في الجمل الذي هو يوم الحز فاذا كان يوم الحز فليصغر من راسه ولا يجل عليه الحلق
 حتى يفتق الماسك وان كان في حرقة فليتنظروا مقدار دخول اصحاب مكة والاشيا
 التي يعدم فيها فاذا كان تلك الساعة فصر واخبر ان كان من جنس الطريق
 بعدها احرى فارد المجمع الى الماهلة رجع ونحوه دنة او اقام مكانه حتى
 اذا كان في عزمه واذا برأ فاعليه المرق واجبة وان كان عليه الجرجع او اقام
 فغاة الجرجع فان عليه الجرجع قال فان الحسين بن علي عليهما السلام خرج معهما
 فخرج في الطريق فبلغ عليا عليه السلام ذلك وهو في المدينة فخرج في طلبه
 فادركه في السقي وهو مريض فقال لابي ما تشك في فقال شكى راسي فدخل
 عليه السلام يدنه فصرها وعلق راسه ورده الى المدينة فلما برأ من وجعه
 اعتمر قال اريت حين برأ من وجعه قبل ان يخرج الى العمرة حلالة النساء
 لا تحل له النساء حتى يطوف بالبيت وبالصفا والمروة قلت قال بالرسول الله
 حين رجع من المدينة حلت له النساء ولم يطوف بالبيت قال ليس اسألك
 النبي صلى الله عليه وآله مصدره او الحسين عليه السلام محصورا وشككته
 ايضا قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول المحصور غير المصدود قال
 المحصور هو المريض والمصدود هو الذي يرهه المشركون كما روى رسول الله
 ليس من مرض والمصدود تحل له النساء والمحصور لا تحل له النساء وغير ذلك
 من الاجار ولا شك في دلالة الاخبار على المطح كما ترى ولكن في الرواية الآتية
 دلالة على جواز الحز وجوبه موضع الحز ولا يجزى البعث وهو خلافها
 ذهب اليه الاصحاب وايضا في منتهى اشياء حتى انه يقيم المسافات بين
 اولها وآخرها فاما فعله عليه السلام بالحسين عليه السلام وايضا فيها
 تغييرات كثيرة ففي التهذيب الذي في الكافي وفي الفقيه غيرهما فان
 فيه انه فعل الحسين ذلك بنفسه لا امير المؤمنين وفي التهذيب فيها زيادة
 بعد قوله فان عليه الجرجع من قابل فان ردة الدرهم عليه ولم يجزوا
 يخبرونه وقد اختلف في ذلك بينه وبينه ولكن يبعث من قابل ويسد ايضاً
 الاصحاب حملها على انه محذور لا يطل احلاله ولكن يبعث الهدى القابل

ويعد

ويعد عا يسد عنه الحز من حين البعث ومثله رواية غير صحيحة
 في الكافي قلت له اي لا يبعث عليه السلام اريت ان ردوا عليه وراهم
 لم يذبحوا عنه وقد اختلف في النساء قال فاليهدى من الهدى وبمسك
 الآن من النساء اذا بعث فقال بعض لا يبعث وجوب الامساك بغير تحقق
 التحلل فحل على الاستحباب وقال بعض انه لا يستبعد بعد وقوعه في الغيب
 وانت تعلم ان قوله عليه السلام فان ردوا الدرهم عليه او لا يدل على
 محل حق بل لا يستبعد ويحتاج الى تكلف في دفعه بل الظاهر معناه عليه
 اشهد ولا كفارة ولكن يبعث ويكون محمداً مسكاً يسد عنه الحز كما
 كان قبل البعث اذ قد مراد بقوله وقد اختلف في فعل المحل واعتقد انه
 ولو يرد عا في الثانية على ان هذه الزيادة ليست بموجودة في غير التهذيب
 الثانية ضعيفة فلو لم يكن للمصدر دليل على ذلك من اجماع ونحوه لم يبعث
 بما ذكرناه فينبغي في الاشكال ايضا يمكن القول بالتحريم المحصور بالمريض فحل
 عليه السلام بالحسين عليه السلام على الجرجع وكذا البعث بمعنى احد الطرفين ^{حين}
 على الحسين حتى يندفع النساء بين الروايات بل بين اول هذه الرواية واخرها
 كما وقع في التهذيب والكا في فاق فيما فعل امير المؤمنين عليه السلام وهو الذي
 مكان المصراع الصريح قبله بالبعث فالمعنى على ما فهم من راي الاصحاب فان
 منعهم بالمريض من الجرجع بعد كونهم محرمين باحد من اوردته الاحلال
 اوردتها كما هو الظن من اللفظ قطع الثاني يكون الاحلال بالهدى واجبا
 اراوا التحلل لا على الاول على تقدير الزيادة والثاني هو المفهوم من ظلاله
 والاول هو المفهوم من كلام الاصحاب فعليك اوقالوا اجب عليكم انفاذ محلو
 او اهدوا وايضا للتحلل ما استيسر من اي نوع كان من الهدى ابد
 او بقر او شاة فمحلها اذا ظنتم ذبح الهدى فيما احب من مبدءا او شاة
 خبره بخبره او مفعول مفعول محذوف بالجملة جمل ان احضرتموه ويحتمل
 المحرر بمعنى المانع المطلق كما في اللغة لا بالمعنى المصطلح عندهم فيكون التقيد
 ولا يخلو وارادكم حتى يبلغ الهدى محله ان يعظم كما في المصنفين وحتى يذبح

حين

في محله ان كان المنع بالعدو كما وقع في الهدية فتكره الآية لو قومه ه الهدى
ونظرون وبيانها بالاجزاء كما في سائر الايات ويجعل بلوغ الهدى محله كذا
عن حصوله في محله في العدو الصدوق في المرض مما ذكره في ذلك الباب
مستفاد من الاخبار ومع انه غير بعيد من الغرض لدلالة العقل على عدم
البحث حين الصد بالعدو غالبا ولعل غرضه لا يقتضيه ان لا يقتضيه بلوغ
الهدى محله لا يخلو اما احرامه ولا يخرجوا من الاحرام حتى يتحل به حكم
الواجب عليهم للتخلل في المحل الذي يخل ويخرج ويباح ونحوه او غيره فيمكن
عدم التحريم فلا ينافي الوجوب في ذلك المحل وهو ممكن ان كان محرم بالوفاة
ومضى يوم الحرام كان محرم بالخلق الذي هو اقوى مما يحصل في الاحلال
اطلق واريد منه ذلك او يكون معناه يعني لا يخلو في ذلك الوقت في
غيره ايضا بالمعاصرة او يقتضي لا يفعل شيئا من محرمات الاحرام لعل
الاولى من الثاني علان ههنا بالاجزاء الاول الهدى واجب على المومنين
او معتد بارادة التحلل الظاهر من الآية الاول فيجب الذبح والتحلل ايضا
وتقييد القاصي وغيره الآية بقول ان ادم التحلل كما اشرا اليه غير
البيد الثاني هو مخصوص بصورة عدم الا للشرط وقت الاحرام بقوله
حيث حبسني ومطلق الظاهر الثاني لعدم التقييد في الآية وعدم فبقول
المخصص ويجوز الاشتراط لا يدل عليه اذ قد يكون قايده بمرحله حصول
الذباب او غيره والاول مذهب السيد وهو بعيد عنه لعدم حرجه
بالآية لا يبين ولا يبين وهو يفهم من القصة ايضا وفي صحيحه
بن حمران الذي ما وثق بل قيل له كتاب في باب الحصر من الغيبة سئل
ابو عبد الله عليه السلام عن الذي يقول ملق حيث حبسني فقال هو
حيث حبسه الله عن محل قال لا يدخل ولا يستطير الا بشرطه المحرك كذا
في حسنة ذراة في التذويب في باب الاحرام هل حل اذا حبسه اشتراط
او لا بشرط لالة ما على سقوط الهدى مع الشرط وبدونه ولكن قد
بالآية ويؤيده عدم السقوط بدون الشرط الاجماع على القول بصحة

مسروعة فاعة عن ابن عبد الله عليه السلام انها قال القاتل يحرق وقد قال واشترط
تحل في حيث حبسني قال بحث يهديه قلنا هل يمتنع في قاتل قال لا ولكن قيل
في مثل ما خرج عنه فان فيها دلالة على عدم السقوط فيها دلالة ايضا على عدم
اجزاء التمتع عن القاتل فلا يصح العدول وطلقا ايضا وذلك مذهب البعض
ليس يثبت الثالث هل يحقق الاحلال بمجرد حصول وقت الموعدة لنا في
الذبح والادب من تقصير او حل مع نيته التحلل بها كثر الروايات غالبة
والاصل ايضا مؤيد ولكن الاستصحاب يقتضي البقاء على الاحرام حتى يتحقق
وجوبه بمعية المتقدمة حيث قال فيها فيلحق صراحة في وجوب التقصير
كذا قوله فيها فترددوا على بدل على وجوب التقصير فانه كانه لا مانع فيه
فيكون واجبا محتمل بینه وبين الحاق ويمكن استفاضة من الآية حيث
قال فيها ولا يتحقق اي لا يخلو اعمى لا يتفلا شيئا محل كحق بلوغ فيقيم
الغاية وجوب فعل محتمل وليس الا المحل او التقصير انه في وجوب المحل
المعين بلوغ الهدى فيكون التقدير فالحاقا بعد البلوغ فامل في
انها المحرم فيقيم حوان المحل بعده ويحتمل ان يكون المراد كما هو الظاهر
من محرمات الاحرام حتى يبلغ ثم يحل ذلك كذا يحق في الخط والمنع والحر
فيهم حوان المحل بعد البلوغ فلا يكون التقصير متعينا وقد علم كونه واجبا
فيكون المحل مثله فامل من الرابع هل النية واجبة لهذا المحل او التقصير
وشرطه حيث اذا انتفت امتنى التحلل الظاهر كلام الاصحاب ذلك ولعل
دليلهم الاجماع والاحتياط او كونه عبادة فلا بد لها من نية وبالمجمل
التحليل على الوجه الذي يفهم من سائر الاخبار لا يخلو من مناقشة
وان كان الاحتياط يقتضيه الحارس هل يحل له كل ما يحرمه الاحرام الا
ظاهر الآية هو العموم حيث قيد بقا التحريم بلوغ الهدى فيرفع المنع
المتقدم وهو الظاهر وان لم يكن نصا الا انه في بعض الروايات الصحيحة مثل
صحيحة معوية ما يدل على ما يحرمه التحريم بالنية حتى يطهر بالبيت وينتفي
وان يقد في نية يبه وان امكن مع امكانه ايضا اذا لم يتحقق وصوله

الى مكة وهو ظاهر كلام المدرس والاصل خلافه حتى يثبت بالدليل فان ظاهر
 الدلالة على وجوب الطواف للقبيل هو طوافه بنفسه وعينه لا يجرى الا بالقبيل
 وايضا الظاهر طواف الزيادة ولهذا قال حتى يطوف بالبيت والظاهر
 ان يمشي على الجبل على طواف النساء ويجوز ان يمشي مع القعدة كما فعله في محل
 التماسا وسوان هذا الطواف هل هو شرط اذا كان الحصة الموعودة المتع
 بها اقل من الدروس بالثاني للصلوات وعدم وجوبها فانه يحصل
 تحلل النساء بمجرد التقصير وهو محل التماسا في ظاهر الروايات عامة ومأم
 ان المراد طواف النساء فلا يشرط ان يمشي فيها اذا حصل جميع افعالها لا
 يدل على عدمه فيها اذا لم يحصل ذلك ولهذا كان التحلل متاعا الى القدر
 هناك وهذا يحتاج اليه وايضا ما كان الحلق هناك جازيا وهذا يجب
 يصير محلا للجملة بعد ثبوت الدليل لا يشرط الاجتهاد والاستصحاب
 السابع الطحونان الذي المحصور ايضا ممكنه وليس بعيدا من الآية
 ويدل عليه فعل من المؤمنين عليه السلام والحسين مما قد يكون محتملا بين
 البعث والذبح مكانه كما هو مذهب من الجيد الموقلة الدروس وان
 الجمع بالثابت وعينه بان يكون البعث واجبا في الاول والذبح في الثاني
 ولكن الظاهر بعيد لان الآية تفسر بخصصة بجمبع بعض الحاج والمهم
 القارون منها وايضا يدفعه فعل الحسين عليه السلام فانه في الفقيه
 في باب الحطارة ما كان ساق الهدى بذنة ونحوها مكانه وكذا
 الجبل على القطوع والواجب ان من هل يكتفي هدي القارن عن هذا
 ام لا في الآية ذلك وكذا بعض الاحبار كما مر في صحيح محمد في فاعله
 وفيه هذا وبعض الاحبار وجبا لاثنتين ورويه رواية مثل صحته
 معوية في الفقيه فيجل على الذب او على وجوب السوق بنذوقه
 والآل فان ان واحد يكتفي كما مر في الساسع هل يجب بضم هذا الهدى
 هل المتع او صرفه كله الى القفرا اما لا يجب شي الظاهر عدمه بل يكون مكانا
 له للاصل وانما وجب الذبح وهو لا يدل على صرفه الا ان يدعى ان القف

من ذبحه

من ذبحه حصول الشفع للفقراء لا مجرد الذبح ولا كونه بدل هدي المتع
 بالذبح ولهذا يجب غيره ولعل الاحتياط في صرفه لكن مع نية الاهداء
 ونية التصدق ايضا والصديق بالباقي العاشر او ظهر خلاف الروايات
 بان لم يكن نابيه ذبح الهدى اصلا او ذبحه بعد تحلله فالظاهر
 اذا الظاهر انه ما جاز بالاحلال بحصول ثلث السبع في ايض فهو وعده بعد
 وهو ظاهر الآية والاحبار مثل صحيحة ذبحه في باب الزيادة من الهند
 واحبار الحمير حيث قال فيها وان اختلفوا في المعاد لم يضره ان شاء الله
 كنهنا صغيرة وذبحه واقوى ان كان ثمة الآية بعينه موجودة صحيحة
 معوية بن عمار في الحقيقة في باب الحصر ويمكن ان يحمل على عدم حصول خسر
 بتحلله بل يشرط تحله لكن يجب عليه بعث هدي احزان لم يكن ذبح اصلا
 ويسدح عن محرمات الاحرام اجوبا بقيد او مندوبا وبمحتمل الو
 من حين البعث والامساك عن النساء فقط كما هو ظاهر الاصحاب و
 يوزنه وجود الامساك بعد البعث فقط في الرواية الصحيحة ولفظ الآية
 اذا بعثت في غير الصحيحة ويحمل على عدم وجوب كفارة بمعنى انه ما صا
 بل محض لا شئ عليه لجهله مع الهل بالما موديه ولكن لا يفعل لجهله
 بناء الاحرام حتى يبلغ مثل مكان وليس بعيدا من الآية والاحبار اذا يمكن
 معنى الآية حتى يبلغ الهدى بحله في نفس الامر فليكن يكفي الثمن ما لم يعلم
 خلافه فتأمل الحادي عشر هل هذا الهدى بدلا لا فيبقى بمواضعه فيوجد
 في الدروس عن الشيخ ذلك وعن ابن الجيد خلافه في الآية مع الشيخ لكن لو لم
 للمرج والعين والشيخ والترجيح السهلة تدل على مذهب ابن الجيد وكذا
 حسنة معوية بن عمار بل لا بعد ان بقى صحيحة لان وجه الحسن هو ربح
 بن هاشم او علي بن ابي عبد الله عليه السلام انه قال في المحصور ولم يستحل
 قال بذلك ويرجع فان لم يجد من هدي صام اي ذبح الهدى في ذبح
 ان لم يجد هديا ولا تمت صام بدله ويجوز ان يكون الصوم بدله وتدل
 عليه صحيحة معوية بن عمار في الفقيه في باب ان لم يجد هديا قال اي ذبح

كتاب
 الحج

عليه السلام يوم كن كانت في القارن لعل لا يظن ان الفرق واما مقدار
الصوم فيعمل عشرة لانه بدلا من الذي ويكون الصوم اشارة اليه او
او ما يصدق وهو انظر للصدق واصلا عدم الزيادة والاول احوط واحوط
منه البهاق في يصدق او ياتي بافهاما احده له ويجوز الانتقال الى العرة
المفردة كما يقول الاصحاب فمن فاته الحج وهذه الحنة تدل على ان الحج
في مكانه المحصور واجزا هدي على ساق عن هدي التحلل الثاني عشر هذا
الحكم بخصوص المريق او جاز في كل من يهر يهر العدو مثل كسور الرجل وقطاع
الشفقة والصال عن الطريق الظن ذلك لعموم الآية وبعض الاخبار وان كان
في البعض يصرح بان المحصور هو المريق ولكن في صحيحه البراءة المذكورة في
زيادات الحج من الترتيب بعد اجزاء الحيا والوقوع في مكة في الحيا
في باب الحصر عن الحسن عليه السلام عن محمد بن كثر ساقا اي شيء من ذلك
شي عليه قال هو حلال من كل شيء تقطعت من النساء والشباب والطيب
نعم من جميع ما ليس على المحصر فقال اما بطلان قولنا في محله الله عليه السلام
في حلي حيث حيث يتقرب الذي قد ردت على قلنا صلوات الله
اقوله الحج قال لا بد ان يحرم من قال قال قلت فاجوز في المحصور والمصد
ها سوا قال لا قلت فاجوز في رسول الله صلى الله عليه وآله حين قد
المسكون يضي عنده فقال لا ولكنه اعترى ذلك فيمكن تقيدها بعد
ذبح الهدى او البعث للحج ومع ذلك يبقى الحكم في النساء من غير طواف
مخالفا لحكم المحصور لان محل ما يدل عليه على الاستحباب وهو غير بعيد
سما لا يهك لكن الظاهر ما ذهب اليه احد من الاصحاب في المحصور في
ذلك على غير المسترط وهذه عليه كما هي ظاهرة فيه ولا يبعد اخرج من مكة الى
محطه من حكم المحصور الحنوي جعل الباق تحت المحصور كما هو الظاهر في اللغة
وحكم المحصور المريق كما في بعض الروايات وظاهر عبارة الاصحاب انما
بالتحليل واحدة غير المنيغ بالعدو حيث قول بذلك وبالمجمل هو الحسن
الا حرام ثابت والخروج عنه مشكوك بقاءه كذلك موجب للمعروف الضيق

المنع

الحج مقفلا وشرا مع شمول الحصر لغة بل عن فاقنا مل لا يخفى انه منهم من هذا
الحج ايضا الفرق بين المحصور والمصدرة انه لا قضاء للحره اذ الوقت له وكذا
في الحج وان الاشتراط موجب للتحلل في الجملة من غير محله بان الاشتراط لا
تركه فتأمل الثلث عشرة لانه لا يصح ان التحلل المذكور في الحج بمقدار
قواته فاذا صرح في خلاف الحج فضليه العرق للتحلل بان ينقل فيه من الحج الى العرة
انه ينقل من غيرنية واعتبار على الخلاف عندهم واذا حصر عنها ايضا فيحل
عن الحج والمهدي وقط الآية والابن المحصر علم غير قيد بذلك والرواية
الدالة على وجوب العرة على من فاته الحج على تقدير صحته او ثبت الحج لانه غير
دالة على جعل الزام بحيث يخصص الآية والاجزاء الصحيحة كما فاته من شرط
تقصيص الكتاب بالحنة فتذكر انما يرجع عنه ان لو لم يزل التحن فادرك الحج
بالوقوف الحج يجب التحن وان ذبح هديه ان كان المحصره وان كان عن
الحره فذلك وانما اذا فاته الحج في الاول في حوان التحلل بالمهدي بناء على
قلنا من العمل بعموم الآية والاجزاء على ما يفهم من قول الاصحاب يجب
التحلل بالحره المفردة كما في الدرر لما رواه معوية بن عمار في الصحيح في
العقبة في باب من فاته الحج عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من ادرك
جمعا فذلك الحج قال لا يما قارب او معز او شمع وهذا في الحج فيلحق به
وعليه الحج من قال لا يمكن تخصيص هذه الرواية بغير المحصور للاداة واحدا
للمحصر ويمكن العكس ايضا وفيه الاحتياط مع كثرة الاحتباب في الاحتياط
تأمل على ان فيه ايضا عن داود الرقي صحيحا قال كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم
بمكة اذ جاء رجل فقال ان قوما قد صاودوا وقد فاتهم الحج فقال ان الله العاقبة
اراد ان يصرق كل واحد منهم شاة ويحلق ويحلق عليهم الحج من قال ان اضيق الى
بلادهم وان اقاموا حتى مضوا بام الشتر في مكة فخرجوا الى وقتها لمكة
فاخرجوا منه واعتمر واهلبس عليهم الحج من قال بلفظه تدل على عدم وجوب
على الحسين فيمكن حملها على المحصور وفيها امر اخر في قوله في الموضع عذرة
في تحلل ولحق وقائه الحج وقد ذبح هديه قاله الدرر في الاحتباب به او

بالهرة وجمان قلت الظاهر الاول لكن ينبغي مع التخصيص بنية التعاليم على
ما قررناه للادوية وبعض الروايات المتقدمة ومجتمعة زيادة بان زيادة
الحج من التذليل في اجبال الحرم الى جعفر عليه السلام ان قدم مكة وقد
تفرده فان عليه الحج من قبل الهرة ان قد حجا بعد الذبح وتوسل
الحج فليس عليه الا الحج من عرفة في القابل على الظاهر السادس عشر بما تحقق المحقق
تحققه بالمنع عن الموقفين معاً في الحج والظن عدم تحقق المنع من احدهما فقط
مثل ان حصر عن عرفة فحصل له الوقوف المشهود وتبين ان حصره عن عرفة
عليه ما ورد في الصدوق في حجة فضل بن يونس في القابل في الجملة المذكورة
باب زيادة الحج من التذليل بعد اجبال الحرم واراد في مذكورة في القابل
ايضا في باب الحصر في القابل بالحق الاول عليه السلام من حصره في القابل
فاخذ ظاهراً له يوم عرفة قبل ان يعرف به الحجة فحصره في القابل
يوم النحر على سبيله كيف يصنع قال في حق جمع بقوله يفرغ الى متى يفرغ
ويعلق ويذبح وتبقى عليه قلت فان على من يوم الثاني كيف يصنع قال
هذا مصادره عن الحج فان كان ذلك في مكة متمتعاً بالهرة الى الحج فليطه باية
اسبوعا وبسبوعا في يوم راسه ويذبح شاة وان كان داخل مكة فليطه
فليس عليه ذبح ولا حلق في الكوفة فلا شيء عليه وهذه وان كانت في الصد
ولكن الظاهر عن الفريقين في ذلك وصدق فان حصره في القابل في الملة الحصر
الحج والهرة فالهرة المنع مما يحصل به الحج والهرة لم يتحقق الحصر فيهما وفي
هذا الخبر في ما لا يرد في عدم تحقق الصد اذا كان محجوسا بالحق وذلك
يفهم من قوله ظاهراً له بالمعنى ومذكور الاصحاب ايفاء ويدل عليه العقل
والقول ايضا وهو ظاهر الثاني في ذلك الحج باذنه المشرك لا يمكن ان
اختار اياها يوم النحر فانه يصدق على كل طوع التمسك به مع انه
عن التخصيص بل الظاهر الاضطراري لان الغالب المطلق مع الحجب في الحج
ما يصل الى المشرك من طوعها الثالث عدم تحقق الصد بالمنع من عرفة
مع بقاء التمسك اليها بتحقيقه اذا خرج من الحرم بعد وقوف التمسك في الحارة

انه لو كان بعد التمسك لم يكن مصادره القول قبل ان يعرف بل يكون محج
بجوابه اذ لا عرفة ومنها ايضا مطلقاً السادسة وجوب الذبح والحلق في
الهرة السابعة عدم وجوب كفارة نفوت منك بغفل الاحتيا والشائنة
ان الواجب على المصدود بعد الهرة التمسك بها عن الحج المنع على الظاهر
المفردة لكن مع وجوب الذبح ايضا وتعيين الحلق وذلك عن ظاهر
كلام الاصحاب ويمكن حمل الذبح على الاستقبال او على كونه هدى التمسك او
وعمل الحلق على الاستقبال او على كون الحاج ضرورة لوجود ما بين يديه
جواز التخصيص ايضا على ما ذكره الاصحاب السابعة يمكن استفاضة في
العقل بالهرة اذا لم يتقبل الهدي وفات الحج في الحصر ايضا كما يؤول الى
قياسا على المصدود العاشر ان الواجب هو الهرة فقط من دون الذبح
والحلق اذا كان مصادره من الحج المفردة او عدم وجوب شيء اصله
كان مفردة كما يدل عليه ظاهر اكماله بل قوله في التذليل والاحلق اذ
لو كان عليه عرفة كان عليه الحلق ولو لم يتبين بينه وبين التخصيص
يقول الملاء في التبيين فيخرج القول بالتعيين في الاحلال عن الحج المنع ولا يؤول
به احد على الظاهر من الحادية عشر اتم قال احرام الحج الى احرام الهرة من غير
فقدوا احتياج الى النقل كما هو مذهب البعض الثانية عشر انه يوم
وجوب طواف النساء هذه الهرة فتأمل في الطواف الحاصل في حقهما
لو ترك عند الهرة في الحج مثل ما سلكه من طواف النساء واصل طواف
الزيادة والسعي فلا يبعد التحقق لصدق الحصر لان الظن في الآية المحصورة في تحقق
الحج بالتمام بمعنى انه اذا منع منه ليراتب بالحج تماماً فيبقى حصول الحصر
وبنت احكامه الا ان الظن من قوله حتى يبلغ انه من بعيد كما بينهم
التقاسيم وبعض الروايات ايضا فلا يبعد تحقق الحصر فيهما ويدل عليه
قول الاصحاب انه اذا امر من بعد الموقفين طيف به ان امكن والا
استتاب وايضا ابطال هذا الحج مع تحقق الموقفين الذين هما الهرة
وبها يحقق الحج ويقتوا معاً بطلان الجواب هدى آخر في الحج في القابل

والطواف لإباحة النساء خلاف الأصل ويجب من الشريعة التي هي على ما يظهر
فلا يبعد حمل الآية على المنع عن شيء من الحج والعمرة الذي به يتيقن ويحقق ^{بشأن}
عداوسوا لا يحد فقط وليس كذلك بسبب بل هو الظاهر المبني على ما يتيقن ^{بشأن}
في الحج عن الموقفين وعن أحد هاتين الفرائض من الإباحة وعن الحق لا يتيقن إلا
عن الطواف وأما الصدق فلا شك في تحققه أيضا عما يتيقن عنه الحج وكذا
في عدم تحققه عن مناسك مني فقط بل عن الطواف أيضا سواء كان قبل التحلل
أو بعده لما مر في المحرر الأصل وعدم العلم بتيقن موجب وعدم الفرق بحسب
الظن تأمل فأن الظن عدم الفرق في هذا الأحكام بينهما وأما حكم المصدوق
فإن قلنا باندراجها في الآية كما أشترأ إليه وقاله في ذلك حيث قال قوله
احضره فيه قولان أحدهما معناه أن منكم حرفة أو عرقا ومنه فاستنتج
لذلك عن ابن عباس وما عهد فتاده وعطا وهو المروي عن امتناع عليهم
السلام وفيه بحث تقدم وما رآيت رواية أصلا له فعدا الأصل فلا ^{يحتج}
في وجوب ذبح الهدى على الظاهر وإن لم يقل باندراجها فيها فذلك ^{بشأن}
لبسوت الاحرام وعدم العلم بالتحلل إلا بالذبح في برونه على المنع ومعه
يحقق كما هو الظاهر من ذهب الأصحاب وللتأسي به صلى الله عليه وآله
بما فضل في الهدية كما دل عليه صحيحه معوية بن عمار وأيضا قال بعد ^{بشأن}
معوية بن عمار في الغنية وقال الصادق عليه السلام المحصور والمصدوق
يغزبان بدنهما في المكان الذي يظلمان فيه وهذا كما يدل على وجوب ^{بشأن}
على المصدوق يدل على وجوب الغزبان في المحصور أيضا مكانه كما أشترأ إليه ^{بشأن}
بعد دخاله في الآية ويدل على وجوب ذبح الهدى على المصدوق
في مكانه رواية ذلك في كتابه في باب المحصر عن أبي جعفر عليه السلام ^{بشأن}
المصدوق يذبح حيث صدق بجمع صاحبه فيا في النساء والمحصور ^{بشأن}
الحين كذلك رواية حران فيه عن أبي جعفر عليه السلام قال إن رسول الله
صلى الله عليه وآله حين صدق المدينة نصر وعمل كلها من محبته
الأنه عمل بها الأكثر الأصحاب ومؤيدان بعينها وإن كان ذلك ^{بشأن}

تأمل

تأمل وأيضا فيناه لالة على عدم الترتيب بين الغزب والتقصير والتسليم أولى
لغيرها ولا احتياط وأما وجوب الحلق أو التقصير كما اعتز به بعض الأصحاب
مثل السيد في الدينين فلا بد من دليله عن ظاهره القياس باطل سيما مع الفارق
في الآية مع عدم ورود ما يدل على وجوبها حتى يؤول إليه الآية التي تدل
على عدم مع الأصل لا استصحاب هنا وأيضا ظاهره يفتي الروايات حيث
ما ذكر فيه الحلق أو التقصير مع ذكر ذبح الهدى يدل عليه وأيضا يدل ^{بشأن}
ما ورد في صحيحه معوية بن عمار في بيان فعله صلى الله عليه وآله يوم
يغزوا حتى إذا طاهر وجوب الإحلال الحلق فقط ثم في رواية حران المقد
ما يدل على فعله صلى الله عليه وآله ذلك كتمان صحيحه ولا يصححه ^{بشأن}
فعل سبيل الوجوب حتى يثبت بدليل التمسك به الاحتياط يقتضيه و
الاستصحاب غير بعيد وكذا في وجوب ذبح الهدى في المكان الذي صد ^{بشأن}
فيه تأمل وإن كان ظاهريه معوية بن عمار رواية ذلقة وجوبه فيه ^{بشأن}
ظاهريه عنه وجاز أن يذبح بعد وجوبه في الغزبان في المحصور كما تقدم من صحيحه ^{بشأن}
معوية مع عدم تعقل ظهور وجه الوجوب فنية عدم الوجوب فيه وإن
قلنا أنه الإحلال بالهدى واجب لا يجوز تركه لأنه ما ثبت فنية فلا ^{بشأن}
يبعد جواز فعله في منزله أي بعد ما يجمع إليه كما احتج به الدينين ^{بشأن}
من كلام الشيخ زين الدين في شرح الشرايع وجوبه في المكان الذي صد ^{بشأن}
الظن تمامه في أكثر الفروع التي أشترأ إليها المحصور مثل عدم الفرق
بين الشترط وعدمه وعدم وجوب تقدم الهدى لو ساق مطلقا وكما ^{بشأن}
واجبا بحدوثه وإن اختار البعض عدم المتأخر مطلقا والبعض مع ^{بشأن}
وجوب المذكور مثل الشيخ زين الدين لعدم الدليل فلا يقدح للوجوب ^{بشأن}
الموجب أنه يذبح هذيانا وهو عام بل لفظ ذبح الهدى الموجب كما مر ^{بشأن}
الجمع القابل مع الاستقرار وعدمه مع عدمه وكذا الفرق وغير ذلك ^{بشأن}
من الأحكام التي يظهر بالتأمل وأما الحكم فيها والاجتماع لا محالة ^{بشأن}
أعدها بعد حصول العقل بالأول فلا بحث وإن احتل ضيقا وجوب الحلق

او التقصير على تقدير عدمها وكان الاول المصد واما لو حصل معا فلهما
ذكرناه من الخوف فكان المنع فيما لا يبعد وجوب احتياطهما في كل واحد
الحلق والتقصير على المصد ولو جرد في الآية تحقفا على ما قد دخل في فعل
فيه والاحتياط ويجوز وجوب احكامهما معا الموجب لكنه بعيدا في الظاهر
العرضي المحتل ولهذا قال المفسرون الملاءمة انما هي المحتل فما استدلوا
بذلك البعد فكان البعث متبعا في الاحكام والذبح في الكليات والصدق
به في المصد لاشك انهما احوط والتعين ايضا بعيد لوجود موجب انظر الى
والبعث على الاحتمال وعدم تحلل النساء حتى يطوف ويحلق كون الامر كذلك
لو شرع بعض افعال احكامها فحصل الاحتياط تمامه او لم يشرع اصلا في
انه يجب العمل بالاول لوجوده اذ لا واستغناء وعدم تحقق الاحتياط منه
بالاول فلا يحقق المنع من الثاني وهو الظاهر الذي لا يقدح على
الذهاب الى المشابهة اذ احصله عدو بمنعه على تقدير بطلان ائنه
منعه العدو وقد تحققت من ههنا ما في قول الدروس لو اجتمع الاحكام
المصد فالاشبه بتقليد المصد لزيادة التحلل به ويمكن التخيير وتظهر انما
في المفوضيات والاشبه جواز الاخذ بالاعتق من احكامها ولا فرق بين
عروضها مع الاستعانة بين نوعين المصد بعدد المحصول او الامتنان
ذبح المصدود ولما يقصر من جهة جانب السابق في انفق في اشياءها ذكره
وفيما ذكره يظهر ان ما يماثل انما الاحكام المشتركة بينهما كمشقة مذكورة
في الكتب الضعيفة وكذا المحضنة والعرف بينهما فلهذا لم يذكرها فانه
ولكن نذكرها مسئلة ممة مما يعم به الجوى متداولة بين طلبة العلم
منقولة عن شيخهم الشهيد الثاني في ههنا اذ انقل الحاج ما يطالب به
ترك الطواف فهذا اذ فعله لا على الوجه الجزئي ومثل ترك الوضوء عند
اوجبه او وقع بغيره من غير ثبوت الجلاء لو غيرهما مما يقتضيه الوجوه
على الاحرام وجميع الاحكام بمنعه قطع الطريق عن الذهاب الى مكة اذ
حصول الرفعة والدليل ونحن ذلك فهو مصد في فعل بذبح العدو تصديق

به لا انه يصدق عليه بعد وجوبه الوجبة يمنع انما ما يقدر على الذهاب الى الحج
المنع عن الطريق وفي ههنا ما استوفى الاحكام لا يذبح العدو حكم المصدود بالعدو
بعد الاحرام عن غير صدق في موضعه عن مكة فقط والموقفين قبل دخول
مكة وترك شئ من المسك وخروجها مع لزوم حرقه عليه وهذا ليس
كذلك وهو مخرج ان قطاع الطريق لا يمنع عن النساء ومكة بل يأخذ ما الله
كذا غيره من الموانع وايضا ترك الحج والعمرة بعد ذلك كان حيلة الاما عدا في بلاد
حقا لامن الهذا وايضا ما يجتمع من ما صدق بمنع العدو بل لا يكون له
اليه اصلا اما لعدم قدرته او عدم يقينه وايضا هو جالس في بيته والموقفين
انه هو في الطريق ومصدور بالجملة الجلية بعد هذه مشقة المسئلة وشكل
ولعله وليد ذلك ينبغي اجاب بالتقصير والحلق مع التنية بعد الذبح ايضا على
مذنبه وايضا يجاب بقصد غير هذا الا ان يقول بذلك في الاصل والظاهر
اخذ من كلام الدروس حيث قال لو ظن انكشاف العدو وتبين ذباوان
استمر تحلل بالمصد ان لم يتحقق الفوات والاشارة الى الفوة ولو عدل الى الفوة مع الفوة
تصدق انما تحلل ايضا وكذا لو قلنا ينقلب احرامه اليها بالفوات وعلى هذا
لوصا الى بلده ولما يتحلل بقصد الفوة عامة لحق الطريق فهو مصدق
فله المحتل بالذبح والتقصير بلده وانت تعلم ان كلام الدروس لا يدل عليه
لان كلامه بين صدق من قوله وجوب الفوة والفوات نقل وانتقل اليها و
امرا او تمامها فصد عنه ولم يتحلل في جميع الى بلده فدخل تحت المصدود من
الفوة وانه على تقدير الحاجة بالمصدودا غلب الحق بالمصدود ومن الفوة لو قلنا
بان حكم كل من فاته الحج مطلقا مصدودا كان ويعبر ان يعبر ان يتقرب
اليها او يتقرب من غير احتياطه ويتم افعالها للتقيد فاذا حصل له صدق
بأنه افعالها باقيا باحكامها لكن بشرط ان يقصد ذلك بحيث لو المانع لذلك
بل لا يبعد اجاب بالسفر المجاب مكة وعدم التحلل حتى يبيح المنع الا ان
يكون تحقفا على الاحتياط من امل وانه لو ارتفع العدو بالمال لا يجد وجوب
بذلك ههنا وان قلنا بعدم وجوبه في اصل الجاهل والافرة ورفع المصد

عدا

العدو هنا وقصير ولوجده لعدم العلم بانه معذوف مما لم يتناه الى الجاهل
 المال فانه قد يذوق طعمه لا لالحاق فهووم وجوب الحق على من فاته الحق
 صحيح معربة بن عمار المتقدمة عن العفة عن ابن عبد الله عليه
 السلام قال من ادرك جمعها فقد ادرك الحق وانما فان او مخر او مستحق فم
 فانه الحق فليس يعرف الحديث وانه لا له على الحق المستحق وكان اضطرار
 وعليه جناب جميع على الظن ويدل على الانتقال من غير احتياج الى الحق
 وينضم اليه عموم ادلة الصدق الحق فانه يصدق عليه حق فامل
 فان الظن من الاجابة على الذي قدم مكة بعد مضي زمان الحق
 وهو غير ما لم يحن فيه تامل وان صدق الصدق عليه ايضا غير طما
 من وان كان حكما وسيا للترعية السهلة وعدم المرجح والضيقة
 اجراءه فمن انسد الحق وجميع اهله من غير ان يفعل عمره المتولد وانما
 الحق الفاسد بعد هذا انتهى نظري وقد يكون له ادلة وشواهد
 ما اعلمها بل هو الظلال في القاصر والمقصود انما تقتبس من كان اهتوى
 ما يعلم من سبب نزوله على ما هو الموجود في حين صحيح في التذويب و
 الحقيقة وفي الكافة ايضا لكنه عن صحيح رواه من عن ابن عبد الله عليه
 السلام قال مر رسول الله صلى الله عليه وآله على كعب بن عجرة الانصاري
 والنقل يتناثر من راسه فقال ابو ذر بك هو امك فقال نعم فان الله
 هذه الآية فمن كان منكم مريضا او به اذى من راسه فليدعه من
 صيام او صدقة او نسك فامر رسول الله صلى الله عليه وآله به بلحق
 راسه وجعل عليه صيام ثلثة ايام والصدقة على ستة مساكين كل
 مسكين مدان والنسك شاة وقال ابو عبد الله عليه السلام وكل شئ
 في القرآن او نصاحبه بالحيا ويختار ما شا، فكل شئ في القرآن فمن لم
 يجد مفيدة كذا فالاول في الجوار فقلت على انه على قدر حصوله من
 يضر او اذى في الراس من هوامه وان لم يكن مريضا يجوز له الحق و
 فعل ما لا يجوز للحق مفعله اذا كان السبب الاحرام وسببته للحق

اما حصوله او زيادة كيف اوكما وبالحيلة ان يكون بحيث يغم منه ان مثل
 الضرر اما هو منه ولا يتحمل مثله عادة فالقن من فكر ان تقطع احايه يندفع
 عنك الضرر والاخر في الاحرام من الامور التي يحرم عليك فعلها فيه لو لم
 تكون مريضا ولم يكن بك اذى من راسك فان فعلت فعليك فدية فلا بد
 ح على وجوب الفعل بل على جواز او يكون التقدير ما اوجب عليكم فدية
 من غير تقدير شئ اخر فيستفاد وجوب ذلك الفعل المتي ما لا صحة اذ
 ايجابها من غير تقدير بشرط الفعل مستلزم لا يوجب الفعل وهو طوقه
 من مثله في فدية من ايام اخر فالادب بالقدرة البذل الى فعله بدله ثم
 مقامه في سبيله جنه محذوف ويجعل العكس التقدير ما اوجب فدية
 وهذا اولى ليكون المستدل معرفة والحيلة جزاء الشرط اي فن كان و
 من صيام مع ما عطف عليه بيان ذلك البذل والعفة ود للمعص
 ان النسك شاة وات الصدقة اطعام ستة مساكين كل مسكين مدان
 وهو مذهب الحسن وابن الحنفية على ما ذكره في الدرر ومن وان الصوم
 ثلثة ايام وهذا القليل مذكور في وقت وفي ايض مع الاشارة
 الا انه اشهر واوضح حيث قال المروي عن امنا عليهم السلام الصدقة على
 مساكين وروى عن مساكين هذا والمتنوع عند الاصحاب على اطعام
 عشرة مساكين لكل واحد مد وقال في الدرر من التقدير قوي وكذا قاله
 الشيخ زين الدين في شرح الشرايع للزهر والحسن الصحيح كانه اشار الى ما ذكرناه
 والذي يدل على عشرة مساكين ما رواه عمر بن بن عبد الله عليه
 السلام قال قال الله في كتابه فمن كان منكم مريضا او به اذى من راسه
 من صيام او صدقة او نسك فمن عجز له اذى او وجع فليطأ الى ما
 لا ينفي للمريضا اذ الصيام ثلثة ايام والصدقة على عشرة مساكين فيشتم
 الطعام والنسك شاة فذهبها فيما كل ويطعم واما عليه واحد من ذلك و
 قال الشيخ وليس بين هذه الرواية والحق نقلا مما تقدم في كية الاطعام
 الى قوله هو يحسن باق الحنفية من اخذوا به ذلك اشارة الى الحنفية كما ذكره

المشددان وحينئذ من زلة عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا احضر
فبعت بعدية فاداه راسه قبل ان يفر هديه فانه يذبح شاة مكان الذي
احضر فيه او يصوم او يصدق على ستة مساكين والصوم ثلثة ايام و
نصف صاع لكل مسكين وهذا يدل على الاول الا انه في المحصور وكذا في
اخر وهو الظن من الآية ايضا الا انها حملت على الامم كما هو المذهب في
الذبول والظن عدم القابل بالفرق ثقات الظن هو الاول لكثرة الاخبار
الجوز مع شهرته رواية فانها مقولة في الكتب الاربعة مع شهره رواية
الثاني لان ما رواه الازم التذييل فساوى الشهر ثمان على قدر ثمنها
شيئا يستدبره في الجملة وبقي الصحة مع الكثرة سالمة على ان رواية الثاني
مستقلة على ان الاكل من الكفارة للكفر وهو خلاف الظاهر المقترن بحمل
لفظة يتيقن وهو لا يتيقن ايضا ليس بها كمال احد منكم كما هو المذهب وفي الاول
من اداة فائدة وهو التيقن اذا كان او التيقن اذا كان فمن لم يتيقن
الاولى هو المختار والاولى ح فيهم منه بطلان مذهب من يذهب اليه
خلاف ذلك كما قيل في كفارة شهر رمضان وعصا الكفارة يدل صيد النعامة
وهي بدنة ومع البحر يقوم البدنة ويقف ثمنها على البئر يتصدق به
لكل مسكين صدق ولو عجز صام عن كل مدين يوما فان عجز صام ثمانية
يوما فان البعض يقول ان التذنب والبعض بالتحسين وكذا في غيرها من
المساخر ايضا يمكن الجمع بين الطرفين مع القول بالاول بان يقرأ بعد شتم
عشرة قد يكون اثني عشر مائة فيكون القيس بين عدد المنفقين لا عدد
الامداد كما ذكره وايضا لا صلوا لاعتباط مع الاول بقوله شتم وهو ان
ظاهر الآية ثبوت هذا الحكم في كل من شتم بوقوعه بفعله ما يوجب الحرمان
بناء على ما تقدم من المعنى الآية وحقيقته في وقت وفي موضع يوجب الحرمان
وقوله تعالى فاذا استم اى فاذا استم الموانع من العدد والممن وكل مانع
كذا في وقت وفي استم الاحصاء وكنت في حال امن وسعة وقد عرفت
الاحصاء والممن المنع المطلق من الممن والهدى والحق كما هو من المذهب

وفيها من المنع من الهدى كما هو مذهب مالك والشافعي عليهما السلام
ان الاول والى الا ان ظا البلوغ واستم بالوجه في الجملة كما اشرنا اليه فيما
سبق ونسب عليه عليها على وجهين اوافق اما البلوغ فقد مر واما الامن
فكما فهم من الكشاف وان فان الممن من الممن امن وكذا اعدم الخوف ايضا
الممن حتى وحرج والصحة امن وسعة كما اشرنا اليه الفاضل بقوله في حال
امن وسعة والعجب منه انه مع تخصيصه الاحصاء بالهدى وجعله استم
مؤيد لذلك قال ذلك فكأنهم من الكشاف واخذة تفكيك امن غير تدبر الا
ان يريد غير المعنى الذي ذكره في وقت فتدبر والحاصل انه اذا لم يحضر او
متعبا او كنت في حال امن قادري على الحج فاستمع او استمع وانفع بالهجرة
منه الى الحج واستماعه بالهجرة الوقت الحج استماعه بالقرب بها الى
بئر لا استماع بتقريبه اليه بالحج وبئر اذا حال من غرضه انفع باستباحة
كان محصيا عليه المثل فيجوز بالحج فوجب عليه ما ليسه وتيقن من اصناف
الهدى ففي الهدى المسقة ودم المتع الذي هو الواجب على المتع مذهبها
او يخرجها بمن يوم الغرة بعد الرجوع الى الحلق او القصير في قيمته اثلاثا ثلث
يتصدق به على المؤمن الفقير واخر يهدى الى المؤمن ويأكل من الاخر اما
واجبا او بدلا بخلاف وقد عرفت سبيل تحقيقه ان شأ الله ومن لم يجد
هديا فالواجب عليه صيام عشرة ايام ثلثة سوايات للاجماع ظاهر
والحج ويؤديه القراءة وان كانت شاة في الحج وسبعة مطلقا بعد الحج
فمن شرط عليه جزاءه ولا بد في الحج من الهدى من عدم وجدانه اب
او فعدان ثلثة بمقتضى عدم وجدان شئ زائد على زواياته عادة حتى
يجعله على ما ذكره ولكن لو تكلف فاشترى بغيره اجزائة قاله في
الدروس وفيه تأمل فانه لو صدق عليه وجدان واجب والا تيقن
الصوم ولعل نظر المدرس الى ان الصوم ح رخصة لا عزيمة او يحل الهدى
بعد بيع شاة الجبل فتأمل والظن المصير الى العرف قاله فيصير بماله ببيعة
لو كان شاة بجمله او غيره لا يبعد وجوب بيعه وشراءه لظواهره فتأمل

فان لم يجد الهدى ولكن وجد الثمن فباعه عند ثمنه ليشري به هديا بزيهه
او يبيع طول ذي الحجة ان اسكن والافى القابل ذكره التراب اصحاب وان كان
الاية يقتضي العمل بالصوم على تقدير الجزاء الفعل عن الهدى وشراؤه بنفسه
مذهب الحسن ظاهر حيث نقل عنه الاطلاق في وجوب الصوم بعد الجزاء عن الهدى
ومذهب ابن ادريس ايضا وهو الظاهر من الاية فلو لم يكن دليل يصلح له
لا يخرج عنه ولا يقال بالتحيز بانه كما هو مذهب البعض والدليل على حزن
ولا ينبغي الخروج عنه بغيرها وايضا ظاهر اجزاء ما صدق عليه الموقوف
كونه ثمنيا من البقر وهو ما دخله السنة الثمانية ومن الابل ما دخل في السنة
ومن الصان ما كمل له سبعة اشهر وقيل ستة وكذا استدل كونه تاما
يجزى لا عور ولا الميعين ولا الاصرع البين عن وجهه ولا الاجرب ولا التكرور
القرن الداخول لا مقطوع الاذن ولو قيل لا الحظ ولا الحبيب وكذا اشتراط
كونه سبيا بمعنى وجود الشجر على يمينه وكان بالطن مع ظهور خلافه فلا يصح
لفظ المعلوم بعد الذبح بالاجبار ولعل الاجماع في بعض ايقافا من ان
الاية خلاف ذلك فكله فالمراد ما يصلح للاخراج والتخصيص على ما علم
تفعل فانه لا يجوز الخروج عن الاية وتخصيصها الا بما له صلاحية لذلك
بوجهه وكذا اجزاء هدى واحد من الثمن واحد مثل سبعة او سبعين
سواء كانوا من اهل بيت واحد او لا في حال الاختيار او لا في حال الاختيار
البعض خلاف ظاهر الاية فان وجد ما يصلح لاجزائه عن الاية من تكية
الاهل ولا يبعد جواز الاستنابة في الذبح للاصل لان الظاهر ان المقصود
هو الذبح من اى فاعل كان ولا يما في بعض الاخبار مثل اجزاء ذبح الضاللة
عن صاحبه مع قصده ووجوب البيعة لا تمنعك وعبادة كما ذكره الا
ولكن لا ينبغي وجود الدليل على الاستنابة اذ لا ياباة في العبادة الا
لا صراحة في الاية على فعل الذبح بنفسه بل على الذبح ايضا فلا يبعد الاستنابة
سيما مع قصر الجاح اصحاب ووجوب الدليل في الجملة وكذا يبين زعمه
ومكانه ومراعات شروط الذبيحة والتحيرة واما ثمان الانتقال لما

الصوم

الصوم فهو زمان فوت محل الذبح على ما يحظر بالابل النمل ولكن يجوز
في سائر ذي الحجة واثمته واثامه وذلك ايضا بعيد من التعميط
اعتقاد عدم الوحدان في محله والظن عدم الخلاف فيه ودلت عليه الامة
ايضا واثامه بعيد والمجوز قليل والبنا على وجوب الهدى باحرام
الزكاة غير ط على ما نقله في الدروس وهو بيان في ما نقله ايضا فية الخلاف
انه لا يجب الهدى قبل احرام الحج بخلاف ويجوز الصوم قبل احرام الحج
هو بعيد اذا لم يوجب به على المتعم بالزكاة الى الحج وهو صادق بالشرع الا انه
ينظر زمانه وايضا الظان وجوب الصوم انما يتحقق بعد تحقق الجزاء عن
الهدى فكيف يجوز قبل وجوده وجوبه والظن عدم الصوم حتى ياتي بها
الهدى او قريب منه كما تم من كلامهم من جواز يوم السابع بشرط اعتقاد
العدم في الحمل وايضا قول الاصحاب بقصور الصوم وتعيين الهدى هو
في الحج ولا يصح بعيد اذ هو خلاف ظاهر الاية على ما يفهم اذ المقهور
صومه الثلثة في الحج بمعنى في مكة وكانهم حملوا على ايام الحج وهو طول
الحج وذلك غير بعيد ولكن الانتقال الى الهدى يحتاج الى دليل فلهذا
اوجبا وما فعلها واما السبعة فلا بد ان يكون بعد الرجوع لانهم قالوا
ان اقام في مكة فليست لها وصولا صحابه او حتى الشهر فيصوم للزكاة
ولا بد كونهما واقعة في الحرم على ما هو شأن الصوم سيما الواجب لو
وجد الهدى بعد الصوم فالظاهر الاجزاء للاية والحج وخلافه يجوز على
الذهب قوله تلك عشرة كاملة قبل معنى كمالها ان الصوم تام في الليلة
بحيث لا ينقص ثوابه من ثواب ليلة وهو الهدى وهو مروي عن ابي
جعفر في التهذيب وقيل ذكر العشرة للتأكيد كما يحفظ اصحابه وقيل لا بد من
كون الواو بمعنى او في قوله وسبعة كما جاء في غير هذا المحل وقيل يحصل
على ان اجازي وتفصيل وذلك اشارة الى التمتع عند توافقه في حقيقته
واصحابه لان الكلام في التمتع وهو المجرى عند الهدى او الصوم اذا
عجز عنه كما هو رأي السامع فكان عند مجوز التمتع لاهل مكة ايضا

والزكاة
في مكة

ولكن لا يلزمهم الهدى ويكون التمتع بلا هدى ولا يلزم عدم الفرق بين
الى التمتع او لهدى الصوم وهو مناف لظواهر الفتاوى فما استدل بغيره
بغير اهل مكة بعيد عن سوق كلام الله تعالى ثم اتى في حق اهل مكة
الى التمتع عند باب حنيفة لانه لا مسعة ولا قران عند اهل مكة وهو غير
واضح اذ لا يثبت عدم التمتع فقط لا القران ايضا وايضا التقليل غير
مناسب اذا لم يناسب اخراج الحكم من الآية لا العكس وايضا فيها قبح
هدى على من تمتع او قرب من اهل مكة لثبوت حنيفة عند باب حنيفة وما جاز
الاكل منها بخلاف المتنع من الافاق وذلك كله خلاف خط الآية وغير
واجب الدليل الصحة والاصل عدم وجوب جبر الحاق ببيت بل لا يثبت
فالتمتع ومن من نأى عن المسجد الحرام اي غير ما ضرب به وهو من بعد
مكة مقدار ثمانية واربعين ميلا عند اكثر الاصحاب وعند الشافعي
ايضا ودليلهم اخبار منها صححة زيارة عن ابي جعفر عليه السلام قال قلت
لابي جعفر عليه السلام فلو اتيت مكة في كسب ذلك لمن لم يكن اهله حاضرين
المسجد الحرام قال يعني اهل مكة ليس عليهم مسعة كل من كان اهله دون ثمانية
واربعين ميلا ذات عرق وعسفان كما يدور حول مكة فهو ممن يدخل
هذه الآية وكل من كان اهله دواء ذلك فعليه المسعة وكل من كان اهله
الحاضر يدل على ان ذلك اشارة الى التمتع وعند بعض الاصحاب ان
مكة واختاره في ذلك ليله غير واضح فانما وجدنا عليه خبرا ضعيفا
ايضا وذكر في المختلص له وجه بعيد اجدا ونفى الله في المحافظة على
حدود الله تعالى واوامر ونواهي سيما في الحج التمتع واعلم ان الله
سدد القلوب لمن خالف اوامر ونواهيها ولم يبقه وانما امرنا بالهجر
لان العالم بذلك بيقينه ولم يخالفه لان علمه يبعده ويصون عن ذلك
فان ذلك شأن الحقيقة اذا العاقل اذا تحقق ذلك لم يتعد ولم يخالف علمه
الثانية الحج اشهر معلومات فمن فرض من الحج فلا رقت ولا نسق
ولا احبال في الحج وما فعلوا من حين فعله الله ومن زودوا فان قيل

المعنى

المعنى واقفون با اول الباب اي وقت الحج وزمان الذي يصح فعله بالاحرام
له ولا يثبت بمساكنه فيه في الجملة لكنه استدل بشواهد القصد وذو الجاه فانه
يصح الاحرام في الاولين واولا لا حنيفة وبعباد العشرة للجملة يصح بعضا فيها
مثل الربيع والذبيح والطوافات وما يعصيان مع الاضطراب والاختيار على الظ
وان قلنا بغيرها المتأخروا الدليل على كون الاشهر ثلثة ظالمج وصحة الافعال
في الكل للجملة وعدم صحة وقوع جميعها في الشهر الاول والرواية الصحيحة
المذكورة الكهنة من معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله تعالى
الحج اشهر معلومات فمن فرض من الحج والاعين بالنسبة والاشعار وانكسر
فاي ذلك ففعل ففعل من الحج ولا يخرج من الحج الا في هذه الشهور التي قال الله تعالى
اشهر معلومات وهي شوال وذو القعدة وذو الحجة ومثلها في فاته كونها
الحج شوال وذو القعدة وذو الحجة ورواية نارة عن ابي جعفر عليه السلام
وتواترته وتسع من ذي الحجة مع ليلة العاشر الى طالع الحجة وقبل الى طالع الحجة
قبول عشر قبل هذا الخلاف لا اثر له في باب الحج فان بعض الافعال يقع بعد
العبارة لا اتفاق واذا وقع الاحرام في زمان لم يردك عرفه والمهر لم يصح
الحج اجماعا فظهر بقرينة من المذروية تأمل الذي يقول ان في الجملة على
الحج قد فعل بجواز حنيفة مثل طواف الزيادة وطواف النساء والذبيح وطواف الحجة
دون غيره الا ان يقال انه قد فعله منه وذلك غير وثقة الكشاف
وتفسير العاصمي ان ما ذكره مذهب مالك ومذهب الشافعي ومن ذم
مع ليلة الحجة ومذهب الحنيفة وعشر ذي الحجة فاطلاق الاشهر ما عتبرا راجحا
لجمع على ما فوق الواحد واعتبار تنقل البعض من شهره اكمل فجعل بعض شهره
شهر فلو قال في الكشاف وهو كما يقال رايك سنة كذا وانما رايه ساعة
منها ومثلها في مثل قولك صليت يوم الجمعة ويوم العيد وما صليت
في حق منما وفيه تأملوا اخرجوا الفرق بينهما فلا يثبت في المثال السنة
للزمنية ويوم الجمعة للصلاة وظرفية الزمان لفعل لا يستلزم وقوعه في كل
ذلك الزمان عن فاعله امكن ان كان مثل قولك صليت في بلد كذا في سنة كذا

كتاب الحج

ومعه كذا أو سوقي كذا إنما لا يتأخر فيها نحن فيه جعل شرعي للجمعة من وقت
 الحج كأنه قال دعان الحج شرعي للجمعة وهو في هذا المقام ط في غير ذلك المعقود
 الأول لا مساحمة بخلاف ذلك في غير وقت قبوله في وقت روي سنة كذا
 فكان مثله في المساحمة على أنه قد يتسامح فيه لظهور المادونة فإن المشا
 منه لا أقل صحة بعض الأفعال الحج في أي زمان كان وقال القاصي وهي مشا
 وذو العقد وشع ذي الحجة ليلة الجمعة والعترة عند جديفة وذو الحجة
 كله عندما ذلك وبناء الخلاف في المادونة وقت احرامه اوقت اعماله
 مناسكها ولا يحسن فيه غير من المناسك فان ما كان في العرة في وقت ذى
 الحجة والوصيفة وان حج الاحرام قبل الشوال فقد استكمل فيه تاما إلى الظ
 انه لا يصح تأخير الاحرام إلى وقت يفتن فيه عرفة فان الوقت بهما كن
 الا ان لا يكون عندهم كذلك وايضا يصح بعض المناسك بعد يوم النحر وايضا
 كراهية الاحرام العرة لجميع المناسك سوى الحج في هذه الشهور كما يات في
 قوله لا يكره وايضا كراهية الاحرام بالعره عندما ذلك لا يستلزم القول بان
 ذي الحجة كله شهر الحج بمعنى أنه لا يحسن غيره فيه ولا يكون وجها لقوله الله كما
 قاله في تأويله ان العرة غير مستحبة فيها عند عمر وابن عمر كما في قوله
 الحج لا يحال فيها للعره وعن علي بن كافي كان يفتن الناس بالردة ونهاهم عن الا
 بها فان الظاهر شهر الحج وقوعه فيه لا كراهية وقوع غيره فيه ثم لو كان هو
 عنده فكان مناسباً في الجملة مع ان قول عمر ليس بجهد فان قول الصحابة ليس
 وايضا لا وجه لقوله وايضا ضربت لغير مكره لا يجوز فلهذا كان عند عمر
 كره لا يصح وجها لقوله الله فكان في قول صاحب الكشاف تأويل او وجهه
 اشارة الى هذا الموضع حيث استدل به وايضا قد وجهه كلام مالك بما انا
 اليه بقوله وقالوا العقل مذبح عروة جواز تأخير طواف الزيارة الى اخر شهر
 وهذا مويد لما قلناه من جواز تأخير الذكوات كما هو الظاهر لم يقهر كونه
 وجها له الا بقول عروة وايضا يجوز في حنفية الاحرام بالحج قبل تحالف
 للابية وقوله بالكرهية لا ينفعه ولا يحسنه عن المخالفة اذ ظاهرها عدم

جواز

جواز انشاء الحج في غيرها فانما الذي ذكره في بعض ما ذكره في قوله لا
 من فرض اي اوجب على نفسه الحج مطلقا في التمتع وغيره بحيث صار واجبا
 فعله وشغله وانما به بالفضل وحرره عليه تحمات الاحرام بالكرهية مطلقا
 او بالاشهاد وبالقياس ايضا اذا كان سابقا كما دلت عليه صحيحته وحسنه
 معوية المقدمة فدللت على كونه السببية في الجملة وان الاحرام لا يتقيد
 الا بها بخلاف البعض في انقضاءه بدونه وانما ليس يمكن كما نقلنا عن
 الدروس وقاله في ان لا يعتد به ودلت ايضا على انجزا بالكرهية مطلقا
 وانجزا احدهما لا يفتن فضعفت خلافا لبعض الاصحاب عن تعيين احدهما
 للآخر وتعيين التلبية للغير وهو ظاهر ودلت ايضا على وجوب تمام الحج
 بعد انقضاء الاحرام كما هو مذهب الاصحاب والشافعي ايضا على ما ذكره
 في تفسيره ولا يبعد لانهما على وجوب تمام الحج التمتع بالشرع في عمره
 لانه قد ذكره الله تعالى في الآية حج التمتع ثم قال من فرض اي فرضه مطلقا
 بالاحرام فوجب عليه الا تمام ولا يبعد صدق قوله في غير ذلك لانها
 شئ واحد كما يفهم من الخبر المشهور دخلت العرة بالحج هكذا وشبهه اصحابه
 صلب لا بد من وقوع احرامه في هذه الشهور ومن وقوم ما عام واحد
 بخلاف غيره ووجوب العرة في غيره لا بد له من دليل اخر ودلت ايضا على عدم
 صحة احرام الحج الا في هذه الشهور على علة التمتع ايضا فلا ريب في اجتماع
 ولا تنوق اي لا كذب ولا جدال اي قول لا والله ولى والله مجمعا ومنفردا
 على الظاهر وصادقا هذا هو المشهور بين الاصحاب وعليه الرهايات
 في الحج اي في زمان انقضاء الحج ومنعه على الوجه المذكور ويحتمل ان يكون
 المادون قد تفتن ايضا من الكلام كما هو الرتبة في اللغة كما قاله الفاضل فلا
 جماع او فلا تفتن من الكلام وصاحب الكشاف ايضا ولكنه بعيد لدخوله
 تحت قوله ولا تنوق بالمعنى الذي ذكرناه ولا يبعد عمله على الجماع وما يتبعه
 مما يحرم من النساء في الاحرام مثل التقبيل وغيره حتى العقد والشهادة
 عليه كما هو المذكور في الكتب بمعاذلة الاحبا وقال ايضا ولا حرج من

حدود المشرع بالسباب وان كتاب المخطوبات في تفسير ولا فسوق ولا
ترك السباب لوجوده في اركان المخطوبات بل في هذه الفتاوى ايضا بالمعنى
بل وان كتاب المخطوبات ايضا ليدل على التخصيص بفعل المجرمات ويدل على ترك
الواجبات ايضا وقال في تفسير ولا فسوق ولا خروج عن حدود الشريعة
وقيل هو السباب والشتم بالالهات وكذا اشار الى ان التخصيص ليس
بشديد والتعميم اولى وهو كذلك وانه موافق للغة فانه في اللغة المخرج
عن الطاعة كما قاله في كتابه فان كان العاصي جميع بين قوله ونقله وترك السباب
ايضا فليس محيد وعلى كل التعميم من غير مكان منها ما مطلقا في
حال الجحيم والتاكيد بالبالغة في تحريمه كما قاله في فري واما كانت مستغنية
في انفسها في الموضع كسب المجرمين والفساد والتزييت بقرابة القرابة المستند
من الصوت وتفسيره لعل المراد الفناء المحرمان لان يكون ذلك حراما
عند وفه وقال في تفسير ولا جلالا مع الحزم والرفقة كان المراد
لا حصوة ولا سباب ولا اغصاب على جهة الجراح كما ذكر في تفسيره
الى ابن عباس وابن مسعود والحسن وقيل ايضا في تفسيره ولا جلال او انه
لا خلاف ولا شبهة في الجحيم وذلك ان قديما كانت يقال سائر العرب فيقتل
بالمشعر الحرام وسائر العرب يقتلون بغيره وكانوا ينسبون الشهود فيقتل
الجحيم سنة ويخرجون احزى ولكن هذا المعنى سب قراة الاولين بالسباب
التي والثالث للرفع بمعنى المجرم كما فعله في وقت وقال في ايضا في ذلك
على قصد التوبيخ بالبالغة والدلالة على انها حقيقة بان لا يكون يعني اراد
التي عن هذه الاشياء في ايام الجحيم وذكرها بطريق النفي الدال على نفي الجحيم
الحقيقة المعند للهمم والبالغة للتاكيد والاهتمام بعدم وقوعها في
لفظ الجحيم من قوله متى على الفتح وفي الجحيم متعلق بمقتضى وجود او
جائز جنرا والجملة جزء الشرط اي ممن اهل العابد محذوف مثل هذا
برفت بمعنى لا يرتفع وهو جزء ايضا والباء عطفت عليه مع تكون لا
للتاكيد وقرا اكل بالرفع والمعنى واحد التركيب ايضا الا ان لا يحصى

ليس

ليس وليس لى الجحيم لعدم جواز الرفع كونه كونه مفردة للهمم ايضا بحاله
لان التاكيد في سياق النفي يعني الهمم لانه من اداة الهمم كما هو المبين في
محملة فقوله صاحب كتاب دلالة الرفع على الهمم لانه يعلم من المعنى
انه ليس لى الفتى رقت واحد ولكنه لجميع ضرورة غير واضح الا ان يريد انه
ليس بمثابة النصب فانه اصرح واكد وما تفعلوا من غير عليه الله
اي وما تفعلوا من اي نوع من الجحيم وان كان الجحيم وغيره وسوا كان
فعل حسن او ترك قبيح ولا بعد اطلاق الفعل عليه باعتبار الكف وقيل
ويدل عليه ذكره بعد التزم من الرقت وغيره وتكون خبر بيان كرم الله
المصنف بجميع صفات اكمال من العلم والقدرة والعدل في وضع غلبه
بالله المستحق للجزاء مكان الجزاء بالبالغة زائدة في عدم فوته وتوفيق
حت على فضل الجحيم بعد التزم كان في تذكيره وذكره كرام الموصوفة للهمم
الاهم اهم البيان وذكر لفظ الله المستقيم بجميع الصفات دلالة على ذلك
وقال في حقه الله على الجحيم يعقوب النبي عن الشرايين يستعملوا كان
البيع من الكلام الحسن منه وكان الشوق البر والحقى وكان الجحيم
الوفاء والاخلاق الجيدة او جعل فعل الجحيم عبارة عن ضبط انفسهم حتى لا يرو
منهم ما يفرعون ويضرم قوله وتزودوا فان خبر الزاد القوي اى اجعلوا
زادكم الى اللاحزة انما القابح فان خبر الزاد انما وهما التعميم والى اى
تزودوا والمعاد كبر القوي وهو كما ما من فعل الطاعات وترك المعاصي فانه
خبر الزاد اى خبر من كل زاد ولا بعد جعل الخطاب للهمم المكلفين وكان
ذكرها لالتفات الحاج لا بد ان ياخذ زاد لسفره فيراخذ الزاد للبعد
احق واولى وبيت وجوب اخذه بانه الشرف وانه لما ياخذ الزاد فيتمسك
عليه فانه ياخذ خبر الزاد فانه لو اخذ ذلك الزاد ولم ياخذ القوي اطلق
بالجمع اما ظاهر في الدنيا بان يفرقت منه في الطريق سرعا فيستعبد
سرا ادا وحقيقته في اللاحزة فانه اذا فعل المعاصي يهلك جوعا يوم القيمة
بمعنى عدم انتفاعه بزاد الجحيم في اللاحزة فلا يبعد ان تكون اشارة الى

حرف الزاد الى الجاوي من الماكن المترب والمكب مما يحتاج اليه المجاهد
بحيث لا يصير هذه كالفننه والفاوها الى التمسك والاعتماد على زائد الذي
على الزاد الحقيقي دون غيرها من المطم الغاني الذي في عرض المتلف مع
لاحتماله العدم بالمرة في الحال قبل نزل في اهل اليمن كانوا يحسن ولا يتركون
ويقولون نحن متوكلون فيكونون كذا وعيا لا وشكوا على الناس فامرنا
ان يتزودوا ويتقوا السوال المتقبل عليهم واقربوا الى تقوى وعافوا في
يخلف اليها والاكتفاء بالكره وهو كثير من ان اعاشكم واقربوا المعاصي
التي هي سبب العقاب والتقوى فيما امرتكم به ونهيتكم عنه والمراجع
واحد الى الباب اي ياذن في الحصول على العقل باللب لان لب كل شيء
خالصه ولب الانسان عقله وبه يفوز بالسعادات كلها وتضم بالخطايب
لانهم لا اهل لذلك فان فقيه العقل خشيته الله وتقويه فكان من سيرة
الله لا عقل له وهو مبرهن بالعقل والفقيه تأكيد آخر وتقرير حيث
على التقوى واتقوا لان يكون المقصود منه هو الله حيث قال فان هو
فان التقوى اذا لم يكن لله تقوى بل عين النسوة وانته وجعله
مقصودا او ليري عن كل شيء سواء وهو مقتضى العقل الجرد السليم عن شوائب
الهمى فذلك فضل الخطاب بذويه **الكتاب** عليكم جناح ان تبغوا
فضلا من ربكم فاذا افضتم من عرفات فاذكروا الله عند المنى والارواح
كما هيكله وان كنتم من قبله لمن الضالين اي ليس عليكم غضب وخرج في
في ان تطلبوا الخرافة من الجوع ان قيسا فهو مع ما بعده من صواب يتبع
الحافض فضلا منقول بغير ان يعطى او رقا بالعبارة فيركب ان المسكون
يسامون العبارة في الجاوي والاسلام لن نعم ان العبارة سنا في الجاوي في
الجاهلية فرقع الله سبحانه بهذه الآية الاثم عنهم بالعبارة ويتركوا
يسامون الاجرة في الجاوي فرقع ذلك في القديسين الآية مرهجة في هذا
المناجات بين الجاوي والعبارة واحدا لاجرة معه ولا يتقبل انه مناوئ
وامانافات فانه يقصد بفعل الجاوي الغربة وبما هو خارج عنه يحصل المال

فان العمل الذي يتحقق به الاجرة مثل الخدمة ليس بداخل في الجاوي وليس بعبادة
بل قد التوب والاجرة ايضا كما يقصد بحصول المعاش الواجب او التذنب او
يخرج نفسه للجوع وغيره بمال يحصل المال او التوب ويدل عليه الروايات كما
التوب باعتقاده وفعله على الله مشروع وانه لو لم يشرع له ليعمل لكن
حصول القربة المعبرة في البتة مشكلا في تمامه فانه لا محذور بعد تنوع
بالنفس فحق الغربة يكون غير الذي اعتبره بعض الاصحاب في غير هذه
الصورة مع انها غير بعيدة الحصول فان فعلها بعد الاجارة وذلك يكون للشرع
فقط اذ لا يحصل شيء حيث وجب فعلها بعد عقد الاجارة فتأمل فعمل
هذا الحكم المستفاد من الآية هو جوان العبارة والاجرة والكرامة مع الجاوي
وقيل هذه الاجارة هيكم في طلب المعقرة وقال في ت الاول مروى عن
الشيخ اعلم السليم والثاني عن ابي جعفر عليه السلام فلا يبعد الجاوي على الآ
فاذا افضتم من عرفات اي دفعتم عنها بعد الاجتماع فيها من افضت
الماء اذا صلبته بكثرة واصلة افضتم افضتم فزعم المفسرون كما حدث
في دفع من البصرة اي دفعتم نفسي منها وعرفات جمع عرفة وهي
الارض المخصوصة كعزها واما ان من منها الصف للعلية في الشا
لان تنوعها بتوطين المبالغة والعون عن وقت الجمع في مسكون اذ بان
كما لا يحدف فذلك لا يحدف هذا التوطين وهذا التوطين غير متوقع
من غير التوطين بل التوطين عند هو شون التمسك والتمسك من التمسك لان
منها تاج لمنع التوطين ولما منع التوطين لم يمنع التمسك بل يمنع التمسك
فكان في الله بغير ما وفي في وقت وفي الايمان ما بها ليست
لما يشهد بل هي مع الالف على التمسك وليست هنا بمقدرة لان
الكنز منع من ذلك كما في التمسك وغيرها وان كان كذا في
جاوي وليست بمرجع اليها الغير الموت وتوصف به ولو يا عيب
معناها وهي الارض المخصوصة وانها ما مفرجة ها وذي يدعيها الف
فقط فامل واما تسمية ذلك الموضع بعرفة او عرفات فليس لانه

لا يراهم عليه السلام واما قال عرفتم وقيل كان جبريل عليه السلام
في هذا الموضع قال عرفتم وقيل لان آدم وجوا انما رافعا بعد ان نزل
لان الناس يتعارفون هنا وقيل لا تدراوا يراهم عليه السلام في المنام ذبح
وتفكر الله امر من الله ام لا وراه ثابته فيسرى اليوم الاول يوم التروية والثاني
معرفة وهذا هو يومه تسمية اليوم لا المكان وبهم وجه المكان ايضا
فانهم واما وجه تسمية الموضع الاخر بالمشرفة لانه علامة للنسك و
العبادة ومعلم للحوادث والصلوة والمبيت عنده وتسمية جمع لانه
يجمع الناس فيه بين المغرب والعشا او يجمع الناس فيه والمزلة لا
يكون بل انما اذلت الى المشرفة اذهب اليه واقرّب منه وقيل المشرفة
جبل في ذلك الموضع سقى قروح وقيل هو ما بين جبل المشرفة من ماضي
عرفة الى وادي محسر ليس لما بين وادي محسر واما وجهه للملح
لحمته وبالجملة المادها الوقوف والذكر في موضع خاص يعرف فيها الله
وهو موضع محدود مثل معرفة معنى وانما سمي ذلك الموضع بمكان لان
عليه السلام عني هناك ان يعطيه الله فدايحه مكان ابنه فاذا ذكر
الله هنا اذا فطم اي اذكروا الله بالتهليل والتكبير والشا عليه و
الدعوات وبصلوة المغرب والعشا فاذا كروه كما هيكم اي اذكروا
الله بالشا والشا والشا حسب هدايته اياكم فالتكبير يكون في مقابلة نعمة
الهداية او اذكروه ذكرا حسنا كما هداكم هداية حسنة او اذكروه كما
علمكم المسلك وعبروا فامصدية او كافة وان كنتم من قبله اي قبل
الهداية او قبل بعث محمد صلى الله عليه واله وهو بعيد لفظا
ومعنى الصالحين ابي الجاهلين بالايان والطاعة والمنا سلك
وان في تحفته من المتقاة والنام على التاكيدية العارفة بنينا
والحقيقة او بينها وبين الشريعة فذلك بظاهرها على وقوف معرفة
اي الكون بها في الجملة حيث كانت الافاضة منها والافاضة منها
من الكون فيها فاما مل هو الوقوف وهو مبين في الاشارة ومحدود

ذمانه

منه انه ومكانه في الكتب وعلى وقوف المتعبد لانه اذا الماد الاشارة
من عرفة الى المشرفة والذكر الله فيه ولا يمكن ذلك بدون الكون فيه
وهو الماد بالوقوف هنا وهو ايضا مذكورة الاجزاء معلوم الزمان و
المكان ودلت ايضا على وجوب الذكر فيه ولكن اكثر الاحباب على استحباب
الذكر وعدم وجوب شيء من الكون مع اليقظة فمقتضى ان يكون كتابه عنه فاما
فعل عبادة مع اليقظة ذكر الله او صلاة المغرب والعشا فلا يدل على وجوب
زايد وايضا قد جعل قوله فاذا كروا على استحباب الذكر لا داعية الما وراء ذلك
العمل ولا احتياط فيقتضي ذكر الله تعالى فيه بالتهليل والتكبير والشا للجل الما وراء
عملها هو المذكرة بحال ذكره هذا المشرك في كتاب العبادات ويلزم على كون
المغرب الذكر المغرب والعشا وجوب فعلها فيه وليس يجب ازيد على ذلك
ما في محبة محمد بن مسلم فنزل اي الباقى عليه السلام فقصه المغرب اي في الطريق
قبل المذلة وحيث العشا بالمشرفة وكذا صححه هشام بن الحكم عن ابي عبد الله
عليه السلام لا بأس ان يصلي الرجل المغرب اذا مسى يعرفه وكذا احسنه
الا ان يراد العشا فقط مكان الاشارة الدالة على وجوب الجمع باذان واقفا
فيه وجوا ان تاحسن النافذة عنها محمولة على السداب ويمكن القول بوجوب
الذكر والشا والشا والشا هو الظاهر كبر من الاشارة ايضا ومذهبي في الذكر
وظكلام ابي الصلاح المشهور هو معرفة وظكلام السيد حيث اجاب
الاعتراض على الاستدلال بالآية المذكورة على وجوب وقوف المشركين
الامر بالذكر يدل على وجوب الكون فان الذكر يد فيه عين يمكن بان الآية
تدل على وجوب الذكر وانتم لا تقولون به باق لا يمنع ان يقولوا لاجل
نقط الآية واجب بجواب احز وهو ان الامر بالذكر يقتضي وجوب الكون
في المكان المخصوص والذكر جميعا فاذا دل الدليل على ان الذكر مستحب
واجب اجاب عنه من الطوبى والباقى وفيه تأمل ما فتح اذ وجوب الكون
انما كان معضوما من ذلك وجوب الذكر امره واذا حمل على الاستحباب
لدليل لا يفيق لوجوب الكون امره على الوجوب وهو ظاهر يمكن ذلك

لو قدر شيء ويكون وجوب الكون مفهوما من ذلك الشيء وجعل ذلك
مع اليقظة والعشا، الآخر مثلا استدلالا على وجوب الكون في الشرع بوجوب
المفهوم من قوله تعالى ذكره كما هو ذلك من الذكر على ان يكونه شكل غير
فكذلك وجوبه في الشرع المسمى بوجوب الكون بهما والجملة القول
بوجوب وقوف المشرك على ما لا ينبغي تكاثره لما ذكرناه من الاجماع على الظرف
ايضا القول بوجوب الذكر لفظ الآية والاجزاء مع عدم دليل صالح للنجس مثل
الاصل الذي استدله على عدم وجوب الذكر والصلوة على النبي والدة القول
كما هو من هاتين البراهين المختلفتين فانه يصحح بالآية والاجزاء والبراهين
الذاتية استدلالا على صحة ما لا بد له من صحة ما لا بد له من صحة الوجوب
بغيرها والوجوب في مقامات حيث يهتم من احدها الله اذا احبها توفيت
بكتفي وهو الذكر والدماع انه ههنا الناس ومن الاحتمال اشتغال الجوف
لموت اتاويه عن الدعاء عليه السلام لا ارى عليه شيئا مع انه قال قد
اسلم فليست تستهضر الله على اجزاء الوضوء بغير الدعاء لا يدل على عدم
وجوب الذكر وكذا عدم شيء عليه لا يستلزم عدمه والمجتزأ الاول رواه
عامر بن عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت لابي عبد الله
رجل وقف بالموقف فاصابته دهشة الناس فيقع نظر الناس
يذكره حتى اخاف الناس فالتجربة وقوفه ثم قال ليس قد صليت بوقوف
الظهر والعصر وقت ودعا قلت بل في العرفان كلها موقف وما فرغ
من الجهر فها فضل الاجزاء رواه ذكره المصنف قال سألت العبد
الصالح عليه السلام عن رجل وقف الموقف فانه بقي ابيه او بقوله
حيث وقفه فقال ان يذكر الله شيء او يدعو فاستغفر بالجنج واليكما
عن الدعاء ثم اخافني الناس فقال لا ارى عليه شيئا فهاستغفر
الله اما لو صبر واحتسب لافاض من الموقف بحسنات اهل الموقف
جميعا من غير ان ينقص من حسناته شيء وفيه دلالة على عدم
حسن الجنج وحسن الاستغفار والتواب العظيم للصبر والاجزاء

الموت

الدلالة على وجوب نصيحة وصريحة **الرواية** ثم اخفوا من حيث
الناس واستغفروا الله ان الله غفور رحيم قبل رجوعا من عرفات
الى المزدلفة فها لم يشر بوقوف عرفات ثم المزدلفة كما هو الواجب
سائرهم فاتهم كما في يقين بعرفات مع الناس ثم فاعلمهم ويقين
عن اهل بيته ولا يخرج منه مثل الناس بل يقف بالموقف فها من ابرك
ذلك وفعلها بفعله الناس وقال ان وهو لم يشر عن اهل البيت عليهم
السلام ويكون تخرج للبقاوت بين المرتبين يعني اذا انقضت من عرفات
ثم ليكن افاضتكم باقدين ايضاً من عرفات كما برأى من المزدلفة
فقط فان ذلك حرام وهذه واجبة فبينما بعد كبر كما يقولون احسن
الناس شيئا لمحسن الى غير كبرم للاشارة الى تفاوت ما بين الاحسان
الى الكريم والاحسان الى غيره هكذا قيل في غيره وغيره ولا يخفى ان الامر
بالأمانة من عرفات ثم بعد ذلكها ولا سيما لا يسب وان المعطوف
ليس يحرم بل ما يفعلون فليس بالمساواة بين المعطوف والمعطوف
عليه بل بين فعلهم وما اصرأ به وليس ذلك مفاد ثم والله ليس
للمساواة من لا تحسن الى غير كبرم وهو هو في اي فها اخفوا من
المزدلفة الى متى ويكون الامر لكل الناس ويكون الماد باناس ادم
ابراهيم واسماعيل وغيرهم من الانبياء السابقة والاهم المتقدمة يعني
ان وقوف المشرك الا فاضة منه الى متى شرع قديم لا يقين وهو
هو الناس سب طمحي ثم وسوق الآية حيث قال فاذا انقضت من عرفات
الى المشرك فكونوا بالمشرك فيصفا منه الى متى فتم الوضوءات ونزل
منى ونفلة من عن ابي عبد الله عليه السلام واستغفروا الله واطلبوا
المغفرة وستر الذنوب التي فعلتم من تغيير الشرع وفعل الحرام ثم
ترك الواجبات بالذم على ما سلف والعزم على الهدم من بعد ان الله
كثير المعزة والرحمة ويفضد بدم المستغفر ويغفر عليه ويدل على
الاول صحة معوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا غلبت

هم

الشرع معرفة فافق مع الناس وعبدك السكينة والوقار وافق بالاستغفار
فأت الله تعالى يقول شراً فيصنوا من حيث أفا من الناس واستغفر والله
والظلال استغفار يكون بالمشاورة في طريقه على الأول ليعلم في معرفة كماله
الرواية وعلى الثاني في طريقه أو كونه بالمشاورة بعيد هو فلا إلا أن الظ
أنه ما ذهب هذا إلى وجوب الاستغفار والذكر في فعل على الاستغفار
أو على الدعاء والذكر الواجب للمؤمن من قوله وأذكر الله عند المشغول
وعلى وجوب التوبة مطلقاً كما أن الله من قبل ويعلم وجوب قولها
على الله **المادة** فإذا عقيقت من سلككم فاذكروا الله كذا كذا يا لكم أو
ذكر الله الناس من يقول ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة
وآية أخرى ومنهم من يقول ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة
وقسا عذاب النار وأخرى أولئك لهم نصيب مما كسبوا والله سريع الحساب
أي إذا فرغتم من عبادة التكم الحسية ويجعل لكم والمنا سلك جميع منسلك هو
يطلق على العبادة إطلاق المصدر على المفعول ويكون بمعنى المصدر أي
إذا فعلتم أفعالكم التي كانت عبادة ويكون اسم مكان أطلق عليها أو يكون
المضاف محذوف أي عبادات مناسككم فاذكروا الله كذا كذا يا لكم أي
ذكر الله كذا كذا يا لكم فذكر كذا في محل نصب صفة للمفعول مطلق محذوف
سواء كانت الكاف بمعنى مثل مما صفا أو حرفاً متعلقاً بمبدأ يا لكم أو
أو كذا على ذكر كذا من ذكر الآيات فذكر كذا أي استدليله يكون من حيث
كونه ذكر كذا من جهة أخرى فهو نوع القوم والاحتمال وإن كان بعيد
سما في قوله طاب زيد نفسه فافهم ويجعل جعل الذكر بمعنى الذكر كذا
سما في قوله مجروراً مطلقاً على الذكر على تقدير جعل الذكر بمعنى الذكر
ح يحذف الباء لغة أو على ما أضيف إليه بمعنى أو كذا كذا فم استدرككم
أو منصوباً عطفاً على يا لكم وعلى أنه مفعول محذوف مثل واذكروا
أو كذا كذا فم وف وف ضيعت فان كحل تكلف غير محتاج إليه
بل بعضه غير جسد مثل عطفه على يا لكم والمراد بالذكر هو التكبير في معنى

مفعول الذكر
الذي هو المفعول
على كذا كذا
الذي هو المفعول
الذي هو المفعول
الذي هو المفعول

والد

واكد بما بعده أو يكون الإشارة إلى سجياب الدعاء مطلقاً في تلك الأما
الشرعية وسبب النزول على ما ذكره من ما روي عن أبي جعفر عليه السلام
أنهم لما بلغوا بيت كافر إذا من غوا من الحجيج ههناك ويهدون مفاخر
أبائهم ويذكرون أيامهم القديمة وأبائهم الحبيبة فامرهم الله سبحانه
أن يذكروه في مكان ذكرهم في هذا الموضع أو أشد ذكر أو يزيدوا على
ذلك بأن يذكروا نعم الله ويعدوا الألف ويشكروا نعمه ولا يله لا بأ
والكان لهم علمهم إياهم لا تات الله أعظم وأبديه علمهم الخ لا تات الله
تحتاجه فهو المنعم بذلك الماش والمعا من عليهم وعلى بأنهم وقيل قضاء فافهم
يا بقره ويا فخرها إليه كما يفرغ العبيد إلى بيته في جميع أمورهم وتبطل بذكره
فيقولوا يا بقره من الناس قال في وف هذا ففصل للذكرين فان الناس
من جبين مقل لا يطلب بذكر الله الأصابع الدنيا ومكش يطلب به جبين
الدارين والمراد به الحش على الأكثر ولا يشاهد إليه أي جعل العطاة ناز
الدنيا وما العولاء في الآخرة من نصيب لأنهم مقصود على الدنيا وما
لهم من الطلب خلاق والاولى والى ولما ذكر سبحانه دعاء من سأل من
أمور الدنيا فقط في تلك الموافقة الشريعة مما لا يرضيه عقبه بما
يسأله المؤمنون بها من الدعاء الذي رغب فيها فقال ومنهم من يقول
ربنا آتانا في الدنيا حسنة يعني أعطنا الصحة والكفاف ونرضي ولحين
في الدنيا وفي الآخرة الثواب والرحمة وقيل فيعني الدنيا ويعني الآخرة
ومن الوجه والله عليه السلام أنها السعة في المشرق والمغرب وحسن
الخلق في الدنيا ورضوان الله والجنة وقيل المال في الدنيا وفي الآخرة
الجنة وروي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال من أوفى قلباً سأل
ولساناً فأكروا وجهة مؤمنة تقبفه على امرئيه وأحزته فقد أوفى
في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وفي عذاب النار وقتاً عذاباً للناس
بالعفو والمغفرة وعن أمير المؤمنين عليه السلام الحسن في الدنيا والآخرة
الصالح في الآخرة للموراء وعذاب النار والاملة السوء وعن الحسن

الدنيا العلم والعافية والآخرة الجنة وقنا عذاب النار معناه حفظنا من
الشهوات اولئك اشارت الى العزيز السلف وقيل اليها المصطفى صلى الله عليه وسلم
حين مكسوا وهو جبريل وامن اجله او كما دعواه ففعلهم منه ما قدر
فسمى الله اكسبا لانه من الاعمال فادته سريع الحساب يحاسب العباد على
كثرتهم وكثرة اعمالهم في مقدار لحظة او معناه يوشك ان يقيم القيامة و
يحاسب الناس فيها ورواها الطائفة والكتاب المحسبات والله سريع
الجزاءات للعباد على اعمالهم وان وقت الحساب والجزاء قريب فيصير بعض
وترتيب على كرامته وطلب المولى من الله للدنيا والدين في المواطن المارة
والمع من ذكر المتأخر والمقام بالاياه وقصر السؤال على الدنيا بمعنى جعله
مقصورا عليه وقطع نظره عن الآخرة وترتيب ايضا في العبادات وهو
عن فعل العبادات ان الله يحاسب العباد على اعمالهم حسنة وقبيحة في لحظة
واحدة ويجازي كل ما كسب فيها دلالة ايضا صريحة على استحقاق الثواب
والعقاب بالاعمال فقال في هذا دلالة صريحة على ان الله ليس يحسم فاته
يحاسب كل الخلق في لحظة ولا يحتاج الى زمان الحساب ولا يتقوله حساب
يخص من حساب اخر وكان كذلك لما جان ان يحاط به في وقت واحد
فما طين مختلفين وهو ظاهر **الرواية** واذكروا الله في ايام معدودات
فمن تعجزوا يومين فله اجر عليه ومن تأخر فله اجر عليه لمن اتى بها
الله واعلم انكم اليه تحشرون امره لكلمين يذكر في ايام قد بل لا ان العليل
يعيد الذكر الى ما يوربه وهو التكبير عقيب خمس صلوات في صفة
عشرة صلوات في غير اوله عقيب الظهر يوم النحر مطلقا فاخر الاول
في يوم النحر الثالث واخر صلوة فجر يوم الثاني بعد الصبح كذا في التقاليد
وولدت عليه الروايات مثل حسنة محمد بن مسلم قال سالت ابا عبد الله
عن قول الله عز وجل واذكروا الله في ايام معدودات قال لا تكبر في ايام
الشتر بصلوة الفجر من يوم النحر الى صلوة الفجر من يوم الثالث والاربعاء
عشرة صلوات وكذا في صحيحة زرارة وغيرهما ولا يخفى ان هذه الروايات

اطلاق ايام الشتر بصلوة الفجر من يوم النحر وتلك بعده وكذا في غيرها ايضا وهو خلا
المشهور وله نقليته وذلك التكبير بين كثير من الاخبار مثل صحيحة زرارة
ومصنوع بن حازم وصحيحة معوية بن حجاز حيث قال عليه السلام التكبير ان
نقول الله اكبر الله لا اله الا الله والله اكبر والله الحمد لله اكبر على ما هذا الله
اكبر على ما ذكرنا من بهيمة الانعام وزاد في الصحيحة الاخيرة والحمد لله
ما ابدانا فيها ايضا ان انت خرجت من منى فليس عليك تكبير فكانه محمل
على عدم حسنة عشر الزيادة على الايام وفي غير ايام التكبير واجب
في ذكر كل صلوة فربضة وتأمل ايام الشتر في في صحيحة داود بن فرقة
قال ابو عبد الله عليه السلام التكبير في كل فريضة وليس في النافلة تكبير ايام
الشتر في محمل الشيخ الاول على القول وهو بعد فاعمل الواجب على الواجب
سبحا اذ عمل على السنة المؤكدة بالنسبة الى الفريضة كما فعله في التكبير
من مفهومه وكذا عمله على طلاق التكبير بعد اياه عن منوع منه فكيف
بعد النافلة كما اشار اليه فيه ايضا والخبر عن صحيحه وما على بعضه فليس
ببعيد عن محله على غير هذا التكبير المشهور مع عمله على الاستحباب
لصحيح ابن فرقة المتقدم الدال على عدمه في النافلة ايام الشتر في بعد
وهو الشيخ وعنه ايضا هذه الآية والاحبار على التكبير لعمر بن موسى
عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن الرجل يسكن ببلد في ايام الشتر
قال ان تسجد حتى قام من موضعه فليس عليه شيء وذلك لا يدل على عدم
الوجوب بل يدل عليه حيث يترجم الشئ بالبيان اذ عدم وجوب الشئ اذا
اسي لا يستلزم عدم الوجوب وهو طرسه ايضا ضعيف فالقول بالوجوب في
بعد ذلك كان القاطن عليه فليدع مثل السيد السند وابن الجوزي ولكن روي
في ايام الحج من التهذيب في الصحيح عن علي بن جعفر عن اخيه عليه السلام قال سالت
عن التكبير ايام الشتر في واجب ام لا قال لا يجب وان تسجد شئ عليه فليدع
القول بالاستحباب كما هو المشهور وحمل الاخبار الاول على استحبابه في محمل
نقد النظر من الروايات المقدمة نعين التكبير المذكور فيها وذكر ذلك اكثر

الاصحاب بل ذكره وغير ذلك كما في القواعد والدروس والشرائع والارشاد
وغيرها وادله عن روايته في صحيحه محمد بن مسلم عن احمد بن محمد بن علي بن
قالوا سالت عن التبرك بعد صلاة فقال له قيل ان الله ليس بشيء موقوف
في الكلام والظان قوله يعني في الكلام من محمد بن يعقوب الكندي قاله في محله
يحمل معقب كونه صفة ثابتة او كونه موقوف كونه كونه المعلوم او لفظ الله كونه
غيره فلا خلاف يمكن بها التمسك بل فيها الحق فاما قوله ايضا ورد في بعض الروايات
في صحيحه الطبري في رواية سعيد بن مسروق عنه عليه السلام من تقدم الامم
الله اكبر علما ووقفا وحسنة معوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام في كبرية
الغفر وصحيفة الظلم كما ذكر في الغفر يكون المراد بهذا الخبر الاشارة الى
قول النبي صلى الله عليه وآله لا ينبغي ان يكون ليلته الغفر وصحيفته اسرار الى
بعد المعقب والعتا ليلته العيد عيسى عليه السلام وصلاة العيد كما هو المشهور ويروى
المعاد بالعتير يوم العاشور وما بعده فاما من قال في قوله معناه الرجعة في جوار
الاول في يوم الثاني من ايام التبرك وهو الثالث وعشرون الا فضل ان يقيم الى الغفر
الاخير في اليوم الثالث عشر وهو ايام التبرك في اواخره في الاول الا ان يقيم
نحو التبرك قبل الغروب وبعد ذلك في جوار ذلك اليوم فلا يجوز الغفر قبل الزوال
وان جاز الغفر قبل الزوال فلا جاز الدلالة على ان نمان الرمي من طلوع الشمس
عز وبقا كما هو رواية مسنود بن حاتم ورواية زرارة وما في رواية صحيحة
جبل بن وراج عنه كانه المصادق المتقدم ذكره عليه السلام في الغيبة وقال
ابو عليه السلام يقول من ساء الخلق اراقع النار ثم ينفذها فقلت له اني
يكون في الجوار فقال من اراقع النار الى عز وبقا التبرك وغيرها وان قال بعض
الاصحاب وجوب التبرك من الزوال لظاهره في محله على الاستصحاب للغير
الاخبار في صحيفات عن الزوال للاحتياط ولفظ بعض الاخبار في الاول
الغفر الى الشافعي واما الدليل على ما قلناه من عدم جواز الغفر الاول بعد الزوال
وقبل الغروب فان اقام الى الغروب ولا يجوز الخروج فهو ايضا اخبارا صحيحة
صريحة في ذلك مثل صحيحه معوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام

اذا نفرت

اذا نفرت في الغفر الاول فان شئت فقيم بمكة ثبت بها ما يبين بذلك قال
اذا جاء الليل بعد الغفر الاول فثبت في فليس لك ان يخرج منها حتى يضيء وايضا
صحيحه معوية وحسنه عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا اردت ان تنفرت
يومين فليس لك ان تنفرت في نزل التبرك وان تأخرت الى ايام التبرك فهو
يوم الغفر الا ان ينفذ عليك اي ساعة نفرت ورميت قبل الزوال او بعده او
ذلك من الاجزاء مثل ما في الخبر في يومين عن ابي عبد الله عليه السلام قال في ما
اليوم الثاني فلا تنفرت في نزل التبرك ومثل حسنة الحلو عن ابي عبد الله
قال من نفرت يومين فلا تنفرت في نزل التبرك فان ادركه المساءات ونفرت
واما ما في بعض الاخبار مما يدل على جواز الغفر قبل الزوال في الغفر الاول ايضا
رواية زرارة عن ابي بصير عليه السلام قال لا بأس بغير الغفر في الغفر الاول قبل
الزوال ورواية ابي بصير قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل ينفرت
في الغفر الاول قال له ان ينفرت ما بينه وبين مصفر الشمس فليس يصلح له ان يرضى
لما في الصحيحين ورواهما وقد حملها الشيخ على المصطر للجمع واما كون الافضل الثاني
فما ذكره الاصحاب مع حصول ما ذكرناه كاصلة في تمام الايام ولا في الغفر
الاول حصه وقال المصنفون انه غير بينه وبين الافضل كما قال ان اعلنت
فحسن وان اسرت فحسن وان كان لا سرا حسن وانفرت الظهور جواز الغفر
الاول في وقت اراد وقد عرفت التحصيل في البيان في الاخبار الصحيحة بل في اجماع
الاصحاب ايضا والظان مذهب الشافعي ايضا جواز الغفر بعد الزوال الذي لا يوجب
الرمي بعد الزوال وهو معلوم من جواز الغفر الاول ايضا لا بعد الرمي ونقل الشافعي
جواز الغفر في الاول قبل طلوع الفجر عن ابي بصير عنه ونقل عنه ايضا جواز الرمي قبل
الزوال وبعده مثل مذهب الاصحاب وظل الاية ان الفروج قبل كمال اليومين
بعد الشروع فيما قبله فقول ابي بصير في حديثه ليس به ايضا ترك الرمي في
الشاء الا ان يجوز الرجعة السيل والجملة الآية جملة قابلة لكل بغير طمان
ان يكون ذلك كما في روايات الصحيحين عن الذين قولهم جملة لمن اتى اوله
ذكر من الغفر والاحكام لمن اتى معا صلاته الحاج على الحقيقة المنفرد به يعني

يقع به من روايته المتواترة اذا اتفق ما في هذه الرواية من
 التماسين التماسين وفيما اشعار بعدم قبول العبادات مع العيصان مثل قوله
 انما يقبل الله من المتقين فاقولوا الا حرام الخمر والصيد والنساء
 بمعنى الذي لا اثم عليه في التحليل هو الذي اتفق الصيدين والنساء
 لاسيما ما يحررهن في الاحرام للاصل والظن من دليله الذي سياتي
 قوله عليه السلام ان النساء فاته ظ في المرافعة والظان المار والافتقار
 مطلقا عند وسواهما لعدم الانقار والظان ان هذا انما هو
 تحريمها عليه من زمان احرام الحج من غير شك ولو زمان احرام الحج
 التمس ايضا على الخلاف بان على عمدة الفتح هو عجزه الجدل في خلافه
 فيه فان الاصل عدم التقييد والشرط في الآية فكل نقص فموانع النسب
 هذه انما هي اصحابنا وابن عباس وهو المستورين الاصحاب بل ياراه
 فيه شك فانه كتب الفروع وح الاية خلاف ذلك لعدم من التحليل
 اتفق غير المعنى المحقق عومه مع اصل عدم التخصيص وعدم وجوبه
 الى الفرض الثاني ولذلك نقل هذا المعنى في بعض الروايات ونسب الى
 العامة ونقل ايضا عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل اي من مات في
 هذه النجوم يومين فقد كفر كل ثبت عنه ومن احراز من ان اجله
 اثم عليه بعدها انما الكبار ويحتمل من ذلك ايضا وبالجملة غير ذلك
 وبالجملة الآية عامة وتخصيص الاصحاب غير خط الراجح الذي رايته
 يصلح لذلك رواية محمد المستنير عن ابي عبد الله عليه السلام قال من
 النساء احرامه لم يكن له ان يفتر في الفرض الا لوجه الكثرة وفي رواية
 اخرى الصيدين رواية حماد بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام قال
 الله عن رجل من رجلين يومين فانه اثم عليه لمن اتفق الصيدين
 احرامه فان اصابه لم يكن له ان يفتر في الفرض الا لوجه الكثرة في التمس
 وفي الحقيقة ايضا بعض الاخبار ولكننا لا يصلح لتخصيص الفرائض
 القطع لعدم صحة سندها فان محمد بن المستنير غير معلوم الحال

الفرض
 الثاني

الرواية

الرواية الثانية محمد بن الحسين المشرك مع عدم علم طريق الشيخ اليه ويحتمل
 الماركة الجول وعبد الله بن جليله الواقفي وجود محمد بن يحيى الصيرفي قال
 الاستصحاب ان كان عاميا مع قصور في الدلالة ايضا اذ لا دلالة في كل
 عليها معالكن بعد ثبوتها ذلك بين والاصل ان لا يكون له المسئلة ما قرأه
 اجماعا وليس عليها دليل سوى ما بين بينه فان لا يكون لها الاية
 من ثبوت التحريم مطلقا والجميع من ادريته قال بالتحريم لمن اتفق النساء
 والصيدين كذا اجمع لمحياته مع انه لا يعمل الا بالمتواتر وما يخرج المقر
 المتواتر عن عومه الا بدليل مثله وكذا عن صاحب حيث قال فلا اثم
 عليه لمن اتفق الصيدين الى نقص الفرائض وما يثبت من احرامه ومن لم
 يتفق فلا يجوز له الفرض الا لوجه الكثرة والشرط انما هو الاثبات المتقدم
 على الفرض الاول الى حصوله لا بعده وهو ظاهرا لا بد عليه ما في جميعه معونه
 بن عمار قال ينبغي لمن يجعل يومين ان يمسك عن الصيد حتى يفتقر
 الثالث ويمكن حملها على الاستحباب ويكون ذلك هو المراد صاحب
 الله يعلم والقول الله اعاجبنا وما صاحبه الله واعلم انكم اليه تحشر
 اي تحققوا انكم بعد موتكم تجتمعون الى الموضع الذي يحكم الله بينكم ويجازيكم
 على اعمالكم فيه فمن عصى وترغب وتغيب وترهب **البايع** واجل
 البيت مثابة لمن سوا منا والمخذل من مقام ابراهيم يصلح وعبد
 الى ابراهيم ان ظهر بيني للطافين والعافين والركع السجود البيت في
 اللغة هو المادى والمنزل والمراعى البيت الحرم اعني الكعبة والمشرك
 هذا الموضع الذي يثاب ويتوب مثابة ومثابا اذا رجع او وضع الثواب
 اي ما يوفى به واعضائه كذا قال الفاضل وهو صحيح في تفسير ما ذكره
 الا من عدم الاستحقاق للثواب بالعبادة وما يدل عليه من الآيات
 كثير فان الفرائض العزير محمولة مثل رجل ما كنتم تقولون وقولنا وجد
 صحفة مصحف لم يكن فيها ما يدل عليه وكذا الاخبار البنية والآثار
 المتواترة بل العقل ايضا يدل عليه فتأمل والطايف الدار حول الشئ

كتاب
 الفرائض

العائذ المقيم على الشئ الذي له والركع جمع راكم والركع جمع راكم والركع جمع راكم
والمشاة مفعول جعلنا وأما عطف على مشاة والناس مشاة على مشاة
بمقدار صفة لها والمقدار يتقدم وقدنا المندوا عطف على جعلنا ومطل
مفعول المندوا ومن يحمل القتيض متعلقا به بمعنى جعلوا بعض المكان
الغريب من المقام أو نفسه مصلح ولا مبتدأ وللتبيين وكوثرنا زائدة
أحسن لو كان ولعل هذا الأمر كما صرح به قال غزالي وألعل المقصود كون
البيت مبدئا فيمكن فهم وجوب عبادة غيره ولعلها يكون الطواف و
صلوته وباءة الناسك أيضا إذا قابل بغيرها وكونه موضع آمن فيمكن
فهم وجوب جعله كذلك فلا يتصرف لمن الخي إليه من المشاة خارجا فيه
كما قال لا يحب وأبو حنيفة على ما نقل عنه القاضي ولكن فيها ما ملأ
يكن كلف المشاة بمعنى المرجع وأما مجموع الأمن من العذابة الأخرى
فإن الحجيج ما قبله على ما نقل عن بعض أن لا يتصرف بالخراب ولا الأهل
بالأذى فخله بحيث فهم ذلك يحتاج إلى شيء آخر فإن اسقاط حق مطالبة
المال والدم بثل هذا بعيد مع أنهم يقولون بذلك إذا الخي إلى الحرم ولا
من الآية إلا المبنى إلى البيت إلا أن المبنى إلى الحرم مطلق إلى البيت وفي
أن الماد بالبيت هو الحرم لأنه المنزل والمشاة والمرجع لكنه بعيد لأن
لله صاحب ما يدل عليه من الأجزاء بحيث يدل على أنه المقصود من الآية
وكأنه لأخلاف عندهم فيه ويدل عليه أيضا ومن دخله كان آمنا كما في
وكذا قوله تعالى رب اجعل هذا بلدا آمنا ولكن الدلالة تأمل في كل
الآن لم يرد أيات مبينة وكون الصلوة المقصودة في المقام المخصوص
المأد به ما هو المتعارف والمعدل للصلوة الآن إذا الحقيقة لا يصل فيه دليل
عليه بعض الأجزاء أيضا وجملة الحرم فيكون من التبيين ويكون الماد
البعين المخصوص وهو المقام الآن فيهم وجوب صلوة ولو فيها في المقام
هي ركعتا الطواف فيه إذا لا وجوب لغزها ويدل عليه الإجماع والآن
أيضا والنجاب تعظيم البيت على إبراهيم واسماعيل عليه السلام للطائفتين

سورة بكة
سورة بكة
سورة بكة

والمتردين وللعائذ المقيم على الشئ الذي له والركع جمع راكم والركع جمع راكم
والمشاة مفعول جعلنا وأما عطف على مشاة والناس مشاة على مشاة
بمقدار صفة لها والمقدار يتقدم وقدنا المندوا عطف على جعلنا ومطل
مفعول المندوا ومن يحمل القتيض متعلقا به بمعنى جعلوا بعض المكان
الغريب من المقام أو نفسه مصلح ولا مبتدأ وللتبيين وكوثرنا زائدة
أحسن لو كان ولعل هذا الأمر كما صرح به قال غزالي وألعل المقصود كون
البيت مبدئا فيمكن فهم وجوب عبادة غيره ولعلها يكون الطواف و
صلوته وباءة الناسك أيضا إذا قابل بغيرها وكونه موضع آمن فيمكن
فهم وجوب جعله كذلك فلا يتصرف لمن الخي إليه من المشاة خارجا فيه
كما قال لا يحب وأبو حنيفة على ما نقل عنه القاضي ولكن فيها ما ملأ
يكن كلف المشاة بمعنى المرجع وأما مجموع الأمن من العذابة الأخرى
فإن الحجيج ما قبله على ما نقل عن بعض أن لا يتصرف بالخراب ولا الأهل
بالأذى فخله بحيث فهم ذلك يحتاج إلى شيء آخر فإن اسقاط حق مطالبة
المال والدم بثل هذا بعيد مع أنهم يقولون بذلك إذا الخي إلى الحرم ولا
من الآية إلا المبنى إلى البيت إلا أن المبنى إلى الحرم مطلق إلى البيت وفي
أن الماد بالبيت هو الحرم لأنه المنزل والمشاة والمرجع لكنه بعيد لأن
لله صاحب ما يدل عليه من الأجزاء بحيث يدل على أنه المقصود من الآية
وكأنه لأخلاف عندهم فيه ويدل عليه أيضا ومن دخله كان آمنا كما في
وكذا قوله تعالى رب اجعل هذا بلدا آمنا ولكن الدلالة تأمل في كل
الآن لم يرد أيات مبينة وكون الصلوة المقصودة في المقام المخصوص
المأد به ما هو المتعارف والمعدل للصلوة الآن إذا الحقيقة لا يصل فيه دليل
عليه بعض الأجزاء أيضا وجملة الحرم فيكون من التبيين ويكون الماد
البعين المخصوص وهو المقام الآن فيهم وجوب صلوة ولو فيها في المقام
هي ركعتا الطواف فيه إذا لا وجوب لغزها ويدل عليه الإجماع والآن
أيضا والنجاب تعظيم البيت على إبراهيم واسماعيل عليه السلام للطائفتين

من

الثاني ومن اتى بغير زاد علم ما وجب عليه من الحج والعمرة والاعمال
يجازيه ولا يضيع سعيه فانه مجاز وعمن وعلم بالنيات ويعمل الخير
بما نوى بها والله لا يخلق بحاله عدم انابة من فعل خيرا طمعا لذلك
فانه كذا يمكن الاستدلال بها على جواز الزيادة في الطواف والسعي
الواجب والموظف بل جميع الحزبات والهدايا حتى تكمل الصلوة و
الصيام ويجوز كما هو العادة المبررة وبعد الحائات فاما ما ذكره السعي فيها
عبادة لا تسمى شعائرا هي محل العبادة والذي يظهر السعي ان ذلك
العبادة هي الطواف والسعي بينهما وفي الحج والاعمال لا ينافي الوجوب الا ان الله لا
يقيمها بغير كنه ثابت بغيره واختيار هذا اللفظ الشعر بالاجابة لعلم المسلمين
ذلك كذا هو ما روي ان كان عليهم اصنام في الجاهلية راعوها كانوا يطوفون
بها ويسبحون تلك الاصنام وكان ذلك انما وميل من الحق الى الباطل والميل
كانوا يعدونه تلك وما انكسرت الاصنام في ذلك ولكن ما كان للمسلمين
عليه بذلك فيخرجون منه كما انوا فتزلت ليدفع عنهم ذلك وانشأ بقوله
شكركم عليه الى انه يعلم ان نيتكم الخير وانتم الشاكرين المتصدقين فيها
معاملة الشاكرين بغير تلك اهل الجاهلية فيمكن معنى من تقطع
من فعل السعي الذي هو الطاعة يعقون فاعلم ذلك فاعلم خيرا واحشا
والله لا يضيع اجركم لعله وقد رفته على ذلك فيكون ح التطلع بمعنى
الطاعة مطلقا واجبة او مندوبة لا نافذة خاصة فائدة الاصل
من السقوط وهو لا يقياد كما هو متحقق في القول والواجب واما
وجوبه وركنيته وكيفية كما يقول به اصحابنا في الحج والعمرة مطلقا
في اصطلاح البيان بالنسبة الشريعة من البني والاعنة عليهم السلام و
الحية وعلته باجماع الطائفة ايضا واجبة ماله والشافعية على
الركنية بقوله اسعوا فان الله كتب عليكم السواي فمن عليكم السعي
بينما كذا في وف وامت تعلم انه لا يبدل على سوي الوجوب واما
كونه ركنا بحيث لو ترك عمدا يبطل الحج والعمرة فله دالة فيه عليه نعم

عليه

يل

يدل على انه واجب لا بد له نقول الجحيفة انه واجب له بدل على الله
علم الوجوب من الخير والاصليها ومعدم اجرا غير عنه فيدل عليه الخبر
والآية ايضا بل رتبة ان الظاهر الجواز في فرض بالقران فيكون المراد بها
من شعائر الله انما هي العبادة الواجبة وهي السويديها وبانه لا جناح
انه صدقة واجب عليكم قولها كما روي في آية الصدقة صدقة عليكم فان
وهل يجب احدكم ان يروى عليه صدقة اي لا يجب بل يقتضي فعله
القبول فيجب بالآية وان فعل وجوبه بالآية فلا يضر لما اشترى الله من
الله الوجوب وهي كثيرة ومن جهة عدم الخلف عند المرنقلا وكذا
تعلق عن ابن عباس وانش والي حنيفة انه تقطع والطاعة بمعنى
لكن يتم من ف وى انه واجب عند حنيفة ايضا وسنة عندها
حيث نقل فيها عن احمد انه سنة وكذا عن ابن عباس في حديثه
فلا جناح فانه يتم منه التعبد بهذا كلامه ما وانت تعلم علم دلالة الخبر
على السنة ولعل وجه ان الظاهر الحج هو التعبد بها بمعنى جواز الفعل
والثبوت وعلم المصنفين من كونه شعائر الله وغير ذلك فيكون سنة
اذا انه علم عدم التعبد من نفي الحج والاصل عدم الوجوب والكرهية
وقد علم كونه عبادة فثبت الاستحباب وهو المراد بالسنة المستدل
اوارى من انه سنة انه ليس واجب وانه ما يرد على الاحتجاج لما
اورده القاضى بقوله وهو ضعيف لان في الجناح بدل على الجواز الدال
في معنى الوجوب فله يدفعه وهو لا يقدح في تمام ذكرنا ايضا فانهم
لقد صدق الله رسوله الراديا بالحق ليدخلن المسجد الحرام ان شا
الله اثنين محليتين رؤسكم ومقرين ومنعوا تصديق النبي في
دوابه التي كهاها لاصحابه دفعا لوقوع خلافه حيث تأخيت الحق اي
الكتاب اكابر لا محالة وهو يقين الباطل لقد صدق الله جوابهم
مخدوف والحق متعلق الراديا اي ردوا متلبسا بالحق وصفه لمصدر
صدق اي صدقا متلبسا بالحق ويحتمل ان يكون قسما اما اسم الله

فكانت الادب المجمل بنيت بقوله واحل كد صيدا الجوع بعفوه قوله صيدا
وللصيد احكام ونفا صيلة هذا المحل فتراثا الى التقوى والخوف من الله
اليه المصح والمحرر الى تعظيم البيت بانه الحرم وانه قيام للناس استعاشا
لم وسببها شتم وعادهم بلوغه الحايث ويا من فيه الضعيف ويربح
فيه الجبار ويتوجه اليه الحاج وكذا الشتر الحرم والهدى والعلا يدبر له
وانقوا الله الذي اليه تجشرون جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس
والشتر الحرم والهدى والعلا يد ونقيها سيا في **الفاتحة** يا ايها الذين
آمنوا لا تعبدوا سوا الله ولا الشتر الحرم ولا الهدى ولا العلا ولا
آمين البيت الحرام ويتبعون فضلا من ربهم ورضوانا واذا حللتم فاصطابوا
ولا يجير منكم شتان قوم ان صدوكم عن المسجد الحرام ان تعتدوا ولا
تجعلوا محرمات الله حلالا لمباحا ولا العكس يعني لا تتعدوا حدود الله
فحل الشعار على العالم اي حدود الله وامره وبواهيته وقيل في ايضه
وقيل في جمع شعيرة اعلام الجوع ومواقفه يعني لا تجلوا اثره مناسك الله
حلالا فتشركوا وقيل الماردين الله لقوله ومن يعظم شعائر الله اي في
ولا الشتر الحرم اي لا تعقلوا ما هدى الى الكعبة او مطلقا جمع هديته كجدي
وعنه وكذا الهدى ذي الهة يد بعد ذكر الهدى لانها اشرف الهة
فمن عن العلا يد اولا في ضمن الشعار في ضمن الهدى ثم صرح في
عنها بخصوصها تأكيد ويجعل ان يكون المارد فضل العلا يد وجعلها
حلالا بمعنى علم اعتقاد مشروعيةها واستقبالها وعدم اعتقادها
الشرعية فيها ان كان مما يتلوه وله قيمة ويكون التي فيها للبالغة عن
التي عن ذي العلا يد من الهدى ونظيره ولا يبدل من يتبين ولا امين
البيت الحرام ولا يحل التعرض لها صدى البيت والحال انهم يتبعون فضلا
من ربهم ورضوانا يطالبون من الله الثواب والعقل ورضاه عنهم في

منه من ربهم ورضوانا يطالبون من الله الثواب والعقل ورضاه عنهم في

الاحقة ويجعل ان يكون المارد الفضل المرفق بالحجارة في الدنيا وبان
رضاه في الاحقة اكلا هامة الدنيا وعلى الاولين فائدة الحال الاشارة الى علة
المنع والمبالغة فيه في عدمها بجعل حواجز التعرض لهم قمار فيه وعلى الثاني
كونها علة غير شرط ويجعل ان يكون للاشارة الى المؤمن كان قصدهم حج
الدنيا لا الاحقة لا يحل التعرض لهم صرامة البيت فكيف اذا كان مقصودهم
الاحقة فهو باغ ويؤيده انه قيل نزلت في المشركين وبجاء الهمامة الذين
يجشون مع المسلمين لما هم المسلمون ان يتعرضوا لهم بسبب انه كان فيهم الحظ
سريع بن صنعة وكان قد اساق سرح المدينة وكان قصدهم حجهم ذلك
هكذا انهم منى وف ولكن قالوا لاية منسوخة بعقله واقتلوا على المشركين
حيث وجدتمهم وخذوهم واحضروهم الى حبسهم وحيلوا بينهم وبين المسجد
الحرام فاعيد على منع الكفار عن دخول المسجد الحرام مثل ما كان للمشركين
ان يهروا مساجد الله وانما المشركون بمصر فلا تقربوا المسجد الحرام بعد هذا
هذا وفيه انه بجعل ان يكون المارد عدم التعرض من جهة ان قصد
بيت الله الحرام ان يصلوا البيت الحرام والحرم والموضع الذي لا
دخول الكفار فيه فيكون لحراقتا محضه لا ناسخة او يكون المارد
فتكون هذه الاية محضه لا منسوخة ويؤيده ما هو المشهور بين
العامة والمخالفة من المعربين ان المائدة اخبر ما نزل فليس شيء منها
منسوخا من قبل بالملة الظاهر فيها التعرض لقاصدي البيت الحرام فطلعا
الاما حرج بالدليل شلما تقدم فالحال المذكورة اما لكون الواقم كان
ذلك او انه كذلك الاكثر لا انه يجوز التعرض اذا لم يكن ذلك وكذلك
اذا كانت جملة يتبعون صفة فتأمل نعم اذا وصل الكفار الى موضع لا يجوز
لهم الدخول يتعرض لهم عنيتهم عن الدخول فقط فيكون المنع خارجا عنه
فخصيص هذه الاية واذا حللتم فاصطادوا اذت وابعده لا صيطا
بعدد والاحرام لما منع منه الدال على التحريم بعقله لا تقتلوا الصيد
وانتم حرمة وهذا لا يدل على كون الامر بعد الخطر مطلقا لادباجة والملا لا

الرجوب لان هذه قد يكون لخصوس المادة والامام وجميعهم فاما من لا
يجوز منكم شئ ان ياتيكم ولا يكسبكم شئ بعض قوم وعداوتهم
شأن يقع الوقت وسكونها مصدر اصبحت الى المفعول او الفاعل والاشياء
او فتح لقوله ان صدقكم عن السبعين لم يلزم لان صدقكم عام على جميع
مخالف من الجرح فباسا وهو غلة الشئان وبيان له وقرا بكسر الهمزة على
انه شرط او غير من جوابه قوله ولا يجوز منكم وليس المراد الى معنى الموقر
اي ان فعلوا بكثرة الزمان الماضي كذا فاستم لا تفعلوا في المستقبل فكذا
ان تقدموا للانتقام منهم لما فعلوا بكم فهو ثاقف مفعول بغير منكم فانه يستعد
الى واحد والى اثنين لكسب وتعاونوا على البر والتقوى اي اعلوا بالغير
ومتابعة الامم بالاحسان وبالحكمة الهوى فليعاون بعضكم بعضا
الاحسان واجتناب الاحقاد امثال الاوامر يحتمل ان يكون امرا
بالنفاق ومطاعها من غير ان يكون تهمه لغير منكم ولا تعاونوا على الاثم و
العدوان للنسبة والانتقام والظان المراد الامانة على المعاصي مع القصد
او على الوجه الذي يقال عرفا انه كذا مثل ان يطلب الظالم العطاء من
شخص لضرب مظلوم فيعطيه اياها ويطلب منه العثم المكتوبة ظلم
فيعطيه اياه ويخون ذلك مما يعد ذلك معاودة عرفا فلا يصدق على
الناظر الذي لا يتجسس بغيره انه معاون للظالم العشرة اخذ
الشعور ولا على الحاج الذي يخذ منه بعض المال في طريقه ظلم
مما لا يحصى فلا يعلم صدقها على شئ من الجرح عليه شرا الساعه
من الذي يجرد عليه البيع ولا على بيع العنب من يعمل حرا والخب
من يعمل صنما ويعادوا في الروايات الكثرة الصحيحة وجواز
وعليه الاكثر ويخون ذلك مما لا يحصى فاقبل ما لا يثبت ذلك على ان المعاصي
على الشئ كالفاعل في الجن والشجر كما هو المشهور في الخبر ان الدال على
الجرح كما علمه وفيه ايضا ان الصدق لو تعاقبت عليه كثرة الاثام
ثم وقع بيد المصدق يكتب لكل ثواب الصدق من غير نقصا

عن

عن صاحب شئ فتاملوا نقا الله ان الله شديد العقاب
الخوف عنه باحتساب جميع مناهيه من المعاونية على الاثم وترك الانتقام
من غير ما استحق **الثالثة** اذ قال ابراهيم رب اجعل هذا بلدا آمنا
وارزق اهلها من الثمرات من آمن منهم بالله واليوم الآخر ومن
كفر فاستعه قليلا ثم اضطره الى عذاب النار وبئس المصير بها دلالة
على جواز الدعاء بكونه مرغوبا فيه ومن دوا اليه اذ الظان ابراهيم
لا يفعل الاربعاء يكون البلد آمنا وبالرزق للمؤمن بالله واليوم الآخر حيث
جعل من آمن بدين الله مطلقا كما يشريه قوله بعده ومن كفر فاستعه
قليلا اي زمانا وهو مدة بقاءهم في الدنيا او ساعا قليلا وهو ساعه الله
وكذلك قليل بالنسبة الى الساعه الاخيرة فكيف ما وصل بها الى الكفاية
منه سقوط اعتبارها عند الله وفيه اشعار بعدم حسن التخصيص اي
تخصيص اهل الايمان فيكون طلبه مطلقا يمكن اعطائهم سوى ما ثبت
منعه من الزكوة وتدل عليه الاخبار وما ذكر في باب الوقت والوجوب
وليس هذا محل ذكره فان اردت فارجم اليه وتامل فنع ابن الحيد
اعطا، غير اهل الحق المستفاد من الدروس بعيد واعلم ايضا ان في
الآية التي بعده اعني واذا فرغ ابراهيم القراءه من البيت واسمعه
سريتا يقول امنا انك انت السميع العليم اي يقولان ربنا قد قرأ به
جملة حالية اي قائلين وانما قرأنا الفعل لا الصفة تبعا لما قرأه
اي سريتا اسما على هذا البناء انك جميع لدعائنا وعلينا بصالحنا
بناتنا ان هذا البناء مكان الا لك دلالة على كونه منقوبا ومرفوعا
عند الفاعل من العبادة كما قاله في فيمكن فهم اسما بالحقيقه
غيره من الادعية عند الفاعل من جميع العبادات وايضا في الآية التي
بعدها اي ربنا واجعلنا مسلمين لك ومن دد ربنا امه مسلم لك
وانما سكننا وبنا علينا انك انت القاب للجم بنيه ودلالة
على جواز التوبة وطلب قبولها من غير غيب لانها معصومان وقد طلبا

انما هو ان يكون
الدين هو الذي
يطلبه الله تعالى
في قوله تعالى
واجعلنا
مسلمين لك

الاستقامة ودلالة على جواز الدنيا للسلم بان يجعله مسلما اما باعتبار
الزيادة كما قاله في حق المعقودنا خلاصا واذا نال ذلك او باعتبار
والاستقامة الى قال رتبنا واجدنا مسلمين مستقبلي عن كمالنا في
معنى ان وفقتا وتقبل بنا الاطاعت التي قد عونا الى الشايات على الام
كما قاله في حق قال فيه هو اي الاسلام لا نقاد لامل الله تعالى الحق
والاقرار بجميع ما اوجب الله وهو اي الاسلام والايما واحدا عندنا
وعند المخزلة واستدل بقوله ان الذين عند الله الاسلام ومن
يتبع غير الاسلام دينه فليس بدينه وفيه تأمل في قوله ومن غير المسلمين
في الاسلام واما عند اصحابنا ايضا مع انه ليس كذلك كما ذكره
في تفسيره ومنه بالقبيل فتأمل في ذلك لا يجوز ان الدنيا للدين
الخاص وحدها بعضه في بعض الدرية على تقدير جعل من في قوله
من ذرئتنا امة مسلمة لك لتبين لنا ان ذرئتنا طاعة
وعلم ان الحكمة الالهية لا تقتضي الاتفاق على الاخلاص والاقبال
كل على الله فانه مما يشترط الحاش وكذلك قيل لا اله الا الله
انتم وفيه تأمل اذ يفهم من قوله طاعة انه اخذ الاسلام خلافا للظلم
وهو الكفر والفسق فيما يلما الايمان والعدالة ومن قوله علم الحكمة
انه الاخلاص وغاية الاقبال الكمال حيث لا يمكن مع الاتفاق عليه
المعيشة فليست مطلوبة لله تعالى من الكل مع بعد هذا المعنى من
الظلم ويمكن ان يكون مطلوباً من الكل في كل واحد شئ مثله من بين
الشهية الكمال على وجه يجمع معه شغله وقصر الترتيب بذلك الشغل
بان يقصد معيشة ومعيشة عياله وبما النوع الثاني وهو
فيقصدون بها القوم ومعاونة بعضهم بعضا ليعز فيهم لعباد
عن هذه الاعمال مثل طلب العلم وغيره فيكون الاخلاص والاقبال
لكل من الكل مطلوباً على سبيل الخير والتميز اذ يبعد عدم طلب
الاقبال لكل عن الكل بل لا وجه له وايضا لقان يقول يقتضي عقد

فان قيل ان الدنيا لله تعالى
فان قيل ان الدنيا لله تعالى
فان قيل ان الدنيا لله تعالى
فان قيل ان الدنيا لله تعالى

الاتفاق

الاتفاق ولعل النزاع معه لفظ وليس في هذه الايات من الاحكام
يعتد به وانما ذكرت بما كتبت في الجهاد والايات المتعلقة
على انواع الاول في وجوبه وفيه ايات الاول كتب عليكم القتال وهو
كراه لكم وعسولان تكثر هو اسبنا وهو جنكرو عسولان تجوا اسبنا وهو
لكم والله يعلم وانتم لا تعلمون اي فرض الله تعالى ووجب عليكم الجهاد
مع الكفار والمال ان ذلك شاق عليكم فاطلق المصدر على المفعول الجهاد
بمعنى انه مخالفة لطباعكم وصعب عليكم من جهة ان البشر خلق على حب
السوية والحيوة والمستندات والبرادينا ذلك كله او يكون بمعنى انه
كان كراه لكم من التحليل والامره او يكون بمعنى الاكراه بان كانت كراه
عليه لشدة مشقة مثل حملته امه كرها وضعته كرها وعسولان تكثر
معناه تكثر اسبنا في الحال بالنظر الى الطبع وهو غير كراه المالك كما تكثر
الجهاد لانه من المأثرة بالروح وهو خير كليلان لكم في الجهاد احديكم
اما النظر والفتنة مع ثواب الجهادين واما الشهادة والجنة في الجهاد
من غير انتظار للقيام كما هو المشهور في الشهداء وعسولان تجوا اسبنا
وهو شر لكم من ان تجوا انك الجهاد لجنحة الحيوة والمستندات المتوجهة
وهو الحقيقة شر لكم لانه يمنعكم عن السعادة الدنيوية والاخرية
وكذا جميع النكاليات والهاديات القرية والمسا على المجدد المملكة
والله يعلم بمصالحكم ومفكم وما يصرفكم ما ينفعكم فيتمتع من المظلم
وبرحمتكم المنافع والعوايدوي تحفة عليكم بظاهر نظركم وما تعلمون
لقد تذكروا كثرة الشهوات التي تستر لها والنكس الذي يزين عند
ولوامم البشرية التي تعكسها في حرجية وجوب الجهاد على الاممال القليل
مبين كتب الفقيه الشافعية في قوله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
فيه كبر وصعد من سبيل الله وكبر به والمجد المرام واخرج اهله منه كبر
الله والفتنة كبر من القتل ولا يزالون بها تلونكم حتى يردوكم وينكروكم
ينكروكم من دينه فتمت وهو كافر فاولئك جطت اعماهم في الدنيا

استقام

فانما في قوله تعالى انما يظن انهم
يؤمنون بالله ورسوله وما هم الا
مجانين عتوا على الله ورسوله
فانما في قوله تعالى انما يظن انهم
يؤمنون بالله ورسوله وما هم الا
مجانين عتوا على الله ورسوله

واولئك اصحاب النار هم فيها خالدون اي يسكنونك بالمجد من القتالة الشهير
للمجاهدين وجايتهم لا واسا ينف اهل الشرك على حجة التغير على المسيل بالحق
القتالة شهير جيب بناء على عدم حقيقة كما يظن من سبب النزول في قوله
المسلون ليعمل الحكم فبال بدل عن الشهير بدل لا شتما لاذ الهمان مشعل
ما بين قول القتالة الشهير الحرام ذنب كبير واثم عظيم لكن الصديقين
الله اي المشغ من المجرور من العبادات كما تفعلون والكفر بالله ورسوله
المجد المجد واخراج اهل المسجد وهم المسلمون من المسجد الحرام كما خرجكم
من مكة حتى هاجروا الى المدينة الكبر عظم ذنبا ووزر لعنة الله فصلة كفة
موصوفة مبتدأ، وكفر كذلك عطف عليه والمسجد الحرام كذلك بقدر
صدور عطف على سبيل الله وجمعا فصولا لان حذف المضاف وايقا
المضاف اليه مجرور مع كون المعدل المعلوم عليه قليل بل في معلوم الوقع
والفضل بين الجرد وما يتعلق به المعلوم عليه بعيد وقيل عطف على
المجرور في فيه من غير إعادة الجار وهو جازي بل واقع في القرآن العزيز من قوله
تعالى سائلون به والارحام يمين الارحام وقولك وقد انه ضعيف بل
فانتهى البهجة المتواترة وفي اشعار النحويين ايضا واقع فينبغي القول به اذ
دليل على فينه لا عطف ولا نقلة وما ذكره من انه يلزم العطف على
كبح عن اكله لا يصح دليلا عليه بحيث يلزم تأويل الايات والاشعار والاشعار
بالمجد عدم اعتقاد كونه معبدا والمنفعة اي الكفر فانه فتنة في الدين
اكثر من القتال الذي وقع في الشهير الحرام من المسلمين ولا يزالون قتالين
يعني ان الكفار ايضا كانوا يظنون انهم المسلمون دايميا حتى يرجعوا عن دينهم
ان قدروا على ذلك ومن يرتد عن الدين من المسلمين عن دينه ولم يرتد
حتى مات على الاثر كذا فاولئك صارت اعمام باطلة كان لا يمكن
ولم ينفوا اجماع الدنيا والآخرة وسمى الجلالة حطة لانه الاصل
كله اكله المشية يلحقها الفساد في بطنها ايضا لاحتطت الاجل
اذا اصابها ذلك قاله في قوله تعالى فيه ايضا معناه انها صارت بمنزلة

صالح

فانما في قوله تعالى انما يظن انهم
يؤمنون بالله ورسوله وما هم الا
مجانين عتوا على الله ورسوله
فانما في قوله تعالى انما يظن انهم
يؤمنون بالله ورسوله وما هم الا
مجانين عتوا على الله ورسوله

ما لم يكن لايها عم ايها على خلاف الوجه المأمور به لان احباط العقل
عبارة عن وقوعه على خلاف الوجه الذي يستحق به الثواب وليس المراد
انهم استحقوا على اعمام الثواب ثم حبط لانه قد مل الدليل على ان
على هذا الوجه لا يجوز اقول المستهودين بالاصحاب ان مذهب الاصحاب
والتكفير باطل وقد ادعى عليه الاجماع وقد استدل عليه في الخبرين
المحققين بدليل عقلي ونقلا اما العقلي فهو انه لا معنى لكون ذنب قليل
محبط للعبادة عظيمة وبالعكس حتى لو فعل الانسان دايميا جميع العبادات
الى قرب موته ثم اذ افعلا في صغيرة يبطل تلك بالكلية وليستحق به
العقاب الدائم وبالعكس وهو ظاهر البطلان وتذهب بعض القائلين
واما اسقاط المساوي بالمساوي اذ زيادة كما هو مذهب بعض
الآخرين فم قد لا دليل العقول عليه واما الشك فهو من ومن جعل
شكلا لذرة حبل يره ومن جعل مثقال ذرة شرا يره وفي الآية ايضا
تأمل اذ من فعل جزا واسقطه به عقاب يصح ان يره وبالعكس
وبالمجمل الاجابات والايات متظافرة ومكاثرة في وقوع الاحباط فاما
لا يمكن فلا بد من التاويل لوجه عدم جواز التاويل الذي في
غير واضح اذ لا معنى لوقوع الفعل على وجه يستحق فاعله الثواب والمجد
الا الايات على وجه المأمور به شرعا يعني الايات به مع جميع
المعصية في صحته حين الفعل وهذا من الايات على هذا الوجه ثم
انتهى ومنع هذا الايات في جميع الصور التي اطلق عليه الاحباط
ومعلوم ان عدم الارتداد فيما بعد ليس من شرائط صحته الفعل حين
ابقاعه ذكره القاضي بل مطلقا عند اصحاب الاما نقل عن الشيخ
الطوسي رحمه الله انه يبطل الحج بالردة ونقضه الاصحاب وقد
الاية ايضا على صفة وعلى تقديره ايضا لا ينبغي فتنه على التوبة كما
يظهر من ذلك والفاظ هذا التاويل انما يصح على ان المسلم ما يرتد
لكن ذلك غير واضح وايضا انه الله ما يجري فيما اذا كان احباط
الاصحاب

فانما في قوله تعالى انما يظن انهم
يؤمنون بالله ورسوله وما هم الا
مجانين عتوا على الله ورسوله
فانما في قوله تعالى انما يظن انهم
يؤمنون بالله ورسوله وما هم الا
مجانين عتوا على الله ورسوله

الاعمال الدينية ثلاث شرب الخمر يحبط كذا وكذا والزنا كذا وكذا وإن الصلوة
يكفر ذنب كذا وكذا والحد كذا وكذا وغير ذلك مما لا يحصى فلا بعد حمل قولنا
بطلان الأحباط والتكفير على الذين ذكروا في الأول وأما ظهور ذلك
وإن أرادوا غير ذلك ففيهم وجه الدليل كما عرفت ثم يمكن أن يقال إن استعفاء
فيما نحن فيه ^{المراد} يعني الإنسان أو ثوابه ويكون وصوله إليه موقوفاً على عدم
صدور ما فيه منه من الرقة ^{بما} ويكون البقاء على الإيمان شرطاً لاستمراره
وانقاعه به ويكون الأحباط عن عدم ذلك فذلك الآية على غير المثال
والجهد في الشجر الحرام ونحن نرى صمد من سبيل الله وما عطف عليه وعلى
الخصم والرتيب على الفضل وعدم حوائج الزيادة وعلى الأحباط
موقوف على الموت عليها كما هو من قبيل ما نفى مذهب الحنفية وهو أنها لا تنظر
مطلقاً وإن رجح ذكره في خلاف ظاهر الآية سيما القول بالمعصية فهو
مذنبه وعلى قول رتبة المرتبة حيث قبل الخلود في النار بالموت على الزيادة
والتكفير هو أعز من العز في الدنيا فلا يبعد القول بقبول الآية العظيمة
أيضاً بمعنى صحة عبادته واستحقاقه للمنة ودفن خلودنا ثم كما هو مقتضى
العمل لأنه مكلف بالعبادات والإيمان وهو بدو أعمالنا على الله تعالى
والآية عدم سقوط بعض الأحكام مثل القتل بدليل شرعي وأما الآية
فبغيره لأن يقال بالنسبة إلى النفس وأما بالنسبة إلى نفسه فيكون ذلك
أدق فعلى إحسانه مع صحة عبادته المترتبة عما كان جهاداً لأن يقال
إن الآية نزلت في أوائل الإسلام وما كان هناك مسلم فظري وقيل في
سبب نزولها أنه بعث رسول الله سرية من المسلمين وأمر عليهم ^{عليه}
بن جحش الأسدي وهو ابن عمته النبي صلى الله عليه واله وذلك قبل
قتال بدر بفتح بن لرس صديقيين فجدوها وفتحهم وعين الحفر في
ثلاثة معه فقتلوه وأسروا اثنين واستأقروا القوم كان بينهما امرأة
الطائف وكان ذلك في عقر رجب وهم يظنون من جمادى الآخر فقال
فرش استحق هذا الشهر الحرام فشن ذلك على أصحاب السرية وقالوا

يفتح حتى نزلت توحيات فنزلت و مرسل رسول الله صلى الله عليه و آله
 الاسامي و عن ابن عباس سئل انزلت اخذ رسول الله صلى الله عليه و آله
 القيثارة و هو راو غبطة في الاسلام و السابقين ثم الشركون كتبوا القيثارة
 و شغلوا و قيل ان نوح بن جابر القاتل في الجاهلية و عند المجدل اخرج من صلبه
 على فاقه قالوا المشركين حيث وجدتموه و قالوا توهم حتى لا تكون فتنة و
 صلاحية الايعاز و لا نسخة فاحذر اذ ليس بفرجة و كل مكان و لا و كل
 زمان و الاول النسخة الى الثاني كذا و بعد السلام في القصص جود من
 وايضا بعض احكامها باقية فلا يكون منسوخة قالوا و عندنا انه
 على العمود و حين نزل لعل لعمرة و لا يندون منها بها و انما يكون التحريم
 خصوصا بهذين الحادين و يدل من اجماع و اجروا تركا فيفضل احكام الله
 لو هو منها و الكتب الفقهية مع عدم الاحتياج اليه و لهذا تركنا اكثر الايات
 المشتبهة على بعض احكام الجهاد ولكن ذكرنا البعض تبعاً للاصحاب و لبعض
 الغرض اي **الثانية** وجاهدوا في الله حتى جهاد هو اجب كما جعل عليكم
 في الدين من حرج و يدل على وجوب الجهاد و على نفي الضرر و الحرج كما يدل عليه
 الخبر و العقل و يطو ولكن فيه اجمال **الرابعة** فقاتلوا في سبيل الله الذين
 يقاتلونكم و لا تقصدوا ان الله لا يحب المهادنين اي قاتلوا الكفار في دين
 الله و طريقه الذي يشبه كقولهم و الله عليه اي قاتلوا في سبيل الله
 و اخذوا دينه حتى يسلموه و يعرجوا اليه قاتلوا و اقبل الرجال الذين يقاتلون
 على القتال عادة و من النساء و الصبيان و الشيخ و قبل المرافقة لاهل مكة
 الذين حاربوا المسلمين من قبل و ذلك موافق لما قيل من سبب نزول
 الاية حيث قيل انما نزلت في صلح الحديبية و ذلك ان رسول الله صلى الله
 عليه و آله ما حرج هو و صحابه في العام الثاني اذ اذنه الحجة
 كما قالوا الفاء و بعامة فساروا حتى نزلوا الحديبية فصدت المشركين
 بيت الحرام فغضوا و الهدى الحديبية تروى صلح المشركين على ان يرجع اليها
 الفاء و انجله مكة ثلثة ايام فيطوفون بالبيت و يعجلوا فيها و فيرجع الى

[illegible]

في فتح مكة
الحمد لله الذي جعل
في قلبه نوراً
يضيء للناس
بهداه

المدينة فلما كان العام المقبل فتحها النبي صلى الله عليه وآله واصحابه لفتح
ومأفوا ان لا يفتحوا المشركين وان يصدوا عن البيت الحرام ويقاوموا
رسول الله قتلهم في الشهر الحرام وفي الحرم فان الله الاله اى قاتوا الجاهل
يقاومونكم وفي الذين لم يقاتلوا ولم يقاتلوا في مكة فقاتلهم وان لم يقاتلوا
المسلمين فانهم بصدقه قتال المسلمين وعلى قصده ولا تقتدوا بائسنا القتال
او بقتال المعاهد ولو للمعاهدة من غير دعوى الى الاسلام او القتل الذي لا
مثل المشرك او قتل النساء والصبيان وغيرهما بالجملة لا يقتلوا ما لا يجوز
الله لا يحب المستدين ولا يريد لهم الخير بل يريد ان يصال المسلمين فتدرك
على جريبت القتال للجملة وعدم جوان التقدي والظلم ولا يجد بغيرها
وجوب القتال مع الحارب الذي يقاوم الانسان على ما نفسه وغيره
التقدي في اخذ المالك والقتل وعدم جوان معاقبته من لا يترك ذلك وتلك
هرب وسائر ما ذكر في الكتاب للفتحية **الفصل** في قتالهم حيث تقفونهم و
اخرجهم من حيث اخرجوكم والفتنة اشرك من القتل لان قاتلهم عند
المجد الحرام حتى يقاومكم فيه فان قاتلواكم فاقتلوهم كذلك جزاء الكافر
قتل نزلت في رجل من الصحابة قتل رجلاً من الكفار في الشهر الحرام فغيروا
بذلك بين سبحانه ان الفتنة وهو الشرك استعدوا عظم من قتل المشركين
في الشهر الحرام وان كانت غير جازية فقام الله واجب قتال الكفار حيث وجدوا
وادكوا في الحرم والشهر الحرام وغيره الا ما يخرج بالتحصيص والصلح
الحذف في ادراك الشيء على او عملاً وهو متضمن لمعنى الغلبة واخراجهم من
مكة في مقابلة اخرجهم المسلمين منها واخرجوا الفتنة اى الحنة التي تفتن
بها الانسان من الاخراج عن اهل الوطن اشرك من القتل ان شره
الحرم اشرك كما دلل بسبب التزول وان صدق المسلمين في الحرم اشرك من
قتلهم اياهم ولا يقتلوا من القتل في الحرم حتى لا يبين لكم حرمة الحرم
فان كانا مبتدئين وكما بالقتال فحان وبتهم به فان الوال يعلم حيث ابتدوا
به وانهم فحان وقت وقد كون فليس عليكم به باس ولا يبين لكم حرمة الحرم

يقى نفسه الرجل اذا وجد موت
ممكن من وفاء فاني
شكر

سورة البقرة

سورة البقرة

الرد على من قال ان
الشرع لا ينفك عن
الدين

يجب حفظه ولعل المراد به هذا المقصد وهو شهر الصد عام الحجة
والاشهر الحرم اربعة ثلثة سره وواحد فري ذو القعدة وذو الحجة والمحرم
وجب قبل التقدير بقوله شرع الحرام يقتله فحذف المضاف واقام المضاف
اليه مقامه وقبل لا يقتل بل معناه هذا الشهر الحرام بالشهر الحرام الذي
منعهم رسول الله صلى الله عليه وآله عن الطاعة والطواف اي حصل
ما اردتم في ذلك فيه وقرب منه مضمون الحرمات فصار من غير
لما صدر في رسول الله ومنعوا المسلمين عن مجازاتهم في مكة فحصل
لهم مكافاة في ذلك الشهر بعينه في العام المقبل وكان قوله والمحرما
قضا من احتياج عليه اي كل ذي حزمة يجزى فيه القصاص و
المكافات فمن هناك حرمته شتر كبر الصنف فاعلوا بهم فقتلوه
وادخلوا عليهم عترة واقتلوا ثم ان قالوا كبر اواض معناه ان القتل
في الشهر الحرام وحرام المحرم للمسلمين لا يجوز الا قضا صاغ على قتل
عليكم اي ظلمكم فاعتدوا عليه بثلثة ايام جازوه بظلمه وافعلوا به مثل
ما فعلوا بالثاني ليس باعتداهم وظلم بل عدل الا انه سمي به للثكلة
لوقوعه في صحبته مثل الجحوى الى الجنة وفي قصة جواب من قال اي
يتبين نطقك ذلك واقتر الله باجتناب المعاصي فانه نطقوا ولا تمنعوا
عن الجوازات ولا تعدوا في الجوازات عن المثل والعدل وحكم فيها
دلالة على تسليم الفسور عدم المنع عن الجوازات والقصاص وعمل
المرء على الفاصب المثل والقيمة والمحرر المنع والامتناع عن ذلك
جوان لا اخذ بل وجوبه اذا كان تركه اسرافا الا ان يكون التارك حسا
ولم يرد السدق والنجاة ومن حقه بالزيادة صفة او عينا بل لا اخذ
بطريق يكون نقديا ولا يبعد ايضا جوان لا اخذ فحتمه اوجه من غير
مريضه على تقدير امتناعه من الاعطاء كما قاله الفتا من طريق القضا
ولا يبعد عدم اشتراط تقدير ثباته عند الحاكم بل على تقدير الامتناع
ايضا ولا اذنه بل يستقر كذا في غير المال من الاذا فيجوز من غير ان

الحاكم

الحاكم واثباته عند ذلك ان القصاص لا ان يكون جهرا لا يجرى فيه القصاص
او صرا لا يمكن حفظ المثل ونحشا لا يجوز القول والتلفيطه مما يقولون
بعدم جواز مطلقا مثل الرمي بالنار وغيره وحيث ان الجهاد لم يقع الا مع
الامام وحر لا يحتاج الى معرفة احكامه فتكونا بالذات المتعلقة به
مثل وما لكم لا تنفذون سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء
والولدان الذين يقولون ربنا اخرجنا من هذه القرية الظالم اهليها اجعل
لنا من لدنك وليا واجعل لنا من لدنك نصيرا فكذا ذلك قوله يا ايها الذين
ايمنون احذروا حذر الآية وقوله تعالى فليعلم انه سبيل الله الى قوله اجعلوا
مكانا لاهل المدينة الآية وقوله ليس على الضعفاء ولا على المرضى ولا على
الذين لا يجدون الآية ويا ايها الذين امنوا اذا قيمت الآية وكذلك يا ايها
الذين امنوا المؤمنين على القتال الآية ويا ايها النبي جاهد الكفار
فتد بابا لها فريد كثيرة ومناسبة ما به **الاول** يا ايها الذين امنوا
اذا حاربتم في سبيل الله فبينوا اي ساكنة للفرز والجهاد في وابين فكم
والمؤمنين والمملوك لا يجازوا القتل لمن اظلمكم اسلا منه ظنا منكم بانته
لا حقيقة لذلك ولا تقولوا لمن الملة اليكم السلم اي حاكم ببيعة السلم و
قرى السلم اي سلم لكم وانفا فادبيا تكم مظهر لكم انه من اهل السلم
لست مؤمنا اي ليس لا يما ببحقيقته وانما سلمت خوفا من القتل بل هو
عن حق الحيوة الدنيا اي المال والمساء الذي لا بقا له فان جميع سماع
الدنيا عن من زائل يقال ان الدنيا عن من حاضر ومنه العرض القابل
لظهور نفي الله فمفهوم كثيرة اي في قدور الله تعالى نعم ووزن ان
الظهور فيها امر كبر وقيل معناه ثواب كبر بل ترك قتل المؤمن كذا لك
كنتم من قبل اي كما ان هذا كبر الله وقلم لا اله الا الله محمد رسول الله
فخليم فمن الله عليكم باظهار دينه فاطهر تنوع بعدا لكم ان من اهل
الشر فتاب عليكم فلو تركتم فبينوا اعادها لنا كيد بعدكم اولا
كالنتيجة بعدد كرها ان الله كان لم يزل بما تقولون حين اعلما قبل

انما نفي من الاسلام
فمن تركه فليس من المسلمين
الاطاع على نواها فكم
لا الحكم

سورة النساء

ان تقولون ولا يخفى عليه ان قد صدقكم ليس الا بقها، عن جرح الحق الدنيا
والشهور انما نزلت في اسامة بن زيد واصحابه بعثهم رسول الله صلى
عليه وآله سرية فلقوا رجلا قد لما، بعثهم له الجبل وكان قد سلم فقال
ام السلام عليكم لا اله الا الله محمد رسول الله فبني عليه اسامة فقتله
واسامة فرأى الله في منادى لالة على من لا ايمان من قال بلغظه من عين
تعرض له انه مكره وقاصد لذلك وهو حقيقة ام لا وعدم التمس
بل سائر الامور بالطريق الاولى ويدل عليه محراب الجسر المكتسب
السنة والايام وعلى عدم الجلاء في الامور مما يحصل عند السيرة في الحكم
والعمل بالايام من التثبت والتوقف حتى يظهر حقيقة الامر وعدم
العمل بالنظر كما ظهر في خبر العاصم الذي دل عليه الكتاب والسنة
الاجماع وايضا يدل على عدم اعتبار الدلالة الايمان وعلى عدم اعتبار العمل
فيه وعلى انه يكتفي بصدقه مجرد الشهادتين بل القول له بانه ليس بمؤمن
مضى فانه لم يدل على عدم الموازنة في الدنيا بقتل هذا القتل ولكن انما
الفقيه يقتضيه الدلالة والكفارة على ما تقدم في لاية المستدعاة ان الخطأ
يقضي ذلك ولا شك ان ذلك خطأ فكانه عفي عنه في اول الاسلام
جراة الكفار وعدم امتناع المسلمين من القتل والقتال وان الذمة
لعدم وارت مسلم وكان عاجزا عن الكفارة او اداها او ما كانت واجبة
بعد قاتل وتزلزلت في المقدار من اجل في غفده فادقته فقال
الله الا الله فقتله فقال له ذوقوا بهله وماله وفيه دالة على صحة
الكد وان الجهد قد يحفظ وان خطأه معتقرا حتى وليس واضح فانه لم
يظهر كونه مجتهدا معلوما ان كل من فعل شيئا خصوصا مثل هذه الامور
ليس مجتهدا ولم يعلم صحة الايمان عند الله الا ان يرد بها كونه ما
عن قتله وحاقا لدمه وايضا لم يعلم كونه مكرها الا ان سورة الكحل
يدل على انه يعلم انه لو لم يرد من قتل وهو ظاهرا ان الكفار يقتلوا
ويجوزون بالقتل والضرب والذنب ليسوا وانهم لو سلبوا الجاهل ظاهرا

بل في نفس الامر ايضا اذا صار اعتقادا وعلما وبيانا وهو ظاهر **الثانية**
ان الذين توهم الملازمة ليجعل الماضي والمضارع فيكون توهمهم محذور
احدى السابقين ويؤيد الاول قراءة توهمهم طامى انفسهم حال عن المغفل
اي ات الذين اما تهم الملازمة حال كونهم ظالمين على انفسهم بالعصيان
بترك الجهر الواجبة وموافقة الكفار باظهارهم وعدم الايمان فانها
نزلت في جماعة من اهل مكة اسلموا ولم يهاجروا حين كانت الهجرة
قالوا الصبر للملازمة حال كونهم يتقربون وجرأت الذين اولى الملك
يكون دخول الغافل في الشطط ويحمل كونه غير متقرب لهم
عطف عليه اي قال لت الملازمة لهم حين توهمهم كتم اي في اي كتم
من امر دينكم وتكيتا بانهم لم يكونوا في شيء من الدين حيث تروا
الحجة الواجبة مع الفتنة وتروا اظهار الاسلام لعدم دسائهم بالشر
قالوا يجيبون معتزدين كنا مستضعفين في الارض اي غير قادرين على
الحجة لعدم الفتنة على السرا وغير قادرين على اظهار الايمان لصنعهم فاولا
اي الملازمة تكذبا لهم على الاول لم تكن ارض الله واسعة فهاجر
فيها يعني كتم قادرين على الجهر وعلى الثاني بانكم قادرين على اظهار
ظلمهم لم يهاجروا عن مكة فاولئك اي الذين توهمهم الملازمة وقالوا
الذين ما توهم مسكنهم جهم بتركهم الهجرة واظهار اعلانهم ومساعدتهم
الكفار وسات صبرا اي بمن لم يصبر صبرهم وما هم الا المستضعفين
الذين لا يقدرون على المواجهة واظهار الذين من الرجال العاجزين
والنساء كذلك والولدان الارقاء، منها لانهم عاجزون عنها والضعفاء
فانهم عاجزون عن السفر لصغر سنهم وغير البالغ من الذكور فيكونون
غير مكلفين بالمهاجرة مع جرحهم والاستثناء منقطع لعدم دخول
المستضعفين بالمعنى المتقدم فللذين توهمهم الملازمة ظالمين ولا
في اولئك لعدم كونهم مكلفين بالمهاجرة لكونهم مستضعفين وعدم قدرتهم
كما بين بقوله عن رجل لا يستطيعون حيلة صفة المستضعفين لعدم

اي على كتمهم في الدين والاعتقاد على كتمانهم
في القول وفي ترك ما كان لهم من الحق
من ان الخطأ، ومن ترك ما كان لهم من الحق
من ترك ما كان لهم من الحق

دلالة على كتمانهم

معين وان كانت في صورة التعريف قاله فان الموصوف والى كانت
حرف التعريف فليس ينبغي بعينه كقولهم ولقد اهر على المليم ليعتق او حال
واستطاعة الجيلة وحول اسباب الهجرة مثل الحق والصدق على المصير
ما عطف ولا يمتدون مسيلة عطف على ما قبله واستدراك السبل
الطريق والمسلك بعينه او بدليلها ولقد عسى الله ان يعفو عنهم فمهم
معدودون ولكن بما بلغه عسى كلمة الاطاع ولفظ العفو الدال في عدم
جواز ترك المهاجرة وترك اظهرها شعابا لا يمان والموافقة مع الكفا
حق ان ذلك موجب للعقاب لمن فعل ذلك عجزا او خوفا وعدم العمل
على المهاجرة وعدم التكليف ولكن لله طمع وترفع عفو قطع الاطاع
غيرهم فالآية دلت على ان ترك المهاجرة مع القدرة كبيرة وايضا عجز
فمن المهاجرة واستثناء العاجزين ويمكن ان تكون منسوخة بمثل
قوله صلى الله عليه وآله لا هجرة بعد الفتح ان كان متوئلا لا في
مخصصا له ومقيد ولو قيدت بفرض الهجرة لا يحتاج الى شيء ولكن كون
جيلة غير مبنية الا بمفضل قال في الآية دليل على وجوب المهاجرة
من موضع لا يتمكن الرجاء فيه من اقامة امر دينه وفي الكشف
دليل على ان الرجل اذا كان في بلد لا يتمكن فيه من اقامة امر دينه
كالجيب لبعض الاسباب او علته في غير بلدة او قوم الحق الله واخذ
على العادة حقت عليه المهاجرة ومن النبي صلى الله عليه وآله من
قر بدنيه من ارجن الارض وان كان مشركا لان استوجب
له الجنة وكان رفيق ابيه ابراهيم ونبيه محمد صلى الله عليه وآله
اجمعين وفي الدلالة خفاء فانها مهيبة بكون الهجرة فريضة كما
تقدم قال في اسم الهجرة ناس من اهل مكة اسلموا ولم يهاجروا
حين كانت الهجرة فريضة انتهى وقوله تعالى الى نعمهم يعني يملكون
حين كونهم ظالمين انفسهم فالعبد متعلق بمن عبت وهو ظالم لم يترك
الهجرة الواجبة بحيث صان سببا لموافقة الكفار ومسا عدم ترك

على ان لم ايضا فذا
الذي يقول وكان الله
عفو عفورا لهما الله

سنة في الحق صداما كذا في كتاب
بوالفان ليس في ذلك حكمة
كبره وانما في الجاهل من غير حكمة
لقد خلت واجبات الجوانب في حق
وجوب الهجرة

الأنهر

يعلم

اظهار الاسلام على اظهر الكفر كما يفهم من سوقها ومن ف وبما يمكن
ان يكون مع عدم اعتقاد جوانها وحليتها حيث صان الحكم ما فهم جهنم
وسات مصير وذلك ليس الاضا يكون كذا وبالجملة غاية ما يفهم منها
وجوب المهاجرة في مادة خاصة بسبب خاص فليتهم منه ان كل هجرة فريضة
وكل تارك لها ظاهرا لا ان يصاح باستخراج العلة واشتائها الفرع وان
له ذلك ولهذا ان ترك هذه الهجرة كبيرة وفيه ما تقدم من المباهات
التي كانت ان لا توجد في غيرها وكيف يكون غيرها كذلك مع ان الله
ان لا هجرة بعد الفتح فابق ذلك الحكم ح وعلى تقدير الدلالة على الاول
الجملة كيف يدعى لها على الثاني قوله واعلمه وكأنه لذلك قال حقت
وما صرح بالوجوب والفرض لان لفظ حقت بمعنى الاولى والاحسن هو
الشأن والكثير وهو حقيقة فيه ولكن البضا ويصح بالوجوب و
كانه نظر الى البضا فالدلالة على تقدير مكان البضا من صحته
لا يتم عند اصحابنا حيث لا يقولون به وكأنه استخرج لذلك ما ذكره
في ترويه جوان الحقيقة بل وجوبها فعمل بها يتم في بلادها من
غير اظهار شعار الاسلام ويظهر خلافها على وجهها وهذا ما شرط البعض
عدم المدوحة فصار وفيه النص بخصوصه للحقيقة كالكتف وتدل
الرجلين نعم لو ان الامر لم يعدم اظهار الاسلام ولم يزم اظهار الكفر
الموافقة مهم في ذم الشرع ومسا عدمه يجوب القرار منهم وان لو يفهم
من الآية للعقل وانقل ويمكن فهمه منها ايضا بالباض والاصل انه
اذا علم ان الكون في بلد حرام لعدم امكان فعله قبل ما يجب عليه
مطلقا وليس بمعدو فيه وليس عما فيه القية وليس له بد الحث
لا يعادى بالكون فيجب القرار والهجرة الى محل يتمكن من ذلك ولكن
اثبات ذلك مشكل لان كل الواجب مشروط بالامكان وعدم الماء
والضرر رفع عدم الامكان وجودها لا يجب ذلك الامر بل يكون
حرما فلا يعلم عدم جوان الكون ح ولهذا يجوز السفر الى محل يتمكن

الى محل باخذون الاموال بعين اختيارا لا انه معلوم في بعض الامور على
في محل لا يتكبر فيه من فعل الصلوة مع مكانها في غير ذلك المحل مع العبد
اليه وقد يعلم من كلام بعض الاصحاب في تحريم السفر يوم الجمعة بعد
مع وجوبها ان كل ما يوجب السقوط الواجب فهو حرام ولهم من بعض
ايضا مثل الرواية المستقلة على انه وقع شخص في ارض لم يجرى فيها الا
قال عليه السلام يتم ولا يقود الى مثل هذه الارض التي توجب اهلها ولكن
ما قاله ممنوع بل منقوض والرواية على ان قبل ايجوز التيمم والذهاب
الموضع لا يكون فيه الماء للوضوء الا ان يقر التيمم بما يباح او لا بالذا
مثل التراب يجوز وكذا الذهاب الى تلك الارض وابتداء سبابة عدا
دوت ما لا يجوز التيمم به الا اضطرارا مثل الشجر او محل على الاستيعاب
ولا شك ان الضرر ان لم يكن له مال وسبب راجع من البلد الذي
لم يتمكن فيها من اخذها جميع احكام الايمان والاسلام فيه الى البلد
ذلك بل لو علم انه فيه الى مكانه فله ان يتركه او يتركه الى مكانه
نقل عن الشهيد انه يجب للفرار من بلد النجاسة من محل الوجوب
على الاستيعاب او على الوجوه المتقدمة لسبب الوجوب فتذكر وتدل
فترأس الى ثواب المهاجرة في سبيل الله بقوله ومن يخرج من دينه
مهاجرا الى الله ورسوله فمكة الموت فقد وقع اجره على الله وكذلك
والذين هاجروا في سبيل الله فمكة الموت او ما قبلها من الله من رزق
حسنا وان الله لهم خير الرازيين والظاهر ان كل من سافر في طلب ما مضى
الله فهو مهاجرة في سبيل الله كما يدل عليه بعض الاحبار وظاهر الاضا
فليس بخصوص الجهاد والمهاجرين من بلاد الشرك فالسفر لطلب العلم
داخل في الفضل وكذا نية ائمة عليهم السلام بالذهاب الى مكة الحرم
وزيارة الاخوات في الله هو سبيل الله ويحل ذلك وهو في قوله
قالوا كل هجرة لغرض ديني من طلب العلم او جهاد او فرار الى بلد يرا فيه
طاعته او قناعة او زهد في الدنيا او ابتغاء رزق طيب فهي هجرة الى الله

مانع

اوجه

ورسوله

ورسوله وان ادركه الموت في طريقه فاجره على الله والظان هذا
وليس بخصوص المهاجرة في اية ومن يخرج بل في جميع الايات الواقعة في
ثواب الهجرة كما استرنا اليه **الثالث** باعبادي الذين امنوا ان ارضي
واسعة فابادي فاعبدوا في معنى الآية الله المؤمن اذ يرتقي له
العبادة في بلده وفيه وليرتقي له امر دينه كما يجب فيها جرحه الى بلد
يقدر انه فيه اسلم قديما وحديثا واكثر عبادة واحسن خشوعا وعن ذلك
الله صلى الله عليه واله في دينه من ارض الى ارض وان كان شرا من
الارض استرجعته الى الجنة وكان فيقوا برهم عليه السلام محمد صلى الله
عليه واله وقيل في المستضعفين مكة الذي فهم الركن ارض الله
واسعة فتهاجروا اليها وانما كان ذلك لانه فيهم ما كان يستحب
الكفرة في دين الله تعالى لا عذني ترك طاعته فقال يا عبادي الآية
هاجروا من ارض يبتغى فيها من الايمان والاحسان في عبادة وقال
عبدا لله عليه السلام عباد اذ اعصى الله في ارضه فيها فخرج منها الى
غيرها يتمكن ان يستدل بها على الهجرة من دار الكفر الى دار الحق
شعرا بالاسلام وكذا على الهجرة من الدار التي يكون كذلك في **الرابعة**
والذين هاجروا في الله اي تركوا ايمانهم ومواضعهم في حق الله ووجهه
من بعد ما ظلموا الى من بعد ما ظلمهم اعدائهم مثل المشركين وغيرهم لينتقم
في الدنيا حسنة اي لتسكنتم في الدنيا حسنة احسن مما اخرجتم منها
ولا جبر لاحقة اكبر عظم واحسن مما اعطيتكم في الدنيا لو كانوا يعلمون او كلفا
ان الله يجمع للمهاجرين اجر الدنيا والاخرة لغيره في دين الله الاسلام وتو
اذي المؤمنين واخرجهم او لعلم المؤمنين ذلك الجمع وما اعد الله للجنة
لا ندادوا سرورا وحرصا على التمسك بالدين الذين صبروا على ربه
يتكلمون هم الذين صبروا على المهاجرة والمجاهدة وبذل النفس في سبيل
الله وادى الفخايف وهم الذين يتكلمون على دينهم على المعين في الدنيا
استحبوا المهاجرة او وجوبها عن دار الكفر والخلاف ولو ظلموا او اؤذوا

فمن الصلوة في كل يوم
ان قال زعموا ان التيمم
انما هو في غير الجهاد
في غير ما راجع
منه

السبب لام فاهم كاد
منه

ولم يتكلموا من إقامة إمام الدين وعلى كثرة الإجماع في ذلك وعلى الصبر
التي كان وهو ظاهر وان كانت نازلة في حق جماعة متخلفين بعد مهاجرة
رسول الله صلى الله عليه وآله من مكة إلى المدينة مثل بلال وصهيب
رأى أنه صبيبا قال للمكرين أنا رجل كثير كنت أعلمكم أن الله
كنت عليكم لما ضربكم فخذوا مالي ودعوني فاعطاهم ماله ومهاجره إلى
الله صلى الله عليه وآله وإن أراد بحسنة في المدينة والمهاجر منها
هي مكة حرم الله الذي هو محبوب كل الغلو بل كيف يغلو من كان
مستقرا منه لعموم اللفظ وعدم التخصيص بالسبب كما بين في الأصول
فقولوا وعزوه والذين هاجروا رسول الله صلى الله عليه وآله فله علم أهل مكة
فقدوا بدنيهم إلى الله لقوله وقيل في الذين كانوا محبوسين فخذوا
بعد هجرة الرسول صلى الله عليه وآله عليه وآله وكما عرجوا بنحوهم فزعم
منهم بلال وصهيب وخباب وعمار فيقولون إن يكون بنا سبب لنزول
لا حشر للملاد فم **الخامسة** وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا
والتي كبريا اعتبارا المعنى فاصطروا بينهما بالنزح والطلب الحكم الله
فإن يقتل فقتل أحدهما على الأخرى فقتلوا التي يتوقى حتى يقتل
أمر الله حتى ترجع إلى حكم الله فإن قامت فاصطروا بينهما بالعدل أو
أعدوا أو كل الأمر أن الله يحب المستظفين العادلين يدل على
وجوب الإصلاح بين المؤمنين وأنه إذا اختلفوا في حيز فاصطروا
الظالمه منها حتى يرجع عن الظلم إلى ما لله العدل ويدل عليه أيضا
قوله إنما المؤمنون أخوة من حيث أنهم انتمسوا إلى صل واحد هو
الإيمان الموجب لمحبة الأيديته وهو تعليل وتقريب للملازمة بالإصلاح
ولذلك كرهه فقال فاصطروا بين أخويكم وضع الظاهر موضع الضمير
مضافا إلى المأمورين للبا لفة التقريب والتخصيص وحق الإتيان
لأنها أقل من الحق بينهما لوجوب الصلح من الشقاق وانقار الله
في مخالفة أمر وحكمه فحكمكم على خوف على فقركم **السادسة** يا أيها

كتاب الله الذي جعل في المحل
والنصارى الذين يجهلون
القرآن

الذين آمنوا إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات الآية فيها أحكام منها إذا جاءت
امرأة من الكفار إلى المسلمين وأدعت الإسلام يجب أن يختبر فإن علمتها
مسيلة لا يجوز إرجاعها إلى الكفار ومنها أن الكافرة التي أسلمت ليس بحلال
للكفار ولا للعسكر منها أنه يحصل الفرقه بغير الهجرة ولا يحتاج إلى الطلاق
منها وجوب رد المهر الذي أعطاها ومنها أنها يجوز كتمانها للمسلمين مع
المهر ليس ذلك شرط بل لا ذكره وإنما ذكر إشارة إلى أنه لا يكفي المهر الذي
مر على زوجها من بيت المال وإن هجره والهجرة كافيته ولا يمنع التزويج
المسابق ولا الكفر ومنها عدم جواز نكاح الكافرة المسلم مطلقا مستقطقا
ودايم حرمية وكذا بنة وفيه تفصيل مذكورة الفقه ومنها طلب المهر الذي
أعطيت أن ذهبت منكم امرأة إلى الكفار كما كانوا يطلبون منك إذا جاءكم
امرأة منهم **كتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر** وفيه آيات **الاولى**
ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف والنهي عن
المنكر **والثانية** هي المخطوطة أي ولتكن جماعة هي بعضكم فمن تبعه فستة
كما هو الظاهر دعوى ذكر باعتبار حمل آية على جماعة من الذكور وإن دخلت
النساء فيه تعليلها إلى الخبر الذي أومض على الأمور الحسنة شرعا
فعل من المعروف وترك المنكر يكون مجالا فضيلة ويأمر بها
أي بالطاعة والأمر يكون للرجحان مطلقا أي من الذنب والوجوب
ينهي عن المنكر أي خلاف الطاعة من كونه مكرها وحراما
ويكون الوجوب الذي يستفاد من الأمر أي ولتكن ومن حضر الفلاح
الآصرون والمأهون المغموم من قوله **والثانية** هي المخطوطة باعتبار
الجموع وبعض الأفراد ويجعل تخصيص الأمر بالواجبات والنهي المحرمات
فيكون صريحها في الوجوب وأما تفصيل الوجوب وشرائطه المبررة في
ذلك الكتب المتقدمة ولا مرة كثيرة البحث عن الوجوب عينا أو كفايا
والاولى منه في ذلك كون البحث عن كونه عقليا وفعليا والظاهر
كما في ما هو ظاهر هذه الآية وكذا العرف هو الرد عن النهي والعيب

كتاب الله الذي جعل في المحل
والنصارى الذين يجهلون
القرآن

الطاعة لم يفتح البصير ويقع المأمور به والحسن ولا دليل في العقل بل على
الاجوب مطلقاً فيمكن كونه واجباً عقلياً في الجملة وعلى من ظهر عنده
قبحه بمعنى يرتب الذنب على الترتك وهو ايضا ظاهر فيمكن القول انه عقلي
والايات الدالة على ذلك كثيرة مثل قوله تعالى في هذه السورة كنتم خير
اخرجت للناس يا مرسون بالمعرف وينهون عن المنكر الآية اي وعيدكم
حين جماعة مخلوقه واخرجكم من العدم الى الوجود لتأمروا بالمعروف
تنهوا عن المنكر فشراف الخيرية باعتبار الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
والايمان بالله فتأمل **و** الله يا مرسون بالعدل وهو الانصاف والوسط
في جميع الاعتقادات والافعال والاقوال وعدم التعريط والاضطراب والتميل
احد الجانبين فلا يكون اعتقاده في حوالته ناقصاً ولا في احوالها يوزن بان
يصدق الشر والاضطراب والانصاف بالصالحات الناقصة والفساد
بالاوهية وكذلك الامامة وكذلك العبادات لا يجعلها ناقصة
الوظيفة ولا يفتقر فيها فوق ما عينه الشارع وبالمجمل لا يخرج عن الشرع
الشريف والاحسان الى الغير وهو الفضل والفضل احسان جامع لكل خير
والاغلب استعماله في الشرع ويجوز في العبادات كما قبل انه احسان
في الطاعات وهو ما يجب الكيفية فيفعال النافل والكيفية كما قال
الله عليه وآله الاحسان ان تقبل الله منك فان لم تكن تراه
فانه يراك وابسا ذل القربى الله يا مرسون يا مرسون يا مرسون
اليه وصلة الرحم وهو تخصيص بعد تقيم للاهتمام بل الاحسان ايضاً
كذلك قال في هذا هام وقيل ان المار في القربى قرابة الرسل
صلوات الله عليه وآله المسار اليهم في قوله الا المودة في القربى والذي القربى
في ضمة الحسن والمرجع الى جعفر عليه السلام قال نحن هم كاندنا
الحذلك وبني بني النخشا الاضراط في متابعة القوة الشهوانية كالزنا
فانه يتبع بل ايقاع احوال الانسان واشتغالها بالمنكر ما ينكر على فاعله
جميع المعاصي بغير بعد تخصيص والبقى الاستعداد والاستعداد بطل

الشرع انما هو في القربى

الشرع انما هو في القربى
الشرع انما هو في القربى
الشرع انما هو في القربى

فيلزم انما هو في القربى
فيلزم انما هو في القربى
فيلزم انما هو في القربى
فيلزم انما هو في القربى

معوية بن حرب أمير الظالمين شكاه إلى بابا عابروت فخطب وكلمه إلى يوم
والنصافي في **وهنا** وسار عوا إلى مفرقة من دكرى إلى العبادات التي هي من
المفرقة عظيمة من دكرى موجهة لدخول دار المقربين والمنفقرين المحسنين
أخذهم وجنة عنهما السموات والأرض أعدت للمتقين الذين ينفقون
في السرا والعلانية والكاظمين الفطور العاوين عن الناس والله يحب المحسنين
يهم فضيلة الصلوة وسائر العبادات في أول وقتها والمساومة اليها من
غيرها ما يؤتى وكل الأما استثنى لدليل مثلها حين العتق من المزدلفة
كما هو المصطفى في محاله ويستفاد منها أن العز من الأص من بناء الجنة
ودخول المقربين إلى المقربين لله وليس له بترك المعاصي وصفه الله
كان أن العز من خلق الله ودخول كفا فيها كما قال الله تعالى وأصل
النار التي أعدت للكافرين فلا بد في دخولهم في النار كما سها مثل العباد
ودخول الأطفال والجماعين والصالحين الجنة كذلك فدل على أنهم لا
يشاء العقوى والموصوف به بخلاف الضد فلا اعتبار للفسق
عند الله وإن دخل الجنة وايضا أن لوصف الانفاق في العصور المي
الغنى والعقر وحلا عظيما في ذلك ولهذا ورد في الأخبار الكثيرة ملح
السما وذم الجمل قال في أول ما عده الله سبحانه من أخلاق
أهل الجنة السما وما لا يورث ذلك من الأجبار وما رواه ابن
عن النبي صلى الله عليه واله أنه قال السما بمنزلة الجنة أعضاء
في الدنيا من تعلق بعض من أعضائها فاده إلى الجنة والنجس بمنزلة
أعضائها في الدنيا فمن تعلق بعض من أعضائها فاده إلى النار
وقال عليه السلام الجنة دار الأسعيا وقال النبي قريب من الله وقرب
من الجنة وقرب من الناس بعيد من النار والجمل بعيد من الله
بعد من الجنة بعيد من الناس قريب من النار ومثلها في الكائنات
عن أبي عبد الله عليه السلام ورد أخبار كثيرة في ذلك في الكائنات
رسول الله صلى الله عليه واله قال النبي يحب في السموات يحب في

الشيء مقصور على الناس والآدمية
في الجنة والسموات والآدمية
فانتهت دون ذلك إلى غير ذلك

في الأرض

في الأرض خلق من طينة عذبة وخلقها عذبة من ماء الكون والخلق
بمفعلة السموات بمفعلة في الأرض خلق من طينة سبعة وخلقها عذبة
من ماء الصبح ومن إلى الحسن موسى عليه السلام النبي الحسن الخلق كنف
الله لا ينقض الله منه حق يدخل الجنة وما بعث الله عز وجل نبيا ولا وصيا
إلا سعيًا وما كان أحد من الصالحين إلا سعيًا وما كان إلا يوصي النفا
حق مضى وقال من أخرج من ماله الزكاة تامة فوضعا موضعها لم يخال
من ابن كسيت مالك ومما روى عن أبي عبد الله عليه السلام في ضيافة
أبراهيم قال له حين سئل أن سئل ذلك العبد من عبده ينجيه خيله قال
أبراهيم قال عني من هو خدمه حق موت قال نعم أنت هو قال ثم ذللت
لأنه لا تسئل أحد شيئا قط ولم يسئل شيئا قط فقلت لأعنه عليه السلام
قال الله رجل النبي صلى الله عليه واله فقال يا رسول الله أتى الناس أجمعين
إيمانًا فقال لا يصحهم كما وعته عليه السلام قال بعض جلسائه إلا أنكره فبني
تقرب من الله وتقرب من الجنة وبنا من النار فقال لي فقال عليك
بالسما فان خلق خلفا برحمته لرحمة تجعلهم للمعرف اهلا والجنة
وللناس وجا يسوي لهم الكون يوم كما في المطر الأرض الجديدة والملك هم
المؤمنون يوم القيامة وعن علي بن إبراهيم رفعه قال أوحى الله إلى موسى
لا تقبل السامري فانه سعي ومن إلى عبد الله عليه السلام قال شاب سعي
في الدنيا أحب إلى الله من شيخ عابد يجلس عن جبل بن دراج عنه
خياركم سمعكم وسراكم كبرياءكم ومن خالص الإيمان البر بالآخران
والسوء حوايجهم وإن الباء بالآخران ليجتبه الرحمن وفي ذلك مرغبة
للسيطان ومن خرج عن النيران ودخل الجحيم يا جميل احسن بذا
اصحابك قلت جعلت فداك من غررها صحابي قال البارون بالآخران
في العصور المي قال يا جميل إيمان صاحب الكثرة يهون عليه ذلك
فمدح الله عز وجل في ذلك صاحب القليل فقال له كساه ويورث
على انفسهم وكان بهم خصاصة ومن يوق شحم نفسه فالملك لم يخلو

الشيء مقصور على الناس والآدمية
في الجنة والسموات والآدمية
فانتهت دون ذلك إلى غير ذلك
الشيء مقصور على الناس والآدمية
في الجنة والسموات والآدمية
فانتهت دون ذلك إلى غير ذلك

ولا يبعد كونه استناداً إلى الموصوفين المذكورين فإنه قالوا والله يعلم
منهم ليدل على كون ذلك حساساً وعدم الاختصاص بذلك إلا
فقد على حسنة لهم وهو فوق أعداد الجنة لهم فقلت الآية على كين اللفظ
والانفاق وكظم الغيظوا العفو عن الناس والأحسان الذي يحبه العقل
بنيته الشروع عبادات وقربات وكذا السارعة إليها بمنزلة غيظي عند
الله وهو ظاهر ويدل عليه الخبر ويجده الفعل أيضاً فيرجى من الله كظم
غيطه من غير الكفار والعفو عن الناس سواء بالاحسان أو بالانفاق
غير الآية انفاق وكظم غيظوا عن وجه قبيح فلا يترك مع امر الناس بالشفاع
به أو كونه محبوباً عنده ثم قال في تمام حاشيته من الخبر ما رواه أبو
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله من كظم غيظه وهو يقدر على
انفاذه ملك الله قلبه رضا ومن خاف من الله قلبه يوم القيمة
وأما ما قيل قال روى أن جارية لم يعلم بالخيرين عليهما السلام جعلت
عليه الماء ليتنزه للضرورة فسقط الإبريق من يدها فتمتعه فرفع رأسه
إليها فقالت له الحارثية أنت الله بعددوا كظمين الغيظ فقال الهامد
كظم غيظي قالت والعافين عن الناس قال فعرفني الله عنك قالت
والله يحب المحسنين قالوا ذهبي فانت حق وجهه الله وهذا لالة
على عدم البأس بالاستعانة للوقوف وقد روى منها عن الحسين بن
علي عليه السلام أنه جاء عبده وبنيه بطيب للصفين وهو معهم عليه السلام
فوقع الغرير من يده على رأسه عليه السلام فظفر إليه فقال للعبدة لآفة
الله يعلم جنت يجمل رسالته وقيل: معنى عرضها التبرأت والأرض كثرها
وكظم بالعرض عن مطلق المقدار وهو متعارف ونقل عن ذلك الألفاظ
فتأوانته لمعان عرضها الذي هو حق من الطوارى عفاة غير المساكين
علم أن طولها يضرب يكون أما أكثر أو مثله ما كونها مع ذلك في التمسك
فانظروا هات إلى الله يكون بعضها فيه بأن يكون لبعض الآخر فوقه أو
يكون أياها أو فوقها أو ما ذكر الحكماء عن يسوع شراً وهو

وهذه الاخبار كلها مسندة وحذفت السند وذلك لتوكيد الاخبار الانصاف
وفهم العزم وما ورد في غير هذا الكتاب مثل الغيبة وغيره وان كلظم الغيظ
بمقتله الحقوقي والانصاف في ذلك المذكور لان الظانمة عطف على المقتن
الذين الخ وان جان عطفه على الذين وعلى الاقوال وعلى الاكابر المناسب
ويكفلون الغيظ عطف على ينفقون قال في اصل كلظم سندر راس القربة
عن ما هنا يقول كلظم القربة على ملا مقاماً متخسرت راسها ولا
كلظم مكظوم اذا كان متمسكاً من اركان اذا كان متمسكاً بغضا المنة
والكفامة القادة التي تحرق تحت الارض سميت بذلك لاستلها
تحت الارض وفي غريب الحديث لا في عبدة الله سارى البني حسنة الله عليه
والله اني كرامة قوم قوا ضاموع على من فيه والفرق بين الغيظ والغيب
ان الغيب ضد البصا وهو ارادة الغيب بالسحق بالمعاشي ولعنه
ليس كذلك الغيظ لانه يحمان الطبع ينكره ما يكون من المعاصي ولهذا
يقال يغضب الله على كذا ولا يقال انتم سخط منهم وكأنه القبر عن عدم
انفاذ الغيظ وترك العمل بعقابه بالكلية بالمعنى المذكور اشارة الى عدم
خروج شؤمته اصلا ولو قيل ان فان المطلوب شدرا من القربة
لحجت لا يتبع منه شىء اصلا ولا انه يحصل الغرض من ينزل الماء في جبل
حاجته وغرب فاقول كذلك العفو عن الناس وهو عدم عقابهم مما
ليستحقونه بعفام ولكن ينبغي ان يكون بالنسبة الى نفسه وبحيث لا يؤول
الى ابطال الحدود والغزوات الشرعية والنهاون فيما قال في رد ري
عن رسول الله صلى الله عليه وآله قال هو لا يؤاخذ قليل الاثم معصيه
الله وقد كانوا اكثر من الامم التي مضت وفيه دليل واضح على ان العفو
المعاصي هو من فيه ضد وباليه وان لم يكن واجابوا قال النبي صلى
الله عليه وآله ما عفو رجل من مظلة قط الا ازاده الله باعرا والله
يحب المحسن والمحسن هو المنعم على غيره على وجه عار عن وجوه القربى يكون
الحسن ايضا هو افعال لا فعل الحسنه من وجوه الطاعات والقرى

بين ان النار تحت الارض تكون الابنة لبلد على بلدان ما لو وظاهر الآية
 انها مخلوقة وكذا النار كان يدل عليه بعض الاحبار وقال به الاصحاب و
 صرح به الشيخ البهيد في بعض مسائله وقال ان الجنة مخلوقة ومسكونة
 سكنتها الملائكة فدل على الآية على رجحان المسارعة الى الطاعات والافتقار
 في السر والعلانية وحسن الخلق بكثرة الغنم والعقود عن الناس والاعتناء
 مطعها كما وردت بها وايات كثيرة مثل اضع المعروف الى كل احد
 كان اهله والا فاضله والذين اذ انصروا فاحشوا وظلوا انفسهم
 الله فاستغفروا الذين هم ومن يعذر الذنوب الا الله ولم يصبروا
 على ما فعلوا وهم يعلمون اولئك جزاؤهم معقرتهم من ربهم وجنايتهم
 تجري من تحتها الانهار والذين فيها هم اجر الصالحين والذين
 عطف على المؤمنين كما قالوا وعلى ما عطف عليه مثل اكل اخيلين فغناه
 ان الجنة أعدت للمؤمنين والذين هم فيكون معقة المؤمنين والذين
 وهم يكونون العزى الصالح من خلق الجنة فلا يباذلونها لبعضها البعض
 بالشيء كما ان النار معدة للكفار يدخلها الفاسق ايضا فقول في
 هذه الايات بيان قاطع ان الذين آمنوا على تلك طبقات متقون
 وتابون ومصرون وان الجنة للمؤمنين والتائبين منهم دون
 من خالف في ذلك فقد كفر وعزلته وهما في ربه باطل لما قلناه ولغيره
 مما يدل على دخول غيرهم فيها من الايات مثل ما يدل على العقوبة العقل
 والاحسان والمغفرة لمن تاب ومن عمل صالحا لم يجر به وسأبنا
 يدل على وجوب اتصال العمل الى صاحبه وان الايات موجبة
 لدخول الجنة والاحبار العامة والمخاصة ولانه يلزم خلود الناصرين
 فعلا نينا واحدا من محرمه وليريب وهو بعيد جدا وان ما ذكره في
 على ان كل ذنب كفر وبخطا قبله وهما باطلان ولان ظاهر قوله
 تعالى اولئك جزاؤهم كالصريح في ان ذلك جزاء عملهم فدل على ان
 الجزاء واجرا لعمل الموجب لدخولها مخصوصة بهم فالدليل على عدم

دخول

دخول غيرهما فضلا واحسانا وغفوا وكذا لا يغفل الله تعالى عن احد
 عليها عبادته فيبعد ان ينسب هذه الصفات الكاملة مع تربية العبد
 الضعيف الذي لا مقام كالخلق والطبع له على التمسك بالدلالة لا مفهوم
 كما بين في الاصول ولهذا قال الله سبحانه في سورة الحديد وسأبنا الى
 من ديك وجنة عرضها كعرض السماء والارض أعدت للمؤمنين امثالها
 ورسوله صلى الله عليه وسلم ان ذكر المؤمنين للاهتمام او غيره لا يخصه بانه بقيتم
 وهو الذي لا يقرب ولا يبرأ راضا علما او جاهلا الا ان يتي تارك التوبة
 مطر والظلمة ولا يجرى كونه عطفا على الذين او اعدت للمؤمنين
 كذا وكذا والمؤمنين الذين كذا وكذا ولا يباذلونها لبعضها البعض
 وعدم الاضرار والوصف بالتقوى قبله وبغيره ايضا وامما استدلاله وحسن
 اولئك بان يكون مبتدئا ثانيا وجزاؤه ثلاثا ومغفرة جبره
 جبر الشان والجميع جبر الاول ويجوز ان يكون ترك الفاعل وقوله فذكرنا
 الله كان بعد ذلك فصل ومع فصل كثير قالوا فالمراد انما حشاه الزناو
 بالظلم مقدماته وغيرها والفا حشاه الكبر والظلم الصغير والفا حشاه
 الفعل والظلم القوي وتحمل كون الفاعلة الظلم على الغير بتضييع
 حقوقه وه الظلم على نفسه بتضييع حقوق الله ومعنى ذكره
 الله ذكره عقاب الله ووعيد فاستغفر واى مذموم وعنه
 على عدم المعصية كون كناية عن التوبة ولم يصبر وانما يات تأكيده
 بيان له او يكون الاستغفار طلب المغفرة من الله بالقلب واللسان
 مثل اللهم اغفر لنا وعدم الاسرار يكون كناية عن التوبة ومن يعذر
 الذنوب اى لا يغفل الذنوب الا الله لان الاستغفار ان كان على حال
 بين المعطوف والمعطوف عليه الذين هم يحكم شى واحد لا شى
 بان الله يعف عن لا غافر غيره واذ كانت لا صالحة الا هو لا يغفر الذنوب
 الا هو الذنوب الذي هو عصيانه لا يمكن ان يعف عن غيره وكرمه
 غناه اتفق ان يعف له ولا يباذله بس ما غفله بفضلنا

اشارة الى ان قوله
 الذين هم فيكون
 معقة المؤمنين
 والذين هم

وايضا للوعد الذي في الايات والاحيان على ذلك فثبت كالتوبة واسما
 العقاب بها عقيبها محض الفضل وجوبه سمي لانه ومع فضله
 كما في سائر كونها تفضله كما قاله في هذه انه تفضلوا جرحا
 ونقل الاجماع مثله على انه واجب لانه واجب عقل لا يتوقف على
 واجب عقلة كما قاله المقر له ومنهم صاحب ق اذا العقل لا يتوقف على
 والاشياء بل هو محض العدل كما اشار اليه سلطان المحققين في التوحيد
 فقوله لا ان عدله بوجوب المفرة للتائب لان العبد اذا اجاب في الاستجابة
 وجب العفو والتجاوز باطل فقد عرفت مما مرناه عدم المتناهي بين نقل
 اجماع وتوفي التوحيد فانهم قال في الاصل ااصله الشدة من الضر
 سنة البرود وقال ايضا لم يقم على المعصية ولم يزلوا عليها ولم
 يلزمها عطف وقد ولم يقم على فتح فعلهم عن مستغفرين في التوبة
 ثم منها ان الاصل هو المداومة والمواظبة والاقامة على الصلوات
 مرة او مرارا في اوقات لم يكن مصر وان كانت في عنده العود الى ذلك
 وهو بعيد فان الظان ذلك فسق ومنازل للعدو بعيد عن المعنى اللغوي
 فانه من ذلك ويمكن العفو عنها ايضا انه ترك التوبة حيث قالوا
 فاراد بالاستغفار التوبة فغير الاصل فانه ريب يكون مصر وهو ايضا بعيد
 اذ يلزم عدم العفو بين الكبير والصغير فانه لا يفرق الا مع التوبة ويكون
 بدوفا فاسقا غير عدل والحال ان المتوهمين الفقهاء ان الصبي لا
 ريب من المعنى اللغوي ايضا لانه لا يحسن ولا يبعد ان يكون المراد بالمواظبة
 على الصلوات والعزم عليه ثابتا مع التذكير وهو سبب المعنى اللغوي وهو
 الصلوات والمعنى المقارن وم يعطون قاله في معناه يعطون الخطيئة
 ذكرين لها غير ساهين وانهم يعطون الحق انما خطيئة وهي محله حاشا
 وقد لفظ لا التوبة وهو ظاهر فالاية دللت على تحريمها الصاحبة والظن لو
 على نفسه بان يخرج منه ويقربه بل يتم نفسه وتقريرا للاصل وتخرجه
 طلب مغفرة الذنوب الا من الله والتعجب على طبعه منه بل وجوب

وجوب قبولها على الله بالمعنى المتقدم كونها ملزمة معدورا بالماضي ايضا
 وان التائب من الذنوب لا ذنب له كما ورد به الاجماع ويكون عدلا
 بمجرأة التوبة فيقبل ثوابه بعدها بلا فضل لانه من المؤمنين وعطفت عليه
 بل يحتمل كونه نفسه كما علمناه ولا يتعدى شهادته من سبب الله تعالى للمعصية
 وما بعدها فاعلم ولا يحتاج الى ضم العمل الصالح الذي هو مذكور ببعض
 هذه التوبة ومذكور ببعض الكتب ايضا مع عدم طعن مناه قول لا يخرج
 سره من اجل شهادته عن بعد الا ان تعقيب العدالة بالملك لا يساعد
 فان تحقق ذلك بمجرأة التوبة مشكل بعد العلم بعدم ما يفترض كون العمل الصالح
 اسارة الى محققها فاعلم ولا يحتمل الدوام على التوبة وعدم الاصرار على الذنوب
 واداءه مع علم مطلق اى مكران مثل تصديق فليس صلوة على النبي صلى
 الله عليه وآله وعلان الظاهر ليعمل احد صغيرة فاعلم اني منها المخرج
 عن العدالة ولا يحتاج معاشرته والمخرج عن نفي المنكر الى العلم بتوبته
 ولا يحتمل بذلك على ما ذكرناه من معنى الاصل والمعنى الاول الذي
 نقلناه عنهم بخلاف الثاني فان العزم والعود مرة اخرى شرط وجوب
 التوبة وليس ردها كبيرة والاصل عدمه بخلاف عدم التوبة فان الاصل
 يحتمله ويؤيده انه لم يتقبل تكليفه في العمل المعصية بها بعد توبته وانتهائه عنها
 لا فضلا ولا نقلا من العلم والمفتها بل ظاهر كلامهم انه لا يخرج نفسه بل ذكر
 انه فعلا فيها بعد انتهائه وهو كذلك لانه ذكر فاحشة وتب عليها غيبة
 له ثم يمكن المنع وظهر عدم العود على مثله لو علم منه العزم على ذلك كما
 لم يله بانته معصية او علمه مع عدم البالات بفعل مثاله وان التوبة ليس
 مشتملا بل عدم الباعث والحق والظاهر انه يحتاج الى التوبة على الكثرة
 غير ذنبه وانتهائه عن التوبة لا يلزم حق بعلم التوبة والدائمة ولو لم يزل
 لم يسقط وجوب الامر بالتي بدونها ولكن ينبغي الملاحظة السابعة
 في توبته بحيث لا يحصل له الاذى من غير سخط وقصد القربى الى جهة
 لا تستحق النفس العمل بها كما هو معتبر في سائر العبادات والاعمال ايضا

من الله كنت لم قالوا اليه المستقلة بليت وما زائدة فيض المحار على ما
ليته لم الأبرح من الله اي ربط الله على قلبه ووفيقه للرفق حتى
يقوم لم بعد ان حاله لانه سبب العقاب وتكليف الجواب والبراهين وتقرير
عليهم على وجه الشفاعة والتطقت مرة بعد اخرى وتواضعه لم وتواضعه
وعدم مواخذته لم اتهاهم بجملة الله سبحانه حيث جعله ليس
حسن الخلق في تدبيره ان حسن الخلق اتهاهم من عطاء الله ولا يحصل
الابتنافس وليس العبد مستقلا ومقتضى شراجه كمال الامور الخلق
وهو ظاهر لو كنت فظا غليظ القلب لا تقتضوا من محلك على لو
كنت حاقا للسان سقى الكلام فاسى القلب صبا غير ليل فيقولوا عنه
وخلو لك عدك فاسى قلبك ولا يباد لك عدوك عدوك فيك لك الاخر
اشارة عظيمة الى فائدة حسن الخلق ظاهر ويا طائفا فاعف عنهم في
لم ويجعل ان يكون المراد منه ومن ذلك الذين ان تصف عنهم ما يبيك
وبينهم من حقوقك فله لو اخذهم بها وان تستغفر لهم الله فيما بينهم
بين الله ليحقرهم باستغفارك ولا تفرق عنهم مجرد ذنب واحد بل
اصح حالهم بحسن الخلق وشاورهم في الامور لان امر الدنيا والآخرة
لهما العذوة مثل ذلك يجوز ان يستعين برأيهم كما يستعين بغيرهم في
مع العذر ويجعل ان يكون مجرد اظهار اللين والشفقة لا العمل بهم
ورأيهم بل ان يرى الله عليه والى صوابا على لانه رآه والله
صواب والابن خطاه واخطاها صوابا عندهم ايضا والمشاورة
لا يستلزم العمل برأيهم والاستعانة بذلك ولهذا وروى في مشاورة
النساء ساء وروى وقالوا من بل ما قوا يد الامن من اعتراضهم
اذ اوقع امر بينهم ويطلب لعلهم واسمالة لهم واظهار اعتبارهم
حسن المداراة والخلق معهم كما امر وترغب للناس في المشاورة كما
في الاحبار ايضا فاذا عزمت شؤنا على الله قالوا اذا وطئت نفسك
على شئ بعد التأمل والشورى فوق كل عليه امضا امرك على ما

الاصح

الفتاوى المجلد الاول
والفصل في تقوى الله

الخطب
الخطب

في فروع الدين
عالم في الدين

القول في فروع الدين
بكره والاسم المختار
في فروع الدين

الزرق بعين طلب كذلك او يريد هذا القول والعن والظلمة عليه بعين
 قتال والشد يد ويد الحلفاء عن العدو ولا يحق منه بما يقدر مع علمه بطلبه
 له او يقدر على الخزيه ولا يفعل بل يقول الله يحفظونا من كل عدو عليه لان
 والسوايق مطلوب ومرغوب بل واجب في بعض الاوقات كالسوايق والاعا
 المفسد المهلكه حرام وان الله تعالى لا يفعل مثل ذلك غالب الا بالاسباب
 التي تكلف العباد بها ثم قد يفعل ذلك بسبب بالنسبة الى الانبياء و
 الاولياء ان ارادوا ان يعلموا ذلك فلم ان يعرفوا اليه بالحيثه كما ورد في
 الاخبار بالنسبة الى بعض الائمة عليهم السلام من عدم هزمهم من الاسد وهم
 انه لو لم يعص الله الشخص لعن على كل الاسد مثل الدابة فلا يقاومهم
 بفعلهم ثم ولا يعمل قوام كليا فاوراد ان التوكل على الله هو ان لا يحلف
 قبل الله ويهمل ان غيره لا يصرف ولا ينفق ولا يسل احد شيئا ويقطع العلم عن
 سواه تعالى كما انه ما قبل بما قلناه من انه النافع والفار على دفع الضرر
 اراد سبحانه الشغيق يقع من غير ما قلناه وكذا الضرر وكذا قادر على دفع العد
 وضروا رانه لا يحلف غيره خوفه في المعصيات وترك الواجبات
 كذا يستدلان غيره بغيره ويقع فيقع فيما لذلك وكذا السواك اقبل
 مثل ذلك في المساسف والخرف على ما فات والخرج بما هوأت الذي فيها
 منها بالاية الشريفة والسنة الكريمة وغيرهما من الايات والاضار
 التي مائدة مثل ما ورد في صفه المؤمنين وما يريد ذلك ان الانسان
 ضيقا وباطن ينافي بما يوديه ويصرف ويريد وبطل المعاني فنفقه في
 ولذا اكملت وانيب بالطامات وترك المعصيات ولما كان بعض ال
 يخافون من الاعداء وهاجرتنا الله عليه وآله من مكة المغيرة الى
 المدينة المشرفة وخاف موسى على يدينا وعليه السلام من عصا حتى قيل
 له لا تخف ونقل ان بعد ذلك اخذه بكه وغير ذلك ولهذا وجبت
 وبالجملة عدم وجوب التوكل بهذا المعنى الذي خسر بحسب الظاهر اخرج
 كونه حراما اذا كان جهلا واقعا في المهلكة فلا بد من التاويل بما

ويحرم ويحصره بالبعض على بعض الوجوه والاحوال والازمان كما
 اشترط اليه ان الله يحب المتوكلين فان يعنى الواقفين به والمقربين
 عليه والمقطعين اليه والواكبين امورهم الى الطعة وتدبيرهم فما لقيه
 في هذه الآية دلالة على اختصاص نبينا صلى الله عليه وآله بمكان الاخلاق
 وبما حسن الافعال ومن عجب امره صلى الله عليه وآله ان كان صامعا لسان
 لدوا على الحق فمكثت اذ نام الى الموضع وذلك انه عليه السلام برقع النور
 ويخضع الفل ويوكب الحمار ويعلف الناضح ويحب دعوى المملوك ويحب
 على الارض ويأكل على الارض شدة الآية احكام نقلناها الاحكام قاله ن
 في الآية ترغيب للمؤمنين في العفو عن السيوفهم على الاستغفار لمن ذنب
 منهم على مشاورة بعضهم بعضا فيما تعرض لهم من الامور ونبيهم عن العظا
 في القول والخطبة والبيعة الفعل ودعاهم الى التوكل عليه ونفخ في الامور
 وبها ايضا دلالة على القول باللطيف لانه سبحانه عليه السلام لا يرفع
 الدين والفاضل ولو لم يكن كذلك لما جازوه في ان الامور المرفوعة منية
 عنه وعن سائر الانبياء ومن يجري مجراهم انه حجة على الخلق وهذا واجب
 تنزههم ايضا عن الكبريات التنزه ذلك اكثر تنكلا منه رحمة الله وكلام
 حسن وكانه يريد بالترغيب الاستجاب للمؤمنين لعدم القول بالوجوب على
 الظلاله مكافات واجبا عليه ايضا صلى الله عليه وآله ويحتمل الوجوب كذا
 البحث عن الاستغفار والمشاورة ولهذا عني بعقوب وبوسف على بيتنا و
 عليهم السلام عن حقوته واستغفراهم وكانه يريد بتبرهم عن الغفلة التي
 فانه على من لا يستحقه حرام لحصول الانكسار وعدم حصول العزم المطابق
 اذ كان معلى واوراها وبديهاهم الى التوكل بالوجوب بالمعنى المتقدم او
 الاستجاب بالنسبة الى بعض الافراد فان هذه الآية مع ما تقدم من آية
 كظم القبط فيهم ان حسن الخلق والمداواة مع خلق الله خسر صاعن الرضا
 والعدل الذين يريدون ان يشاروا في شدة عظمته لا يصل اليها
 الا من وفقه الله واشافى في المعنى الاولى في نفي الية التي بعد هذه في

نور

ان يصحكم الله فلا غالب لكم وان يخرجكم من بيوتكم من بعد و
على الله فليؤمل المؤمنون ولما امر سبحانه بنبيه عليه السلام بالتركيب بين
وجوب التركيب عليه فقال ان يصحكم الله على من باواكم فلا يقدر على
غلبكم وان كنتم من باواكم فقل عدوكم وان يترككم الله على حالهم فاعلموا
انهم على حالهم وان يترككم الله على حالهم فاعلموا انهم على حالهم
عابدة الاسم الله على الظواهر على حذف الحروف اي من بعد هذا
الله والظواهر لا يتأخر عن الحذف كما قاله في من بعد اي من بعد
او من قولك ليس لك من يحس اليك من بعد فلا تترك اذا
جاءته ويحتمل ان يكون المراد بالتركيب على الله الاتكال عليه وتعني
الامر اليه بمعنى ترك العمل والاستعانة بغيره في الامور ولكن لا يترك
بعد فعل ما ورد به الشرع مثل الحرب عن العدو مما امكن اذا
او علم ذلك او ضره ثم لا يتكامل عليه في الباء بمعنى عدم استكمال
شيء فاذا خاف عدوا لا يقطع الى غير الله ولا يسأل احد شيئا من الخلق
اذا لم يحب ولا يتضرع للاغنياء والسلاطين طمعا عن دفع الضرر
الموهوم والضعف الغير الواجب ولكن وجوبه شرعا بهذا المعنى بالمر
يفته تركه الى فعل محرم او ترك واجب غير مطلق بل الايات والآثار
الربحان المطلق فاعلم ان قد مضت هذه الآية التنبيه على
ان كل من دعي امر فينبغي ان يفرغ الى كلمة حسنا الله ونعم الوكيل
صحت الرواية عن الصادق عليه السلام قال يجب لمن خاف كيف
لا يفرغ الى قوله سبحانه حسنا الله ونعم الوكيل فاني سمعت الله سبحانه
يقول بعقبها فانقلبوا نبهة من الله لا يدري عن ابن عباس انه
قال كان آخر كلام ابراهيم عا حين اتى في النار حسنا الله ونعم الوكيل
قال نبيكم عا شلها وتلى هذه الآية يريد قوله تعالى قال ام الناس ان
الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم ايمانا وها هو احبنا الله ونعم
الوكيل فانقلبوا نبهة من الله وفضل امر يسهم سوء الآية والتبسة

غير بعيد

غير بعيد حيث رتب الانقلاب نبهة وفضل وعدم المس يقول حسنا
والرواية صريحة في بيانها فلو عدم اختصاصه بالبيعة السابقة
مدخلية الزيادة والرواية موجودة في الاصول ولكن ما عرفت صحتها
وهو عرف ولا لالة في قوله سبحانه ولا تخافوهم وخافوا ان كنتم
مؤمنين على عدم الخوف عن غير الله الخوف عنه فقط مطلقا لان المراد
على كلمة القاسم عدم الخوف في الجهاد من الكفار بعد وعد الله لهم
بالنصر والعلية عليهم والخوف من الله بترك الجهاد وغيره فاعلموا انها
فقد نزل عليكم في الكتاب اي في القرآن ان اذا سمعتم ايات الله بغير
بما هي يتكرونها ويستترى بها ان هي تحفظة واذا للشرط ويكتفي
حالات عن المفعول والمجمل شرطية وقوله فلا تقعدوا معهم حتى يخبروا
ب حديث غير من اها وغيره صفة حديث وليس معرفة لقوله
الايهام والمجمل فاعلم مقام فاعلم نزل ومضونه تعالى المؤمنين عن
المعادين المستترين وقت اخطار الصناد والكفر والاستهزاء با
لايات من الكفار فمضيه لا تقعدوا معهم فانتم مثل الكفار المستترين
بايات الله تعالى في الاثم ان قدرتم على المعاقبة وعدم الجاهلية
مهم اداة الكفر والاستهزاء ان رضىتم بفعلهم فان الجاهل منهم الذي
بذلك العقل مثل الفاعل فيفيد بقوله ان كنتم راضين بذلك فهي
صريحة في تحريم الجاهلية معهم حين الكفر والاستهزاء ولا يبعد في
ذلك الجاهلية مع كل ما سوي حين فسقه مع القدرة على عدمها وعد
النصر فالقيد وصحى كانوا راضين بالكفر كما كانوا كافرا لان الرضا
بالكفر كفر فبها دلالة على وجوب انكار المنكر مع القدرة على ذلك وفي
العدولان من ترك مع القدرة عليه فهو محظوظ فيها الاية
على تحريم الجاهلية الصفا والمبتدئين من اي جنس كانوا وقال
جماعة من المفسرين ومن ذلك اذا تكلم الرجل بكذب فيجوز منه
حلساوه فيخط الله عن جعل علمه وروحه العياش باساده عن

سورة النساء

المسلمين معهم ويحظر
لكفار والمستترين
اذا اسلمهم اي ان يفعلوا

بن موسى الرضا عليه السلام في تفسير هذه الآية قال اذا سمعت الرجل يقول الحق
 ويكذب به ويقع في اهله فمعه ولا تقعه واعلم ان ظاهر الآية جواز
 جالسهم بعد ذلك وعدم انصافهم به وان كانوا كافرا ومستنزيين عن
 نفاق الحق بخوضواي حقيق يترعوا في حديث غير الاستبراء لانهم غايه الحق
 قال في ذلك باس ان يجالسهم ح فلا يجوز مجالسهم الفاسق في عيوبه
 العنق بالطريق الاول وهو خلاف المشهور بين العقلاء فانهم يقولون
 بقبحه والاختلاط مع الفاسق وجوب الاعراض عنهم لغيره لاسل الهم ومن
 ومحبته ولا يشترط عنه ولكن يمكن ان يقال الحق بخوضواي علة للشيء يعني
 لا تقعدوا معهم حتى ينزلوا فأن لا يجلس عنهم قد يكون سببا لذلك
 فانهم قد يبدون ان يظنوا المسلمين فاذ لم يكونوا معهم لم يفعلوا في
 قد يكون الجالس عنهم موجب الذم لغيره فيريدون انتقام ذلك فيكون
 ويستنزون بآيات الله واليه الشئ قوله تعالى ولا تستبقوا الذين كفروا
 اي اليهم فينبوا الله عدواي بعين علم وهذه صريحة في عدم جواز فعل
 مباح بل واجب كما هو موجب السبب الاول بخوضواي يفعل شي بلع منه
 ذلك من سبب القتم وغيره مثل سببهم وسبب اصحابهم اذا كان موجبا
 اليهم الله عليه والى الآية عليهم السلام والمؤمنين وهو شرط عقلا
 والمال بما نزل ما هو المذكور في الانعام بقوله واذا رأت الذين كفروا
 في آياتنا فاعين عن حقهم بخوضواي حديث غيره واما ينسب اليه
 فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين اي وان اساء الشيطان
 المرفوع عن جالسهم فلا تقعد معهم بعد ان ذكرته مثل الاساءة فلو ان الله
 الى الشيطان لمجرى عادته بفعل النسيان عند الامراض عن الكفر وقيل
 الشيطان ظاهره ان الخطاب له صريح في ان يكون من قبل فاسق
 جاره او سمعهم لاحضار وقومهم اليه بالفعل اساءة فلا يدل على
 اساءة الشيطان الانبياء قال في ذلك قال الجبائي وفي هذه الآية دلالة على
 بطلان قول الامامية في جواز المقتبة على الانبياء والائمة والى النسيان

في تفسير الامام الطوسي
 في تفسيره

لا يجوز

لا يجوز على الانبياء وامت الله لا بد من جواز المقتبة فانها مطلقة لا يجوز
 بعدم الخيف والضرر وعدم المقتبة مع انهم لا يجوزون المقتبة على الانبياء وقد
 عرفت حكمية النسيان مع قطع قد جوزه بعضهم في غير الاحكام وقد فصل
 الصدوق وذكره مفصلا ايضا في حيث قاله جواب الجبائي وهذا القول
 عن صحيح ولا يستقيم لان الامامية انما يجوزون المقتبة على الامام الى قوله واما
 السوء والنسيان فلا يجوزونها عليهم فيما يؤيد ذلك عن الله تعالى واما ما
 فقد جوزه عليهم ان ينسوه ويبرأ عنه ما لم يؤيد ذلك الخلال العقل
 لا يكون كذلك وقد جوزه عليهم النسيان والاغا وهما من قبل السوء وهذا يدل
 على عدم الخوف في ذلك عند الامامية فتا عليه وحق هذا ايضا بحملها
 قلناه فتأمل الملامد بالحق في آيات الكفر بها والاستبراء بها كما بينت في
 الآيات تدلان على اجتناب الكفار الكفر بهم بل انصاف حالهم لانهم ما
 صرحوا بان الملامد الذين هم الكفار بل الذي يجوز في آيات بما لا يجوز
 فهو قد يكون حقا فقط وان كان ظاهرا لاية الاولى يدل على انه الكفر قبل
 ان يتداول اي يظهر واخر اي حسا جيل من القول والفعل والنسبة الى
 من احسن اليك لا اعم او يخفوه اي يفعلوا ذلك سرا وخفية او يفتقروا عن
 اي يخفوا عن اساءة اليك مع القعدة على الانتقام ولا يخفوا له بالقول بالاساءة
 ولا يبادون من ذلك وامر في ذات الله كان عقوا قد برأ صموا مع القعدة
 على الكفار فأت فأتهم مع ذلك ذوا كثيرة فانهم محاسن الى العفو
 فينبغي ذلك بالطريق الاول لانك ان عفو عظيم ومنهم رجم وهو
 ظاهر عفو وشرا وحذف جزا ان يتداولوا في مقامه ما بينهم منه ذلك
 مع وصفه والقبيل فيها حث المظالم على العفو بعد ما رجفوا له في
 الانتقام حملا على كابر الاختلاف كما اشترى اليه باليهما الذين آمنوا باليهما
 عن اشياء ان يتذكر يستو كروا شأوا عنها حين ينزل القرآن بتلك
 الشطيات صفات لا شيا يتلى لا تكسر وامسألة رسول الله صلى
 الله عليه وآله عن كذا لعت شاة عليكان اشكرهم نعم كما ينبغي حكما

سورة المائدة

سابقة وان تسألوا عنها زمان الوحي وما دام الرسول بين أظهركم ^{لكم}
 تلك الكاليف الشافه من صوبت بها ثم صوبت انتم لفضب الله
 بالقرط فيها على الله عنها يمكن كونيها صفة اخرى لا شيئا اى لا شئ ^{عن}
 اشياء الحق عنها ولا شئ يتولى عليها ولم يكتفوا بها روى انه لما سئل ^{الله}
 على الناس حج البيت قال سارقه من مالك اكرمهم فاعرض عنه رسول الله
 صلى الله عليه وآله حتى عاد ثلثا فقال صلى الله عليه وآله لو قلت نعم لوجبت
 ولو جبت لما استطعتم ولو تركتم كفرتم فارتكوب ما تركتم فتركتم ^{الله}
 في السؤال غير مدح بل ينفى الباطل على الظاهر ترك التدين المصروف
 بغير ذلك من حكاية البقرة كما هي مذكورة في محلهما ويجوز ان يكون ضمن
 عنها للسئلة المفهومة من السؤال اى لا تسألوا وقد عرفت ما اعلمت منها و
 لكن لا نقود وانظروا ان السؤال المتقدم بل السؤال مطلقا عن الاشياء
 التي يظن ان ظهورها يسوء للدين حرام لانه ظاهر في وجوب ^{الله}
 يكون للكره كما يفهم من الشرطين ولا شك ان الاجتناب ^{الله}
 عنفوجهم لا يعاجلهم بفجوة ما يترجلون ويعضوا عن كثير قد سألها ^{الله}
 من قبلكم الضمير للسئلة المفهومة قبل من قبلكم يتعلق بها و
 ليس بصفة لقوم ولا حال عنه لانه ظرف الزمان لا يكون صفة حته
 ولاها لاحتمالها واخرها وفيه تأمل فليس المعنى الاكل كونه وصفا
 للقوم فلا يتعلق بالسؤال الغلط بقدر تسليم ما ذكره يمكن تأويل القوم
 بحيث يوجد فهم معنى لا يكون حته بمحضة مثل الموجودين في ذلك
 الزمان ثم صيغوا بها كما في سببها حيث لم يأتوا بما سألوا ^{الله}
 وبشكلها متعلق بكاديين وفي هذه الآية ^{الله}
 معذروا ولت عقاب العالم اعظم فانهم ما جعل الله من بحيره ولا
 سايبة ولا صيلة ولا حام ردة وكان لما ابتدعه اهل الجاهلية و
 هو انهم كانوا اذا نبتت الناقة عندهم حسنة ابعثوا احدها ذكر لغيرها
 اذ فيها اي شقوها غلوا سبيها فلا يربك ولا يهلب وكان الرجل يسم

يقول

يقول ان شئيت فافق سايبة ويجعلها كما يجبر في محرمها لا انتفاع
 بها واذ اولدت سائة اشق في جسم وان ولدت ذكر او انثى لاهلهم ^{الله}
 معا وصلت لانثى احادها فلا ينجح لاهلهم الذكر واذا انجحت من صلب
 النخل هرة ابعث حرمها وظهره ولا يمنعهما من ماء ولا من عى وقالوا قد
 ظهره ومعنى ما جعل ما شرع ووضع ولهذا مقتضى الى حصول واحد وهو
 الجيرة وما عطف عليه ومن ثابته ولكن الذين كفروا يفترون على
 الله الكذب ولكنهم لا يعقلون اى الكفار يفترون على الله الكذب ^{الله}
 المحل ابراهيم وابراهيم يقولون الله جعله كذلك ولا يعزبن للملائكة
 للبرام والمبعث من المخرج والامر من غيره ولكن يتدبرون بائهم ولا يسمعون
 المعقول كما يفهم من قوله فاذا قيل للمعرقا الى ما انزل الله الى الرسول
 قالوا حسنا الله ما وجدنا عليه آياها فلو كان بائهم لا يعقلون شيئا
 ولا يفترون والاول المحال والآخر دخلت عليها انكار الفعل على هذه ^{الله}
 اى حسمهم ما وجدوا عليه اياهم ولو كانوا اجلة ضالين والمعنى لا قتلاء
 انما يصعب من عداوته صحت حاله وذلك لا يعرف الا بالجملة فلا يكتفى ^{الله}
 من التقليد على ان في هذه الايات دلالة على ان تحرير شئ وبطليله
 بغير دليل شرعى حرام فاليدع حرام وان كل ما جعل الانسان على نفسه
 من الخراج ما من الانتفاع بقوله ومفله لا يخرج بذلك عما كان وان
 في مقابلة بقاء مثل شفا عن من من مالم يكن عليه دليل شرعى مبذرو
 بخوفه وان جعل مثل ذلك من عدا النفس من غير دليل فقل على الله ^{الله}
 وان التقليد غير جائز في مقابلة الدعوة للدين والى الرسول بل طلقا مالم
 يكن التقليد معتد فندل على جواز مع العلم بانه معتد فغيره جواز التقليد
 في الجملة وذلك غير بعيد ولكن ليس بتقليد حقيقة لانه لا يعطل انه مستند
 وان من ابتعد كذلك الا مع دليل يدل على ان المتبوع والهادى ^{الله}
 واما اتباعه هداية ورشد وخرج هو خارج عن التقليد مطلقا المذموم
 عن التقليد فانه حقيقة تابع للدليل لا لافرقه اقباع الدليل بل ان يكون

المتبع شخصاً أو غير ذلك فالقول القليل هو قول قول الغير غير دليل على
وان تقليد الانبياء بل تقليد المجتهدين ليس بتقليد بل استدلال كما في المجتهد
مسئله بدليل وانما يقال القليل بمعنى اخذ من المعنى الذي هو مذهبهم
مخوفاً كما جاز المجتهد وهو ظاهر وبين في الاصول وهو المبدأ بالتقليد للمحقق
من اولئك ان الآية وامثاله والذي لا يجوز ومذهبهم كما يدل عليه قوله
ولا تقت ما ليس لك به علم وامثاله اي لا تقل ولا تقل الا ما هو جواز
فالملازمة القليلة بعين دليل فانه التقليد فيه جمع بين جواز التقليد
وجواز العمل بالظن وعدم جوازه وعدم جواز العمل بالظن والتقليد في العلم
اي العمل بالظن بمحض الاستنباط والتقليد بين دليل والتقليد بالعلم
من الظن الحاصل من دليل لا يجهل لا يجهل ما يجهل بالظن وجواز التقليد
على العزوم والتقليد بالعلم وعدم جواز الظن والتقليد على الاصول
الكلام كما هو المشهور ولا دليل عليه وعدم الفرق ثم لو ثبت انه لا يثبت
الاصول من العلم باليقين في جميع مسائله وفي العزوم يكون مطلق الظن
لم ذلك وهو شكل وتخصيص بعض الظنون دون بعض يحتاج الى تأويل
ويصرف ما قيل الى ما قلناه على اننا قد اذينا حصول العمل بالتقليد في العزوم
وغيره اذا كان من دليل كقوله المعصوم كما قاله المجتهد بانه يقول هذا
ما افق به المحقق حق وواجب العمل بالمعصية الاولى معروضة والثانية
ثابتة بالدليل والبرهان ايضا فالنتيجة عملية فتأمل قوله ان يتبعوا
الا الظن وانهم لا يجوزون يدل على عدم جواز العمل بالظن في الاصول
لا العزوم الذي سبناه على الظن لان معناه على ما في ف ان يتبعوا
الا ظنهم انهم شركاء الله وانهم لا يجوزون ويتصور ان يكون شركاء
تقدير بل باطلا لان صدور الآية دل على تفصيل حجة شتى للبرهانية
فان قوله الا الذين في السموات ومن في الارض وما يتبع الذين يدعون
من دون الله شركاء ان يتبعوا الا الظن وانهم لا يجوزون صريح
ذلك ويدل على عدم جواز تقليد الجاهل بالمعصية ومبوعتهما في

مذهبهم
من اولئك
من اولئك

من الذين في السموات
ومن في الارض

للمتبع

للمتبع قوله ان من بعد هذا الحق ان يتبع امن لا يجرى الا ان
يعنى ام الذي يهدي الى الحق تحقيق بالاتباع والمبرهنة فاحق بمعنى اصل
ام الذي لا يهدي بفضله ولا يهدي غيره الا ان يهديه غيره فالاول على
قوله يهدي يستدعي الدال وفتح الهاء وكسر هاء كان اصلاً يهدي في بيت
الشاهد الا وادعت فيها وحركت الهاء بالفتحة بنقل فتحة التاء اليها بالفتحة
او بالكلية لالتقاء الساكنين وعلى قوله الخفيف ايضا فان يهدي بمعنى يهدي
كثير والثاني على قوله الخفيف فقط فانه يهدي المحدث بفضله ويهدي
كقوله باللام والاستعظام على سبيل الاتجار يعني معلوم ان الهادي
حينئذ لا يجرى فالركب يكون يقين ما قلناه انهم الحق لو انضغوا في علمهم
ان الهادي بفضله احق يمكن ان يستدل به على وجوب اتباع الله
الحائز دون مخلوقه وكذا على وجوب اتباع العالم دون الجاهل وكذا على
اتباع الافضل فيما هو افضل به دون المفضول خصوصاً اذا كان تعلق من
هذا الامر والافضل بان كان المفضول بالجاهل يتمكن من العلم بما عليه
العالم والافضل بالتقوى فيستخرج منه عدم جواز تقليد الجاهل بالمعصية
على تقدير وجود الافضل فكان اوجر وهذا قال به بعض العلماء
كذلك في الاصل في الصلوة وكذا الرواية ويمكن الشهادة وان سلوان الا
في منع الكفار عن اتباع الاوثان دون الله كما قاله ف وثق فان سبب
البرور وليس بمخصص بل المدار والاعتقاد على خطا هذا المذهب كما هو المأثور
في الاصول فلا شك في عموم الناطق وان العالم والافضل يهدي بفضله بل
ظاهر يهدي اتباعه غير الاوثان لعدم قابليتها للمبدئية وهو ظاهر فيمكن
ان يستخرج عدم جواز الاجتهاد للبيد والامام حيث يقدران على تفصيل العمل
من الله تعالى وكذا عدم الاجتهاد لمن يقدر على اخذ العلم منهما بل عدم
جواز اخذ الظن مطلقاً مع القدرة على العمل وبديل عليه وما يتبع العلم
الاظن ان الظن لا يقين من الحق شيئاً قال في الماد بالاكتر من جميع الكفار
المذكورين سابقاً قاله في ايضا وقال فيه ايضا والملازم من ينتهي منهم الى

يعنى

يعنى

يعنى

يعنى

يعنى

يعنى

يعنى

يعنى

يعنى

يعنى

يعنى

يعنى

يعنى

يعنى

يعنى

يعنى

يعنى

يعنى

يعنى

يعنى

يعنى

تتوزع ونظر لم يكتف بالقليل الصرف واما ما اذا اطلاق الاكثر على الجمع
بعد ولا بد لكل ظن بل الذي يقع بمحض التقليد بحزم ذلك فكان المباد
غير القليل الذي هو ناد وجدا ولا اعتداد به اصلا وجوده وعدمه
سواء وان لبعضهم حزم الا ان ذلك انما اذ لم يعمم بمعلوم البطولات ومن
غيره دليل باطل لا ان الله يمكن ان يراد ان الاكثر يظهر من العلو والاعتقاد
مع ان ليس لهم الا الظن وان المباد بطريق الاجتهاد ولا يفسد اليأس لطلقة
فان اكل وان كان لم يظن لكنه ليس من اجتهاد وقياس فواضل نظر
بل مجرد تقليد الاباء كما انه مبادئ وقديروهم من ظاهرا لا يهتدوا
على المنع من العمل بالظن وابسته مطلقا لظن قوله ان الظن لا يفيق وان
المباد ومنه عويدة وان كان مغفرا لم يحل باللام وليس للمعرج على الطر
ان كان الكلام مع الكفا والنسبة الى المعتقدات بل اصول الدين وقوم
الظن في مثل ذلك فلا يجوز العمل به وهو بل عليه الا مع دليل قوي او
دلالة على الجوان من دلائلها على المنع كما ثبت ذلك في المسائل العرفية
اجتهادا وتقليدا بالعقل من لوم المعرج والعزم المستغيبين بالعقل
القولوا لتكليف بما لا يطاق وببعض الابيات والاحيان بل الاجماع اذ
قد افترض القابل يمنع التقليد واليجاب الاجتهاد عينا الا ان قول
على فان دليل العمل به قطعي ولكن القول بمثل ذلك التقليد ايضا تأمل
فيما ويمكن ان يقال للمباد بالظن فظنهم المتعمم فيكون الالف واللام
عوضا عن المضاف اليه فتدبروا وبق ان الظن لا يفيق من العمل شيئا
بفوق اذا كانت المطلوب على الا يقوم الظن مقامه وهو ظاهر فتأمل
وقوله نظا انه لا يجب المستكبرين كان المعق يفضهم بدل على حق يد
الاستكبار والتكبر وما يدل عليه كثير مثل ينسحقون المستكبرين اي
ينسحقون ما وى ونزل من تكبر الدنيا على الناس يوم القيمة ادع الى
سبيل ربك اي ادع باجتهاد الناس الى الاسلام بالحكمة بالغائه الصالحة
الحكمة وهي البرهان الموضح الحق والمزج للشيعة وقاله في الدين

تفسير الفاتحيات
النافع في الفقه بالدراسة
سورة
مجاد

الله ومريضاته ابا القرات ومثل المعرفة بمراتب الافعال والاحوال و
الموقف الحسنة هو العرف عن القبح على وجه الترهيب تركه والتش
اضله في ذلك دليلين القلب بما وجب المشع يعادلهم بالحق اي احسن
خاطره بالفران واحسن ما عدل من الحق وتقدم بالكلية التي احسن
والموقف الحسنة اي ادعمهم بالبدن المقدسة المنظمة التي يتقدم وعرف
انها تستفهم وفق يحددان ويديها القرائن اى ادعمهم بالكتا بل لغيرهم
حكمة وموقف حسة ويحتمل رادة مطلق الدليل الا فتا على كماله وان
يريد منها حرق العادات والمجرات فيكون الاول مقدمات عقلية
والثاني محسنة وجادلهم بالحق اي احسن اى ادعمهم بالقياس الجليل الذي
هو براد مقدمات مسلمة للخصم وان لم تكن حقة اى احسن طرق الحجة
والباحثة والممارات بحيث لا يكون منها مكابر ولا صياح بغير العلم
ولا عراض ولا ستمية ولو يقول لا يعلم كما هو العادة بين الجملة المشهور
والطلبة ورد ما هو غير حق من مقدمات بطريق حقة حتى تنزلهم
لا بالسكوت والمكابر والرد بالصياح وانه ظاهر لا يحتاج الى الجواب وليس
ذلك وبالجملة يكون غاية الرفق واللين من غير فظاظة ولا تعسف
ان سبائك على علمين حصل من سبيله وهو علم المتقدمين اى الله يعلم
خير لسالك للطريق الحق المطيع له واقفا في المنكر له الضال الذي لا يؤمن
فيه شئ فيجاذى كاذبه ولبس عليه الا ما تقدم وليس عليك الهدى
الهدى فتربك عليهم فمات فيد حين كفاء الوعظ القليل والقصحة
البيسة ومن لا حيز فيه تجرت عنه الحيل فكانت تقرب منه في عينه ان
وفي هذه الآية اشارة الى جوان الممارات الحسنة والنجت وبيان الحق بطريق
للجنة والبيان واشارة الى قانون الميزان الثلاثة الاقسام المقبول في الدنيا
والمخاطب والقياس الجليل والمكان القياس المشع في غير مقبول ومنها
ما ذكره هنا بل في عنده في قوله وما علمناه الشعر وما ينبغي له على ما قيل
كذا السعس على الاحتياج الى الجنت عن المعرفة والقول المشايخ كما انه مما يفت

النافع في الفقه بالدراسة

عليه العبادات فصارت الميزان مقول بالكتاب كذا قيل فيها دلالة على
جواز المماراة المحسنة دون الماحلة وكذا في سورة الكهف فله نمازهم الا
مرآة ظاهر كما دل عليه الاجزاء الكثيرة مثل لا يارون فان المؤمنين لا يارون
اعاذنا الله وبالك من امثالها وقالوا في قوله تعالى وما كنا معذبين
بثقت رسول الله دلالة على عدم كون الحسن والفتح عقليين ولا دلالة فيه
في الاصول من عشرة اوجه وقلت بل انهما دلالة على كونهما عقليين ان سبق
لبان ان ليس الله العقاب والمنع لاحد على عقل بل بعينه الرسول وبيان
يقع ذلك البتة له وان ذلك العقاب غير جائز عند العقلاء بل ذلك مذكور
وفي ان العقاب اعلى من عقول الادفع له بان يقول لولا ان سلك السبيل
رسولا فنتبع اربابك وتكون من المؤمنين وهو عين الحسن والفتح العقليين
وان ليس الله ما يفعل وان كانت فيها وان لا يقع الا باقتضاها بل لا يتبع الا
قوله لا تفعل ولا تحسب الا قوله افعل وهو ظاهرا لا محالة معني ح لقوله لولا
ان سلك وكان عقابهم معقولا بل لا معنى للحساب والميزان فاما قوله
لنسا بونا او بعض يوم قال في وقت وفيه دليل على جواز الاجتهاد والقول
بالظن القالب وان لا يكون كذا وان كان ان يكون خطأ وفيه ناسخ
فتاخر انهم ان يظهر عليهم في حكمهم بالاكله العنيف ويصير حكم اليها
اذن ابدان في وقت او بدخولكم في ملتهم بالاكله العنيف ويصير حكم اليها
والعود في معنى الصبر في اكثر شيء في كلامهم يقولون ما عدت افعل
كذا يريدون ابتداء الفعل وان تقطع اذن ابدان دخلتم في دينهم في
قيل من اكله على الكفر فاطهر فانه متعلق فكيف يقع الاية فالجواب يعرف
ان يكون ابدان بعيدا كذا في قوله بالاستدعاء دون الاكله ويجوز ان
يكون في ذلك الوقت كان لا يجوز التفتة في اظفار الكفر بمعنى لو اظفر
وان لم يكن من القلب يكون ما مؤثما وكذا لا ينفعه الايمان بعينه
فيه بعد عكسه ونقده فالاول متعين وظا الاية كما قاله في وقت ان من
ملتهم لن تقطع ابدان معنى باختباركم بعد تكليف حتى لا يكون فيه دليل على

عدم قبول قربة المريد فاما من يحفل القيد بما دام كتم في دينهم غير باجبال
الحق وهو فاضل فلا تماريهم الاما ظاهر اى فلا تجادل اهل الكتاب في
شان اصحاب الكهف الا بعد اظفار غير متوق فيه وهو ان تقص عليهم
اخذ الله اليك فحسب ولا تزيد من غير تحصيل لم ولا يقينهم في الملة
عليهم كما قال في جادهم بالحق هي احسن هذه تدل على جواز البحث والجدل في
العلم بطريق ظاهر حسن وتحريمه وعدم جواز ولا على ذلك الوجه الاخر
الحسن في تخصصه لما دل على الحق من ذلك وتحريمه مثل لا تمار فان لم
لا يمارى وهو ظاهر واذ قلنا الملة كذا اسجدوا لادم فسجدوا الا ابليس
كان من الجن ففسق عن امر ربه في وقت كان من الجن كلام متنافجا
مخرج القليل بعدا مستثنا ابليس من الساجدين كان قايلا قال ماله
لم تسجد فكا كان من الجن ففسق عن امر ربه والفاء للتشبيه في جعل
كونه من الجن سببا في فسقه يعنى انه لو كان ملكا كسار من سجد لادم
لم يفسق عن امر الله لان الملة كذا معصومون البتة لا يجوز عليهم
يجوز على الجن والاشراك قال لا يسقونه بالقول وهم باصره يعلمون وفي
فسق عن امر ربه خرج عما مر به من السجود قال وصار كما من السبب
ربه الذي هو قوله سبحانه اسجدوا لادم هذا معنى على هذا الخبر له
ان كل ذنب كفر فالظن معنى الاية ففسق بسبب ترك امر ربه ترك
امر ربه فسق وهو ذنب وخرج عن الطاعة موجب للعقاب فيها
دلالة على كون الامر للجواب كما قال في قوله في الاعراف ثم قلنا الملة كذا
اسجدوا لادم فسجدوا الا ابليس لم يكن من الساجدين قال ما شئتكم
الا تسجدوا ام ترك الاية حيث يتبع عن ترك السجود المأمور به من الامم
وهو احسن مما استدوا به وهو ظاهر في حق هؤلاء لان ظاهر الاية كذا
كون ابليس غير ملك وقد صرح في تفسيره ولم يكن داخل في المأمور
بالسجود فله يحسن الاستسنا ولا معنى للذنب والوقوع فيمكن ان يكون الله
كان داخل فيهم وتما عبر بالملة كذا تعليبا او كان ملكا ولكن لما كان

الملك ان لا يعصيه وقد عصى فكانت له ليس بملك بل حق ولورثت
كون كل ملك معصيا الله يعلم قول لا اله الا الله فخطا بطريق وهو
بان يحل فرعون ويكلفه بالايمان بالله ولكن يقولون سلام اى
ارتقا به في الدنيا والعقل ولا تغفل عنه في ذلك وقيل معناه كيناه وكيناه
ابو الوليد وقيل ابو العباس وقيل ابو المؤلفات وفي هذا القول لالة على
الرفق في الدعاء الى الله وفي الامور المعروفة ليكون اسرع الى العتول والاعمال
الغور فلا يعجز في دخول الغيظ والمباحث العظيمة وغيرهما من تعليم
فيه وهو حفظ وصفا الله وياكذلك قال في قول الفول الذين لم يؤمنوا
هللك الى ان تركي واهد بك الى ربك فمقتى لان ظاهره الاستغفار
والشدة وعزق ما بينه الفوز العظيم وقيل معناه شيئا بالايه من
بهره ومكلا لا يمنع عنه الابالموت وان شق له لذة العظم والمثرب
المنع الحين موته وزاد في اذامات دخل الجنة فاعجبه ذلك
وكان لا يقبل امراد فيهما ما كان غايبا على قدم هاما ان
بالذي دعاه اليه واتدبر يدان يقبل منه فقال هاما ان قد كنت
ان لك عقله وان لك زابيا انت رب وتريد ان يكون مريوبا و
بيسا انت تقيد وتريد ان تقيد فعليه عن رايه وفي الواقع صدق
هامان فكان له عقل ما يشاؤه في مثل هذا الامرات هاما ان
ليس له عقل فقال ايض في وقت وقيل لا يجتهد بما يملك والطفاله في القول
له من حق تربية موسى ولما ثبت له من مثل حق الابوة والاول
فان لطفه وكومه وتاديبه عباده يقتضي الامر بالتدليل والى الكلام
لانه اقرب الى الثاني لا قوله يقتضي ما لم يقل الله الذي هو
انها الى رجا كما وطعها وباشا الامر بها شر من رجوا وطع ان
عمله ولا يجيب سعيه فهو يجتهد بطوقه ويجتهد بافتق وسعه
من هذا الاسلوب من التاديب في دعوته الى الايمان بهايه شفقه
تعالى بعباده وكما اهتم الله بايمانهم باختيارهم وخلصهم من عقابه

وتقيد

سورة
اذها الى فرعون
ان لا اله الا الله
فقط

بجسده بالكراد في الشجرة

شجرة التان
من شجرة التان
من شجرة التان

سورة الانبيا

مروقي من الامم عليهم السلام الجاني في حق الله عليه الطريق حق الجاني الى
ركوب الجور قد فسد فيه فابتلعته السمكة فلا استقام تقديره ايقظ
ان لن تغد عليه فنادى اي ذنوب في الظلمات ظلمة بطن الموت وظلمة
الليل وظلمة البحر وان الموت الذي بلعه بلعه حوت احضار ظلمة
بطنين وظلمة الليل وسنة الظلمة فكانها ظلمات كثيرة ان لا ياتي
الله الا انت واي لا اله الا انت اي وفي الاول يا مقدس سبحانه انت
من الظالمين اي من الذين وجد منهم الظلمة فانه على سيد الحق
الخصم لان حشر البشر لا يتبع منه وقوع الظلمة ولا يمكن في بطن الموت على
جهة العقوبة لانها عدو التي ليس بعد الله بل على وجه التاديب فانه
يجوز للكلت وغيرهما الصبي والعبد كذا في حقنا سبحانه وتعالى
من الحق وكذلك في المؤمنين اي ليست المجاعة مخصوصة به بل هي في كل
مستلزم دعائه عن النبي صلى الله عليه وآله ما من مكروب دون هذا
الارهاق الاستعجال وهو صريح في قوله تعالى وكذلك في المؤمنين وفي
ق من المؤمنين ما جاءه والله الا قرآن على نفسه بالظلمة في هذه الآية الشريفة
دلالة على التزغيب والتحريض على الصبر والتحمل وعدم ترك الذكر والورع
وعدم ترك الامر بالمعروف والنهي عن المنكر والمبالغة في ذلك حكمة
لعدم الاثر وعدم ترك ما امر الله به الا بان الله لا يظن عدم التاثير كما هو
فيمن في عدم ترك الامر بالمعروف والنهي عن المنكر يظن عدم التاثير
كما فعل يدي النور فسد على انه لا بد ان يكون الانسان على حق
اذ فعل به ما ما فعل مع كون فعله ترك الاول مع طعن انه فعله كان
ككيف الظن بما الا ان يكون من جهة عدم الاعتماد والامانة بما افيت
بانفسنا فهوذا بالله من ذلك ايضا وعلى التزغيب الاقرار بالظلمة والظلم
وان له دخلا في استجابة الدعاء وعلى تكرار هذه الآية الشريفة عند
وضع العموم والعموم كما ورد به الروايات من اهل البيت عليهم السلام
فاية نقل ان حيا من الانبياء لهم اسعاد ذوا المودة ويونس سراسل

سما هو المستور فانه
يحتل لاصابة مبالغ
وعقاب عقلم لذلك

يعقوب

يعقوب عدي وسبح محمد واحمد ذوا الكفل والياس وقيل ذوا الكفل هو
وقيل يوشع بن نون وكانت تسمى بذلك لانه ذو الحظ من الله والمجد من
الحق وقد كان صفت عمل الانبياء في زمانه وصفت قواهم وادبهم بل
على سجاية الدعاء والتمس لوقال الانسان في دعائه مما نقل عن ابي عبد
وابوب اي اذكروه اذ نادى وقت ندائه ربه اي يا رب مستنصر الضرب بالفتح
الضرب في كل شئ وبالضم الضرب في النفس من مرض وهزل وانت ارحم
الراحمين الطيف في السؤال حيث ذكر نفسه بما يوجب الرحمة وطلبه بعبادة
الرحمة ولم يصرح بالمطلوب فاستجاب له بقوله فاستجبنا له وكشفنا
به من حسره وابتناه اهله وولاهم معه رحمة من عندنا وذكرى للعالمين
فينبغي ان يرب الى الصحة واعطاء الاموال والا لا ذكر كانت لكش وهو مطون
في النقاسين ويدل على حق قول الانبياء على الله بان له شركا كما مله اول
او وجهه ومن ذلك وكذا على حق قول ان الحق بعد العلو به وظهوره
عنده قد دل على حق بطلان ما له في البحث وانما الحق اذا كان في يد الخلق
من ينفه والجدال والمراءى حتى يحصل بده ما يمكن ان يوجه كلامه وتزغيب
كلام خصمه كما هو المعارفة في زماننا هذا قوله تعالى ومن اظلم ممن
افترى على الله كذبا وكذب بالحق لما جاءه اليس في جهنم مثوى للكافرين
استفهام انكار فكأنه جعل الجهاد الذي يرمى الحق في يد خصمه وينكره
ولا يصدقه والمفترى على الله كما في زماننا هذا اي لا ظالم اظلم ممن افترى
الى الله ما لم يقبله من عبادة الاصنام وغيرها وكذب بالحق اي بالقرآن
وقيل محمد صلى الله عليه وآله ويحتمل العموم فيمن كما هو الظن الذين
جاهدوا فيما اى جاهدوا الكفار ابتغاء من دنائهم وطاعتنا واجاهدنا
انفسهم في هواها حتى فاضل معناه اجتهدوا في عبادتنا عتبة في توابعنا
بهبة من عقابا لهندتهم سبلنا الموصلة الى توابعنا عن ابن عباس
وقيل الحق فقه لان بابا الطاعة ولتزداد قواهم وقيل معناه والذين
في اقامته السنة لهندتهم سبل الجنة وقيل معناه والذين يهلون بها

سورة الفلق

لهذه ثم إلى ما يطول وإن الله طمع المحسن بالنعمة والمعاونة في دنياه ^ب والنار
والخفة في عقيام بالله التوفيق لله والعلو من وصية لقائه ^ب لا يشك
لا يشك بالله أن الشك لظلم عظيم وأتم المصاهرة أوقافها بشرطها وأمن
بالمعروف وأنه من المنكر وأصبر على ما أصابك فيها أوفى الدنيا بطلقا
معلوم وأجبه هذه الأمور بل وجوبها والصبر على معنى لم يرد لها
أظها بها وجوب بسخط الله ووقته تعالى بين وصايا لقن وله تركها
ككونه إشارة إلى أنه لا بد من ذلك البصر وإن وصيته مثل وصية الله تعالى
في وجوب الاتباع وقد بالغ في ذلك حيث عم الرصبة بهما وما حصد به
أمنه فيتمثل أن يكون الملاحض كما في موضع آخر حيث فسّر الوصية بهما
بالشكر لله بالهدى والطاعة باستئصال الأوامر وترك المناهي وشكرها بالبر
الصلة بالاطاعة كما أنها شق في وجوب الطاعة والشكر ^ب والبر
فالمقدّر بوصية الإنسان بنا وبالوالدين ثم يقول له إن استكبر ^ب وعاد
أن مفسرة فإن المعنى وأمن الإنسان في والوالدين أي قلنا له استكبر
لوالديه فإنه بالغة زائدة بالوالدين لا يمكن في ذلك بأن جعل الو
اليه وشكرها وعز ذلك وكذلك خصوصاً في جانب الأم لكثرة
حقوقها وشتمها بقوله حملته أمه وهذا على وجه وهو حاله معك
وعطفت عليه ونصا له في عامين أي صفقا على ضعفه وتقلد على لقائه
المحل على زيادة نية زيادة ثقلا وضعفا وكذا رضاعه طول الحولين
فانه موجب لمشفقة زائدة مع حضانتها في تلك المدة ومعنى نصا له
في عامين فطامه في انقضاء الحولين وبعد مضيها فدل على أن الحق
غاية الرضاع ولا يكون رضاع فوقها فلا يكون عمرها ابيض ولكن ^ب الحولين
رضاع شهرين بعد هذا لما جازوا لإجماع والاحتياط في الأول ^ب
حمل ذلك على الضرورة فلم يحتمل الأثر بقوله والوالدان برضعهن أو لاد
حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة ثم الدال بالغة في ذلك ^ب الله
بقوله وإلى لصبري من جمع المطيع والشاكر ولها والعاصي والظافر

سورة لقان

وَأَذِّنْ لِلْقَوْمِ لِآيَاتِهِ
هُوَ يَعْطِيكَ يَا بَنِي إِسْرَافِيلَ
بِإِذْنِ اللَّهِ الشَّكْرَ لَكُمْ
عَظِيمٌ وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ
بِرَبِّهِ الْإِلَهِ
وَيَا بَنِي إِسْرَافِيلَ بِإِذْنِ اللَّهِ
وَيَا بَنِي إِسْرَافِيلَ بِإِذْنِ اللَّهِ
حَتَّى إِذَا مَنَّ اللَّهُ بِالْآيَةِ
بَنِي إِسْرَافِيلَ

والعاق لما إلى فاجان كل فعله بما يستحقه من المانع مرة أخرى بما هو خير له
الاستغناء أي تطهيرا الآية الكريمة حيث قال فان جاهدك على أن تشرك في
ليس لك به عطف ولا تطهيرا أي أن بذل جهدها في تطهيره أن تعبد غيره
وتشارك مع عبودا غيري فلا تطهيرا في ذلك فان ذلك طاعة فإلا ليس
لك به عطف فان العطف به حال الشار إلى ففته بنو العلو فيه استأثر
وجوب متابعة العلو وعدم متابعته غيره يقول كان له عطف في قوله
كان حازنا ويجب عليك بتعبية الوالدين في ذلك فكيف غيره ولكن ذلك
معال والخدمة مرة أخرى بعده بقوله وصاحبهما الدنيا معروفا يعني مع
كاذبين وجاهدك لك ترك لا تترك الاحتساب معهما بل استعملهم معروفا
حسنا فيميل إلى احتمال ما يصل اليك منهما من بر وصلة وما هو مقتضى الحق
والمسرح الجليل في الدنيا مع قطع النظر عن آخرتها وأفعليها ما يقتضيه الكرم
والزينة والأحسان واتباع في ذلك وغير سبيل من يصلح أن له رجوعا
إلى ويعتقد أن العاقبة التي وهو سبيل المؤمنين لا سبيل للكافرين
ذلك بقوله فان تكلموا بك بما كنتم تقولون وبالجملة فيها المبالغة أكثر من التبيين
كما حرق في تغيير قوله تعالى لا تقل لهما أف فتذكر كثرة الآية من الزوج
وجوب الرضاع في عامين لا أكثر إلا أن يثبت بدليل عدم كونهما
رضاعا محرما لعدم كونه شرعا محرما فافهموا الشرع فاصل بقوله
أن مدة الرضاع ثلاثون شهرا بطرأ أنه مخالف لظاهر الآية فافهم
رجوع من قوله صاحباه وقالوا قولوا لشارف والأصحاب أنه حولات
أن مدة الحمل ستة أشهر بضم قوله تعالى وحمله وفضاله ثلاثون شهرا فأنك
إذا خرجت الحولين أكاملين من ثلاثين شهرا الرضاع بفس ستة أشهر
للمرءة لا وجوب شكل ففة الختم منه طاعة الوالدين وبرهما ونحو
الحقوق وثبت ذلك بالنسبة إلى الكافرين وعدم متابعته وإثني
كان فافهم ومن وصيته ولا تضعه عندك للناس ولا عمل جمل من
الناس كثيرا ولا تعرض عن كمال استخفافا في أعاجيل الناس

بأن جازي
بأن جازي
بأن جازي

بأن جازي
بأن جازي
بأن جازي

فواضعا ولا يؤايم شئ وجهك وصحته كما جعل المكبر وقت في قبل هو لا يكون
بينك وبين الناس شيئا فاذا القيت اعرضت عنه ولا غش في الارض
مرحاضا يطرأ عليه اي لا تخرج مرجا او يكون مرجا لا فالصلوة يمشي
ويجوز ان يكون مقفولا لما لا اجل المرح والاشياء كما عني كثير من الناس
كذلك لا كفاية لهم ديني ودينوي يحز قوله تعالى ولا تكونوا كما الذين
من ديارهم يظلمون وديار الناس ان الله لا يحب كل غافل مختل
غفور على الناس والمختل غافل الى شئ مرجا وكذلك الغفور المصغر
كبر كذا كف ومن وصيته واقتله مشيك واغضض من صوتك
ان انك لا اصوات لصوت الجبين في اي احد فيه حتى يكون مشيا بين
مشيين لا تدب دبري لهما وفي اي المشين الذين لا حركة لهم الى المشيين
لكثرة العبادة ولا تبت وثب الشيطان قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم المشي يذهب به المومن واغضض من صوتك وانفق منه
واقر فان انك لا اصوات اي وحشها وما استوحشت النفوس منه
اكثر من غيره من الاصوات هو صوت الجمار وفي قول الاصوات صوت
الجمار وهذه الامور كانت من وصية لقمان الا ان الله تعالى
اعطاه الحكمة ونقل وصيته بحيث يدل على استحضاره والرضا به فكلا
يدل على التعزير منها يكون حراما وكذا غيره الا ان يخرج بدليل كلام الله
تعالى وكلام رسول الله صلى الله عليه وآله وهو في ذم لقمان ابنه با
الاقتصاء المشي والخط وروى زيد بن علي عليه السلام انه قال اذا
صوت الجبين من الناس ومن الجبال بينهم بالخير كما شبههم بالانعام
اولئك كالانعام لا يفقهون عن ابي عبد الله عليه السلام في العطسة المرفقة
التي تحتها الربل يرفع صوته بالحديث فيها اي ان يكون داعيا
بقرا العراة فتدلى على عدم فترفع الصوت بالنداء والقران مطاوعة
مع قوله ادعوا اليكم بقرعنا وحفنه وقوله واذكرنك في نفسك نصرا
وحفنه ودون الجهر من القول بالعدو والاصالة من يدعي الحق

وهو لا يمان

وهو لا يمان بالامور والاشياء عن المعاصي والقول السديد اي قول احقا
عدلا موجبا لاصلاح الاعمال وغفران الذنوب قوله تعالى وانقوا الله وقولوا
قولا سديدا يصلح لكل اعمالكم يغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله
نعمنا فانه من اعظمها والمواظفة على حفظ اللسان في كل باب لان حفظه وسداد
القول راس الخيمة والمعنى انقوا الله وامنعوا في حفظ السنن وسدد
قولكم فانك ان فعلت ذلك اعطاك الله ما هو غاية الطلبة من قبل جنات
والاثابة عليها ومن مفرقة سياتر وتكثيرها وقيل اصلاح الاعمال والتقوى
في الجني بها صالحة وحسنة وفي قوله بالايها الذين آمنوا لم تقولوا ما لا
تفعلون كمن يقتات من الله ان تقولوا ما لا تفعلون مقتاتين للاله على
ان هذا القول مقت عظيم كانه حزين دون كل عظيم وهو اشتد البطلان
وتخرج كثير على القول بشئ دون العمل به فيدل على كون الواعظ متعظا
والظاهرة في كمالها هو المشهور فيمكن ان لا يكون المنع من القول بل من عمل
العمل بعد تحريض الناس عليه وترك نفسه وهو قبيح عقلا ايضا كما يظهر
من هذه الآية وعن بعض السلف انه قيل له حدثنا فكتفتم قيل اني قد
فعلنا ما امرتني ان افعله لا اعمل ما استعمل مقت الله وان يكون المراد
التي من قول العمل لا يعمل يعنى بقدرتي وفي نفسه علمه فيدل على انه
خلت الوعد لا مطلق مع احتمال الاحلاق فقام الله اذ الله واياكم في
وفقتا للعلم والقول والعمل **باب** الكاسب واليحيى فيه على
الاول في البحث عن الاكساب بقول مطلق وفيه ايات الاولى والاولى
مددناها والقبنا فيها راسي وابتنا فيها من كل شئ موزون وجعلنا
لكم فيها معاش ومن لستم له برازقين وان من شئ الاعن باخراة
وما ننزل له الا بقدر معلوم اي حيناها وبطنهاها ووضعتها فيها ما
يرزقها ويسكنها من الجبال السلاطيد وتترك لكم وتستقر عليها وتكون
فيها وجعلنا لكم فيها في الارض ما تقشرون به من الزرع والنبات والفا
والطعام والمثارب والملايس بل ساير ما يوجد في العالم مما يقوم بهتم

كتاب الكاسب

حتى يطون والوحش وماء الهل والماء وما يدب على الارض وقيل
 في اسباب الرزق مدة الحية فبعد الاول لظاها جميع معيشته بمعنى ما
 يعاش به وعلى الثاني بمعنى المصدر وهو بعد عدم الجمع فيه وبعد
 هذا الوقت ومن سئل له برزقين قبل عطوف على كثر وكثرة الغيب
 على انه مقبول به لمجئنا اي جعلنا معايش في الارض لكروا لمن سئل له
 برزقين من اهل والاولاد والعبيد والاماء بل والدواب ايضا الذين
 يسبون اكثرت ذوقهم ونظفون ذلك فان الرزق هو الله فانه يوزن
 هؤلاء مثل ما برزقكم فظنكم انكم تزدونهم باطل وقاسد وجرى ذلك بما
 على ظاهره من الجاهل الا انهم يظنون انهم الرزقون بل يظنون ذلك وتكون
 على هؤلاء ويقولون لو لم تكن لما قدرتم على المعيشة فيه فترجم لهم دليل
 على بطلان ذلك وعدم المنفعة ذلك كذا الله واثارة الى الله لا معنى لثمة
 ولا توقع المكافاة والاحسان في مقابل ذلك فان كل ذلك رزق الله اليه
 اشارته بعض الاخبار عن بعضهم عليهم السلام في بعض اصحابه لما ذكر انه
 يدخل عليه الضيفان والاعوان ويطعمهم ان المنفعة لهم عليك فالكيف لك
 وانا اطعمهم من مالي ولم المنفعة على قال نعم لا يتم بكاون سرزق الله الذي
 سرزقهم ويحصلون لذلك الواجب الاخر ويحصلون بكون سرزقا على المزيقين
 فانهم قد يظنون انهم سرزقون ثم انهم ان جعل لكم نفعا لا يبعد انما ملاه
 ايضا من لستم داخل فيكم الا ان يخص بعض من يظن انه احد برزقه او
 يظن ان منته برزقه او يظن فيكون الكفر بالخصوص للاشارة الى رزقهم
 المتكتم ولا حال الدواء فتا لم يخطر ان يكون معطوفا على معايش فيه
 ايضا مثل الثاني من غير جريان الشكته الا ان يكون بالنسبة الى بعض
 من جنس مثل الاولاد ولا تنظر الى حيتية الا بسبب انهم في المعيشة فتا مل
 وفيه تغليب ذل المعقول على غيرهم احصا من منهم كما هو المشهور وقول
 الزجاج احوال المعطوف على معايشهم التامل ويحمل المعطوف على
 الضمير المجرورة لكروا لم يثبت امتناع المعطوف عليه من غير ما ذكره الجاهل

على تقدير

وهو جواز

جوزها الغل واخذ شجرة ذلك فكله ان وجوز الكونون في حال السعة
 للاشعار المقولة في الرزق وقيل بذلك في قوله تعالى وكثر به والمجدد
 وسألون به والارحام بالبرغ ذلة حنة ولا دليل على عدمه عقلا ولا نقلا
 حتى يصنع خلق حنة بالبرغ كونهما سوا من كماله في ويتركب
 التخللات البسطة مثل ضرورة الشعر وتقدر صرف الجلود لا يعمل مقدرة
 كما صرح به الرزق على انه يصير الخلق لطيفا وهو ظاهر والتقدير لا يحجب
 المعنى والمثبت الشئ المعطوف قوله صلى الله عليه واله وسلم مستفيض
 بحيث لا يمكن انكاره الاخبار وكلام الاحصاء في الآية دالة على اية
 السكنى في الارض مطلقا بل التعريف فيها مطلقا حتى يمنع بدليل على ان
 خلق الامور والاشياء الموزونة على المقدرة بقدر تقتضيه المصلحة
 للانسان واباحه كل ما خلق لهم كاد عليه العقل ايضا ثم يحرم بعضه
 على ان يكون ضارا مثل السموم الخلق الموزون للانسان وينقل اية
 او جنس واجام دال على تحريم بعض الاشياء كالسنة والدم ولم يمتنع
 على باحة اكل ما ثبت وشرب وركوب ما يصلح لها وسائر الانعامات
 الا ان يخرج بدليل فتا مل وان من شئ الا عند اخلاصة وعائنه
 الا بقدر معلوم قبل المعنى وما من شئ ينفع به العباد الا بمن تادرت
 على الجادة وتكون به والانعام به وما نعطيه لا بقدر معلوم بل انما
 فخر بها الخواص مثلا لا قدره على تقدير فيها دالة على ان الخواص
 مباحة للانسان فالاشياء مباحة الاصل عقلا ونقلا وهو حظ الناس
 بالانعامات من كل ما في الارض خلا طيبا ولا يتبعوا حظوات الشيطان
 انه لكم حد معين قال ذلك الاكل هو البلع عن مصغ وبلغ الذهب في
 والكلوب وما اشبه ليس كل ذلك يستطيه الشهوة المستقيمة وفي
 هو المستلذذ ان الخطوة بعد ما بين قدى الماشي ونظرات الشيطان
 اناره والعدو هو الما بعد من الميز الى الشر وحلاله اما صفة مصدر
 اي اكله حلالا واما مفهوكا اي اها حال من حاة تما وطيبا صفة حلالا

والحلال هو الجازم في افعال
 العباد وطيبا يعني طاهرا
 من كل شبهة

لا يترك

او مثله في الاعراب ومن اما تبعية اذ لا يترك كل جمعة ماء الارض كما
 في ويدا وبياينة للحداد او ابتدائية مستقلة ككلوا ولا يترك اكل الخبز
 المراد الاكل مستدام من جميع ما يمكن اكله وهو طاهر ومضافا على الطاهر
 هو التبريد والخبر على الاكل او باحتة بمعنى عدم التحريم لأم الشئ
 للاقسام الاربعة من جميع ما يخرج من الارض التي يمكن اكلها حال
 خلقهم باحاطة طاهر والذبيحة او يبيع من الشبهة او لانه حال طيب
 بالمعنى المذكور فلا شئ يفسد من الغنم عنه كما قاله ابن عرب
 في سبب نزولها انها نزلت في قنيت وبنى عام من معصية ويخبر
 فانهم حرروا على انفسهم من الخوف والافعام والجموع والسابعة والاربع
 فيها هم الله عن ذلك فيكون كلوا للجواب بحق لانه لا بد من اكل او دفع
 اعتقاد حسن الاجتناب والتحريم باتباع الشيطان في اقواله وافعاله
 لانه مبعد للانسان عن الخير ومقرب له الى الشر وكونه كذلك ظاهر
 بين عند ذوى البصائر منهم لانه بين عدوته لهم بدعوى ما الى المعاصي
 وترك الطاعات وهو ظاهر في عدوته يكون اظهر من شدة شهادته
 في بيان خطوات الشيطان بعد نقل الاقوال وروى عن ابن جعفر
 اني عبد الله عليهما السلام ان من خطوات الشيطان الحلف بالطلاقة
 والندرة المعاصي وكل عين بغير الله وهذا يدل على تحريم الاستدلال
 حتى انه لا يكون الحلف بالذي غير جاز لا ان يقال هو ما اخرج الله
 ولكن ليس بظاهر فهم صحة التحريم بظاهرة فلا بد من التحريم لكن لا
 الاجتناب هذا يمكن الاستدلال بها على اباحة اكل ما في الارض لكل
 احد حق الكفار والعصاة الا ما اخرجته الدليل من العقل والتقليد
 على كون الاشياء الغير المحرقة على الاباحة وجواز اعطائها لاكل الغنم
 معصية الحق حتى انكار لعدم القول بالواسطة فضعف منع البعض
 كما ذكره هذا على بعض التراكيب وهو جعل جلا لا مفعولا له وحالا
 بيا ناكشا وجعل من ابتدائية وبياينة وجعلها مستقلة مقدرة

حالا

كتاب
الغرائب

حالا عن حلال الاكل فغدير جعلها حلالا مستقلة ومن تبعية كما قاله في ويدا
 ويمكن الاستدلال ايضا بها على تحريم الاشياء المذكورة في الآية وصحت واما
 فلا يترك على تحريم سابعه الشيطان فضررته وكذا سابعه كعدو في الله والذبيحة
 كما يظهر من العلة وهي قوله انه كعدو وذلك معلوم واضح اذا كانت المتع
 معلوم التحريم ولا يحتاج الى الذكر ولعل الآية اعم بل تحصره بغير المعلوم
 الغائبة في المعلوم فلا يبعد الاستدلال بها على عدم جواز سابعه اعدا
 الذين فيها الميعاد جواز فلا يجوز الصلوة خلفهم وسامع حكمهم ونقل الرواية
 عنهم وعن ذلك فاقول الشائكة كلوا من طيبات ما رزقكم ولا تعلقوا فيه
 بفعل ملكي غصبي ومن يحمل عليه غصبي فقد هوى الرابعة وثلاث النقا
 ما، بيان الآية وغيرها من الايات التي تدل على اباحة الاشياء بالمعقبة
 لا دخل لها في التكليف فتكون اها واما ذكر البعض للبعوضة وبعض الفوائد
 وان لم يكن كسبا الشافعي العشر عن اشياء يحرم التكسب بها وفيه ايات
 قيل الاولى قال جعل على اخرايين الارض اني حفظ علم ولا لها على ما
 يحرم التكسب به غير ظاهر الثانية سمع عن الكذب كالكذب كالكذب في
 ذم جماعة السحت الرشوة وعن علي عليه السلام هو الرشوة والحكم وهو
 وكسب الحمام وعبيد الغنم ومن اكله ومن الخمر ومن الميتة وحلوان
 الكاهن والاستمالة المعصية والتحريم بظواهر الصحة والسند وبعض
 ما فيه معدود من المكروهات الثانية ولا تتركها فنيا تكم على المعاصي
 ان اردت تحضن الشئ فاعرف من الجوزة الدنيا ومن يكون من فاته الله
 بعد الاكتمت غفود رجم ولا تتركها فنيا تكم اي اما تترك على الزنا ان اردت
 تحضن انقفا وتزويجا لتنفوا اي لا تتركها لطلب متاع الدنيا ما
 يحصل من كسبه وهو اجرة الزنا ومن بيع اولاده ومن يكره حق
 من يحب من الزنا فان الله من بعدا كمن غفود للمكروهات رجم
 ويحتمل للمكروهين بعد التوبة فان المكروهات لا ذنب لهن اذ لا ذنب
 مع الاكل معتد ونفذة فلا يحتاج الى كون الله تعالى غفورا لغيره فان

في سطره والاول
القطر هو انكسب
سواء ارجو

سورة طه

وقد يحتمل ان
 وكبراء بهي
 حلال الخلال
 الوجوب
 اي وجب اداء
 حجة المايعة

الحبيب
 من زنا
 الذي يوفى
 من

سورة المائدة

او مطلقاً ثم ان فيها دلالة على تحريم الاكراه على الزنا بل تحريمه وتحريم
اجرة فهو حرام مطلقاً وان كان ان اردت تحققت فيه الله تعالى كماله
لا يتبدل الاكراه كما قاله الفاضل ولا اعتبار بمفهوم ارادة التحصن ولا
بمفهوم طلب عرض حيوة الدنيا فلا يدل على اباحة الاكراه بدونه ان
التحصن ولا عليها مع عدم طلب عرض حيوة الدنيا لان المفهوم على
اعتباره انما يعتبر في الدليل للتقيد وجه آخر سوى عدم الحكم بالسكو
وهو ظاهر ومبين في محله وقد مر ايضاً وسبب النزول والواقع
سبب التقيد بل نقول بالمفهوم هنا فان تحريم الاكراه منتهى على تقدير
عدم ارادة التحصن لان الاكراه منتهى مع عدم ارادة التحصن ولا
يلزم جواز فاقته على تقدير إمكان الاكراه انما يعتبر المفهوم مع عدم
المعانى الاخرى ولا شك ان الاجماع ومطوق الكتاب والسنة يدل
على تحريمه مطلقاً فهو مردود بها وفي كانت امام اهل الجاهلية يسيرون
على مواليهم وكان لعبد الله بن ابي راس المنفاق ست جوارى و
سماهن يكرهن على البغاء وضرب عليهن ضرباً بفتكت ثنشان
سهنه الى رسول الله صلى الله عليه وآله فنزلت ويكفي بالفتى والفتا
عن العبد والامانة الحديث ليقول احدكم فتاى وفتاى ولا تقبل
عبدى وامتنى فانت قلت لما لم اجد ان اردت تحصناً قلت لان الاكراه
لا يتأتى الا مع ارادة التحصن وانما الطبيعة المواتية للبغايا لا يسيرون
مكرهاً ولا امرهم انما كان ينبغي ان يقول امرهم بالمكره لا يسيرون
مكرهاً ولا امرهم انما كان ينبغي ان يقول امرهم بالمكره لا يسيرون
ولمعت ان تابوا واصبحوا لا يسيرون او لمعت ان تابوا واصبحوا
قال لعل الاكراه كان دون ما اعتبر به الشرع من كراه بقتل او
بما يضاف منه التلصق او فهاى العضو من فهاى بالعضو من
ضرب عينته او غير حقيل من الامم وربما قصرت عن الحد الذي
تعد فيه فتكون آمنة وهذا جواب منى شكالي عدم الذنب مع

الاكراه

في النهي ثم رده

الاكراه فلا معنى لكون غفور رحيم بالذنب الى المكروهات ولا بأس به
وان كان خلاف الظاهر المبني في الاكراه مطلقاً والعقلان عنه على
تقديره قالى غفور رحيم لمعت اوله ان تاب والاولا وفق للظاهر
ابن مسعود من بعد الحسن لمن غفود رحيم ولا يرد ان المكروهة غير آمنة فلا
حاجة الى المعفزة لان الاكراه لا ينافى الموازنة بالذات ولهاذا حرم على المكروه
المستلزم واجب عليه القصاص فيه انما يكون ان المكروهة غير آمنة لعدم
حسن ارجاع المعفزة اليها فانه لا معنى للمعفزة مع عدم الذنب ولا يستلزمها
ليست آمنة بالنقص والاجماع بل المعافاة قد سلمه ايضاً ولا يندفع بعدم المنان
له بالذات لوجود الذنب في الفاتر يمكن ان يقال غفور رحيم ان حصل له
في الاشياء بعد الاكراه فان هن لم تكن كاهات يغفر الله الذنب النسيان
بعده ويشعر به من بعد كراهته او غفور رحيم من سائر الذنوب
بسبب اكراهه انما او يكون للاقطاع كما يقول المعصوم اللهم اغفر لي
فناخل اوله غفور رحيم حيث تجاوز عن عقاب المكره وجوز له المكره عليه
كما مضطرب قوله تعالى في اضطر غير باغ ولا عاد فان الله غفور رحيم

يا ايها الذين آمنوا انما الحزب اليسر والانصاب الاله وقد صرح في ذلك
الفاصل ليس على الاعمى حرج ولا على الاعرج حرج ولا على المصمى حرج
ولا على النسيان ما كانوا من يوتنك الى قوله لعلكم يقتلون اعلمى حرج
حرج وحيوة الامور فانهم معذورون ولا عليكم ايها المؤمنون حرج من
وانهم ومنع الشارع من الاكل من يوتنكم يوتنكم عيالكم ووجباتكم وبيعتكم
كبيت الزوج او بيوت اولادكم لان بيت الاولاد كبيت الاباء والامه
كما هو لهم ويدل عليه ما روى عن قوله صلى الله عليه وآله انت وما
لا يبيدك عن حضرة ولد مع والده وقوله صلى الله عليه وآله ايضاً ان
اطيب ما ياكله المؤمن كسبه وان ولده من كسبه وكان ذلك ما
ذكره بيوت الاولاد ونحوه لا فارب ويجوز ان يكون الترك للمهم بالظن
الاول من ذكره بيوت غيرهم بقوله ما يوتنك ابانك ما يوتنك امهاتك

الانما حرج الاعمى حرج ولا على الاعرج حرج ولا على المصمى حرج
ولا على النسيان ما كانوا من يوتنك الى قوله لعلكم يقتلون اعلمى حرج
حرج وحيوة الامور فانهم معذورون ولا عليكم ايها المؤمنون حرج من
وانهم ومنع الشارع من الاكل من يوتنكم يوتنكم عيالكم ووجباتكم وبيعتكم
كبيت الزوج او بيوت اولادكم لان بيت الاولاد كبيت الاباء والامه
كما هو لهم ويدل عليه ما روى عن قوله صلى الله عليه وآله انت وما
لا يبيدك عن حضرة ولد مع والده وقوله صلى الله عليه وآله ايضاً ان
اطيب ما ياكله المؤمن كسبه وان ولده من كسبه وكان ذلك ما
ذكره بيوت الاولاد ونحوه لا فارب ويجوز ان يكون الترك للمهم بالظن
الاول من ذكره بيوت غيرهم بقوله ما يوتنك ابانك ما يوتنك امهاتك

بقضاء البطونهم اكله اول الاسلام فتعق فلا احتياج للحقيقة على ان لا قطع
بهرقه مال الحرب اطل لانه اذا علم رضا صاحب المال يجوز الاكل من بيت
من نعمته الآية وتبينها القيد بعيد والشرع ايضاً من ذلك بل لا يمتنع
له لعدم الوجوب على ان العزيمة لا يبالى بالاذن وقالبها لا يبعد العلم ولا
في الشرع مع عدم العلم برضا صاحب الاحتياج كونه القرابة والصداقة
موجبة لذلك وبعد من ذلك احتياج الحقيقة فانه لا دلالة على هذه
الآية على ذلك اصله وكما كانت دلالة فيكون فيمن يقتضيه الآية لا يلزم
فما لم يجرها او اشياء اخرى لا بأس به الاكل مجتمعين ومترقبين قبل ان يمشي
بغيره بن حرمين كن انما كانوا يخرجون الى اكل الرجل وهذه هي حقيقة
نفاذه الى التلويح ان لم يجدوا اكل صرورة وقيل فيهم من لا بأس
كانوا اذا نزلهم صنف لا ياكلون الا مع صنفهم وقيل يخرجوا عن الاحتياج
على الطعام لا اختلاف السخ الاكل وزيادة بعضهم على بعض وفي قوله
لا بأس بان ياكل العتي من العتي في بيته فان العتي كان يدخل على
الغني من ذوي قرابته او صلاته فيدعوه الى طعامه فيخرج من هذه
الوجوه ان ليس المقصود الاكل من بيوت المذكورين جميعاً او اشتراكاً
كما هو في الآية فدللت على جواز الاكل وحده بل عدم شيء فيه فانتقل الى
من ان الملعونين من ياكل اداة وحده يمكن ان يكون مفسداً لا يقطع
منه المحتاجين ما يحد ومهم او يكون عدم الاعطاء من جميع الملعونين
او الاكل وحده مكرهاً وذكر اللعن للبا لعة كالنام صفة والآية يكون
فقط لانه لم يرد في الآية ان اختلافه في تأويل ليس على الاعي حرج
معان احدها ان المعنى ليس عليكم في مواضعهم لانهم يخرجون من ذلك
ويقولون لا يجوز الاكل من بيتهم الا مع جميع لا يمكن من الجاهل
واكل ما يريد وكذا الميعين الضعيف وتأثيرها ان المسلمين اذا غزوا
خلفوا هؤلاء يبيتهم ويظهرون الضائع ويبيعون لهم الاكل وهم يخرجون
منه وتأثيرها ان المؤمنين كانوا يذهبون بمثلها الى بيوت اذواجهم

اقاربهم

اقاربهم المذكورين فيطعمونهم وكانوا يخرجون عن ذلك وقد قيل للمؤمنين
ايضاً الحرج في ذلك فيمن ذلك عنهم وعلى هذه الوجه يكون ان ياكلوا مقدراً
بيل قوله ولا على ان يشكروهم بعده ورايها ان المعنى ليس على هؤلاء حرج
ترك الجهاد والتفت عنه لانهم معذرون ويحكون الحدوث ان يتركوا
الجهاد ويكون الحالة فيمنه فيكون اول الكلام في ترك الجهاد والثاني في الاكل
وفي لا تصور فيه لا شتر كما هي في الحرج ومثال ذلك ان يستنكف من
عن الاطعام في رمضان وحاج مفرد عن تقديم الحلق على الحرف فقلت ان
الساخر حرج ان يضطر ولا على الحاج ان يقدم الحلق على الحرف لو كان ترك الجهاد
مذكوراً كانت مثله كفايته للفظ ومنزلة الذكر بحيث يمكن ان يكون المعنى ليس
على هؤلاء حرج مطلقاً فيما نحن واعنه من قوله ذلك في ان اخفا فاذ
تعليم بيوتاً في ف من هذه البيوت للكل فاجدوا بالسور على اهلها الذين
هم منكروها وقراءة فظاهرها اي اي بيت كان من اي بيت كان
وهو الاكل يدل عليه تنكيرها فالمرح عنه بلا سبب غير معقول
شمل على انشكركم اي ليس بضمكم على بعض كقولهم اقتلوا انفسكم وقيل وقها
شكروا على اهلككم ونحو ذلك وقالوا لهم ادا دخلت بيت ليس فيه احد
فقل السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين وقال ابو عبد الله عليه السلام
وتسلم الرجل على اهل البيت حين يدخل بيوتهم عليه فهو سلام
على انفسكم بحجة من عند الله اي هذه حجة جبار الله بها عن ابن عباس
وقيل معناه علم الله وشرها كلفهم كانوا يقولون عم صاحبنا نصف
الحجة فقال مبارك طيبة اي اذا التزمتموها كثر خيركم وطالب الحجة
وقيل مودة حسنة جميلة عن ابن عباس وقيل انما قال مبارك لان
معنى السلام عليكم حفظكم الله وسلككم من الافات فهو دعا بالسلا
من افات الدنيا والاخرة وقال طيبة لما فيها من طيب العيش والنوال
قبل ما فيها من الاجر الجليل والثواب العظيم كذلك كما بين ذكره هذه الامور
والاداب يبين الله كمالايات الدلالة على جميع ما ينبغيكم به لعلمكم

ليست فيك
من الصفة

ليس على الاعي حرج ولا
على الاعرج حرج ولا على
المريض حرج
لما اورد على الخلف
الحج عن مولانا الامام
استشاد امر العبد
فاسكن

اي يقولون معاهم ويتكبر في فحشة من عند الله اي ثابتة بامر من
من لدنه وان التسليم والتخية طلب سلامة وجوه المسلم عليه وعلى
عند الله وصحتها بالبركة والطيب لانها دعوة من المؤمنين روي بها
من الله زيادة الخيرات وطيب الرزق الموقلة وقالوا ان لم يكن في البيت
احد فليقل التسليم علينا من ريتا السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين
السلم على البيت ورحمة الله عز وجل اي بما ساد دخلت المسجد فسلم السلام
علينا وعلى عباد الله الصالحين بخيه من عند الله وانتدب في السلم
لانها بمعنى تسليم اقولك فقدت جلوسا والظان مراجه اذا لم يكن
في المسجد احد هكذا يسلموا الاكف المتعارف ويجعل اليوم كواحد الطيفها
وجوب السلام عين من بيت ما حلت الاستيعاب للاجماع على ذلك
ولن يوف الكتاب بايات لها مناسبة فتم ان ذلك للذين علموا
السوية بما لا يخطئ الله عليه وآله اي بالتحذير من ذلك الذي
خلق للذين علموا المعصية والسيئات بجملة في موضع الحال اي
عملوا جاهلين غير عارفين بالله وبعباده او غير متبرين من المعاصي
لقلبة الشبهة عليهم وفي رواية الجمل فانه يدعو الى التبع كما ان دعا
العلم يدعو الى الحسن وقيل بجملة هو ان يجعل الاقدام عليها ويعمل
للتوبة منها او جعل العالم منزلة الجاهل حيث لم يعمل بجملة فان العالم
بالسيئات والاصحاب مع فعلها هو الجاهل هو الجاهل هو اسوئتهم واولا
من تلك المعصية من بعد ذلك واصحوا لنياتهم وافعالهم ان تلك
من بعد ما اي بعد التوبة هذه تأكيد لما قبلها وفي ذكر من بعد
مع الصبر الى الجمع الى التوبة اشارة الى ان الاصلاح عبارة من تمام
التوبة بالاخلاص وعدم العودة بوجه واظهارها بالعمل الصالح
لانها تحتاج بعد التوبة للفتن وعين الاصلاح العمل الصالح والظن
منها ومن غير ما قيل الاصلاح هو الدوام وعدم الرجوع ويجعل
غير ذلك خاصا للفقير وبنات من تلك للذين عملوا السوء بجملة

سئل

سئل به واصحوا عطف على ما رواه بنزله البيان والحقه ان تلك تأكيد
من بعدها سئل بغفور الصبر اشارة الى التوبة وقيل راجع الى الجاهل
او المعصية فيها بقول التوبة وكذا الجاهل بعد ولا يجعل في الغرور ومن
ايضا الا للعلم فقل شهادة التائب بعدها فاما ما فيها وتصور تلك الا بعد
الاياه قدس فغير في كتاب الطهارة في بيان الاخلاص والنية وقضى
وامر ايضا وقاله احسنوا بالوالدين احسانا وان يحسنوا بها احسانا
بالوالدين سئل بالهمل المقدر احسنوا او تحسنوا لا بالمصدر فان مفعوله
لا يتقدم عليه وقال في ذلك وهو سئل بقضى والمقدس وقضى بالوالدين
احسانا فاعترف له لالة الكلام عليه اما يبذل عن ذلك الكبر حد
او كراهة فلا يقلل لهما ان ليس في الشئ واما اصله ان ما في شئ طيبه و
ما زينة للتأكيد زيادة التوفيق في يلقى وقيل لم يكن ما ما جاز
التوفيق فلا يقال ان كبر من ويدا كبرك كبر بل يوق بلوغ الكبر عن ذلك ككبر
ويجوز ان كانا كراهة على ولد لها لا فاكرا لهما عندهما عنده وفي حديثه
وفي كفه وذلك اشق عليه واستد احقا الا وصلوا وما تولى منها
ما يتقون عنه في حال الطفولية فاما الولد بالصبر واحتمال ما شق عليه
بان يستعمل حيا وطاعة للوالدين الجاهل بحيث اذا اخرجوا وقته وقضى
خلق ذلك الاحتمال والمثقة وما يستقدر طبعه منها من سوء التوفيق
ومسئروا سبها وولجها وقاطعها وغير ذلك فلا يقلل لهما ان فضلك
ينزله عليه ولقد بالغ الله سبحانه وتعالى في التوسية لهما حيث
بات شغل الاحسان اليهما بتوجيه ونظمها في سلك القضاء بهما
الامر في هاتهما حق لم يرخص في ذلك كنه شغل من المتخير مع
موجبات الصبر ومقتضياتها ومع احوال الايكاد بدليل صبر الانسان
مهانة الاستطاعة ثم زاد ونهى من منافعها ايضا مرة اخرى وقال
ولا تنهها اي لا تنهها عما يتقيد طهرانه مما لا يهيك ثوبا لوقل لهما
بدل الله والتأنيف قول لا كما جيلد يقتضيه حسن الادب والنزول

في قوله تعالى
بالوالدين احسانا
الاصح

اما كبر منه
اجدها فاعل
الكبر مفعوله ومعنى

هذا هو قول
الشيخ والشيخ
في هذا الكتاب
الذي هو كتاب
الشيخ والشيخ
في هذا الكتاب

هذا هو قول
الشيخ والشيخ
في هذا الكتاب
الذي هو كتاب
الشيخ والشيخ
في هذا الكتاب

هذا هو قول
الشيخ والشيخ
في هذا الكتاب
الذي هو كتاب
الشيخ والشيخ
في هذا الكتاب

هذا هو قول
الشيخ والشيخ
في هذا الكتاب
الذي هو كتاب
الشيخ والشيخ
في هذا الكتاب

على الحق وقيل وان يقول بالآية ويا آية كما قال بعضهم على بيتنا عليه
السلام لا يبيد يا آية مع كره ولا يدعوها باسمها فاذن من المعجزة وسو
الادب وعادة القرآن من الكشاف فمما من الضيق والتدليل بقوله
واخفض لهما جناح الذل وحوكتا به عن غايته الملائمة والخطاط
النفس فاضيف الجناح الى الذل كما اضيف حارة الجوهر الى صفة الخلق
جناحه الذل والذل والذل والذل كما اضيف حارة الجوهر الى صفة الخلق
للتدليل على ذلك وما بالغة في التدليل والنواضع لهما قال في
واذا وصفت العرب اسما ناسيولة وترك الاباء ما هو من الضيق للجناح
وقال ابو عبد الله عليه السلام معناه لا تملأ عينك من الضيق لهما الا بوجه
وراحة ولا ترفع صوتك فوق اصواتهما ولا يدرك فوق ايديهما ولا تزد
قدامهما من الرحمة من فطر حمتك لهما وعطفك عليهما لكبرهما و
افتقارهما اليك الى من كانت افقر خلق الله بالامر ثم قال ولا تكف
بالضيق والرحمة لهما الا بوجه لهما وليس لهما زيادة فضع لهما
واطلب من الله رحمة لهما بان يرحمهما بوجه الباقية واجعل ذلك
جزءا لرحمتها عليك في صلاتك وتبسمك له في كل عمل عظيم في فؤادك
في ضميرك ومن قصد اليك الى الوالدان واعتقاد ما يجب لهما من التوسل
ان تكونوا صالحين قاصدين للصلاح والبر ثم فطنت منكم حال
العقب نصير للصدر وغير ذلك مما لا يحلوا منه البشر فحصله فوجد
يؤدي الى اذى الوالدان ثم تفرغ الى الله واستغفر ربه منها فانها
لها اباين عفو وان الله عفو للمؤمنين فيه ثم يدعي ان يقدر
الولد لهما كل رحمة واستغفرا لعتق الصد من هدمتهما وفيه
تشديد عظيم وبالجملة فيه مبالغة كثيرة وسجي في سورة لقمان زيادة
تأكيد ومبالغة في الاحسان بهما وفي الاحياء ايضا موجودة منها
ما روي عنه صلى الله عليه وآله في رحمة الله في رحمة الوالد
وسخطها في رواية اخرى قال صلى الله عليه وآله طاعة

الابن

كتاب
الكتاب

الابن شيخ انت ومالك لا يبيد انت ومالك لا يبيد ومثله موجود في الاحاديث
الصحيحة عن اهل البيت عليهم السلام وفيه عنه صلى الله عليه وآله اياكم وفي
الوالدين فان الجنة يوجد رجبها من مسيرة الف عام ولا يجد رجبها عاق
ولا قاطع رحم ولا شيخ زان ولا جار زان حيلة ان الكبرياء الله رب العالمين
وروى ايضا وفيه في فعل الباء ما يشاء ان يفعل فلن يدخل النار و
يفعل العاق ما يشاء ان يفعل فلن يدخل الجنة والرواية في ذلك فيهما
في غيرها كثيرة قال في قال العتقاء لا يذهب بابيه الى البقية واذا
بعث اليه منها يولده فعل ولا يتناول له الجواب واخذ منه الا انه اذا شربها
وعن ابي يوسف اذا امر ان يوقد تحت قدمه وفي الجحيم يرا وقد
وسئل الفضل بن عياض عن ابن الوالدان فقال ان لا يقيم اليك شيئا
من كسل وسئل عن بعضهم فقال ان لا ترفع صوتك عليهما ولا ينظر شيئا
اليهما ولا يرس بك في محادثة في ظاهر ولا باطن وان ترجم عليهما وقد
لها اذا ما تاولن تقوم بخدمة او ذابها من بعد هذا فحق النبي
ان من ابر البر ان يصل الرجل اهل ودايه ومنها رواية الحسن بن
محبوب عن ابي والحنان قال سالت ابا عبد الله جعفر بن محمد
السر من قول الله عز وجل يا والدين احسانا ما هذا الا حسان فقال
الاحسان ان تجلس صحبتها وان لا تجلسها ان يسالك ما يجادلون
اليه وان كانوا مستغنيين ان الله تعالى يقول لن تبالوا البر حتى تنفقوا
وما تحبون ثم قال اما بيلغن عندك الكبرل حدها وعلاها فاذ نقل
لها ان اصغر لك ولا تنهها ان ضرباك وقيل لها قولك كبريا والقول
الكبري ان تقول لهما عز الله كما فاذك منك قولك كبريا واحفظ لهما جناح
الذل من الرحمة وهو ان لا تملأ عينك من الضيق لهما وتنظر لهما
برحمة وراحة وان لا ترفع صوتك فوق اصواتهما ولا يدرك فوق ايديهما
ولا تقدم قدماهما وهذه صحيحة في الفقه في نوادر الكتاب وفكر في
فيها ايضا من احزن والديه فقد رعتهم وذكر في كتابا في احبنا راكية مثل

صححه في بلاد المقدمة ورواية محمد بن مهران قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ان رجلا اتى النبي صلى الله عليه وآله فقال يا رسول الله اوصني فقال لا تشرك بالله شيئا وان حرقك بالنار وعذبك الاوقل بك مطعون والدليلك فاطمها والدليلك فاطمها وترها حين كانا اوقيتين وان املكك الفخرج من اهلك وما لك فافعل ذلك من الايمان وعن منصور بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت اي الاعمال افضل قال المصلوة لوجهي وبرا والدين والجار في سبيل الله وعن حماد بن ابي منصور عن ابي الحسن موسى عليه السلام قال سئل عن رجل سئل الله صلى الله عليه وآله الحق والادب على ولدته قال ان لا يسبه باسمه ولا يسيء بين يديه ولا يهين قبله ولا يشتم له ويصحه من غير خلاف فقال قلت لا يوحسن الضياء عليه السلام وعوا لوالدي اذ كانا لا يعرفان الحق قال لا علهما ويصدق بهما وان كانا حين لا يعرفان الحق فذلك فان رسول الله صلى الله عليه وآله قال ان الله بعثني بالحق لا بالباطل لعقوب ورواية جابر عن ابي عبد الله عليه السلام قال اتى رجل رسول الله صلى الله عليه وآله فقال يا رسول الله اني راغب في سبيل الله فاني اقول فقال له النبي صلى الله عليه وآله فاجاهد في سبيل الله فانك ان فعلت كذا جاهدت الله عز وجل وان لم تفعل فقد وقع اجر لك على الله وان رجعت رجعت من الذنوب كما ولدت قالوا يا رسول الله اني لو ولدنا كبيرا من عماراتنا يا منان في بكرها من زوجي فقال رسول الله صلى الله عليه وآله نعم والدليل الذي يعقوب وفضي بيده لاسمها بك يوم وليلة من منجها سنة ورواية محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال ان العبد يكون بارا بوالديه ثم يموتان فلا يفتق بينهما ديونهما ولا يستغفر لهما فيكتبه الله عاقا وان لم يكن عاقا لم يمت باسهما فاذا ماتا فتق بينهما فاستغفر لهما يكتبه الله عز وجل بارا والاخبار في ذلك كثيرة جدا فلا شك في ان العقوق كبيرة عذبت

يستحب
ان لا يشتم له

منه

هذه الاخبار التي يرويها الكبار من طرق العامة والخاصة ذكرها الله له باية ذكر العقوق على عدة الكبار في اخبار كثيرة منها رواية حماد بن حنبل عن ابي عبد الله عليه السلام قال اتى العقوق ابي ولوعلى الله عز وجل شيئا هو من له من حسن عبد الله بن المغيرة عن ابي الحسن ع قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله ان كان ابنك باسا او اقربا لجدك وان كنت عاقا فاقصر على الشار ورواية يعقوب بن شعيب عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان كان يوم القيمة كشف الله عظام من غطية الجنة فوجد رجلها من كانت له روح من رحمته عام الاصف واحد قلت ثم قال لعاق الوالديه ورواية سيف بن عميرة عن ابي عبد الله عليه السلام قال من نظر الوالديه نظرا ماقت وهما ظالمان له لم يقبل الله له صلوة وفي رواية عن ابي عبد الله عليه السلام عن العقوق ان ينظر الرجل الى والديه فينظر النظر اليهما وفي رواية عبد الله بن سليمان عن ابي جعفر ع قال قال الله اني انظر الى رجل ومعه ابنة يسمى والابن متك على ذراع الاب قال فاكذبني فقال الحق فارق الدنيا ويدل على محبة العقوق ما يدل على تحريم قطع الرحم وهو فطر بل يدل العقل عليه ايضا وبالحكمة العقل والنقل ولا على تحريم العقوق ويعظم وجوب متابعتهم الوالدين وطاعتهم من الايات والاخبار المتقدمة وصرح به بعض العلماء ايضا قال في و بالوالدين احسانا اي تقوى بالوالدين احسانا وادعى بالوالدين احسانا ومعناها واحدا فحق حال الكبر وان كان الواجب طاعة الوالدين على كل حال لا تتأخر الحاجة اكثر في تلك الحال فقال الفقهاء في كتبهم ولما يوين منع الوالد من الغزو والجهاد ما لم يعين عليه بتعيين الامام او مجموع الكفار على المسلمين مع ضعفهم وبعضهم الحق الحديث بهما قال في شرح الشارح وكما يعبر اذ هما في الجهاد يعبر عن سائر الانساق المباحة والمنذرية والواجبة الكفائية مع قيام من فيه الكفائية

منهم

فالمطلب العلمان كان معرفة العلم العيني كائنات الحاجب تقوى ما يجب له
وتتبع البينة والامامة والمعاد لم يقم الى اذنها وان كان تحصيل المراد منه
على المعنى العيني كدفع الشبهات واقامة البراهين المرجحة للدين زيادة
على الواجب كان فرضه كفاية فكل وحكمه السرا الى مثاله من العلم الكفاية
كطلب الفقه انه ان كان هناك فاعلم بعض الكفاية ان شرطا اذنها وهذا
في زمانا فرضا بعد فان فرض الكفاية في الفقه لا يكاد يقطع مع وجودها
ففيه يجتهد في العالم وان كان السرا الى غير من العلوم المادية مع عدم
وجوبها توقف على اذنها وان كان هذا كمالا في المبدأ بل من جعلها
يحتاج اليه بحيث لا يجد في السرا زيادة بعد العلم بالمدى وجوده اسأ
يحيى بسبب الى بلوغ الدين بعد الحق بحسب عقولها سبعا معتداه والآ اعتبر
اذنها ايضا ومنه يعلم وجوب مساهمة حق بحسب عليه ترك الواجب الكفاية
ولكن هذا بخصوص بالسرا فيجب ان يكون غيره كذلك اذا اشغل علمه
والى صلا ان الذي يظهر ان اجل انما على وجه لم يعلم ذلك شرعا مثل
السيادة عليها مع انه قد منع في قول ذلك ايضا بعض قول احد الامة في وجوب
السيادة عليها مع ان ما يذكر القول لان قول سيادته عليها تكذيب لها
عقوف وحرام كما ترى في المعنى ويظهر من الآية وطاعتهما بحسب ولا يجوز لهما
في امر يكون انفع له ويقر بها له دنيا ودنيا ويجوز عن زمني امثاله وما
يتعارف منه ولا يلقى بحاله بحيث يلقه العقلاء ويعترفون ان الحق
لا يكون كذلك ولا حاجة له في ذلك ولا ضرر عليه بتركه ويحق القول
للهم الاما ان حجة الدليل بحيث يعلم الجوان شرعا لاجماع ونحوه مثل ذلك
الواجبات العينية والمنديات غير المستثنى وليد وجوب طاعتها
على فعل الواجبات وتركه المصنوعات للفرق بين الولد وغيره فان تركه
واجب والظن عموم ذلك في الولد والوالدين قال المشيد قدس الله روحه
في قواعد قاعدة متعلق بحقوق الوالدين لا ريب ان كل ما يحرم او يجب
للحاجب يحرم او يجب للابوين وينبغي ان يكون اول ما يحرم النظر الى

بغير

بغير اذنها وكذا السرا المذنب وتلخيص سفر التجارة وطلب العلم اذ لم
يكن استيقا التجارة والعلم في بلد كما ذكر في كتابه الثاني قال بعضهم يجب
عليه طاعتها في كل فعل وان كان شبهة فلو اصرام بالاكل منهما من مال ينفق
شبهه اكل لان طاعتها واجبة وتركها شبهة مستحبة الثالث لو عوا الى
وقد حضرت المشاورة فيلوح من المشاورة وليطعمها لسانه الرابع هل لها منعه
من الصلوة جماعة لا قرب انه ليس لها منعه مطلقا بل في بعض الاحيان كما
يشق عليها مخالفة كاسي في ظلمة الليل الى العشاء والصبح الى من لها منعه من
الجماع مع عدم التحسين لما قيل ان رجلا قال يا رسول الله يا بعدك على الجهر في
نعال من والدك احدكم لئلا يفتي بالاجر من الله قال نعم قال
فارجع الى والدك فاحسن صحبتها السارس الا قرب ان لها منعه من
الكفاية اذ احل قيام الفيل وظهر لانه لا يكون كمالها والمنوع منه السارس
قال بعض العلماء لو عوا في صلوة النافلة قطعها لاصح عن رسول الله
صلى الله عليه وآله ان امرأه نادت ابنتها وهي في صلوة فقالت يا بني
الذي اتى وهو في صلوة قالت يا بني فوالله اني وصالتي فقال لا يجوز
حتى ينظر في وجوه المواساة وفي بعض الروايات انه صلى الله عليه وآله
قال لو كان جرح في غير المراء اجابته امته افضل من صلواته وهذا الحديث
يدل على قطع المناخلة لاجلها ويدل بطريق الاولى على حرمة السرا في غير
فيه اكثر ما ظهر كانت تريد منه النظر اليها والابتال عليها الثامن
الاذى عنهما وان كان قليلا بحيث لا يوصله الولد اليها ويمنع غيره من
ايصاله بحسب طاعته ان سم ترك الصوم ندبا لا باذنا الاب ولما
يلا في في الائم العاشر ترك البمين والهدى لا باذنه ايضا ما لم يكن في
فعل واجب او ترك محرم ولم ينقض في النذر على بعض خاص لان يقال هو
مبين يدخله البمين الا باذنه فبشبهه بوالدين لا يتوقف على
على الاسلام لقوله تعالى وضيئنا الانسان بالوالدين حسنا وان جاهد
على ان ترك في حال ليس لك به علم ولا تقطعها وصاحبها في الدنيا معروفا

كتاب
كتاب

وهو يقص ويبدد لاله على ما فيها التما في الامر بالمعصية وهو لقوله لا طاعة
للمخلوق في معصية الخالق فان قلت ما يمنع بقوله نعم ولا تعصوا من
ان يكون ان واجبه وهو يثبت الاب وهذا منع من الكساح فلا يكون
طاعته واجبة فيه او منع من المحبة فلا يجب طاعته في ترك المحبة قلت
الاية في الزواج ولو سلم المشول او المتك في ذلك بقره العوض في الوجه
فيده ان لاله حقا في الاعفاف والقصور ودفع ضرر مدافعة الشهوة
والخوف من الوقوع في الحرام وقطع وسيلة الشيطان عنهم بالكساح و
اداء الحقوق واجب على الاباء لا بناء على واجب العكس في الجلالة الكساح
مستحب و تركه كفر من الضرر ديني او دنيوي و مثل هذا لا يجب طاعته
الا بوجوب فيه ويمكن اختصاصا له بالرحمة بغير الكساح من الاب
يراد من الدعا بالرحمة في جود تمام بان يوفق لها الله ما يوجب ذلك
من الايمان فتأمل القائل ليس الا في الماثل لها الحق شرقي في الحق
مثل المشاهدة عليها القول تعالى او الوالدين فيقبل شيئا منه عليها و
يوجبها عليها مع عدم القول لا في القول تكديبا لها بعد واج
وان قال به بعض واما السفر في الجاح بل المحبة فلا يجوز بدون انما
لصدق العتق ولما قاله العتقا واما فعل المذنب فالظلم
الاستلزام لاله الصوم والسنن على ما ذكره وحققة الفضة واث
ذال في حقته والمسلمين وابن السيل لا يبدل من ان المبدل
كانوا احوال الشياطين وكان الشيطان لربه كفورا حتى يقبض و
اما نقرض عنهم ان نقرض عن هؤلاء الذين امرت باء حقوقهم عند
مسائلهم اياك لانك لا تجد شيئا تعطيهم حيا من ردم بغير شيئا تنقا
رحمة ربك في جودها المطلب الفضل والسعة التي تقدر معها الاعطاء و
ان يكون مستعدا بجواب الشرط اى ان نقرض عنهم فعل لم قول امين
لا بقاء رحمة من ربك اى لطلب وجهه الله ترجوها برحمتك عليهم او
مستغرق بالشرط اى وان نقرض عنهم لفقد ذق من ربك ترجوا ان

يقع

يقول فسي الرزق الرحمة فزدم ردا جملد وعدم عنه حسنة وقيل
سهره لينا وينا باهنة ملاحة ردا السوال حيث ينبغي ان لا يكون الا
الوجاه مع طلبه فتدرك لا بد من القول الجليل بل انزلت هذا كان
الله صبي الله عليه واله اذا سئل ولم يكن عنه ما يعطى قال يزدن ان
اياكم من فضله ولا يجعل ذلك مغالبة الى غفلة اى لا تكن ممن لا يعطى
اصلا ولا يقبض فتكون بمنزلة من يكون يده مغالطة الى غفلة لا يقدر على
الاعطاء والبدل وهذا مغالبة في النعم من الشخ والاساك ولا تبطل كل
اى ولا نقط ايضا جميع ما عندك فتكون بمنزلة من يسطر به حتى لا تستحق
شي وهذا كناية عن الاسرار فتفقد ملوما بلهم نفسك وللمع غيرك
ايضا محسورا منقطعا بلهم عنك شي قبل ما جاز اذا وما يقبل محسورا
من الثياب اى عروبا وقيل معناه ان امست قدرت ملوما منكم
وان اسرعت نصبت محسورا وهو ما قاله الكلبى لا فقط ما عندك جميعا
فيحي الا حروف وليس اوتك فلا تجد ما تعطيهم فيلزمونك وروى ان
امر الله بعثت ايمانا الى رسول الله صلى الله عليه وآله فقال قل له ان
اى تستكسبك واما فان قال حق يا فتنا شي نقل له انما تستكسبك
فيصك فاناه فقال ما قالت له فتخرج قبضة فدفعه اليه فتزنت في
انه ما بقية البيت اذ لم يجد شيئا يلبسه ولم يكن له الخروج الى الصلوة
فكده الكفار فقالوا ان محمد اشتغل بالنعم واللهم عن الصلوة وما اجد
حسن هذا المشغول الله اعلم بالجدات الاحسان والبدل حسن وكذا الا
على نفسه بل بما لا يرضع مع رضائهم كادلت عليه سورة هل اى وقوله يزدن
على انفسهم وكان بهم خصاصة وكفى بذلك دليلا ووالعقل ما يوزنه ثم
ان على الحاجة لم يجبت بوقوف معه الواجب والاول لا ينبغي الاعطاء
ان مثله لا يقع عن ادنى عاقل فكيف عند صبي الله عليه واله وسلم فالله
كما قيل دليل للنعم عن الشخ وتحريمه بقره هو الاسرار والتبدل لا من فاتهم
قال ذوق هذا اعتيلا لمنع الشخ واعطاء المسرف واما بالاقصاء الذي

بين الاسلاف والقبائل وفيما قال ويؤيده ما قبلها وما بعده ان ربك
يسطر الزرق لمن يشاء ويتقد الله كان بعباده خيرا بصيرا يوسع لمن
يشاء ويرى المصلحة له في ذلك فان الله هو العالم الحكيم لا يغفل الا عن
ومصلحة عائدة الى عبده فالباطل والصيق انما يكون في محله ومصلحته
وتدبره ام ذلك لا غير وهو ظاهر بها على اصولنا في تقرير الشئ ان فاعل
ذلك غدا الا ان يشاء الله في حق اي لا نقول ان لا يخل شي بغيره عليه ان
فاعل ذلك الشئ فيما يستقبل من الزمان ولم يرد العذر فاعلم ان
يشاء الله مستعمل بالحق على وجه من احد هما ولا نقول ذلك القول الا
ان يشاء الله ان قوله بان اذن لك فيه والشاق ولا نقول له الا
الله وهو في موضع الحال يعني الا متلبسا بعبية الله تعالى فانه ان
شاء الله وفيه وجه ثالث وهو ان يكون انشاء الله بمعنى كل ما يبد
كأنه قيل ولا نقول له ابد او يخرج قوله وما كان لنا ان نفور منها الا
ان يشاء الله لان عودهم لم يتم فاما ان يشاء الله وقد ذكرنا مسئلة في
هم فيها حال دون الآسنا انك لم قال وهذا في تأديب من الله لبيته
حين قالت اليهود لفرش سلوه عن الروح وعن اصحابها ككبت ودي
الفرشين فسالوه فقال يتولى عدا احبكم ولم يستش فابطا عليه
الروح حتى شق عليه ذلك وكذبت في ريش فظاهر هذه الحجة الاجاب
بفعله المستعمل الا ان يقارن بقوله ان شاء الله على هذا الوجه و
انما يله غير علوم فيجتم لان يكون من خصائصه ما او منسوخا او
يكون البقي للكرامه والتأديب كما قاله في وهذا في تأديب قتال
اتما السفيه فكانت لسكين يعاقب في العرفا رعت ان اعسها
وراهم ملك باخذ كل سفينة غصبا جواب عن قوله اخرتها التفرق
اهلها حاصله الله قال الحرف على نبينا وعليه السلام انما خرفت السفيه
بان اخذت لوحين من تحتها لان بين ايديهم كان ملكا باخذ كل
سفينة غصبا فلوراهما الملك مخزقة تركها ويصلها اهلها بقطعة

خشب

خشب فانتفخوا بها فاواوراها بمعنى الضدام وهو لغة جأت في الاشعا
والامثال اذ لو كان بمعنى التلعت فكانت السفينة تعدت الملك فاعلم
كان باخذها وتل يحتمل كون الملك في طريقهم عند الرجعة وعلم الحرف
يعلم غيره وهو بعيد ويحتمل ان يكون الملك على من خلفهم ايضا فاخذوا علمه
يستفاد من هذا ومن اقامة الجدل وجوابه جواز الحرف في ما للغير اذ اعلم
انه اولى من عدمه ومنه اجازة دار العايب اذ كانت اولى وكذا بعض اليك
وسبع بعض سبابه المذنب على التلعت ويجوز ذلك وينبغي ان يشار الى ما ذكره مع
تقدمه لا يبعد لاحاد المؤمنين المؤمنين ذلك لجهة الآية ولا انه احسان في
به والفاعل محسن ومملك الحسن من سبيل وكذا امال الاطفال والجماعين
والسما في الاطفال لاجان يحبه بخبر صها ويدل عليه ايضا ولا نقول بامال
اليتيم الا بالحق على حسن وقد مر في ذكره اعلالك ذلك ليس بخصوص
بشرع موسى ويخصر عليها الله وان كان شرع من قبلنا ليس بحجة لنا الا
سوق في الآية يدل على كون الكبر مقتضى ان العقل يقتضيه ذلك موافقا للشرع
فلا خصوصية له بذهب دون مذهب فاما ثمران في حكايتهما عن
دلالة على اصول من الاصول والعزم مثل جواز قتل شخص لدفع مضرة
ومصلحة اخر وقال ان وهو يدل على وجوب المصطف كما هو منجسا وفيه
تأمل ثم قال انه يجوز لكل احد ولكن هذا مع العلم والعلم انما يحصل للانبياء
فلا يجوز لغويهم وكلان يحتمل بين امانته بغير العلم والقتل وبين امره الفصل
ولكن مع عروضا له فلا يجوز وانما يحتمل ان تكون المصلحة ودفع المضرة
في القتل لا الموت بوجه اخر غير ذلك مثل نسبة النسيان الى الذنوب
وجواز استناد شئ غير حسن بحسب الظاهر الى الغرض مثل حرق السفينة لفرق
الناس وقيل النفس الزكية البتة وخلفت الوعد وكل جواب ليس هذا
محركه فاما اخرها ايضا قالها ببيان طرق استعمال الادب بين المعلم
المعلم وقد بين الشاهد الثاني وجهها حسنة كثيرة في اداب المعلم
فليس جميع اليه المريد قال سلام عليك واستغفر لك في الآية اي قال

ابراهيم ذلك وحق لانيه وسلم عليه فذل على جواز السر على الاب والدا
والاستغفار وان لم يكن مسلما وان طرأ الولد فقبل في مكان معلوم
التمتع عقدا وما منع شرعا لها وان يكون الدعا بتوفيق الاسلام فيقبل له
بعد ذلك وبذل على الاول كما كان دعاء ابراهيم لانيه الا من موعدة
وعدها اياه الآية ثمانين والآية فكانت يقول وعده اياه وقال ساستغفر لك
ربي ولم يبين له انه من اصحاب النار قبل ان يبين تركه لكن فامدة
الاصحاب يقتضي عدم كون اربابهم مكان عده وقد استمر الم به ولو نزل
ما ذكره في القاسم من اذ اسمع ابراهيم ولما اياه فكان اسمعنا من وقال لانيه
في باب الفاء وفصل الثاني في ابراهيم الخليل ان الذين يحبون
ان تسبح الفاحشة في الذين آمنوا هم عذاب اليم والذين لا يعرفون الفاحشة
الفاحشة الزنا وما يشبهه من الذنوب وكل ما يفتخر به عنده وفي
الحشاش والفاحشة ما افطر الله في الذين يريدون تسوية الفاحشة
ويقصرون اشاعتها ونسبها الى المؤمنين فقصها الهم وت من يفترون
ويظهرون الزنا والفساخ في الذين آمنوا بان ينسبوا اليهم ويقدحون بها
لهم عذاب اليم في الدنيا باقامة الحد عليهم يفترون والذين لا ان اراد بالحد
وهذا الاخر هو عذاب النار بهما لالة على ان يفترون بعد الموت لان اراد
البالغة كانه خوف لا تقربوا و اراد اشاعة الفاحشة للعبودية ونسبة الصالح
والجرامات للمؤمنين واشاعة الذنوب فناما والله يعلم ما العاصرون
انتم لا تعلمون قال في فاعبوا الدنيا على ما دل عليه الطواف الله سبحانه بعاقب
على ما اقرب من الاشاعة ولا تاتوا والافضل منكم والسعة في الاغفلت
ذو مال مفتي وسعة وقدره منكم اتما المؤمنين ان يروا الى القرى و
المساكين والمهاجرين في سبيل الله اعلم ان لا يعطى هؤلاء المذكورين بل
وعظيم وان حلف فيكون المقدرون لا يوتوا وحذف الا وهو قبل ولا
بأقل بمعنى لا يقصروا الاحسان اليهم وان كان بينهم شخصا الجارية فترضا
فليعودوا عليهم بالعفو والعفو لم يفعلوا بهم مثل ما يحسون ان يفعل الله

مع كثرة خطابهم وذنوبهم وهو معنى قوله فليغفروا للصغار لا يحبون الغفر
الله كما والله غفور رحيم اشار الى اصابه ربه في ذلك عابثا اي لا انترا
عليها بالفاحشة مع جماعة من المنافقين وقد ذكر في تفسيره ان الذين جاءوا
بالافك الآيت في هذه الآية نزلت في شأن سبع وكان ابن خالده الى بكر وكان
فقبل من قبل المهاجرين وكان ابو بكر يفتن عليه فلما فرط منه ما فرط الى ابو بكر
ان لا يفتن عليه ولما نزلت فقال ابو بكر في احب ان يغفر الله لاعداء ابو بكر الى ما
كان يفتن على سبع كان يفتن عليه وقال الله ما الا من عباد الله في وقت قيلت
في الحيرة ونزل ما في قوله ما تقدم وقيل نزلت فيهم كان في حجرتي وجلت لا يفتن
عليه وقيل نزلت في جماعة من الصحابة فقبل ان لا يفتنوا على بل يفتنوا من
الافك و في الآية لالة على عدم جواز العقوبة في الاغفلت ولكن المعنى عليه
فاسقا فاجل بل اساقا وسوءا في القتل الكبريخين ما اكسبوا منهم من الآية
الافك وعدم انعقاد على عدم بر وقوعه واعتقاد الما لالة حسن وعبادة
فانظر الى ما في نص الا لا الاعتقاد الما لالة وعلى عدم ترك الاحسان الى المسكين
وان ذلك موجب لاحسان الله اليه وتركه موجب تركه ولا يبعد استفادة
عدم الحلف واخيه وعدم انعقاده وكل ما ثبت انه حسن واحسان ومخط
حسن جميع الاحسان وفيه ترغيب جميل الى حسن الخلق وعدم ترك الاحسان
للداسة وهو ظاهر قال في وفيه ما قال في به داعيا الى الجاهل ملة ومن
الاستقال بالكمالات المسكين وعلى جواز الانفاق على الفاسق بل الكافر وان لا
خصوصية للغريب ولا المسكين ولا المهاجرين في سبيل الله بل لكل واحد ما
للاحسان كما يظهر من الآية قال في سبع من انا قد كان من المهاجرين ومن
جملة البدريين ثم قال في قصه سبع لالة على انه يجوز ان يقع المعاصي
من بعد بدرا وصرح به القران في الاية فيفتن في ذلك على عدم كون الصحابة
كلهم على ذلك ولست على عدم معنوية كل المهاجرين فان سبع كان منهم
مع انه حدول من وله عذاب عظيم في الدنيا والاخرة وعبر ذلك ما ورد في
هذه الايات الشريفة للفتنة على غيبت فامدة من عدمهم معصوم في غيبت

بسلامة العاقبة وقبول القوبة وهو ظاهر وعدم تركها جريماً والافاضة
وعلى ان الرقي بالناجزة ومنها بالغة زائدة في حسن العفو والعفو على
ترك الاحسان والافتاق ولو على المحرم حيث منع الله ابا بكر من عدم اخاف
حاله على سطح الذي فقه ابنه زوجة رسول الله صلى الله عليه واله
قد غفرتا وعذبتا على النار وان القاذف ملعون في الدنيا والاخرة وله
عذاب عظيم قال في حق من ولو فشت وعيلت لم يقبل افلظ تمام ترك
انه اهلك ما فيه وبين في المبالغة من وجوه كثيرة وانه ما وقع في حق
عبدة الاوثان مثله وفيما ان ذلك لم ينفذ في رسول الله صلى الله عليه
واله وسلم فيما رجا عظيم لغيره وعفو وصحة فانه لم يترك له الخفاء
مصفون الآية فمن نصف بفضله ما وسعه من الخلف واليمين على
ترك الاحسان الذي قد قرأه والمسكين والمهاجرين في سبيل الله
بسبب ذنب وقع منهم واسامة بالنسبة اليه ولا يدل على فضله في ترك
من اربعة عشر وجهاً ما روي في الخبر الرازي في تفسيره الكبير قد بينا
ذلك في رسالة علي حدة وفيها الى ابنه منه ومن بعض كلامه اجمع
المصروف على ان الماد بالفضل بتركه ذلك بالقرآن وانما تدل
على ان ابا بكر افضل لنا رسول الله صلى الله عليه واله لان الفضل
المذكور في هذه الآية اما في الدنيا واما في الاخرة لانه تعالى ذكره في حق
المدح من الله تعالى والمدح من الله تعالى في الدنيا غير جائز لانه لا
كذلك كان قوله والسعة تكبريل فتعين ان يكون الماد منه الفضل
المدح فلو كان غيره مساوياً له في المدح لم يكن هو صاحب الفضل
لان المساوي لا يكون فاضلاً فلما اثبت الله تعالى له الفضل مطلقاً
غير مقيد بمقتضى حق شخص وجب ان يكون افضل لما ترك العمل
في حق رسول الله صلى الله عليه واله فيبقى معولا في حق الغير وهذا
غلط فاحش فان مصفون الآية ما ذكرناه وهو غير محقق على من له
باساليب الكلام وليس فيها دلالة على ما ذكره وما ذكره في ذلك ط

البطالان فانه ليس مقام المدح وعلى تقدير ان لا يحد ذلك في هذا المقام على
تقدير كون الفضل مخصوصاً بالدين لا يمكن كونه افضل ويجوز للمساوي ان يكون
فاضلاً وعدم تقدير الفضل بالنسبة الى شخص لا يمنع افضليته على كل من
هو ظاهر وانما لو لم يدل على افضليته من بيتنا صلى الله عليه واله وسائر
الانبياء وهو باطل من احوال كلامه وايضا يلزم اذا قيل زيد اولو الفضل
يكون كذا الجيب منطوقه فامل وانه غير صحيح عليه كون الماد منه ابا بكر
فانه يقال ان انا من اولئك جماعة من الصحابة حلوا ان لا يتصدوا على رجل
تكاليف من اولئك عن ابن عباس وغيره وان لا يتروان ذلك ليس له
للاجماع واشتات الاجماع والقرآن دون خط الصادق وعلى تقدير ان يسمي ابن
الدلالة على افضلية في الجملة فضله عن جميع الناس كيف ولا يشك في عدم
اختصاصها بالي بكر لفران لفظية ومعنوية وان سلمنا ذلكا في حق ابي
بكر وصلى فان الماد على عموم اللفظ في يلزم على فضل وسعة يكون افضل
من جميع الناس فيكون اكثر الخلائق افضل من الكل ويكون اكثر من فضلي
وقاضيه وفاده او يخرج من ان يبين نوعا فيه ما يمكن ان يقال تدل على
انه فضله ما ان حمل الفضل على امر الدين والسعة على الدنيا كما قاله
في مع ان الظاهر المتبادر في هذا المقام هو الفضل الماد السعة عطف
بيانه له وذلك في القرأت العزيز غير محزن فالتكليف ليس بسبب ذلك
كما قاله كيف يخص به مثل هذه الآية الشريفة التي اراد الله تعالى بها
حث المؤمنين على الاحسان بالنسبة الى المؤمنين ودفع اليه بالمسنة
وترك الكافات والانتقام طاعة المعزة والعفو عنهم كما اشار به قوله
وليصغر الاجتوب ان يفخر الله بكم مع جمع الى الفضل وجمع الى العفو
والمساكين والمهاجرين في سبيل الله وليس ذلك الا تقويت غرض الحكيم
تعالى بل يمكن ان يستفاد منها مذمة الى كبر حيث حافت وتوهم ذلك
وعوقب وامس بالعفو والصفي ثم عوقب ان من يفعل ذلك لا يجيب الله
والجيب ايضا انه ذكر ان ابا بكر افضل من علي لان اطاعه لم يكن الوجه

بل طمعا للثواب وخوفا من العقاب بخلاف انفاق الى كبرياته من ان
يقول هذا فان انفاق الى كبر لوجه ما يعبر وجهه والظن كونه لثوابه و
لوسل آتية وما احدثه من قوة تجزي لا تدل عليه ايضا نعم يدل على
انه ما كان عليه من احد قوة تجزي لا انه فعل لله تعالى ووجهه تعالى
فعل على عليه السلف ان الله اجبر بذلك بقوله تعالى انما نطقكم لوجه الله
ولم يزل ليس مثل هذا الكلام الا التقصيب والتزويل من الحق وما يجد
باعثا الله يعلم فان اردت تفصيل ما ذكره وما ذكرناه فان رجوع الى تفسيره
والى ما ذكرناه الرسالة الله الموفق للحق والصواب واليه المصير الى
تلك الدار الآخرة يجعلها للذين لا يريدون علوا في الارض ولا في
والعاقبة للذين هم في تلك تعظيم لها في الدار الآخرة والجنة وهم
لثانها يعي ذلك التي سمعت بذكرها وبلغك وصمها ولم يقلوا
بترك العلو والفساد ولكن بترك اراذلتها وسيل التلويب اليها كما قال
ولا تركنا الى الذين ظلموا فقلوا العبد بالركون وعن علي رضي الله عنه
ان الرجل يلججه ان يكون شركا بقله اجود من شركا بفلساحه
تحتها وعن الفضيل انه قالها ثم قال ذهبت الاماني ههنا وعن عمر بن
عبد العزيز انه كان يردّها حتى يقين في ان علوا اي تجبر وتكبر على
عباد الله واستكبارا عن عبادته ولا فسادا اي جملا بالمعاصي قيل
هو الدعا الى عبادة غير الله وقال مكرمه هو اخذ المال بغير حق وقبض
منه عن غير ذلك فافهم الاول بعيد ولا بعد في عمومته كما فهم من كلامه
صلوات الله عليه لانه لو لم يكن في نفسه حساسه وحسد و
على المسلم ما كان يريد ان يكون شركا بقله احسن من شركا بفلساحه
صاحبه فهو غشيه في حقه تعالى وماله وحسد وبغض وغير ذلك
لانته يريد لنفسه شيئا حساسا فقط لانه لو كان كذلك كان لا يريد
الاخر لعينه والاحسن لنفسه وهو ظاهرا فافهم وقصينا الانسان بالادب
حسنا اي من الانسان ان يفعل بالادب فعلا ذا حسن فيحسن اليها

وكما كان من ابيهم لعمومهم وسئل قوله وما حبهما في الدنيا معروفان
ان بما هذاك لتشارك في ما ليس لك به علم فلا تعلمها وبه علمه
اطاعتها في المعاصي او اراذلتها حتى وان عظم ساقط اذاجا حتى الله
وانه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ثم قال الى ترجعكم جميعا من ابي
ومن كفر ومن اطاع ومن عصي ومن عمل بالوصيه ومن لم يعمل ومن اطاع
في الشرك وغيره فاجازي عكلا باستحقاقه عرف فيه شيئا من احدها ان
المرء الى قلة تحدث نفسك بحقوقه والديك وعقوبتهما لا تحرمهما
ومعروفك في الدنيا كما ان لا اشتها رزقي والثاني الغني عن متاعها على
الشرك والحث على النيات والاستقامة بذكر الجمع والوعيد في قوله ان
السلطان والمسلمات الى قوله اعد الله لهم معقرا واجز عظيم الاله وحجته
على حسن الاسلام والامان والنفوت والصدق والصبر والخشوع والبذل
والصوم وحفظ الفرج من الحرمان وذكر الله كثير وانما موجبه للفرقة والاف
العظيم وفي قوله وتبينها الآية دلالة على ان بقله حساسه الله عليه واله
يدل على الموانع في الحج عنه يستلزم في الحج عن الامة والتساوي في
وجبت التماسي طويل من كونه محله ترجع اليه ويدل على حق بيادها
المؤمنين الى المسلمين يعني استحقاق وجانية بمقتضى ذلك وبمع قوله
تعالى والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا يعني
جناية واستحقاق بغير ذلك فقد احتملوا بهتاناً او ثامينا قل وقالوا
انما امرهم ربكم عليكم الا فتروا به شيئا نزل من عند ربكم ان الحرامات
ما بينهم من قوله لا فتروا وما عطف عليه ويصح عطف الامر بالضم
من مثل قوله وبالوالدين احسانا الى احسنوا بهما على الواو لان الحرامات
ما بينهم منها وهو ضد لما مورث مثل الاساءة في احسنوا ويحتمل كونهما ضد
اي عليكم الا فتروا فيكون الا فتروا مفعول عليكم او مرفوع بابتناسيه او
يكون خبرا عن نحو هو والمتلوه وضع الامر بالاحسان موضع الوعد من الاثم
اليها بالبالغة والدلالة على ان ترك الاساءة ههنا لا يكفي بل لا بد من الاحسان

فيتم ان ترك الاحسان بمنزلة الشكر في الحق والحق ولا تضلوا ولا تتركوا
اي من جهة الفقر وخشيته كقولك خشيته اصدق من تركه واياهم
القتل وابطالهم القتل لا يقتلوا الفاحش بل الكبار والذين غلبوا الزنا
وما ظهر منها وما بطن اي بالظن والحق فيمنعوا من الظاهر لا من باطنه ولا يقتلوا
الفنن الذي حرّم الله الا بالحق مثل القصاص والحد والرجم والابتداء وقتل
الاولاد او احدهم الا انه حقن للذكر للصلح به ولا يتم كانوا يفعلون ذلك
للمنع بخصوصه ووجهه والاحتجاج عليه ذلك في الامور المذكورة في
الامر والحق ما وصلي به اي بحفظه لعلك يقولون تركه وبسبب الحق
والحقين الرشد بالعقل لان الرشد كالعقل ولا تتركوا ما لا ينبغي الا
بالحق على احسن اعلا تتركوا من مال البيت بان تتركوا وبفعله فيه فعله
فلا تتركوا اليه بفعله اصله الا بالافعة التي هو احسن ما يفعل بما له يجب
ما يقضي عقل العقل لحفظه وبغير ما هو خراب منه وتبينه وتبين
واحسن من تركه وبالملة هو الذي يحده العقل السليم حسنا واولى من
تركه وهو يقتضي كثر عقل العقل فلا يتركه في كل شيء من الامور المذكورة
خصوصا القربة في مال البيت حيث عبر عن الحق منه بعدم القربة منه
ولهذا عند خصوصه من الكبار واليتيم غير البالغ الذي لا يملكه ويمكن
ادخاله في الرشد فيه لان برشد لاحتمال ان يكون مع حق حتى يبلغ
اشده يبلغ وشده اي يبلغ برشدته وقيل حتى يبلغ ويصير بالغا وهو
جمع شدة شدة وانما الاول اولى لان الظاهر هو انه غاية الحق للشر
وكما كان باذنه الا ان يكون باذن الحق وسعولم انه بعد مجرد البلوغ لم
ينته المنع من القربة وان كان باذنه ايضا لعدم الرشد والقربة في
ماله مطلقا باذنه وبدونه حرام الى ان برشد ويبلغ وتدل ايضا على
جواز القربة في ماله ان كان احسن فلو كان عند الانسان ما يتلف
ماله يجوز حفظه باي نوع كان واذا خيف تلفه يجوز بيعه واخره
من ماله مع الشهود والرهن ان لم يوجد احسن منه وان لم يوجد

عقاره وان تقرر وحفظ عن الخراب وتترك ذلك ويدل عليه الاجازة بطريق
قال الفقهاء بذلك وجوزوا كون بعض العدول بمنزلة الرضى على تقدير
بان يجعله الحاكم وصياله في ذلك واذا لم يمكن الحاكم له ان يفعل ذلك
بالجدة الواضحة فان لم يمكن فالوصى الحاكم فالعدل يمكن جواز الشراء
منه وتسلم الثمن اليه وتترك ذلك وجعله بمنزلة الوصى فتامر وامان
كان في يده ماله فيا النسبة اليه يمكن كفاية كونه امينا موثوقا بنفسه
بل مطلقا لحفظه وما هو بقينا احسن من عدمه لعموم الآية ويؤيد
تكرار هذه الآية في القران العزيز وموافقه للعقل وجوازها حسنة
والاحتياط لا يترك ويدل عليه ايضا الايات التي في بيان حكم الحفظ
وموسى عليها السلام حيث دل على القربة بغير الاذن من غير القربة
واما ما ذكرنا ونحو ذلك وسوق الجواب يدل على عدم اختصاص ذلك
بدين دون اخر وهو ظاهر ويؤيد العقل وح لا يبعد جواز القربة
مال غير البيت ايضا اذ كان احسن بان كان محتوما واعيايا ويتلف ماله
ويحرب عقاره اذ المولى جرحه وجرحها بعض العدول وكذا ادوية وبعض
الاية التي يتلف بقبضه وينقص بحيث يجوز كل ما قل ان بيعه او اجارته
احسن ويرضى به مالكه العاقل كما ان الله تعالى يوصي بغيره بالعدل
وتحرم مع تقيين عمن يرضى به كل ما قل ويؤيد كونه سدا في عين الحيل
وينقلون جواز ذلك عن المشايخ رحمهم الله ولكن يجب فيه الاحتياط
التام بل اشتراط الجواز ان لم يكن وسليم ماله الى المالكين مع
يجعله في حتمه مع رهن وبالملة لا بد من ملهات الاحسن ويؤيد
ايضا بعض الايات مثل ما على الحسين من سبيل ولا على انفسكم ان
تاكلوا الاية اذ كان القربة ممن تقتضي الاية جواز الاكل له من بيع
فانه اذا اجاز له الاكل اجاز له مثل هذه القربات بالطريق الاولى ويؤيد
ايضا ملا الاجازات المومن اخ المومن وان يجعل نفسه كنفه وماله
وعرضه كماله وعرضه وحفظه فاقبلوا ونحو الكيل والميزان بالقسط

صحة عطفه مثل ما تعلم اي يجب ايضا الكيل والوزن بالعدل والسوية
ولما كان مشكوكا اردفه بقوله لا يكلف الله نفسا الا وسعها اي لا يكلفها
ويقدد عليه من غير جرح وضيق فليكن الحد في تقصيل الحق وما ورا
ذلك معفو عنك واما صاحب المال فيقتصر له ان يعطي زرايدا ويأخذ
ناقصا مع التنازع يمكن ترجيح من بيده الكيل والوزن مع عدله او
مطلقا القرعة وترجح جانب صاحب الكيل والموزن لاق الزيادة
من طرفه اسهل حيث ما يعطي الحق غالبا وانه العادة الاكثر ادا
قلتم في حاكمية وشهادة بل مطلقا فاعدا في اي استعمل العدل
والحق في ذلك القول ولو كان القول فيه ذا قرين اي قرينة القائل
بل لو كان نفسه غير ما يقرع في الدنيا فان ذلك يقع له بحسب الحقيقة
وان كان بحسب الظاهر لانه مضر فيه دلالة على وجوب الشهادة
على الاقارب مطلقا حتى الاباء والامهات وجوبها وبها الله عز وجل
متعلق بما بعده اي اوفى التأكيد والمبالغة لفضل المستفاد ان
ايضا ما عد الله الى المكلف لا يعزاي لا يصير الى عيب ويجعله معان
له ويتركه به فيها دلالة على وجوب الايض بالشك والمزود والشك
والعقود والاثبات جميع ما امر به من العمل بالعدل في القول والفضل
وايضا الكيل والوزن وغير ذلك ويحتمل مصلحتها وبسبب عطف
على المشايخ كما ورد لكل اي جميع ما تقدم او حصل الايض بهد الله فانه
مشتمل على ما تقدم وزيادته وصيكر الله به بحفظه والعمل بمقتضاه
لعكركم وكون رعا تذكر كراهته وعقابه وثوابه فتستعملون به
وفيه تأكيد بالغ وان هذا صراطي مستقيما يحتمل ما تقدم وقيل ان
الما ذكره هذه السورة فانه بابا سرها في اثبات التوحيد واليقين
وبيان الشريعة وبيان فادعوه ولا تتبعوا السبل الا ديان الخلق
التابعة للهوى فان مقتضى الحق واحد ومقتضى الاصل تحت
لاختلاف الطباع فترقى بالدين سبيلا الذي هو اتباع الوحي و
تفكر

اقضا

اقضا البرهان ذكر الامتناع والصلح المستقيم وصيكر به لعكم تقون
الضلال والفرق عن الحق ولا تتركوا الى الذين ظلموا اي لا تتركوا الى
من وجد منه الظلم وقتا ما اذ في ميل فان الركوع هو الميل ليعلم كما
لترقى بنيتهم وتغيبهم ذكرهم واستدامته فان فعلتم فتمسك النار منكم
الهم فاذا كان الميل للبيد من حد منه وقتا ما يمتي ظلما موجبا للميل اليه
فما ظنكم بالميل الكثير اليهم وبالظلم بنفسه وبالظلم قال ولعل الآية بالغ ما يقص
ما الهوى من الظلم والهدى عليه ومطاب الرسل ومن معه من المؤمنين
بما التفتت على الاستقامة التي هو العدل فان الزلل عنها بالميل الى احد
طرفي الظلم وتقريرها فانه ظلم على نفسه وغيره بل ظلم على نفسه وهذا الكلام
مشعر بانه قد ظلم بطلوع الذنب كما في قوله تعالى ومن يتعد حدود الله
فقد ظلم نفسه ولكن يمكن تعبيده بالكبر فاما قال في الهوى مستأول
للاخطا في هوا هو الاقطاع اليهم ومصاحبتهم وبما يستهم وذا رهم وملاهم
والرضا باعمالهم والتشبه بهم والقرين بنيتهم وملاعين الى رهم ثم وقد تم
بما يندفع عليهم لهم بامل قوله ولا تتركوا فان الركوع هو الميل اليسير في قوله
الذين ظلموا اي الذين وجد منهم الظلم ولم يزلوا بالظلمين ثم نقل غشيان
الموقف في الصلوة لما قرأ الامام هذه الآية فيها شغل عن سبب الغشيان
فقال اذا كان حال هذا المايل الى الظلم كيف به ونقل ايضا كتابة صديقه
للزهرى اليه لما خالط السلطان وبلغ في ذلك من ذم اختلاط الظلم
وذكر ما وكثير منها عاونا الله وآياك من العتق فصار صحت مجال
لمن هو في ان يدعوا لك الله وبرحمته وسبيل الله اخذ الله اليها
على العباد ووجها واعلان ايسرها ان يكتب واحف ما حصلت انك انت
وحشة الظالم وسبيل سبيل التي بدت لك فمن لم يوحقا ولم يبق لك
باطلا ومنها فما ايسر ما عزالك في جنب ما خسر في قوله وماذا فيك
فقد دخله السهم يعني زادك فقد حضر السهم البعيدا عن رها وما فيكم
الله من شئ في الارض ولا في السماء ثم نقل الاختيار في ذم الاختلاف
انه رشح

الى ابواب الظلمة قال سفيان في حقه واد لا يستند الا القراء الذين
 للبلوك وعن الاوزاعي ما من شئ يفتقر الله في ارضه من عالم يزداد لما
 الذباب على الجوز وعن محمد بن سلمة عن علي بن ابي حمزة قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول
 الحسن بن قاري في باب من قال يا ابا عبد الله عليه السلام في كل يوم سبعين مرة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اختلج ابواب السلطان فصاروا الى الاخوان وكلام الكساف ظاهرات
 المراد بالظلمة هو حكم الجوز في ذلك غير بعيد لانه المتبادر ولا تظلمة في ذلك
 بعد كون فباحتها واصلا هذه المنة ولما روي من احسان اسئل ما فكر
 في العفة في باب من سأل النبي صلى الله عليه واله انه قال من
 مدح سلطانا جارا او يعف عن بعضه لم يعلما فانه كان قريبا من النسيان
 وقال صلى الله عليه واله في السلفه عن رجل اتركوا اللذين ظلموا فتمسكوا
 الناس وقال عليه السلام من لم يجر على غيري كان قريبا من هامة في جميع قتل
 الظلم على العنير مطلقا مطلق الظلم الموجب لخطئه كما روي وقال في ذلك
 الى المشركين في شئ من دينك من ابن عباس وقيل لا تذا من الظلمة عن
 السدي وابن زيد وقيل لو كنت الى الظالمين المتيقن منه الذي يوجب لهم ظلم
 او اقلها من الاتم فاما الذي يوجب لهم ويما لهم ومما شرعهم دفع الشريعة
 عن القاضي وقريب منه ما روي عنهم عليهم السلام ان الذين هم المودة
 والصيحة والطاعة لهم والاول بعيد والثاني قريب مما قلنا ان المراد هو
 حكم الجوز ومعلوم ان هذا الظلم لدفع شره من غير اعتد ونقلا ويحصل
 يكون الملة الظلمة من حيث الظلم كما مر اليه الاشارة ولهذا اذا لم يجر
 مدح من يستحق الذم ومن وجه آخر يوجه لا يستلزم مدحه صلى
 الله عليه واله العقل والجملة المراد بالجملة في المنع عن الميل الى الظلمة
 خصوصاً ما ذكره في وقته والابان كون الميل الى بعض الكبار المعانة من
 امت الناس لانه قد وجد منه الظلم والكفر قبل الاسلام والاستدلال بين
 الآية على اشتراط العدالة الوصي ومقتضى الزكوة والخير وعدم جواز اعطاء
 شئ الى غير العدل ليس صحيح وهو ظاهر فمن يمكن الاستدلال بها على تحريم

اختلاف

اختلاف الظلمة ومما شرعهم وجوب الشفاعة لهم واجتنابهم مطلقا وحسبوا
 حكم الجوز ويما منحت الظلم والذنب وهو ظاهر عقلا ومن غير حاجته الى هذه
 الآية الشريفة ونقض اللهوا بالكلية الاستقامة وعدم الخروج عن الطاعة
 مع اعتبارهم وبلعب وان الله لما فظون استجازوا باسم في اللعب وقد اجماع
 لم فتدلى على تحريم اللعب مطلقا اما في ثبت تحريمه بخصوصه الا ان حال
 انه مخصوص بشرعهم اذ لم يثبت بحجة شرع من قبلنا اي حال ان اللعب
 الخاص وهو الاستباق والانشغال حتى يتقودوا انفسهم في الاعداء وليس
 انا ذهبا استبق كما قال في ولكن لا يحتاج اليه كما تقدم من احكام اختصاص
 الاباحة بدينه ولا قوله حتى يتقودوا في اباحة الاستباق تأمل الا
 ان يريد الاستباق بالعرض ويحرمه ولكن الظان المراد هو الاستباق بالقدم
 فيحتاج الى جعله من خصائص دينه فيعقب ما قاله ان اوجه اللعب
 الباح مثل الرمي والاستباق بالاقلام وقد روي ان اللعب حرام الا انكته
 لعب الرجل بفرسه وبقوسه واهل البيت من ظاهر في المستحق والمستحقين
 منه تأمل في نفس الرواية ومع يعقوب اقتضاه على اخذ من جعله ما
 يكيد الله كيدا لا يعلمون نفس الرواية وانما قد يكون مباحة وجواز
 المضيعة وكما كانت مستقلة على ما تقدم بذكر شخص فتاخر في قوله نعم اعطى
 على اخذ من الارض اي ولي خزائن ارضك اي جعل على يدك وما كان على مالك
 اي حفظ علم امين احفظ ما تحتفظون على ما يوجب القهر دلاله على جواز
 مدح النفس في تركها ليتوصل به الى غير من صحيح مثل التولية لاصفاء الكلام
 الشرعية وحكام الحدود ولبط العدل ورفع الظلم والجملة للاسباب المعروفة
 والتي من المنكر على جواز طلب التولية والنفس من حكم الجوز اذا علم انه
 قاد على اهل الاحكام والامر بالمعروف والنهي عن المنكر على ما هو عليه كما ذكره
 الفقهاء رحمهم الله بل قد يجب حيث علم عدم حصول ذلك لا يظهر بالنفس
 والعقل يدل عليه ولا يحتاج الى هذه الآية مع انه فرع بحجة شرع من
 قبلنا وقاس من غير ما يفتقر صلى الله عليه واله وتخله بجعله مع انه كان

مستقلة لا عالم ولا ناس ولا شيء من العلم في غير بحيث يكون عالما بغيره
عن جميع الناس من نفسه وغيره لا يجوز من بعد ذلك ان يخالطه الحكام
والسلطان على ان لا يترتب اليه والحمد لله الذي خلقه اذ كانت معلوما
انه يفعلها ابتغاء وجه الله كما فعله يوسف مما امر الله لا يشك في جوارحه
بل وجوبه وفي جعل السقاية في رجل اخيه لياخذته ثم الله بالسرقة وتغير
وعانهم ونحن فذلك دلالة واضحة على جوارحه انما ذلك مع استعمال النور
اذ كرم القليل منه ورمى ولكن لا يمكن ان يقدم لعدم القدرة ولا ان
ذلك يحكم الله فيها كما قال كذلك كيدنا يوسف فيقولون ذلك لعينه فياس
مع العاقبة فلا يجوز ثمة مدح يوسف ثم ويعقوب ابنه وشارك
استتابهم وبعثهم حق خات علمهم الدخول من باب واحد في الدخول
من ابواب متفرقة دلالة واضحة على جوارحه انما ذلك في عقولهم
ايضا ودعا لهم دلالة واضحة على ان العقول حسن وصاحب مدح
ظاهرا عقلا وفعلا كتابا وسنة متطابقة فيكون له يوسف اعلام ابيه
وساير اهلها في تلك الزمان مع قدرته عليه دلالة على ترك صلة
الرحم بمثل ذلك وكان ذلك بامر الله تعالى لصلته يعلم الله فلا يفسد
لهذا فقلت انه لما ادخل اياه خزانة القراطيس قال يا بني ائتني بكتابك
هذه القراطيس ما كتبت الا على ثمان مائة اربعة ايام من حين يزل قال
اها نساله قال انت ابسط اليه متى نساله قال عيسى عليه السلام من بين
لغزلك لى خات انت يا كاهل الذئب قال فعلا خفتني فيه دلالة على ان
وعدم الخوف الا من الله خصوصاً الايمان والاوليا ونقل في هذه
ان سبب محنته انه دعى شاة فقام يبايه مسكين ما اطعمه او
الله استرى جارية فباع ولدها مكرت حتى عمت وفي كتابه يفيق
ويوسف عليها السلام دلالة واضحة على جوارحه انما ذلك في
ولهذا كبريتنا صلي الله عليه وآله وسلم على ولده ابراهيم وقال القلب
يفزع والعين تدمع ولا يقول ما يسطو الرب وقال انما نحييت من

الصباح

الصباح والياحة ولم الوجه والصدور وتبرق الثياب كما فعله الجبال
وتبرق عن الصوت عند الفرح وعند الحزن لا اليك كما فيكون اليك على الميت
من امور الدنيا بحيث يظل الصلوة كما قال الله تعالى ما ملأ الله شهوة سجودا
له دلالة على جوارحه انما ذلك في قوله لا تشايع للعبادة فيه ما تقدم
من عدم محبة شرع من قبلنا على ان الله يكون شكرا لله لا كما قاله
في ف ايضاً فتأمل انما ذكرنا في الابواب انما يتعطف ويعرف ما تقدم
الذين على ان قضيات عقولهم فخلوا واستبرأوا بالبرون عن
مشاهدة الالف ومعارضة الهمم الذين يوفون بعد الله قبل هذا الله
ما عتقدوا على انهم من الشهادة بل يوفون به واشهدهم على انفسهم الست
برتبك قالوا بلو ويحتمل العموم ولا يقتضون المشاق كل ما وثقوا على
من المواقف بينهم وبين الله من العمود والندوة والايام وغير
ذلك وبين خلفه من الافان والعقود والشرط وسائر ما فرقهم
وهذا نعم بعد تخصيص ويحتمل ان يكون معاه واحد او يكون
التي في تأكيد الاول قاله انما كثر للمشايق وان دخل جميع الاوامر و
الواحدة لفظه العهد ليك يظن ان ذلك في ما بين العبد وبينه
واختلاف ما بينه وبين العباد من المواثيق كذلك في الوجوب
اللزوم فيمكن جعل هذه دليل وجوب الوفا بالندوة والعمود
والوعد والذين يصلون ما امر الله به ان يوصل من الارحام والاقارب
دوى في التهذيب عن سلمي مولاة ولد ابي عبد الله قال كنت عند
ابي عبد الله عليه السلام حين حضرته الوفاة قال اعطوا الحسن بن الحسين
بن علي بن الحسين وهو لا تظن سبعين دينار قلت له انقلني
حمل عليك بالثقة فقال ويحك ما تقرا القران قلت بلى قال سمعت
نور الله عن رجل الذي يصلون ما امر الله به ان يوصل ويحشون
ربهم ويوفون سوا المحض الحساب فدلالة على صحة ان لا يفسد
وجوارحه اعطاه الفاسق والاحسان الى من اساء الظان في غل فيه

ان سبب دخولهم اقصاف هؤلاء الاول بهذه الصفات فيها دالة على ان
الطاعة تنفع للطغيان وهو الايمان بالبعث وان ينفع لهم فكيف مع الشقاة
والظهور الاول لعدم البعث لان الشقاة تدخل عن هؤلاء ايضا والملة ملكة
يدخلون عليهم من كل باب اي من اواب لها لاول ومن اواب للغير حتى الصف
فايدخل سلام عليكم مبشرين بالادوام واصبرتم فمع عقوب الدوام بما سلق
بعيكم وبالسلام وان يحزن وفشاى هذا واصبرتم وما مصدر ية اي صولة
للمصير ولا تعتد عيبتك الى ما استعابا به ان واجابتم اي لا ترفض عيبك
الى شفا الكفار وانما عليهم بها شاة لان النعم من الاول والاول مالور غير
من نهالت الدنيا فانها في موضع الزوال والافتاء مع ما فيها من الحسب
والجزا ومعهذا كيف ان واجابتمو بها حال الملة به الاشياء والاش
وفيلان معناه لا تنظروا الى اديهم من النعم التي يحاسبها بشبه بعضها
بعضا فان ما اتعاب عليكم وعلى من ابتعد من اواع النعم وهي الجنة والارض
والاسلام والفتح وغير ذلك اكثر وافر مما يتابعهم وقرباها لا تنظروا
ولا تفتروا عيبتكم ولا تفتروا الاما استعابا به اصنافا من المشركين و
الان واجاب الاصفاف يكون ان واجاب هذا معقوبه بنى رسول الله صلى
عن الرقة في الدنيا فمر عليه ان يعد عيبتك اليها كان رسول الله صلى
لا نظر الى ما يتبع من الدنيا هكذا ان وهذا على تقدير وجوبها
يجم علامته ايضا الا ان يكون من خصايصه وليس يعلمه ولا بمقول خاصة
والمراد بالنظر المبنى النظر الراغب الطامع فيه كاصح بدنه ف لا يحل
على وجه الحسد والسلب عن غير وصوله له من غير وجه شرعي
فيهم عليه وعلامته بغير تنزع والآخرين عليهم اي ملكها من قريش باسم
ما اسوا اولئهم العذاب والآخرين عليهم ما يصرون عليه من عذاب
حتم ولا تله له ابقه على نعم ذلك علامته مثل ما تقدم وقربها
قوله ولا تأخذوا في امره دين الله وتوله واحفظوا حاكم الله من
اي الينك واجانبك وافرهم يدل على وجوب ذلك على الكل كما تقدم اقا

سرا وعلاوة وأبجديات أو سدا وفيه ولا يوجد لاد في الدنيا كرامة
قد عرفت ان المبدأ على اليقين والاحدا ص وهو امر متعلق بغيره
وقد يقع اليقين والاحدا كثر من المبدأ ويحتمل ان يكون المبدأ القيد لاد
الفضيلة كما نقله وفيه والذين يتفقون او لهم بالليل والنهار سرا وفيه
مع قول الميرزاين عليه السلامين ساله صلوات الله عليه والفقير والقيل
والنهار والسرا والعلانية ويحتمل القيد للجواب والذهب كما نقله
فان يكون الواجب فقط والقيد بالنسبة من يعرف بان له ما لا
من يعرف به كما لا وليس الجيد من يعرفون بالحقبة السنية
اي يدعون بفعل الطاعة المصيبة عن ابن عباس يدعون بالحق
من الكلام ما بين عليهم من سقى بينهم وعن الحسن اذا جرموا اعطوا
ظلموا عقوا واذا قطعوا وصلوا الى مثل هذا اشار في الابواب ثم علم السرا
صل من انقطعك وبخلافه وفي الاذ انبوا تالوا وقيل اذ ان استكروا
يتفقون ويحتمل ان يكون اشارة الى التفتيح والاطع مثل قوله تعالى الصلوا
تتبع عن الفتاة وان يكون عاملة لدفع جميع الصالح على الوجه الحسن و
مقابلته ودفعه الحسن الجليل وانك لم تعقب الدار عابدة والدينا
وما ينبغي ان يكون عابدة لها فان الاخرة تعقب الدار وتساها
وي الجنة التي وعد المتقون والجنة من الوصل ان رفعت باليد
وان جعلت صفات الاولى الابواب فاستيفت لما استوجبهوا تلك
الصفات جئات عدت بد من عقب الدار ومبتلا عنهم بدخلوا
والعدن الاناماء جئات لمعروفاتها وقبل وجبات الجنة من
صلح من اياهم وازواجهم وذرياتهم من صلح للدخل منهم عطفت على
الرفيع و بدخلون ويحتمل كونه مفعولا مفعلة والمعنى ان تلحق به
كان الماد به المؤمن ليجز به اكثاف القيد اشارة الى جود الا
لا ينبغي للبد من صلاحه والبدلة هو الايمان وليس للمراد الصلاح انما
والا فلا يحتاج للدخل الى الاول بل من ايضا بدخلون شتام وظاهر الآية

۵۱ بیت

قوله فاصبر بما أمر بما لا يظفر ولا ينفذ حقا وقته لان الله يعصمك
من الناس فالظاهر انه من خصايصه اذ يحب على غير القبة في محبتها
او يحل على غير محبتها واما الترتيب بالتسليم بقوله سبحانه الله لا اله الا هو
والتسليم على الله عز وجل والقبول على الله عز وجل والتسليم على الله عز وجل والتسليم على الله عز وجل
الى الله بالتسليم والتسليم على الله عز وجل والتسليم على الله عز وجل والتسليم على الله عز وجل
قوله نعم ولا تقوا لغير الله ولا تقوا لغير الله ولا تقوا لغير الله ولا تقوا لغير الله
من الساجدين واعبدوا الله وحده لا شريك له والذين هم عن الله غافلون
ليس يخصهم به سبحانه الله عليه وآله وعباد الرحمن مستدرا منوع على الخلق
آخذ السورة اوله بخبره والعرفه الى اخره الذين هم عن الله غافلون على الارض في
صفة لعباد الرحمن واولئك يستلوا اشارة الى عباد الرحمن واولئك
الذين هم عن الله غافلون والذين هم عن الله غافلون والذين هم عن الله غافلون
عباده كما قال ابن النقي بطبعه وانا اراهم منه فلا يكونون في محبة الله
عنهم ليسوا كذلك فعباد الله الذين هم عباده وهم عنهم راحن هم المكونون
والموصوفون بالصفات المذكورة منها المشي على الارض عونا حيث
فيكون ما لا او شيئا حينئذ مفعول مطلق مخدوف وهو ليسكنه
والوقار والوقار من قال ابو عبد الله عليه السلام هو المحل يتوهم به
التي هي عليها لا يتكلم ولا يتعبر ويتركها على محله لا يتكلمون
وان جعل عليهم من الحسن وقيل لعقا انقيا عن النجاسة والذين هم عن الله غافلون
والذين هم عن الله غافلون والذين هم عن الله غافلون والذين هم عن الله غافلون
المؤمنون هم الذين هم عن الله غافلون والذين هم عن الله غافلون والذين هم عن الله غافلون
فما سرهم والمحق انهم يموتون فيسكنونه وقادروا وضع ولا يظفرون
باقدامهم ولا يخفون من عذابهم اشر ويطردون لذلك كره بعض العلماء
الركوب في الاسواق وقوله ويموتون في الاسواق كذا في فذلك
موجودية التجهيز وعنه تمايز الموت بالقول بالانفصال عن الجاهل
الرجوع لما تقدم ولا تشترط الارض مرجا ومنها اذا اخطأ لهم الجاهل

بما كرهوه

بما كرهوه او يعمل عليهم فالاول جوابهم سلك ما سلك من القول لا يقابلهم
مقتضى انهم من الخلق فيقول لا يظفرون فيه من الاثم والايذاء سيما انهم
ومما تركه لكم لا خير فيها ولا شر ولا فساد ولا فساد ولا فساد ولا فساد ولا فساد
السكران والسليم ولا يثاب فيه آية القتال لتستخف فانه المارد هو الاغصان
السهم وتترك مقابلتهم في الكلام والمارد بالجرم هذا السهم وقلة الادوية
التي قد تدل على مروجية مقابلة الجاهل بالجرم ومنها الذين يسيرون
لربهم سجدا وقياما في البيوت خلاص الظل والهوان يدركك
الليل تحت اوله وتم قالوا من قول شيئا من القرآن في صلواته وان قل
فعبادات ساجد او قايما وفيه ايهام بعدد القايون غير ظاهر
فقد قال وقيل لها الكفات بعد الغريب والركعات بعد العشاء والظلمة
انه وصف لهم باحيا بالركعة او الكثرة فيقولون فلا تظلم باحيا فيجب
قايما والظهور الظاهر لا يبعد حقيقة بالاكثرة في الليل في الليلة اذ العمل
بعبادته يخرج من العبد مشكلا للهيون والزوجات متلاحقا كما
يدل عليه بعض الاخبار ويعد عليه قوله يا ايها المرسل في الليل لا
نصفه او انقص منه قليلا وزد عليه في الذكر في ان الاضواء
بمضي كثر الليل وايضا العرف اذا فعل اكثر ذلك يقال له فعل
والله انهم يصلون في الليل ويسجدون فيه وفي وقت يسنون ان يسجد
يقام فيه يقومون ويسجدون فيه وجميع ساجد وقام ويحتمل المصداق
البالغة فيلزم اخير القيام للروي وتخصيص البيوت لان العبادة بالليل
احسن وبعد من الدنيا فتدل على رجحان هذا الوصف ومروجية حلة
لان قالوا لا يجزى كل من ادركه الليل فعبادات تام وله يتم والمحق يسيرون
لربهم بالليل في الصلوة ساجدين وقايما طالبين لثواب ربهم فيكون
سجدا في مواضع السجود وقياما في مواضع القيام ومنها الذين يقولون
ربنا اصرف عنا عذاب جهنم ان هذا مكان غراما اي يدعون ربنا
القول بها سات مستورا عما اى ان جهنم ليس موضع قتل وامامة

هي في فريادها كالحمار وحشراها لها لانها ومنه العز ولا لها احد
 وصيها باعيا، البيل ساجدين وقامعين ثم عتبه بذكر دعوتها اياها
 مع اجتهادهم خافون من تلوذ الله في صفة العذاب عنهم كقولهم
 الذين يوقن ما اوقوا قلوبهم وعلية سامت في حكمه ليست وفيها صيرونهم
 بفسره مستقر والمقصود من بالذم هو ذوق معناه سات مستقر ومقاما
 هي فتدلى على ما قول هذا والدها به حسن وتركه ليس من دال المؤمنين
 ومنها والذين اذا انفكوا لم يبرؤوا ولم يبقوا قبل الاسراف على الحققة
 في المعاصي والافتار الامساك عن حق الله عن ابوتها سويها ذوق
 قبل السرف جباوة الحدة الحققة والافتار القصص على الابد منه في حق
 الضيق وروى من معاذ انه قال سالت رسول الله صلى الله عليه وآله
 فقال من اعطى في غير حق فقد اسرف ومن منع عن حق فقد رزق
 عن امير المؤمنين عليه السلام انه قال ليس في المأكول والمشروب رزق
 وان كثرت كانت بين ذلك قواما اي كانت انما هم بين الاسراف والاعتدال
 لا اسرافا في خلوت في المبتدئ ولا تقينا فيصير به في المانع
 لما يجب وهذا هو الحدود والقوام من العيش والامساك واعتكاف
 وقيل القوام بالفتح العهد وبالكسر ما يقوم به الامر ويستمر من غلب
 وقال ابو عبد الله عليه السلام القوام هو الوسط قال عليه السلام اربعة
 لا يبيحها لهم دعوة الى قوله وجل كان له مال فافسده فيقول يا رب
 ارجعني فيقول امل ان يملكه ان كان له بالاقصا وفي حق العاقب والافتار
 والاعتدال المتيقن الذي هو في حق الاسراف والاسرف مجاوزة الحد
 في الحققة ومنهم بالقصد الذي هو بين الغلو والتقصير وبذلك امر
 رسول الله صلى الله عليه وآله ولا يحفل بذلك مقلولة الى عتلك ولا تبسط
 كل البسط وقيل الاسراف انما هو الاتفاق في المعاصي فاما في العرف
 فلا اسراف وسمع رجل يحكي يقول لا خير في الاسراف فقال لا اسراف
 في العرف وبذلك ما في الخبر الصحيح عنده صلى الله عليه وآله وسلم لعلي

واما الصدق

واما الصدقة فهدى كحق يقول قد اسرفت ولم اسرف فقول العذر بين
 الشيبين لاستقامة الطرفين واعتدالهما ونظيرهما من الاستقامة السؤ
 من الاستواء وقرى قواما بالكسر هو ما يقام به الشيء يقال انت قواما بمعنى ما
 تقام به الحاجة لا يفضل عنها ولا ينقص والمضويان اعني بين ذلك قواما جان
 يكونا جنين معا وان يجعل بين ذلك طرفا لغوا وقواما مستقرا وان يكون
 جنرا وقواما حال موثقة والذين لا يدعون الايات اي والملك كما هم من جنس
 بذلك الصفات الوجودية مبرؤة من هذه الصفات المعقدة التي انصفت
 اهداؤهم اي المتكبرين بها من الشرك وقتل النفس بغير حق والزنا ومن
 يفتخر لك بلى انا ما الله اي يا نعم بالشرك وغيره وهم محدثون في التار وال
 السابب المومن الذي يعمل عملا فانه يبذل الله سيئاته حسرات في عمل
 سيئاته بالثبوت وبثبت مكانها الحسنات والطاعة والتقوى وكذا
 لا يتبدلت الزور لا يجلوس ولا يحضرون مجالس الخطاين ولا يفرحون
 قنهم وصيانتهم لان شاهد الباطل على وجه الرضا به شرك فيه
 ولذلك قيل النظارة الى كل ما يشوقه الشريعة هم شركاء فاعلمية والآخر
 لان حضورهم ونظرم دليل الرضا به وسبب وجوده لان الذي سلطه
 على فعله هو استحسان النظارة في النظر وغتهم اليه ويحتمل ان يكون لا
 يتبدلون شهادة الزور الى لا يكونون في الشهادة تختف المصاف واثم
 المصاف اليه واذا صرنا باللقوم وكلاما للقول كما ينبغي ان يلحق
 يلحق بالمعنى فاذا صرنا باللقوم والمستعملين به صرنا مع من
 مكرهم انتم عن التوقف عليهم والذين معكم كقولهم واذا سمعوا اللغو عن
 واذا ذكرنا بايات الله اي اذا سمعوا بها الكبر على امر صاعلي استماعها واقتلا
 سامعون والعاملين والمعتقلين بها كالا حاصم والهم ويدينون ويقولون في
 وعلمهم يتنهب لنا من انفسنا ودينا تنافق اعين اي ارجعنا من الاندح
 فالاولاد ان واجبا واعطابا يكون قرة عين لنا فيهم فيكون علمنا الطمأنينة
 والتقوى ومكان الله راضيا به واجعلنا المؤمنين اما ما وان يكون المؤمنين

مع الله اليها اخر ولا
 يتعاون النفس التي
 حرم الله

تترجم لفظ قد وجب ان انصاف
 الزور اذا شارك في قول الله
 فيهم فيهم فيهم فيهم فيهم
 فيهم فيهم فيهم فيهم فيهم
 فيهم فيهم فيهم فيهم فيهم

الناهيين لله تعالى والاعمال ما لم يقدروا في دينهم للعلم والعدل ذلك من
لجئنا العظيم المذكور بقوله اولئك الذين آمنوا واولئك الذين آمنوا بالآيات المشهورة والدة
على راجحة وحسن هذه الاوصاف الجودية واقلها دخل في كمال الايمان
مثل الرد للعلم كمالا ومن جودية الصفات البهية مثل الشكر والرضا
فلا بد من الاوصاف بالاول وترك التواخي الله الموفق وفي قوله وفي قوله
يتهم العاوين المرتان في كمالا ويعمرون وانهم يقولون ما لا يفعلون ولا
عكس الشريعة ثم وكذا ما سبعة الشكر يدل عليه ايضا ايضا حتى ورد
اعادة الوضوء بقوله فما زاد على ثلثة ايات الا ان يراد ما هو الباطل منه
في الشكر مبتلا ويتهم العاوين منوع ومعه انه لا يتهم على طام
وكنهم وفضل قولهم وما هم عليه من الجاهل واليزيد بالاعراض والقدر
في الاتساب ومدح من لا يفتن المدح ولا يفتن ذلك منهم الا العاوين
والسماويين ويؤيد التخصيص وجود الاشعار من الصلابة بل عن الامنة عليهم السلام
والظن انه اذا كان مشتملا على الصفة والحكمة والناجاة والحق والملائكة
المدح لاهل البيت عليهم السلام لا بد من قوله ويدل عليه قوله تعالى الا الذين آمنوا
وعملوا الصالحات وذكر الله كثيرا في فاستبنت الشكر المولى في العلمين
الذين يكثرون ذكر الله وقلة القرأت وكان ذلك اقل علمهم المشي
واذا قالوا شكر الله في خيل الله والشكر عليه والحكمة والموعظة والهدى
والادب الحسن ومدح رسول الله صلى الله عليه وآله والعبادة وصلاح
الادب وما لا بأس به من العاني الذي لا يسلطون بها يذهب ولا يلبسون
ولا تفتنة الاخوة ويدل ايضا على مذمة المؤمنين في الامور من غير علم وكذا
القول بما لم يفعل وهو منوع جدا ودلت عليه الايات والاختيار ويدل
على مرجعية الغرض في الدنيا فلا فخر ان الله لا يحب المزعجين وكذا
فليسفكوا قلبه ويسفكوا كبره في ذلك انه لا يفرح بالدين الا من
بها واعلم ان اليها فامتن قلبه الى الآخرة ويعلم انه معادق ما فيها من
لم يتعد نفسه بالفرح ومن الناس من يفتري لهوى الحديث ليصل

عن

عن سبيل بعين علم ويتخذها هزوا اولئك لم عذاب معين في فاضلة
اللهي الحديث معها التبيين وهي الاضافة بمعنى من الازالة وحول
ان تكون الاضافة بمعنى من التبيين كانه من الناس من يفتري
بعض الحديث الذي هو الامة والمهول اطل اي من الغير وما يفتري
الحديث بخبر الاساطير والاحاديث التي لا اصل لها والحديث بالجزالة
والمضايقة وفضل الكلام وما لا ينبغي من كان وكان وهو الفناء
تعلل الموسيقا وما اشبه ذلك وفي حديث النبي صلى الله عليه وآله
لا يبيع المؤمنين ولا شراهم ولا التجارة منهم ولا ائمانهم وعنه
ما من رجل يرفع صوته بالفناء الا يفتي الله عليه شيطان اعدا على
هذا الكتاب والاعراض على هذا الكتاب فلهذا لا ينص بانها بها بها حتى
يكون هو الذي يسكت ومثل الفناء فائدة لئلا مسقطا للقلب الفناء الذي يفسد
مستورة وكل ما يفتري العرف بها فهو مراد لا معنى له شرعا قيل هو
ترجيح صوت الطرب وما اعتبر الطرب بعض والاصل ان معنى ثبات
كل ما يقال انه معنى فهو حرام الا ما استثنى مثل المدح فان بدت بقبول
الترجيح والطرب في العنافة والحرمة فقط وما نفيده ولا فخر
والاعتبار في التبرك الكل في الماد بالحديث هذا الحديث المتكبر اجاء
في الحديث في المسجد بكل المسامحة كما تاكل البهية الخشيش في ذلك واكثر المشركين
على ان الملا بدلع الحديث الفناء وهو قول ابن عباس وابن مسعود
وهو المروي عن ابي جعفر وابي عبد الله عليهما السلام والابن الحسن الرضا
قال منه الفناء وروي ايضا عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال انظر
في الحق والاستبصار به الى قوله فاعلم انه فانه يدخل فيه كل شيء بل من
سبيل الله ومن طاعته من الا باطل والمزمار والملاهي والمعاذ
يدخل فيه الشهيرة بالقرآن والتعريفه كل وهو لهب والاحاديث
الطاهرة والاساطير الملعونة من القرآن والظاهر انه يدخل فيه
القصص والحكايات السابقة الذي لا فائدة لاحتيا بل جميع الاشياء التي

الكتاب
الكتاب

الكتاب
الكتاب

الكتاب
الكتاب

سورة الانعام

ليس بعبادة فاما من لم يكن قد تحقق بالمعاصي فاما من لم يترك السيئة
ولا السيئة ادفع بالتي هي احسن فاذا الذي بينك وبينه عداوة
كانه ولي حميم وما يلهيها الا الذين صبروا وما يلهيها الا الذين صبروا
فقد يعنى الحسنه والسيئة متقاربان في انفسهم فلهذا الحسنه التي هي
احسن من اخيها اذا عرفت ذلك حسنتان فادفع بها السيئة التي بين
عليك من بعض علامك ومثاله ذلك رجل ما اليك اساءة فالحسنه
ان يعفو عنه والى هي احسن ان تحسن اليه مكان اساءته اليك
مثال ان يذمك فمعه ويقل لك فقد روي ولده من يذمك
فانك اذا فعلت ذلك فاقبل عدوك المشاكس والى هو احسن
لك فمقال وما يلهي هذه الخديعة والسيئة التي هي مقابله الا
بالاحسان الا الصبر والارجل غير وفوق لحظ عظيم من الخير ويحتمل
كون لا اذينة والحق ليست بمساويين وعدم الفايده والا حسن يند
الاول واما يتنفسك من الشيطان نزع فاستعد يا الله اي منه
وهو السبع العليم واكد العمل بتلك السجده بانه ان صرفك الشيطان
عن هذا العمل الحسن المحجب للاجر العظيم فانه عدو يمنع عتقك
منه فانه يندفع عنك ومثله اجزا سيئه سيئه مثله من عني
واصله فاجر على الله والحق انه يجب اذا قبلت الاساءة ان تقابل
بمثلها من غير زيادة فاذا قال له اخذاك الله ومن الذي صلى الله
عليه والله اذا كان يوم القيمة نادى مناد من كان له على الله اجر
فليقم قال فقوم خلق الله ما احبكم على الله يقولون نحن الذين
نحن ظلمنا فقال لهم ادخلوا الجنة باذن الله لي السجود عند
قراءة هذه الآية ومن اياته الليل والنهار والشمس والقمر لا تسجد
للشمس ولا للنار يا سجدوا لله الذي خلقكم ان كنتم يا ايها الذين
فان استكنوا الذين عند ربك يسجدون له بالليل والنهار وهم
لا يسجدون بالنار والجماع قبل موضعهم بقصدت لقرينه من الامر

نسخ السجدة من زكاة
في السجدة روي

فقاله

بالجهم

بالجهم وفيه تأمل فانه هذا الامر لا يدل على وجوبه عند قرأته
ظاهره ويقل لا يمانون وهو مذهب اكثر ائمة المذاهب ولا ان الامر
الوجوب وقد تحقق بالاجماع والعمل بالفعل احوط اذ وجوبها نورا
بحيث يقتضيه هذا المصدر من التاخير للاحتياط غير ظاهر ويمكن كون
الاحوط المجتهد من بين وجوبه من العتق والافعام ما تركت
اي تركت وجوبه وتركته حذف من الاول لدلالة الثاني عليه لتسوية
على ظهوره ظاهره ويختص بالانعام ويحتمل العموم قاله في علم الطهرون
ما تركت كون وهو العتق والافعام تركوا نعمة تركوا اذا استوت عليه
تكرار للمبالغة ويقولوا سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرين
واذا الي ربنا لتقبلون وروي في اخبار اهل البيت 4 قولة هذه الآية
وبعدها الحمد لله رب العالمين عند الركوب وكذا آية بسبب الله فيها
في السجدة في وف ومعه ذكر بركة الله عليهم ان يذكرها في كل يوم سبعين
بها مستغفرين لها تخرجها عليها بالسجود وهو ما روي عن النبي
صلى الله عليه وآله انه كان اذا وضع رجله في الركاب قال الله
استوى على الدابة قال الحمد لله على كل حال سبحان الذي اتيه الخلق
وكن تلتا وهما تلتا وقالوا اذا ركب السجدة قال بسبب الله بجرها
ومساها ان ربي لغفور رحيم وعن الحسن بن عليهما السلام انه ذكر
رجله ركب دابة فقال سبحان الذي سخر لنا هذا فقال بهذا امر
فقال يا من قال لا تذكروا نعمته وتكره ان قد اغفل الخلق في نفسه
عليه وهذا من حسن من اعلمهم لا داي الله ومحا فظنهم على ربي تبارك
جليل جعلنا الله من المقتدين بهم وسائرهم ليس بمرتبين
لتقبلون اي راجعون الى الله ولما كان ركوبها قد ادى الى الهلاك
فقد امروا ان يذكرها ويحفظوا انفسهم كالحالكة الراجعة الى الله والرجوع
مع الفضلة عن الله في كل حال والسلام فيها دلالة على اجرا تركها
بالعتق وتركيب الانعام وانما نعمة من الله على عباده واستجاب

وقال اركبوا فيها بسم الله
رحمها ومن سبها ان ربي
لغفور رحيم

سورة هود

ذكرتم الله بعد الوصول إليها وانكم عليها واستجاب قول سبحانه الغفر الي بعد
الركوب واصافه للرد ويدل على تصديقه من موضع السجود بان يظهر
انه فيه كذا ثم قوله سبحانه في وجوبهم من اثر السجود ذلك
منهم الى في قوله يا ايها الذين آمنوا لا تقدر موايعة يوتيكم الله ورسوله
فيكم مستشاره مما بين اليقين المتأمنين والمحقق لا تقطعون امر الله
ان يحكم الله ورسوله فيه فلا يحكموا بما امر من امور الدين قبل علمكم بانه
بينه الله ورسوله ولا تقولوا ولا تفعلوا شيئا على الله امر من امور الدين
الا ان نقلوا الله وما قال الله تعالى ورسوله دالة على حق بغير الفعل و
القول من غير فعله من يد بالعلم من العلم المعلوم به في الحقيقة
اقول ذلك الى العلم كما من راد ويدل على عدم جواز السجود للمؤمنين
وتحريمه قوله يا ايها الذين آمنوا لا يغير قوم من قوم غنى ان يبدلوا
خير انهم ولا نساء من نساء عسولن يكن خيرا منهن اي لا يغير بعض
المسلمين والمسلمات بعضهم وانما انقرض الاول على المسلمين وفي القصة
على المسلمين للواقع والكتبة اذ قد يكون المسجون منه خيرا من عند
من المساجين وظاهرا ان القوم مخصوص بالرجال كما النساء بالمائة ومثل
القوم وحقن هذا التماثلة ولا تتركوا انفسكم اي ولا يقب بعضكم بعضا
فان المؤمنين كفش واحدة والرا الطعن باللسان ولا تبرزوا بالافواه
ولا يدعوا بعضكم بعضا باللقب السوء الذي لا يرضى به صاحبه البتة يخص
باللقب السوء عرفا بئس الاسم الفسوق بعد الايمان اي بئس الجرم بين
الايمان والفسوق فلا يطلون الفاسق على المؤمنين وفيه اشعار بعدم
ببها فتأمل ومن لم يثبت عتاقى عنه فاولئك هم الظالمون يوضع
العصيان موضع الطاعة وتعرف من النفس للعتاب يا ايها الذين آمنوا
اجنبوا كثير من الفواحش اذ كل واحد على جانب منه وانما ذكر كثير ليجعل
في كل طرف وشيا مثل حق يعلم الله من اي قبل من الفواحش فان منه ما يجب
اتباعه كالظن حيث لا فاعلم فيه من العفوات وحسن الظن بالله

وما يجر

وما يجر كالظن في العفوات والمفوات والامامات وحيث يحاط الله قاطع
وخلت السوء بالله والمؤمنين وصاح كالظن في امور المعاشات بعقل الظن
انهم يقبلون الامور والاثم الذنب الذي يستحق به العقاب ولا يحتسبوا ولا يفتخروا
عن عورات المسلمين واليه من يتبع عورات المسلمين في الاخبار كمن مثل
لانتهوا عورات المسلمين فان من يتبع عوراتهم ينتفع الله عورته
حق يقضيه ولو جوف بيته ولا يقب بعضكم بعضا اي لا يذكر بعضكم بعضا
قولا او فعلا اسائة وكناية وصرحها وبالجملة هي ما بين من قوله صلى الله
عليه وآله وسلم حين سئل عن الغيبة ذكر ذلك احاك بما ذكره فان كان فيه
اغيبته وان لم يكن فيه فقد بعته بعمل المذموم بالذكر انما ما يكون باللسان
ومعنى كما ذكره العلماء وصرح به في الروايات الجبر احكامه ان بالعلم اليقين
سيما فينبغي الي الله العفاب من عرض العفاب على نفسه وجهه مع سائر
الاستفهام المقصود الاستاد الى حد فانه للتميم وتعلق المحبة بما هو في غاية
الكراهية ويمثل لا غيباب باكل العلم انسان وجعل الماحول في العلم الميت و
تغيب ذلك بقوله مكرهه ونحوه ويحقق ذلك المعقون في ذلك اقول
عليكم فقد كرهتموه ولا يكتفوا انكار كراهته وانصاب ميتا على الحال من العلم
الاخر واقول الله ان الله تواب رحيم لمن اتى حارة عند توبتها فظفره
وكان في قوله ولا يقب بعضكم بعضا اشارة الى جوار نية الكافر والمحق
ايما المؤمنين انفسكم بالانها عن غيبة الطعن فيها ولا عليكم ان تغفروا
عنكم من لا يدين دينكم ولا يدين بغيركم فكم في الحديث عن رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم اذكروا العاصي بما فيه لي يحذره الناس فيه بالان
ان يقصد هذا ان سوغته فيذكرها فيه لذلك مع الحاجة فتأمل يا ايها
الذين آمنوا انما خلقناكم ذكر وانثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا
ان اكرمكم عند الله اتقاكم فيكم في الحكمة التي من اجلها انتم على
شعوب وقبائل هي ان يعرف بعضكم نسب بعض فلا يغترى الاخرى بالله
ان تغافروا وبالايا والاحكام وقد عوا المقافات والنصا في الانساب

التعجب من الغفلة في السجود
الى حسن الله تعالى
فما داموا في حال
منهم من انهم سئلوا
في ذلك فاجابوا بان
الانسان

ليس لعابته الا آتية وسيد هذا البر له ابتداء بل الحق نعم اعطاه انما
لخضلة الذي بفضل الله تعالى وان يقال البر له حق واجب نحو قوله
عنه وسيد هذا قول وقال معناه لغير الانسان مطاف جزاء الاجر انما
واليس فيه نصريح بان ليس لاحد الا اجر عمله فامل ذلك فلا ينسكت
رفع لفظ منصوب محله على الماله من فاعل من ان ولا ينقط مستكرا
وايا ما عدا ما عطفه كثيرا عطفه في نظره بل هو حق كالنسخ
ويحق كذا المسمى مطلق الاحسان قاله العاموس من قوله
انما وصطع عنه صبعة ومثمت كاوردها روايات ان الحسن يفتقر
يقض احسانه الى العن حقير كما لعدم ميناه بخلاف الاحسان اليه
ينبغي ان يعده عطيما ولا يسه وان كان قليلا وغيره انما استثنى قد يكون
اذا امكن على الوجه الماورية خصوصا اذا استقر اذى العن فيجب ماله
يجعل العقاب به من جهة الاذى والاسرف والنشر والله اني قوله ولا
صدقناك بل انى والاذى لا يتم بالبعوث ما نفقوا ولا اذى فيكون الحق في
وراجع الى التبعالة ف او طابا لبعض كثير من الموهوب له يكون خيرا
عن الاستعداد وان يجب شيئا ويطلب ان يتحقق من الموهوب له اكثر من
الموهوب والظاهر ان هذا جائز في نفسه الان نعم اليه ما لمجره فيكون
التي للتزنية والكراهة او يكون حراما وبخصوص انه في الله عليه والذ
كسار ايضا فيه قاله وتى ولكنه غير معلوم الكراهة اذا كان برضا
فان العبة على طرفي المعارضة برضا الطرفين لم يضر وجه كراهتها
قالها الفقهاء ايضا وما عده من خصايصه ايضا الا ان يكون عندكم كذلك
لهذه الآية وقال فيها ايضا انه متصورا بعد برائ وقد قرى بها ويجوز
على تقدير الرفع ايضا مع ابطال علمها كاردى القرأتان في اخر في قول الشافعي
الا ايضا الذي يحضر الوعى الى من حضر الحرب والمركة وقرى ايضا
البرم بدلا عن معنى فيخرج بدلا مثله ويكون من قوله تعالى لا يفتقر
الآية وعلى الاول من العطية كما يظهر من قوله وسيد هذا قول اذ قد عرفت

شفيق الحسنة التي بها يفعل الانسان غيره ويكتب الشرف والكرم عند
 تعالى فقال يا اكرمكم عند الله اتقوا الله اتقوا الله اتقوا الله اتقوا الله
 اتقوا الناس واما الناس فبعلات من فوقكم ربي لله والله فاما من شق عليه
 الله فحق الاية وعند من الله عليه والامانات غلام اسود فحق
 قوله عليه ودفعه فذبحه الماهجرين والاضار من علم فقلت ان
 اكرمكم عند الله اتقوا الله اتقوا الله اتقوا الله اتقوا الله اتقوا الله
 واكمل امره بالانراوة وزاخران وليول الانسان الاماسي
 سيدان ويحفظه من السكده مع ما بعده يحمل الزبان لما
 موسى وابراهيم واخذ الرغ حيسبنا يخوف اي هو الاكامة من كان
 في جمع موسى وابراهيم فاجاب به وان ليس عطف عليه والحق انما
 يواخذ احد نبيا آخر لا يثبت فيعطينه ولا ياتي الاولي من قبل
 بغير فغيرا وصادق الا من كانا مثل الناس جميعا وقوله عليه السلام
 سن ستة سيرة فلو وزن من بها اليوم القيمة وهو اكرم بها
 مواخذه العاقلة في الخطا فخرج النض والامع وقيل لا ياتي الاخير
 ما هو المقرة الشرع من انتفاع الناس بعمله واجنه من الصدقة
 والحق على الصلوة والصوم وغيرهما ما يفعل به بعد لان سعيه كانه
 سعي نفسه وهو ان يكون مؤمنا صالحا لذلك فهو يني على سعيه بنية
 ولهذا لو لم يكن مؤمنا لم يفعله سعي غيره اصله وان سعي غيره لا
 اذا عمله لنفسه ولكن اذا اذاله فهو يحكم الشرع كالتاب منه واوكل
 المقام مقامه فيما تأمل فلا شك ان الثواب هو اصله بسلامة
 الصدقة هو ثواب الصدقة وهو ليست فعله وفعل التاب ايضا
 على تقدير التسليم ليس فعل المذنب فليس الثواب مرتبطا بفعله وهو لا
 ويكون ان يقال انه من دين موسى وابراهيم عليهما السلام وان يقال
 ثبت بالنض والامع وصولا في شخص بغيره مثل ما تقدم لا بد
 من تخصيص هذه الاية بها وليس ذلك بعين وان يقال معناه ان

صفحة ١٢

المستوفى من ميراثها
برؤى على أكثر مما غناه

لیس

يَتِمُّ

عبدالمنزل کافر "ان جعل اسم
کافر علی من کاس علی تقدیر
مصنف ای ما عین فاضی

البيع والقرض
من روى في صحيحه

القول وسالت المال بلا إشارة إلى الله هكذا ينبغي ان يفعل الطاعات بان لا
تفعل الا لله كما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ما عيذك الله من الجحيم ولا خوف
من النار بل وجد تلك اهلها فينبذ تلك انا نكاف من ربنا اي نكاف
نفسه غير ربنا من العذاب يوما عوسا قفل برأي ينجس فيه ويجوز
ببديل بطاعة الله غير الله وغيرهم من الظالمين ويجوز ان سبب الاطعام
هو الخوف وجبا المخلص منه فوهم الله تحفظهم الله بسبب خوفهم من ذلك
اليوم ويحفظهم عند الطاعات وترك المعاصي من شر ذلك اليوم والنجاة
فيه ولهم نعمة سرورا عظام بدل عيوب الجاهل ومنهم من نكف عن الدنيا
وباشا وحرمة في الوجوه وسرورا في القلوب وجزاهم بما صبروا جنة و
حرى قال في جزم بصبرهم على الاثام وما يؤدى اليه من اللوع والحرى
بستانه ما كل منى وحرى فيه مليس يجرى وقال في بصبرهم على
اداء الواجبات واجتناب المحرمات واشار الى الاموال الجنة بستانا كما كان
منه وحرى بل يلبسونه شر نفق اشرارهم عليهم السبل باخترار ما في في الجملة
وباقى الايات الى قوله مشكورا وصف الجزاء لهم علم التلوا الطاهرات
ذلك مخصوص بهم عليهم السلام وما وقع الى الالاف من منى من البيع
الا عن مثلكم كاذب التصديق بالتمام في الصلوة والصدقة المجبوريين
فان ذلك لا يستقيم الا انما نرا اشار في اخراج السورة الوجوب صبر للثبات
في اذى المشركين له او لطلق الناس في ترك المعاصي وفعل الطاعات
وفي البليات بقوله فاجبركم ربك ونحو من متابعه الكفار في الجاهل
بقوله ولا تطلع منهم انما او كلف لا شئ امر بذكر اسم الله تعالى بقوله وذكر
اسم ربك بكرة او اول النهار واصيلا والعشاء ويجوز ان وقت العصر
فيصلى في هذا اشارة الى الصلوة الصبح والعصر قال في او العشاء مع الحرب
او مطلق الذكر كما هو الظاهر في هذين الوقتين لشرهما ثم الى السجود في
الليل بقوله تعالى ومن الليل الى في بعضه فاسجد له وسبحه لبلاد
لعل المراد بالطول في الجملة اي ليس نعمان قليل اشارة الى انه ينبغي صرف

هذا

كتاب
البيع

هذا كله في النعم والفرح ويجوز ان السجود والتسبيح في الليل لا تفعل
لله النفس وجميع المظاهر التسبيح فيه والسجود والكذا لا يقول الى
ان يكون المغرب والعشاء قال في في الصلوة النافلة في الليل قال في في
القطع بعد المكتوبة وروى عن الرضا عليه السلام انه سأل احمد بن محمد
عن هذه الآية وقال ما ذلك التسبيح قال الصلوة اليسل فتدل على ان عتبة
في الليل ومشرعها مطلقا من غير اختصاص بوقت وصلوة خاصة ويجوز
البيع المخصوص قال في في فتاوى **باب البيع** فيه آيات الاول انما
الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض
مكره ولا تقتلوا أنفسكم ان الله كان بكرا رحيما اي لا يتصرف بعضكم في مال
الآخر بغير وجه شرعي مثل الربا والعصب والفاو ولكن تصرفوا فيما
يطربق شرعي وهو التجارة عن تراض من الطرفين ونحو ذلك في البيع
بالباطل يفتى عنه فالاستثناء منقطع لعدم الدخول وايضا لو كان الا
متصلا لهم السائر لعدم حصر المشرقة المباح في التجارة عن تراض وهي
اما منصوية على انه غير يكون واسمه غير التجارة والاكل والقرف و
شبهه واما من فوعه على انه تكون تامة والظاهر ان المباداة التجارة هي
على وجه القويض مطلقا او البيع والشراء من غير قصد الربا والتراخي
الذي هو صفة التجارة صدور التجارة والمعاملة عند العقد عن تراض
واذن ورضا من صاحب المال لا الكراهة ومن غير رضاها قال في في
التراضى رضا المتعاقدين بما تراضا عليه في حال البيع وقتا لا بيجاب
واللهول هو مذهب ابي حنيفة لعل مراده صاحب المال لا يملكها
قال في في تراض التجارة وقال عن تراض منكم اي برضا كل واحد منكما
الحال الآية تدل على عدم جواز القرف في حال القرض بعد اذت صاحبه ما
لم يرد من الشرع اذت في الابة اجمال وعلى تقدير اذت القار والربا و
الخص والظلمة الآية واحقة وايضا تدل على باحة التجارة وكل المال
بها وانه لا بد في التجارة من اذت صاحب المال حين العقد والبيع القرض

كتاب
البيع

كان القرض
من روى في صحيحه

لا يكتفي على تقدير كون الاذن سببا لكان شاعرا بل كان شاعرا ايضا وهو ظاهر على
انه لا معنى للمكشفت وهو ظاهر وقد بينت في تعليقات القواعد و
الاشاد وايضا يدل على حصول الملك بالعقد وجواز القهر في بعض
قيل المتعرف ومضى زمان الحيا اذا اظهر من التراضي ما ذكرناه و
قال في قيل المتراضي معنيان احدهما انه امضاء البيع بالتعريف الثاني
المؤخره ومذهب الشافعية والامامية بعد العقد والثاني انه البيع
بالعقد فقط والعبار لا يخلو عن مسامحة ولعل مراده بالاولى انما الرضا
الملك يلزم البيع مع حيا المجلس بالعرفه ومع غيره باختياره العقد والتل
وبالثاني العقد بالرضا حال العقد كما قلناه ونقلناه عن ث و ايضا
وهو الظاهر المتبادر من الآية ولا ينافيه عدم الذوق بل يلزم زمان
الحيا فلا يقتضي مذهب الشافعية والامامية المعنى الاول لا يقتضي
انفسكم يدل على انهم قتل الانسان نفسه وقيل للامامية انما يقتضي
في العذاب باكله الانسان قتل او قتل البعض بعضا ويجعل رادة الرب
الضرب فان القتل بمعنى الجرح والضرب غير بعيد وقالوا بغير جرح الا
نفسه ومن يفعل ذلك يقتل النفس لما سبق من الحرمات مدونا
وظلها اقراط البقاء ومن الحق وانما لا يستحق وقيل ارادوا العدد
القدرى على العنق وما انظروا على نفسه فسوف تضلجه نارا وكان ذلك
على الله يسيرا فيدل على كون القتل كبيرا ولو كان لجمعوا الاكل الى الاكل
يكون ايضا كذلك الشائبة الذين ياكلون الربا لا يقولون الاكل يجمع
الذي يخطئه الشيطان من المشرك بائنه قالوا انما البيع مثل الربا
واعل الله البيع وخرم الربا في حيا موعظة من ربه فانتهى فله
ما سلف وامر الى الله ومن عاد فاولئك اصحاب النار هم فيها خالدون
بحق الله الربا وربي الصدقات والله لا يجب كل قاتل ان يتم الذين
صلته مبتدأ خبر لا يقولون واللاستثناء وما بعده مستثنى و
المستثنى منه محذوف والتقدير لا يقولون قاتلا كما يتحقق في الموضع

فالحال

فالحال والجرح متعلق بمقدار صفة المشتق المحذوف واقم مقامه ما
مصدورية ومن المتعلق اما بذكر يقولون او بمحذوف او بغيره
ذلك مبتدأ وبائنه قالوا خبر وانما البيع مثل الربا جملة من مبتدأ
خبر مقول قالوا واعل الله جملة مستأنفة لا تكارهم وفا فان للقيث
من مع صلته مبتدأ ومحجاة مع مفعول وفاعله وهو موعظة وتكرير
للفضل وكون تانيث الموعظة غير حيوي وكوفيها معنى الوعظ والهدا
قال في موضع اخر انما موعظة ومن ربه متعلق بمقدار صفة الموعظة
اى كايته من ربه وفا تاني عطف عليها فله خبر ما سلف والجملة
من ولقيثها معنى المشرايح دخولها في خبر ومن ربه الى الله عطف على
ما سلف ومن فيها خالدين جملة حالية وفيها متعلق بخالدين ومعا
الذين باخذون الربا ويصرفون فيه وفيها اكل مما لا الله العزيز
غالب من الاخذ كما يقال في العرف للطلبة كالسلطان الباس واخذ القوت
والعقاة بالباطل كل الحرام او كفى به لانه الهرة ويمكن لكون
عقابه اكثر ويكون خيرا من غير بالعلة المتار اليها وبالاجماع وبالا
وبغله وحرم الله الربا لا يقولون اذا بعثوا من القبول يوم القيمة
الآيات ما مثل قيام الشخص الذي يخطئه الشيطان اى جعله معصيا
من الجنون وهذا بناء على زعم العرب ان الشيطان يخطئ الانسان
والمخطئ ذهاب في الارض على غير ساق مثل العشي لا يصير ليل
والمس الجنون وهذا ايضا بناء على ان الجن اذا حسن الانسان
يخطئه عقله فيصير والماصل انهم لا يقولون من يتوب الى الجنة
الربا وزنه وعقله عليهم قياتا مثل قيام جميع العقل بل مثل قيام
الجانين فيسقطون تارة ويمشون على غير الاستقامة اخرى ولا
يعتد على القيام اخرى فكان ما اكلوا من الربا باء في بطون
وصار شيئا فقيلا على ظهورهم فلا يعتدون على ما كانوا قادرين عليه
من القيام والمشي على الاستقامة وقيل يكون ذلك علامة لهم يوم القيمة

اي ان الله الذي لا يرى ان
نفسه خافها كذا في الروايات

يعرفون بما كانت لبعض المعاصي علامة يعرف صاحبها بما كان ذلك
وذلك بسبب انهم جعلوا الربا حلالا لئلا يبيع وقالوا انه مثل الربا يبيع كما ان
في البيع الذي لا ربا فيه يحصل الربح وهو حلال وليس يجب التحليل لذلك
كذلك في البيع الذي فيه الربا يحصل ذلك ايضا ولكن كان ينبغي العكس فكيف
اختاروا هذا للبيعة فكانت جعلوا الربا اصلا في الحق فاسوا عليه البيع
ورد الله في اسم وانكره بقوله واحل الله البيع وحرم الربا وان كانا متماثلين
لكل واحد حلالا لاخر حرام لتحليله بغير الله لئلا يخلو اختلاف الحكم مع الشا
في بعض الامور لا لم يثبت كونه حلالا فيه فاما لانه على عدم تحته مطلق
القياس وان القابل له مذموم عند الله حيث ذمتم في بخله وعظ
من الله بما روي في بعض وقوفه فانظر في الربا او انك الما
فله ما سألنا في ذلك ما اخذه سالفه وبيع وقهره وجازله الشريف
فيما فعل من الربا الا ان وكذا انما نرى على ترك ما هو الما سوية الا ان ولا
مواخذه على ما سبق الامر الربا ما هو بعدها الى الله فيما نرى بهله فان
انظر الله في الربا الامور التي لا تنها من الله في نفسه والايضا في قدر العمل
اوان الله يعكسه مثانه وليس كره عليه الاعتراض وقيل معناه بعد الوعظ
والتحريم فامر الله تعالى فان شاء عصمه عن كلفه وان شاء غلبه وقيل
اسره في حكمه لاخره ان لم يثبت الله فان شاء عذبه وان شاء غلبه وقيل
ليس جواز ما سبق له مشروطا بانها ولا يرجع امر الله بل على العقاب
فيما ياتي مشروطا به فكانه قال الذي انظر فما عليه فيما سبق شي امر
فيما سألنا في الله فان انظر فما عليه شي ولا يفعله وذلك لتركه
لرفع قوم من قوم الله انه اذا حرم الربا لا يكون للعامل بعده سيما اذا
كان الصبي بائنه بل يرحه الى الله وانه ان انظر ليس امر بعد لانها
اليه او يكون المراد فله ما سأل من غير عقاب فيكون للفقير
اذ لو لم يثبت له ما سأل سألما بل هو مع العقاب فكانه ليس
له ذلك لانه لا خير مع كون الانسان معاقبا وبالجملة ان ثبت عدم

هذا النوع

هذا النوع
حالة العوضه
فما مل وديله انه الزيادة

لا شك انه ليس في الآية بالمعنى اللغوي والشرقي غير ثابت ولكن الاحتياط
واختلال الآية كون الزيادة في المعاملة مطلقة بل المعاملة المنتهية
عليها يقتضي مذهب الأكثر وتخصيصها بالبيع خلاف مذهب الأكثر وايضا
علة الحرف في المولى اليها والاختيار وهي عدم تقييد اصطلاح المعروف بالقرين
الحسن وقد لا يؤمنون بشئ من جميع المعاملات فلا يؤخذ بالبيع بالقرين في كل ما
يختلف ما اذا خص بالبيع ويؤخذ بوجه اخر مثل الصلح وان كان باب
الصلح على ذلك التقدير ايضا مفتوحة على ما ذكرها لكنه جيلة لا يخرج من
شروط الزيادة من العيني والمكشي مثل الزيادة في الاجل وعمل شفعة وشتر
وابضا حصه في اشياء مخصوصة باجماع ونحوه حتى قالوا ان الذي يخرج من
الربا اجماعا هو ستة اشياء المظنة والشعر والتمر والذهب والفضة والار
قالوا بشرط ان يكونا شيئا خائفا من ان يترك لا يورث في المعدود خلافه وكذا
في غير المكمل والموزون اذا بيع منية خلافه وكذا في غير المتجانسين
وبالجملة المسئلة وتخصيصها وشرايطها وتخصيصها يحتاج الى تطويل كثير
يصل بقصودنا هنا مع وجودها في غير هذا الموضع الا انه ينبغي ان يعلم ان
الآية خالصة من الشرايط بعد بثبوت معنى الربا فكيف دليل يصح للتقيد
تقييده وما لا خلاف على ما من من ان يفسر القياس وان لا ليس بوجه شرعية
اذ لو كان كذلك لما ساء الدغم عليه وان اخطا المستعمل كما هو الثابت في
الاصول لان حمل الآية مع انهم قالوا ذلك مع ثبوت حق فيه وهو خلاف
الظاهر وخلاف ما قيل في سبب التناول وهو انهم كانوا يفعلون الربا لا
يتصرفون منه ويقولون بالقياس المذكور في نزلت وحط الله تعالى
في ذلك وقال الله تعالى في القياس وحطه واللفظ من قوله ومن جاءه لاح
في بطل قولك حتى ان قوله واحط الله سره لقوم واكتا لقياسهم وان
قياسهم باطل لمعاريضة النص وان القياس يهدمه النص لان الله جعل
الدليل على بطلان قياسهم احلال الله وحق بعبه الا ان يقال في بيان ما
قلنا وهو بعيد لما سنجد في تحليل الربا في بعض الاوقات في الجملة
انه

كان عليه

كان عليه ذلك بعد الاخذ والتمسك بل الظاهر العقد لانه سمي في الثالثة
ما يدل على نفيه ج وضم منها وتما سبق ايضا ان الربا لا يملك مع كون فضله
عزما واما كون البيع المتعلق عليه باطلا كما يقوله الاصحاب والشافعية فيهم
الربا فنقل عن ابن حنبل من صحة البيع في اصله وبطلانه في الزيادة ووجه
ردها الى صاحبها فلهذا دليل الاصحاب اجماعهم واجابهم وان الذي وقع عليه
النقل حتى ما انفقوا اجماعا من ان بيعه في حقيقته وما وقع التراضي على بيع
وهو شرط في النجاسة وايضا ان الذي علم جواز كونه مكملا ويصحها هو البيع
الحالي من الربا وغيره من ظاهره والاصل عدم حصول المدة الا بدليل ذلك
انه ما اراد الله من الامر بالعقود والايضا بها الا ما اجازها ورضي بها
منها لا عين ومنه علم ما قيله دليله فاعلم ان الآية التي بعدها تكيد
لما عجزتم الربا بان يمتنع الله ان يتقصده ويذهب ببركته في العاجل
يعاقب عليه في الاجل وان كان مكن الصدقة ويعطى البركة وينتهي وينتد
بان يتم له العاجل وفي الله ما نقصت الزكاة عن مال فطاعى ما نقص
شيئ من مال الا حجب عنه فطاعا الله البركة فيه ويتبين على ما في
الاجل حتى انه عبر عن فاعل الربا بالكفار لانهم اى المصر على بيع ما حرم
الله والمهلك في ارتكابه وفي القيد هذا لانه على كون الصلوة والركعة
وسائر الاعمال للصالحات موجبة للاجل العظيم وعدم الحرف والمزج على ما
في الجملة يحرم الربا معلوم من الذين ضرروه وقد يعلم من بعض الآيات
الاخر **الثالث** بالايضا الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا ان
كنتم مؤمنين فان لم تقبلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله وان كنتم
فكلم رسول الله لا تظلمون ولا تظلمون اى اسروا البقا التي شرطتم
على الناس وهي الربا فمن بياينة او متعلق بقي يكون ابتداء في تقييده
والاولى الى ان صدقتم بغيره فان العلم يمنع من عمل الربا اذا كان
كما هو مقتضى العقل فان من يفعل الحرام ككأنه جاهل بغيره صدق العلم
الذي لا يعمل بقضاه هو الجمل سوله وهذه مبالغة مشهورة اذا ذم

العالمين خلاف ما يقتضي قوله فقيدهم بالترك بالامان ان يكون لذلك
او يكون على ظاهره اي يجب عليك ترك ما بقي من الربا بعد ملكك بالتحريم
فالذي فعلتم واخذتموه قبل العمل لا يجب رده الى صاحبه كما هم من قوله
وله ما سلف قيل دعى الله كان لتبني مال على بعض فريش ويطالب
عند الحل بالمال والربا فقلت فان لم يقبلوا اي ان لم يتركوا فادركوا
اي فاعلموا يجب من الله وسوله من اذن بالشيء اذا علمه وقرى فادركوا
اي فاعلموا يجب من الله وسوله من اذن بالشيء اذا علمه وقرى فادركوا
التوبين للتحريم كانه ابلغ من حرمة الله وسوله لانه المعنى يرفع عنكم
من الحرب من عند الله وسوله ويجتمعت كونهما واحدا وهو قتال
المسلمين مع حق يرجعوا يكون حرب الله في الاخرة باذنه الم في التنا
وحرب الرسول في الدنيا بالسيف والاولى ظهر فقلت على جواز قتال
المسلم على ترك الربا حتى يرجع مثل قتال مانع الزكوة وغيره وعلى تحريم
اخذ ما بقي من الربا الذي شرط التحريم لا يدل على كراهة الاخذ وقوله لنا
نزلت قال يقيت لا يدعى لنا حرب الله وسوله اي طاعة لنا وان يتم
اي رجعت عن اعتقاد عمل الربا كما يجب من غير عمل الربا كما هو خلاف ظاهر
الآية ايضا فلكم رؤس امون لكم فقط لا الزيادة التي شرطتم لا تظلمون
باعتدال الزيادة والى با ولا تظلمون انتم باخذ الناقص من رؤس ما لكم
ولا يخفى ان مفهوم الشرط معتبر عند اكثر الاصوليين في عدم حرمان
اخذ رؤس ما لهم مع عدم الرجوع وهو محل التامل وقال في وهو سديد
على ما قلناه اذ المصير على التحليل بوقد وماله في وقال في قالوا يكون
ما لهم في المسلمين قال كنز العرفان قال النخعي والعامري وان لم
يذهب يكون مصرا على التحليل فيكون من قدام ماله في وليس شيء لا
منع انه اذا لم يذهب يكون من قدام الجوان ان يفعله ويعتبر عليه
فيه تامل لان النخعي ماقاله بل يقله عن قوم وقد يكون ذلك
ان قال يقول ذلك بناء على ان معنى قوله ان يتم رجعت من تحليل الربا كما

يقوله

يقوله انتهى فلا يرد عليه ما اوردته مع انه ما صرح بامتناده بل قد
يكون له وجه وذلك وانما انتهى فانه صرح بان يتم رجعت عن تحليل
الربا فيكون تاركه مرتدا من غير شك فلا معنى لان يقال عليه انه
يفعل مع اعتقاده التحريم فيمكن ان يقال ماقاله ليس بشيء لان دليل
ان ما للربا في المسلمين غير واضح لانه ان كان ملكا فماله باو على
ملكه الا انه يجوز عليه وان كان فطرا فماله ينتقل الى وارثه فاقته
بمنزلة الموت كذا قاله الاصحاب ولعلنا انتم اجماعهم والروايات فان
كان من جهة ابيهم كذلك يرد عليهم ذلك والاقوال عليهم الاصل عدم خروج
ملك الشخص عنه ويستبعد خروج ملك شخص عن ملكه ولا يمكنه
وانه يجوز المرد خصوصاً مع احتمال الرجعة وقبول التوبة الا يدل
ظاهر وهو غير ظاهر وايضا المفهوم مع عدم ظهور وجه التحصيل
هو اقرى منه فاذا عارضه اقوى منه اوله وجه تخصيص فلا يعتبر
هنا فيكون كك فامل ويقال ان الموقوف حصوله لاسيما لا يعطى في
عدمه وهو كذلك لحصول العقاب معه وهو ظاهر ويمكن ان يقال
ايضا ان موقوف الآيات التاميين من قول الربا وتحليله لم يتم
ما لم حال كونهم غير ظاهرين لانفسهم بترك التوبة وارتكاب المحرم ولا
غيرهم بطلب ما لا يتحققونه عليه ولا مظلومين بنقص ما لهم ولا يحصل
عقاب من عند انفسهم فحله لا تظلمون حاله ومفهومات في التاميين
ليسوا بهذه الحالة للزوم عدم المشروط عند عدم الشرط وهو كذلك لانه
ليس لهم رؤس ما لهم مع المال المذكور بل مع نفصها فانه لو كان لهم رؤس
ما لم يكون حال كونهم ظالمين لانفسهم بل انفسهم ابيهم ومظلومين ايضا
لظلم انفسهم وهذا المبدأ يكفي لاعتبار المفهوم ولا يلزم رفع جميع ما
ذكره لكونه وهو ظاهر **باب الرابع** في ابيها الذين اصوا لا تاكلوا الربا اضعا فامضا
قد مر ضمونها وهو تحريم الربا ولعل العزل والتاكيد والمبالغة في التحريم

ايضا الصريح الذي فان الذي مضى كان بحسب المظن غير ان بعضنا ذهب هذا
العقد وهو الاكل اضعا فاضعا فاضعا وكان الواقع كذلك ولكن في
على الناس وكان الاكل كناية عن اخذ الربا وهو متعارف يقال فلهذا
الربا يعني به انه يستعمله ويأخذه ولا يجنبه لانه باكله حقيقة فيحتاج
الى قياس غيره عليه ومعنى اضعا فاضعا فاضعا فاضعا فاضعا فاضعا
اجل بعد اجل على اجل على اجل غير من يدرى باده على المال وايضا عقوق
فيدخل فيه كل زيادة محرمه في المعاملة ويمكن ان يكون الملاة يضاعف
الزيادة اضعا فاضعا فاضعا فاضعا فاضعا فاضعا فاضعا فاضعا
في غير الربا يصلح منها انه يدعى الى كرام الاخلاق بالافضل وانظروا
المعسر من غير زيادة وهو المروى عن ابي عبد الله عليه السلام في الكفاة للجن
من هتاف بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام قال حرم الله عز وجل
الربا لكيلا يمتنع الناس من اصطناع المعروف ومن سماعة قال قلت
لابي عبد الله عليه السلام في ما ريت الله تعالى قد ذكر الربا في غير آية و
كرر فقال لا تدري في ذلك قلت لا قال الله يمتنع الناس من اصطناع
المعروف وانت تقول انما يمنع بفتح باب الجلالة كما هو المتعارف فانهم
ياخذون بها ما يؤخذ الربا **باب في المظنقين الذين اذا اكلوا**
على الناس يستوفون واذا كانوا لم يؤدوا فزعموا انهم لا يدينون
في جنتهم او كناية عن سقوط من الله على من يظنون الميزان والكيل و
يباشرون فقط الذين اذا اكلوا من الناس حقت اوتى قوتهم باخذوه و
تماما كما حذف والكيل بالاول في ذلك للاشارة بانهم ما ياخذون لا ينقص
من الناس الا بالكيل لانه لا يمكن وانما الاستيعاب والسرقة فتأمل واذا
كانوا يؤدونه من انفسهم للناس فيحسرون فيقصون ذلك ولا يستوفون
فقد عطل ان اعطاه الناس حرام ويدخل عليه العقل والنقل وغيره ايضا
ومن علم حوان اخذوا من الناس الارض منهم ويدخل فيهم على المنع من
الكيل والوزن بخصوصه بعض الايات والاحبار ايضا مثل ان لا تظفروا

في
انما

عذاب وم

في الميزان

في الميزان وايضا الوزن بالاضطواء والحر والبرهان وغير ذلك ظاهر لا
يحتاج الى الدليل بل يستدل المظنقين بغيره واذا اختلفت بين معنى المظنق
وما بعده شرطه وليس في قوله جزاءه والجملة صلة الذين وهو صفة للمظنق
وذكر الاستيعاب لزيادة فتح القصر يعني ياخذ لنفسه تاما ويعطي الغير ايضا
لان الله ابقوا حرام وان كان مرجعا فان عدم الاستيعاب اعطاه الزائد في
الناقص مطلوب شرعا لانه احسان عقدا ونقله من غريب ويستحب
ذلك مع دليله في محله ويحتمل ان يكون الملاة الاستيعاب مع اخذ الزائد كما
يشعر به كماله على الله عز وجل فيكون هو ايضا حراما بخصوصه واذا
كانوا هم اعطفت على اكل الواء عطفت جملة جملة على جملة فيلزم ان اكل الواء يعفى
واحد وكان زيادة الحرف في الاول يدل على زيادة الحرف والسوق ومن في
الموضعين منصوب اما لانه يقال كمالهم كما يقال كمالهم كما يفهم ذلك من
انط الحذف والابصال او على حذف مضى اي يكيلهم وقال في
لا يحسن كونه تاييدا للصير كما لو العزات المقابلة والكونه فضلا لانه
انما يكون بين الميزان والميزان ونحوه مثل فعول فيلزم ان في قول ذلك و
الصحيح انه منصوب كانه اشارة الى ما ذكر من ضعف التاكيد في الفصل
ووجه صحة الضرب وهو ظاهر لا يحتاج الى البيان **باب في المظنقين الذين اذا اكلوا**
على الناس يستوفون واذا كانوا لم يؤدوا فزعموا انهم لا يدينون
في جنتهم او كناية عن سقوط من الله على من يظنون الميزان والكيل و
يباشرون فقط الذين اذا اكلوا من الناس حقت اوتى قوتهم باخذوه و
تماما كما حذف والكيل بالاول في ذلك للاشارة بانهم ما ياخذون لا ينقص
من الناس الا بالكيل لانه لا يمكن وانما الاستيعاب والسرقة فتأمل واذا
كانوا يؤدونه من انفسهم للناس فيحسرون فيقصون ذلك ولا يستوفون
فقد عطل ان اعطاه الناس حرام ويدخل عليه العقل والنقل وغيره ايضا
ومن علم حوان اخذوا من الناس الارض منهم ويدخل فيهم على المنع من
الكيل والوزن بخصوصه بعض الايات والاحبار ايضا مثل ان لا تظفروا

الإعانة من جهة هذه الدالة على دمج من الخلق من العفو ما يستحقه الإنسان
ثم قدمة العين من الحقوق وغيره واستعمال الدين والملازمة في المعاملات
والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والاعراض عن الجاهل وعدم مخالفتهم بأفعال بالنسبة
إلى الأئمة وتوحيدهم وأدما طبع الجاهلون فالإسلام ما هو على عدم المأكنة
واعطاء الزائد وهذا النقص وعدم الرجوع إلى الوعد بالاحسان بل يطلق
ويحذف ذلك من الأحسان **السابعة** ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين
سبيلا قال في مثل هذه أقوال المذاهب ليعلم الله بهود المؤمنين ونظر
لأنهم لا قبل للحجة وإن كان ان يعلم بالقوة ولو علمنا على الفدية كما
صحتها لأن غلبة الكفار على المؤمنين ليس من الله تعالى وقال في حق
الاحزة أوفى الدنيا والملاذ بالسبل الحجة واستجيبه أصحابنا على ما ذكره
أحكام السبل الخفية على حصول الشبهة بقدر الإمكان وهو موصوف
لأنه لا يبقى أن يكون إذا عاد إلى الأيمان قبل صفى العزة وفي الاستدلال
عدم جوان الشك بعد قوله الماد بالسبل الحجة تأمل في ان حملت على العموم
كما هو الظاهر الاستدلال صحيح وقد استدرك من أصحابنا أيضا بها على
الملك على البعوض الحيوان الملك مثل ان استدل لا يمكن من المشرق
للاية بل يباع عليه ويمكن الاستدلال بها على عدم تسلط الكافر على المسلم
بوجه اجارة وملك وذهن وغيرها لأنه ذكر في سياق المنع في حق
فلا شيء من السبل إلى على السبل ويصح استدلال الخفية أيضا لأنه الرقي
تسلط وسبيل واضح والعزم من كونه متينا بالآية والحب من عاقبة
ضعفه بعد القول باستدلال أصحابنا به بأنه لا ينبغي ان يكون إذا
لأنه إذا انتفى السبل فإني كحاج فكيف يعود الزوجية بعد عقولاته
قد سلم له أنه لا ينبغي سبيل متى فمؤيد يحتاج إلى دليل فيجوز دفع المزلة
المانع لم يكتف بل يحتاج إلى المتصفي فمهم يرد عليه ان ليس للزوجة سلطة
على الزوج عرفا بل شرعا أيضا فلا بد أن على بطلان العقد باقداها
بلهم أنفكاه الرق ومن وج الملك عن ملك المولى بوجده لو قيل ان

مثل

مثل وجوب النفقة سلطنة وايضا قد يقال يكفي رفع السلطنة عدم
بثوت احكام الكساح من الدخول عين حتى يرجع الى الاسلام فتكون الزوجة
مأففة فيخرج بعد زوالها كما يقول أصحابنا على التفصيل الذي ذكره في مثل
كتاب الدين وقابله وفيه آيات الأولى بالايضا الذين آمنوا إذا
قد انتم دين إلى العمل سمي فليكتب بكم كاتب بالعدل ولا يبايكم
أنه بكم كاتب كما جعل الله فليكتب إلى قوله والله بكل شيء عليم خاطب الله المؤمنين
لشغفهم والاهتمام بهم وعدم استماع غيرهم بأنه إذا انذرتهم أي في
بعضكم بعضا كذا في التخيير بين دين أي دين كان وباتى معاملة وقعت
بكم بشرط كونه مفيد الوقت معلوم مضبوط بالتمويه لا مثل قدوم الحاج
بميت يكون العوضات أو واحد هادينا أي ما لا إلا الذمة مؤجلة بمدة
لكن الدليل على بطلان الأول عدمه وبقي الثاني وهذا بيان المقصود
وتفصيل الدلائل لبيان لغناه المعنى حتى يرد عليه أنه فرق بين التعلق
والمعاهدة فان الأول لازم والثاني مستغنى به فيزاد بها الاستدلال ورويه
فكان العرفان على صاحب فتعالي الله قد جمع حصر الأول في اللانم والثاني في
المستغنى ولعل في هذا التفصيل حريجا واجب ذكره مع أنه معلوم من
قوله قد انتم دينها ذكر يكون مرجعا لصغير فليكتبوه لعل مقصودهم ان ذكر
الدين غير تحسن وارجاع الصغير إلى المصدر كالحث أما تركب للصيغة
مع ان المقصود قد يكون التخرج بكتابة الدين الذي يقع عليه المعاملة ذلك
يقوت بتركه فلا يرد عليه ما أورده ايضا بقوله فيه نظر لأننا منع وجوب كسر
الدين لاحتمال عوده إلى المصدر وقيل ليس نفع احتمال الدخول بمعنى الجواز
كقولهم ما دين قدان فينزل الاشتباه ولعل مراده من اقل الامر بال
ينزل بملحظة منه الآية وقيل لمراد التأكيد كما في طبر يطير بجانبه
فليكنوا أي يكتبوا الذين لأنه أوثق بالنسبة إلى صاحب الحق والمدينين
الشاهد ايضا ويند مصلحة الدين والدنيا لم غلبت على احكام **الاول**
أباحه المعاملة بدين مؤجل إذا عطا باي نوع كانت المعاملة نسبية

وسلفا صلي واجارة وقرضا وعرض ذلك **والثاني** استرط القبيح
الاجل بان يستعمل اي ايا ما يشيئ او سنوات بان يستعمل لاجل لا يستعمل
والنقصان لا ما قيل من بعض المصادوقدوم الحاج في شرط النقصان
يكوكون ذلك مقصودا لم يتاقل **الثالث** عدم جوان العتيا وزعن ذلك
بان يطالب قبله او يخرجه وعدم لزوم الاخذ قبله اذا الظان فاوله الا
وفيئنه ذلك اما ان حجه دليل على وجوب الاخذ قبله وعدم لزوم
في المهرين على ما قاله **والرابع** استحباب الكتابة او كونه للامداد لاجل
على عدم الوجوب ولان الظان ان العزف يحفظ ما لم وصلح حالهم فاذا
رضوا به لم يجوز لانه يجوز لهم ان لا ياتوا الاصل فاما لم يجز في
ما قيل عليه ايضا في الرعايات قال في ت واختلف في هذا الامر فيقول
مندوب اليه وهو الاجم وعيد عليه قوله فقال في ان من بعضكم بعضا
الخ فيه تأخذ زيد على عدم الوجوب على تقدير لا يات الاصل فاما بل
يدل على عدم تقدير وجود الكتاب والسورة انه يجوز تركه الوهن
والاكفاء بالايات وهو موطوع يمكن جعل شرط ذكر الاجل لفظيا
فيمكن جعل شرط الصيغة في المعاملات سادسا اذ يعم على شرط
ذكر الاجل لفظيا استرط الصيغة في المعاملة فتاقل واما اباحة الذين
الغير الموجل كما يعم من الكنت فتشكل اذ الظاهر عدم دلالة هذه الآية عليه
فما هو نفسه هو مضموع من غيرهما وقد يعم ذلك بالطريق الاولى
اباحة الموجل فاما لفظيا لا يعم يستفاد من مفعول مع عدم استحباب
الكتابة لغير الموجل فيكون سابعافا لهم وليكتب بيته كما كتب بالعدل
ولا ياب كاتب ان يكتب كما علم الله فليكتب اي يكتب بالسوية لا يرب
ولا ينقص بالعدل فخلق بقدر رصعة كاتب او حاله عند استعاقبه
او متعلق وليكتب ولا يتبع احد من الكتاب من الكتابة مثل ما
علم الله من كتيبة الوثائق فيكون كما استعملها بقدر رصعة لصد اي كتابا
مثل كتيبة اياه او لا ياب ان يفع الناس بكتابتها ففما مثل النفع
منه

الذي

الذي ففقد الله بتعليمها كقول الله احسن كما احسن الله اليك فليكتب الكتاب
هذه الكتابة المعجلة ويحتمل ان يكون كما علم الله ففقد الله ما بعد اي
فليكتب والاول الى ذلك على الحكم وجوب الكتابة بالعدل يعم على تقدير
كتابتها وان لم يكن عليه واجبة يجب ان يكتب بالعدل ولا يفسخ وتحرير
الا ستناع من الكتابة مطلقا على الثاني فتكون الكتابة واجبة على من
يقدر عليها والظان انها كما في اذا الوجوب اعم وان العزف هو الكتابة من
اي شخص ياتي كالشهادة وعلى الاول بدل على غيره الاستناع عن الكتاب بالقيس
فيكون معناه لازما المعنى والكتب ويكون تأكيد مثل فليكتب ويحتمل ان يكون
وليكتب امر الفعلين بالدين باختيار كاتب بالعدل ففقد على استحباب
الكتابة واختيارها يكون اختيارا كاتبا بالعدل واجبا كما في صورة وجوب
الكتابة واسترط الذين الكتاب في الكتابة وان شرط ففقد بها على الوجه
المأمور به الموافق للشرع ولعدل الذي عليه الحق اي وليكن الملاحق عليه
الذين الحق لانه المعروف المتهود عليه والاصل ان يملأوا املا، فيقول
بما عليه ليكتبه الكتاب وليتق الله ربه اي المملأ والكتاب وهو بعيد
ولا يفتقر الى ان ينقص منه شيئا من الحق وتما ملأ اي يملأ على وجه
لانقص فيه بل بالعدل كما في الكتاب فان كان الذي عليه الحق سفيها
ناقصا سبدا يصر في ماله في غير الاخر من الصحيح او ضعيفا اي جسيما او
مجنونا او شيقا ففقد او لا يستطيع ان يملأ اي الذي لا صنعت في حاله
عقله ولا يصره لكنه لا يقدر على الاملا كما هو بحيث يفهم الكتاب
بان يكون اخر من او جاهلا باللغة فالامل عليه بالعدل والوجه الذي
على امر مثل الاب والجد منه والوصيا في الصبي والمجنون والمبذون
لهم الولاية عليهم والا فالأما كماله وسينه وعلى الشيخ المختل المبرم والذوق
على الاملا على جاهل باللغة والاخر من بشرط علمه بالدين عليها سوا كانا
حاضرين على المعاملة او هما متنفذين عليه الحق ولكن يشك في كفا الكتاب
ح على متبرم واحد قادر واحد فافتما الحقيقة شاهدا على ما هو في

ادخل افراد في لاجد من كويل في اهل اثنين عدلين على ما عيسى
في هذا المجلد الا ان يكونا ممن يعا على المعاملة او يكون احدهما كاتبها والبا
بالحال وهو شكل ايضا في الامتاج الى الجدل على قدر يعا طما ايضا فاصلا
اكتاب ان يكتب كونه ذمة الدين بقوله هذا الاستلزام في كل
ذمه اقول ان كويل يكتب بقوله المالة ذمة المولى عليه بل مع التثنية
ايضا لانهم يعتبرون لانيات المالة الذمة بالتثنية وانما حكم الحاكم اليه
وقيل الضيق فيقول وليد بالعدل ارجع الحق الى صاحب الدين وهو
والاستكفاء فيقول الا ان يكتب مذكرة له من لسانه لانه يدفعه ويكون
حجة له وجوب كتابة مثله من لسان هؤلاء الذين مضوا ايضا ولا استل
فما خلقت هذه على وجوب اقرار من عليه المولى ان يكتب ويشهد عليه
وجوب كونه على ما هو عليه وكذا على الاولياء وعلى هؤلاء المذكورين
من السهنة والضعف ومن لم يقدروا على اقرارهم ولا يعبرونهم في ذلك
يوزع معاملتهم وان لم يضمن عليهم ولاية جبر وجعل قوامهم وقسمهم في
اموالهم فيجوز للمعاملة معهم ومع المذكورين فانه ملزم لهم الاولياء وليس
غير هؤلاء المذكورين اجماعا فانه يكون الامم فاعلم ان هذه التأكيدات
في امر الكتاب قد دخل على طاعتها معبرة وحجة شرعية مع انهم يقولون
اعتبارها كانه للاجماع والاجاز فيكون للتذكرة وهو بعيد ويمكن ان
يكون حجة مع ثبوت انما ملأه من عليه الدين وانه مكتوب بالعدل
وما دخل عليه القبول والتذوير باقراره وبالشهود ولهذا شرط الاصل
منه فدل على اعتبار الكتاب في الجملة وتمامها معبرة عنهم فخصص
علم اعتبار الكتاب عليه وان كان يغير ذلك فاذا قال شخص هذه
وصديق واعلم جميع ما فيها مشيئ الى الصكته ينبغي قوله والشهادة عليه
والعزل به والذي يظهر من العلم هذه فله وهكذا ينبغي قبول قوله
استثاله فاهم واستشهدوا به سيدين اي اطلبوا من شهد على الذين
شاهدوا متصفان بان يكونا من رجالكم المؤمنين فان لم يكونا لاي

وان لم يكن الشاهد رجلين من رجالكم فجلوا امرأتان فليشهدا
قال اليهود رجل او امرأتان فجلوا على فعل هذون واوجب مبتدأ محذوف
وامراتان عطفت عليه عن من صنف من الشهداء فيهما دهم بان يحضرا
ونهم وانما هم كما يفهم من الرواية ايضا اى يكون الشاهد مطلقا سواء
كان رجلين او رجلا وامراتين من الذين يعرفون عدالته ويعظم ذلك
مفركه لان ان يكونا من نفس الامر عدلا وقيل على اعتبار العدالة ظاهر
وان كل من يكون كذلك غير المستشهد فهو من يصلح استشهاده لان
الظان المتحاطب كذلك الظان ما ياتي الحكم والائام للمخرج من عبدة
املا الاستشهاد واما الحكم فلهذا ان يكون كذلك عند الحاكم وعند
المدرسين فما لم يثبت على عدم كفاية الايمان والاسلام في الشاهد بل
اعتبار العدالة فيه في الجملة وعلى وجوب الاشهاد على الذين على النظر ويحمل الاعم
اى في كل ما يحتاج الى الشهود من المعاملات وغيرها ولكن ظاهر الاصحاب
عدهم فهو للامتناع والاشتباب وعلى وجوب كون الشاهد من رجال
المسلمين وهو مذهب الاصحاب واكثر الفقهاء خلافا ولا يخفى فانه قال
بجواز سماع شهادة بعض الكفار على بعض كذا في حق وعلى ان شهادة رجل
وامراتين في الملبوسات وقيل يجوز في مطلق الاموال نقضه وهو مذهب
والشافعي ويمكن حمل الآية عليه ومذهب الحنفية انها يجوز في كل شيء الا
الديود والقصاص وظاهر الآية الاول كان الفريضة بالاجماع او الاجناس
او القياس او حمل الآية على الاعم وعلى وجوب سماع شهادة رجلين مسلمين
او رجل وامراتين كذلك والكمية معالات الظان العزم من الاشهاد
سماع الشهادة والكمية ايضا نقضه وعلى حصر الشاهد فيما ظاهره
كان عنهما ثابت بدليل لمن يفرض هذه من ظاهرها به فانه ان فضل
احد منهما فذكر لاجل هذا الاخرى بدليله على اعتبار بقدر الالة في الشهادة
اى القدر لاجل ان احدهما ان ضلت الشهادة بان فسيبها ذكر بقا
الاخرى والعدالة في العقوبة هي ان ذكرين ولكن كما كان الضلال سببا له

تصحيح
السيد الاول
بمبنى

عرق بین النجد و حدوده
النجد بمطبخ بکوت فانی

[illegible]

محمد و اذ ثبت

بسم الله الرحمن الرحيم

الحق المستبصر المبحر
زاد الوفا

وقالوا اننا نرى

المعركة بالهناج

وَالْعَالَمُ كَذُوفٌ

10/11/11

نزل من رسله كقولهم أعدت السلاح أي جئ مدونا فدفعه فكان مثل
 ارادة ان نذكر احد بهما الاخرى ان صلت وفيه اشار بنفوس ضلوع
 ولا بالي الشهاد اذ اهاد عوا وهو غير بمعنى النفي للمبالغة وظاهر
 لعدم امتناع الشاهد عن اداء الشهادة اذ اطلبت وتغير من مرد
القول ايضا اذا نفي وتبينهم بالشهادة الجازا المشارفة ولا تامة
 ان يكتبوا اي لا تملوا من كثرة مداد بذكرها وغيرها ان يكتبوا الدين
 او الحق او الكتاب فيلكني بالسامة عن الكل لانه صفة المناقاة
 لذلك روي عنه صلى الله عليه وآله لا يقل المولى من كسبت ضيعة
 كان الدين او كبر او الكتاب فخصه كان الحق لا الجاهل الى
 وقت حلوله الذي سمى الدين او اقره المديون فلكم اي الكتاب
 المعقومة من ان يكتبوا قسطا اي الكس قسطا وعدا لا عند الله و
 للشهادة اثبت واعون على قاطبها قال في وجها مبنيان من قسط
 واقام على غير قياس او من قسط بمعنى ذو قسط وقوم فتدلى على
 مجتهما في الجمل على ما مر فتأمل ما قال بمعنى ذي قسط اي صالحة
 مثل تامر ولا من بمعنى في امره وذالين لان قاسطا قد يكون بمعنى
 واما القاسطون فكانوا الجهل عطيا ولهذا جعله اول من قسط
 فكان بمعنى عدل ولعل الغرض من ذلك كثرة اشكر وعمل هذا القياس اقوم
 كونه من اقام لا من قام ويحتمل كونه من قوم بمعنى ثابت فيكون بمعنى
 اثبت فتأمل في عبادته وعلو وجه كونه على غير قياس عدم محي افضل
 من المريد فيه فيقال استقاما وقامة وفيه ان ذلك الحق يتحقق
 عليه فان سيوبه يجوز ذلك من باب الافعال خاصة صرح به
 الحق في شرح الكافية حيث قال عند سيوبه هو قياس
 من افضل مع كونه ذاتا ذاة ويؤيده كثرة السماع كقولهم هو اعطى
 للدينار واويلهم بالمعروف وانت اكرم لي من فلان وقلة التعس
 لانك تحذف منه العزة وترده الى التلافي ثم يثنى منه افضل المولى

اشارة اليه

اشارة اليه في الكشاف ايضا حيث قال فان قلت قد بقي فعلا الفصل اعني
 اقطر واقوم قلت يجوز على مذهب سيوبه ان يكونا مبنيين من
 اقطر واقام وان يكونا اقطر من قاسط على كل بقية النسب معقول
 قسط واقوم بمعنى قوم فان صح عدم صحة مجيها من قسط واقام
 الى كلف الذي ذكره فقولها بمعنى الحق يكون الاية دليل على مذهب
 سيوبه وهو ظاهر وايضا وجوده في القرائن العزيزة
 وادق ان لا يتأبوا اي واقرب في ان لا يتكروا انتم والمشهد في جنس
 الدين وقدره وحلول اجله وهذه كلها تأكيد للكتابة وبيان قاطبها
 الآت تكون بجملة حاضرة تدبر ونها بذكرها فليس عليكم جناح ان لا يكتبوا
 والتجارة الحاضرة بهم المباشرة بعين اودين لكن غير مؤجل بل كل معاملة
 بعين اودين بها وغيره فالماضرة اي الحاله وادان بها بينهم فقاطبها ايها
 وتدورها وقارها بينهم ونصيب التجارة على قاطبها تكون والاسم
 اي يكون المعاملة او التجارة المعقومة من سوق الكلام وحاضرة صفة
 لها ويزيد ونها كذلك او حال ونها على ان تكون تامة او على اسم الجنس
 تدبر ونها والاستثناء من التداين والقامل الى الدين وفي قوله
 عن الامر بالكتابة وليس بجيد وهو ظاهر فقلت على عدم كون الكتابة
 التجارة الحاضرة مأمورا بها بالكتابة التي كانت في الدين المولى على
 اباة المعاملة بالدين الحال والعين واشهد اذا ابتاع بغيره
 البائع المذكور سابقا الى التجارة الحاضرة او مطلق البائع وهو لا يظهر
 بل مطلق المعاملة فقلت على وجوب الاستدانة عليها اطلاق البائع
 او المعاملة مطلقا بان يطلق ويراد مطلق المعاملة لكن لاكتس
 الاستحباب كاهو ظاهر لاصحاب قال في الاواخر التي في هذه الاية
 للاستحباب عند الاكثر لامة وقيل انها للوجوب ثم اختلفت في احكامها
 ونسخها وفيه تأمل اذ الظاهر وجوب اداء الشهادة بل تجزأ ايضا كفاية
 عند ام ايضا وكذا الكتابة بالعدل والاملاء من صاحب الحق والمولى

لغاؤه

كذلك بعض اخفاها ولا يضاف كالمص ولا شهيد الشاهد بحمل لا
 بالنا للمفول كما في آية الضاع وهو فيها عن اقرار المترابين في
 الاجابة والتحريف والتعريف المكتوبة والشهادة او بنوع من الضم
 مثل استجلاء المير عن ميم ضروري وعن تحصيل المعاش وتكلفت
 السفر الى بلد القاضى والمرد عليه وتكلفت الكتاب قبل او مدا
 او قسطا وعدم الجعل له على القول به كما هو ظاهر من عدم الضرر
 والاضرار فيكون من بيت المال على تقديره والا فليس مال صاحب
 الدين كما قيل فان نفقوا الضار وما نفقتم عنه فانه نفوق بخرجه
 عن الطاعة لاحق بغيره وانفق الله في مخالفة امره وبغيره في حكم
 الله احكامه المضمته للحكم والمصلح والله بكل شئ عليم كقولنا فله
 الله الجزئية لا تسقط لها فان الاول حث على التقوى والثاني
 وعدم انفاسه والثالث لتعظيم شأنه ولانه ادخله التعظيم من
 الضمير فدل على غير مطلق الاضرار بالمعنى الذى مر وكذا بان
 فعله فسق وليس بعيد ثم كون صاحبه فاسقا فلا يكون عادلا ولا
 وجوب التقوى والوعد والوعيد **الثانية** وان كان ذو عسرة
 نظرة الى عسرة اى ان وقع وثبت عزم ذو عسرة فكان تامة وحالة
 ان كان غير من غير ما تكلم اى الذى عليه حق ومالذ اعسرة اى
 وعدم المال والجملة شرطية والجزاء فقرة الى عسرة اى فالواجب
 او فعليه او فليكن نظرة والظرة الناحز وهو اسم فاعم مقام المصدق
 اى الانظار ومثله كثير والميسرة والميسور بمعنى اليسار واليقظة
 كذا في واختلف هذا الاصطلاح من روى عن ابي عبد الله عليه السلام
 انه قال هو ذا المصدق على ما يفضل عن قوته وقوت عياله على الاقضاء
 والظارة يريد قوت يومه والعيال الذى يجب عليه نفقته من الزوجة
 والمولود والاباء والاولاد على ما ذكره الاصحاب وايضا استثنى له
 ثياب تجلده ومفخته ومادامه ان كان من اهله وداره وما عفى عنه

والله

تبعدهم

ولعله بالامتنان والروايات كافة فرب المصنف والدار والاباح
 عندهم فبعد ذلك يتحقق الميسرة واليسار واختلقت ايضا الدين الذي
 يجب انظار صاحبه اذا كان معرا فيقول مطلق الدين كذلك وهو كلام
 الاصحاب باظهار الآية والمروى عن ابي جعفر واين عبد الله عليه السلام
 وقيل المحذور خصوص بدين الرب كما هو ظاهر الآية وقيل لا من خصوص
 به والباقي كذلك بالقياس كذا في مجمع البيان وان قصدوا اى
 قصدكم بما لكم على الغريم بالابن او بصفة الصدق والاولى الصدق
 معنى والثاني لفظا اذ لا يقال الصدق في عروا الحقيقة لما في الذمة
 بل الابراء حينئذ اى اكثر روايا من انظاره او بما تأخذ منه بمقتضى
 روايه ودوامه فان مصدريه وما بعده مبتدأ بما وبلى المصدرا
 وعن غيره ان كنتم تعلمون حقيقة الخبر والشئ وحقيقة الصدق
 وقوابله وما فيه من الاجر الجزيل والذكر الجليل والافضل وما فيه ان
 كنتم من اهل العلم والتمييز تعلمون ان الصدق حينئذ كما في الحقيقة
 عليهم بان الصدق حينئذ علم على علم بالمال المذكور لا حينئذ
 الصدق في نفس الامر كما هو الظاهر في الآية دلالة على ان
 الصدق يطلق على الابراء فيصح الابراء بالصدق مطلقا الا ان يظهر
 غير قولهم وانه حين من الانظار ولا استبعادا فضيلة المذنب
 على الواجب والظاهر ان امثال كثيرة ولا يمكن ان يكون ان الصدق يشمل
 على الانظار ايضا في الحقيقة المجمع بين الواجب والمذنب حين من الواجب
 كما قيل في كثير العرفان اذ لا معنى للجمع بينهما اذ لا انظار مع الابراء وهو
 لعل المادرات ترك المطالبة والتعقيق على الغريم الذى هو الغرض من
 وجوب الانظار يتحقق مع ابرائه فهو موجب لكثرة الثواب ينفى
 ما ترك واجبا واى بما هو الغريم منه ومع ذلك فلهذا مستقيا
 فتوابه اكثر ولا تصور فيه بوجه وعلى انه اذا علم اعسار صاحبه
 لا يجوز الطلب والميسر بل يجب الانظار على الابراء احسن

وان الاظهار واجب وان كان بالنسبة الى فاسق بل كافر فغايب مع غنا
واعساره ايضا وبالجملة تدل على ان الاحسان حسن وان لم يكن المحسوس
من اهله ويدل عليه ما روى عنه اصنع المعروف الى كل احد فان لم يكن له
له فانت اهل لذلك ومع قوله عليه السلام ايضا من انظر عسلا وضع
اطلته فظهر يوم لا ظل الاظله وقت عليه السلام انظر عسلا كان
له بكل يوم صدقة ومن هذا الحديث ذهب بعضهم الى ان المدا بالصدقة
الاية هو الاظهار وهو بعيد ولا استبعاد ايضا في افضلية الارل من الاظا
مع بقاء المالة الزمة وحصول كل يوم بل كل ساعة صدقة منه مع ان
اخصل من الصدقة لاحتمال غيبه هذه الصدقة بخصوصها بالنظر من
الاية الشريفة والاشيا في كل مكانه الشريفة الى المالات سيما
والاظهار والترتيب عن فعل المعاصي بقوله لا تقربوا ما تنهون فيه
الى الله اي يوم القيمة اي يوم الموت فتا هو المصير اليه ثم في كل نفس
ما كسبت اي ليس توفي فيه امر كيه غير او شر او هم لا يفلتون بنقص
ثواب الاعمال والزيادة عقاب المعاصي وعن ابن عباس انما اخراية
نزلت بعبادته على عليه السلام قال ضمها في راسي المائتين والتماني من
من البرقة وما ش رسول الله صلى الله عليه واله بعد هذا الاية
يوما ويمل احد وتماني من ويمل بعهه ايام ويمل لثته ساعات وكذا
في وي والظاهر ان المدا هذه الاية اي وانفق الله الى لا تظلمون وفي
جمع البيات وروى عن ابن عباس وابن عمر ان اخر ما نزل من القرآن
اي الربا والظان الذي لم يعد هذا الخبر فيه المدا العزيم ايضا
على المسب لا يكون اخر ما نزل ولهذا ينف من كلامه ايضا في جامع
الجل مع ذلك لان كلامه مثل كلام الكشاف فتامل في ذلك من دا
الذي يفرض الله فرضا حسنا ايضا عهده له اخضا فاكثرة والله يفيق
ويبسط واليه ترجعون من استغفارية من غفيرة بالامانة وذا جبر
والذي صفة ذا او بدله وفرضا فعول مطلق بمعنى اراضا وحسا

صفحة له او بمعنى مقرضا حسنا فيكون حاله ان فاعل يفرض وكان النفس
وترتيب على فرض الله ولعل المدا بافراضه لا عمل الوجه الله سوا كما
بذل النفس كمال الجهاد والسوق في تحصيل العلوم والواجبات او السوق فيضا
المجاهات وسائر صفات الله وصراف المال مثل ان قوة وفقهه العالي وصر
لله على وجهه كان فرضا كان او غير وكانه شبه تقديم العمل الذي
يتعقبه العوض والجزاء والثواب بالنظر في الذي هو وقطع المال ودفعه
به او يكون المدا فرضا من المحتاجين لله فرضا حقيقيا ولعل المدا بحسن
فعله فخلصا خاليا عن غير وجه الله مفقوما من قوله يفرض الله
النفس من غير كدورة وكسر يعني من ولا اذى فيضا عفت بعبادته
كثيرا اي امنا لكثرة لا يقدر الا الله من الواحد سبحانه واصفا بجمع
وفقيهه على الحال من الصغير المنسوب او المعقول التلخ لتضمن المضا
معنى الصغير او على المصدر على ان الصفات اسم المصدر وجمع للتوزيع
يقومون اسم المصدر مقامه ويجعلونه بحكمه وكان ثابت اكثر
لكونه صفة للجمع وقيل يصانع بالنصب لكونه جوابا لاستتمام لان
من ذا بمنزلة يفرض الله احد فالقديس فان يصانع الله والله يعطي على
بعض ويوسع على بعض على حسب ما اقتضاه مصليها فلا يتخلوا عليه
تعالى بما وسع عليكم ولا يقدر من قدر عليه فلا يذيق من قدر عليه ان
يخرج عن الرضا والامن وسع عليه ان يتكبر على غيره او انه يقضي
ويوسع في النفس ويوسع في العوض او انه يقضي على البعض بان يسه
ويبسط على الوارث واليه ترجعون فالجميع هو الله فيجان كبر على حسب
وتجدون ما قلتم له ولغيره ويعنيها من ذلك الذي يفرض الله فرضا
حسا ايضا عهده له وله اجر كبره وان المصدقين والمصدقات او
فرضا حسنا ايضا عفت لهم وله اجر كبره قوله تعالى ان يفرض الله
فرضا حسنا ايضا عفت لكم اي ان ترضوا المالحسب ما امر الله به صفا
حسا مقروبا بالاخلاص وطيب النفس من غير ان يتبعه منه وأي

بعضه كذا بالامر العظيم والفرار الجزل حتى يروى بالواحد عشر الى
سبعائة ولا اختلاف بسبب اليقظة واستحقاق الحق عليه ومثله
ومثله وفراجه وعين ذلك فيقول المراقب ما عرفنا فيكون دليل
استحياء به خصوصه والعموم فيكون دليلا عليه وعلى جميع الاحسان
مثل كنف الكرب من السرور فضاء حاجته وادخال السرور عليه وما
يدل عليه في الكتاب والسنة كثيرة جدا ويدل عليه العقل ايضا واما انواع
الدين فهي انواع الادل والدين وفيه آية واحدة وهي وان كنتم على شيء
ولم تجدوا كتابا فانهان مقبوضة فان من بعضكم بعضا فيكون ذلك
اثبت امانته واثبت الله ربه ولا تكلموا الشهادة ومن يكتمها فانه
اتم قلبه والله بما تعملون عليم يعني ان كنتم ايها المتكلمون بالدين
الرجل بقرينة ولم تجدوا كتابا فان الكتاب آية ان كانت فيه ويجعل
في مطلق المتكلمين بالدين وقال في آية المتكلمين بالدين
والنقص من سد يد ويكون ولم يجدوا الم اشارة الى الشراطين
الذين في جميع انواع الدين فانه لو وجد لم يجز في الموجه اليه او يكون
للاشارة الى الجريان للكتابة في مطلق الدين على سقاي ثابتين في السفر
فهو من كنتم اي ان كنتم مسافرين ولم يكن معكم كتاب ولا تشهد
ذكور ان كانه يريد ان الله اشان بقوله ولم تجدوا كتابا الى فقد ما
يوتق به الذي من قبله وهو الكتاب والشهادة فالتقيد بذكر احدهما
عن الاخر وهذا كلف ملبساج اليه مع انه يزيد شرط اخر للدين
مع انه ليس كذلك بالانفاق على الظاهر فان مقبوضة اي فالوفاق
بذكرها من مقبوضة اي والذوق يوتق به وان اي فليزيد هناك
او فليزيد هناك او فليزيد هناك مقبوضة بيقوم مقامه ويصح كونه سدا
لكونه موصوفا والرهان جمع رهن بمعنى الموعود وكذا الرهن باللفظ
وهو ما يوتق به والظان استرطاس السفر وعدم جعل كتاب شرعية
الرهن خارج عن جرح الغالب وذكر لما هو الاصح اليه اذا لم يجد

الدين

في مشروعيته

في مشروعيته بدو ما ذكره القاضي بقوله ليس هذا العقلي لا شئ
السنة الاربعات الى قوله بل لا امانة التوثيق بالاربعات مقام التوثيق
بالكتب في السر الذي هو مظهره اعوانها فظهر للكتاب غير ظاهر والعقل
الكتاب شرطتها وهو بعيد عن كلامه يدل على مدخله السر وتدل
ويجوز ان يكون مستباح فقط وان كان جازيا بالاجماع والخبرين فانها
الوجوب ولكن الظاهر ما ذهب اليه احد فيجوز على الاستحياء او الاشارة
مثل الكتابة والاستعداد لا يبعد كون الخطاب بفعله والمذهب فيه السيد
من الدلالة الحق والذين عليه كما في الكتابة والشهادة اذ فقهه فيهما
حق الرهن واليقين معلوم من كتب الفقه وكذا ما بين الشرطية على
اياته الرهن كونه مرغوبا اخذ او اعطا جزا على كون القين شرطا للصحة
عقد الرهن وتثبت فائدة عليه قال في الوجهين وعلى شراطين مالك
وهو مذهب اكثر الاصحاب وقال في ان لم يقين لم يستعبد بالاجماع
وكانه يرد الاكثر او لم يقين لم يخلو وهو بعيد اذ الشيخ في الخلاف يضع
من البسوط والعلامة وابن ادريس ذهبوا الى عدم الاسترطاط وقال في
العرفان المحققين من الاصحاب عليه وهو ايضا غير واضح واهلنا دلا
الآية بمفهوم الرهن على مذهب الاكثر كما قيل في ظاهر بل يمكن ان يكون
دليل مذهب الاقل الا ان يكون الوصف للبيان كاديد عليه روايته محمد بن
فيس عن ابي جعفر عليه السلام قال لا رهن الا معتوضا وان كان فيه محرم
فيقول لشرط بين العدل وعينه لكن الظن فتوى الاكثر به مع عدم
الفتوى بغيره من العدل الله هو العدل فما لم فيه فغيره عليه انه يوقعه
عاصم بن حديد وهو تليد الثقة فليس سبب الطعن استركه كما قيل بل
وجود حسن بن محمد بن سامة وعدم صحة الطريق اليه والوجه فيه ان
الوثيقة الشرعية المترتب عليها الاحكام الخاصة الشرعية مثل سقوط
المالك عن ملكه وحزله تحت سلطة غيره الاصل عدمها لا يمكن استيفا
الامن الشرعي لانه اس شرعي يحتاج الى دليل شرعي والى تلق منه ولا يكتفى

كتاب
الدين

الاصل والعقل الذي علمانه كذلك بالاجماع والمعتبر هو الرهن المتصور
وغیرہ بقی تحت العدم ولا یبقی ایضاً فیہ عوم مثلاً وقرباً العقود اذ لو لم یکن
بدون العقب عقداً شرعياً مستقلاً منه داخل تحتہ غیر معلوم ولا مطلق
مع ما ذکرناه من الوجهه ایضاً ان کان المراد بالعقد الصحیح فله تم صحته
العقد الواقع بدون العقب اذ لا یمکن ان یمکن صدق علیه العقد الجملۃ
انه عقد صحیح والاصل فیہ انه صحیح اذ لا یمکن ان یمکن الشرط الی الی
علیه وليس حصولها معلوماً ولا مطلقاً بالجملۃ اثبات الصغر وشکل
فی هذه الصورة بمنزلة هذه ان کان الامر والفاسد معلوم عدم دلالة
على عدم استیصال العقب فی العقد الصحیح علی انه قد یستلزم لا یوزان یكون
المراد بجماع الامر كالمواظف فیه لا یبقی ایضاً بمقتضى مطلق العقد صحیح كان او
فاسداً فالصحیح بمقتضى الصحة والفاسد بمقتضى الفساد اذ لا فساد فیها
احكاماً شرعياً فاما ما فی ان من بعضه بعضاً ای ان وثق واعقد صحیحاً
الحق صاحبہ الذی علیہ الحق بان لا یجدره ولا ینقص ولا یبطل الشرط
برهن هذا هو الظاهر اذ ان کلهم علی تقدیر عدم وجوب ان کان لا یمکن
بالرهن كان علی ذلك التقدير وهذا امر متربط علیہ قال فی تروی و
استغنی لاما نته عن الاربعین ورا دتی توفی الکتابۃ ولا یسبغ نایه
فی الشهادة ایضاً ای استغنی لاما نته عن اخذ الرهن والکتابۃ فی
فی قول الذی آمن ای الذی علیہ الحق امانته ای منه الذی آمن
علیه سماء امانه لذلك والظاہر انه غیر شرط بالعدالة عضلاً و
و اذ اؤده اعطاه وایصاله الی صاحبه بقدر مجوده یحتاج الی الاثبات
لا ینقص منه شیئاً وبعطیه فی محله من غیر حمل وشرط و ارا د
بالامانة ما او تممن علیہ فهو یصدق بمقتضى المفعول ولیقن الله ربه
فی الحیانة وعلقت اداء الامانة او مطلقاً فی مخالفة الله وفیه مبالغة
شاهدة ولا ینکسر الشهادة ایها الشهود عند اداء وهو اذا ما دعوا
فالمردم اوع من علیہ الحق فیکون شهادته علی نفسه فی نفسه مسامحة

ما و هو

کتاب
البيع

ما و هو فقط شامحة اقل والصق ومن کما فانه اتم قبله فان مع
ای العقبین وخبیرهای اتم وقبله فاعله وان قبله مبتدأ وان خیر
مقدم والجملۃ خبر لان خبر من فانه موصول مع صلته مبتدأ ولتفتحه
سعی الشرط صح وحل الفاعل فی خبر وهو للبالغة فی المبیع من ترك الشهادة
فانه ما أکتفی بالمبیع بالامانة مرة اخرى بان من یفعل ذلك یا تم قبله و
الامر الی القلب لان الکتمان فعله لان العزم علی الکتمان اما یقع بالقبول لان
اضافة الاسم الی القلب بلوغ فی الذم کما ان اضافة الايمان الی القلب بلوغ
فی المدح کذا فی ذم وامانة یاتبع لولت من السر والکتمان واظهار الحق علی
یغنی عن کل یجب علیہ فیه تغیب وتغیب ذلت علی یجب
اداء الذین بقدر نقص علی ما تممن علی الذی او تممن وتترك اخذ الوثقة
منه ولعل الفرض من ذکره بخصوصه وشرط الامانة فی ذلك زیادة
المبالغة والاولیة والافضل واجب علی کل من علیہ حق الغیر عند
الطلب والصحة اجماعاً ومعلوم هنا ایضاً انه مقید بها الملک ولانه
کان محل الجحی والانتکار فاراد فی نفسه بخصوصه تأکید وبالمالعة ویمکن
استفادة ان الجحی زان المحسن بالاحسان حسن ویمکن کونه سبب
التخصیص قائم ویمکن کونه اشارة الی وجوب اداء کل امانة الی صاحبها
لا خصوصية له بدین ولا رهن ولا بالراهن والمرتهن فیشمل الی
فید الرهن والمرتهن وقبرها والذین مطلقاً ولیقتل ان یكون المر
ان کان الرهن ببذل الراهن اعتماداً من المرتهن علیہ وعلی امانته
او بالعکس وعلی وجوب التقوی وعلی تحريم کتمان الشهادة
الشاهی الضمان ونقل فیہ استات الادلی ولمن جله حمل بعین وایا به زعم ان
سلم ایتیم بذلك زعم وانت تقدر عدم دالهما علی الضمان الشرع
العقبات سیمما الاخیرة فتدلیهم بالاجماع والایضاً نعم فی الادلی اشارة الی
شرعیة الجعل ومخانة قبل الشرع فی العمل شرع من قبلنا قال
فی فیہ دلیل علی جواز الجعالة وضمان الجعل قبل تمام العمل وفیه تأمل

الضمان

البيع وتقر فيه ايات مست الاولى لا خير في كثير من جنس او اسرارهم ولا يتم الا
اشترى كالدعوى الامن امر بصدقه فان في قوله خيرا ومعروف يعرف بهما
البر لا يخراف العقول بها وان اهل الخير يعرفونها واصلاح بين الناس
تأليف بينهم بالمودة ورفع النزاع بل ابدال النعم الى الناس مطلقا اصلاح بينهم
في الجملة وظاهره اصلاح ذات البين ويحصل النعم ولعل المراد ما ذكره في
ن وقال علي بن ابراهيم في تفسيره حديثي ابي عن ابن ابي عمير عن حماد عن ابي عبد الله
عليه السلام قال قلت لابي عبد الله في حق النكاح ما اقولت وما الحق جعلت في ذلك قال ان يكون
وجهك اعراس من وجه اميرك فيقول له وهو قوله لا خير في كثير من جنس
الاية قال وحديثي ابي رضى الله عنه قال ان الله قال ان الله قد خلق في
لكوات جاهلكم فممن عليكم زكوات ما ملكتم ايديكم **الناحية** فافقوا
الله واصطو اذا تيسر في تفسيره في باب النكاح **الناحية** قوله تعالى ان
يريد الاصل او يوفى الله بهما اي ان يريد الحكمان اصلاحا او صلاحا
بين الزوج والزوجة يوفى الله بهما الفصل في السداد ورفع الشقاق
والنفاق او يوفى الله بهما في الكين يستوفى كلاهما ولا يقع بينهما حلف حتى
يجمعهما على صلاحهما فيحصل ذلك بين الزوجين وان يريد الزوج والزوج
اصلا او يوفى الله بهما او بين حكمهما التمسقا على صلاح وسداد ولعل
الله بهما اجزا فعدل على انه ينبغي الصلح بل ان يريد شي مطلقا يستوفى
لا يريد الاخير وان كان كذلك ويوافق ظاهره باطنه يحصل ما يوافق
ولهذا قيل فيه تنبيه على ان من اصح نيته في ان يخرجهما اصلاح الله مستغاف
ان الله كان عليهما جبريل فظاهر الامور وبواظها فيهم كيف يرفع الشقاق
ويوقع الوفاق على وجه الحكمة والمصلحة فلا بد من صلح المنة فان لا
يمكن اخفاء شي عليه فلا ينفع اظهار الصلح واردة النفاق وفيه غلط
الحكمين بان لا يريد في الظاهر لباطن الا اصلاح بل لكل احد ما يوفق
على نيته **سنة** **الاية** وان امره خافت من فعلها فتوزا واعراضا فلا
جناح عليهما اي فلا حرج ولا اثم على كل واحد من الزوج والزوجة ان

بينهما صلحا بان ترك المأة له يوما ونقص عنه بعض ما يجب لها من
نفقة او كسوة او غير ذلك مستطعة له بذلك فتسليم المقام في حاله
هكذا اقر وفيه تأمل لانه يلزم ابا حدة اخذ شي لا يسلط عليه
ما يجرم عليه والى صاحب الحق بان يعطى شي حتى يستوفي الحق وعدم الاثم
وعدم الجناح حينئذ محال لتأمل ولا شك في حق الامراض والنشوز اذ كان
مما يجب عليه فيمكن ان يحمل على ترك بعض الامور المتعارفة المستأولة بين
الزوج والزوجة من التلطف وحسن المعاشرة فانه على الواجب بان
يعمل بمقتضى الشريعة المراعيا عنها ويوجهها الى غير ما تميل اليها من الغش
فلا جناح ح ان تستطعت المأة فتنزل له ما يريد حتى يتوجه اليها بالحق
وحسن المعاشرة والمحبة والمودة الزايد على الواجب وترك الجرم وان المأة
بان يصلحها صلحا لا يستلزم فيها حدة قال الصلح حينئذ والصلح بترك الحق
حين من طلب العزة بعد الالفة او من النشوز والاعراض وسن العشرة
او هو حين من الخصومة وكل شي او الصلح حين من الخيول كان المصطفى
شتر من الشرور فيفسر الفعل للفقير عنده بل استعمل في معنى اصل الفعل وهو
كثيرا اذا كانت بطيب من نفسها فان لم يكن كذلك فلا يجوز له الاصلح
في الشرع من القيام بالكسوة والنفقة والعتمة والاطلاق فذلك على التمسك
في حسن المعاشرة بحيث لا يتوقع منها النشوز والاعراض على تقدير الوقوع
بيني وفيها وطلب ادامة الكناح دون الطلاق والمعاودة وانه ينبغي تركه
وانه يجوز اخذ عوض عن ترك النشوز مع طيب النفس وان المأثرة
مثلك وليس حق من الله فيها ساقطها مثل العتمة والنفقة بسقط وبعث من
ظاهر التعاسر انه بسقط باسقاطه قبل فته بعض فقلت على جمل ان ساقط
ما لم يجب فاذا سقطت ليلتها او وجهها فيها بتركها بسقط كما قبل
سورة بنت معه بالنسبة الى العائنة فاقول **الاية** انما المؤمنين
احقره فاصطوا بين احقره **سنة** فان فات فاصطوا بينهما بالعدل
مضمونها الترغيب في المواساة والصلح بينهما وادراكه دلالة الكل على

بينهما

كتاب
قيل في جملة من
العقود وفيه
مقدمة
والجاءت

الصلح الشرعي الذي ذكره الفقهاء كتاب الصلح تأملوا واحضروا **الاول** في
الاستدلال على مشروعية ابتكارات **الاول** الا ان يعقوب او يعقوب الذي
بيده عند المصالح فانه شاملا للمعنى واوكل وسياتي في الطلاق **الثاني**
فانفقوا احكامهم في هذه المدينة فيلزم الآية **الثالث** فلما جاء
قال لعلنا انما غدا ناطها لثانية لا يخرج عن دلالة ما في الاولى والاخرى
لادلالة على ما نفهم فانه **كتاب** قيل في جملة من العقود وفيه مقدمة
والجاءت **اما المقدمة** فبنيته آية واحدة مستند على احكام كل باب الرضا
الذين استأوا ونوا بالعقود الوفاء والايضا العتاق بمقتضى العقد والعهد
والعقد العهد الموثق المستند بين اثنين مكل عقداً دون العكس لعدم
الشدة والائتمانية في الكساف العقد العهد الموثق وهو محقق وانه ان
عقد على عهده وانما اياهم من مواسم التخليط لم يحفل المراد
العقود الشرعية المعقوبة ولعل المراد من التكاليف والعهد والوفاء
بين الناس وغيرهما كالايمان والايضا بالكل واجب فالاية دليل وجوب
الكل فيها فبهم ان الاصل في العقود للذين احلت لكم بيعهم لانعام بحمل
ان يكون اشارة الى تفصيل بعض العقود قاله في فالاية بما يشهد له
هو اعتقاد كل حكمه وجوبه مع الحاجة ويجوز ان يكون المراد ابا حقه
اكل لهما او مطلقا لانتفاع بها فبهم كل شيء لا يقتضيه ويشكل ان
اربع واصنافها الى الانعام للبيانات اي البيعة من الانعام وهي الارزاق
الثمانية والحق بها الطبا وبعث الوحي وحماه وحمل الماد بالبيعة
وهذا تحقيق من هو اوضح فان الظاهر لهما جميع ذوات الاربعة او كل شيء
لا يتميز ولا يبعد ارادة ذلك من الانعام ايضا فيكون ذكرها للتأكيد
كما نفهم من قوله فيدل على ابا حقه ذلك مثل المار والفرس والبغل وغيره
ويجوز ما علمه غيره بل يلد مثل حوت عليكم الميتة ويؤيد العموم
الامامية على كل الذي لا الذي يتبع عليكم آية تحريره او حرره يتبع عليكم
كقوله حررت عليكم البسة الآية عني محل الصيد في حال منكم ذكره

ذكر

كمه ويؤيد من ميزان وفرا في عقيدة الاية وعلى البيعة به تأمل ويؤيد استئنا
وكانه عن بيعه الانعام وفيه نصف لفظ لعدم امكان استئنا بحمل
البيعة وانتم حرر حال من ضمن محمل الحرر جمع حرام الى حررات ان الله يحكم
ما يريد من تحصيل وتجربا اشارة الى عدم السؤال عن المروعة لعلها لايقا
الوفاء واما حقه ما الماح واستئنا ما حرم لعدم المنع الماصل بذلك فبهم
اشارة الى بطلان النسيان باستخراج الهلة من ذلك لاجل اعلى الاية بجميع
العقود فلنذكر ما يدل بطلانها على ذلك وهو انواع الاول الايمان فيها
آيات قوله يا ايها الذين آمنوا استأجروا وقوله اني ان بدلكم انكم احدى بنيتيها بين
على ان تجزى ثمانية فيجوز لانه على مشروعية الاجارة في الجملة في شرح
بذلنا وجهنا عندنا من قوله على كونه حجة عندنا وليس بآية في حقه
في الاصل ولا يكتفي الاصل عدم الشك في لالتما عليها عندنا كونه ذلك العقد
تأثيره في حقه حفظ النوع ان ثم فليس بدليل على دلالتها عليها بل هو دليل
عليها في الاخرة دلالة على جواز جعل المهر على الزوج بل جعله في حقه اجبرل وعد
تعيين الزوجية وانفاذه بقوله ان يدان انكم الآية وفيه تأمل في شرح
ودلالة الثانية اخفى **الثاني** الشركة وفيها ثلث آيات **الاول** فكلوا مما
حلالا حظا فانها تدل على اشتراك الغائبين في البيعة **الثانية** ثم كنوا
في السكت وكذا غيرها في الموارث انتم انتم الشركة التزاما **الثالث** انما
المصدقات للفقراء والمساكين على القول بالبسط في دلالة الاولى مناقشه
والاخرى لادلالة لها بل لا فاما لهما في الزكاة عندنا استأنا انهم الشركة مثل
اختيار المالك في تعيين المخرج وجواز فقره بعين ذلك العقد وعدم حصول
التمتع لهم وغير ذلك ولا يدل على القول بوجوب البسط ايضا على الشركة وهو
وليس ذلك مبني عليها ايضا بل لا معنى للقول باختلافها على القول
بوجوب البسط فبهم الثانية ظاهرة في ذلك ولا يحتاج حصولها الى الدليل
بل احكامها من **الثالث** المصارفة وفيها ايضا ثلث آيات **الاول**
فانتمشوا في الارض وابتنوا من فضل الله **الثانية** اذا ضربتم آية

الاول

الثاني

الثالث

واخرت بصر بورتة الارض بتهافت الآلة لادالة فيها الابق
بعيد وآية البيع والنجاة اقرب منها والمصارفة في اصطلاحهم دفع احد
القدسين الى شخص ليعلم به ويكون له حصة من الربح **الرابع** في الايات
وفي مشروعيته ايضا ثلث آيات **الاولى** قال لعلنا انما جعلوا ايضا علمهم
بعالم الآيه **الثانية** وجنبا ايضا علة من جهة **الثالثة** ولما لم يتقوا ما هم
وجعلوا ايضا علمهم وقت العلم عدم دلائلها على المطلوب وانما فانه دفع
مال الى احد ليجعله مجانا ومعلوم ان الملاقاة في الآيات ما لا يخفى بوسع الله
استدراجه طعاما وان هذا لا يحتاج الى الآيات واظن ان آيات النجاة
واكالة اهل **الاسرار** في هذا ايضا ثلث آيات **الاولى** ان الله تعالى
ان تدعوا الامانات الى الله **الثانية** فان امن بعضكم ببعض فليؤدوا
امانهم **الثالثة** ومن اهل الكتاب الآية فمضمون قوله ان تؤدوا
الامانات ومن اهل الكتاب ما يدل عليه المعقول ايضا فان وجوب اداء
الامانات كلها الى الله ضروري وانما انه ضروري مع الطلب ببعض
ويمكن تقيمه لاداء جميع الواجبات كما نقلت في قدس قفس فليؤدوا
امانهم وانه في الرهن لا الايداع **السابع** العارية وذكر في مشروعيته
آيات **الاولى** ونقا ونقا على البر والتقوى اي فليست عارية بعضهم بعضا
على الاحسان واجتناب المعاصي واستئصال الاوراع **الثانية** ومضمون
الماعون في الآلة لالة ما لم يوجها وفي الثانية تأكيد عظيم في منع الما
عن الطالب بحيث لا يمكن حملها على ظاهرها فانه يعلم انه شقيق الربا
وصاحب الويل قبل الملاقاة بالماعون ما ينفعه **السابع** السبق والربا
ومنه آيات **الاولى** واعلوا لهم ما استطعتم من قوة قبل هي الرحمة
فالوايا باننا انا ذهبنا نسبق وتكنا يوسف عند ساعته **الثانية**
فما اوقفتم عليه من خيل ولا كتاب ولا لاهيا على عناهما الشرعيين
تا مثل ظاهر سيما الاخير **الرابع** الشفعة يمكن ان يستدل عليها
بآيات لانه قد يحصل بالشركة ضرر فيستدل بما يدل على دفعه كقوله

ما جعل

ما جعل عليكم في الدين من حرج وقوله ولو شاء الله لاضحك وقوله
ان الله بكلمة اليسر ولا يرد بكلمة العسر وقد مرهاها وليست بالآيات
عليها علم ما تنتم **الرابع** اللقطة ولم ير وما يدل على حوصه عليها بل عموم
ونقا ونقا على البر والتقوى واستنبط الميزات يدل عليه لكن حكمه عن
القرآن الماحضة كقوله تعالى قال لقططكم آل فرعون وقوله يلقطه بعض
السيارة ولا لاهيا على اللقطة بعيد جدا فانهم ذكرها انها في مجالها
مكرهة فكيف يدخل في الامر بالتعاون على البر ونقا **العاشرة** الغضب
عليه عموم قوله تعالى ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل وقوله وان كثيرا
من الاجار والرجاس ليأكلوا اموال الناس بالباطل ويدل عليه
ونقا ونقا على الله قوله تعالى فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه
اعتدى عليكم وقوله وجزاء سبعة سبعة مثله وقوله تعالى ولئن
انصر بعد ظلمه قالوا لند ما عليهم من سبيل المطلوب من نقل
الغضب وما يدل عليه غير ظاهر فتأمل **الاولى** في الاقران
فيه آيات **الاولى** فاعتزوا بذنوبهم نصيحا لاصحاب السعير
واخرت اخرت فواذن بهم **الثانية** قال اقرنوه واخذنهم على ذلك
اصري **الرابعة** قالوا اقرنوا **السابعة** قوله تعالى كفوا قوا من
شهادته الله ولو علم انتمكم دلالة غير الاخير على الاقران المطلوبين
ظاهرة في الاخرة ظاهرة فيه وما كان ينبغي نقل هذه العقود لانه
الدلالة ولكن نقلتها اقباما ولاظهار عدم فهم الدلالة على ما هي
الثانية الوصية ومنها ثلث آيات **الاولى** كتب عليكم اذا حضر
اخذكم الموت ان تكتبوا وصية لوالديكم والاقربين الى الله
عقور لرحم الحضور وجود التوثيق يمكن ان يدرك والخير هو
المال لغة واختلاف في تقديره هنا فمثل في بعض انه المال
فذلك كانت اوكيثره نقل عن امير المؤمنين عليه السلام انه دخل على
مولاه وله سبعة دنانير او ستمائة فقال الاوصى فقال انما

بمعانته ان تركه غير واجب لك كغير مال وهذا هو المأخوذ به عندنا
لا في قوله حجة وانت تعلم انه اذا قيل المأخذ بالآية وجوب الوصية كما
يؤيد ما كانت واجبة ونسخت والمأخذ بالآية وجوب الوصية كما
جاء ان ثبت وأما اذا لم يكن كذلك فالقول به مشكوك في الوصية
لمست معتبره بقدر من المال ولهذا ما نحن بغيره هاهنا في الفقه
نعم بحثوا عن استحياء ما هو بالثالث والمأخذ بالسبب وقالوا ان
اولى من الثالث والمأخذ الى منه فدل عليه روايات ليس هذا
محلها والمأخذ بوجود الدين وعدمه وبوجود الوارث للمحتاج
وعلمه غير بعيد فثبتت بالبعض ويبقى في الاخر على ما يقتضيه
العقل والدليل الشرعي والمعروف هو العدل الذي لا يجوز ان يكون
ولا حيف بينه ولا جور والمفقى على الظاهر فمن عليه بالآية الذين
أسوا اكل من جعل الخطاب اذا ظهر عندكم اسباب الموت وأما
بالجن والمسلم والوفاؤهم غير ذلك مما يطرأ الموت عند ان كان كذلك
ان توصوا للوالدين وسائر الاقارب بشئ منه حق ذلك حقا
يوجه لا يخرج عن الشرع كالوصية لم يقل اخرج جميع الواجبات
وحرمان الصغار فاذا ظرف حصص الوصية مرفوعة مكسبة
الذكور لا يندبوا بل ان توصوا الا الاوصياء او انه مصلد ولهذا ذكر
الصغير فله ثمن بدله وببدلته او يكون الثابت غير حقيقي واما ما
قاله القاضي من ان سبب تدبير الفعل يعنى كتب وقوع الفضل بينه
وبين الوصية فقد علمت انه ما لا يحتاج اليه على انه يوم انه لو لم يكن
الفصل لم يصح مع انه يعجز لما تروى من عاه فخرج عليكم الوصية في حال الصحة
ان تقولوا اذا حضرنا الموت فاصفوا الذوا كن او هو بعيد وحققنا
مطلوع المفقود من مضمون الجملة للتأكيد يعنى ثبت ذلك ووجب
وحقها وواجبنا ثابتا على الذين سقوت من عذاب الله ويهون
معاصيه فكانتم خصوا بعدهم التوهم من عليكم لشرهم وكثرة انعامهم

وصلحيتهم

وصلحيتهم لما طلبة الله تعالى بالمعروف اما معلق بالوصية او بمقتضى
حالها ثم اعلم انه قاله الكشاف ان الوصية كانت في بدو الاسلام
واجبة فنسخت بآية الميراث وقوله ان الله اعلم على كل ذي حق الا
وصية لو اردت وثقها الاية لما بقول الحق الحق بالمؤمنين وان كان من الاوصياء
وقبه نظرا لانما كانت بين الارث والوصية كما انه لا منافاة بينه
وبين الذين يخرجون اولا الذين ثم الوصية ثم يعطى الارث وايضا قد
يكون من الاقارب غير وارث فكيف ينسخ بالميراث وايضا قد ينسخ الوصية
وبقي الجوان الاصل والشرع على ما قيل فلا يلزم الوصية لهم كما يقولون
وايضا كون الميراث مبيحا او متوازا غير ظاهر ويقع من كلامه ايضا في
جميع الآيات له بالاصول غير ظاهر بالظن عدمه بل الاكثر ان يصح ان
يخفى ينسخ بها القليل القليل فيمكن حمله على بقية بقية على الوصية غير
الجارية كما اذا زاد على الثالث كما قيل فلهما على الاستصحاب غير بعيد فيكون الحكم
باقيا وسبب التخصيص بالآية والاقارب تأكيد الحكمة ثم كتبت عفي عن
بدليل الاجماع على عدم الوجوب واصل عدم النسخ والروايات فيهم
الاستصحاب المؤكد المذكورين ويقع من الآية تعديها وهي فن بدله
بعد ما سمعنا فاما ائمة على الذين يبدلونه ان الله سمع علم
لغيره يبدل تلك الوصية كما هو الظاهر يخرج جميع الوصايا ويحملهم
للعلة الظاهرة وعدم القابل للفصل ولكن الاول قد ينسخ واذا كان
الاجماع ثابتا فلا يحتاج الى هذه الآية بل يستدل به او لا فاستدل
الاصحاب بما سمي المحقق الثاني على غير يبدل الوصايا مطلقا و
الميراث والوقف وغير ذلك مما لا يتصل بعددتها بحكمها وعدم نسخها ايضا
ثم اهلنا للمقتضى ومن مبتدأ موصولة متضمنة لمعنى الشرط
وبعد ظرفت التبدل بزيادة المصدية ويجوز الموصولة و
يكون عبارة عن الوصية المسموعة وهو يقتضي الحق موضعها والظاهر
جزائية ومكافاة مانعة عن الحكم كما في حجتها ومما على الذين

بمقدور جبرائيل وهو مبتدأ، والضماء بـ كما بالوصية الاصلية اتمته فانه
راجع الى من لان الجملة خبر له فلا بد فيه من ما يد وليس عنده
الله راجع الى جبرائيل اي يتبدل من هذا الاعتبار يصح اوانه راجع
ايضا الى الوصية اي الاوصاء المغيرة ويكون على الذين عاينوا لانه ذكره
الرضي ان العايد قد يكون وضع المظهر موضع المضمون وهذا الذي هي
بعضها من كتابه قال فاعلم ان الله عليم اي العزيم ولعله اني بالكلام
للتقريع ووصف التغيير والتبدل وجهه لان المبدل كثيرا قد يكون
وارثا وصيا وشاهدا ومنهم من اتى بجميع علم وهو وصي للميت
بالوصية بل سائر العبادات وقادها فانه يعلم السر والنجوى وما
يحتاج الى عمله له ولعل في قوله بعد ما سمعته بتعيينه على امره جوان
التكليف والاثم قبل العلم كما يدل عليه العقل ايضا فتأمل قوله قال في
في هذه الآية دلالة على ان الرضى او الوارث اذا فرط في الوصية او غيرها
لا ياتم الموصى بذلك ولم ينقص من اجره شيء وانما لا يجازى احد
على عمل غيره وفيها دلالة على بطلان قول من يقول ان الوارث اذا لم يقض
دين الميت فانه يؤخذ به في غيره وفي الاجرة لما قلناه من انه يدل على
ان العبد لا يؤخذ بغيره غيره اذ لا اتم عليه بتبدل غيره وكذلك لو
عنه الوارث من غير ان يوصى له بذلك عقابه الا ان يفضل الله
عليه باسقاط عقابه وانما تعلم ان الدلالة غير واضحة فان مضى
التمتع بالصفا راجع التبدل الى على المبدل ذلك لا يدل على ان الوارث
من الاموال المذكورة او الذين او الحج او الصلوة والصوم وغير ذلك من
الوصايا الواجبة بالاصل وغير من النذور والهموم وغير ذلك
المتعل عن العزم من العبادات بالاجابة ونحوها ومات الاجير قبل الفعل
واوصى وغير ذلك مما لا يعد ولا يحصى على المبدل لا على الموصى
بيعدان او قصر شخصه اخرج الاموال من الحقوق الواجبة المذكورة
والجنس واكل الاموال للناس غنيا وظلما بقطع الطريق والسرقة وغير ذلك

نقرا

نقرا ويخرج من تلك الحقوق بالكتابة لا بغيره شيء وكذا من قصر على
النفقة لمن وجب له القضاء مثل الزوجة ومن اكل الربا ومن قصر واخذ الربوة
والجنس وغيره استحقاقا وغير ذلك فاما ما يكون عليه اتم ذلك كله فانه
بمقدور او ايضا قد يتصور ويقول انا افضل هذه المذكورات كلها فانه اخاف
مالا او يحى به فنخرج يكون الاثم عليه لا على وهكذا يفعل الاخر فلا يصل
الحق لله ولا يطل حقوق الناس من الاموال بالعبادات الموصى بها
ايضا فانه على ذلك التقدير ايضا انما الاثام واجب على الوارث فهو العزيم
المبدل ولا يجازى احد بفعله غيره الا ان يريد عدم العقاب على التبدل
لا غير وهو ظاهر فيصير ولكنه بعيد من كماله وقد لا يريد بقوله فينا
ايضا دلالة لانه يسقط عنه عقاب القصص بعدم اعطائه الدين لا اصل
الدين فاما بل ظاهر كلامه يدل على عدم الاحتياج الى الاوصاء وهو بعد
الظاهرة يعاقب بالتأخير في غنمه ما يقابل المال لا صاحبه الا ان لا يبق
على ملكهم ويؤخذ عن السيلولة بينهم وبين موالهم على تقدير الانتقال الى الوارث
وكذا الوارث الخ لا ينبغي ان يكون المبدل ايضا معاقبا ومواظبا على
مقتل قصصه وما كان شاهدا او وارثا او وصيا او ما فاما من اخرج
الوصايا على ان وجهه كان ولا كان باعتبار المظانرة او عدم تعيين الموصى
لاوصوله او عدم بيان الحكم لعل على كل من يقدر على وجهه ولم يفعل
باب الحسبة وكان موقفا عليه فالظانته مواخذة في غيره وفي الاجرة
مفوية بالله من عذاب الاجرة ثم الظاهر ان الوارث عليه الوارث بل لا
ايضا ما عليه من الحقوق التي يصح ادائها عنه او اخرج وصايا التي يخرج
الاخراج قد يراد ذمته من تلك الحقوق والوصايا من غير شاك و
لا عقاب عليه ويرث الاموال المتركة وارثها فاما بقى لاهل الحق عنه
شي قد يعاقب ولم يؤخذ في قصره في الاداء والوصية الواجبة بها
ح والاولى بالجملة ما ذكره قد لا يخرج عن اجماع الا قوله احد لا يخرج
بفعله غيره وذلك صحيح وهو ما يدل عليه العقل والفعل مثل ولا تردوا

وذكر اخرى وهو واضح فاما دلالة هذه الآية عليه ايضا فغير واضح فدلالتنا
ان ليس لغيره البتة الوصية الاصلية الا على ما هو ظاهر لا يمكن ان يكون له الاوصية
مقدمة اخرى وانما دلالة هذه الآية على ان ذمة المليونين وغيرهما
وكذا عقاب كل مبدل مفسر فغير واضح كما هو ان ذمة المليونين وغيرهما
للماسة وهي الوصية المذكورة للاقارب فانه هنا ما كان على الموصي
ثم وذهب فلا جرم ان لا يكون هنا انشراحا على مبدلها وهو ظاهر مع ما
من من الاستعدادات وغيرهما من الامور الواحدة ثم انه ينبغي التحقيق
ايضا والتفصيل بان الموصي كان مقصرا او لا وكذا المبدل وقطعنا انه
لو لم يقصر المبدل لم يكن عليه انشراحا وانما كان كما يعلم من التقيد بالآية
وكلامه ايضا ومعلوم علم القصر والتفريط ولكن يحتمل الصمان
يعطى العوض كما انه يقع في الدنيا اكثر الصمان مع عدم الامم وهذا في
الوصي ايضا متصور بعد التفتت ولكن يقتضي ما بعيد فانه بعيد
تقنين شئ في الاخرة مع التكليف ولا يفسر الامور الاخرة بالانها
لغرض يقتضيها من غير تفعل على بل بمحض نفع وقت لمصلحة لا يعلم
نقط فينبغي ان لا يضيع حق صاحب الحق ايضا بان يعطيه الله الحق
الله يعلم ومن حافت متكلمين من موجبه او انما فاصح بينهم فلا اثم
عليه ان الله غفور رحيم لغير الجور وهو المثل عن الحق قاله في
قال ايضا ان من متعلق بمقدور حال من جفا او جفا حال كونه كايضا
من موجس وكان له ليس بصفة للتقديم ويحتمل ايضا بعبارة جفاف
والحق على الظان من علم لان حاف جاء بمعنى علم كما في قوله تعالى
من موجس افاضل جولا وغير مشروع في الوصية خطأ او انما يعني
يعمل ذلك عمدا فاصح بين الموصي لهم ومع اولادهم والاقرباء الو
المذكورة ويحتمل ان يكون المراد من يتوقع ويقول حين وصيته
الموصي انه يجوز الوصية فاصح لكنه قال في الاول عليه اكثر
المفسرين ونقله عن الجعفر واليعلى الله عليهما السلام فلا اثم عليه ولا

ذنب

ذنب ولا عصيانا على المصلح المبدل من الباطل الى الحق فان الله غفور
الرحيم فكيف لمن لا ذنب له فكذلك لم يكن مبدلا ولا البتة كان خيرا
وانما وقع هذا الوهم وذكر ان الاصح على البتة الباطل الى الحق فذكر كونه
والمفسر والرحمة لذلك لا لمقاومة الذنب لم تكن له ولا المصلح له الا
قرب على ذلك بل لم يكن يعرف كان عليه انشراحا قال في ترويض عن رسول
الله صلى الله عليه وآله انه قال من حفر الموت فوضع وصيته على
كتاب الله كان كفارة لما صنع من ذنوبه في حياته ولعل المراد حق
الله واما سقوط حقوق الناس بالكلية بجملة ذلك فحل التمسك
لغير هذا المثل وانما له مؤيد لما تقدم من سقوط العقاب عن الموصي
بجملة الوصية فتأمل **الثانية** يا ايها الذين آمنوا شهادة بينكم اي
الاستعداد الذي شرع بينكم وامرهم به في مبدل اذا حضر احدكم الموت
اي وقت حضور الموت واشرافه عليكم قبل ان تموت او نقار فيكون
والاعتد على التكليف والوصية حين الوصية يمكن كونه بدلا من اذا
حضر قبل او ظرف حضر فيه شئ والاولى ويمكن كونه ظرف آخر
للاستعداد اثنان جنس الشهادة فاعلم ان ساد مسد المثل على حذف المضاف
على التقديرين اي شهادة اثنين فحذف المضاف واقيم المضاف
اليه مقامه واعرب باعرابه ذوا عدل منكم اي صاحب عدالة
مالك بينهما بعضكم ايها المؤمنون فهو صفة اثنان ويحتمل ان يكون
متكروفا ذوا عدل وهذا كالتصريح في اعتبار المقد والعدالة
في الشهادة فلا يكتفى بالجلول ولا حسن الظن ان لم يصدق حاشا لدواعي
الذي هو شرط سماع الشهادة وواجب اواخران من غير كمال
الملاذ اواخران كذلك اي ذوا عدل من غير كمال فغطف على اثنان
مع التماس حذف للعلم به ولكن مع كون العدل المعترف مذهب الاخرين
ولعدم حسن التصريح بذلك الهدالة ويحتمل جعله عطف على منكم مع
انصب بحسب الحق ولكن يصير الاخران كالزائد ويحتمل كونه للقر

والمباينة في عدم ترك التقدير وان ترك العدالة المحققة ويحتمل
الاكتفاء بغرض العدل من العن بان لا يصدق احراز ذلك ^{بغير} ذلك وهو
وان كان للضرورة لان المسئلة العدل يكون معها نفوذ الطريق
الاول وحقق الاختلاف بالهذه المسئلة كما قيل في سبب النزول للاجماع على
عدم سماع شهادة الرب على المسئلة بل مطلقا كما في هذه المسئلة
عند اصحابنا واما عند غيرهم فبهم من يقول المار من غير كونه البعيد
اي الاجنبي فيمكن الاقرار به وهو بعيد بسبب النزول في غير اوانه منسوخ
للعلم بالاجماع على عدم سماع شهادة الكفار مطلقا على المسلم فلهذا والاصل
الاستصحاب يقتضي عدم الاجماع منسوخ لقوله الامامية ورواياتهم
لكن مشروط بعدم إمكان المسلم العدل كما يشترطه ان انتم ضربتم في الارض
اي سافرتم فيها فاصابكم مصيبة الموت اي قاربكم الاجل ليس ^{بمطلق} شرط
هذه الشهادة بل اشارة الى انتم لا الاشتغال من شهادة العدلين من المسلمين
الى شهادة غيرهما بعد ما كان الشرح مع حضور الموت غالب سببا
لذلك الكثرة وذلك يعلم من قول الاصحاب كان لهم دليل على ذلك
والفعل للعطف والجار مجزوف من جنس قوله واخران من غيركم ^{واو}
جنا مقدم واعتبر من الشرطيين الموصوف والصفة اي محبسونها فانه
صفة لا خلاف اي يقتضيها وتبصر فيها للاشارة الى ما قلناه من ان
سماع شهادة الغير شرط بالتقدير قاله اي ايضا فهو صريح في عدم كون
منكم القريب ومن غير كونه البعيد في عدم نسخ الآية فاما من ادعى السبب
الجواز هو الضرورة فنقول به ما دام وجد فهو اشارة الى كيفية استئثار
الغير من بعد الصلوة قبل صلوة العصر لانه وقت اجتماع الناس قيل
مطلق الصلوة وهو الظاهر من الآية فيقتضي بالله اي الاخران ان
انتم اي ان ارباب وشرك الوارثين صدقتم او الحكم فهو غير من
بناء على ما عدتم بين القسم والمقسم عليه اي لا تسترئ به فاما في قليل
يعنى لا تستبدل بالقسم او باقائه عوضا من الدنيا وهو المار بالحقن

القليل

القليل فان كل ما في الدنيا فهو قليل بالنسبة الى الاخرة وعقوبتها صله
لا يخلت بالله كاذبين لطعم في الدنيا للاشارة الى ان القسم اتمها مع
الارتياب والشك فاما من لو كان ذا فربي يعني اقيما ويقول ان لا
يختلف بالله كاذبا ولو كان المحلوف له فربا ماسا قال في جوابه ايضا يحدق
اي لا تسترئ وفيه انه وصي الاجتناب الى يقتضي الخبر ولهذا بنا على ما
انه دايم يجعل الجزأين معنويا لا مقاديرها هنا يقتضي سوا كان المحلوف له
بعيد امنا او قريبا فاما من لا تكتم شهادته الله اي لا تكتم الشهادة التي لله
يا قاتما يحتمل عطفه على المحلوف عليه اي لا تسترئ ويحتمل الاستيفاء و
الاول اظهر انا اذ المولى الظالمين الاثنين ان كتمت الشهادة او استترئ
بما عتيا كانتهم يقولون هذا ايضا في قسم فان عتيا اطلع وحصل العلم على
انهما استحقا انما الى الاخران استحقا انما بسبب عتيا في الشهادة ^{فان} فخر لان
ولا يصح شهادتهما فاخران يقوم مقامهما من الذين استحقوا عليهم ^{الاول}
اي يقوم شتان من الورثة الذي جنى عليهم تعليم يقوم مقامه على استحق
الاوليات اي الاحقان بالشهادة للمعرفة والمعرفة والاسلام هو جنس
مستدل ومجذوف اي هما الاوليات او بدل من جنس يقوم مقام فقيما ان
الاوليات بالله لشهادتنا احق بالقبول من شهادتهما اي شهادة الاخران
من الغير بانما عتديا وما قبلنا فاما الحق بالشهادة انا اذ المولى الظالمين
ان اعتديا فحقن انقلاط موضع الباطل موضع الحق او الظالمين انفسا
قال في معنى الايتين ان المختار اذ اراد الوصية يعني ان يشهد عدلين
من ذوي خبيرة او دينه على وصيته او يوصيها لهما احتياطا فان يحددها
كانت سفر فاخران من غيرهم ثمان وقع نزاع اربابا فاستباح
صدق ما يقولان بالتقليط الوقت فان اطلع على انهما كذا با بامانة
ومظنه حلفت احزان من اولياء الميت والحكم منسوخ ان كان الاثنان
شاهدين فانه لا يجلت الشاهد ولا يمار من بمه بين الوارثين
تابت ان كانا وصيين ورجا الميراث على الورثة اما الظهور رجحانه ^{الوصيين}

فان قصدت الوصي باليمين لامتانة او لتجمل الدعوى وفيه ان الظ
الاية الاستدلال على وجه المذكور لانه اذا الوصية بفعل ذلك احتياطاً ويقول
الاصحاب ان الوصية واجبة وبطلان عليه الرواية عنهم العلم ولا يقد
يكون عليه شيء اوله شيء فيترك الوصية بضيع ويترك وذلك غير
فاما النسخ الذي ذكره فقد ذكر الا انها منسوخة على هذا كون المار
بالاخر لا الكفار وهذا ذكره منسوخ على تقدير كونهم شاهدين لهلك
على الشاهد وايضاً ظاهر الاية انما كانت هذه كمالها فيمنعها لانه لا
الها احتياطاً وحلت الشاهد لمن خاص في صورة كونه كافر ليس
كما كان تدبره على قوله وليس جار من لهات الارث اذ مع حلت الشهود
لا حلت للوصية وبثبت الحكم وهو المذهب في الوصيتين ايضاً غير ظاهر ان
الوصي ايضاً لا حلت عليه لانه ليس مما لو لم يخلع بزمه شيء وهو في
اليمين اما اخرج بدليل لا يارض به يمين الوايت فان جوز ذلك
لدليل وهو الاية فيمكن جواز في الشاهد ايضاً لاية بل هو على الجمهور
في الشاهد قد قال بعد قوله والغير المدعى اذ روى ان يمين الداعي
ومدعي بن بدي حجة الى الشام للبيان وكاناح نظر يمين ومعهما بدل
مولد عن دين العاص وكان مسلماً على قدم الشام من بن بديل قد
ما معه في صحبة وخرجها من مائة ولم يغيرها ووصي اليها ان يدعها
مساءة الى اهله ومات فقضى ما واخذ امته انا من فضة فيه ثلثا
مثقال منقوش بالذهب فبقيته فاصاب اهله الصحيح وطولها
بالا انما تجد انما افوا الى رسول الله صلى الله عليه وآله فنزلت
رسول الله صلى الله عليه وآله بعد صلوة العصر عند المبر في بيها
تدريها لانا في ابيها فاما بنو يمين ذلك فقالوا قد استيناسه و
كن لم يكن لنا عليه بينة فلهذا ان يقر به فرفعها الى رسول الله
صلى الله عليه وآله فنزلت فان عشر فقام عن دين العاص والمطلب
انهم قاعة السهيمان وحلفا ولعل يخصص العدد بالخصوص او بقره

نفسه

وفيه

وفيه مخالفة بعض القواعد الفقهية مثل تحديد الدعوى بعد الاحالة
واخذ المال من امل فيه فانه يمكن انقضائه عليها وحلف المدعي ويمكن
مكثراً للشار ولكن كيف يمكن الحلف عليه مع عيتم عن الميت فكانم الكفو
بالخط والعرايين او في العلم ذلك في الالف افي الحكم الذي يدين او تحلف
الشاهدين اذ في اي اقرب اليك ثاوي بالشهادة على وجهها على نحو ما حل
من غير تحريف وحيانة منها او يضافون اقرب ان يضاف ان ترد ايمانك
ايماهم بان تردوا اليهم على المدعين بعد ايمانهم فيقتضوا ظهور الميت
واليمين الكاذبة وانما جمع الضمين لانه بم الشهود علم وهذا اصرح منهم
المراد المشهور في الاوفاً وانفق الله معاصيه بان كتاب او امه وتك
في ابيه واجلوا ما في صورته واسموا بجمع اجابة والله لا يهدي الفهم
العا سقين اي فان لم يتفق ولم يسعوا كتم قوماً سقين والله لا
يهدم الحجج الى طريق الجنة بمقوله من كتم انفسهم حيث لا يتسارون
تلك الهداية بل الضلال ولستع به النظر في حال اولاده وحفظ اموالهم
وهو الجيت عن اليساري وفيه ايات الاولي واليساري اموالهم ولا
الجيت بالطيب ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم انه كان حوا كبراً امر الله
تعالى ولا الكلفين الذين ياديهم اموال من لا ب لهم من الاطفال بان
يعطوهم بان يسلموا الى اوليائهم ان لم يكونوا اولياء وان يعطوهم ان كانوا
اولياء او يسلموا اليهم ولكن بعد البلوغ والرشد بالدليل القوي واليقين
ظاهر فيمكن اليهم بحج ان لانه في اللغة من مات ابوه مع علم بلوغه
باعتبار مكان من البلوغ ويعبر به لاشارة الى البلوغ في عدم الساقن
بحقهما فخر عن استبداد اموالهم التي هو حيث اي روى بالنسبة الى
الاحق يبقى به الحرام وان كان حيداً صوة ونفسا في الدنيا با مواليهم
للحال الطيب اي لا تصرفوا اموالهم بل تصرفكم في اموالكم فهو نهي
لتصرفهم في اموالهم واستارة اليك ذلك حيث والتصرف في اموال
انفسهم طيب لاه الجيت والطيب انما يكون باعتبار الحاجة ويحتل ان

لا يزال فاعلم من هذا
 انكم لا تسمعون الى الله
 بل تسمعون الى الناس
 واما الله فانه لا يهدي
 القوم الضالين
 ٢٢

بعض الاجناد ويمكن الجمع بالمراد على السوء في الحجة ولكن ظاهره حصوله
 بأربعة عشر وثلاثة عشر مكانه جميع على تقدير توقيف الحسن بن علي الرضا
 وهو لا بأس به ولكن الخرج ما تقدمه بغيره من جنس عدم توقيف زائدة
 صريحا ونقل الشيخ في كتابه كان واقعا في مرجع مثل الانه يظهر من كلامهم
 عدم التوقف في توقيفه فانهم يقولون الخلل الذي هو فيه بالصحة ولا يذكرون
 ذكر الشيخ انه كان واقعا ورجع وكانه للرجوع تركوه متاخرين يمكن حملها
 على السوء في الحجة عشر ولا بأس وعلى ظهوره علامة اخرى فاصل او
 العينية الاقوى ولا يلتزم الدور الموهوم في رد فعله ولا اليانة علامة
 لسبق البلوغ ولا يحصل له البلوغ لان المراه ما يعلم به فلا فصل وهو حاصله
 الاثبات فيما علمنا ذكره ويمكن ان يكون المعنى بان آتت بعد البلوغ
 بل هو الظاهر وان كانت الامتحان بغيره لاحتمال التيقن ببلوغه حتى علم
 الرشد بعده ويؤيده انه لا يلزم من منع الحق عن حقه فخر الخلق
 صانعا لاولياءه ولا يبعد كونه لمن يرد ما لا يتم ويمكن احاطة أو
 عليه مسامحة فيكون مراد القابل من الخطاب للاولياء ذلك والآخر
 ببلوغ السخا كناية عن البلوغ وهو يحصل باقتدار المراه باسار الرشد
 اقباضه والعلم به وسري ان الطاق المراه اصالح الحال بل حفظه وعدم
 صرفه فيما لا يليق بحاله وان لم يكن عالما بصره باقتداره فيما ينبغي حتى
 معرفته بالسوء وعدم قدرته على المعاملات وتحصيل الاموال انه لا
 يعتبر فيه العدالة وقيل اعتبارها في حصول الرشد ونقل الاجماع على عدم
 اعتبارها في صا الرشد والتذكرة وقادري عليه الاجماع ايصافه و
 فالأمر المراه العقل واصلاح الحال وهو المروي عن الباقر عليه السلام فراه
 ما علمه وقد حدثت العقل من تعريف الرشد عبارات العقل الا
 الغرض حصول العقل بل البلوغ ايضا وبیان ما يبعد بعد ذلك وهو اصلاح
 المال وانت تعلم ان يحتاج الى العتدة على الكسب فلا يضر عدم الكسب بل
 تركه وعدم تحصيل المال به على تقدير العتدة ايضا ولا العترة على تحصيل

بکین ان نظر امار المجلد فی
 کد الش دان نظر امارات
 آف نشه الکریه
 معاً
 المدور ان العلم جین لا شیئ
 جین فی البیوع فلیین علی
 البیوع فاذا اوقف البیوع علی
 البیوع الی البین یز
 یز البیوع حتی دار
 لا البیوع ۱۳

الدور جوان العالم جعفر
يحيى من البوع فالحين
البوع فاذا اوقف البوع
كلور البوع ان الحين
لا البوع

المال بالمال بل ولا العدة على المعاملة بغيره بل يكفي المفظ فقط
 بحيث لا يمكن مضيقها له وان تعرف لا تعرف تصرفا غير لائق بحاله
 يحتاج الى كون ذلك ملكه ايضا كل ذلك المصل ويتحقق تسلط المالك
 ملكه بالعقل والنقل وخرج المضمع بالدليل وبقي الباء والمضمع المقصود
 ولا كل واحد ليس بمن له كسب او قدرة على تفصيل المال والمعاملة
 فاذا ذكر كسب الغفلة مثل شرح الشارع محل التامل وقد حققنا ذلك
 في شرح الارشاد فالأية تدل على وجوب الامتحان حتى يعلم البلوغ
 الرشيد على من بيده المال وجوب الدفع بعد ذلك ولا يحتاج الى الحكم
 والولي لا الى الطلب كسائر الحقوق مثل الدين كانه بمنزلة الامانة التي
 ولا يبعد ذلك الا ان يرضى بالبقاء عن من كان ولا يبعد العزيمة
 ح بل مطلقا لتعقيب الاجابات بالهاء بعد البلوغ وائياس الرشيد
 ينبغي الاستناد عند الدفع لما قاله احد الآية وظاهرها الوجوب ولكن
 حملت على الارشاد ويحتمل الاستصحاب للمبالغة في حفظ ماله بل ان
 لو قال له قال لا يتم يقولون بوجوب حفظ المال ونحن في التضمين ونك
 الاستناد وقد قول اليد والظان لا نحتاج فيه مع تحقق ذلك ونذكر هذه
 بالمضموع الذي هو حجة وهو مفهوم الشرط بل مفهوم العاية ايضا لان
 قوله حق يبلغ النكاح كل غفلة ورسنه وهو المناسب اذ يجرى البلوغ
 العقل ليس بغاية المشغ وبشيغ ارادة كمال العقل واصلاح المال بالرشد كما
 في قوله ولا تروا السفهاء بالمخطوف صريحا على غير ما عطا المال الى
 السفهاء حتى يبلغوا او يسندوا فغيره بدوهم وان كبر سنه وصاويها
 وقول الجنيته باعطاء المال بعد حسنة وعشرين سنة او من سنه الم
 ام لا في البلوغ يحصل بثمانية عشر سنة ويحصل بعد سبع سنين بغيره
 احوال الناس لقوله صلى الله عليه وآله من ومهم بالصالح سبع على ما
 نقله عنه في الكشاف بل في ايضا مخالفت للفران العزيز والعقل السليم من
 عيش دليل والدليل المذكور باطل فان كون البلوغ ذلك ثم وبعد التسليم

حصو

حصول التفرم وعلى تقدير التسليم حصول بغير موجب للدفع وترك العقل
 ثم والميز بعد تسليمه لا يدل على ذلك وهو ظاهر كيف يدل الخبر الموقوف على
 القرائن وان دل على السوا يلجبت يمكن الجع وعلى تقدير دلالة على بغير
 فان كان هو اياس الرشيد فلا معنى لقوله وان سنه الرشيد لم لا
 خلاف المأخذ لانه يوجد من هو ذلك السن مع عدم الرشيد انه
 ان سلو مع فلا يحتاج الى الاستدلال بالضعف المذكور اذ تكفيه الآية
 وان يكن ذلك التفسير اياس الرشيد فلا معنى لاعتبار اعطاء المال
 مع بقاء السفه الموجب لعدم الاعطاء بالنص والاجماع والعقل بل يمكن
 ان يقال بقرينة البلوغ في اربعة عشر بجزا الاعطاء ايضا فانه يحصل
 الجس بل السبع ايضا وبالمجمل هذا القول مع هذا الدليل من القريب و
 التجارب ثم في من كل حال الجبم صفا في ذلك فاسرافا بمعنى مرفق حال
 عن الاكلين ويحتمل تغيرها ويحتمل ان يكون الماد من زيادة على المعروف الذي
 يجوز اكله بالامتناع القوي فان اكل مال الجبم مطلقا وان كان وصياح عنه
 اسرف غير مباح لقوله فليستعفف ولغيره فاراد بالاسرف لازمه وهو
 المباح وان كان الماد معناه العرفي فلا خصوصية له بالاطفال والظان
 الماد بالاكل لاخذ والتصرف وبدا را اي ساد من فهو ايضا حاله ونفس
 مثل اسرافا او لمادكم كسبم فان تكس في تادير المصدر مفعول به
 اي مفعول متفق كما تشبه قبل ان يكبر او باخذ والمال من ايدنيا وهذا
 القيد لكون الاكل ح اجمع ولا حتمال كونه في خاطر الاكلين كذلك والافليس
 المخرجه مفيد انه قد وجب الاستعفاف على القيم والمقرو في مال الايتام
 وهو الامتناع عن كل مال الايتام واخذ اذ كان غنيا غير محتاج وتقر
 يحتمل ارادة الغنى العرفي والشرعي وهو من يقدر عن قوت سنه
 الذي هو ضد الفقر المشرقي فلا يجوز اخذ المقيم على الايتام وان كان
 فعله غير محتاج الى الاجرة ايضا فلا يأخذها هذا فيمن صار للمال بيده بان
 او صار وصيا كذلك ظاهر واما غير بان يجعله الحاكم فيما يمكن له جواز

ويحتمل كونه مفعولا لا متقدما
 خوفات يكبروا ويأخذوا
 المال من ايدنيا

أخذوا جرة المثل وجوان يمين الحاكم ذلك له إذا المولى عبد الباذل بعض
يفتقد بالوصى والمشرع بدوت من استاجر الحاكم وأما الفقهاء لا
والأكل منها بالمعروف والمحتمل أن يكون المراد به ما هو معروف في الشرع
والعرف جرة لعلمه الذي هو حفظ الأولاد والموال فلا يجوز إلا ذلك
المتداول له أخذ ذلك كله وإن كانت الأولاد تحتاج إليه من سد الحاجة
ويحتمل إرادة ما يحتاج إليه ولكن بعد جوان أخذه مع عدم الإجرة أو نية
عليها ويحتمل أقل الأمرين والأول أظهر لأن يكون متبرعا أو وجد المبرع فلا
يسلم إليه الأيتام والموال بالاجرة بل يسلم إلى المبرع نفسه أن جعله الموصى وصيا
لا يبعد ذلك والظاهر أن الأكل هو الوصى الذي جعله الحاكم وصيا وقبلا
يحتمل الذي كانت المال يده بعد موت صاحبه أيضا مع عدم الوصى وتقدم
الحاكم للهوم والقبض الطر جوان الأكل مع وجود الأولاد بقرينة أن يكسروا
يحتمل جوان القسرة والأخذ مطلقا يجعل الأكل كناية عنه ويحتمل الأصناف
بها كما أنه تضمنت الأكل من بيوت الأيتام ويحتمل جواز مع
عدم الأولاد أيضا للهوم من كان مع قطع النظر عن قرينة أن يكسروا
فما مل ولا شك أن الاحتساب أحوط والظاهر أن هذا الأمر لا يباح كما
أن الأمر بالاستيلاء لا يباح ويحتمل الاحتساب بقرينة أن الله
حسبا أي عابا وعالمنا أي كافيا فالاستيلاء عليهم باحتسابهم وبقرينة
ذمتهم وهو إشارة إلى عدم وجوب الاستيلاء فأن الله كاف وشاهد
فقد جوان الاستماع عن الاعطاء مرة أخرى بالانتماء عن الحكام واليه
وغيرها وحسبا حال ويحتمل التبرع بالبا. زائدة **الثانية** وليفتش الذين
لو تركوا الآية الذين فاعل وليفتش وتركوا فعل شرط فاعله ضمير الذين وقوله
مفعوله وصفا أي صفات صفتها وفاقوا عليهم جزء الشرط والجملة صلة
الذين على معنى عالم وصفتم أنهم لو شاربوا على العجين أن يتروا خلتهم
أولاد أصنافا فاعلهم يحتمل كون الخاطئين هم أولياء الأيتام أو الأشخاص
تحتهم من القسرة فهم وفي أموالهم على غير الحق ويؤيده ما روي في

عن موسى

عن موسى بن جعفر عليه السلام قال الله أو عذره مال البيت عقوبته
أحداهما نفعه الآية قال يفتش الآية قال يفتش بذلك يفتش أن يفتش
ذرية يصنع بهم كما صنع بهؤلاء الأيتام والظاهر أن الآية أن الذين وروا
الجوان الصادق عليه السلام قال إن كنتما على ابن أبي طالب أن أكل مال
البيت ظلما سيدركه وبال ذلك في عقبه من بعدهم وبذلك أيا
في الآية فأن الله يقول وليفتش الذين الآية وأما في الآية فأن الله تعالى
يقول أن الذين الآية ويحتمل كون الخطاب للخاصين عند أبيه الموصى
تروا أن وصي يفتش بغير الأولاد وليفتش عنهم عليهم كما يفتشون على أولادهم
ويحتمل غير ذلك وما صله أنه ينبغي أن يكون أن لسان نفسه وأولاده
ونفسه غير أولاده عنه سوا كما يخاف على الأولاد قدسهم ويفعل ما يصلح
لهم ويخاف عليهم بما يلحقهم من الأذى كذلك ينبغي أن يخاف على الثاني و
يخاف من أنه أن قصده حق الثاني بقصره حق الأول وفي الاحتساب
يدل عليه كثيرا العقل بما عده حق ورد أنه من زنى فزنى بأهله فدل
على من يجر الإشارة إلى فعل ما يضر بالعين بل يفتش في فعل قول الضرر
من أولاد الموصى وعينهم وذلك غير بعيد عن باب الأمر بالمعروف
النهي عن المنكر كما أكد ذلك بقوله فليفتش الله وماله للمدا والمفتش إذا
لا يفتش الأول بدوت الثاني بل لا يصلحوا العاقبة ثم لم يمتهم بأن يقولوا أولا
سديد الآية كما يقولون لا أولادهم بالمشقة وخسر الأدب فتدل الآية
ح على جوان تأديب المتأخر بالقول والفعل السيد لا يفتشهم كما صرح به
في محله ويحتمل أن يكون المراد أن يقولوا أولا مصيبا وصوابا وموافقا
للشرع والفعل الموصى في إحصائه بمنعه عن الزيادة عن الثلث بل يقول ما
في الرواية أن الثلث كثير والربع والمنحرف في وإن التزلف لا ولا كذا حتى لا
يتكفروا إلى وبما روي أيضا ما عليه وماله بالمؤبقة وغيرها فتأمل بل
العقل السيد المذكور كل واحد على حاله أن الذين ياكلون الخ فطما كل
أن يكون حاله أي ظالمين في الأكل أي من جهة الظلم ويحتمل أن يكون المراد

بالاكل القصر مطلقا كما في قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر لكم من
بالباطل وعينها فان السقير يطلون المقر بالاكل كثر ولعل ذكر البطل للتاكيد
بمثل بطريقه حيه ومحتل ان يكون ظاهرا للبيان واكتشف فان اكل ما لا يبيح
انما يكون ظاهرا كما في بقول النبيين يعين الحق ولا تله قد يكون اكل ما لا يبيح
بالحق مثل اكل ما يعرف اجرة او عوضا عن مال الموصى الذي اقر به
او استقرض من ماله وان امكن تاويله بان ذلك ماله لا ماله لانه
يكفي ذلك المقدار لدفع التبرع والمرد بان اكل مال النبي اكل المال فيحتل
ان يكون اكل ما يوجب اكل ما لا يبيح انما ياكل ما يوجب دخول النار
ان المراد به كسامة عن دخول النار فاذا دخل النار بالاكل كانت في بطنه
نارا وانه ياكل يوم القيمة النار ويصير به مارق عن الباطل فانه قال
قال رسول الله صلى الله عليه وآله بهت ناس من جنودهم يوم
تاج افواههم نارا فيقول يا رسول الله من هؤلاء قال هذه الامة وسيصلو
سعيوا اي يلزمون النار المشتعلة ويقاسون حرها يقال صلى بالامر
فاسحق حره والسعي على السعي والسير اشتغال النار ولينبع هذا
بأشبه الاول ولا تقرأوا السعيا امواكم لئلا تجعل الله لكم قياما وادراكا
فيها واكسوم وتقولوا لم نؤلفها في قوله صلى الله عليه وآله
تفسير السعة والظاهر ان المراد به من لا يتعد اعنى المبلر امواله
من بصرهما فيما لا ينبغي ولا يبيح اصالتهما وتمرهما والقصر فيها والخط
شدة في وعينه به وقد خسر في الكتب الفقهية ايضا به بحيث
حقيقه ذلك عندهم وهو قريب من معناه المعنى فيتعين حمله
عليه لوجهه على سائر ما قيل فيه اذ لا دليل له في ثلث النظم اكثر
المضامين رجحان ان المراد باموال السعيا والمطاب الاول
والعوم اظهر والتى يدل على ان المراد باموالهم قوله تعالى وان تقوم
فيها فان الصبر راجع الى السعيا فالمراد من اكل ما لا يبيح
ان اكل السعيا على غير مطلق او على الاولياء من غير اموال السعيا

لا فاني

ولا فاني به والسقير ان كانوا تمتع بحب نفقتهم تكلفوا بغير بدل عليه
قوله وتقولوا لهم قولوا معروفا ذات الطائفة الخطاب للاولياء او لمن بيده
مال السعيا لانه فسر بان يقولوا قول لا جيلة معروفا شرعا وعقد بان
يوجد لهم عدلا حسنا مثل ان صلحتهم وشدتهم سلم اليكم اموالكم واذا
رجعتم اعطيتكم وان يتدفعوا بهم ويقال لهم كلام شعير بالرسد وبيدهم
على ذلك ومن شدة وهم اليه بطر بوجوه ونحو ذلك فيكون اضافته
الاموال اليهم للابسة مثل كونهم قوامين عليها ومصرفين فيها كمالا
وللاشارة انه لا يذعن من المبالغة في حفظها لمعظم اموالهم ولا يذعن
حين اموالهم التي يعاينها اكلها في قوله تعالى ولا تأكلوا مما افطركم مما
ملكتم ايمانكم من قياتا فان المراد عدم مثل البعض بعضا وجنس ما ملكت
الايمان وجنس القيات لا نفس الخطاب وما ملكت بمينه وقياتا فقط
ولعل ان كتاب هذا المقدار في الاضافة التي يكتفي اذ لا ملازمة في جعل
الاموال للخاصين لما عرفت فتأمل وبدل عليه ايضا ما بعد الآية فانه
في بيان احكام اليتام والرسد ومن بيده المال وهو مؤيد لهم الذ
قلناه وقال القاضي في الاولياء عن ان تقرأ الذين لا رستد لهم اموالهم
الى قوله وهو الملام للايات المتقدمة والمأخره كانه يريد بالمقدمة
قوله وان تقرأ اليتام اموالهم وهو بعيد فالاية تدل على عدم جواز تسليم اموال
السعيا اليهم لمن بيده ما لهم فيضمن المعطى مطلقا على الظاهر وجوب ان
وكسوتهم اموالهم ويمكن ادخال سائر الصرويات مثل السكنى في الانفاق
وهو أولى ظاهره وعين اذ كان لهم ولي مطلقا فهو بمنزلة ما اعطاه اليه
اعطاه اليهم واذا المرين والاصل لا يبعد وجوبه على المقر كالولي مع عدم
الصمان ويبقى الاستناد ويضم منه انه يجوز لمن عنده المال من غير شرط
العدالة ولا اذن الولي والمالك ويمكن استخراج الاذن مع الامكان من
خارج وتدلى ايضا على وجوب القول المعروف لهم وعدم جواز قول لوليتهم
بما يحرم ويحتمل كون الامر للشئب ثم اعلان ظاهر هذه الآية وقوله تعالى

وايتلو اليساى الى قوله فان افسنتم منهم وسدا والحق قد تمت هذه البقرة
ومن كان سفيها وصفيحا فيحمل وليته ان السفيه بحجة ظهور سفيهه في
عليه في حال مطلقا يجوز ان يضر فانه المايل ولا تسلح ماله اليه ولا اخذه
منه فيجوز ويضمن سواء كان بالمعاضة او لا مثل الهبة والزينة والفس
وعينها وقد تفرق السفيه في تصرف ماله فيما لا يمتنع عقلا او شرعا
ان كان له فائدة دينية او دنيوية فانه مضيق لذلك المايل في غيرها وقد
تفرق السفيه في شرعا وميذر وسفيهه وهذا هو الاجماع في التذكرة
في ان صرف المال في حرم مثل الخمر وسفيهه واطراف اجماع الامه و
كتاب في غير ذلك فاعلم ولا تترك سبيل بل ان السفيه من كان في الامور
الشياطين وكان الشيطان لم يتركه كقولنا السفيه يفرق المال فيما لا
يشفي وانفاقه على جهل الاسلاف وكانت الجاهلية تفرق الجاهل وتبين عليها
ويتركوا ما لا يفي بالحق والسعة ويترك ذلك في استعانة ما لا يفي بالحق
في وجوبها مما يقرب منه ويتركه وعن عبد الله هو اتفاق المال في غير
وعن مجاهد وانفق مدي في باطن كان يتذكر ويعد انفق بعضهم بنفقة في
فاكثر قال له صاحبه لا خير في السرف فقال لا سرف في الخير وعن عبد الله
بن عمر بن رسول الله عليه وآله بعد وهو يتوضا ما هذا السر
باسعد قال انما الرضا سرف قال نعم وان كنت على فقر فليس عليه من
اصير المؤمنين عليه السلام ان قال في التذكرة يفرق المال في ما لا يمتنع
اصلا ان يفرق كما يفرق البذر الا انه يختص بما يكون على سبيل الانفاق
واللاد باخوان الشياطين استلهم في الشارة وهي غاية الذمة لانه لا
من الشيطان او من احد قائم لانهم يطعمونهم فيها باسمهم من الارزاق
او من قربانهم في النار على سبيل البعد وكان الشيطان لم يتركه وكان
الشيطان كما في قوله فلا يجوز ان يطاع فانه لا يدعو الا الى شل فعله في
صريحه في تحريم السفيه والاسلاف وفيه مبالغة في ذلك حيث ان
السفيه كالشيطان في الشر استحقاق النار فانهم لم يتركوا عمل الشيطان

كل فاسق

كل فاسق سفيها وميذرا واشترط العبد الله في الميذر والاشفاق
حسنة في الكثرة من اجل ان سادس السفيه الا انه يفرق عن الشيطان ذلك
في ابتداء الميذر والاشفاق اما اذا ارشد فله تشديد في بقائه وسد
بعد ذلك يجوز ان يكون وسيدا او فاسقا فادعى على ذلك الاجماع في
التذكرة ولا قد صرح ببعض الاصحاب مثل العلامة في بعض بقائه
بانه يشترط في الميذر وعدم جواز تصرفات السفيه المايل ان يتم في حرمه بقوله
بمعنى السفيه في حرمه ولا يترك في ذلك بحرمه والسفيه كان المايل في ذلك
فان يجرى زيادة الدين على المايل ليس بحرمه وموجب له بل انما يصير بحرمه عليه
بعد حكم الحاكم وبله ان المعول العقل لا على جواز تصرف العقل في امواله
المايل في الدليل ولا دليل هنا وقد صرح ما انضم اليه حكم الحاكم بالاجماع وفي
غيره تحت الجواز وانه يلزم للمرجح والضيقة فان اكثر الناس ليسوا بمايل عنه
فتأمل قوله يقول ان الايات لا صراحة بها في حصول الميذر مطلقا لكل سفيه
اما آية البقرة فالحق املا الى الحرام اصله في امرها السفيه كما يدل
عليه تنكير سفيها لا يدل على الميذر مطلقا لكل سفيه اما آية البقرة فان
املا الى الحرام اصله في امرها السفيه كما يدل
في امر واحد وهو لا مالا في حق له عنه بخصوصه او يكون النفس في
سفيه خاص او يكون الماد السفيه الذي عين مسبوقة في شل متصل
بالبلوغ ولا نزاع في عدم اشتراط حصول الميذر هذا السفيه حكم الحاكم
بحرمه السفيه ولا في زواله عنه بدونه وقد يجمع الاجماع على ذلك النزاع
من بعض كتب الفقه على انه قد فسرك من الميذرين السفيه هناك
بغير هذا المعنى فانيات مثل هذا الحكم يشبه بان يرى الظاهر من النعم
العره وان الهبة هو السفيه مطلقا وان لا يبالى بالفرق والفرق بين الميذر
والفاسق وعدم فرق معقول بين حكم الحاكم وعدمه مشكل فالتع والميذر
السفيه خلاف ما ثبت بالدليل العقل والشرع من الكتاب والسنة و
الاجماع فستلزم مرجح ما قلنا من كذا يجري بعض الجهوش في الايتين البايتين

فان عدم اعطاه الولي مال السعفة اليه حتى يرشد لادب على جوانه
في احواله مطلقا لاحتمال ان المراءى من البلوغ والمصلح البلوغ ويؤيد ما قيل
من كون الخطاب في اكثر التقاسير لادب لادب قطع الولاية عنهم بعد البلوغ
والرشد ذات حدث السعة وان جعل الخطاب لمن بيده ماله فلا
يدل على جرح مطلقا لاحتمال عدم جوان اعطاه ماله اليه وجواز فقرائه
المالية في الجملة اذا وفقت على وجه لا يفرق فيه بان يردى ويترك ويجوز
بما مل معاملته لا عين فيها الصلة غاية الامر ان سلم عنهم ذلك بحسب
الاختصاص والاضاع والاحوال انه يجوز لمعا عليه ايضا اعطاه ماله اليه
بل يسلو الى الولي ويمكن جوان الاخذ له خفية او جهرا وفقرائه فيما هو فيه
وكذلك بعد التليم الغير الجوز والاية الثالثة في اختصاص السعة بالسعة
المصل سفله الله البلوغ ولعمد اقال الشيخ الشهاب في شرح الارشاد انه
يخصر صفة وبالجملة المسئلة من مكررات القرن وقراين استدلال
الاخصاب فيقتضي عدم الاشتراك في الحكم وامادقة النظر في الادلة على ما
هو المتعارف في غير الفقه وقطع النظر عن قوانينهم واكتفاءهم ببعض المقتضى
مثلا لا قائل بالفرق وانه ظاهر العزم وان الظاهر عدم الفرق وان
السعة اذا كانت موجبا فحكم الحكم لا اثر له فيقتضي الاشتراك والاحتياط لا
يتذكر ان اسكن الشافعية ضربك الله مثلا عبدا مملوكا لا يقدر على
شيء الى قوله هل يتصور قد استدلل بها على كون المملوك مجورا عليه
في جميع تصرفاته وعدم صحة شيء منها الا باذن سيده لكن هذا العزم
مخصوص بصحة بعض تصرفاته مثل اطلاق زوجته ونحو ذلك لا يملك
و يتبع به بعد عتقه ويقتل قول الماذون في تصرفات تجارته الماذون
فيها وكذا اعطاه لا يملك شيئا اصلا سواء مملوكه مولاه ام لا لانه نفيت
عنه القدرة مطلقا وليس حقيقة فيكون المراءى في المملوك لانه افسر
المجازات في الاستدلال نظر فان غاية دلالتها على وجوب مملوك
لا تدل له على شيء وجود عبد مملوك قادر على شيء في الجملة فان الله

عليه السلام

على عدم المملوك المملوك اصلا ولو بغير الاخبار وبتمليك الولي ويحق
فانه يجوز في ذلك ان يكون عبدا حرا ولا يملكه الولي وبغير اذن الولي
او الذي لا يضرب له ضربية وغير ذلك او يكون المراءى في المراءى عدم صحة
المصرف لعدم المملوك فقد يكون مملوكا ومجورا عليه كالصبي فانه يوق
لا طفل انه لا يقدر على شيء مع مملكته بل بين كونه مجورا عليه وبغير ذلك
تناف في الجملة فان المتبادر من الاول المكتبة الا انه يمنع من التصرف
كالصبي والمفلس السعة فتأمل ثم انه يدل على المملوك قوله تعالى
وانكلموا الايام منكم والصالحين من عبادكم وما انكم ان يكونوا
يعنيهم الله من فضله فانهم وبعض الاحبار الصبي وان يدل على عدمه
ايضا ببعض ادعيان الجمع بينهما في الجملة بالمرء على المملوك والمجور وقد فصلنا
المسئلة في شرح الارشاد **الثالث عشر** اعطاب المجور والسكنى في
والعبية وغيرها وليس ما يدل عليها بخبر صها ليدل على ما عزم
يدل على فعل الميزات قد ذكر المراءى وغيره الايات الاولى في الايات
التي هي تنفقوا مما يحبون **الثانية** وما نصه والانفس من غير فرق
عند الله هو خير مما اعظم اجل **الثالثة** ليس التران ولو اوجهم
قبل المشرق في قوله وفي المال على حجه ذوالقربى واليتامى والمساكين
واين السبل والسائلين وفي القارب وقد تفسرها الايات والاحكام
على ذلك لا يعد ولا يخص ومعلوم انه لا يحتاج الى ذكرها **الرابعة**
النذر والهدى واليمين وفيه ابحاث الاول فقيه آيات الاول ما
انفق من نفقه او نذر تم من نذر راي كل ما فلت من نفقه حسنة
او قبيحة كل ما اوجبت على انفسكم بالنذر ويجعل شبهه ايضا الله
فان الله يعلمه وما للظالمين من انصار فيعلم استحقاق صاحبه
للاجور وفيه فاعله فيجانيه على ذلك ان جعل الخير وان شرافته او
لا يبعد دلالتها على استحباب فعل النذر لان النذر طاعة وتحريره
ان كان موصية حيث قرنه بالانفاق المعزوب والمره ووعده فاعله

الخطاب

الشك في العمل

بالاجز اذ قلته على وجه المرحف واوعد بالعقاب على عدمه بان يعلمه
وكذا وجوب الوفاء والتمسك من فاعله على ما هو ظاهره وسواء
يدل على الوفاء وقال في النذر هو العقل على نفسه فعل شيء من التي
بشرط ولا ينفذ ذلك الا بقوله الله على كذا ولا يثبت بعينه هذا اللفظ
واصل النذر الخوف لا انه يعقد على نفسه خوف القصير في الامور
نذر الدم وهو العقد على سفك الدم الخوف من مصرة ومثله الا ان
وفي هذا الكلام تاويل اذ يفهم منه تخصيصه بالفعل والرجل لا يقول
بالثا ويلوي ويدل بالمرء الشخص في فعل الملة والترك بالهائية او المراد
مثله وايضا التقييد بالثا في العقد في المباح كاهو مذهب
بعض الاصحاب وهو عمل الثا مثل ايضا لعدم ادلة النذر مع عدم
استعماله في بيع ويحتمل ان يريد المباح وايضا من التقييد بالشروط
يعلم عدم انعقاد النذر اذا المرئيين مقتضاه كاهو مذهب السيد
وهو ايضا عمل التامل لعدم الاله وعدم العلم باعتبار في معناه ولو
اصل الخوف ظاهر في العوم وكذا اصل عدم الزيادة وبهذا ذهب كثير
الاصحاب الى عدمه على الظاهر ولكن يشعر باعتباره محججه منورين فانهم
عن ابو عبد الله عليه السلام قال قال اذا لا الرجل في الشيء الى بيت الله
للعوام وهو محرم فحججه او على هدي كذا وكذا فليس بشيء حق يقول
على الشيء الى بيته او يقول الله على هدي كذا وكذا وهو المشهور
من بعض الروايات كالصحيحة المقترحة ويدل ايضا على عدم انعقاد
من غير لفظ كاهو مذهب الاكثر خلافا للشيخ فانه يكتفي بعقده قبلها
لم يتلفظ به ودليل مذهب الاكثر عدم العلم باطلاق النذر عليه
والاصل في الشهرة وبعض الروايات مثل الصحيحة المقدمة وروايات
على مذهب الشيخ بمثل وان يبدل واما في افنكم وتحقق فيما سبكم
تاويل لا ينبغي وكذا بمثل قوله تعالى واعلموا ان الله يعلم ما في انفسكم
فاخذروه نعم مما تدلان على العقاب بافعال القلب ولو بقصد

منه من شرط
بشرط ولا ينفذ ذلك الا بقوله الله على كذا ولا يثبت بعينه هذا اللفظ
واصل النذر الخوف لا انه يعقد على نفسه خوف القصير في الامور
نذر الدم وهو العقد على سفك الدم الخوف من مصرة ومثله الا ان
وفي هذا الكلام تاويل اذ يفهم منه تخصيصه بالفعل والرجل لا يقول
بالثا ويلوي ويدل بالمرء الشخص في فعل الملة والترك بالهائية او المراد
مثله وايضا التقييد بالثا في العقد في المباح كاهو مذهب
بعض الاصحاب وهو عمل الثا مثل ايضا لعدم ادلة النذر مع عدم
استعماله في بيع ويحتمل ان يريد المباح وايضا من التقييد بالشروط
يعلم عدم انعقاد النذر اذا المرئيين مقتضاه كاهو مذهب السيد
وهو ايضا عمل التامل لعدم الاله وعدم العلم باعتبار في معناه ولو
اصل الخوف ظاهر في العوم وكذا اصل عدم الزيادة وبهذا ذهب كثير
الاصحاب الى عدمه على الظاهر ولكن يشعر باعتباره محججه منورين فانهم
عن ابو عبد الله عليه السلام قال قال اذا لا الرجل في الشيء الى بيت الله
للعوام وهو محرم فحججه او على هدي كذا وكذا فليس بشيء حق يقول
على الشيء الى بيته او يقول الله على هدي كذا وكذا وهو المشهور
من بعض الروايات كالصحيحة المقترحة ويدل ايضا على عدم انعقاد
من غير لفظ كاهو مذهب الاكثر خلافا للشيخ فانه يكتفي بعقده قبلها
لم يتلفظ به ودليل مذهب الاكثر عدم العلم باطلاق النذر عليه
والاصل في الشهرة وبعض الروايات مثل الصحيحة المقدمة وروايات
على مذهب الشيخ بمثل وان يبدل واما في افنكم وتحقق فيما سبكم
تاويل لا ينبغي وكذا بمثل قوله تعالى واعلموا ان الله يعلم ما في انفسكم
فاخذروه نعم مما تدلان على العقاب بافعال القلب ولو بقصد

المعصية

بل كنهه فان ظاهرا
الدم ومن

المعصية وذلك من بعيد فان قصد الحق فيجب عقده وشرعا ايضا الا انه
لا يعاقب عليه العقاب الذي يعاقب بفعله الخارج وبه يجمع بين الادلة
بل بين الاقوال **الثانية** يوفون بالنذر ويحلفون يوما كان شره مستطيرا
قالة ف يوفون جواب من عسى يقول ما لم يوفون ذلك والوفاء بالانك
بالفعل في وصفهم بالسوف على اداء الواجبات لان من وفى بما وجبه هو
على نفسه لوجه الله كان بما وجبه الله عليه او في وكذلك ردوا الايحاء
في مواضع فتدل على وجوب الوفاء بالنذر فاعل في قوله تعالى اني نذرت
لرجل صوما فذل اهم اليوم انسيا دلاله على جواز نذر عدم التكلم كانه
مخصص بملك الشريعة ولهذا قال الاصحاب ان صوم الصائم حرام
الثاني اليهودية ايات الاولى والوفاء بالعهد ان العهد كان موقفا
الثاني يبعد الله اوفوا بالخارج معلق بما بعده اي اوفوا بالتكيد والبا
للصالح المتعادي يجب اياه فاعلمه الله الى كلفه لا غير الى ايصار الى
غيره ولا يجعل محارضا له ويترك به فيها دلاله على وجوب الايحاء
بالشرط والعهود والنذور والعقود والاميان بجمع ما مر به من العمل
بالعهد الله في القول والفعل اياه اكمل والوفاء وغير ذلك ذلك هو
لعلم قد كروا اي جميع ما تقدم واحل الايحاء يبعد الله فانه مشتمل على ما
تقدم وزيادة وتيسر الله يحفظه والهل بمقتضاه رجا تذكر الله وعقابه
وترايه فتعقون به وفيه تأكيد بالغ وكذلك الذي يوفون بعهد
بيل عهد الله ما عهده الله على انفسهم من الشهادة بل يوفونه واشهدكم
انفسهم المست بكم قالوا بلى ولا ينقضون الميثاق كل ما وثقوه على انفسهم
من الامايق بينهم وبين الله من العهود والنذور والاميان وغير ذلك
وبين خلفه من العقود والشروط وسائر ما قدمهم فهذا اقوم بعد
تخصيص ويحتمل ان يكون مضاهيا واحدا فيكون الثاني تأكيد للاول
يمكن جعل هذه دلالة على وجوب الوفاء بالنذر والعقود والشروط والوفاء
وكذلك قوله تعالى الذي لهم لا ما تاتهم وعهدهم وعون في حق الشيء

في سورة النور
في سورة النور
في سورة النور

في سورة النور

في سورة النور

في سورة النور

في سورة النور

في سورة النور

المؤمن عليه امانته وعبدوا منه ان تورد الامانة ولا تخوفوا امانا
وانما تورد العيون للمعاني ويحذف المؤمن لا الامانة والارواح الحما
يتم عمل اليوم وكل ما يمتنع عليه من جهته تعالى والمخلص والمخلص
حملوه من امانات الناس وعهدهم ووقت واعود اى ما فظون وا
والامانات ضربان امانات الله واما امانات العباد كالبصام والصلوة
وتحزها واما امانات العباد اى مثل الودائع والسيارات وغيره
اما العهد فيعلم بكونه ضربا واحدا لله وفلذلك الانسان والعقود
الجادية بين الناس فيجب على الانسان الوفاء بجميع شروط امانات
والعهد والقيام بما يتولى منها الثالث اليمن وفيه ايات الاولى
ولا يخلوا الله عرضة لاي ايمان تيسر ولا يتفقوا ويضللوا بين الناس
سبع علم ظهرها من كثرة الايمان والملت على كل شئ اى لا يخلوا
الله معرضا لاي ايمانكم ولا كثرة الملت حتى في المعقرات وغير الملمات
الضرورية ويؤيد التمسك كثرة الملت ولا تعلم كل ملة وان تيسر
على التمسك بغير مضايف اى ارادة بركم ونفوسكم واصلاحكم بالثبات
فان الملة لا تجوز على الله فيكذب ولا يصلح ان يكون بارا ولا مستقيا
لا مصلحا بين الناس وقد قيل في هذا المعنى ايضا وهو انه لا يخلوا
حاجزا وما تاملوا فتم عليه من البر والفقر واصلاح ذات البين
فيكون الايمان بمعنى الملوحة عليه وان تيسر واسما ياله ويكون اسما
الى ما هو المشهور ان الملوحة اذا كان من جوارح لا يتعقد وكذا اذا كان
را حيا تضر من جوارح لا يد له الاجاز من العامة والخاصة مثل قوله
صلوات الله عليه والله بعد الرحمن بن سمر اذ اعلنت على بين قرايت
غيرها خيرا منها فان الذي هو غير منها فتا مل الثانية لا يواخذكم
الله باللعن ايمانكم ولكن يواخذكم بما كسبت قلوبكم والله عفو
عليم قيل اصل للعن الكلام الذي لا قابلية فيه يقال في الكثرة اذا طرعا
لانه لا قابلية فيها والاعية اكمله القصد الفاحشة ومنه استحقاق اللعن

سورة البقرة

كلام

كلام لا قابلية فيه عند عبادها واصل للمل لا اداة وهو صفة مع الامهال بتأخير
العقاب على الذنب قال في وقى اللعن من اليمن السابق الذي لا يصح
في الايمان وهو الذي يجري على اللسان عادة مثل قول العرب لا والله بطرف الله
من غير عقد على بين بل مجرد التأكيد لقولها واجاهله بهاها وسبق لانه
البر او حال الغضب السخط للقصد بقا اذ الله لا يواخذكم بالامانة
لكم من الايمان بعقوبة لاذ الدنيا بكفارة ولا الاخرة بعدا بها بل يواخذكم
المملوطة اذ اعزتم وقصدتم بقلوبكم وبما افتم او اذ كنتم هذا بان يخلط
المال مع كاذبا فانه يمتنع في الغوس وهو حرام ولا كفارة فيه عند اصحاب القبا
على فعل ستم راج او ترك كذلك وسباح وتحقيق ما وجب الكفارة بغير
نفس الاله الكفارة ان شاء الله وكل ذلك اذا قصدتم الايمان وعقدتم عليها القلوب
اي واطقت قلوبكم السنتم اوانه يواخذكم بما تقدمت وقصدتم من الايمان على
خلاف الحق اى الايمان الكاذبة فلا كفارة ح فلا خلة في الكلام والله عفو
يعز الزنوب للعلم مع التوبة وجوبا او يقتضيه من غير توبة علم من العقوبة
ولا يجل بها لانه انما يجل من يهاه العت الثاني الله لا يواخذكم الله باللعن
في ايمانكم يجل ان يكون المراد من اللعن ما يصدر من الانسان بغير قصد
كقول الرجل لا والله بل والله حين العقلة والغضب ويترك ذلك ولهذا اشر
فاقتاده القصد ويشعر به ما بعد كاشر ويجعل الملت على ما علم انه كذلك
ولم يكن ويمكن مثوله للكل والظاهر ان ايمانكم صلة اللعن لا به مصدر اذ
حال عنه او صفة بان يقدر معرفة اللام مثل المار في الموضع مطلقا
في الدنيا بعدم الكفارة وعدم التوبة الاخرة بعدم العقاب ولكن يواخذكم
بعدم الايمان بالقصد وجسم بها على الوجه الشرعي ان كانت مستقبلا فاما
بالكفارة والتوبة بل العقاب ايضا ويعمل السقوط بالكفارة وان كان ما صيا
بالعقاب والتوبة بل ان كان كاذبا من عمد من غير داع شرعا مع عدم التوبة
ككفارة بيان للمواخذة اى كفارة نكث الملت والمواخذة به قال في المار بالكل
الفعلة التي تذهب الاثم وتنش الذنب واستدل بظاهرها على جواز التوبة بالمال

سورة المائدة

سورة المائدة

قبل الحث وهو عندنا خلافا للغير في قوله من خلف إلى بين وراى بين
 جزا منها جبر كغيره منه وليأت الذي هو جبر ولعل قوله دليل على
 الضيقه وظهور الآية ثم لأن الكفاية إنما يكون بعد التمسك بها من كل
 ايض مثل الكفاية انما هي في حق فلا معنى لقولها وعلى هذا في الآية
 في ذلك فالخصيص بالمال لا وجه له وكذا الجبر مع ان جعله دليل على
 الآية غير سديد على انه مقتد برويه غير ما جبر والمال في قوله غير معلوم
 الصحة والذي يثبت عند الاصحاب انه اذا اختلف على شيء فترأى غير
 اولى بين الميتين بغير كفاية مثل ان اختلف ليضرب عبده او لم ياكل الطعام
 الخلاف في لم ياكل الطعام في وصار المصلحة في عدمه ويكون هو
 بالنسبة اليه بغير الميتين من غير كفاية فكانه يدخل في الميتين اللغو
 الذي لا يؤخذ كره لم عليه الروايات فكانه يجمع عليه ايض عدم
 والحقيقة موافقة لهم في عدم الكفاية مثل العقر عطفها والساقية بغير
 المال واطعام عشرة مساكين من او سطر ما تطعمون اهليكم خير
 كفارته والمال بالمسكين هو العقر الذي يستحق الزكاة اي لا قدره له على
 قوت سنة ولو بالكل على ما قاله من او سطر اي من اقصره ووسطه
 باعتبار القوت ويمكن القدر ايض ولكن القدر مقدرا لا جبر للمد
 لكل مسكين عند الاحتكاك في قوت مدته والجبر هو المصلحة مثلا
 كان هو الاوسط والاعط والظان الاوسط للخصه وان دونه
 لا يجوز لانت الاعط لا يجرى وقال في محل من او سطر لضرب لانه صفة
 مفعول محذوف تقديره ان يطعموا عشرة مساكين طعاما من او سطر
 او التمس على الجبر من اطعام واقتل جملان فقلته باطعام ومعنى
 البدلية غير ظاهر والتقدير بوجوب التمسك بها ايض ان سلم مانع
 عن تعلقه بالاطعام المذكور فلا مانع من كونه صفة له فلا يحتاج
 الى تقدير بل لا مانع من الحالية ايض اهليكم منصوب بانه مفعول
 ثان حذف حرفه بالاضافة والعقول الاول محذوف اي يظهره
 اهليكم وصريح الآية اعتبارا بالعدل في المساكين فلا يجرى مقدار اطعام

سبعة عشر
 لا يسمي قوله على ان
 بعد ما وليا ان قوله
 ان يرد بها وجه

العشرة

العشرة لو احداث المقصود من العدد مقدار الطعام كما قاله ابو حنيفة
 لان كون ذلك مقصودا بل مساويا له ثم اذ في تقديره لا يتحقق مصلح
 لا يجرى واحد من استجابة الدعاء والقول عند الله وبالجملة وعناية
 خواطر عظم من رعاية خاطر واحد وهو ما صرح به الآية لا يجرى
 او كسوتهم عطفت على طعام اما لكونه مصدر او التقدير بالسر كسوتهم وقال في
 من او سطر اذا كان بدل او ما عرفت معنى البدل هنا يمكن تقديره او كسوتهم من
 او سطر ما كسوت اهليكم والظاهر ما صدق عليه الكسوة لقدا عرفوا مثل ثوب
 يكون مغطيا للثوب كالتيح ويحتمل الزينة والراجل في الاراد في الحية او
 اما مجرد الزينة فيشكل لانه لا يقال له كسوة ولا كان صبرا يحصل له مجرد الاراد
 ويعتدل ان يكون الماد من الكسوة الثياب التي يحتاج اليها الانسان هو ما لا يطعم
 فانه لا بد من كونه مقدارا يكفيها وما ولهذا يقال يجب للوجه والمال و
 من يجب فقته من الاقارب كسوتهم على النزع والسيد والعرب وبراد
 جميع ما يحتاج اليه عن فائده مقابلته للاطعام وبغير الرتبة فيجب حما
 يسر جميع بدنه مثل قص او حية مع عامة او قلنسوة على الوجه المضاف
 في زماننا ولكن القابل به غير ظاهر قال في قول جابر في قوله او رد الزينة
 ان الزينة ما قبل وضوح الزينة او غير يرقية او اعتناق انسان وظاهر الآية
 انه يجرى كل انسان كما يجرى الاصباع بشرط الشافعي كونه مؤثرا
 على كفاية القتل وهو بطريق كفاية نفس حقيق بذلك اي بكونه مؤثرا في
 فلا فلا يجرى الطفل ايضا الا ان يلحق بابائه في الايمان والظن انه يكتف بالاسلام
 وعند الاصحاب يمكن كونه مؤثرا بالمعنى الاحض عنهم والكفر بخير من اي انما
 شاة ان وجدت ولا يمتنا وما وجد وان لم يجد شيئا اصله كما هو ظاهر قوله
 لم يجد اي شى مما يقسم ثلثة ايام وهكذا حلقة صيام ثلثة ايام وظاهر الآية
 اهلا اي ثلثة على اي وجه جازي الا انه يدره الاصاب كالتشافي بالتابع للاجماع
 والسنة وبذلك قرأه متابعات في الشواذ والحق يمكن الشاة بحمد الله لم يثبت
 كتابا ولا يروى سنة وهذا المبرور لما تفرع من قوله على حنيفة حيث قيل بالتابع في
 عليه بالقرأة الشاة قال في لم يثبت بغيره ذلك كفاية ايمانكم اذا علمتم كما قد يرد في

ايضا لما مر ويؤيد به التأكيد والافصاح والادعاءات يحتاج الى ذكره خصوصا
 اذا خلطت واحفظوا اليها نظرا لها انه لا ينفك عنها ولا تنكس ما قد عمل ان خلف
 الحرف حرام مطلقا كغيره لا ينفك الكفارة بعد الحنث وانه لا يجوز نكته بوجه شيئا فقد
 الجواز لا وجد الكفارة فذهب الشافعي يوجبونه بعد الكفارة بمثل ما كان من وكذا صحة الحنث
 المتعذر فانه على هذا لا ينفك ادعيه يجب حفظه لهذه الآية ونحوها لكي لا يجوز رفعه
 بالكفارة الا ان يقال الحق كما قال الصحابة للحنث والاجماع ولان الانقضاء ومشروط
 يكون ما يعلق عليه رايها او مساويا بالاجماع على الظاهر والاحكام على تقدير
 التقيد بالوجهية لا يفسد شرط الانقضاء ودوامه فاما شرطه والملائمات شروط
 احكام مذكرة في محله كذلك من ذلك البيان يبين الله كراهية اعطاء
 الحكم شكره الله تعالى للقيام وسائر نعم الواجب شكرها فان مثل هذا الياس
 يسئل كالحرج ويحصل المذمة من الكفارة في الدنيا عن العقاب فيجب شكره
 شرع الكفارة وبما عليها وجه واجه كسائر النعم **اما** شرط العقوبة وفيه
 من قوله نعم ان تقول المذمة نعم الله عليه وانقت عليه الخطاب ليسوا الله
 صم والذي زيد بين المادته وانعام الله عليه في فقه الاسلام واعقابه
 اعاقبه بعد ان ملكه بالاسر فقلت الآية على مشروعية تلك الامانة و
 بل جهاد وكون العتق منها والايات الدالة عليه كثيرة ولا يحتاج الى ذكر
 فذكر كراهية الكتاب في قوله يذهبون الكتاب من مملكت ايمانهم **فكأنهم**
 ان علمت منهم حينما في الذين مرفوع على الاستبداد او مشوب بفعل مضمر
 يفسره فكأنهم دخلت الماء لقنن معنى الشرط والكتاب نعم الكفاية
 كالعقاب والمعاقبة وهو ان يقول الرجل لملوكه كاتبتك على الف درهم
 اذا هاتق ومعه كاتبت لك على بضعتي ان يفتق متى اذا وفيت بالمال
 كاتبتك على نفسك ان يغلق بذلك او كاتبت عليك الوفا بالمال كاتبت على
 العتق اي الذين يطلبون الكفاية منهم ايها المولى من العبد والاماء
 فكأنهم وهان يقرره معه ان يظفرك ما لا يفسد فيهم او ينجونهم معينه
 فيفتق بذلك في دالة على جوانها مطلقا لا او موقفا ليجنهم واحدا و
 مشهود ومشروطة او مطلقة وعلى ما قلنا كثيرا من او منفعه و

احكامها

احكامها مذكرة في الفقه ان علمت منهم حينما الامر بها سقن بهم ليس
 في المملوك فقتل هو المالك وقيل هو الصلاح وقيل هو العتق على الكتاب
 يحصل مال الكفاية والامانة والمبادرا الوسط ويحقن الاخير والاول
 بعد حصوله على الذهب المستوفى من عدم عتقك شيئا وفي الامر بذلك
 عند عامة العلماء وجميع الفقهاء ونقل عن ابن سيرين انه امرهم بالجاب
 مفوض بوقا بالاجماع وبالعكس فيها دالة على استحباب الكفاية بشرط
 طلبه وغيره وانه انهم من مال الله الذي اتيكم امر المولى باعطاء الكتاب
 بعض المال الذي اعطاه الله اياه فهو يدل على وجوب اعطاء الكتاب
 للكتاب من المال الذي اعطاه الله اياه فال بعض الاصحاب يوجب اعطاء
 الكتاب شيئا من الزكاة وهو سهم الرقاب ان وجبت والا يستحب فحوز
 ان يعطيه من الزكاة ويأخذها منه وان يجب عليه من الزكاة
 ويسقط من مال الكفاية ويحوج زكوة اياه بوجه آخر غير هذا وكما
 اذا اشترى من العتق زكوة ولكن قالوا بكونه ان يملك ما يصدق
 باختياره ولا يبعد اخراج هذه عنه للامانة فاما كاتبتكم حملوا الآية عليه
 وهو بعيد لا يعلم الا ان يكون لهم دليل عليه فتاوى في معناه فحوز انهم
 من يجوز الكفاية شيئا وقيل قد اعلم باعتراف السادة من المال الذي اخذتم
 منهم شيئا وهو استحباب وقيل الجباب وقال قوم من المفسرين انه خطاب
 للمؤمنين بمهونتهم على تخليص رقابهم من الرق ومن قال انه خطاب
 للسادة اختلوا وقد ما يجب الاول قد ما يعطى فيقتل بقدر ذنبه في المال
 عن المؤلف وروى ذلك عن علي عليه السلام وقيل ليس فيه تقدير
 بل يحفظ عنه شيئا وهو الصحيح الصدق فانه يصدق الامثال و
 يكفر ويخرج من العمة ثم ان ظاهر الآية وجوب اعطاء ما يصدق انه من
 المال الذي اعطاه الله وكن يفسر ان يكون مما ياتي اعطاء عرفا وينفع به
 غالبا لا مطلقا وحدها وان كان كالحق الماطب به ثم المولى والسادة لا السلبي
 كان في ذلك في حقه انه على المسلمين وان يحصل الحظ فيحتاج بالذم ثم اخذوا ان كان

دعائه ظاهر باللفظ
 اولى فتامله

والمبحث فيه يتبع انما هو في شرعيته وانما هو
وغير ذلك وفيه ايات الاولى والثانية في كتاب الصالحين من عبادكم
اما تكلموا بكونوا فقرا يرضيهم الله من فضله وما يسع علم في وقت الايام واليسار
اصحاب ايام ويسار فقلنا والاعمال والامارة والامانة وما يكون كما كانا في
الاولى بقوله من لا زوج لها فكم تكاثرت وتبين من لا امر في كماله في الصالحين
فمن احد مفعول تكلم بخلافه في الاستدلال تكلموا الايام في الرجال منكم من نسائكم
والنساء من رجالكم في وقت والملاح ان زوجوا من تام منكم من الاحرار و
للرجال ومن كان فيه صلاح من غير انكم ورجالكم ورجالكم ورجالكم في
الاحكام بشانهم ولاشارة والترتيب الى الصلاح فانهم ان را ومن يعينهم
يعرفوا في ذلك ان زواجه اكثر ولا يتم في القرب اذ يلهي طوبى وما غيرهم في
انفسهم يعترفون الله بغير ان لا يتم وان اقوا ويجوز في الاخرة في وقت لان الصالحين
من الارقام الذين من ايامهم يستقر عليهم وبنواهم منزلة الاولاد في الاخرة والمودة
كما في مظنة للزوجة بشانهم والاحكامهم ومثل الوصية فيهم واما الصالحون
فهم هاهم عند المالم على كس ذلك وهذا الامر للكتاب لما علم ان التكاح امر
اليه وقد يكون للزوج حق الاولاد عند طلب المدة ذلك وما يدل على كونه
مستد بها اليه قوله صلى الله عليه وآله من احب فطرت فليست بفتنة وهو
عنه عليه السلام من كان له يتزوج به فلم يتزوج فليس من هذا يدل على
الزوج فتا من وعنه عليه السلام اذا تزوج لمحكم به به شيطان به يابلقهم
ابن ادم حتى تلتقي بينه وعنه عليه السلام باعيا حتى لا تزوجت بمجوز ولا عاقل
مكاثرو الاحاديث فيه من رسول الله صلى الله عليه وآله كثره وروايات
الترك كما اذا اجماعا الى معصية او مفسدة وعن النبي صلى الله عليه وآله اذا اتي
على مائة ومائة سنة اي من هجرته فذكرت لهم العربية والعزلة و
الزهر على رسول الجبال حديث ياتي على الناس زمان لا يزال العبد
فيه الا بالمعصية فاذا كان ذلك الزمان حلت العربية هذه ايضا بذلك
وجوب التزوج في الجملة وفيه من كلامه ان الا اذا الى المعصية تغير ذلك

وكأنه

خلافها فكيف ما يتحقق في يحصل له المالم حراما يكون ما يتحقق عليه الواجب
والجواز والبعض للكل في التكاح وهذا ليس بحمله ونحو الآية على وجوب قبول
الرجل الخليفة في يتزوج المولى عليها حراما او حلالا وذلك غير بعيدا اذا كان
فيه مصلحة بان كان الزوج حادرا على اخوته وكذا كما يدل عليه بعض الآيات
وفي كلام الاصحاب انه يجب اجابة الكافر الفاجر فيجب الزوج على زوجته ايضا
فيه تأخر ذكرناه في محله وظاهر الآية عدم اشتراط الفدية والكفر كما في مفعول
من الجبر والاحكام والايمة دليلي ترغيب الاولياء والاكثر وان لم يكونوا اولياء
بينهم من جميع كلامهم وفيهم وعدم جعل فقر الزوج والزوجة ما ضارهما معلا
بان الله المتقن في الاحاديث ما يدل على ان التزوج موجب للفساد وان تركه
موجب من الفقر بل ان الله وكان جعل في ذلك مشوطة بمشقة الله تعالى
حيث قال ينبغي ان يكون شرطية الله غير مبنية في هذا الموضع فظاهر
مشقة ولا يشاء الحكم الا ما اقتضته الحكمة وما كان مصلحة للزوج ومن
يجعل له محجرا ومنعه من حيث لا يحب وقد جازت الشريعة منه وصية
في قوله وان خفت عيلة منوف بيمينكم الله من فضله ان شاء الله عليم
ومن لم يرض هذه الشريعة لم ينصب مقترضا بغير كان غنيا فقرة
التكاح وكانت هذه الشريعة محذوفة في مثل اجابة الدعاء في قوله تعالى
استجب لكم فله تردد اليه فيها دلالة على منوعة التكاح مطلقا وان
وعلى استقراء الايات والاولياء وان كانت المولى عليها بلا ما تامل على استخلا
المولى ايضا في تكاح المالك ايضا فيها دلالة على ملك المالك لقوله ان
يكونوا فقرا يعينهم الله من فضله اذا اظهرا له انهم الى اهل الاخرى
فانه خلافت الظاهر يمكن ان يقال غناهم باعبارهم واليهم وانهم في المحروقة
مالهم وهو بعيد فاما في الاستدلال وليس يستغنى الذين لا يجدون تكا حاشي
فيهم الله من فضله في وقت ويجوز في العفة وغلط الفسوق المستحق
طائفة انفس العفاف وها ملها عليه لا يجدون تكا حاشي استطاعة تخرج
ويجوز ان يراوا بالتكاح ما ينفعهم من المال حتى يفيهم الله رغبة له لتعفيهم

مشروطا
الموضع

وقصرهم
في

التعديل والمقصود المبرر والمنفعة نزلت هذه الآية أي أن خدم من
العقاب وتخرج من السبأ كذلك يخرجوا في أمور النساء أيضا من ترك
ما هو واجب عليهم من الحقوق فمن تجاوز ما هو جلال طيب وتعدى
على العدل يثبت له اثنين وثلاثا وأربعا أي كانت من هذا العدد الجائز
من ترك الواحدة لعدم الاحتياج إلى المظلة العدل وإن احتاج إلى حلة خطبة
المهر والمنفعة وهو علمية وفيه كما في غير حين من السبأ ولا يتحقق
المرافعة تفسر على أن العير بمنزلة الإشارة إلى أنه عقولهم وإن معنى
مثنى وثلاث ورباع النكاح الطيب حال كونهم معدودات بهذا العدد
ثنتين وثلاثين وثلاثا وثلاثا وأربعا وهي عدد ولدت منها نجي من
بالعدل الحنف والصفه فإنها بدية للموصف فإن معنى مثنى مثله الذي
يكوي ثنتين أي شدة جوابها الرجال ثنتين ثنتين وثلاثا وأربعا وهي
الخطاب للجمع أي أخذوا كل واحد منهم ثنتين أو ثلاثا وأربعا وتختلف
فيقال فصول هذا المال ثنتين أو ثنتين ثلثة ثلثة أربعة وأربعة
المال على الوجه المذكور سواء كانت العترة متفقة أو مختلفة وهي مضافات
على المال من مفعولها نكحوا إذا عمل نكحوا احتياج للتأويل العقل فيحمل
ولو أخبر الخبر بأن يثقل ثنتين وثلاثا وأربعا على جوان الجمع دون
الفرق بين ولو قيل أو لولد على أحدها فقط دون الجمع فلا يجوز الفتنة إلا على
وجه واحد ولا يفي جوان الجمع بين المذكورات فيلزم يجوز أكثر من أربعة
مثل ثمانية عشر الشخص واحد ما عدا المتبادر من هذا الكلام عرفاه
الفتنة بين الجميع على وجه المذكور على سبيل الاتفاق أو الاختلاف فلا
يحتاج لذلك إلى الجمل أو بمعنى بل لا يقع لأم ولأنه يلزم يجوز ستة
بل ثمانية للشخص واحد فإن التثنية بمعنى ثلثة مكن أربع فإن
خلف من العقاب في القدر لعدم العدل فاحدة فأكبر واحدة لا غير
فإنها لا يحتاج إلى التعديل وكثرة المونة أو ما مملكت أيا نكحوا واحدة أو ثلثة
فإنها لا يحتاج إلى التعديل بل الكثرة ولا إلى المهر ومونة الإعراف ذلك أو في ثلثة

ان لا يقولوا اي واحدة من الحار والبار اختيارا لا ما باقرب الى الله تعالى
 عال الميزان اذ مال وان لا يقولوا من عال الحكم من حكمه اذ اجاز فيه
 ومنه قول العريضة وهو بان لا يكثر عياكم من عاله فيخرج عن كثرة العيال
 بكثرة الخوف على الكفاية ولولا هذه قرارة تقبلوا من اعال الرجل اذا كثر عياله
 فالمراد بالعيال الانواج والاولاد فيكون بالنسبة الى الواحد عظاما واما بالنسبة
 الى الاما فانته باعتبار عدم كثرة مؤثرات فثقت بمنزلة العيلة وان كثر
 وانته منته قلة الولد بالعزل وغيره فثقت لا يخفى ما يلزم في الآية الكريمة
 من وجوب الحرز من المحرمات بمجرد خوف الوقوع فيها حيث قاله ان ختم لا
 تخطوا فانكروا وقال فان ختم الابنة فتدل على اللبا لينة في وجوب الاحتراز
 عن المحرمات وفي جملته العدل والقطر بين النساء بل مطلقا فيكون الخوف
 ان ختم من عدم القطر في ما في النساء بمعنى الذي تقدم فلا يباح لكم ذلك
 غير مضطرين فان كان كذلك تنكروا ما طاب لكم من النساء متى وثقت بولايته
 عادلين يثبتون شفعين على العيال وان ختم من عدم العدل وكثرة العيلة
 فانكروا ما لا يحتاج اليها فخصوا ولايته بغير عدم القطر على ما يولي اليه و
 اباحه النكاح معه الى اربع ولا وجوبه على الخوف ويحتمل حمل الامر بالتزويج
 على المنع للاجماع على عدم وجوب متى بل الواحدة الا ببعض الصور ومحملة
 عليه بعيد بل لا يمكن فتاوى استحباب الغنتين ايضا وما فيهما من طاهر
 فكافي رابت من الشيخ كراهة ذلك وسببها ظاهر في الآية ايضا اشار
 اليها كراهة لادبها وعدم التعريف مما قال في ان استدلال بعض الناس
 على وجوب التزويج بقوله فانكروا وهو خطأ لانه يجوز العدل على الظن
 بدليل وقد قام الدليل على عدم الوجوب وانت قد عرفت عدم الدلالة
 والافضل وجوب متى وان وجود الدليل على عدم الوجوب على الاجماع و
 الجبر لا ينافي لانه على الوجوب ظاهر الا ان بقا لينة قال به لذلك في
 يمكن ان لا يستلزم وجود الدليل بغيره ايضا انه يجب الاحتياط على جميع نفوس
 موقعا ذكره سلطانا المحققين من عدم قبول التوبة عن بعض الناس

منه

بل

المحرمات

دون البعض منهم ايضا وجوان النكاح الى اربع والخمسة والستة وعدم ترك
 النكاح باختياره فانه لا بد انما من واحد او ملك ايمين فيتم كاللاصنام
 بالتمويل وذر العزوبة وانما يتوقف على ذلك العيين ولا يحتاج الى النكاح بالعقد
 واكمل موجود في الاجبار وانه لا يجب التقدير بين السر والعلانية عند
 وجوان العزل بمنزلة وقلة مؤثرات ما يحتاج اليه من تزواج عطاء وهو
 النساء فقالوا النساء صدقا فثقت بخلة اي عطية من الله تعالى لمن دعى
 مع كونه عونا عن البصر لا يشترط ان يواد التزويج فثقت حال من الصدقات
 ويجوز عن فاعلا او بمعنى تاحلن ككاته عطية منهم وهو ظاهر فيحصل منها
 على المصدق ككاته قال الخلفون فثقت فاعلا هذا على وجوب التزويج والعقد
 مطلقا لانه لا بد من تصديق الوجه داخل في النساء فتدل على ان الوجوب للمهر
 العقد فقط ولا دخل للداخل فتدبر ينصف بالطلاق وهو مذهب الاصحاب
 بل على وجوب اعطائه ككاته مقيده بطلب صاحبه كما في الحق فيمكن ان يكون
 لها الاستماع حتى تاحته فاعلا فيه وتدل على انه يجب الاعطاء من طهر اليقين
 فان طهر خطاب للان واج اي فان طابت نفوسهم بعبه ككش في
 منها من صدقاتهم فتدبر الصبر باعتبار الجمل وباعتبار المهر المذكور فيها
 فاعلا هو بمنزلة ككش في بدل على عمومها والظاهر هبة اكل البع ككش الا انه
 ذكر البعض للاشارة اليه بان ينفق اعطاء البعض كمال بعض الروايات على
 تقدم شيء من المهر ككاه اي فكل المهر ككاه لان يكون المهر ككاه
 التحرف والقبول مطلقا هيئتها مريضا فالنهر المساغ الذي لا يقصده شيء الذي
 محمود العاقبة الذي لا يضر ولا يؤذي قاله ان الصداق المهر فثقت العطية
 وتسمى المهر فثقت لان الله تعالى جعلها الصل للناس والعنى شقا من الرضا
 ويقال العنا في الطعام ومروا اي صار في هذا عاجلا وفي كتاب البياض في
 الى الميراثين عليه السلام رجل يقال يا امير المؤمنين اني اوجعني بطني
 فقال لك زوجة قال نعم قال استوهب منها شيئا طابت نفسيها من مالها
 فمراش توبه صلاتا سكب عليه من ماء السما فمراش توبه فاني سمعت الله

منه

منه

منه

منه

يقول في كتابه وانزلنا من السماء ماء مباركا فاقال الخنزير من بطونهم ان شر
مخلف الوان فيه شفا الناس وقال فان طين لكم من شئ منه فسا
نكونه هينا مريبا فاذا اجبعت البركة والشفاء والحنق والمريي شئ ان
شاهدنا على ان فعل ذلك فشيئ ذلك الامة على ان كل معور من بطون
انهم ولا يماح الجبابرة والقبول بل طلق القرف في مواعيد بل اقول
الناس ايضا بطونهم فيله بعد سقوطها بالجمعة كما وردت به الروا
فالحقيقة من خصوصية اليمان كما الصدقة على ما ذكره قوله تعالى ان
نقد قولك انكم والظا هرايت على الابر ايضا ولكن يبقى القول ايضا ان
في الميراثا وفي الخبر المذكور لانه على عدم كراهية الاستيلاء من مال الزن
مطاعا وان كان الظاهر المرفق وحصول الشفاء به وبالعسل وما اشبه
الرابعة والذين هم لغزوهم حافظون في جميع الحالات لا على ان واجهم
ايانهم الاحال فيهم وبسريهم اي يحفظونهم عن جميع ما يخطر على ولا
يحفظونهم عن شئ بل دليل عدم حسن الحفظ اما وجوب انا عهده كما ان
الحفظ منه صفة حسن فكذلك عدم الحفظ عن الزوجة والسرية فلا ينفك
النسب ويخوف من المعاش بل غيره ولا التسري خصوصا باعقاده انه ليس
لعدم حصول ولد من سبب وكونه عارا كما فعله بعض الجهلة وهو
ويدل عليه غيره هذه الآية من الايات والاختيار فانهم ولهذا آله رجا
ان يقول فانهم غير ملومين فيكون اللوم عليه حرما وعلى واجهم في
موضع الحال لا الاوان على واجهم او قوامين عليهم نظيرة فلان على الشر
اي والى عليها او متعلق بمخافة يدل عليه غير ملومين كانه قبل ذلك
الاعلان واجهم او ما ملكت ايمانهم فانهم غير ملومين عليهم فقلت
عدم بياضة جميع النساء الا زوجته وامتة بل كسفت الفرج عند غير
والاستمتاع بغيرها حتى لا استنابا باليد وسارا بالبدن والجلوات ونحوها
واكد ذلك بقوله نحن ابقي اوله فاولئك هم المعانوت حتى نفوس
في ناي اطفالين النجا وذن الامل لا يمل اهرى من اراذلة غيب

من وجهم

تركه

اي د

الازواج

انها

من وجهم
تركه
اي د

ملك ايمان من السبايا فانه يجوز وطئ من كونهن من وجات ابطال
عقدهن بالسبوح البذل كما ورد في رواية الى جسد الخدي اصابا سبيا
يوم اوطاس فلهن اناج فكذلك ان يقع عليهن فالتا الفتي صلى الله عليه
واله فتمت الالة او ما ملكت الايمان من الاما المزوجات فانه للذكر
ابطال كما حق من اناج ووطئها بعد العقد اذا كان نكاحا لما كانا
بغير خلاف ويدل عليه الروايات مثل صحيح محمد بن مسلم قال سالت
الباق عليه السلام عن قول الله عز وجل والمحصنات من النساء الا ما ملكت
اياما تمكنا لهن باهل اهل بيده ونكحته امته فيقول عز وجل امر اهل ولا
تقر بها حتى يجلسا حتى يجلسا ثم يمشيا والاية تدل على ان نكاح الاما
المزوجات لما كانا مطلقا والذين حصنها وبنينا بالاجماع ايضا وكذا يصح
فعل محمد بن ابي كتيب الله كتابا وروى عن فضيلة كركم قال صلى الله عليه وآله
ذلكم الذي تقدم من المحرمات وهو عام فخص من المفضل من الاجراء
كمن يربى بنت الاخ وبنت الاخت على الهمة والماللة بغير رضاها وبغير ذلك
ان يتفقوا بفعل الله يتعدى راحة اهل الله ذلك لارادة ان يتفقوا
بما اكل اشارة الله بالرضا وعدم الغضب واليتم بالبالغة في المهران
يعطى ويمكن ادخال شل السروي بها ايضا فخصت من معصين غيب
السفاح الزنا فاما استمتع من معتم به منهن من النساء المحرمات
المقدمات فانوهن اجورهن فيجب عليكم ان تؤمن اجورهن التي
وقع العقد عليها كسوا لا اجرا فبعضه اى معروضه حال من الاجور
مصدر فعل محذوف او صفة مصدر محذوف اى ايها معروضه قال
نكح قيل الماراد به نكاح المتعة وهو النكاح المعقد به بعين اهل محله
عن ابن عباس والسدي وسعيد بن جبر وجماعة من التابعين وهو
مذهب اصحابنا الامامية وهو خلاف لفظ الاستمتاع والتمتع وان
كان في الاصل افعالا لا انتفاع ولا اشتراذ فقد صار يعرف الشرع
بهذا المعنى اذا اضيف الى النساء، ففعل هذا يكون معناه فم عقد عليهن

وقال ابو جعفر كسوا الزوجان لم
يرفع النكاح ولم يملك وطئ
آية قوله تعالى في قوله
بجده

هذا العقد المصنوع من دون الجماع المسمى متعة فانوهن اجورهن من قبل
على ذلك ان الله سبحانه خلق وجوب اعطاء المهر بالاستمتاع وذلك في
ان يكون الماراد بهذا العقد المصنوع من دون الجماع والاستلزام ذلك
لان المهر لا يجب الا به وهذا وتدرى من جماعة من ابي كريب وعبد الله بن
عباس بن ابي مسعود رضي الله عنهم ائهم قاروا استمتع به منهن الا اهل متى
فانوهن اجورهن وفي ذلك نص في بان الماراد عقد المتعة وقد ورد
الشعيرة فقيه عن جبيب بن ابي ثاب قال اعطاني ابن عباس صحفا
فقال هذا على قراءة ابي قرات في المصنف فاما استمتع به منهن الا اهل
مسو وباشارة عن ابي بصير قال سالت ابن عباس عن المتعة فقال اما
قالت سورة النساء فقلت بلى فقال اما نقرا فاما استمتع به منهن الا اهل
مسو قلت لا اراها هكذا قال ابن عباس والله هكذا انزل الله عز وجل
قلت طرقت وباشارة عن شعبه بن الحكم بن عتبة قال سالت عن هذه
الاية فاما استمتع به منهن اشترى فم قال لا ازال للمكره قال علي بن ابي
طالب عليه السلام قال لو لا ان عمر بن الخطاب عن المتعة ما نكح الا شقي فباشرة
عن عمر بن حصين قال قلت آية المتعة في كتاب الله عز وجل
يتنل بعدها آية ينهيها فامر رسول الله صلى الله عليه وآله فتمتعنا
مع رسول الله صلى الله عليه وآله فأت عليه السلام ولم يمتها عنها
فقال رجل بعدي بآية ما شاء وما اوردته مسلم بن حجاج في الصحيحين
الحسن الحلواني قال حدثنا عبد الرزاق اخبرنا ابن جهم قال اعطاني
جابر بن عبد الله معقل جثنا منزله هالة القوم عن اشيا ثم ذكرها
المتعة فقال نعم استمعنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله
والابي بكر وعمر وما يدل ايضا على ان لفظ الاستمتاع في الآية لا يجوز
يكون الماراد به الانتفاع والجماع الله لو كان كذلك لوجب ان لا
يلزم شي من المهر من لا ينتفع من المهر شي وقد علمنا انه لو لم يكن
قبل الدخول لزمه نصف المهر لو كان الماراد به النكاح الذي لم يمار

فرايت

قال

قيل
عن

لو كان المراد بالآية
هو العقد الذي يلزم

يلزم بحكم الآية جميع المهر بنفس العقد لأنه قال فاقهرت اجوزهن اي
مهورهن ولا خلاف في ان ذلك من واجب وانما واجب الاجز كماله
بنفس العقد في كساح المسقة وانت تعلم انه قد قال الجوز به المهر مجرد
من اصحابها ايضا بل هو المهور كما مر الا انه في تصديق بالطلاق فقلع
مهره وجوبه بحيث لا يسقط شيء فيرد عقدا لمقطع ايضا لا يصدق
اذا اوجبت المدة قبل الدخول على المتهود وينقول ان يقول بنحو المهر
وجوبه دائما في العقد الدائم وليس كذلك فانه يجوز طلاق عن مهر
ينعقد بمجرد العقد بدون ذكر المهر فيلزم بالدخول مهر المثل ويمكن
كونه مقصودا تاملا ويمكن التعلل به في هذه المسئلة الرواية
المستور عن من الخطاب انه قال متعتان كانتا على عهد من الله
حلالا فان اتى عنهما واعاقب عليهما فاجتنبان هذه المسئلة كانت
على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله واصناف المهر فيهما الى اقبته
بجزء من المهر فيكون البني صلى الله عليه وآله يستبها او غيرها
بعد ان اباها وبت مخصوص دون غير الاضاحا القريب اليه دون
بقية وايضا فانه فرق بين مسقة المهر ومسقة النساء المهر لا خلاف
في ان مسقة المهر غير منسوخة ولا محسنة فوجب ان يكون حكم مسقة النساء
حكمها وقوله ولا جناح عليكم فيما تراضيتن به من بعد الفريضة من قال
ان المراد بالاستمتاع الانشاء والجماع قال المراد به لا يخرج ولا اثم عليكم فيما
تراضيتن به من زيادة مهر ونقصانه او حمله او ابرائه قال السدي
معناه لا جناح عليكم فيما تراضيتن به من استيفاء عقلا من بعد انقضاء
المدة المحترمة في عقد المسقة بزيادة المهر الاجز من مدة المدة وهذا
قول الامامية ونظاوت به الروايات عن ائمتهم عليهم السلام قال القاضي
نزلت الآية في المسقة التي كانت ثلثة ايام حين فخت مكة ثم نزلت
كما روى انه صلى الله عليه وآله اباها ثم اجمع يقول بانها الذين
ان كنت امرتكم بالاستمتاع من هذه النساء الا ان من ذلك اليوم العفة

هذا النكاح المقت بوقت معلوم حتى يعا المسقة اذا افرق منه مجرد الاستمتاع
وتستبها بما يعطى وجوزها ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى فاختار
المسقة التي كانت ثلثة ايام حين فتح الله مكة على رسوله ثم نزلت في
نكاح المرأة وقتا معلوما ليلة اوليتين او اسبوعا بنوب وغير ذلك ونفي
منها وطول فمترتها سميت مسقة لاستمتاع بها واستمتع بها بما يعطى
عمرته لا اولى وجعل تزوج امرته الى اجل الايام بها بالجماع وعن النبي صلى الله
والله انه اباها ثم اجمع يقول ان امرتكم بالاستمتاع من هذه النساء الا ان
الله حرم ذلك اليوم العفة ويحل من بين وبين ابن عباس رضي الله عنهما في قوله
تسبح وكان يفرضها استمتع به من بين الايام ويروي انه رجع عن ذلك
موته وقال اللهم اني اتوب اليك من قول المسقة وقول المهر في الجملة انه
يظهر ان الآية ظاهرة المسقة والقارة المتقوله صريحة في ذلك والجماع والتم
على انها كانت جائز والروايات كذلك فالكاتب السنة والامة متفق
على جوازها وقد اختلفت الامة في بقائها والاصل والاستصحاب وعدم دليل
واضح على نسخها كونه على خلاف الاصل مع خلاف في جواز نسخ الكتاب بالسنة
المؤثرة وعدم الاجماع مع عدم العلم بالمراسن وعدم جوازها بالخبر
بالعقود العقل من الاجماع وغيره دليل لعدم بوليده عدم لزوم وجوب
صريح والمخالف من كبار الصحابة مثل ابن عباس والي ونقل يقاينه الى
منه ان عمر واسناده القوي دليل فنه كما مر والروايات من طرق اهل البيت
عليهم السلام شواذ وان رجوع ابن عباس عنه والمؤبة عنه بعيد لانه ما
كان حراما بل كان قوله به واجبا حيث كان مستدرا الى ذلك كيف يصح
عند الموت مع عدم ظهور دليل بخلافه جوده ويعدلهون دليله عند
الموت وكونه مخفيا عليه وعلى غيره حتى يمنعه عنه المخرج الموت ومع ذلك
لا معنى للمؤبة بل كان قابلا بقول واجب ولهذا ما نقل في غيره والكتاب
الجميع وما تقدم من نفيها والشيخ صريح في انها الجوز بقولهها بالنسخ
لما عرفت من عدم ما يصلح له من عقل ونقل كتابا وسنة واجماعا وجود

الطلاق من الخاصة والعامة مثل السوى وسعيد بن جبير وجاءه من
السايعين وابن عباس وكذا نقل بعضهم عنه ومما يدل على بطلان كونه
عقدا الموت والقبض عنه لما عرفت على ان كل ما فيها اضطراب فيهم تارة
اباحها مرة فخص بها ومارة انه كان من بين وانه اباحها فصار جميع قال انه
حرمها ابدا فانه يفرق منه انه كانت يوما واحدا بل ليلة واحدة وفيهم انه
كان ثلثة ايام مع انه قال كان الرجل منهم يتمتع اسبوعا وهل هذا الاثنا فتن
واضطراب لرجل ما احل الله انقل عن يده فاما من لا يتكلم في الاصلان الجوانب
يقينا بالكتاب والسنة واجماع الامة لا يزدل الا يبين مثله عقلا وفلا
من العامة والخاصة وليس فانه لا يحصل الا من الدليل العقل والكتاب
السنة والاجماع الغيبيات ومعلوم عدمها ان الله كان عليها بصاع
فيما شرع من الاحكام **الاحكام** ومن لم يتطعم منكم طولاى ومن لم
يعد منكم قدرة وعنى واصله الفصل والزيادة ومنه الاول ان يتكلم
الموسات اي بين وجهها وهو في موضع النصب بطولا او بغيره وقد روي
اي ومن لم يتطعم منكم قدرة يرتكب بها تكاح المصنات والى يتطعم
بينه تكاح المصنات يعني المراتب للمصنات وظاهره العقد والحق
فما ملكك ايما قل اي فليتزوج منهن اي من جنس ما سلكتم فيريد ما
العبر فان التزوج لا يمكن الا بها ويجوز ان يكون العن فان لم تعدوا
تكاح السلة للقرعة فكذا الاما سرارى والتكاح ايض يجوز للمعتدين
من قضاة المصنات يعني الاما المسلمات وظاهره الاية تدل على جواز
تكاح السلة للقرعة للقرعة الجسد لعدم من الا ان يكون الخطاب للقرعة
عدم جوازها على التكاثر مطلقا كناية وغير كناية واحدة للعقد
لغيره للموسات في الموضعين ولكن يفهم الوصف وما ثبت بحجته
فلهذا يصرح عموم ادلة الجواز لا شك انه احوط وسيبقى تحقيقه وعلى جواز
عقد الامه مع تعلم قدره للقرعة على الاحمال الاول كان او عبد الله
من وقيل على عدم جواز اخذ الامه بالعقد مع القدرة على القرعة

الاحكام
قرعة

عموم

بمفهوم الشرط الذي يشترط بحجته وفيه تأمل لاحتمال ان يكون المراد
الثاني ولعدم صريحه فالشرط لا يثبت له والعموم قد يكون مقبولا
اذا كان صريحا ولهذا قيد في بعض عبارات الاصوليين بمفهوم ان ولا
المفهوم اما حجة اذا لم يظهر للعقد قابلية غير في الحكم عن المسكوت كما بين
في موضعه من الاصول وهذا وجه ظاهر وهو التخييل والحق على التكاح
وعدم الترتيب بوجه وكما كان بامه وافاده ان القرعة اولى فلا يترك الى
مما امكن وهو ظاهر فالمعنى ان امكن القرع اولا ولا يفضل وهو تكاح
القرعة فهو مقدم عقلا وشرعا على تعيين العقد والا فالقرعة المصنعة هي الا
وهو تكاح الاما وهو جاز في مفهوم الحقة المذكورة ايضا سوق الاية متروكة
بان ليس المقصود بذلك فان الظاهر المقصود هو ان لا يترك التكاح الا
القرعة ولهذا على تعيين تكاح القرعة السلة مع القدرة وتعيين الامه على تقدير العدة
وايض لا شك في عموم من الجواز البطلان في جواز تكاح الامه للعقد مع القدرة
على القرعة بغير خلاف على المظهر ان المصنوع هنا محتمل لعدم الجواز له ايضا
وبالجملة هذا المفهوم لا يمارى من عموم ادلة الجواز مثل حملها وان ذلك فلا
يخرج عنه الا بدليل قوي او مستلذ وانه علم بايماء لم يعنى انتم تكلمون الا
بظاهر الحال فمن يظهر لايمان فهو من ومونة عندكم واحكامها
جائز ولستم مواخذين بما في فتن الامرات ذلك لا يعلم الا الله فلا يمكن تحكيمكم
به بفسكم من بعض ائمة ولذا دم فلهذا يروى تكاح الاما فان المفسر على
الجنسية والايامان وانتم لا تناقضونكم بالايامان وهو امر غير معلوم الا بتقوى
بوزن الجواز ايضا عموم تكاحها كقولنا انك اهلها يعني تزوجوا من الفتيات
باذن اهلن وامر ساداتهن وفيما دلالة على عدم جواز العقد على الامه
اذن من لاها مطلقا عقدا سقطها ودواما سبدا وسبدا في تاولها
ما ورد في بعض الاخبار من جواز العقد المنقطع على امة السيد بغير ان يفرقها
مع عدم الصحة والهرامة وقام بتحقيقها في الفروع فراجعها ويؤيده ايضا
واكلموا الاياما لاية ويمكن فهمه لالتها على عدم اعتبار اذن الامه

المفهوم

وايض

ما حملت

ويؤيده

منكم من

شرط ان لا يخلطوا بغيره من اجورهم او اعطوهم مهورهم ولعل المراد
 اهل بيتهم فانها مملوكة لهم بالمعروف بطريق تفضيله عن غير الشرع وهما
 وقع عليه الترخي والعقد او جعل المثلين لم يقع العقد وعلى وجه حسن
 دون ما طله وقع بخصائص اي على تزويجهم عقايب غير ما مات زانيا
 ولا تمنيات اخذت في الخلقة في السلان التي كان ينفذ صدقة في زواجها
 والملاءة بغير صدق او في زواجها وورثان عياضه كان فريضة الجاهلية
 يجوز موت ما ظهر من الزنا ويستلزم ما خفي منه فهو الله سبحانه عن الزنا
 ستر وجعل فيه هذا يكون المراد بقوله ولا تمنيات اخذت غير زانيا
 جعل ولا سترها حالات لعل اعادة الترخي المستحقة بعقوب لا عدم جوان
 غيرهم فاذا احصى زواجهم بغير العدة وكل المصادق مبنيا للمعقول انما اذا
 تزوجوا وحصلت من الزنا با زواجهم من غير ان يقع الفتح لعل على
 ان يكون معناه احصى انفسهم من الزنا بالزواج كما يجوز ان يقال ذلك
 في قارة محصيات وقيل احصى اذواجهن من الزنا وقيل سلن فاحصين
 الاسلام كما يحصون الان واجهات التي بها خفي ما في زنا المحصنات
 من الاما فليكن نصف ما على المحصنات من العذاب اي نصف ما
 على الحر من الحد الزنا وهو مائة جلدة ونصف احسن لا الزوج اذ لا
 ينصف فلا زوج على الاما مطلقا بل العبد ايهم لعدمه فدل على ان
 حد الزنا في الملوكة المحصنة هو خمسون ولكن لم يفرح للحد في الدنيا
 في الملوكة وجهه كانه بدونهما ايهم ذلك على ما تقر في المعنى الاول غير ما
 يعمد الثاني اذ قد يقال لان الزنا للكارثة للثبته ويجوز في الاول ايضا
 قد تقر في الحد الزنا مع عدم الزوج للاحتياج وليس يوافق ان الشهرة
 مطلقا متافى وتسقط الحد لانه قد يكون ووجهها ان ظهر فاما لو يمكن
 ان يقال لما كانت اكلام في الاما وتوهم الزوج مع الاحصان صريح بعد
 وينصف للحد وبنهم الباء من عدم القابل بالاحصان والاجام والاختار
 فتأمل ذلك اشارة الى جوان كحاح الامم من خشي العنت منكم اي الامم
 منكم

فاته

تنصيف
ل

سب

بسبب الزنا بطلية الشهرة وهو الاصل انكسار العظم بعد الجبر في سب كل
 مشقة ولا مشقة اعظم من الائم عليه اكثر المشرين وقيل معناه لمن مات
 الحد بان يكون وثيق بها فيحد وقيل الضرب الشديد في الدنيا والدين
 الشهرة والاولى صح قاله في قول فيله وهذا ايضا يدل على تحريم النكاح مع
 امكان العقد على الحرمة لكن زيد له شرطا اخر فحق يحرم ويدفعها
 والجل في مشروط بهما عدم الامكان وخوف العنت وهو قول بعض الصحابة
 ايضا وقد عرفت عدم الدلالة على التحريم بالشرط الاول وما ذكرناه
 مما يدل على الجواز ويؤيد قوله وان نصروا خير لك اي صبركم عن نكاح
 الاما واحقا للشدية بالصبر على العروبة خير لكم من تزويجكم بها والصبر
 على ما يحصل لكم من معاشرة بقوت والعار وتحصيل الاولاد وما يلحقهم من
 العار ينهم ومن جهة عدم اصداهن البيت كما دل عليه ما رو عنه
 صلى الله عليه وآله العراب صلاح البيت والامة حزاب البيت فان
 الطائفة المادية تركت الزواج بالامام بدون الشرطين فيقول بفعله
 وتركه اذ لو كانت المادية بعد الشرطين لا ينبغي تركه ولا يكون راجعا
 بحج التزويج بالامام كما قال الفقهاء انه يجب النكاح اذا خافت الوقوع
 في الزنا او يحصل به ضرر لا يتحمل مثله ويجب لو دعت نفسه بل قال لا
 انه يجب مطلقا فلا يكون ترك الزواج بالامام مع عدم العقد
 على الحرمة او خوف الوقوع في الزنا خيرا بل هو خير من عدمها بان يتزوج
 الحرمة لما تقدم وللمرغيب على النكاح في الاجابة والايات والاجام وبعد
 تخصيصها بالحرمة مع عدم امكانها ايضا والصبر ايضا وهو ظاهر ولعل
 قال اكثر الفقهاء بالجواز مع الكراهة الا مع الشرطين وبها يجمع بين
 الادلة ويؤيد بها ما رو عنه محمد بن مسلم قال سالت ابا جعفر عليه السلام
 عن الرجل يتزوج الملوكة قال اذا اضطرها فلا بأس ومن سله ابن
 عن الصادق عليه السلام لا ينبغي ان يتزوج الحر الملوكة الحديث والله
 عقودهم يعقر ذرية عباد تقتله او بالزوجة ولعله اشارة عن

شرط

تج

وكرها

ياس من تقدي عن الحدود المقدمه عن رحمة الله وامر القوية والوجاه
الطبع **الفرع الثاني** في المحرمات وفيه ايات الاولى والثانية اما قوله
يحيى من بعد العقد على مرة عقد عليها الاب وهو ظاهر من النكاح فانه حقيقة
فيه على ما قيل ويحيى الوطى بها ان لا ياتى له ويحيى حمله على الامم عموم
بما ان وعموم اشراك في الوطى والعقد على الامم من عقد عليها الاب
او طهرها بالملك فيشترى الزوج والسرقة ولكن النكاح فانه لا يجرى على حال
فالعدة هو الاجماع والاجزاء في الطهر عدم الخلاف في جواز نظر الابن الى
احلة ابيه او ستره ومن السبايا ما لا يملكها من قبل كونه متعتها
على الحيوان كدخولها في نكاح ما كان من قبل الاسلام فهو باين ومصلحة
باعتبار الدائم في ما يقرب من نكاح ما كان من قبل الاسلام الذي سئل
نزل هذه الآية فانه لا عقاب على ذلك فانه فضل في زمان الجاهلية
فقد نافي ما نفي في انه ما كان جائزا في امه اصله كما يدل عليه قوله
كان فاحشه ومقتضى للفرق في نكاح من كان فاحشه عند الله موجبا
للقتل والبغض وما يخص فيه امه من الامم وسا، سبيلا الى بئس ظن
من يقول به او يفعله وقد ذكره سبب النزول وجود ذلك فعلم لغوي
بالآية ويحيى ايضا ان يكون من قبل ولا بد من قول فيها الوطى لا العورة
الاولى فلا عيب فيم غير ان سيوفهم من قول من قرأه الكتاب ولا
فيه الا انه من قول في السبايا والناكحة **الثانية** حق من عليكم معام
ظاهرات المذمومة في نكاح من لا تقدر وتاخر ولتبارد من مثله كسائر
الاكل من حق من عليكم الميتة ولعدم تحريم النكاح والتمسك اول ما يمكن
تقديره والام امه من وجه انبهاك اليها بالولادة بغض واسطة او با
الاب والام وبما تم البنت امه من وجه انبهاك اليها بالولادة بواسطة
او بدلا واسطة واخراكم الاخوات امه ولدها ولذلك شخص بغض
عما تكمل القصة امه ولدها ولد ابك او ابامك او ابامك بالحق
بلغ شخص وحالا كنك والحالة مثل العقد الا ان النسبة ههنا الى الام بمنزلة

يحيى من بعد العقد على مرة عقد عليها الاب وهو ظاهر من النكاح فانه حقيقة فيه على ما قيل ويحيى الوطى بها ان لا ياتى له ويحيى حمله على الامم عموم

والعقود والتمسك الى ما يمكن تقديره والام امه من وجه انبهاك اليها بالولادة بغض واسطة او با

واسطة

الاب هناك وبما ان الاخ وبما ان الاخ بعلات تاتى بعد العلم بالاخ
والاخذ والبنت يعلم ان لاها وهو ظاهر في الآية دلالة على طلاق البنت
والام والعدة والمالة وبنت الاخ وبنت الاخ على ولا حقيقة ذكرا كانت
بواسطة او بدلا واسطة فهو خلاف ما مشتهر من ان الطلاق على الاول
وعلى غير من بجان والطلاق المأخوذ من العقد لانه حقيقة فيه ويعلم الوطى
بالطريق الاولى ويحيى رادتها هذا هو الصريح في النكاح والطلاق لا خلاف
بين الامم منها وفي كونه بغيره او عقد صحيحه نفس الامر وعندها على
اما الماحصل فيمن بالزنا في الطهر عدم الخلاف عندنا لاصحاب ذلك ايضا في
لا خلاف في جواز النظر الى المحرم بغضه الا الى المهرق وكلاهما
في ذلك غير مفصل ويحيى ان يكون كذلك بالنسبة الى المهرات الصلح ليلية
ايضا كما صاهره ويحيى الاختصاص على جواز النظر الى الوجه وما يتفرع عنه
كاليد والرجل وما النظر الى احوال الاجانب وعورته ومباشرة من يراها
ذلك ككلام لاصحاب ذلك يحمل من فصل فيمكن جواز ذلك الى محل الشبهة
والريبة واللذة المطلوبة ومباشرة العورة مع الحاجة والاحتياج لحوطها
امكن واما تكم اللافي ارضعتكم واخراكم من الرضاغة اشارة الى المحرمات
بالسبب والرضاع اقوى سبب روي في المهرية حمله النسب والمهر من الرضاغة
ما يخرج من النسب قال في الآفة مسليتين احدهما انه لا يجوز للمهر ان
يقرب من اخيه من النسب ويجوز ان يقرب من الرضاغة والثانية
انه لا يجوز ان يقرب من اخيه من النسب ويجوز من الرضاغة لان الرضاغة
ومثل الاب اباها وهو غير موجود في الرضاغة ولا يحتاج هذه الاشياء
لان معنى الرضاغة بالرضاع اذا وجد ذلك السبب بعينه فيه مثل الام التي
والاخذ كذلك ومعلوم انك في المسليتين لان اخت الابن انك
من الرجل في بنة والابن ربيبة فخر بها باصاهاة بالنسب وكذا ام
الاخ فانما امه ووجه الاب ومعلوم انك انما من الرضاغة وعدم تحريمها
يخرج بالمصاهرة بالرضاع وكانها شارة باليد بقوله لان المانع الى اخذها والاستنا

اذن
بما تم امر

بعض

الاستنا

يجوز من الرضاغة ما يخرج من النسب كل من يخرج ويكون سبب تحريمه بالنسب احد سبب السبعة المذكورة فيجوز ذلك

ظاهره فالحق يوجب بالزواج بالكتاب والام والاحت وكان الميا في الجرم
والاجتناب والاحتياط ولكن التبرير شرط كون الزمان في مدة الميا في الزمان
المضيق وكون الشرب من الشدة والمقدار المعين وفي اكثر الاحكام
انه ما اثبت الحكم وشدة العلم ولكن العلم به مشكوك في بعض الروايات
ما يدل على انه يحصل الزمان والميل في العلم بغير عشرة رخصة وفي بعضها
مرة وتام التفسير في الكتب الفقهية والاصل في بعض الايات والاجتناب
الزمان فلا يحد منها الا بدليل وهذه الآية لم تدل على مجرد صدق الزمان
بل على انه قد يكونها اما من الزمان واحتمال العلم بالنية في الزمان
انما ارضعت وارضعت فاستدلال الحقيقة ومحوها على مجرد صدق
الزمنه لانه كاف مدلول وكان كذلك كان الاكتفاء بقوله الذي
اولي ثم لم يجرم على الزمان وبطلت عشرة بالاجماع وبعض الاجناب
الباء تحت الزمان ومن هذا المأثور واكثر الاجناب عليه ويجوز ان يكون
على تقدير الصحة على العلم بالانبات او استجاب الاجتناب جميعا بين الالة
فما مل منه وامعات منها تكفي وبذلك الذي في مجموعكم من نساكم الذي
دخلتم من اشارة الى الحرمان بالمصاهرة وهي لم الزوجة وبنتها التي تنسب
الزوج والملا بها بنت الزوجة مطلقا سميت بها وبذلك بالمرحلية
غالب ولا اشارة الى انه ينبغي له تزويجها وحفظها في جميع حق لا يفتن
مطلعت على انها تكلم وعلى ما عطلت عليها قوله من نساكم قبل ذلك
الظاهر في الزوجة الحرة التي كانت من الزوجة التي دخلتم بها في
فلا يجرم بنت الزوجة الا اذا كانت امها مدخلها لقوله التي دخلتم
بعض وقوله وان لم يكونا دخلتم بهن المخرج وجرم جميعا للميل احرازها
فارق المخرجون تحتاج البنت بخلاف العكس فانه يجرم اباها لانه غير
بالمدخل في العقد على البنت يجرم الملام لم يجرم الملام من دون العقد والدليل
على ان من نساكم قبل الدواب لانه ما ثبت في الاصول ان ما
تقتبل الجمل من الصفقة والاستثناء وغيرها هو قيد للاحتياط وهو كونه

وفي بعضها بعشر
رضعات بشرط
عدم الفصل بين
غيرها

الذي

فيما

قيد لها وعدم ظهور كونه قيدا لا ينافي مع وجود التبرير من دون القيد
بله دليل على جواز مجرد صدق حبه واحتماله له ليس يوجب لذلك وهو
عدم امكان كونه قيدا عاما اذ يلزم تقيده بالمصنعين وجعله بالحيثين
البيانية والاحتياطية وهو غير ممكن وان امكن استعمال الخط مشرط لتعيين
بما هو حقيقة لعدم امكان تقيده بالمصنعين وجعله قيدا عاما للتركيب
الا بالحدف وهو خلاف الاصل والظواهر المأثور انه لا شك في ان تقيده لا
خلاف الاصل والظاهر ولا يدل من دليل موجب وليس في الآية لغة لبعض
الروايات الصحيحة دلالة صريحة على ذلك فلا بد اما ما قبله او بعده حيث
انه معان من بطله وظاهر الآية وتقيده الآية وتخصيصها بذلك الاحكام
صحة نكاحها من الاجتناب وجواز تخصيص القرآن بالحيثين الصحيح فالمسئلة
وتام الفصل في الكتب الفقهية وفي قوله نعم مكان محمد ابا احد من رجا
اي البنت من غير اهل البيت فلا بد والبره لم دلالة على ان ما ثبت بين
الاب والولده من التبرير المصاهرة وغيره ليس يتحقق بينه صلة الله عليه
والله وبين امته بل هو حق الازوة واعظم نعم ثبت بين زوجاته فقط وليس
التبرير بقوله وان نكحها امها نكحها وغيره من الاجماع والاجتناب حتى لا يجرم
بناتهن على المسلمين فليست الامومة حقيقة ايضا بل الماد مجرد التبرير
فلا هو ولا يلزم المقتضى في جميع الافراد وفي قوله فان لم يكونا الاخر
دلالة على عدم اعتبار مفهوم التزويج فافهم والظان الملاذ بانسا المقتد
عليهن مطلقا فلا يجرم السرية فكانت تحريم امها وبنتها بغير الالة من
الاجماع والرواية والقياس والظان الملاذ بالام والريية اعم من
يكون بواسطة وبغير واسطة فيشير المدة وبنت البنت بل بنت ابن
ايضا لانه بنت المرأة كبنت البنت كما تقدم كما يدل عليه ايضا قوله
ابا لكم الذين من اصدكم فان الظان خلافه ان الملاذ بالابن
هنا اعم منه ومن ابن الابن ومن ابن البنت ايضا والملاذ بالجمع حقيقة
وهي التي هل يطها فيتمثل المعقود عليها مطلقا والسرية ايضا ولكن الظان

الصحیح
یسر

المجدد

منها فقه

سورة البقرة

الاستدلال بالبرهان
سورة البقرة
سورة البقرة

الاستدلال بالبرهان
سورة البقرة
سورة البقرة

الاستدلال بالبرهان
سورة البقرة
سورة البقرة

انما مقبلة بوطيها ويجعل النظر الى العورة او فعل ما يحرم على غير المالك
القبلة وليس الجذب بغيره كما في الابن ولا يكفر بغيره وان الولي فان للاب
ولي محله الابن كما عكس ليعلم ان كان قد تمتعته للشرع
المخدمة ولعل ظاهر الآية يستلزم ان من فعلت هذه على ان الابن بوطيها
هو ابن الصلب والاختلاف بين الصلب من الولد المتبني الذي يباخذ
الامانة بابا وتسميته به للشفقة والمحبة ولكونه ابنا لزوجته وتكون تلك
قائه لم يصر بذلك ابنا حقيقة وان لم يتبعوا بين الاثنين ايض عطف
المحبة وقابلة ليل ان القرين هو المحرم لا الاقارب في معارضة احدية المحرمين
الاخرى ووجه الامانة سلفت سلفت ان الله كان غفورا رحاما
الى علم يأس من بعد عن حدود الله من رحمة الله فان الله كان غفورا
رحاما من قبل ومن بعد ودايم فيهما وزنه بالقوة والصفا ولكن
الثالثة ولا يتكلم في الشركات الكتاب لغة الوطى والعقد ايض فيقول لا
اللفظي وقيل حقيقة في الثاني وبجاء في الاول وقيل العكس لا اكثر على
انه بمعنى العقد وقاله في انه ما جاء في القرآن الا بمعنى العقد والى
يدل عليه اي لا يتزوجوا وقرى بضم التاء اي لا تزوجوا بمشركين
المشركات اي اكنوا ولم يطلها كتابية وعينها فان الكتاب في نكاح الله
مشرك بدليل قوله تعالى وقالت اليهود عن ابن الله وقالت النصارى
المسيح ابن الله الى قوله سبحانه عما يشركون كذا في قوله وفي غيرهما
وفي الدليل نظر في قوله ويحيى ويحيى ان يستدل بحديثه بقوله تعالى ان الله
لا يضرنا بشركائنا في شيء مما دون ذلك لمن يشاء فانهم وقاله الاول
وهي منسوخة بقوله والمحصنات من الذين اوتوا الكتاب وسور
المائدة ثابتة لم ينسخ منها شيء قط وهو اشارة الى ما روي عنده
الله عليه وآله انها من منزلت تحللوا حللها وحررهم وحررهم
نظرات التعويض غير من المنع على تعدد السنة والامكان وهو
لانها ليست بمنزلة بالكلية حتى يكون منسوخة ولهذا قال القاضي

وكذا

وكتبها خضت بقوله والمحصنات الى اخره واحدا اصحابا بعضهم موافق
وبعضهم لا يجوز نكاح الكتابيات مطلقا وقول المائدة كما فعلت ان واسند
ذلك الى اصحاب وقال هو مذهبنا وسيجيء محله وبعضهم يخص جواز نكاح
الكتابيات بالمقطع دون الدوام وسيجيء البحث عن ذلك في غير باب المدة
حتى يوضح اي يصديق بالله ورسوله ويسلمن لامة مومنة الى اخره
مسألة حق كانت او محلكة خير من مشركة وكذا او بعد من اي خير
من مشرك فاذن ان كل من عبيد الله واماءه كان في نفسه وفي وجهه
انما اذا لم يقطع عن العزة من الامة والعبد وايضا لامة لغة فيهج والكتاب
انما المقصود بالادنى ولو لم يجزى اي وان كان المشرك تبكيك وتجوزها
لما لها ولما لها وخلعها وحسبها وبها فلو يقطع ان كان له القاضى
المجلة الحالية والعرض للث على المنع من النكاح والتمسك بالشركات وكذا
الكلية في الجملة الثانية وهي قوله تعالى ولا تتكلموا في دين الله
لعبد من دين من مشرك ولو عجبكم ولهذا علقه بقوله اولئك في
بمنزلة التعليل بان المشركين والمشركات يدعون الى الناس فلا ينبغي
فلا يجوز ما حكمه فانه قد ياحد من دين صاحبه فانه ما يدعو الى
سبب بخلافه ولا يكثر المعاصي والسيئات بعينه على ذلك وبره
واوليا الله وهم المؤمنون يدعون الى سبب دخول الجنة والمغفرة
الايمان والطاعة ثم الذين يحبونهم ومواسلتهم ومصاهرتهم فالتقاء
مخدوع كما قال فيها والله يدعو الى الجنة والمغفرة يعق بين دعوتهم
ودعوة الله منافاة فلا ينبغي ان يصاهره ولا يكون بينهم وبين المؤمنين
الاقتبال والعدوة لا المحبة لانهم بين الزوجين فلا يحتاج الى حذف كما
نقله في باب من يفسد دينه وتوفيقه العمل الذي يحسن به الجنة والمغفرة
ويبين الله بانها اي يحبه وقيل امره ونهيه وما اياه وما حرمه
لناس لعلهم يتذكرون لكي يتعلموا ويتذكروا ويتقوا وليكونوا محبين
ثم التذكير لما تقرر من العقل من الميل الى الخير وتحالفه الهوى قال الله

فعله

فان الكتابيات والافعال الممنوعة
بني لا يرضى وان دخل المشرك
بشركه كان المشرك
فان اولادهم مومنة غير مشركين
سورة البقرة

وهو هنا مناسبا للحسن البعل لا الشرى في كلامه ان الكلام في استنباط الام
ان يقال ظاهر هاد الله على غير التناكح بين المسلم والكافر الذي هو المشرک
الحقيق وشتم المشرک للكتاب الذي يقول بوحدةانية الواجب غير ظاهر لغيره
وعرفا وكون القول بان الله بالايستلزم التناكح الحقيقة واطلاقه عليهم في
الاية السابقة لا يستلزم كونه حقيقة فهم ايضا حتى يردوا حجة مطلقا و
ايضا لا يستلزم جميع غير المشرک الحقيقة من اصناف من يحكم بكفره والاصل في جميع
ادلة النكاح يدل على الموزن لا يمنع عدم جواز تزويج المسلمة بالكافر
اجماعا ولا يستلزم ذلك كونه مستفادا من هذه الاية وعلى تقدير التسليم
لا يستلزم عموم المشرکات واية المائدة ظاهرة في الموزن في نظر زيادة التحقيق
هناك وان يقال انما يدل على عدم جواز نكاح المشرکة واصل كتابية
لقوله حتى يؤمن جعل غاية التحريم لايمان فلو كان ذلك ايضا غاية فلا يصح
الغاية غاية ولا يبعد لانهما على عدم تفرق الوثنية على دين الكتابي لا
كان ينبغي جواز نكاحها على تقدير جواز نكاح الكتابية وانما يدل على جواز
نكاح المخالف من انواع المسلمين كون الايمان بمعنى الاسلام على ما يظهر
النفا سيره والظاهر لعدم التكليف بالكثر من الاسلام في احوال لا اسلام
وكذا تزويج المؤمنة بالمخالف لما مر ويدل عليه ايضا بعض الروايات وشبهه
اكثر الايجاب ويدل عليه بعض الروايات ويمكن الجمع بين اخبار المخرج
تفصيل المناقشات على الكراهة وعلى انما صلب الكافر وانما يدل على جواز
تزويج الامنة مطلقا كما يدل على عدم جواز زولي الكافرة بالملة ايضا اذا
حمل النكاح على الوطى ولكن ذلك بعيد وخلاف الظاهر فالافتقار عليه
بعيد وان امكن وحصل منع وعلى الكافرة مطلقا لكن ما يحصل في العقد
واطلاقه عليه وعلى العقد ايضا بعيد مع عدم ظهور معنى مشترك بينهما
يصح للاستدانة هنا وانما يدل على تحريم التزويج لفصل الزوج والزوجة
والوليها **الزوج الثالث** من اوانم النكاح وفيه ايات **اولى** وان اذ

مكان زواج
سورة النسا

نظر

التي تورد في معارفنا الغير للزوج وهو الزوجية اي الجنس فيجوز نكاح
الجمع الى الجنس باعتبار المعنى قطرا اما لا كثيرا لانه منكم ثوبها اودية
انسان فله تأخذ وامنه شيئا تأخذونه بها تانما مينا استنفاها ككاف
اي لا تأخذوه باهين واثمين او ليهت والاثم فان اخذوا ظلم باطل واليه
واضح واليهان هو الكذب الواجب به صاحبه على وجه الكبار له واصله
التحريم من قوله فبنت الذك كذا اي يحرم لا انقطاع حجة فالبنت كذا يعني
صاحبه لعقله وكيف تأخذونه وقد اذنى بعضكم لبعض انما ونحوه
تفطيم لما خلو الاضواء الوصول الى الشيء بالملازمة بذكر كتابه عن
الوطى وقيل الماذ الحلق العجيبة وقاله تكلها امر يان عند الملامد
تقيد المير ولنومه بحيث لا يرجع اليه شيء وذلك ليردك لا بعد الوطى على
المشهور واخذت منكم شيئا فاعطها اي اخذت من الزوجات عهدا وشيئا
بالعقد واحكم لوانها بالوصية مرأى من قوله فامسكوهن بمعروف و
امسك بمعروف او تسريح باحسان وعدم التجاوز عن مطلق حدود الله
وارتكاب الما مورات واجتناب المعاصي فالاية دللت على لزوم المهر
دون غيره بمعنى انه لا يرجع الى الزوج منه شيء اصله بالطلاق والعتق و
على الرواية الاخرى الخلق مثل الوطى والاولا شرف فلا يماز ما تقدم من ان
المهر لان يجرى العقد فيها دلالة ما على رجوع الشيء الى الزوج بالطلاق
الوطى والافضا، ويحتمل دلالة ما على عدم جواز الرجوع في العدة ونحوها
للزوج لعدم الامة ويدل على جواز العدة المهر ما وقع عليه التراضي كادل
السنة وكما قد عرفت المهر لها السيد حيث ذهب الى عدم جواز الزيادة
مهر السنة وهو بعيد ويمكن حمل كلامه على الاستحباب فتح من غلوه
وجعل الزيادة بيت المال لوجه له وان كان للدول وجه كما قلناه شيئا
ولكن لا وجه للثاني وكما قد دللنا ذلك جعل من مطاعته او لكونه خليفة و
تفريق بينه وبينه وقبوله اعتراض المارة وقوله كل ان سل فقد من قال
غف وعن عمر انه قام خطيبا فقال ايها الناس لا تغالوا بصلاتي النساء اذ

انظر الى ان العظم من فطنت
الشيء او فطنت من الفطنة
بناشيد
انما يستاد المهر الحالى من
الابا بالملك وفضل ما قد ذكره
بجود
صد او فطنت من العفة
والعازبة فطنت

عنه لانه خلاف ظاهر الآية و
السنة الشريفة والعقل انه
يقول لا يجوز ولكن يلزم
والوطى هو ايضا بعيد

لما كانت محكمة الدنيا ونفوس منزهة فكان اول ما كرم بها من الله
صلى الله عليه وآله فانه ما اصدق امرأة من بنسائه اكثر من التي
اوقية فصارت اليه امرأة فقالت له عينا عينا جعلها الله لنا والله
يقولوا انتم احديهن قطارا الآية فقال نحن احدا فقه من عرفه قال لا
تسموني اقول مثل هذا فله شك وقد علم على يد علمه ان ليس من اعلم ان
اعلم انه لا شك في عدم جواز اخذها على المهر بعد الدخول بوجه سواء اراد
الزوج الاستبدال ام لا فذكر الاستبدال ليحتمل كون العلم في ذلك وقت نزولها
ولكونه محتملا لاحتمال ما اها ممل وقد طلعتا واراد بها اخرا في وقت خراج
المهر والمهر لا يكون للدوام الاستماع وما استماع الآء بعض الزمان و
لكونه بل من منه عدم الجواز مع عدم الاجاز والاستبدال بالطريق الاول
هنا لا يتم اعتبار المفعول لعدم شرطه في حقيقته والحق به وهو ظاهر من قوله
لا جناح عليكم ان تنكحوا النساء ما لم يمسوهن او تقرضوهن فريضة اي لا
تتبعه عليكم في مهر وما يجب عليكم بقرينة وجوبه فيما يقابل به وهو قوله
ان طلقوهن حيث اوجب بضع المهر قبل ان يخلوا في المني والاولى المشتبها
ان طلقتم النساء قبل المسحوط وقبل فسخ المهر يكون اوجب الا ووجد
عليه وعد فخرتم ويكون معنى لا ان اوجى كذا في الفخرين وفيه تامل
اذ على الاول المسبب فخرتم وعلى الثاني بل من يجوز الفخرين ولزوم شيء
بعد الطلاق قبل المسحوط وهو اطل ويحتمل ان يكون المراد في الآية كما في قوله
فلا جناح عليه ان يطوف بهما مع تاويلات او تفرضا وبدونها
ويحتمل ان يكون عدل او محذوقا فالتقدير ان لا تفرضا فيكون
او تفرضا وهو خلاف الظاهر مع عدم ظهوره في الآية التقييد بقبل
المس فانه بعده ايضا لا يتم الا ان يقال ان المخرج مطلقا بخلاف ما
المسل ويقال انه لا يرفع تحيل انه ما لم يحصل فائدة النكاح لم يجز الطلاق
ويكون الحل على العمدة ان كتابه في المظنة القران دليل غير منقول
بالفرض يبين المهر قبل الدخول والطلاق وشعوهن كانه عطف على

تمت

حتى
ان يرفع المهر
في وقت خراج
المهر

سورة البقرة

فانما كان مع الفخرين
مع عدم المسحوط
الفرق مع الفخرين
مهر قبل الدخول

مخدوف اي فطنتهم وشعوهن على الموضع قد ربح الخلال وسكونها
العدا الذي هو يليق بحاله والموضع العنق الذي وسعت معيشته عليه
وحاله وعلى المقرة قد ربح العنق الذي تضيق معيشته اي الواجب عليها
ما يسببها لها ما عابا بالعرف يعني يتبعها بالوجه المعروف شرعا
بحسب المدة حتى يعقبتعا جحا واجبا وحقق ذلك حقا على الحبس الذي
يريدون ان يحبسوا الى نفهم باجرهما عن المعاصي بفعل الواجبات
المرجعات الى المطلقات باعطاء بعت حقوقهن حتى لا نواج المطلقات
من عينا وتقريرا على الماسود والمسارعة اليه فجاء الشرط المحذوف من
سبق وهو نوع النكاح وما يعنى المدة اي زمان ترك المسحوطا
مطلقا وحقا صفة او مفعول مطلقا وما قدره المسحوط الآية ما
العرف والى حتى يتبعها بحسب حال العنق وعينه وقد بقي بعد اتمام
قد تم قال انه من وى عن الباقى والصادق عليها السلم وغيرهما هو
الشافعية ايضا وظاهر مذهب الاصحاب خلافة فانهم قالوا ان العنق
يتبع بالدابة او الثوب المرتفع او عشرة دنائين والمقسط بجمعه او التي
المقسط والعنق بالدينار والفا تم وما سلكه ما رواه الجليل عن النبي
عليه السلام انه اذا كان من سباع عليه شئ امر ان يتركه والبعد والامة في العنق
يتبع بالحظلة والربيب والثوب والدراهم لا ياتى انقسامه الى ثلثة ام
ولما ذكره كل قسم منها لان مرجعها اليها والعنق اقتضى تعيين كل من يبيع
قريب عن الدابة التي هي الفرس البعد والامة وقريب منها البهائم
المعارب لهما في الحقيقة لان الحكم في ذلك العرف لا التحديد فامل على
مذهب الجني حنيفة ورجحان وخلفه على حسب الحال لا ان يكون
شبهها اقل من ذلك فلما احل من بضع ماله المتعة ولا يقص من
من خسه درايم لا ت اقل المهر عشرة دراهم فلا يقص من بضعها وذلك
خلاف ظاهر الآية وكذا تعيين اقل المهر خلافا لاصل مذلت الآية على
جواز الطلاق وعدم وجوب المهر للمرأة المطلقة قبل الدخول وقبل تسمية

لها وجوب المتعة لها بالظن وعلى عدمها اليقين بالمفهوم وهو
 الاصحاب والمحقق والحق الثاني في هذا قوله المسئلة المفوضة
 قياسا لانه مقدم على المفهوم كذا في تفسيره وهو جازم والظن لا اصل
 ليجازي الشيء على هذا القياس الخذي لا علم بهلته مع مخالفة ظاهر القول
 اليقيني بعيدا ذلك يكون العلة المطلقة مع عدم العلم في عدم
 المتكامل هو الظاهر ايضا يلزم التعريف وهو دليل على المفهوم وان لما
 المسئلة الغير المفوضة بعد علمه لذلك ما قاله في قوله الاض
 وبالجملة من سويتها يفهم تخصيص المتعة بالذكورة في الآية كما هو
 الاصحاب **الثالث** وان طلقوا من قبل ان يتسوهن وقد فرض
 لهم في بيضة في السابعة حال المطلقة المفوضة قبل المس والفرق
 وبين في هذه حالها بعد الفرق وقبل المس وترك المطلقة بعدها
 فان حكمها يوم المسى كذا المطلقة بعد المس وقبل الفرق يحكمه عند
 الاصحاب **بشرط** وقد فرضت جملة حالية عن فاعل بشرط اي
 طلقوا من نصف ما فرضت جوابه من رفع اما بانته مبتدا
 محذوف او بكسرة والتقدير فاعل الواجب او الذي عليكم نصف ما فرضت
 او فلهن نصف او عليكم نصف ونصف ما فرضت واجب عليكم الا ان
 يعقوب او يعقوب الذي بيده عقدة النكاح والاستثناء كانه من هذا
 اي الواجب نصف على جميع التقادير والحوالات الا على تقدير حصول
 العفو من المطلقات عن الكل وعن شي من المهر ليس هناك
 هذا الحال النصف واجب بل اما لا واجب اصله او الواجب قبل
 من النصف ويعفو عطف على محل يعقوب فانتم ميني في محل النصف
 بان والذي بيده عقدة النكاح قبل هو في المطلقة المذكورة في
 الاول العفو منه بشرط البلوغ والمسد وفي الثاني من اولها
 على تقدير عدمهما والى الواجب العفو وهو مذهب الشافعي و
 الاصحاب ولكن يكون منوطا بالمصلحة وبشرط عدم العفو

سورة البقرة
 بين

الجميع

الجميع فانهم ما يفتنون للولي العفو عن الكل وبعد ذلك عن الآية ايضا
 وبعد وجوب المصلحة للعفو بعد حصول الطلاق الا ان يكون دفعه
 وج ليس يعفو ولا يعلم اجابا واجماع قال فيت وهو المرفوع على
 جعفر والى عبد الله عليه السلام ويحتمل ان يكون الذي عبارة عن الزوج
 يعنى الماحز هو النصف الا ان يعقوب يقول بعدم او يعفو الزوج
 عن المدة فيعزل كل من النصف اما الكل ولا وهو مذهب الجعفي
 وقال فيت ورواه بعض اصحابنا وهو بعيد ايضا اذا ما جازلة الذي
 عقدة النكاح للمرة لا ياسب وان العفو ليس بما سب فكانت في
 المسئلة الا ان يكون المرداه الى الزوجة فيعفو عن النصف ولم
 ياخذ فيعفو كونه عفو حقيقة وايضا انه كان المعنى الواجب نصف
 ومع استثناء العفو منه لا يصير الواجب غيره والاول اظهر بحسب القسط
 والثاني بحسب المعنى والاستبعاد في جواز العفو للولي النصف ولكن لا
 لعدم جوبن الكل من دليل ولعل للمهر دليل عليه وعلى الحل على المعنى
 ايضا وهو الروايات كما استدل اليه او الاجماع وان تقفوا اقرب للعفو
 كانه خطاب للزوج والمرة وتنب الذكر ويكون للزوج والجمعة باعتبار
 الايراد وهو مؤيد لكونه العاقل من جهة ارساد العفو اليه وكون العفو
 الذي اقرب غير معلوم ولكن المناسب لحصر العاقل فما وفي الذي كونه الخطا
 لهما وقد يوق مع الصلح يكون اقرب من الواجب ويحتمل ان يكون
 الناس والفرق بيان ان العفو اقرب من اتم احكام ولا يكون
 كونه من شخص بل مجرد حسن العفو ولا تنسوا الفضل بينكم اي لا تنسوا
 ان تفضل بعضكم على بعض وقد يقال ان جيب بن الحكم فرج وطريق
 المسر على جميع المهر فيقول في ذلك فقال انا انا حق بالعفو وعدم نسيان
 الفضل ان الله بما تعملون بصيرى علم باعمالكم من العفو فيهم وهم
 ترفع عليه ويحتمل الترتيب ايضا لزيادة طلب الحق ظاهرا ويحتمل ان
 يكون الخطاب هاهنا ما ذلت على وجوب نصف المهر المسمى بعد الطلاق

مطلع

عليه

المس وبعد الفرض ونحوهما التظلم بالطلاق لا أنه يجب المصالح
 لقوله نصف ما فرضتم فعلم ان الجميع فرض ووجب بالعقد شرط
 وعلى استحباب العفو مطلقا من غير شرط الاستغفار وعلى استحباب العفو
 والاحسان ^{على} وعلى استقلال المصلحة العفو فيكون العقد يرضى على استقلال
 الولي حيث استدل العقد اليه لا أنه محل غير بين من الذي سئل عنه
 الكساح المصلحة المبالغة في الامور على النساء بما فضل الله به بعضهم على
 بقوم من باسورهن ويستطون على النساء كقيام الولاية على قوتهم
 ونسبت تقصير الله تعالى اليهم عليهم بكامل العقل وغيره وبسبب ما يتفقون
 عليهم من اموالهم والذات فنفذت في شؤنهم اي الرعايات التي تكون
 فيها الاذن والرجح نصيبا عنهم وتوفيقهم عنكم ومن سطاو عنكم فيما يجب
 عليهم بطول الامار استا العصفاء والمنشور لا لا في كل الحق على
 العلم كما نقل في عن العرف قال لعلاء فقولن شؤنهن قال وقد
 يكون الخوف يعني العلم كما قالوا في قوله تعالى فمن خافت من موهن
 الآية لان خوف الشؤن لا يوجب الجهر والضرب فقط ومن واخرج
 في المصاحح اي فظنوهن بالقول والضيعة وان لم ينفع العقل والضيعة
 وامر يمكن الشؤن به فاهجوهن في المأكل والمأكل فلا تملكون
 تحت الحنف بان تغزوا فراشها او حولا اليهن ظنكم بكمه الغرائس كما
 بدله به ما روي عن ابي جعفر عليه السلام يقول فظهر اليها او لا فقامت
 تكتي بالمصاحفة عن الجماع كما في المباشرة اي لا يما معهن حتى يتبين
 الشؤن وان لم يتبين فاضربوهن حتى يظنوهن بكتاب الله تعالى ولا
 وذلك ان يقول اني الله وارحمي الرجل حق فان رجعت والاعط
 عليها القول فان رجعت والاضر بها ضربا غير مبرح مثل سبها ان
 لا يقطع لها ولا يكثر عظاما ولا يكون شديدا وروي عن ابي جعفر
 عليه السلام الضرب بالسواك فان اطمعكم اي رجعت اطمعكم بالآل
 بامركم فلا تنهوا عليهم سبيكم اي لا تضربوا عليهم تسليطوا

سورة النساء عليهم

فيما يجوز بين
 الحق فادرك
 الوضعة

بالحق

بالباطل وسبيكم للضرب والجماعات والوعظ مما يبع لكم فعله عند
 بل ينفذ ان تجعلوا مكان من كان لم يكن فان الساب من الذنب
 كمن لا ذنب له علم اوى ودل عليه القرائن فينبغي الاخذ به
 الكون معهم مثل ما كان معهم قبل الشؤن بل ينفذ ذلك مع كل ارك
 ذنب فالآية تدل على عدم جواز الجماعات والضرب بالمفهوم بدون الشؤن
 والجواز معه المطلق فالامر بالدأخل لا الوجوب والاستحباب بل يمكن
 ان يكون مرجعا فان العفو حسن الا ان يعلم الفساد في الترك فيمكن
 الاستحباب بل قد يجب فجري فيه الاحكام الخفية الخاصة ولما استطعوا
 ان تعدوا بين النساء الآية اي لا تعدوا على العدل والتوبة بين بحيث
 لا يقع منكم اصله قبل ان يهديكم اكثر من غيرهما ويكون الميل والمغارة
 مساوية بين من غير زيادة لاحد من على الاخرى ولهذا انه قد
 الله عليه وآله انه كان يقسم بين النساء بعدل ويقول هذه قسمي بينكم
 فلا تأخذن في فيما مئلك ولا اصلك ولو فرضتم على ذلك وبذلك جهلكم الذي
 هو مقتضى الحرص والميل فرفع الله ذلك عنكم ولو يكلفكم به لفتنه ولكن
 الملا حطة تجيب العكس والمساوي مهما امكن فلا تميلوا على الميل
 لا يجوزوا على المعيوب عنها التي لا ميل لكم اليها كما يجوزوا على غيرها
 من غير رضا يعني لا بد من اجتناب كل الميل فانه مقدور على التكليف
 واقع فلا تقبلوا وان وقع منكم تعريض في العدل كله حيث مكان ان تعدوا
 فلا يقع في الميركة ولهذا فيه اوجها على وقوع التعريض في العدل مع مكان
 عدله وان لم يكن واجبا ولهذا روي عن النبي صلى الله عليه وآله
 كانت له اصلتان يميل مع احدهما جاء يوم القيمة واحد شقيته مايل
 فتدروها كالمعلقة وهي التي لم تكن بذات فعل ولا بفعل ولا ميل
 اليها ولا يعاشرها معاشر الا زواج ولا يظلمها بل يجعلها كالمعلقة
 بين الامرين لا الهة ولا الهة ولا الهة وبالحيلة يجب
 يعرفوا بامان باحسان فيماد لا على التي من جعلها كالمعلقة

سورة النساء

فيه

تفطيلها وجوب الاصل في المهر فاعا الطلاق ونحوه ليس كل امر
الكيفية بالتسوية واستصحاب المساواة في الامور كلها مما يمكن **الامر**
وان امره حاصلا في طاعت ومن طاعت من فعلها شيئا الى استعماله
بفعله عنها غير ما اتمها بغيره او كراهية منها شيئا كقولها ومن
او امره يصح ان يقرها بوجه او ببعض ما فعله التي كانت لها من ذلك
جناح عليها اي لا حرج ولا اثم على كل من الزوج والزوجة ان يصير بينهما
صلحا بان يترك المأهله لزوجها او تضع عنه بعض ما يجب لها من نفقة
او كسوة او غير ذلك فتعطفه بذلك فتستقيم المعامزة جلاله كذا
قوله تعالى وان لم يكن بينكما جدال فاعا احدكما شيئا لانيان بما عليه وتبرك
ليمر عليه وقد سيرة الصلح فتذكرنا **الامر** استوفى من حيث
سكن من وجهه ولا تضاروهن لغيره عليا اشارة الى بيان سكن
الزوجة التي استحق ذلك يوجب له مكان الزوج او بعد الطلاق
في العدة وتلكه جماع علما اهل البيت واجازهم مع الامر على نقص
السكن والنفقة بما لا يماز ويبيح سكنهن من الامكنة التي سكنوا
تماما فيقولون وفقدون على محصله بسهولة لا يشقة فهو معنى قوله
من وجهه امي وسكنه من هو عطف بيان لقوله من حيث سكنتم
مضاهيا واحدها مكان الذي يليق ام السكن ولا سكنهن فيما لا
ولا مع غيرهن مما يليق بهن فيتعين وقد يليق من المخرج مع
عليهن المطلب المطلق بالعدا وان كن اولات حمل فانهقوا عليهن
حتى يرضعن حملهن اشارة الى وجوب النفقة المحررة للزوجة المملوكة
بعد الطلاق البارز ايضا او الزوجة المتكينة والرجعية تجب نفقتها
حاملة كانت ام لا والمسئلة من وع كثيرة مثل كونها الحرة والمامل مع
نحوها والفايدة مذكورة محملها ولها ما تجب في السكوت عما سكت
الله عنه وقطع المخرج كونها الحرة والمامل الا تضارها ولا يظلمها
وهو وجوب النفقة للمامل المطلقه ويمكن فهم وجوب الاتفاق على

عدة الطلاق

حال الزوجية

غيره

من المامل بالمفهوم فالقول بوجوبها المطلقة حاصلا كانت ام لا كما ذكره
فغير جيد ويؤيده الاصل والاحكام والاجماع والظاهر ان الامة كانت
عامدة في الرجعية والبارية لخصص الاولى بالادلة الدالة على ان حكمها حكم
الزوجة وبالاية السابقة الدالة على وجوب سكنها والنفقة تابعه و
بالطريق الاولى لا يثبتا كراهية لهما ولذا لا سكن للمامل المتوفى عنها
ن وجها وان قلنا بالنفقة لعدم النص وصحة القياس وبه يتبين لها
تأمل والنظر لعدم الاتصال مع عدم الدليل فان ارضعن لغيره فانوهن اجود
اشارة الى عدم وجوب الارضاع على الام كما هو مذهب الاصحاب والفقهاء
ومع الخلق عن الاجارة حال الزوجية نقله في وجوب الاجرة لها على الا
وتفاهها كونه بعد انقطاع عقد التكاثر بالطلاق ويجوز القول بعدم
وجوب الاجرة على من جرة وجوب نفقة الولد عليه وح يكون مشروطا
بغير الولد وغنا الاب فان كان للولد مال يعطى للام الاجرة منه ويؤيده
ان الامة ليست بمرجعية تكون الاجرة من مال الاب فانه لو كان الولد
ايضا يجيب لا يعطى على الاب وان لم يكن له مال مع فقر الاب لم يكن له
على الام بلا اجرة مطلقا لانه يجب نفقته عليها مع قدرتها ويجوز ان
غناها عن الزوج الارضاع فانها بمنزلة ما لها تقدم نفسها على من يجيب
عليها فيكون من بيت المال اذا لم يمكن ارضاع الام وغروا الى فسوق
ولم يملوا بيتكم في الارضاع والاتفاق والاسكان واعطى الاجر وغيرهما
بمعرفة الامر الشرعي وقبلوه فتكون من مؤتمرين حاملين للامر لوجه
حسن جميل من غير قاسر وقضائين وذكرا ولها من بعضكم بعضا بجميل
الارضاع والاجر وفيه تأمل في اشارة بعض الشاكر لا يشترط
بعض النساء ويقال انتم القوم وتواضوا اذا من بعضكم بعضا ان حرقوا
نادوا ان قاسر قراى قضايتهم وما حتى بعضكم بما قاله الا من فتن
له امرا اخرى غير الام وكان فيه اشارة الى انما بقية الام على المعاش
فان المساهلة من جانبها انشبت لانها استقر ولا ندها فانقص

جاء

اجرتها المتعارفة لا يضيغ ولا تده ما ينقص عنها بالمعقود شئ بخلاف الآ
فانه يخرج الاجرة من ماله وان كانت مالاً لولده قدم المعاصرة الاولى ويكون
فهم عدم جواز الانصاع بغيرها مع عدم معاسرتها ورضاها كما قاله الفقهاء
كعدم وجوبه عليها وجواز انصاع غيرها على تقدير المعاصرة ويدل عليه
الاجماع ولهذا لا خلاف فيما ينقش اشارته الى كيفية الانصاع على الزوجة
مطلقاً بان يتفق ذو سعة على ما يلزم بها الاشارة من سعة ما كاله
مشترى او مملوكاً ومسكناً ولا يخرج عن ذلك الى طرفين اسرها وتقبل الدنيا
ها منيها والفقير كذلك واليه اشار بقوله ومن قد عليه وزقه
فليفتق ما شاء الله فلا يكلف تكلف الامتياز بل يعطى ويتفق بما قد الله
له ولا يكلف بالزينة ولا يقص من اللابن بحاله فانه منتهى منه وبالجملة
يعمل ما يقره في امثاله مع العدة فان الله تعالى لم يجعله بان يتك
ذلك لانه ما اعطاه فكيف يكلفه به واليه اشار بقوله ولا يكلف الله
نفساً الامانة اشارة مذكورة حسنة فانهم مفوضون الى التمسك بالصواب
الكليف بما لا يطيق بل بما يشق لا يقع من الله بل بحال وفيه وفيما بعده
سيجعل الله بعد عسر يسرا فليطلب لقبه المحقر بل من يجب نفقه علم
بحصول الحوض وتبديل العسر يسراً في الدنيا اذ في الاخرة على سبيل
من المحلوك اذ في وجهه فليطلب لقبه المحقر والاولى في الدنيا والاولى
اشياء من اربع التكاح وفيه ايات الاول من المؤمنين يقضوا من ابصار
ويحفظوا من وجههم الخطاب له صلى الله عليه وآله والمقر المحرم المكنون
والحق اللام مقدور والتدبير يقضوا من امر بعد ان يكون بقدر
يقضوا اذا المناسب الصاء مع ان تحلف المقدم وذكر غير المقص غير موجه
ايضاً المحرم سبب اذ حقن دمه فلا يقع ذنب من التدبير والملازم
غرض المهر بما يحرمه ولا اقتصار به على ما يحرمه من الاختصاص يكون مراً
واباه بسببه وانت تعلم ان التدبير ما يحد من وجهه يقض بقدر
البعض لا بعض المهر وهو المطلوب والعقول كمالهم من قوله والملازم

في العينة

غيره

القل

امن فنامل فان زيادة على حسب المعنى وقال يقض ترك من في العزج
دلالة على ان المهر نظر اوسع من امر العزج الا ترى ان المهر لا يراى النظر
الى شعورهن وصدورهن وتديهن واعضادهن واشقوقهن وكذلك
الجوارى المستعصيات للبيع والابنية ينظر الى جوارىهن وقدمها
الروايتين وايضا العزج فغيره وكما في قوله ان ايج الظل اما استثنى منه
حظر الجاهل اما استثنى منه وقد عرفت ما فيه مما تقدم من ان هذا
مفاد التبعيض والابن ليس في مطلق القرآن اباحة الاول وتخصيصه
الاما استثنى فانهم لم يقلوا ويجوز ان يراد مع حفظها عن الايدلوفهم
الحق لا يقع عن بعد نعم يمكن بعد العلم بالمسألة من غير هذه ثم قال
ان كل هذه الثقات من حفظ العزج فيكون الزنا الا هذا فانه لا بد له
قال في وهو المهر في عن ابن عبد الله عليه السلام قال في كل الجوارى ينظر
فرج اخيه ولا يحل للمرأة ان تنظر الى فرج اخيهما وقال بعض معاذة الجوارى
يقضوا ابصارهم عما لا يحل لهم النظر اليه ويحفظوا من وجههم عن ما لا يحل لهم
الافواحتن وقيل ان من مودة وتديره يقضوا ابصارهم عن حور العين
وقيل ان التدبير لا يقع عن الجوارى بل في بعض الموضع عن ابن مسعود
من نظره صرفه بصره الى ما حرم وقيل انها لا بد له العارية وفي التدبير
ما تقدم فنامل ما يقض الله في الاية اجمالا فاعلم ان الجوارى ما يحل لهم
يقضون البصر اذ في موضع لم يرد في موضع يحل ويقضون البصر من
تدبير النظر وعدم حفظ العزج مطلقاً وقد علم الجوارى الحرام والحلال
والاجماع وغيره هو بقا الباء تحته ويحفظوا من وجههم عطف على يقضون ذلك
ان كل هذه الثقات من حفظ العزج فيكون الزنا الا هذا فانه لا بد له
من التهمة وقربا الى التقوى يعلم بما يحرمه على وجه يعلمه واعلم
في الامر بالمؤمنين بحفظ العزج فقط مع امر المؤمنين في الآية الثانية به
وبعدم ابداء الزينة مع الاصل ويحرم المحرمات دلالة ظاهرة على عدم
السرية من المحرمات على الرجال سوى فرجهم فبدنهم ليس بمحرمة وان كانت

عن الافضال الى الجمل
حفظها

اي حرم

ولا ينظر ادم
فانها

رويته عليه السلام فلا يجب عليهم الستر من باب المعاونة على الأثم والعذر
وان علوا بذلك لما تقدم ويمكن تحريم ذلك او قصدوا ذلك فاما قوله الله
على ان موطنهم ليس الا العرج والعرج يطلون على الخبيثين **الثانية** وقيل ان
يغضون من ابصارهم ويحفظون من وجوههم هذا ظاهر في النكاح
النظر الى الاجانب واسا واصلا ويؤيده خبركم المشهور لا يبدل من
نبتين اي مواضعهما الا ما ظهرهما فجعل الاستئذان بين ما يطلع وما لا يطلع
منه اي بقوله لا يطلعون الاية في الزينة ما من حيث به الملام من غير
اكله وخضاب فكان ظاهرهما كما لم يتم والفتنة في حلقه من فتنة
لا تفسد لها والكل والخضاب فلا بأس باظهاره للاجانب ثم قال ان الملام
من الزينة مواضعها والعجز انه الضيق كله لا المقدر الذي يملك مسدداً
منه كما مضت مواضع الزينة الحفية وكذلك مواضع الزينة الظاهرة
موقع الكون في غيبه والخضاب والوسمة حاجبه وشاربيه والوجه حده
واكتفت والقدم موقع الحاتم والفتنة والخضاب الحاتم وانما فتنة هذه
المواقع لان سترها فيه خرج فان الملام لا يجد جذاً من حلاوة الاشياء
ومن الحاجة الى كسوت وجهها خصوصاً في الشهادة والهاكاه والكاح ومظهر
الفتنة في الطرافات وتصور قدما العفريات منهن وهذا معنى قوله
ما ظهر منها يعني الاما جرت العادة على ظهوره والا صوفيه الغلو لا شك
في بعد كون الوجه موقع الكحل والوسمة وكيفية شاربيه مع ان الساب
تأينت الضيق الكحل للفتنة الملام وايضا لا شك انه مع الضرورة والحاجة
يجوز ابدل موقع الزينة الظاهرة والباطنة كالعلاج للطبيب في المشا
والهاكاه وايضا ان النظر الى العادة والظاهر خصوصاً العفريات فالعفة
ظهور الزينة في الضيق والعفريات والساقين وغير ذلك وبالجملة الحكم
محل الاشكال وقد انقضت الجملة في هذه من الفروع في شرح الارشاد
فتأمل فيقرن خبرين على خبرين اي يضعن مناهجهم على صدورهم
ليسترنه وما فرقة من الزينة فيها دلالة على عدم وجوب ستر الوجه

فانهم كانوا من جوارحه واسعة يبدونها منهن وصدورهن وما
حوليها وكفى سيد ليل الخ من وراهن فتق مكشوفة فامرت ان يستر لها
فتن قد اصبحت حتى يغلبها ويؤذيان بولد بالحب الصدوق فتجبه بها بلها
ويكسبها وبنه قوله ناصح الجيب وقوله صرمت بجوارها على جنبه كقولك
صرمت يدي على الهايط اذا وضعتها عليه ولا يبدن زينة الآلات
اي انما جنت او ما بنت او ابلا بغيرهن او ابلا بغيرهن او ابلا بغيرهن
او بنى اخواتهن او بنى اخواتهن والملاذبا لابساً وان علوا بالابن وان علوا
والاخ ام من يكون من الطرفين او احدهما بنى الاحرة والاحرة وان علوا
فهو لا يستثني والظن من النسب والرضاع للصدق فغيره كحاج بعضهم
على بعض ففلا يحارب الملام الزينة المحرمة ابداً ما هو موضع الزينة
اذ ضها يجرى النظر اليها ككل واحد وليس يحرم فلا يصح الحكم المستثنى في الآلات
بكونه هناك روية او بتوقع او فتنة فالظن جاز في ظاهره ليس بالبدن
العورة فغيره لوجهه لا يصلح لما تقدم ونظا هذه الآية حيث ان الظاهر
الملاذ موضع الزينة الحفية ويحتمل اختصاصاً بها فقط فلا يستدعي الى
غيرها خصوصاً المواضع الحفية اكثر الحالات والعربية من العورة فتأمل
وقال وقال الملاذ جميع العفريات تقدم في الزينة الظاهرة فهذا يدل على
الملاذ بالآما ظهره والوجه كما مر اليها الاشارة فاشترط الزينة الحفية مثل
للنبت والخنثى للساق والدمج للصدر والقدادة للحنث والوشاح للبرص
والعرق للاذن وتكلم الزينة دون مواضعها الجارية كما لا تقتربوا الزنا
لان هذه الزينة واقعة على مواضعها الظاهرية المذكورة في قوله
فتأنا سوخ الزينة الحفية والامك المذكورة في مكانها فخصصت به
من الحاجة المضطرة الى ملاحمتهم ومخاطبتهم ولعله موقع الفتنة من جهة
ولما العباء من الفتنة عن مفاصلة القرباب وتحتاج الملام الى حجبهم
لغيره والركوب وغير ذلك وانما ساق او ما ملكت ابانها من فتنة
المواضع لان ليس للزينة ان تغرد بين يدي مشتركة او كما روية عن ابن

فانهم

موقعاً

خصوصاً

لحذف

سورة النور

عباس فيكون استئنا الكشف الحرام وعلمه لكما قلت فانه اذا كانت
النساء كلها داخل تحت حكم البق واستثنى منها المؤمنات بقيت الكافرات
وهو ظاهر ثم لا الظاهر على منسأهون وما ملكك ايمانهم من
وخدمته من الخيرو والامأ والنساء يملكن سواء على نظرهم من بعض
وقيل وما ملكك ايمانهم ثم المذكور لانها جميعا ومن عايشة انفسا
اباحت النظر اليها المبداهة في الملبس بها الامأ وهذا هو الصحيح لان
الملة بمنزلة الاجنحة لها خفي كان هذا وهذا هو المشهور والصحيح عندنا
وكذلك بعض الاماير ما يدل على خلاف ذلك فيبقى الرجوع والتأمل فيها
او انما يعين من الملبس من الرجال والاطفال الذين لم يظهر في
عورات النساء ولا يعين با رجلين ليعلم ما يعين من ذنوبهن وتور
الافقة جميعا اي المؤمنات لعلكم تعفون في ذلك الاربعة الماجة قبل
ثم الذين يتبعونكم ليصيحوا من فصل طعناكم ولا حاجة لهم الى النساء لانهم
يلتذوا ليعرفون شيئا من امرهن او شيوخ صلحا اذا كانوا معهن فغضوا
ابصارهم وعبادتهم وقرئ غير النص على الاستئنا او الملبس بها
الوصفة وضع الواحد موضع الجمع لانه فيل الجنس وبيتين ما بعده
انه مراد به الجمع ونحوه يخرجكم طفلا لم يظهر اما من ظهر على الشيء اذا
اطلع عليه اي لا يعرف من ما العورة ولا يتعرفون بها ويرون عورتها
اما من ظهر على ذات اقربى عليه وظهر على القربى اخذه وطافه
لم يبلغوا واث القربة على الولي ولا يخفى ان الشيوخ الصلحا الذين
يقضون ابصارهم اذا كانوا معهن ولا يحتاجون الى الاستئنا بل لا يخفى
فان الظاهر ان الاستئنا جواز الكشف لهم وجواز النظر لهم فانهم وان
الغنة لا يوجب جواز النظر لهم وضع الرزية الباطنة وان استئنا
غيرنا على النظر الجواز لانه يتقوا ان يقول براد منه الجمع ويجهلها
اي الذين لم يظهر او اطفال عطف على دعوتهم ويحتمل ان يكون عطفها
على الرجال والذين يكون عطفها فالظن منها عن نظر الخدي للمراية

الباطنة

الباطنة ويحرم كشف ذلك عيها وقد من الخلاف والقول في الظاهر والباطنة
ولا يحد حملها على العرف ولا يبعد حمل الظاهر على ما عرفت فلا يخرجها من الظاهر
وعنه الامع اللذة او الغنة او الرزية فيحتمل ان يراد النظر الاول
لا التكرار كما قاله بعض الاصحاب ويحتمل التكرار ايضا للعلم ولا
خلاف الاجماع للمصدق عرفا فاصل وجوب ضرب الخ على اليرب و
حاصله غير كشف الصدور وعنه للاجانب وجوب سترها
عنه ويحرم كشف الباطنة والنظر اليها وقد استثنى من تقدم وقد
من معناه وان الملبس بها من المؤمنات فلا يجوز الكشف عن نساء
الكفار وقيل اذا علم جنسهن للرجال وفيه تأمل ويمكن ان يكون القبيح
ليس بجهة الا ان الاستثنى بعد مطلق الحكم يقتضي بها انفسا الكفا
تحت التحريم فاصل وان الملبس بها ملكت في الامأ والظاهر الجمع والمركب
عن ابى عبد الله عليه السلام فالظن جواز رؤية الرزية الباطنة ايضا
لم يحد من وان الملبس بها من الذين لا يعرفون ولا يطيقون النساء
وهم البهله والطفل الذي لا حظ له في عورة النساء فيهم التحريم على من
من غير البالغ ايضا بمعنى يحرم كشف عيها عندهم وجوب نعمهم
الاولياء وفي ذلك الملبس الطفل الجماعة من الاطفال الذين لم يظهر في
عورات النساء ويريد به الصبيات الذين لم يهرقوا عورات النساء
لعدم شهوته وقيل لم يطبقوا بما معه النساء فاذا بلغوا مبلغ النور
كان حكمهم حكم الرجال والذين لم يهرقوا عورتهم واليه اشار فاذا الخ
ولا يعزبن الاخره فيركات الملة تعزب برجلها ليس صوت الخ
فماهن الله عز وجل عن ذلك وقيل معناه ولا تعزب الملة برجلها
اذا مسست ليشين خلقها او يسمع صوته عن عباس فيكون ذلك
بقصد ان يتوجه اليهن ويرينهم موضع ذنوبهن الباطنة حراما
يؤل الى الحرام ويحتمل التحريم مطلقا عندا وان لم يؤل الى ذلك فظاهر
الاية وفي كانت الملة يعزبها الارض برجلها ليقع خلقها فيهم
الاعلى

عند

يطهرون

انما ذات خلقا فيقول كانت تقرب باحد مني ليعلم انما ذات
 خلقا لئن اذ انعين عن افعالهم صوت الحق يبين ما فيه من افعال الحق
 على ذلك ان الحق عن افعالهم وضع الحق بابع وابع او اسلمه وفي هذه
 كل باب بحيث لا يباد العبد للضعف بعدد على من اعلموا ان ضبط نفسه
 واجتهاد ولا يخرج من تقصير يقع منه فلذلك وجب الموتين جميعا بالحق
 والاستغفار ويبيّن هيل الصلاح اذا ابا واستغفروا عن ابن عباس ثوبا
 كما كنتم تقولون كما اذ بها ما يقول العلماء ان من اذنب ذنبا ثم تاب عنه
 لم يكن له ذنبا ان لم يجد عند التوبة لا تفرقه ان يستمر على نفسه
 غزوه الى ان يكون توبته وجوب الذم والحقبة كما ذكر لا دليل عليه
 هو كقولهم لو خطب بباله وترددوا طرطوب عليه ذلك فاعلم قال
 فان قلت لم يردك الله الا عام والاحوال قلت سئل الشيخ عن ذلك
 فقال البلاء يصيبهم الم عتادته للحال كذلك وعنده ان سائر الاعراب
 يشترك الاب والابن في الحرمة الا العم والحال باسما لها فاذا رها
 الاب فربما وجعها لانه وليس يجوز فيلزم ان تقصده لها بالوصف نظرا اليها
 وهذه ايضا من الدلالة البليغة على وجوب الاحتمال عليم في السنة
 ولا يخفى انه يجوز للم والحال النظر فعدم ذكرها في الآية لا يمنع مع ان عدم
 ذكرها لحد بعيد جدا اذ يفهم عدم جواز النظر لهما معا فربما انكشف لها
 نعم لو فهم ان عدم ذكرها مع جواز انكشف عندها لان لا يقولوا ولا يشعرا
 كان جديا ولكن لا يفهم وهذا من العام المحض بل يعنى ويمكن ان تكون
 ذلك كانت التركة من اهل فالأمر في ذلك ومثاله بعد العلم بالمشكلة بين

في الجاهلية لعلمكم تفعل
 في الدنيا والآخرة فان
 قلت قل صحت التوبة
 بالاسلام والاسلام
 ما قبله فامعنى هذه
 التوبة وقت

هين
 واما نكح

في الجاهلية لعلمكم تفعل
 في الدنيا والآخرة فان
 قلت قل صحت التوبة
 بالاسلام والاسلام
 ما قبله فامعنى هذه
 التوبة وقت

بمن صلو الفجر لانه وقت الصيام من المصالح وطرح ما ينام فيه من الشيا
 وليس شيا يقظة وعين تقصود شيا برك من الطهارة لانه وقت وضع
 الشيا للعبادة ومن بعد صلاة العشا لانه وقت صكوة الحج من شيا
 اليقظة والاستلحاف بياض النوم قلت عورات كبره فان هو من شيا
 يجوز وقت على قدس رغبه والتقدم هذه قلت عورات كبره بل قلت
 مرات على قدس رغبه بتقدم اوقات ثلث عورات حذف المضاف
 اعرب المضاف واليها باعلايه وفيه شيا كل واحدة من هذه الاحوال عورة
 لان الناس يفتعلون شيا من تحفظهم فيها والعورة الحلال منها الاعمال العقل
 ووقت لان الانسان يقع هذه الاوقات شيا به فينبه عورته وعن
 اناس اخرين اصحابه كافر او قنونه هذه الاوقات فامر الله سبحانه
 بان يا صرنا العثمان والمملوكين ان يستاذنوا في هذه الساعات والنظ
 ان الذين ملكت اعم من العبد والامان والاجانب والحام لان الذين
 عام ولا يخصهم له وان المملوك بالذين لم يبلغوا الحلم اعم من الذكور
 والانات والحام والاجانب ولكن يحتل ان يكون بشرط الفير الذي يشاء
 اليه في الآية المتقدمة او الطفل الذين لم يبلغوا في اخط عورات النساء
 ان اراد به الجسد الذي يميز بين العورة وغيرها وان حكم عورتها
 الثلثة حكمها اذا كانت مستقلة عليها فيشمل تلك فان القصود هي الستة
 ان المراه من بعد صلاة العشا وقت النوم تمام الليل وبالجملة ان النقص
 الرقي من الدخول وقت مظنة كون المراه على عهده بالجملة فيشتمل القول
 عليه وان استبذ ان يحصل بكل ما يرفع وان ظاهر هذا الامر وجوب
 النكاح لانواع فيه بالنسبة الى البالغ واجبا بالنسبة الى الاطفال فيحصل
 يكون ذلك مروجها الى الاوليا ولكن هو خلاف الظاهر فيكون ان يكون على
 حقيقة قال فان قال الجبار في الاستبذان واجب على ما نفع في كل حال
 الاطفال هذه الاوقات الثلثة بظاهرها لانه فيكون هذا الوجوب
 مستقضى من عدم تحريمه غير باع للتأديب وتعليم الاحوال ويكون

بالأمر

بان يكون للجهان المطلق او يكون للامداد وعلما معاشرة ومثل كل هذا
لا شك ان في بادئ الامر يكون الطيف الغير البالغ مأمورا بامر الله ونها طبا
بخطابه لان الامر انما هو للامداد واما ما ورد في باوامرهم لا يامر الله
فان الامر ليس بامر الله ام كما حقق في الاصول ومنها دلالة على ذلك
امر الله ام وتحقق في الاصول وايضا فيما مع ما بعدها دلالة على البلوغ
بالاحكام وخرج المقي مطلقا لا قبله لان يثبت بدليل من اجماع
نحو مثل كمال خمسة عشر سنة الا ان المراد ببلوغ العلم بلوغ زمان يمكن
فيه الاحكام ولكن العلم بذلك مشكوك وهو يعلم في الذكر بلوغ اكمال خمسة
سنة باثبات اصحابنا وبدونه مثل الشروع فيها عند بعض رواة في خمسة
وشدة عشر رواية لكن العلم بها مشكوك من دون ظهور القائلين ان كانت
صحيحة لانه خلاف ظاهر الاخبار والاصل ولكن لا يثبت العلم بها
ونعم ذلك مشكوك في محله وفي الاصل فيحقق البلوغ بخرج الحق المصحح
اكال تسع وابيات الشعر فيها والادليل عليه غير واضح فكأنه لا خلاف في ذلك
عندهم والله اعلم ليس عليكم ولا عليهم جناح بعد من طوافون عليكم بحكم
على بعض رواة لا اجماع من الله عليكم ايها المؤمنون ولا عليهم ولا ترك
الاستبذان وفي عدم منعكم ايها من الدخول فان راوكم فكشوفين
في هذه الاوقات اتفاق من غير قصد وعلم منكم ومنهم من تركه
في ترك الاستبذان ورا هذه المرات وبين وجهها هذه قوله طوافون
عليكم يعني ان يكون لهم حاجة الى المداخلة والحق العلة بطوافون عليكم في
الخدمة وتلقون من علم للاستخدام فالوجه في الامر بالاستبذان في قوله
لا دخل الى الحج ولا يفتن ان فيها نقصا وزيادة من جهة عدم بيان الحاج
المنع عنهم وبيان كونهم طوافون عليهم للاستخدام وان كان فيه بيان فيمنع
في بعض وهو الظلال الظاهر في الطواف العبد لا لافعال لا لافعال
قالت في تزيين المعنى وقال طوافون عليكم اي هم خدمكم فلا يحدون
بدا من دخولهم عليكم غير هذه الاوقات ويحد عليهم الاستبذان

نول

فكل وقت قال سبحانه ويظنون عليهم ولدان فلهذا قال تعالى اذ ارفع
كان ليس عليكم في كل الموضع على الوجه الحق من تلك عورات محضه بالآ
واذا اصبحت لم يكن له محله في كل ما كان مقرر الا بالاسبذان في ذلك الامر
خاصة وبعضكم ممن فزع بالابتداء وجنبة على معنى طواف على بعض وحذف لان
طوافين بدل عليه ويحذفان يرتفع بطلان وجهه فمضالك الدلالة
واذا بلغ الاطفال سنكم الذي ليس اذ في الاستاذن الذين من قبلهم في سنكم
اي من الاحرار وليس اذ في جميع الاوقات كما استاذن الذين من قبلهم
من الاحرار الذين اسروا بالاستبذان على كل حال في الدخول عليكم فاما
البائع يستاذن في كل الاوقات والطواف المأمور بالاستبذان في العورات التي
كذلك بين الله لكم الايات على كايدين اجابته لكم ما تنبذون به هذه
بين لكم الايات الدالة على الاحكام والله اعلم بما يفيكم فيكم فيما يفعل
فمنه الاطفال الاحرار الذين بلغوا باحكام الامارات يجب عليكم ان يستاذنوا
للدخول على البيوت والاسرى مطلقا ايا وابنا استبذان انا استبذان
الذين بلغوا من قبلهم وهو الرجال البالغ العقلاء او الذين ذكروا من قبلهم
قوله يا ايها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت الآيات والمعقبات الاطفال ما دون
ايم الدخول يعني لان الآيات العورات التي فاذا اعتصموا ذلك فمضركم
من هذا الطولية بان يتسلوا او يسلوا السن الذي يحكم فيها عليهم بالبلوغ في
ان يفتنوا من تلك العادة ويجعلوا على استاذن في جميع الاوقات كما قيل
الرجال الكبار الذين اسروا والدخول عليكم الا بآذان هذا مما يفعل عنه
الناس وهو عندكم كالنهي في المسوخة وعن ابن عباس آية لا يؤمن
اكثر الناس آية الاذن وان لا يجرى ان تستاذن على سالة عطاء
على الحق قال نعم وان كانت في جرك عن حق ولا هذه الآية وعنه ثلث
مجدد من الناس الاذن كله وقوله ان الكبرياء عند الله فتمنع فقال اس
اعظم كبرياء وقوله واذا حضر الصبية وعن ابن مسعود فيكم ان تستاذنوا
على اباكم وامعائكم واخواتكم هكذا كلف في ولا يفتن ما هذه من المبالغة

نصبت
على بعض

سورة
الدور

عليهم

سورة
المنور

الطواف بالبيت

في الاستبذان حتى ان ظاهرة الآية وجوب ذلك على الاطفال والمجانين
ماتت وعلى من لم يمت داما الا ما رتب الا بالاعتدال والمجرم وغيره فلا يثبت
بوجه خاص ولكن يتم عدم الاستبذان للمجانين البلغ هشتم يعلمون
الستر عشر ما حرمت اليه الاشارة فانهم لما حرموا والقوا على الله الذي لا يستر
كأخافهم عشر جناح ان يضعف ثيابهم عشر جناح بن بنه وان
يستعقون عشر بن بنه وان تت الصادق مقديت عن الحسن والوليد كبرها لا
يرجوت كأخاف لا يظنون في المراد بالثياب الظاهرة كالخروج والجلباب
الذي فوقها غير مستجابات بن بنه عشر ظهور بن بنه يريد الزينة
الحسية التي ارادها في قوله ولا يبدون زينتهم لا يبدون زينتهم او غير الزينة
بالوضع الستر وكن الزينة اذا اجتمع اليه والاستعداد من الزينة
لما ذكره الجليل بن عبد الله بالحج على احتيا اذا افضل الاعمال احسنها
كقوله وان تقفوا اقرب للمقرب وان تصدقوا بغير كبر وغيره بما اراد ذلك
تقدم جوابا لظاهر الزينة الظاهرة فليس على غير القاعلة من النساء
في وضع الثياب الظاهرة والظاهر من سوق هذه الآية ان القاعلة
من النساء مستثنيات من الحكم السابق الذي هو وجوب الستر وغيره
كثفت الزينة الباطنة ومواطنها المقدسة فلا يحرم عليها كثرة
الزينة الحرم على غيرها ولكن يتردد ان لا يتبرج اي لا يقصد
اظهارها قال في الستر ج اظهار الملة عن حاشتها ما يجب عليها
سترة انتهى فاذا تمسكت بها عليها ايضا ذلك كما يجوز عليها لا يقصد
الكشف والاظهار في التي تلبس سببا ليست عن الجماع واليس
النساء ايضا عنها بما يجوز ان يكون مطاعا ولا يكون لها طاعة عادة وعرفها
ولكن العلم بذلك الحكم مشكل فان الرجال والنساء يتفاوتون
ذلك تفاوتا كبيرا جدا فان بعض الناس يفعلون بما يريهم من الستر
والحجب واية تقيده كانت فليس للقاعدة اقل من ذلك ولا كمال
لاشك ان السرة والعفاف لها خيرا لا احوال ذلك وهو ظاهر غير

الثياب

يجوز

منه

منه وتت من المستجابات من النساء اللاقي فقد عن الزينة لا يلا
يرغب في تزيين هن التي ان تقع حشمتي ولا يظهر بها من فليس
يدين جناح ان يضعف ثيابهم يقول الجلباب فوق الحجاب عن ابن سعود
وسجله جيس ويصل اليه الجلباب عن جاس بن زيد يقول ان في
الحجاب من القناع وغيرها يجعل الفرد بين يد الاجابة في ثياب
ابدا يقول مكتوفة الوجه واليد والمراد بالثياب ما ذكرناه لا كل ثياب
غير مستجابات بن بنه اي من قاصدات وضع ثيابهم اظهار زينتهم
بقصدت به التحقير عن نفسه فاظهار الزينة في القواعد غير من
مطلوب واما الستائر فانهم يسعون من وضع الجلباب والجوارب
بليل كخفف الجلباب يبين لما يقصرون ثيابهم وقد دعي الي في الله
عليه والله انه قال لن يخرج ما حلت الدع واللائق والاج ما في الدع و
لغيره في محرم ابعد الارباب دع وجار جلباب واذا اراد لا يظهر
ما هو غير ظاهر الوجه فما صل الاجابة في المراد بالثياب كم فا اخر تلك
التي سئمت وقد ما لا تفهم الله واعلم ان المراد من ليس الزينة
التي في محرم النصب لانها طربت مكان اذا كان مع حيث او ابن الزينة
من ان اذا كانت معق حق والعامل فيه فاذا اشتم جملة فعليه في وضع
الجلباب فاذا كان في المراد بالثياب كم فا اخر تلك
لا يحل لشتم وتقوى فاذا كان في المراد بالثياب كم فا اخر تلك
اذا قالوا ان الرجل اذا في المراد بالثياب كم فا اخر تلك
انته فقال عن ابن عباس ويصل المراد بالثياب كم فا اخر تلك
بارك مرة عليهم وقد تقوى فاذا كان في المراد بالثياب كم فا اخر تلك
عن ابن عباس والسدى او انهم وضع من كم وقد كانت لهم
تسرون المراد بالثياب كم فا اخر تلك
لكن فاذا كان في المراد بالثياب كم فا اخر تلك
ان سئمت اي ابن سئمت كايدل عليه اللفظ عن قاده والربيع وقيل سئمت

عن جاهد ويكره من شئ من الثور وهذا حصة من اللقمة اذا في ما
 الآفة حتى من ابركنا اوت شرفا لست له مالك حصته الآية على باعة
 وعلى الدين وذلك عن عبيد واما الاستكلام بها على عدم الجواز في الثور
 فذلك بعيدا عن مقتضى العلم ان الملقق فاقراكم كمن شتم من علمه
 الزوال الذي معنى فتناسبه الموت للايمان في محل الموت وهو القتل لمصلحة
 الولد منه ونسبها لمن بالمنع لقراكم القطعة في ارضها من كالبذرة المذرة
 لا يدل على ذلك نص فيه المنع عن غير محل الزرع وغير الزرع ولا يند
 يجوز للايمان في المزرعة جميع اجزائه وان كان يند ارضه والحق الجوز الايمان
 في السائر في غير المزرعة ليس ولا انتفاع فيها ولا شدة انه لا يخرج الايمان
 بالحق كما دل على منع غيره لا بمقتضى بعيد ليس حجة وهو ظاهر فيمنع بانه
 وقد هو لا تفك الاعمال الصالحة التي امر بها في غير محلها يكون
 كد عبد الله وزاد اليوم فافتمم وقيل هو طلب الولد لما روي عن انه اذا
 مات ابن ادم انقطع عمله الا من ثلث ولا صالح وصلة جارية علم
 يتفق به بعد موته وقيل هو تقدم الاقارب جميع فروع وهو الولد الذي تقدم
 الانسان قبل بلوغه لما ورد في الحديث من تقدم ثلثة من الابدان ويعلق
 الخلف في حقه النار في القدر القدر فيقول يا رسول الله وانت اشد فقال ايمان
 وهو بعيد لا يند ليس اختيار فيحتاج الى التاويل وقيل القوي عند الجاهل
 وقيل الدماء وما رويان وقيل التنويم ليحصل منها الولد الصالح ويعلق
 استحقاق اختيار كريمة الاصل والعقيدة الولد لقراكم الله تعالى عليه وعلى
 انكساره فهو اي ملا فواجزانه يعق فرايه انه اطلع قوله وعقابه ان يعق
 وانما اضاف اليه نفا على ضرب من الجمان اي تزود واما لا تقتضون به
 عنده وهو القوي فان حيز الزاد القوي وبشر بالحق الموتين في الجاهل
 في الامان او العاقلين المستجيبين للهدى والمقظم بفعل الطاعات
 الحسنات وترك المعاصي الصباغ وكان شاكركم منكم بيان لقوله
 من حيث امركم الله اي المأمور بالايمان من ضحك منكم فانهم من بين

اردع

اردع كما في الموت لا تكثر تبذرون في زمان الحيض مكانه والله اعلم
 والولادات برضعتن ولا دهن حولين كاملين في انشاء عتق عنه بالحق
 يتبرعن لبا لفة معناه لتوضيح الامهات ولا دهن على طريق الاستبراء
 اذ لا يجب عليهن ارضاع او ادهن عند المآلة الصور المخصوصة فيه ان
 الطمع البقية بالحق لبا لفة وايضا الظاهر ان الارضاع في الولدين واجب
 ح من الآية لمجملها على السذب مع ان الاكثر يستدل بها على هذه الواجب
 فيلزم تخصيصها بالخاصة مثل ان لا يعش الا بدين انه بان لا يترتب الا
 لهنها ولا يوجد غيرها والولد يكون عاجزا عن تحصيل غيرها لعدم قدرته
 على الاصح فيكون الولد ممن يجب نفقته على الام ان كانت قاهرة ويجوز ايضا
 ان يكون العتق الارضاع في هذه المدة للام بمعنى انه حقها فيجب الاب
 فلا تكتفيا منه ولا يجوز اخذها او ارضاع غيرها فيكون ح ارضاعه
 الام الواجب على الاب فلا يحتاج الى ارضاعها من غير عن الظاهر ولكن
 شرط الاصحاح عدم رضاع غيرها باقل تمام رضاع وعدم وجود متبرعه اذا
 لم ترضع من الارضاع وهو بالحقيقة شرط وقيل لقوله وعلى المولود له
 على بعض الوجوه والظاهر حمل الولادات على عمومها هو الظاهر لا تخصيصها
 بالمطلقات لالتكلام فمن لوجوم اللفظ والظان تعين المولودين بالانكاح
 لدفع احتمال المساحة المشهورة في مثل يقال انت عند ولدان سنة في
 البلاد والعلق سنة مع عدم استحالة المان اراد ان يتم الرضاعة في هذا الحكم
 وهو الارضاع في المولودين لمن اراد اتمام الرضاعة من الاب او انه متعاقبة
 برضعتن فان الولد هو الذي يرضع الولد له وينسب اليه لا الامة الا
 والاكثر في هذا المصنف بقوله وعلى المولود له رضعتن وكسوهن
 بالمعروف حسب ما يكون مع وفاء العرف والشرع مثله لما في كفاية
 بما يحصل له بسهولة ويلين بامناهما ولعل ثبته عليه بقوله لا تكلف الله
 الا وسعها اي لا يكلف الله فضلا عما ارشاد بحيث يكون حرجا وصفا
 فانه لا يمت سب الشريعة السهلة بل العقل ايضا لا انه لا يكلف مما لا يطيق

لصدم

سورة
 البقرة

اصلا كما قيل اذ لا يحتاج ذلك الى الفصل فان المعنى يحكم به بدلية فطرها
ذلك ان الارضاع ^{في كل حال} كل من فلا ينعن او على سببها او وجوبه
للملة على امر فان ذلك عام لكل ام فان حرجت واحدة لدليل ولا يثبت
على العوم وذلك ايضا على ان المولى من كل ولد سواء ولد لستة اشهر
او اكثر ان اراد المولى تمام الرضاعة وبعضهم خصصه بالاولاد فيهم كونه يفرق
للاصحاب من ان لقوله وحمله وقضاه ثلثين شهرا والظلاله وعلم ان
ليس لكش من ذلك وقت الرضاعة فلو علم امر الرضاعة لا يتغير عن المولى
فانهم قد ثبت بالمتن على جواز النقص مطلقا ان لم يرق تمام الرضاعة وقال
الاصحاب لا يجوز النقص الا بشرا في شهران وفي بعض العبارات كذلك ايضا
لغير هذا التقدير بالاجماع او الى ايات فتقول صاحب تن واما هذه القلة
فمنوط بحال الجسد فيبقى يعيش يجوز الانقضاء عليه واكثره محدودة
بالمولى في حال التام لهما نص في وجهه ثم ظاهر الآية بتحديد جانب اكثر
كما قلنا لكن الاصحاب جواز الزيادة عليه بعض مقدار ما جازها النقص
فكانه لها من الضرورة فلا يسله الآية لان جميع الاحكام مخصوصة بظاهر
الاختيار عقله ونقله بقوله تعالى وان اراد انفسا لا لما يستحق ذلك بعضه
وجوب النقصه واكسوه على والد الولد زيادة على نفسه الزوجة بها بعد
ويمكن جعلها عليه فثبتت الرضاعة فيكون محمولة على اجزائ المثل ولو فيها
في وقت نزولها غير بعيد وفي غير ذلك يكون باجرة المثل لها وفي ذلك
اذا زاد او نقص وهكذا يكون مخصوصا بما اذا كان الولد ممن يجب نفقته
على الوالد بان يكون فقيرا او غنيا اذا انظر ليس شيء واجب على الوالد
النقصه وهي مخصوصة بما قلنا صرحوا به ولا يكون من مال الولد
وان لم يكن له مال فطاع الام والافق بيت المال لا ينقض كانه نقص من
لا يكلف اي لا يكلف كل منهما ما ليس به وسعه وفي ابن كثير لا يوجب
يعقوب لا ينقض بالرفع بدلا من قوله لا يكلف كذا قيل والفقان معناه يعاقب
معنى لا يكلف ولو ببعض الاحتمالات وقراء اكثر القلاء بفتح اللام وعلى التقدير

فانجاب جرحه

هذا

يبحث

يحمل اليها. لئلا على فاصله تقاضى ركب الاول والمفعول فاصله تقاضى بغيره و
المعنى المقصود على التقاضى ان لا تقاضى والدته من جهة سبب الولد بها وهو ان
تغذيه وتطلب منه ما ليس عرف وعمل من الرزق والكسوة ان
تستعمل عليه في شأن الولد وان تقول بعد ما لها الولد اطلبه فطرها
اشبه ذلك مثل ان تزك الرضاع الولد فيحصل للمولود من او صوب في يد
الاجنبية او لم يفعلوا وجب عليها بعد الاجارة بحيث يحصل الضرر للولد
فتعسر او والد بسببه ولا يصح ان المولود له ايضا امراته بسبب ولده بان
ينها شيئا مما وجب عليه من زكاتها وكسوتها واخذة منها اي تريد
الارضاع فتعسر رعا رقة الولد ونحوه ولا يكرهها عليه اذ المدة في حق
بالاكره وقاله في روى عن السيد بن الباقر والصادق عليهما السلام
تقضى والدته بان يتزكها جميعا خوف الحمل لاجل ولدها المفقوع ولا يكره
له ولده اي لا تمنع نفسها من الاب خوف الحمل فيضرك ذلك بالاب ولعل المراد
في الاول بعد مقول ربيعة اشرفاته لا يجوز التزك واما قبله فنحو فلا
يكون منية الا ان يجوز على الكراهية وقيل مطلق الجاع حال الرضاعة فيضتر
المفقوع على الام لا راي في ذلك في قانون النسخ في الطب ولا يتفاوت الحال
بالنسبة لئلا على المفعول فانه ح يكون شيئا من ان يلحق بها الضرر من
قبل الزوج وان يلحق به الضرر من جهة الزوجة بسبب الولد ويجوز ان
يكون نقضا بمعنى تقضى وان يكون البان صله اي لا تقضى والدته بولدها
فلا يثنى غذا. ويعد ولا تقضى بما ينسب له ولا تنفذه الى الاب بعد
النفقة ولا يقضى الوالد به بان ينزعه من يدها مع الف والضرر او
يقضى حقها فتقضى في حق الولد واسناد الولد لها ثارة بقوله
والله اخرى بقوله ولله اشارة الى الاستعطاء وعدم التقضى حقها
واسعمال الشفقة وعلى الوارث مثل ذلك قبل انه عطف على المولود له
الماخر وما بينهما اعراض لبيان غير المعروف فكان المعنى على وان
المولود تزكها وجب عليه اي عليه مثل ما وجب على الموروث فعلى

شرحت

الوارث حين مقدم متعلق بمقدور مثل ذلك مبتدأ يعني ان ما في الموضع
لم من يرفع ان يقوم مقامه في ان يرتفعها وكسرها بالمعروف وعدم
الضرر وهذا اصل لعدم وجوب نفقة الولد على ابوين هذا لا يجازي
الرضاع على غيرها وهو مذهب الاصحاب والشافعي فيقول المأدب من الوارث
هو الولد المرفوع فوجب البقرة في ما له بان يعطيه الولي او الرضا والمأدب
من يرفعه فيسترضع وهو بعيد عن ظاهر الآية ويحتمل بعيدا ايضا
يكون المأدب المرفوع الى المرحمة يحب على نفسها نفقة ما وكسوها
يحتمل ارادة الجد والمدة ايضا على المذهب ان كانت الام المرفوعة محقة
لا نقشب دون اجرة رضاعا ويحتمل ايضا كونها واجبة على الورثة في حال
الميت بان يكون وقع الاجارة ومات من غير ان يسلم تمام الاجرة فيكون
الآية حذيفة على عدم بطلان الاجارة بموت المأدب قبل المأدب
الحي وهو خلاف الظاهر ان المأدب من الوارث وارث الميت المشا
اليه وايضا ان الوارث انما يخال حقيقة اذا ورث واطلاقه على من
وارثا على تقدير موت الصبي وتخليفه ما لا يعيد وايضا ليس يطبق
على المذهب المتقدم الآيات بل المذكور في الجملة فلا يحتاج حمله على
خلاف الظاهر فيصير حمله على وارث وان اراد الوالد والوالدة نصا لا
اي قطع الولد من الرضاع قبل المولدين او بعده على الاحتمال كما قاله
الكشاف فان الفصل اجماعا على ما عليه دون ما يملكه كما في لغة القاص
اولى صادقا عن تراضيهما وقتا ورثت على صحة الصبي وعدم
ضرره فلا جناح ولا تم عليهما فيما فعلا وحذف للظهور وان شرط
رضا الاب في الكلام فيه لانه فلا اتفاقا واما الام فلا فيها الحق الشرعي
ويعرف بها بالصبي مع كثرة حقها عليه وزيادة شفقتها له
امتيازها اذ الميراث يقتضي الاصلاح ولا يمدح الرضا والميت
من العارفين بما للصبي في كيف الام العارقه فكانت اطلاقه والنشأ
من على اضافة اليها اشارة الى ما قلناه فانهم التنازل والمشاوره

مشكل

الموجب

الوالد

المشورة

الآية
سورة البقرة

نصف سبع عشرة
أي راجع
من الراجح

بالكسر طلب المراء للزوج فخصم بها في الزوج والاثم عن المقرين لطلب الملاء
في العدة بالنسبة لزوجها مثل ان يقول لها انت جميلة وناقته وصالحه
الذين يزوج ونحوهما من اوصافها ويذكر بعض اوصافه مثل ما يحتاج الى
الزوج وانما من قرين في حقها فالظن باحة الخطبة تقرضا لكل من الزوجين
عدة الوفاة والطلاق فيخصص احدهما في الموتى فمما زوجهما مع كونه قابلا للزواج
في عدة الطلاق ايضا عن سيد الطهور في العجم مع انطباعه على المذهب
وعدم التخصيص وتكون الكلام قبله في الموتى لا يستلزم ذلك مع التخصيص
النسبي في عين معلوم نعم ينبغي بتخصيصها بغير ذات العدة الرجعية فانه
لا يجوز التخصيص لها في الزوج فانها كانت رجعية للاجماع وكذا الاثم فيها
الكنتم اي اتمتمتم في قوله بكم فمما ذكره بالاستكمال لا يقر بحال لا تقر ايضا
او تذكر وفيه بقوله سرامن عينه فكنتم عطلت على عينه وفيه خلاصة
ما ينعى قسمة ومن خطبة النساء بيان له علم الله انكم ما نصبر في ذلك
الكتمان بل سذكر في ذلك رغبتم في النساء فاكروهن ولكن لا توافدن
سرا اي جماعا فخر عنده بالسرانه مما لا يترافا الملاءمة بما يستبين مثل
عند جماع برحمتك او اجامعك كالبيلة ونحوه الا ان تقولوا في امرها
كانت المستقينة من حذوف اي لا تواعدوهن مواعدة فقط الا مواعدة
معروفة او مواعدة بقول معروف فترجح غير ما خالفه المستقينة من اذ
الملاءمة مطلق الواحدة شكره كانه او معروفة وقال لها حتى كانه استنسا
منقطع من سره وهو صنف لا دانه الى قولك لا تواعدوهن الا انتم
وهو عن موعود يعني ان الملاءمة بقول المعروف هي الخطبة تقرضا وليس
ذلك موعودا بل بقوله الملاءمة لم يزوج كونه موعودا وهو في ايقف
فيه انه الله يجوز ان يراد بالقول غير الخطبة تقرضا مثل الوعد بحسن
المعاشرة وغيره بل ينبغي ذلك لفهم حسن الخطبة من قبلها ايضا كما
المقصود الما صرح الترمذي هو الكناح بعد العدة وكان ذلك في
فيهما اطلاق الموعود عليه في الجملة على انه قد مرخ الاداء فان الما صلا

لا تواعدوهن

العدة

مؤناه فلا

فاحملوه

لا تواعدوهن مواعدة سر ولكن تقرضوهن بالقول المعروف بالخطبة
ولا يلزم كونه موعودا ان اصل لا تقرضوهن مواعدة الكناح ذكر العزم بالخطبة
في البقي من العدة مثل انتهى عن القرب من الزنا وغيره اي لا يقصد واعقد
الكناح كانت الملاءمة بالعدة الملاءمة الثانية بسبب العدة الكناح بين الزوج
والزوجة وتبين لقطعوا عدة الكناح لان العزم بمعنى القطع وجعل في
هذا قوله في الحديث لا يصام لمن لم يعزم العزم من الليل والليل يوم واحد
يحمل العقد والنية كما قيل قال ويرى لا يصام لمن لا يبيت الصيام حتى
يبلى الكتاب ما في الصلاة اجله اي نقصوا عدة الزوجة فيه والملاءمة
الكناح وهو المقرض ولا علم ان الله يعلم ما في انفسكم ما تقرضوهن
فلا يكم من العزم على ما يجوز فاحملوه اي لا تقبلوهن حتى ان تقاها في
تقويت وترهب واستارة الملاءمة في عدم قرب المعاصي حتى كانه يعا
يجوز العزم لانه يعايب كاحول الطلقات السبعه عن صاحب التلخيص
بعض المراء وشباب بعزم الطاعة وهو من جملة الطاعة وان كان ذلك
ايضا محتملا وذهب اليه السيد السدوي بحيث ان يكون معنى القول
انه لا يعايب بمعاقب الحرام المسمى والتعاقب بمعاقب العزم بخلاف
الطاعة فانه يعايب الناري وشباب تلك الطاعة ويؤكل ما روى عنه
عليه السلام من المومن حزين من عمله وفي معناه بحت ليس هذا محمل ذكره
وايض يورد في اول قوله تعالى واعلم ان الله غفور رحيم لانه يدل على انه
لا يعاقب على العزم بل في تاحيل العقاب حتى يقع المحرم ولكن فعله المحقرة
بل في جميع المعاصي فانه يعاقب ولا يكتب بل ينظر السقط والتوبة كما في
الاجناب فبما دلالة على حيوان الترمذي في الخطبة مطلقا وعلى غير ذلك
في الجملة وعدم حسن ذكر الخطبة في الجملة بقوله علم الله انكم سذكر
وتحريم عقد الكناح في العدة مطلقا وان الله عالم بما في الصما من
المعصية ولا يجوز بالعقاب كذا الحرام وعدم حرق المعصية والجرم المحرمات
للحيثيين والحيثيين للحيثيات والطبقات للطبقات والطبقات

الحلة

عنه

فلان له لاني صيا الله عليه واكف في هذه الآية بغير ما احل الله كما قاله في
ما شاء فان مثل ذلك لا يجوز لاني في قوله بل من عاى فيك لاكم خلق الله
اعزهم عند الله واعلم عند الله بل بغير ما احل الله كمن مع العلم والظن
ان مع الجمل الا على الله لكنه شئت هذا فلا دالة والحب من ف الله قال
كان هذا زلة منه ليس لاحد ان يحرر ما احل الله لاني الله عز وجل تعالى
ما احل لكم وما صنعكم عزما واحلا له فاذا حرر كان ذلك قبل المصلحة
لان عدم حرمان بغير ما احل الله ظاهر ولا يحتاج الى الدليل في معلوم انتفا
عنه صلى الله عليه وآله والله عفو كل مؤمن فيعزله من يرد بالظن
بالقوة بالزينة له رجم قد رجم لمن يشاء ويحتمل ان يكون اشارة الى
ان هذا الذي فعلت لا ارا فيه ولا يفتن بذلك من يرد من اسلك
التي عند الله فانه يعزله الذنوب ففتن ما يشترع بغير ما احل الله في
المؤمن وسئلته صلى الله عليه وآله ويحتمل ايضا انه خطر به صلى الله
عليه وآله ان هذا الفعل يصير سببا لصدور الذنوب عنها فتداني
فاحب ان يترك خط نفسه من وقع الذنب والمعاصي وحلها في
الله اما قال الله اني ما ريد والله عفو يعزله من يشاء ويرحم من يشاء
مع المصلح ويعاقب من يسيئ فافعل ما هو باح لك ونسبية و
الذنب ومن يعزله الله الى فانه عذابي ان اشاء اعاقب وان اشاء
اعفو وقد فرغ من الله للشئ محلة اما تلو قد شرع الله وجوز بين وقد
كلموا مع الله على انفسكم في بغير ما هو احل لكم الاصل من والى
واكل العمل في هذا كما ذكر في دفع ولا ضرر عليكم فيه سواء وقع عليه
الحلف المرفى واليمين المرفى لفظا او بغيره المرفى على نفسه وقد
ذلك فان الحلف في مثله لا يفقد ولا يحرر خلفه ولا كفارة بذلك اذا
لاحت لا يفقد ولا يترك عليه اثر فيجوز كعدمه فذلك على عدم
انقضاء اليمين على مثله فانه مرجوح مع اشتراط الرجحان الذي
او الدنيا والسواى في المحلوف عليه والله يجوز خلف اليمين من غير

لانه

يونق

ويرحم المذنبين
فكيف يفعل ذلك
بك وبواحدك
بسبب امر باح
لمصاة ان باحك
مصلحة لانيها و
المشقة

التقريب

حيث

كفارة

كفارة لو حلف على شئ مثل على الامنة او الذمعة كما ذكره الفقهاء وقالوا لو شرط
ان لا يتزوج عيلا ولا يتزوي وحلف عليه الربان ولم يحلف بالخلف قال
وفي معناه محلة الايمان يحرق الاستسنا بغير حلف من اليمين بعد الوقوع
يقول عقيبها ان شاء الله تعالى حتى لا يحلف من قولك حلف فلان يمينه اذا
استثنى فيها او قد شرع ذلك بالكفارة وبها يعيد انما الاثر فلان يجوز
اليمين بعقله بحيث يجوز خلف اليمين المستفاد ولو من غير ما يشترط عليه على الله
ليرد على عدم مستثناة الله تعالى قبل في الآية ولا تله لا معنى لانقضاء مثل
اليمين بعد ان قال لا يجوز فانه بدل على لوجبة ذلك بل مرجوحه وعدم
ترتب الاثر خصوصا على قولهما ان حرام واما الثاني لان ظاهر الآية عدم
الكفارة حيث حلف ولا يعيد الكفارة لانه غير معلوم وقوع الكفارة عنه
بصل الله عليه وآله ولهذا نقل الخلاف في ان الكفارة لا توجبها انما
عقله اليمين الاستسنا بدل على عدم اليمين فلكفارة فلا يصح وقوع اليمين
ايضا على ذلك ولهذا نقل الخلاف بين الصحابة والفقهاء هل قوله حلف
الامر الاطلاق اذا كان حلا لا يجوز ذلك الا اذا كان طحا امره هل طحا
او املا او طلاق رجوام لا شئ لان ذلك هو الذي قاله صلى الله عليه وآله
وسلم بقوله حلفت واحصا على ان ليس بشئ للآية المذكورة فاما طحا
انه ليس بشئ ولا يوجب عليه شئ ولهذا اشنع عن ذلك ولا شك ان
لزم شئ بقوله والله عفو رجوع ثم بقوله قد فرغ من الله اي شرع فان حلف
هذا الاثر صير المخرج كالصريح في كون وجوده كعدمه في عدم ترتيب اليمين
وللمنايات الاخر والاختيار العقل الدال على عدم حسن ذلك وترتيب الكفارة
وهو ظاهر فان ما احل الله لا يجوز حلفه الا بغيره فم يحل الاثم بل الكفر
لو فعل بغيره فاما ما هو مذهب صديق فانك قد عرفت ذلك كما عرفت
لا يراه شيا ويقول ما بال احرمها او تضعه من تريد وكذلك الشئ قال
ليس بشئ بحيث يقول طحا ولا تقولوا لما نقصتم السنكم الكذب هذا احل الله
حرام وقوله لا تحرموا طيبات ما احل الله لكم وما لم يحرم الله فليس لاحد

عدم

فلتأخروا

بقره ولا ان يقر به محمد حراما ولم يثبت من رسول الله صلى الله عليه
والآله انه قال لما احل الله هو حرام على آل الله كلام جسد هذا الا انه قال بعد
ذلك كلام عن جسد ذنن ذكر مع ذلك الكفاية للذين انهم يرون قوله
مثلة ايمانا كما مع الله شبه كلام الاول بقوله وحرنا عليه الماضى وقربناه
وعلمنا فخذ ما صنع ووجه ما كدر والله هو الحكيم متوليا تركه وهو الحكيم بما
يصالحكم فيشرعه لكم الحكيم المتقرب احكامه وانعاله فاحل الالمصحة وما
حرم الا ذلك فلا يفعله الا لعز من صريح ولا يحل الا ما هو صالح لكم فنفصحه
لكم اولى من نصحتكم فاحل لكم اولى مما لم تحرم من على بفتكم فان كان التبريد
مصلحة لكم ورايات في هذه السورة عبا باكثر او تفرضا جزاء بالنسبة
الى ما يورث النبي صلى الله عليه وآله وان ذلك من موجب للنسبة والعقاب
بدون ما افاد بضع بعد ذلك الطرب من النبي صلى الله عليه وآله وصلى
عليه وسلم حيث قال ان يتوب الله قال في وقى خطاب لمخضبه و
عائنه على طريق الالتفات لبا لفة في المعاشية فعدت فلو بكم
فقد وجد حكمنا موجب القوة وهو بيل فلو بكم عن الواجب في المعاشية
الرسول صلى الله عليه وآله من حيث ما يحب وكراهته ما يكرهه ونقل في
من ابن عباس انه لما اذن جريسا عيانا اسال عن النبي صلى الله عليه وآله قال في
هل حنيفة وعمايتة وفي حرم ابن عباس السوال عن عن عائشة فاما
واين تطاهر عليه في وقى وان تعاوننا عليه بما يسهل فان الله هو
بواله يوفيه وناصره وكذا اجبر من الملائكة مع كونه راسهم وبعث
أخيه من الناس صلح المؤمنين في صلح المؤمنين هو جنس من كان
مؤمنا وصلحها وبرى منهم من الفخا وقيل هم الانبياء وقيل الخلفاء
قال في وقى والمراد بالجنس والجناس بالاضافة قلت هذه الاضافة
لا صيد العموم والمصاف وهو ظاهر فيهم لو كانت المصاف بها امكن
ذلك كما هو المعروف باللام لئلا يسل ان للاضافة معارف التعريف فاما قوله
منه ان المراد بصلحهم اي الذي اصلى من كلام لانا الاضافة فيصدق

اول الكلام

من

لا

كا

كما يقال صلح آل فلان وعالمهم ذلك بعد كون المار واحد منهم يكون اصطلاح
هو على بن ابي طالب عليه السلام كما ورد في الاخبار انه لا تقوى ولا اعلوا ولا صلح
قالون وروى الرواية من طريق العامة والخاصة ان المراد بصلح المؤمنين
اجل المؤمنين عليه السلام وهو قول مجاهد وكاتب شواهد المؤمنين بالاسناد
عن سدير الصيرفي عن ابو جعفر عليه السلام قال لقد عرفت رسول الله م عينا
اصحابه من قريتين اما من قريته فثبت قال من كنت مولاه فعلي مولاه واما الثانية فثبت
نزلت هذه الآية فان الله هو مولاه وجبريل وصلاح المؤمنين اذن هو
يبد على وقال بها اننا من هذا صلح المؤمنين وقالوا اسماء بنت عميس سمعت
النبي صلى الله عليه وآله يقول وصلاح المؤمنين على بن ابي طالب عليه السلام
شك في انه صلح المؤمنين ومن اذعه في ذلك فليدركه في كتابه ليس الا
من العامة والخاصة بشرط ترك العناد ونظر المعرفة وترك ما انفردت
به طائفة من نفق ما يدل على ما يقوله فانما والله صانع حصول العلم بذلك
وبانه الامام بعد الرسول والحق كما اعترفت به ابن ابي الحديد في شرح الخطبة
الشقيقة بعد يحمي كونه عن امين المؤمنين عليه السلام من غير شك وانما
تدل على انه كان ولي وقم ترك الاولي من العصابة التي اخذوا ذلك منه
وترك الاولي جارين وانما شكنا فيما من ترك الاولي من الحرم الذي فعله
وامت تعلم حارة هذا الكلام بعد الاعتراف بكونه ماله والعلم بذلك الكتاب
المذكورة فيها فان مثل ذلك لا يصدر عن مثله في ترك الاولي الذي وقع من
بكار العصابة واسناد بعض الامور اليهم مثل قوله عليه السلام لمحضون ما لا الله
ختم بنية الربيع وفعل الاول كذا او الثاني كذا او ثم قال انما الت قوم كذا
الكتابة والتحرير وذلك ظاهر من انه ليس هذا عمل كثر مثله الا ان
يمثل من المتقدمين يتم شريح من غير اختيار ولا عظم ما ذكره من العاصه
وعدم رضا الله تعالى من بعض سبانه وما يفعل ما بهم من قوله تعالى
عسى ربكم ان تطلعن ان يبدله ان واجبا غير ما يمكن على تفتيح الخطا طبع
حما ما ينه وحضه او قويم الخطا بويحقل التحضين بها فخطب حيث قال

تروى في اسماء العصابة

الابن
الظفر
جور

فوالعاقبة ان كل من كان معها في حجة واطلاق حيز المجمع على الاثر من كثير
مسلمات ومهمات مفترقات مخلصات ومضادات مصلحات قانتات
مصلحات او موانع على الطاعة او مطيعات لله والرسول والواضحة
متذلات لا ملامة له ورسوله في العبادات وفي الصلوات الصلوات المتعارضة
انفسه وقيل ساكنات عن الفضول تاييهاست عن الذل والعبادات متجددات
ومتذلات لا ملامة له ورسوله عليه والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب
سايح لانه يسبح في النهار بجلال وقبليات وبكبر وسطة العاصم لثابتها
وعدم اجتماعها بخلاف سائر الصفات معي يجمع في البدلات هذه الصفات
مع ما وجد من من البكارة والشهوة والجملة هذه بتدليل على عدم انصافها
بهذه الصفات وانصاف غيرهما بها وان كان معلما بطلان الكل مع عدم
وقوعه مع انه وقع طلاق حصة لانه ليس المراد بطلاق الوجود بل بخلق
الاكساح بعين بعضي او طلاقه بغيره من سكن من الموصفات بهذه
الصفات التي ليست فيكون وهو المفهوم عرفا ولغة يعني لا يتغير هو ولا
يتغير انتم انه لو طلاق لا يحصل له كذا وكذا قاله في وعسى في فعل الله
تعالى لا حجب وقيل في غيره ايضا وهو في شرا من الملائكة كما يجب عليه
بذوب سائر ما يجب عليكم كذا في قوله قوما انفسكم ترك المعاصي وفعل الطاعات
وكذا اهتكم ان تفتلوا ذلك بالخير والتدب بالطريق المذكورة باب
الاجابة المعروف والتمسك عن المنكر وقول اهلوكم عطف على فاعل من انفسكم
يراد به نفس القاتل من كل نفس الطاب من على العياب وبهم الاله وفيه
تأمل في محتمل واليق اهلوكم بالان والتمسك بها السائر في الجاهلية اي ما راجعها
ها وتوقد بها كوقد سائر النار بالمطيق من الماد بالجملة والكبريت عليها
ملائكة على امر تلك النار باقية غلاظ الاقوال شدا لا افعال او غلاظ
الخلق شدا والخلق بها الجملة لا وهم ثم لا يعصون الله ما امرهم ولا يتقون
ذلك ويتقون ويفعلون ما نهيهم عنه كانه لمقطع الطوع انهم يترجون
ولا يعدون اهل العذاب وقتا ما او انهم وصفت بانهم ما عصى انهم فيما

بالحج والتمسك

شكك بل يحصل له

ابو قحافة
عليه

مضى

مضى وما استقبل وفي هذه الآية تريح عظيم وزجر اكثرت ترك طاعة الله
وبعضيه ولو ترك اهل هذه فذلت على وجوب امر الاله ونفيه ببيان الصادات
وعن العاصي كابد عليه وجوب الامر المعروف والتمسك بطلانها
تكان بالنسبة الى الاله زيادة امتنا فذلت على وجوب تعليم الواجب المحمدي
وامرهم بالفعل ونفيهم عن تركه فذلت على وجوب قبول العذر في العبادات
بقوله لا تقتلوا اليوم وهو ظاهر واما ان المذنب واجب التوبة والعذر في التوبة
بقوله يا ايها الذين امنوا انتم انتم في هذه الآية وقوله عسى ان يكون بكم
سبأ كبر وودعه كبر الآية توبة نصوحا لغيره التوبة وهو صفة للذات يجب فانه
مفيع نفسه وصفت به التوبة للباطنة وتذكر ان يكون فعلا بمعنى الفاعل
ابن عباس قال قال معاوية بن جبل يا رسول الله ما الصلح قال ان يتوب اليك
تلا بريح كما لا يعود الدين الى العذر قال ان يعود التوبة الصلح على ان
تكرر كل سنة وهو العذر ان تكرر هذه الآية وقيل ان التوبة الصلح هي
التي تباح بالانسان بها نفسه باخلاص التذلل مع العزم على ان لا يعود الى
في التوبة وقيل ان يكون الصلح اذ ما على ان لا يعود الى التوبة في التوبة وقيل
ان يكون الصلح اذ ما على ما معنى جمعا على ان لا يعود التوبة وقيل في
الصادقة وقيل في ان يستغفر باللسان ويندم بالقلب ويمسك باليد
وقيل في التوبة ولم يعمل ما لم يكن مما شئت فسمت ان لا يعمل ورجا التوبة
وامعان الطاعة وقيل ان يكون الذنب يعقب عنه ولا ينال كانه
اليه وقيل من التوبة بمعنى الخياطة لان العصبان يترق الدين والتوبة
يعقده وقيل لا تنامحت بنبته وبين اوليا الله جامع الخياطة والذنب والعق
بعضه ببعض وقيل لا تنامحت طاعته وانفقها احكم الخياطة والذنب و
ايقنه وعن امير المؤمنين كانه في التوبة البلاء انه لما قال لا يعصون الله
الله قال تكفرك املك ان تدرى ما الاستغفار ان الاستغفار رويجه
وهو ما على ستة معان اى بشرط في حجة ستة اشياء ولها الستة على
ما مضى والثاني العزم على ترك العود اليه ابدا والثالث التوبة في

المخلوقين حقوقهم حتى تلقى الله وليس عليك سبعة الواجب ان تعذر الى كل
ضيقها فوثق بها والخاص من تعذر الى العلم الذي ثبت على السحت فتدبره
بالاحزان حتى يلقى الخلق بالعلم ويشترط بهما الجديده مثل هذا الحق من عند
ذلك والقاضي وسئل عنه عن التوبة فقال يجتمعها ستة اشياء على ما هي
الذنوب الذم والظالمين الاعادة ورد الظالم واستسلام الخصم وان يغفر
على لا يعود وان تذيب نفسك طاعة الله كما بهتمة المعصية وان
تذبحها مرة الطاعات كما اذبحها حلاوة المعاصي وعنه بهم الشرايط التي
يقول الموقية في الكتب على ما نقل من العامة والخاصة وهو انه ان كان
عن حوائج يكتفئ ثلثة اشياء الصلح عن فعل المعصية والتمتع والعزم على
عدم العود وان كان من حقوق الناس من يدين عليها رايها هو بها الظل
على صاحبها وطلب عفو عنها والاول منها والظاهر انه لا بد من هذه الاثني
واما غيرها التي يفهم من كلامه صلوات الله عليه فكانه شرط لكل كاملين
ثم ان ظاهر هذه الآية وسائر الايات وجوب التوبة على الله تعالى
العقاب عن الذنب الذي تائب العبد عنه لانه وعد الله ان الله
يقبل التوبة ان الله يحب التوابين وهذا الحق من اقبول التوبة وانته
تكفر الميقات في القرآن كثير وفي الاخبار اكثر ومنها ما اشتهر عن العامة
الخاصة الساب من الذنب كن لا ذنب له ويدل على انها مقبولة الى ان
يعاين الموت انه وضع يده على جلعه صلى الله عليه وآله وسلم وقال و
المضار غير ذلك يدل على كفاية في حق من اقران على ذلك وقد نقل في
في موضع معناه علم وجوب القطر اى مع قطع النظر عن دليل الشرع لا
سوى العقل بل على وجوب القول على الله لان من اساء الى احد المسلمين
ان يعفو وان يعاقب كلاهما حسن الا ان العفو احسن وقد يعفو الله
مقام الاستسار اذ كما حيا الحق ميتا او غلبا عنه وتعدت الرضا لله
وكان الحق هناك عرض بالعقبة مثلا فقد وجد في كتب العامة والخاصة
وشرادة العامة انه يدعوا له كثيرا ويستغفر له وتقبل ايضا اذا اوصى اليه

الغيبه

الغيبه يكتفئ الدعاء ولا يحتاج الى الاستسار بل يكتفئ الدعاء والتوبة وقيل اذا
استبهره فالأمر الى الحلاية والكل حين الغبط والعافين عن الناس والله
يجب المحسن وعنه ذلك من الايات والاشياء والاشياء الى التوبيل امره في حق امرأة
لوطياته لا ينع احد صلاح احد حتى خصه وما يشته وعنه هذا صلاح النبي صلى الله
عليه وآله كما في امر هذين النبيين العظيمين فان امرهما ما ساهما فالت
وي بالحق وقيل ان كانت امرأة تزوجها فوفت لئلا تقول لئلا من لم ينجحون واذا آمن
احدا غيرت الجارية من قوم في حق وكانت امرأة لوط تدل على اصابته فكان ذلك
حياتها فابتنى امرأة في حق فكانا بيتا بالطريق الا ان لوطا هذا انا قطع الله
الاية فلم من ركب المعصية وكما ان يفتقه صلاح غيره وقال في الكتاب و
في هذين النبيين تعريفين بالمرئيتين المذكورين في اول السورة وما فرط
منهما من الظاهر على رسول الله صلى الله عليه وآله بأكبره وعنه بر لهما
على غلط وجهه واشد لما لا يمتثل من فكل لكر ونحو في الغلط قوله من
كفر فان الله عني من العالمين اشارة الى ان من حقها ان تكون في الاخلاص
الكلان فيه كملها بين المؤمنين وان لا تتخلل بها انهما زوجان رسول الله صلى الله
عليه وآله فان ذلك الفضل لا ينفصها الا مع كونها مخلصين والمقرب في بحصة
الرجلان امره لوط انشت عليه كما انشت حفصة على رسول الله صلى الله
واله وسائر التسنن لوزنه وكل باب بالغة من اللطف والخاصة ابدى
عن فظن العالم وتزلزل عن قصور ونوع ما في العمل فيه اسلية للبعث وغيره من
المؤمنين بالله لا يستبعد حصول امرأة غير صالحة للبعث وغيره ودخول الناس
كون جملها باشرة لحبده ووجوب المروجة وهي صريحة في ذلك والمقام وانتم
فانهم وكذا رجا من يخرجه بن ويجه ووجبه صلوات الله عليه وآله و
كانت ام جبيعة بنت ابي سفيان اخت معاوية بن ابي سفيان بن عمار بن عبد الله
واله وهي احدى زوجاته والوكان اكبر دوسا الكهان وصاحب حمزة
صلى الله عليه وآله واخرى صفية بنت يحيى بن اخطل بعلان عتقا وقد
فعلوا في الكفر واخرى سورة بنت زهبة وكان ابوها مسركا ومات عليه

لاية

الكل

جدها

لا يستغفر الله في اليوم اكثر من سبعين مرة وفي حديث اخر مائة مرة وبالجملة
والاجابة وجوب الاستغفار في ايام كثيرة جدا مثل ما استغفر لنفسك في
واستغفر للغير والذين اتوا عندك من جنات تجري من تحتها
الانهار والذين اخرجهم من اوطانهم من الله الى قوله والمستغفرين
بالاحسان وما كان الله ليغفرهم وانت هم وما كان الله يغفرهم وهم
ليستغفروا والذين اذا فعلوا فاحشة او ظلموا انفسهم فاستغفروا الله
استغفروا والذين هم في صفة الذنوب الا الله ولم يفرغوا على ما فعلوا
هم يعلمون وانك جزاءهم مغفرة من ربهم وجنات تجري من تحتها
الانهار فيها ونعم اجر العالمين لمن يعمل سو او يعلم نفسه شر يستغفر الله
غفران جميعا وغيرهما من الايات والاجابة من طرق العاصم والفاضة
ما يدل على وجوب الاستغفار ووجوب التوبة ووجوب التوبة على
بعض سقوط الذنب عنها بل يهاوان لها فوايد شتى وبها علة ترك
وان لم يكن فيها الضرورات الضعيفة المذكورة في العقدة ولكن تركها
كثرة فوايدها **الموعظة السابعة** في رواج السجدة ووجوب تسليم الاول للطلاق
وفيه ايات الاولى بانها البتة اذا طلعت النساء فطلعتوهن ليدفن
واخصوا العدة واقوا الله بكم لا يخرجوهن من بيوتهن ولا يخرج
الا ان ياتن بها حشة معينة وتلك حدود الله ومن يتعد حدود
الله فقد عصى الله فاعلم الله **فقد ثبت بعد ذلك امر فاذ المعلن**
اجلكت فامسكوهن بمعرفة او غير معرفة واستشهدوا في
عقد منكم واجتبا الشهادتين على الله عليه واله بالنكاح ثم
المطاب لانه لانه الراس بانهم اذا ارادوا طلاق الله عليه واله
او ارادوا طلاق نسائهم مثل اذ اتموا النكاح واذا اتموا وقتل
قتله فله عليه قاله فان كان الماشي الى الحلة والمنظرة في حكم
المحط وفيه ما قبل فاهم فطلعتوهن بعد من اي وقت عدلن بان يكون
ذلك وقت الطلاق وهو الطهر الذي لم يوافها فيه بالاجماع والاحسان

فيها

الانها

بأنه
مثل

قال

قال في لآل اللام المداخلة في الزمان لغو القوميت وقال في لآل القوميت بعد
ذلك وفيه ما سئل في لآل المطلق وقتا وهو وقت العدة اي الطهر
والاقرأ التي لبيان العدة في الآية الاخرى في الاطهار كما هو من المصنفين
والشافعي لا يفتي كما هو مذهب الجعفيين وقد جعلت له بان يكون
معدوما اعقب عدلن وانته في الكشاف بانه قربة في الشواهد قبل عدلن
وان اللام متعلق بمعدون اي مستحلات بعد عدلن كما في قوله المتعلق
والبيان السلاج للقاء العدة وانت تعلم عدم صحة الاحتياج بالشواهد
جواز التخييف والحذف مع عدم الاحتياج في الزمان النساء عام تحصيل الاجماع
والفرد بدوات الاقرأ المدخول بعد الحائض سواء قلنا انه اسم جامع
ليجمع او جمع كما قاله في قاموس النسق بالكر والعم والسواء بالكر والعم
من غير خلفها واسم جبر كما قاله في لآل الالف واللام في مثل هذا
المقام ظاهر في الاستغفار في قول صاحب ان لا يعم لغيره ولا يخصص
ولكن النساء اسم جنس للامات من الانس محمل ما قبله ايضا الظاهر
سوقها انه لا بد من وقوع الطلاق في وقت خاص صالح للعدة وان ذلك
واجب وشرط الصحة لانها اربعة لبيان تعليم الطلاق فالظاهر ان
المراة المطلق العتيق كانه قال اذا اراد المطلق العتيق فطلعتوهن
الطهر الذي يستحق بعده الجملة لا بد من الحيض ولا بد من ان تاتي
ابن عليا طلق زوجته في الحيض فامر الله عليه الله عليه واله بغيرها
ثم الطلاق في الطهر ان اراد لان النكاح عصمة ثابتة بالشرع والجماع وقد
علمتها بالطلاق كما يزول دليل على غيرها بالطلاق في الحيض
بهما ويؤيده اخبار اهل البيت عليهم السلام واجماع علماء طائفة قد لا دلالة
على وجوبه في الطهر وليس بمتروك في الحيض وطلعت بالقرآن والسوق
والمراد بان تقول الشيخ في الطهر في قوله من الله روحه انها تدل على
بطلان الطلاق في الحيض لان الامر يقتضي لا يحاسن محل التماسل
ان يقول بما ذكرناه وقال البضاوي وظاهره تدل على ان العدة بالاجماع

الاحتياج

في غير كتاب الفرائض

والله طلاق المصدة بالآخر، ينبغي ان يكون في الطهر وانما يجرى في الحيض من حيث
 الامر اني يثبت في الحيض من صفة ولا يدل على عدم وقوعها في الحيض لا يستلزم
 الضمان وكيف وقد علم ان ابن عطاء الله حاشا امر عليه السلام بالرجعة
 وهو سبب نزوله وفيه تأملات لا خلاف في ان يقول يجب بدل ينفق في
 يربطه ذلك وهو لا ينبغي وتأمل فانه لا امر للرجوع بها اذ لا يخلو
 وتأمل فانه ذلك من غير خلاف لان الامر بالنفي يستلزم المقي من صفة الخا
 واكثر اصحاب المشافهة على خلافه فان كانت في ذلك فلا يكون شافها
 لمذهب فاشركا لامة في المباح فانه ظاهر في ذلك ورايا فان الطلاق
 في الحيض ليس من الطلاق في الطهر وحاشا فان هذه الدلالة بالمفهوم
 بما ذكرناه الا ان ينكح ويقال انه واجب بالنسبة الى الميثاق لم يثبت
 فيدل على الرجوع بالمسلم لم يجرى صفة وفيه مع النكاح تأمل انه ليس
 بواجب للمعنى المقرر بل بمعنى الشرط فتدل على عدم الوقوع لا المجرى فقط
 وهو لا يقول به او الرجوع بالشرط لا يجب الا بقاء في الطهر على قدر الاعمال
 كما في مثل ذلك في الوضوء للصلاة المذوبة والقبلة وغير ذلك وهو
 من الرجوع بالمصطلح الذي يربطه الله على ترميز الصلوات لا يترب
 استعفاء العتبات ولا الذم على ترك الطلاق في الطهر بل انما يتحقق بان
 في الحيض وهو ظاهر وعلى قدر التسليم فالظان دلالة على عدم الانقضاء
 انظر من دلالة على ترميز صفة بالمفهوم لا بالوجه الذي ذكره فانهم
 فانه يمكن ان يكون الرجعة في غير من المعنى للمعنى لا باصطلاح
 العتقاء لما قاله انه سبيل الترتيل فيكون الفرق في طلاق الطهر
 عليه اثره وسأبعا فانه لا ينبغي في الامر بالرجعة اذ لا معنى للامر بالرجعة
 امارة مطلق بطلاق صحيح وقد تحققت المارقة لانه فعل حرما وغيره
 اذ لم يصح ذلك سبباً له وهو ظاهر بل غير معلوم كونه حرماً ايضا لعدم
 تحقق الحكم الا بعمدة فالظاهر ان الامر بالرجوع انما هو لعدم الصحة كما قلنا
 وتأمل فانه روى في ان الامر بالرجوع يكون وقوع الطلاق ثلثاً طهراً

وتأمل

وتأمل فانه قد يمنع الصحة على وجه يدل على الصحة والامر بكن القول بعد
 السبب وجماعه من السبعين الذين قالوا بطلان الطلاق في غير ما قبله
 عنهم في وجه فلم يعدم الاتفاق على صحة ذلك عند عدم ما شرع فانه على قدر
 تسليم دلالة الحيض على الصحة لا يستلزم دلالة الآية ظاهر على عدمها ويمكن الاستدلال
 بها على عدم صحة الطلاق ثلثاً في مجلس واحد كما فعله في عدم وقوعها الا
 في العدة الواحدة واذن باجبار على السبب عليهم السلام وقال العلماء وفيه تأمل
 يعلم من محله وللطلاق احكام ومزومات مذكورة في محله في طلاقها
 واحصوا العدة واضبطوها واحكامها ثلثه في كماله واذن اخرى وكذا في
 في وف وتجهل بطول العدة العترة بالدليل الذي هو المسرابة وغيرها في
 ركب من تقبل العدة من جانب الرجل بالقبول لا لا ضرر من المرأة بالنقص
 والانتفاء يدعى جزوا كاذبة فلا يكون له الرجوع ونزوحه في ذلك
 ولا يجرى تحت ظاهره فمجرد من من على الرجوع ما ذكره في العدة الرجعية
 مطلقا سواء كان برضاها أم لا من يوثق من البيوت التي من كانت
 فيها وقت الطلاق فيكون اقامة وعمل وجه يكون مسكن عادة كالموت
 ولا يخرج من كذا يجوز عليه من الزوج مطلقا وان اذلت الزوج لعدم
 في الآية الشريفة فذلك حق من حقوق الله عليهما وان كان كحل واحد في
 حق في ذلك وتوثيق ان المهر هو سبب ادهن اما لانقضاء الانتقال
 اذ الحق لا يبرء وجا فيه ضعف وانما عرفت من عدم التحصيل في الآية
 مع التاكيد التام وذكر النبيين معان كيد في بعده وهو ظاهر ولا يجوز التقيص
 في كلامه تعالى في احكامه المخصوصة وانظر الى الدليل وما ذكره غير مسلم فتم
 في بعض روايات اصحاب المعتبرة مثل حسن الحلبي عن ابي عبد الله قال لا ينفق
 للطاعة ان يمين الا باذن زوجها حتى يتفق عدما ثلثه فروع او ثلثه
 اشهر ما يدل على جواز من وجهين باذن الزوج ولكن الظاهر انه ما عمل الاكثر
 فلا بد من التاويل وهو مفهوم من الايضاح وبهم من الاستبصار اهل الجها
 ولكن المخرج عن الآية مع التاكيد والمبالغة بشئها ممكن قاله في اتما

والا ضرر يجب كذا في
 ولا يجوز من قول المقاتل
 والمنقيات وترك
 المأمورات مطلقا
 او احكام العدة

بها

جمع بين النبيين ليعبران لا ياذنوا بلسانهم انهم هم كلام جديهم ان
 اضطررت الى الخروج لما جنة وانظروا الى الحرج والصيق المنع من عقلة
 فذلك كانه مستحق مع ذلك قيدا لا صاحب بالحرج بعد نصف الليل واكره
 قبل الصبح للرباية والنظان العز من دفعها بذلك والانا انظر الى ان وقت
 الصلوة الا ان ياتين بها حصة مكية مستحق من الاول الا ان تفعل
 فاحشة ظاهرة او مظهره في هذا بيت وعلى الزوج وورثه ولو ذى
 وح يهون الا حرج لهذا النص والصبر المنفى عقلا ونقلا وفي غانمك
 في اسقاط حرمته تأمل اذ يتم ان سبب سكتها كوفان زوجة غير بائنة
 وانظروا انه ليس كذلك بل سببه النص وان لم تكن مستحقة للنفقة لثبوت
 بوجه لا يصدق عليه انه فاحشة ولهذا يجب ان يكون في البيت الذي
 طلقت فيه وانه يجب السكنى وان كانت بائنة مع عدم استحقاقها للنفقة
 والسكنى وهو ظاهر وهذا المعنى مروي عن اهل البيت عليهم السلام وان
 وتعمل ما يوجب حدها فتخرج الى ان تعدوا نكاحها ترجع في البيت وفي
 الاول ويجوز الرجوع فيه ايضا مع العلم بعدم حصول ما حصل ولا يحتمل
 كون الفاحشة مطلقا المعصية كما قيل ويجوز الاستئذان الثاني مما
 في التي يبقى لا يجوز لها اللزوم ولا يقع منها الا ان تفعل فاحشة وهي الخروج
 قاله في ذلك حدود الله ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه ان
 المخرج الاحكام المذكورة حتى يمدح للزوجة بالزواج وظاهر الخارج
 عن حدود الله مطلقا سواء كانت المذكورة ام لا نفسه باعتبار ان عضها
 للنفق وبسط الله وعضه فهو يدل على اطلاق جواز النكاح على
 فعل معصية ويمكن تخصيصها بكونها كبيرة ولكن الظاهر له اطلاقا
 وافرادا والفرق التأكيد والمبالغة في ترك المنهيات وفعل المأمورات
 خصوصا الاحكام المذكورة لا تدعى ايها النبي ولا تدعى النفس
 عواقب الامور والمؤثرات لعل الله يحدث بعد ذلك الاطلاق امرا
 رغبة في رجعه برقع ما يكره من الجائزين فكانت اشارة الى الخرج

المعنيين

منه في قوله تعالى

عبر

عن حدود الله يعني يمكن ويؤدي صاحبه وموجب للندامة في الدنيا
 ايضا اذ قد يحصل الرغبة بالاجتماع وقد حصل ما لا يمكن ولا يحسن معه
 ذلك فالمرجوع عن حدود الله موجب للندامة في الدنيا والاخرة والرجوع
 فيما هو ظاهر فاذا بلغن اجلهن اي قرين اخر عدت من وشارف على
 الخلاص فاسكنوهن بمعرفة او فارقوهن بمعرفة فوجب اما الامساك
 بالرجعة بطريق معروف حسن شرعا يحسن المعاشرة والافاق الحسن او النكاح
 بتلك الرجعة وتخليه سبيلها او تركها بطريق جميل لا يضران وغيره
 بمعنى نحن مبرحها كما للمصلحة بان يطلق ولم يراجع ولم يمس بالطلاق
 ويظهر ان الرجعة حتى لا تن وج ايراجع فيطلق متزادا اقرب الى خلاص
 ذلك لا ضرر ونحو ذلك واستدلوا دليل على وجوب المراجعة لان الامر
 للمصير كما ثبت في محله وعلى من اهل البيت لتعليم ولا تظاهروا ان
 يقول بالوجوب يقول بالاستئذان والامر لا يدل على الاستئذان بل يدل
 عليه اجازة اهل البيت واجماع علماءهم والمرجوع جوب الاستئذان ايقاع المشرقة
 به على وجه يعلم الشاهد ذلك لا الاشارة للاعلام بان استئذاني في فعل
 كذا وقد صرح فيها ايضا بذلك فترافق المشرقة هو الطلاق لا الرجعة
 تركها لهما يعني ولا يرد ان المنصوص الاصل هنا ذكر الطلاق والبناء
 فراجع فوسطت تلك بين احكامه وان الامر للوجوب فلا يمكن ارجاع
 الى الرجعة والفرقة كما فعلوا في وقت عدم العلم بذلك فان ابا حنيفة
 لم يقل بالوجوب اصله الشافعي يقول بالوجوب في الرجعة دون الفرقة
 قد صرح به فيها بل لا معنى للاشياء على ترك الرجعة الا بالبرهان من عدم
 ايقاع حرقها التي كانت عنده مثل المراجعة ففعل ما دها بالفرقة هو الطلاق
 وان كان خلاف الظاهر لهذا قال ذلك قال المصنفون اس وان يشهدوا
 الطلاق وغنى الرجعة شاهد على عدل المراجعة المراجعة بعد انقضاء
 العدة ولا الرجل الطلاق وما ذكره فلا رجوع الى الفرقة ويرجع ما ذكرنا
 لانه مروي عن اهل البيت عليهم السلام ففعل قوله لا يذم من الخرج عن

حين

كثير العرفان

فأمر الأمر على المذهب على قول أبي حنيفة وعليهما على قول الشافعي
 قال في إثباته مذهب كونه واستندوا إذا بآية من القرآن
 الرجعة في الجعة وقد قال من قبل واستندوا في عدلهم على أو العفة
 فقيه والعان لا يفهم للزعم حمل لفظ واحد على معنيين وهو على غير وجه
 مجاز وان حمل على المعنى الثاني مع الإجماع للعان فإنه لم يفهم أن المراد
 مطلق الرجحان فهما في بعض الأفراد الوجوب والآخر المذهب وإن
 كلاً منهما في أي قسم وأخرج الآية عن الفقه على مثل هذا منكر لا
 مع دليل واضح وليس بجواب القريب والبعد موجباً لذلك فتأمل ويؤيد
 الوجوب أيضاً الباقية الكثيرة التي وجدت فيما بعد الآية بقوله ذلك
 يوعظه به من كان يؤمن بالله واليوم الآخر ومن يتق الله يجعل له
 مجزاً وبرزقه من حيث لا يحتسب حيث يدل على أن الشهادة إذا
 أوجب احكاماً المقدمة كما قال في غيره ويقطع ويتق به المؤمن
 فيشربان من لم يفعل ذلك ليس مؤمناً ومتيق ولم يجعل له مخلصاً
 ومخرجاً من كرب الدنيا والآخرة ولم يرزقه من حيث لا يحتسب لي
 يخلص عليه ولم يقطعه من حيث لا يحيط به له وغير ذلك مما ذكر في تفسير
 الآية من النفع الكثير جداً وبالجملة المتفق على أن الله تعالى له خير الدنيا والآخرة
 الأخرى ويخلصه من مصارحها وكذا الحكم على الله حيث أشار إليه
 بعباده ومن يتق الله يجعل له مخرجاً من كرب الدنيا والآخرة
 روى عن أبي ذر عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال لا طرفة عين
 إلا من بها كفتهم ومن يتق الله الآية فما زال يكررها ويعددها وروى
 أن رجلاً أسلم المشرك فأتى إياه الرسول صلى الله عليه وآله وذكر
 له ذلك وشكا إليه العاقبة فقال له اتق الله واصبر أكثر من قولك لا
 ولا قوة إلا بالله بفعل الرجل فينبأ هو بيته إذ قرع ابنه الباب معه
 مائة من الأبرار قد غفل عنه العدو فما ساء ما مثل هذه المبالغة لا
 يفتقر في المنزوات وأيقن الشهادة لله أم لله هو بآية الشهادة

أية
 أسأله

عن

عند الاستسقاء والحاجة فلا يجوز أن يشترط الشهادة له وبحسبه وبعض
 عليه والجله لا بد من كونه الله كسائر الأعمال والأفعال هل فيه إشارة إلى
 على الصلح في الشهادة فأيضا فلا يفعل الكذب والابقام على غير ما هي عليه
 والظاهر أنه على تقدير الصدق أو كانت الشهادة مشوبة بأمر آخر يحصل
 بغير من المشهور له ويصح حينئذ ما عدلته على الشهادة المشاهدة بل يمكن
 فتأمل وبفهم اعتبار القصد مثل هذه الآية في العبادة لا الله المصدق عند
 القضاة فافهم وترب منها الثابتة ويؤيده وإذا طلعتم النساء فبلغن
 فاسكوهن بمعرفة أو سرجهن بمعرفة أي إذا طلقتم إيهما إلا أن واج
 فترين انقضاء عدتهن والبلوغ بمعنى القرب يقال بلغ البلد إذا قربته
 والأجل الآخر المدة فاسكوهن أي راجعن من يعرف عند العقول والشرع
 مما يتعارف عند الناس سأل أسكوهن على وجه إباحة الله تعالى من لا
 على وجه يقومون بمصالحها وما يجب عليكم من حقوقها واسترجعن بمعرفة
 أي تركوهن حتى تنقضي عدتها فيمكن أمكن أنفسهن ولا يسكنوهن
 أي لا تراجعهن لا رغبة فمن لم يطلب إلا ضررهن ويضر بهن فليس
 أمراً على العلة وعلى الحال والضرر ينطبق على العدة كما روى أنه كان الرجل
 يطلق المرأة ويركها حتى يقرب انقضاء عدتها ثم يرجعها لا من حاجته
 لكن ليقول للعدة فيها لا مساك ضرر المسكوت أو ليطلوهن أو ليجنوهن
 إلى الأبد ومن يفعل ذلك فقد ظلم نفسه بغير فيها يعقاب الله ولا
 تتخذوا إياك الله هزماً أي جدياً وأعمالاً بإيات الله وأمرها حقاً الرأى
 والآخذ تموها فخر أولها ويقال لمن لم يجده إلا ما أمات لا عبق
 أذكر وأقوة الله عليكم بالسلام وبنت محمد صلى الله عليه وآله
 أنزل عليكم من الكتاب والحكمة من القرآن والسنة وذكرها مقابلهما
 بالفتن والقبام بجمعها والهل بجمعها يعظكم به أي ما أنزل عليكم من الوحي
 وأمر الله وما حصى وأمر أن يسكن في عليم بقدره وتأكل الموعظة
 فدللت على وجوب الرجعة والأساك والمعاشر بالمعروف والنهي

على ما

فقد

الترك بالاحسان وعلى ان من الامساك صرا ارا بالترك بعد
ان مريضاً وعلات فاعل الهدوان طالع نفسه وعلى غير احزاب الله
ضرباً وعدم الجدة فعل الامر ورك المناهي وهو وجوب سئل الله
بالكتاب والسنة والعلم بان الله عالم بكل شئ **المراد** واذا اطلعت النساء
فيلعن اجلهن فلا تقصروهن ان يتكفن ان واجهن اذا اضحى بينهم
بالعرف ذلك بوعظ به من كان منكم يومئذ والله اليوم الاخر ذلك ان
كبروا ظهر والله يعلم وانتم لا تعلمون المعنى اذا اطلعت النساء وانقضت عد
فلا تعرفهن عن التزويج مثل الحاطبون هم الانواج الذين بعضون
سماهم بعد مضى المدة ولا يتركونهن يتزوجن عدواناً وقد اجمعت
بقربية ان الخطاب كان لهم فسكون سعالهم من عضلهم سماهم فيكون ان
يتكفن محروماً بتقديس من واطلاق الانواج على الخطاب باعتبار ان
كذلك لمصالحهم لا ولياً لما روي ايضا انك في معقل نبي
حين عضل احدها من ترجع الى زوجها باسبغها عقد قبلها معا وشيل
الناس كلهم بمعنى ان لا يوجد فيها بينهم العضل فانه اذا وجد بينهم من
به كانوا كالحاضرين والعضل الحسن والمعنى والتقصير هكذا في تفسيرين
ولا يحتاج الى ذلك لاحتمال ان يكون الخطاب للناس بمعنى ان ليس لاحد
منع الملة من التزويج بالكفر اذا حصل التراضي بينهما ولا يحتاج ان
يكون باعتبار عضل الولي والزواج ورضا غيره به وعلى تقدير كون
النزول ما ذكر لا يلزم كون الخطاب للاب والابا خاصة لهما اللفظ مع عدم
تسليم كون الاخ ولياً وليس فيها دلالة عليها فينعى القادي على عدم دلائل
على منع الولي الملة من التزويج بالكفر وعدم استقلالها وان قلنا ان
الخطاب للولي والاخ ولى وسبب النزول هو اذا استقلال الملة بالترك
لا يستلزم عدم منع احداهما شر وجوباً بل الظاهر انه على ذلك لا يخل
يعلم ان ليس للولي منها بل هو مستقلة فعولاً لها حتى يكون دليل على
الملة لا يترجح فيها اذ لو تمكنت منه لم يكن لعضل الولي حتى ينفذ

العد

يبعد

يبعدان يستدل بها على عدم جوان منع الولي التزويج بالكفر كما قوله الاحكام
بل كل من منع ذلك بعد حصول الرضا ولو اراد الا على صيا او حيا سوا
قريباً او لا فخصيص الاحكام بالولي والاستثناء بقوله الا ان يريد
غير ظاهر وعلى غير المصلحة بعد الرضا على المصلحة لانه منع وعصل الله
اذا تراضوا بينهم أي الخطاب والنساء وهو ظرف لان يتكفن او لا يعصلي
بالمعروف أي بما يعرفه الشرع ويستحسنه المروءة كانه صفة مصدر محذوف
اعتل فيها كايما يعرف او حال من الضمير لم يبق اي تراضوا عاملين با
المعروف وفيه دلالة على عدم تحريم العضل اذا لم يكن بالكفر ذلك اشارة
الى جميع ما مضى ذكره والخطاب للجميع لكن على تأويل القيل اكل واحد
اوان اكلوا لجزء الخطاب والفرق بين الحاضر والغائب دون حق الخطاب
للسؤل بطريقه قوله ايها النبي اذا اطلعت النساء بوعظ به من كان
منكم يومئذ بالله واليوم الآخر فخصيص الوعظ الذي هو الخبر والتحريم
والتعظيم بالمؤمن لانه المنفعة به والمنع ذكرى العلي يقتضيها
ذكرى ذكرى اي نفع كذا وقوى ان يجعل كذا كذا واطهر بقلوبكم من
الاثام والله يعلم ما فيه من النفع والمصلحة وانتم لا تعلمون تأكيد
الاحكام واسارة الاستحالة على الحكم والمصلحة ولو لم ينفذ الحكم لا يجرى
مدمها لان الله يعلم بهم الامور الخفية لصالح جليله **المراد** والظلم
يتبين بانفسهم ثلثه قو ولا ميل لغيره ان يكتم ما خلق الله في
ارحامهن ان كن يومئذ بالله واليوم الآخر ويعلمون الحق برؤيته
ذلك ان ارادوا اصلاحاً وليهن مثل الذي عليهن بالمعروف للرجال
درجة والله عز وجل حكيم ظاهر الاخبار عن كل امرأة مفارقة زوجها
بالذين المدة المذكورة او المدة ثلثته اما مفعول به وفيه فعل
المقصود لا ييباب العدة على كل مطلقته مدخل لهما ذات القر اذا العدة
المذكورة مخصوصة بها لا جماع وغيره وانكسرت في البقرة من الامر
بالحيث لا تكسر والمبالغة بالمسارعة الى الاستئصال لئلا تموت استئصال الامر

لا يعلمون

كتاب
التكاثر

بالترتيب فهو غير منه موجود ونحن قولهم في الدنيا رجع الله كذا
التفسيرين ولا يبعد جعلها محصورة بالمطلقات الرجعية عن الجاهلية
أي كما هي مخصوصة بالمطلقة المستقلة لأن عدمها وضع العمل عند
الادعاء وتوحيده وبعبارة أخرى الظاهر أن تخصيص النصير يقتضي تخصيص
المرجع وأن كان فيه خلاف ذلك في التفسيرين المرجع ولا معنى لغير هذا
الاختلاف بالتكلف وليس كذلك إعادة الظاهر وإزالة الفرض منه وهو ظاهر
فالقياس عليه غير جيد كما هو مذهب الشافعي وإن تكبده القاصي بل الظاهر
هو الأول كما هو مذهب بعض المحققين والحنيفة وأبيهم وجه التفسير ظاهر
يقضي ذلك كونه ما فيه أصل رجع الله على تلك المصلحة لا يناسب
وأما قول صاحب الكشاف قلت بل التوحيظ في سؤال الجاهل من الكثرة
وبعضه بجاءة أحدهما يصح له كالاسم المشترك في جواب قوله فإن قلت
كيف جازت إعادة المدعى لجهن خاصة واللفظ يقتضي العدم لا في عن
المناقضة إذا المطلقات عام لا مطلق لأنه جمع معروف باللام وهو من صيغ
العوام وقد صح هو أيضا بذلك مل رافع هو ما بل التخصيص يقتضي فصل
كما استرنا إليه وما لا يفهم ذكر الرخص بالفتن إشارة إلى أن العدة و
الصبر عن التزوج صعب على النساء فكانت يجهل بالفرق والمورد نصيب على
البصرة تلك العدة والتزويج قرأ بالفتح والضم ولا شك في إطلاقه على
الجهن والظاهر ما لا يشترك أو الحقيقة والجواز وأن المراد هنا هو
عدا لا صواب والتأني في زيد بن ثابت وما يشه وأبو عيسى وما لا يشه
أهل المدينة الأسعديين المسيب وأهل ديلم فعل الإجماع والأخبار
وأن كان بعض أهل البيت الله الجهن والناسو بل الجميع مذكورة بعبارة
نعم فظاهر من عدمه أن أي وقت عدتهن واللام للوقت حيث أن طلاق
وجوب وتزوج الطلاق زمان يحصل فيه العدة ومعلوم بالإجماع عدم
جواز الطلاق في الجهن ويبعد حملها على أن يستقبله العدة وأن كان
يجوز بعد مدة طويلة كما حملها عليه صاحب فليوافق مذهب الحنفية

الرجوع

بها

نحو

الرجوع

دون منسأ واثم حق بالرد في زمان الذي يجرى فيه بعدة فاعل
 والبعض جمع بعزل الناس الساكنين الخ كما هو منه جمع في المرونة جمع خالو
 العرض من قوله ان ارادوا اصلا كما اشتراط فيقيد الاحقية بارادة
 الاصلاح فانهم يقولوا الاجماع على صحة الرجوع وان ارادوا الاصلاح بالاشارة
 والمقنية على انه لا ينبغي بل لا يجوز الرجوع بقصد الاضرار بل يجب قصد
 الاصلاح بل لا يبعد جعله شرطاً لمجرد ذلك كما هو الظاهر وان قلنا
 بقصدته بمعنى عود الرجعية بنا على الاجماع المقول فلا ينبغي حصول
 الاثم وفعله الحرام بذلك القصد والاضار كما يظهر من قولهم لا يجوز
 الملامنة شرطية قصد الاصلاح للرجوع بل الغرض عليه والمنع من قصد
 الضرر على المناقشة فيقولوا في ما قلناه ولعن مثل الذي عليه بل المعروف
 اي ولعن حقوق واجبة على الرجال مثل حقوقهم عليهم في الرجوع في
 المطالبة بحال في المنسأ لان حقوق الفلعل على الرجال المهر والنفقة والكس
 والمسكن والمضاجعة والدخول في الاوقات المقررة شرعاً وترك الصلوة
 كما روي ان الرجل كان يطأ في اذنين حرج العدة فيخرج وهكذا
 لئلا يتزوج قريباً ويستر بعد التزوج فهو من ذلك على ما هم قاسون و
 حقوق الانواج عليهم في انفسهم بان يذنبوا فيفسدوا لهم فلا تمنعهم
 ان يذنبوا بغير قصد لا يجوز من البيوت بغير اذنبهم بل لا يجوز من غيرهم
 حتى لا يفسدوا ندياً ولا يحجب كذلك الا باذنبهم على ما ذكره فعذا معقول
 والرجال عليهم درجة فان حقوقهم عليهم في انفسهم بهذه المشابة دون
 حقوقهم في المرونة الشرف والفضيلة فانه من جهة القوام ومتعلق
 بانفسهم بخلاف حقوقهم وهما ربات مشتملة على بيان حقوق الخ
 مفضلته وزيادة حق الزوج على الزوجة حتى وقع في بعضها عند الله
 عليه وآله لو كانت امراً احداً لا يحد احد لا ميث الملة لتجديدها بها
 كثر ما عليها فالساعة بعد ان سمعت عن النبي صلى الله عليه وآله
 قالت قال من لم يلق عليه مثله قال الا من كان مائة واحدة والذي

فعل

حقوة تميز زيادة
 على حقوقهم

بذلك

بذلك بالحق نبينا لا يملك رقيقاً رجلاً بذاته ومن امسا له يمين
 ولعن من الذي ومعنى الرجل عليم درجة فاهم والله عن من اراد
 على الانتقام ميقن خالص الاحكام حكمه بشرع الاحكام حكمه ومصلح القول
 فعلا خالياً عن الحكم والمصالح لانه عت ولعن وهو والله مقرر عن ذلك
 علواً كبيراً وقد علمت مما سبق ان الآية الكريمة مخصوصة بالمدخول بها
 للاجماع والاجبار وقوله تعالى فانكم عليم من عدة نكح ومضاهاة
 غير المدخول بها وبغير ذوات لا جمالي فان اجابته ان يضع حملين فله
 معنى لا ريب بالشيخ هذا القول بانه نسخ بعضها مع انه خلاف الاصطلاح
 ومما لا ضرورة لان كتابه الاصحح واللائي يمين من الجحيم من
 سائرهم ان اوتيتهم فقد بقى ذلك في سائرهم واللائي لم يبقوا ولايات الا ان
 اجابته ان يضع حملين ولما بين عدة المطلقة اليمن حينها بقوله تعالى
 والمطلقات يتزويجن بائنهن ثلثة فروعاً اراد بيان عدة المطلقة عن
 حينها الكبر وصغارهم بالاقوال واللائي يمين من الجحيم من سائرهم
 اوتيت اي يمين من الجحيم بحسب الظاهر في حق كونه كبر ووصولها اليمن
 باس من كبره كما تقررة الشيخ فحصل الشك في ذلك فيجب عليهم ايضاً
 لعدم تحقق الوصول لذلك المد لا استحباب الاصل فقد بقى ثلثة
 وكذلك من لم يمين مع الشك في كون ذلك للصغر الذي لا جرح معه شرعاً
هكذا اي من ثبوت حيث قد رآها ان اوتيتهم فقد بقى ايضاً ثلثة
 وفيه تأمل لانه قد تقررت قبل التبع لا جرح باجاءاً واجباراً والاول
 عدم الوصول اليه ويمكن التيقن من تجاوزت التبع ولم يمين وشبابها
 يمين كما فعله الشيخ وغيره وبهم من ان ايضاً فلا يكون المزدوج الا لثقل
 اي عديت ايضاً لثقله فخذف الجرح منه الدلالة الا ان عليه عكس في ما
 عندنا وانت بما عندك راض والرائي يختلف فله عدة على اليا يمينه
 الصغيرة وقيل هذا لان النساء اللاتي يمين من الجحيم وجعلت عدة من ثلثة
 اشهر وكذلك من لم يمين في الياسه والصغيرة مطلقاً يجب عليهم العدة في

الدخول وهي ثلثة اشهر وهو مذهب العامة وبعض الخامسة كالسنة
 وذلك غير بعيد ولكن بعد المعنى الذي قيل لقوله ان اريدتم اذ هو بعيد
 معنى الجمل مع عدم الاحتياج اليه اذ بيان الاحكام في القولين لا يقيد
 بذلك في معنى من الاحكام وايضا فيه بعض الاجزاء مثل صحة ما بين
 قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن التي لا تحيق مثلها قال ليس عليها عد
 وحسنه يهلل بن مسلم قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول في التي قد نبت
 من الحيض بطلتها زوجها قال يا بنت منه ولا مدة عليها ومثلها كثيرة وعدم
 التقيد بظاهر المذهب فيها وغيرهما ويؤيد حسنه زيادة عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال في التي لا تحيق مثلها والتي قد نبت من الحيض قال
 ليس عليها مدة وان دخل بها ومن سلة جمل بين دراج عن بعض اصحابنا
 عن احد عظماء السلف في الرجل يطلق الصبية التي لم تبلغ ولم يهرل مثلها
 وقد كان دخل بها والمرأة التي قد نبت من الحيض وان تقع حبسها ولا
 يد مثلها قال ليس عليها مدة وان دخل بها ولا يضرب سال مثل جمل
 وقاله الفقيه في رواية جمل انه قال في الرجل لا يهرل في ذلك ولا يهرل
 واسطه عن ابي عبد الله عليه السلام حيث تقول المرأة عند عليه السلام
 ولكن تدل على ان لا يضرب اجازة مثل صحة الجاهل عن ابي عليه السلام
 عدة المرأة التي لا تحيق والمساكنة التي لا تهرل بالمرأة التي قد نبت
 والتي لم تدرك الحيض ثلثة اشهر وهذه التي لا يقيم حبسها ثلث
 متى حاضتها فقد طلت للانواع وضعيفة ابي بصير قال عدة التي لا تبلغ
 الحيض ثلثة اشهر والتي قد فقدت عن الحيض ثلثة اشهر ويرجع الاول بكثرة
 الاجازة والفقيل قال في الهندية والذي ذكرناه وهو حمل قبل الحيض
 من يكون مثلها لا تحيق لان الله تعالى شرط ذلك وفيه لمن يثبت بها
 مذهب معاوية بن حكيم من معتق في فقهاءنا جميع فقهاءنا المتأخرين
 وهو مطابق لظاهر القولين فاما حمل فيه وبالجملة بين الادلة وبالاصول
 ما يدل على جواز المكاح من النساء وعمومات التي تخص ما دلالة

ورواية ابي بصير وضعيفة وصححة الجاهل يحمل على ما حمله الشيخ عليه رواية
 ابي بصير كما تقدم في هذا على انها مشتملة على حكم المسكنة والفقير به
 ظاهره على ان عدة المسكنة ثلثة حيض مع ان عدتها احد الاربعين اما ثلثة
 اشهر او خمسة او ثلثة اطهار وفي نسخة ايضا شئ فاما حمل وصحتها غير
 لان في طريقه في العقبة ابا بن عثمان وفيه كلام وان كان في الهندية
 ابا بن ثعلب ولكن غير معلوم لانه بعد نقله عن الجاهل مع كونه نقل
 ابن عثمان عنه ولعل لذلك ما قبلها ولكن الاحتياط معه فلا يترك
 ويؤيد حمل الشيخ رواية محمد بن حكيم عن العبد الصالح عليه السلام قال قلت
 له لما روية الشابة التي لا تحيق ومثلها حمل بطلتها زوجها قال لا عليها
 ثلثة اشهر وامام عدة ذات الحمل المذكورة فاطهار انما المطلقة لا
 والذي يدل عليه ان الكلام في عدة الطلاق لقوله يا ايها النبي اذا طلقتم
 النساء والتصرع بعدة المتوفى عنها زوجها عاما في قوله تعالى والذين
 منكم ويذرون ازواجهن يرضن بالفسخ ان يعطاهن شهر وشهرين
 اعلان عدة كل زوجة توفي عنها اربعة اشهر وعشرة ايام والزوج بعد العا
 المتوفى عنها زوجها داخله فيها بلا شك وليس معلوم دخولها في اول
 الاحمال لان الآية في بيان حكم المطلقات ولهذا ما كانت الحادثة في
 في اللاتي يرضن الآية المطلقات بالاجماع ولا عدة في الحكم هذه النص
 ظاهره ولا اعتبار بالاستحاج فلا يجانها بان هذا معلوم وان العوض
 ضاركة بالذات وهذا لعرض لانه يحصل من عموم الزوج كما قال في ولا
 جهة في الجزر الموقوف من طرقتهم وهو ظاهر في صحة كونه وقد نقل في
 ان مذهب ابي الويثنيين وبعض الفقهاء ايضا مثل ابن عباس الذي
 هو وماء العلم خلاف ذلك وهو كونه با بعد الاحاديث في المتوفى عنها
 زوجها تكون هذه مخصوصة بالمطلقة كما هو مذهب الاصحاب ولو
 اجماع واجازة اهل البيت عليهم السلام مثل ما في صححة زيادة في العقبة عن
 ابي جعفر عليه السلام في المتوفى عنها زوجها بعد اربعين ايام

بها

كل زوج

فظهور العدة في الموتى والى وهو ظاهر ولهذا الخلاف في مدة الوفاة وقد
 من الزوجات وان كانت وصية لها او زوجها متبع غير منقول لها
 واليا ليس وبغيرها فعدة العا حل الموتى عنها زوجها بعد الاجلين ما خلا
 عليه السلام واجماع على انهم وبالاية ان تقدم الوضوء او وضع الوضوء لا يخلو
 انه لا بد من وضع الحمل لهذا التخصيص كمنعه لوضوئه وبالحمل اذا
 ثبت كونه من جهة المومنين واهل بيته عليهم السلام كما اقرت به صا
 فليس هو كالم لان قوام حجة وليس هو كالم لما عاينهم **باب**
 ايها الذين آمنوا اذا كنتم المؤسسات من طاعة فمن من قبل ان يمتنع
 فلكم عليهم من مدة تغفل ونفعا فتوهن وسرحون سرا حيلة
 بانكاح هذا العقد لعل المؤسسات اشارة الى عدم جوانكاح اكافرا
 والماد بالمراد لدخول مطلقا قبله ودورا لعل اذا طلعت الزوجات قبل
 الدخول مطلقا ليس كالم عليهم مدة اي يجوز لهن ان يبن وجنء المال
 غير ان يغيرن ساعة ولا مدة كالم عليهم تغفل ونفعا وتسوفون عدة
 ثبت لهن عدة عليكم فجب ان تنقوهن بشئ وتفصيله تقدم وتقدم
 ايضا انه لا بد من عدة ان لا يسمي لها مهر ولا لا ثبت لهن نصف المهر
 ففقد هذه بما تقدم ويمكن ان يحمل على العموم ويجعل المدة واجبا لا
 واجبة فيكون هو مع التسمية مستحبة ومع عدمها واجبة ومنها
 دلالة على انه لا عدة مع عدم الدخول او تحقق الحائض ام لا فليس هو
 حكم الدخول المرفق العدة كما قال به ابو حنيفة ان المسح والاحتكاك الحائض
 والوطى لا شك ان مع الحائض التي ما تحقق بها الدخول يصدق عليه
 قبل المس وهو ظاهر سرا حيلة اي تحليته من غير ضرر ولا منع وان
 من نفقة وكسوة وشعيرة ومهر وغيرها اشارة الى انها نفقة قوله ولا
 تنكوهن ضرارا وتحفظ ذلك بالحيلة لا يجوز الخروج عن الترهع فجب
 اتى الامساك بالمعروف او المأزومة به من غير قصد اضرار **باب**
 والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن بانفسهن اربعة

اشهر

اشهر وعشراى ازوج الذين فالصاف عدوت لظهورها ويكون
 يتربصن بعدهم فيكون العايد بخلافه او يبقا لا يتبين من قبل ان
 فلا يحتاج الى العايد وكان كذلك فان خيرة يتربصن رابع الا ان واجبا
 انواجم والازواج هنا جمع الزوجة اي لان اوج الذين يتوفون و
 يتربصن نوجاهتم فتعقد نوجاهتم هذه المدة ويجب ان يتبين من قبل
 والمترين الخطبة وذلك المدة اربعة اشهر وعشرة ايام وقبل عشر
 الليل فانما مؤنة وعشر لا يعلم واقفا يتربصن هذه الايام حقا انهم لا يقولون
 صحت عشرة بل عشر فاذا بلغن اجلهن اى انقضت عدتهن فلا جناح
 عليكم ايها الكوام والسلطان فيما فعلن من **التحريم** بالمعروف من الشرع
 الخطاب بالثمن ويجب بالوجه الذي لا ينكح شرعا فيهم انهم وقعوا في
 ما هو منكر شرعا فكل الحكم بل لا سئل يتربصن عن منتهى ويتربصن
 بفعلهم انما جناح فجب عليهم منعهم من باب النهي عن المنكر لا
 دلت على وجوب العدة على كل من توفي عنها زوجها وانما تلك المدة سواء كانت
 صغيرة او كبيرة مدحولة بالام لاسلطة اكانة حررة وامامة حاملها وانما
 وقال في عموم اللفظ يقتضي ما على المصلحة والكتايب فيه كما قاله الهانفي
 والحررة والامامة كما قالوا لا هم والمحال وغيرهما ولكن القياس ان ينفذ
 المدة للاصة والاجماع خالفوا عند القول بقاء اولات الاحمال ان ينفذ
 حملهن وعن علي عليه السلام وابن عباس انما انقضت باقوى الاجلين
 وفيه نظرا لاسلطة في عموم الآية وتتم لها بل كلام الشافعي ايضا للاصة
 والحررة وان القياس على تقدير صحته في نفسه غير معلوم صحته هاهنا
 تقدير صحته هاهنا يكون من المستنبط لا يجوز تحصيله لان العز بها
 كما هو مذهب الحق في الاصول والاجماع غير معلوم ولا يظنون كيف
 وقد نقل خلافه عن امير المؤمنين عليه السلام وابن عباس ونقله في
 ايضا والآية لو لم يكن ظاهرة في الطلاق يكون تنويعها الحامل المتوفى
 عنها نكحها كقول هذه لها في التبرع محتاج الى دليل والاعمال بعد الاجلين

التيقن على يفعل

المرجع

جامع للمعنى مما قد قيل عن علي عليه السلام وابن عباس رضي الله عنهما وهو المختار
 الاصحاح ثمانية عشر في جواب العدة من حين الوفاة وقالوا لا اصحاب
 عمن وصول الخبر الى الزوج وكان له للاجماع ايضا وفيه تركوا انما اشار
 حيث مضى بحسن الفتوى على العدة تلك المدة وهو بدون وصول الخبر لا
 يمكن ولو جوب للمداد للاخبار كان له للاجماع ايضا وهو ترك الزينة لا بل
 صوت الزوج وهو ما يمكن بغيره وهو واجب ايضا فانما العدة ولهله
 لا يتحقق احدهما بدون الاخر ولهذا في الطلاق انما يعبر بالعدة
 من حين الوقوع لا وصول خبر الطلاق اليها للاخبار والحصول الغرض من
 التزم الطلاق دون الوفاة ولهذا كانت محضصة بالمدخل لهما غير
 الائمة والصغيرة عدا لاكثرهما ما وجوب ترك الفتوى من المنزل
 منها زوجها كما قاله في آية واجب عدا وانه من هذا ما بين
 ايضا فغير معلوم انه ذهب الى احد من الاصحاب نعم واجب عدا
 المطلقة الرجعية فقط عدم الخروج عن المنزل الذي طلقت فيه الا بعد
 نصف الليل للحاجة مع الرجوع ليل وقد مر البحث فيه وقال فيه
 قيل مضاه لا جناح على النساء عليكم فيما قلن في انفسهن من النكاح
 الزينة التي لا يمكن مثلها وهذا معنى المعروف ومن مضاه ما لا يوفى
 ويشل النكاح المذكور انما هو الا لا يناسب لو لم يكن المراد ما لا يمكن
 شراعي المراد ما لا يكون الثاني وان لا ينزل احق مما قبله وانهما قد مر
 علم فعبه بترتيب وترتيب كما هو العادة في فقهاء كثير الاحكام للبراهنة
 والاهتمام باقامة حدود الله وقال في ان هذه ناسخة لقوله تعالى
 يتوفون منكم الى قوله غير اخراج وان كانت مستمدة من التذوق وليس
 المناقاة باعتبار وجوب العدة سنة المضموم من قوله الى قوله كما قاله
 القاضى فيه تأمل ما باعتبار وجوب الوصية واستأتم وعدم حرمان
 عن بيت لا انداج الى الحول في غير ظاهره والجملة انما يتحقق بعد العلم
 وسعي استاء الله تعالى **الطلاق** فاما انما يعرف

للاخبار

سورة البقرة

الطلاق

تسريح

تسريح باحسان الطلاق بمعنى الطلاق كالحكم والكلام بمعنى التسليم والكلمة
 الرجعية فثمان فان الثالثة باين لا روى عنه عليه السلام انه سئل عن
 فقال عليه السلام وتسريح باحسان وان الطلاق الشرعي بطلقة على التخي
 دون الجمع والاذن اذ دفعه واحدة ولم يرد بالمربعين الثانية بل طلق النكاح
 كقوله فتخرجهم البصر من بين يديك كره فيمن فقط وشله من
 الثاني التي يربا فيها النكاح من قولك ليليك وسعديك فامساك
 معروف وتسريح باحسان تخير للزوج بعد ان علم كيف يطلقون
 بين ان يمسكك والنساء بحسن المعاشرة والقيام بحقوق الزوج عليم و
 بين ان يرحلوهن السراح الجليل الذي علمه وعلى الثاني مضاه فبعد
 الطليقتين فالواجب انما امساك المرأة بالرجعة وحسن المعاشرة نال
 الذي لا يمكن عرفا وشراعا بل يكون معرفا وتسريح باحسان بان يطلقها
 بالطلقة الثالثة وان يربا جميعا حتى يتبين منه وتخرج عن العدة
 فالامساك هو الاخذ وصلة لا طلاق والشرع فامساك جبر متبدل
 مخدوف ومعروف متعلق بهما وتقدر صفة له وتسريح عطف عليه
 وباحسان مثل معروف فصل الاول في احوال الطلاق الرجعية والظليتين
 كما هو المقرر ولكن ما عكس فيه ابقاها على محذور مجلس واحد من
 بهما رجعة وترجعة اخرى فان طلق ثالثة بغير ايباء ولا بد من
 ابقاء كل واحدة طهر عليها كما هو مذهب الحنفية ولا يكتفي بذلك ايضا بل لا
 من الرجعة ايضا والولي يصح حق رجعة بطلقة اخرى واكمل بمحمل في بعض
 الروايات اشارت اليه وكان اكثر الاصحاب على الاول وهو مذهب الشافعية
 ايضا بل مذهب اعم منه فظاهر رجعة الطلاق من غير شرط مع اصل عدم
 الاشتراط وصدق عموم الطلاق مثل الالة المذكورة وكذا الاخبار عليه
 والاحتياط في العروج وعدم العلم بصدق الطلاق الشرعي عليه والاحتياط
 حتى يعلم المنزل ليلها فاما قل نعم الطلاق هلكت اشتراط وقوعه في طهر
 طهر لواقعة دون الحيض الا ان يكون حاملا او عاينا ان جهانه غيبة

بعد تطلقه

معتبرة عند همدان ويكون غير مدخول بها اجماعا وعلى الثاني يدل على
اشترط وقوع التعلق مفصلا بان يقول هو طالق شرعيا ثم يجمع ثم يطلق
اخرى ويقول هو طالق وهكذا الايمان بسل ما يجلس واحدا شترين او
ثلاثة او اكثر بان يقول هو طالق ثلثا او هو طالق وطال او يكون هو
طالق كما هو مذهب الشافعي فانه لا يقع عند الاجماع ويحتمل الواحد
فقط عند همدان وانما دلالتها على وقوع كل واحدة في طهر غير طهر الواقعة
كما ذهب الحنفية واصحابه على ما ذكره في فقهنا فليست بواقعة اذ ليس فيها
على هذا الاثر الا ان السائلين سلموا ما كان التعلق المضاف في طهر
طهر الواقعة وغير طهر الطلاق الاول فيعيد عن التهم لا يعمده الاجماع
وقد ذكر في حديث ابن عمر لادلة عليه وهو صريح فيه على ما
نقله ولكن ما ثبت صحته ومعارضه ايضا مما نقله ويقع فيه من استدلال
الشافعي بالجهل في الدال على خلاف امرائه بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه دالة تلك طهارات في مجلس واحد وهذا لا يخلو صحة الاشارة الى
لا احتمال وقوع الفاصلة بالرجعتين كما نقله الاصحاب والطلاق في
من ذهب الى المذهب الحنفية وروايتهم ما يدل عليه لكنه لا يخلوا عن
تصورنا او سنلا ويحتمل لبقية والاستحباب الاشارة فان طلقها
فلا يخلو من بعد حتى تنكح زوجا غيره فان طلقها فلا جناح عليها ان
يتزوجا ان طلقا ان يقع احد والله وتلك حدود الله بيننا انهم يعلمون
اي فان طلق الزوج الزوجة التي طلقها مرتين فلا يحل له من بعدها
بعد هذا الطلاق حتى تنكح للمرة زوجا اخر غير المطلق بالانكاح الدائم
مع الولي بشدة اما جلي النكاح على المعارف شرعا كما قبل انه جاء بهذا
المعنى والتمسوا بكونه بالعقد الذي لا يخلو العقد الدائم من هذا
لجمله على المعارف ومن فان طلقها او من الاجماع والاجماع واما
بجمله على العقد واخذ الرجل من الاجماع والاجماع من غير نظر في جملة
ابن السبب والنكاح فيند الى الزوجة كما يند الى الزوج فان طلقها

الزواج

الزوج الثاني الحق فله انقلا لا يخرج على الزوج الاول والزوجة ان ينجح
كل منهما الى الزوجة بان يعقد العقد وهو جدي ان طلقا الايمان بكونه
الزوجة من حسن البينة والمباشرة وسائر الاصول الواجبة عليهما
جوان كحما مرة ثانية بغيرهما اقامة حدود الزوجة فلا يجوز ذلك
بدونه وذلك غير بعيد بمعنى انه ان ينفق ويحتمل ان طلقا عدم الايمان
بالواجبات وركابا لهما لا يجوز لهما ذلك لانه مستلزم للحرمان
قلنا بصحة العقد فان النبي في غير العبادات لا يستلزم البطلان ويحتمل
ان لا يكون العقد ايضا حراما ويكون القيد للاشارة الى تأكيد حسن
المباشرة وعدم الخروج عن الطاعة وعدم حصول نفع الزوجية على
نقد من عدم اقامته الحدود اذ يرجع الى المباشرة وبقي الاثر والعدوان
وبالجملة المفهوم لا يكون حجة هنا لعدم شرط تجديده او دفعه باقوى منه
من الاجماع والخبر فان شرطه فلا يحل جزاء وبعد مبني على الضم لنبية
ما اضيف اليه اي الطلاق فلا جناح جزاء الشرط الثاني بل ان اجاز
عمل المبرمج في وان بقا في محل النصب مفعول طلقا وهو شرط وجزا في
من حفن ما قبله وبينها لا يحل له اوصفه للحدود وتلك حدود الله
اشارة الى ما شرعه الله من حقوق الزوجية والطلاق والرجعة و
النكاح واحكامها بغيرها فهو يعلم ان اي ذكرها مبينة ظاهرة لا بل العلم
والعمل بمقتضاه اولن يصح منهم العلم او العلم والعقبات التي المتفقون
به دون غيرهم فخصوا ذلك بالحطاب والتمسوا الرضا فالتزمهم جالا
دلت على شرط العمل بعد كل طلاق ثالثا هو المفسر والمج عليه
ظاهر الا ان الدلالة تامة اذ الظاهر ان بعد الثالث الذي
الطلسمين بعد كل طلاق ثالثا هو المفسر والمج عليه
اليه على احدا لاحتمالين فينبذ او يند لاحتمال الاخير يعني ان الطلاق
المرجع هو الطلاق المفصل الواقع لان كل واحد بعد اخر سوا كان بعد
خروج العدة والعقد ثانيا وفي العدة بعد العقد والرجعة فيما

وطال

لا المرسل الجمل مثل طلاق ثلاثا وطلاق وطلاق كذا مرة فاذ طلق
بعد اثنين منها فلا بد من التحلل ودلت ايضا على انه لا بد من ان يكون
التحليل بالعقد الذي يرفع الوطى على بعض ما شرطوا لاجبار والاستعلاء
من كون الزوجين صالحين شرعا لذلك اما كونه بالغا فيظهر
الوجه الا ان يتبعه علم اعتبارا لافعال يرفع وهو محل المناقشة ثم قوله
اشارة الى وقوعه منها فيكون هو بالغة ومصلحة ولهذا قيل في كل عقد
اعتبار الوطى الباطن لا الباطن لا سدا لكساح اليها وصدق الكساح على
نكاحها بدون الوطى وقد يقال ان كساح الوطى نكاحا وانتهى ذلك يكون
النكاح وايضا اذ ثبت بطلان الكساح بغير ذلك الوطى فقد هتدوا
لا يمكن الاستدلال بها الا بعد تحقق حصول شرائط العقد وفيه ان
الجهل لا يفسد اليه الا مع البروكذ والتحقيق فظاهر هو ان ثبت
الدلالة للجملة واذا ثبتت المشت ايضا دليل فظن وجه الجمع
جلبه وفيما خلا كثيرا وادلة كل من الافعال المذكورة في مطلقها
ذكرها يحتاج الى الطويل وليس هذا محله واختلغا ايضا في الكساح شرط
التحليل فوجه الوحيته وقال بجهته وقيل لا بهج العقد ولا الشرط فلا
يحل للاول ولا الثاني وهو مذهب الاصحاب والشافعية لان الشرط
مضاف للعقد لا مقتضاه بقا الزوجية وعدم وجوب الطلاق
وعدم صلاحية عقد الكساح الجبار على تقدير عدم فعل الشرط وعمل
بطلان عقد الكساح الصحيح مع الوطى من دون طلاق وضمن ثابت
شرعا ومعلوم استلزام بطلان الشرط فلا يمكن الاستدلال
مذهب الحنفية بعموم الآية مع ان الشرط المرد من قوله حتى
زوجا غيره وهو العقد المتعلق من الشارع وغير معلوم كونه كذلك
مع الشرط وايضا قد قيل ان الاستدلال بعمومات العقد لا يمكن
الا بعد ثبوت تحقق شرائطها وفيه تأخر وايضا قد قل عنه صحة
الله عليه وآله انه لعن المحلل والمحل له فكان المراد بهذا المحلل

اذلا شك في جواز فعلها والحل على الكراهة مع الشرط ومع منه التحليل
هو من حيث بعض بعيدا اذا لم ينشأ من الشرع بغير الاحكام على العقد
الواقع فظاهر بينهما وبين التحليل وحظره بابا لا يدخله بل الظاهر قليل
يقول عنه فهو لا يحلوا عن حرج ما الله يعلم واعلم ان الاصحاب استدلو
بهذه الآية على بطلان الطلاق الثلاث باعطاء احد لا يقع لانه قال الطلاق
مترد كالثلاث اما بقوله او سريعا باعطاء كاتمة التحلل بقوله فان طلقا
فان من طلق ثلاثا باعطاء واحد لم يات بالمربع ولا بالثلاث كما في النكاح
وربما قيل ان ذلك كذا في وفيه تأخر **في النكاح والمباركات**
وفيها اية واحدة اعني قوله تعالى ولا يحل لكم ان تأخذوا ما ائتمتموهن شيئا
الا ان تحموا الايتام حدود الله فان خفت ان لا يقيموا حدود الله فلا
عليها فيما اقتدت به ذلك حدود الله فلا تقدرها ومن يتعد حدود
الله فاولئك هم الظالمون قيل نزلت في ثابت بن زيد ووجهه حيث
كانت تنفضه وهي بغير ايات النبي صلى الله عليه واله فقالت لا انا
الا ان يب ولا يجمع راسي وراسه شي خزلت فاختلعت بغيره كانت
صدقا والمطاب للحكام ولما كان الاخذ والعطاء امر مستلزم
الاخذ والموثوق فالمعنى لا يحل لكم ان تأخذوا ما ائتمتموهن شيئا
حكم على الزوج باعطائه اذ لا من الهول ولا يحل لكم ان تأخذوا شيئا
ما اخذتموه من الزوج اعطيتكم النساء من مهرهن ونقودهن لانها من
الا ان يحلف الزوجان من ترك اقامة حدود الله ومواجبات الزوجية
لما حدثت من نشوز المرأة وسحقها ولعل المقصود ظاهرا عدم اقامة
بان يظهر من المرأة النشوز والبعض ولو يقول لا غسل لك راسي من حيث
والوجه انما يخرج من الشرع بينهما فاعلم انما فاهو الزوجان و
يعلم من السوق وان لا يقيموا مفعوله بنزع المافض ومنه المطالب لا يخرج
شيئا سيما فان خفت فانه للحكام ايضا مع ان فاعلم انما فاهو الزوجان
فان طلقتم ايها الحكم ان لا يقيموا احكام الله من اوانهم الزوجية فلا جناح

قيل

عليها فيما يقتضي المارة عرض المطلق الذي تعمله النرج وتعلم نفسها
تحت حكمه فكانت تعلم نفسها من المكية او اهل حيث يتجاف من تحتها
وعطفا وفسادها فتم بغيرها له او من المعاصي فله ذنب على المارة في
عرض النجم ولا على الرجل اخذه وهذا احد الظواهر التي فيها من الحكم
ولكن فيه غمها يستلزم النسخ عنهم ويحتمل كونه للمان واجد كذا وما اخذوا
آية وادعى ختم الحكم وقال الخلف ونحو ذلك غير غريب في القرآن وهو
الظاهر مع العدول عن المطالب الى الغيبة بقوله ان يتجافوا المطالبين للفرج
الى الحكم مع استناده والا الى الزوجين ويحتمل ان يكون المطالب في الجوع الادرا
ولكن عدل عن خطاب الجمع الى المتبينة اي يتجافوا ويقام ثمة فيها الى المطالب
بقوله فان ختمت ثمة ايضا الى الغيبة في قوله لا يعقبا من قبل الجمل
يعلم من غير هذه الآية عدم قصور الانتفاء في خطاب واحد وكلام واحد
من ذلك حال يخص الى ان وان لم يجد من حسن على سبقتنا ليس محتمل في عقد
في كون آية التفسير شارة من يقول الامحاب ولا يكون مقصود على
الزوجات كايديهم غيرهم ويقولون خلاف سوي الآية اما ما فيها وما
بعد هذه الزوجات سيما على القول بدخولهن ايضا الاما من جهة دليل خارج
تلك حدود الله شارة الى ما خفي من الاحكام السابقة من العدة في
الطلاق والخلع واحكامها اي اولى الله وتواهيها فله تقتضيها فله
تجافوا بها بالحق والعدل والعمل بغيره ومنها ومن يقدر مدد الله فان تجافوا
فاولئك هم الظالمون اي يظلمون انفسهم بان يوقعوها في العذاب
الشديد من الله في الاخرة بل في الدنيا ايضا بالمعصية والتعدي والحدود اذا
كان مما يوجبها ثم اعلم ان ضرب الآية عدم جواز اخذ ثمن من مهور
بل جميع اعطاهن من المهر والنقصة والعطا باقتضا على عدم الغيبة
للزوجة وعدم استيعاب الثياب التي اعطوها ككسوة وان لغيت جواز
طعن لا عرض النجم فتأمل ثلث طاهرها في جواز الاخذ بمحصول
عدم اقامة الحدود من الجانبين فيكون الباشع من الجانبين فيكون

مشرط في النجم بل في المرات الا ان يجعل على الله نجات الزوج من انفسها
لوجوبه عن موجبات الزوجية والشرع يخرج مهورها ولكن ذلك
من شرط النجم عند الاصحاب كما هو المذكور محله بل الشرط ظهور بعين
الزوجة فقط مثل ان تقول لا اعطاك من جنابة او لا وظن على ذلك
من يكرهه واماله فيخرج على المرات لا النجم ثلث طاهرها عدم ام
ايضا مع انها آية لوليد يكن من جانب الزوج مما يوجب بغيرها من الاخذ
بجوانب الزوجية ويمكن ان يوقع على الآية اعطاء المهر بغيرها من
الآية وهو لا يستلزم عدم تحريم اخلاء الكراهة والخنوع عن لوان الزوجة
وجواز ان تقدر بغير ما ستر وذلك لا اعطاه ايضا مشروط بغيرها وانما ما
على ضبط نفسها فيخرج عن الشرع فله بعد الجواز بل الوجوب بخلاف ما ذكر
او الاعطاء والحد من الذنب ولما عوضه من نفسها عدم الاولتين
الشارة بل لا يبعد جواز اعطاء المال اخراج النفس من المشقة الحاصلة لها
بالمباشرة لانه غير مؤثر لها طبعها وعرفا وان كان موافقا لما شرع ان يكون
اخراج المالة مراعاة المفسر ولذا يتجافها عن الكراهة حايث اقل
اعطت طاهرا لاية تدل على ان النجم لا يجوز من غير كراهة وشقاق ولا
بجميع ماساق الزوج اليها فضلا عن الزايد في ذلك قوله عليه السلام
انما امره سالت زوجها طلاقا من غير اس تحار عليها بالجمعة الجنية وما
رواه عليه السلام قال المرأة ثابت بن قيس بن زيد بن علي عليه السلام
ايدها وايدى عليها فقال عليه السلام اما الزايد فله والجمعة واستكرهوه
فقدوه فان المهر عن العقد لا يدل على فساد وانما يوجب بلفظ المعاودة
فانه ستم اشدا وفيه تأمل انها تدل على ان الاخذ من المارة لخص
لا يجوز لامع الخوف لا عدم جواز العقد لئلا يملك الامع الكراهة وايضا
سقوط عدم الجواز من غير شقاق بل عدم وقوعه ايضا في الخارج انما كان عليه
ان يبين دلالتها على حصوله من الجانبين والمالة فقط والرجوع ايضا لا
يعلم عدم جواز جميع ماساق بل يدل على جواز الزايد فضلا عن الجميع

فيما اقتضت به والاصل عدم تقييده وتخصيصه بشئ مما لا يتصور وان
سبق ذلك وهو ظاهر والحدوث الاول من عدم جوان سوال الطلاق
من يباس والحدث الآتي بذكر الجواز على جميع ما اخذت منه وعلى
الرايد فان حمل على عدم الجواز اعطى الرايد وما ان حمل على عدم الاحتياج
لان كان راضيا بغير ذلك وهو الاصل والاصل السوق فلا يدل على حمل قد
قد صح العقد وتملكه كما قال به وايضا المنع على تقدير وقوعه وقع على جميع
والرايد لا عن العقد فتدل على عدم صلاحية للعوضيه وعدم ملكية
لزوج عوضا عن الطلاق فلا معنى للصحة العقد كما ان المنع يقع على
راجع الى احد الطرفين مثل عدم جوان الحمل في حمل الجدة والحاصل البيع
والفطر والربا وغير ذلك ويدل على انفسا وايضا كون المنع طلاقا كما قال
والاظهار انه طلاق لانه فرق باختار الزوج فهو كالطلاق وبالعوضيه
ظاهر ودليله قياسه اللغة وهو على تقدير صحته لا يصح اللغة فالأظهر
فصح اذا اصل عدم شؤنا حكم الطلاق مثل الاحتياج الى الحلل وغيره لا بد
وتنصبت المهر وغير ذلك وعلى تقدير عدم دلالة النهي على العناد لا يثبت
دلالة على الصحة فلا بد لصحته من دليل فان الآية دلت على صحة حال
الشقاق فقط ودلت به على غير غيره مع استعاضها بعدم الصحة فالى الظ
من حال الشارح عدم تزغيب الاحكام الآتية رجحانه الا ان يقر بخلافه
فتأمل وايضا وقع المنع بلفظ العادة غير ظاهر فان مجرد سنية اعطى
الزوجة شيئا لتفرضه من غير الزوجية لا يتحقق ذلك وهو ظاهر
وانضجت **الملك الظاهر** وفيه تلك ايات هي الذين يظهر من حكم
ايها المؤمنون من دنائهم ما هن اسمائهم اى لسن ان اسمائهم ان تافيه الا
اللافى ولدتهم فذلك لم يصره من اما لاحتقيقه ولا تشبها وانهم يقولون
من القول و زورا قول ذلك الظاهر وكونه كالام قول من يكره اللغة
والعرف والشرع وكذب وباطل وان الله لعفو عنهم ويعفو عنهم ويعفو عنهم
فأبوا او تفضلوا واحسانا والظاهر ان الله عفا عنهم به النسا وبقيت عليه

جزء من نسخة
ورديت

الظهار

احكامه

احكامه ان يقول الزوج لزوجته انت على كذا فاني قد تحقق شرطيها التي
اعترتها انما يحرم عليه الزوجة الا بعد الكفارة فاذا اراد العود اليها
والدخل فلا بد من تقديم الكفارة حتى يحل الدخول واليه اشار بقوله
والذين يظاهرون من دنائهم ويشاي الذين كان عادتهم ذلك في
المجاهلية فترجعون في الاسلام لما قالوا يا تون بالظهار تحرمون
من قبل ان يقاسا فاعلموا الواجب او الواجب او يجب تحريم رقبته فترجع العود الى
الدخول ان شاء الله انه ليس بشرط كون ذلك في المجاهلية وانه لم يثبت
ح العود الى الدخول فيكون معناه الذين يظاهرون من دنائهم فترجعون
ما قالوه لان المتدارك لا امر عايد اليه ومنه المثل عايد العيت على
افسدى متداركه بالاصلاح والمعنى انهم يتداركون هذا القول و
يصلحونه بالكفارة حتى يرجع حالها كما كانت قبل الظهار من التزويج
الحلال او يرد بما قالوه ما حرموه على انفسهم بلفظ الظهار تنزيها
للقول لغيره المقول فيه ويكون المعنى بشرط كون العود للمناس والمنا
اي الاستمتاع بالمجموع ذلك الحكم يعطون به لان الحكم بالكفارة ليس
الجنسية فيجب ان يتعطوا بهذا حق لا يعودوا الى الظهار فيجب الكفارة
او يضافا عقاب الله والله بما يقولون جبر وعبد بل وعبد من لم يجز
الربيه ولا ثمنها فصيلا من شهرين متتابعين اى فالواجب عليه ذلك
من قبل ان يمتسا من قبل ان يستمتع كل من المظاهر والمظاهر بها الا
فمن لم يستطع ذلك الصيام فاطعام ستين مسكينا فالواجب ذلك
ان هذا ايضا من قبل المسير ترك الكفا بما تقدم فتدل على عدم جبر
اتما بالظهار وتحريمه وان الله يعفو عنه وجوب الكفارة قبل المسير
اشترط حلها بتمام الكفارة وعدم الكفارة مع عدم العود فيقطب الطلاق
والفارقته واتما لم يفرم مويدا بل يحل بعد الكفارة والظهار احكام
وقد ذكره مدكورة الفروع مثل بحقه بغير الظهار ويعفى الام او
بغير لفظ انت ام لا وهل لا بد من قول الكفارة قبل المسير ولو دخل

مثل الاول

بذلك استقام لا غير ذلك ذلك لوقوعها بالله ورسوله وذلك حذر
الله ولكافين عذاب اليم اي في حق ذلك البيان والتعليم لا يحكم لمصلحة
بالله ورسوله فيقول شرابهم وذلك احكام الله لا يجوز عقوبها ولا يسلها
عذاب اليم فهو مثل قوله ومن كفر فان الله غاف عن العالمين **الاول** الايلا
وفيه آيات الاولي الذين يؤمنون من نسائهم أربع اشهر فان قاتوا
فات الله غفور رحيم الثانية وان عزموا الطلاق فان الله سميع عليم اي
الذين يجازون على عدم وطئ نسائهم بالله وقالة فت او باسما الحنيفة وهو
محل السائل وكذا فيقيد به قوله على وجه العقب والاضراب فان الظاهر
انقاده مطلقا ما لم يصلح حال العقب الى ان يسلب قصده ولو كان
العقد دفع ضرر بالوطئ عندها او غيرها ولولاها ففمن هذا القسم من العقب
معنى البعد وعدمى بمن تكافئه بقوله بعدون من نسائهم مولين و
مستبين ترقيس مستل وللذين عترو والمعنى المولى من الزوجين التلث
والمهلة في هذه المدة وابدا هذه المدة من حين الحكم لا من وقت
الايلة عند بعض الاصحاب فلا يطلوب في هذه المدة شي ولا كلف ولا
فان رجوع عن البين فالحنث بان جامع مع القدرة او فعلن منه العاقر على
تقديره اي من على الوطئ حتى القدرة واطهر ذلك المدة فان الله يفقره الله
حنثه وحلفه فانه من شروع وقتلك اتم من ان يقع في هذه المدة او بعد
او بعد ما ذكره الاصحاب فيقتد فبقوله المدة على انه مذهب
الحنفى وبعد ما هو مذهب الشافعى غير سديد واعلان الظاهر انه في
الحقيقة لا يمين متعقدة هنا ولا كفارة لها بل اقام عقوبة الحنث ولين
يجب حنثها وكفارة مع الحنث في المدة عند الاصحاب وبعد ما فيها على
وكفانت عينا وكفارة حقيقين لمكان كذلك وهو ظاهر وايضا هذا البين
مشروعه ومن شرط الصحة المشروعية وان قصدوا الطلاق وحنثوا قصدوا
فات الله سميع عليم طلاقهم يعلم متى هم يعنى لا بد من ايقاعه لعقبا
حق فيلخص فيه اشارة لطيفة الى اعتبار اللفظ والقصد في الطلاق فان

ثم اعلم ان ظاهر الآية عدم الكفارة سيما بعد الحكم كما هو مذهب بعض الاصحاب
ولكن نقل الاجماع على وجوب الكفارة في المدة وان ابتدأ المدة من حين الايلة
كما هو مذهب بعض الاصحاب ايضا وان الظاهر عدم انقضاء الايلة الذي
عليه حكم الايلة المشهورة اربعة اشهر ومادون بل يكون اما داما ومقيدا بالشر
من اربعة اشهر بحيث يلحق الرجوع الى الحاكم وان اتمه باحد الامرين كما هو مذهب
الاصحاب والشافعى فيذهب الخنف وهو انقضاء الايلة ومادون كما هو
في اربعة اشهر ومادون كما هو في غير ظاهر واما اذا لم يصلح احد الامرين
فيطلق الرجعة طلق واحدة باينة عند الخنف ويطلق عنه الحاكم عند
وكلاهما عيسى ووضح الدليل ان جعل عقد شخص بعين شي وبغير رضاه فيوجبان
حق بطلان الدليل الذي يصح كتحصيل الادلة العقلية والتقليدية ولا يوجد
كون دليل الشافعى لا ضرر ولا اضرار وممنوع ويكفي جعل منه دليل لها
مع بروت التخيير ويجوز عليه الطعام والشراب عند الاصحاب
حق يطلق او يرجع ويكره كما يجوز ليعاقب اذا استنع عن سائر المعق
الواجبة عليه وان جردت في بعضها نقضت الحكم عدم تجوزهم هنا
بعض او احتياطة الزوج واما سائر احكام الايلة والشرط فطلب
اكثر المعقبة مثل اشتراط خلو الايلة عن الشرط وكونه منكوبة وانه
ومدخلها وعموم الآية يدل على عدم الدوام لذكر الطلاق وكذا يدل
على عدم الفرق بين العبد والمحر والامة والحرة في الانقضاء ومدة
الترجيح وعلى عدم اعتبار المصلحة والعقل والربط الى من جهة العقل
كلام بعضهم لا اعتبار به فيعتبر التميز والعقل ولا يحتاج الى الارتداد وما اليق
الميز فاعل الاصحاب صحوا بعدم اعتبار كلامه لعدم التكليف وليس
بدليل اذ قد يكون من قبل الاسباب ويؤوجه التكليف الى الاولياء الا
ان ظاهرها تكليف المولى فانه يجب عليه الفدية والطلاق ومعلوم
عدم وجوب شي عليه وعدم صحته طلاقه عندهم لكنه يمكن كونه
غير بالغ حين الايلة وبالفاعلين التريص لكنه بعيد ولعل عندكم

بمن ذلك كما هو المبين في الاصول وهذا ايضا مما مره من قولوا انما السبط
 يدعى كماله لقوله تعالى الله ما لا يغفلون وهو مثل هذا حال هذا الامر
 بغير علم ولا يقدر على انفسكم ما احسن الله وتعالى كما مره الله انفسها
 انفسكم فيتم منه غير القول على الله سواء كان اطلاق الاسماء عليه او غيره
 بصفة غير علم بل لا يبعد ان يتم اعتقادها ايضا وبيان الاحكام الشرعية
 بان يقول هذا حال هذا حرام او مكروه او مندوب او واجب من غير
 علم يجوز له ذلك بان لا يكون مجتهدا ويقول ذلك من غير ان يكون ناقله
 من الكتب والمشافع كما هو الواقع كثيرا فيكون ما هو المتداول ان لا يكون
 حراما الا ان يكون هناك قرينة تدل على انه ناقل مع ذلك الاحتياط
 فيتحقق الاجتناب الا مع المصالح بالاسناد اليها واما المجتهد فيقول ذلك
 بشرط بذل الجهد والاجاب عليه مع حصول ظن شرعي له اما لانه عالم بذلك
 والظن وقع في الطريق كما بين في الاصول واما ما اشار اليه هنا من استنبطه
 ولعل وجهه انه يقول هذا مطلقا مجتهدا وكل ما هو كذلك فهو واجب
 والاولى وجدانية والثانية اجماعية كذا في الاصول وان المار بالعلم ما
 يجوز القول به وان كان ظاهرا فيكون العلمام وذلك كثيرا فلا يجد جواز اسناد
 الاحكام الى الله ويجوز ذلك كما مره للمعاريضا اذا اخذ من شجرة المجتهد مع الظن
 ولكن الاسناد اولى فلا تعارض فيه دليل على المنع من اتباع الظن
 واما اتباع المجتهد لما ادعى اليه ظن مستدل ومدرك شرعي وجوبه
 قطعي والظن في طريقه كما بين في الكتب الاصولية وقد ذكرت الوجه الذي
 بينه في الاصول بقوله ولعل وجهه الموات نعم انه لا يمكن الوجه الذي
 لا اسناد القول الى الله بان يقول انه واجب او حرام مثلا مع ان له ان يقول
 ذلك وهو المأمور به وهو العلم بالاحكام الذي هو وظيفة المجتهد لا الله
 واجبا العمل بالظن يقتضي منسوقا فيقال حصل العلم ايضا من تلك
 المتدبرين مثل ان يقول هذا مطلقا مجتهدا وكل ما هو كذلك فهو حكم
 الله في حق مقلدي فضل العلم بالاحكام الله تعالى ولا يحتاج الى

في ذلك لظهوره فيجوز له ان يقول هذا حكم الله وهذا حاله وهذا امر
 ونحو ذلك نعم ينبغي التمسك بالاطراف احدا مع ذلك والكتب شريفة
 بذلك فعلا انه لا بد من الاكتفاء بالقرابين فيكون ذلك الحكم ايضا لا قرينة
 بل يمكن ان يقال اذا حصل للمعاريضا علم بل ظن يجب عليه اتباعه شرعا
 مثل ان سمع فتواه من عدل يذهب بوجه يحصل له العلم بان يقول هذا
 ظن مجتهدى وكل ما هو ظنه يجب على العمل به والاولى قرينة والثانية
 اجماعية بل من جهة ايضا بل يمكن دعوى العلم ايضا كما قلنا في المجتهد فلا فرق
 وقد صرح في الاصول كما اشار اليه في ايضا كما ينبغي ان تعقد المجتهد ليس
 بتقليد حقيقة بل بجمان فانه يقول الغير بغير دليل وله دليل بل قالوا
 لا فرق بين قول قوله وقول البقصة الله عليه وآله فلا يدخل في الظن
 المنصوص في القران والاصول فانه ليس بظن كالمجتهد لا يحتاج الى ما
 بان المار بالظن الذي هو فيها في اصول الكلام لا في الفروع وما تارة لا بما
 الاجتهاد وعلى كل احد في التقليد كما نقل عن البعض لان التقليد ظن وهو
 من مذهب بل ينبغي فاعلم ما هو من اجل فلا يجوز على المقلدين المسائل
 ان يقول هذا حاله ولهذا تجد متداول بين الناس امامة والمخافة
 من غير تكرار في منع غير المجتهد من قول هذا حرام او واجب وباطل صحيح
 حسن ما لا يخفى اذ قد يكون مقلدا وله ذلك بالوجه التي ذكرناها والمجتهد
 بعينها فانهم واثق في ظنهم دليل على تامله فانه لا يدل على ذلك فلا
 يلزم من قول القول على الله من غير علم لا عدم جواز القول على الله
 الله لا يخرج حق القول على الغير فلا ظنك بالظن وايضا فيهم من كماله
 مدم جواز العمل بالظن للمعاريضا مع انه ليس ذلك عنده الا ان يقول
 ذلك ايضا ليس بظن بل الظن في الطريق كما قلناه ولكن بعيد من كماله
 حيث ما ذكره مع خفاءه وفكر ما هو ظاهر وممكن ان يكون الكتب الا ان يفي
 وهو اقل في اتباع ظن المجتهد فتأمل فيه او يفي ان ذلك خرج بالدين
 من اجماع ونحو مما ثبتت اعتباره بالدليل اليقيني والآن مع جواز القول بذلك

الظن وهو ايضا بعد اذ كثر من المسائل الاصولية انما ثبت بالظن كما
لن يتبع فقد يكون هذه كذلك الا ان يقرب وجوب اتباع الظن ^{بما يقتضيه}
بالعقل والظن كما قيل ذلك في اتباع ظاهر القرآن والمجهر المتواتر فاما من لم يقتض
ان يكون مراد من اتباع الظن اتباع القول على الله وهو يصح
بل لا يصح العبارة ذلك فاما من اقتضاه الله تعالى قوله تعالى لو كانت ايام
لا يعقوب شيئا ولا يستدرك دليل على المنع عن التقليد بل قد على المنع
الاجتهاد واما اتباع الغير في الدين اذا علموا ان الله محمدا لا نبيا و
المجتهد في الاحكام هو في الحقيقة ليس بتقليد بل باتباع مما انزل الله تعالى
بعد ان قال الواو والهمال او العطف والحزة والروايات فقل انه يعزى المعنى
الواصل الذي فيه الباطنة فاما من لم يعلم من علمه غير ان الله يعقل في
ايضا جعله للهمال وفي الطول للمعطف وايضا انه لا يقتضي الغالبية لا لغيره
اصلا فان معناه فيها اتباع الابرار وعين عدم العقل والاعتقاد وهو لا يستلزم
عدم جواز تقليد من كان ذا عقل واعتقاد ايضا بل لا دلالة فيها الا على غير
ترك ما انزل الله واتباع الابرار على غير وجه التقليد مطلقا من ذكره على الاجتهاد
فقط فاما ايضا لا يقتضي في اتباع مجرود كون المتبع محققا بل لا بد من دليل على
الاتباع حتى يخرج من التقليد المذموم ويدخل في اتباع الدليل كما انزل الله
سابقا فاما قل ايضا جواز تقليد من قدر على الاجتهاد لمن هو محقق ومتبع
لما انزل الله غير ظاهر فلا يجوز للجهل ان يقتل من كابر في الاصول فلا ينبغي
تجوز ذلك وكأنه ايضا لا يجوز كما يدل عليه قوله من قبل دليل على المتع
من التقليد لمن قدر على النظر والاجتهاد ولكن ظاهر كلامه الاجتهاد
اتباع المجتهد مطلقا ليس بتقليد فاما من لم يملكه الظاهر عدم جواز ذلك
ادعوا ان الظن الحاصل والاجتهاد اعم مما يحصل بالتقليد مع ورود المتع
من اتباع الظن والتقليد في العبادات كثيرا فظاهر كما اطلعت عليه وستطلع
ان شاء الله وان امكن تأويله كما مر وجود الدليل عليه غير ظاهر فلا يحتاج
فيه وهو مذهب دليل جواز تقليد من لا يصح ولا يصح المخير عقلا ونقلا

انما

انما اختلعت الاصول اصل جواز التقليد في مادة من يعرف بحمد الدليل
وفساده من يجوز له التقليد من غير فكر الدليل عنه والمنع هنا غير بعيد وهو
ظاهر من تأمل احوال جواز التقليد مطلقا وعدمه واما من لم يملكه
وراء الخط والمخطو والرم والهوى كانه كما هو شأن الانسان الجاهل المصنوع
المسائل الطنية ولولا الضرر والمخرج كان عدم جواز مطلقا اوجه كذا قلنا
انه ضرر عظيم وحرج وضيق منه عقلا ونقلا بل من قدور لا كثر الناس
فما قلنا **الثالث** بابها الذين استكملوا من طينيات هار فاما كماله في
الله ان كنتم اياه قدور من مقتضى اولها قريب مما تقدم الا انها خاصة بالابرار
المخاطب وعمامة باعتبار ما يقتضيه الاكل فاما انما يقتضيه ما يخرج من الاكل
ايضا والابرار عيب والاباحة اكلها مسئلة الموروث ويستطيعونه و
بعد طيبا لا حبيبا يفر عنه الطبع ويجوز العقل بغير اكله من الدم والبول
والمني والمخبرات وغيرها فيتم صحتها لظاهر ايضا اذ الجنب حبيث
ليس مما يحد طينته فلو دلالة على اباحة اكل جميع ما بعده العقل طيبا
ولا يحد فيه ضرر او نجاسة وجنسا مما يقتضيه انما يقتضيه اى يتبع به
في الاكل اصرح مما تقدم مما عظم كون الاشياء على اصل طبيعتها منها اولى وبال
ذلك ان يفتقد معها ولو ذكرها كانت اولى ومضمون ما في عقول
الشركاء على عبادتهم اياه وقالون وتخلص الكلام ان كانت العادة واجبة
عليكم لانه الحكم فالتكليف ايضا واجب عليكم بانه منتم بحسب اليك حاصله
كما ان العادة له واجبة فالتكليف كذلك فيهم وجوب التكاليف طهارا
العبادة وقال فيه ايضا الشكر والاعترا ببالخفة مع ضرب من تقظيم
المتع فهو على وجهين احدهما الاعتراف بالحقبة متى ذكر الشكر بالاعتقاد والآخر
الطاعة بحسب جلال الخفة فالاول لا يتم على كل من احوال الذكر والشكر
يلزم في الحال التي يحتاج بها الى الصيام والحق واما العبادة فهو ضرب من الشكر
الا انه غاية فيه ليس ذرا هاشكر ويصون بهما من الشكر ولا يفتقر
العبادة الا ان الله لانه منتم باصول الشكر مثل الحيوة والقدرة والشموع والافعال

ولا يوافقها **الاجابة** وكما تقرر في قوله الله جل لا طيبا اي لا طيبا على انفسكم صا
احل الله ولا يجنبوا ذلك تنهاها بل كلوا احل الله ووزنكم فان جميع ما رزقكم
الله حلالا وطيبا لذيقه لا حال جنة لا مقبلة ولا مكبلة بلينا وهو محتمل لك
وكان سبب التحريم ما في ما حله لا طيبا ما احل الله لكم حيث شئتم
عن غير طيبات ما احل الله لكم اي ما طاب ولذمته فانه قيل انما هو ان
يبد الطيبات ما احل الله لكم للوقوع وانما جعل التحريم لا جعل جميع ما احل الله
من غير محتمل كون الاضافة ببيانته اي من رسول الله صلى الله عليه
الله وصف يوم القعدة لا يصح به يوما وبالغ في اذانهم فيها فاجتعت جماعة
من الصحابة في بيت عثمان بن عفان واتفقوا على ان الواصين فاق
وان لا ياكلوا اللحم ولا يمشوا على الفرس ولا يربوا النساء والطيب ويرضوا
لذات الدنيا وليلبسوا المسوح او المصوف ويحرقوا الارض في ليلهم وانما
ذلك رسول الله صلى الله عليه واله فقال لهم اني لم اهر ذلك الا لانفسكم
عليكم حقا فصرموه واظفروا وقوموا واما في اقوم ايام واصوم وافطروا
ويحطروا كل الحي والدم والى النساء فمن رغب عن شئ فليس بامرنا
مستثناة اول ان النفس اليه ميل فلا دلالة في الآية على ان الرزق قد يكون
حلالا وقد يكون حراما فالمراد يكون ايضا رزقا حراما هو معتق الجاهل والعوام
الذين ياكلون اموال الناس ويقتلون هذا رزقنا الله وهو مقتضى
الاشارة والبيان ما في قوله تعالى الرزق على كل امرئ يمكن لذلك
الحال لما في الآية وهو جلالا على ما يحتاج ذكر كل شئ الى ما في الآية
مع وجودها في حجة الاشارة الى عدم معقولية المنع بان ذلك حلالا
الله فلا معنى للتحريم في المنع وبالحقيقة العبد قد يكون للكسب والبيان
قد يكون للاشارة الى بيان عدم معقولية الاجتناب وان ذلك هو
هو الباعث على منة التارك وقد يكون لغیر ذلك وهذا يكون الاول ان
فالآية دللت على عدم جواز الجوارح عن حدود الله والتشريع وعلم
الاجتناب عما احل الله ويجوز ان يكون باعتماد الحرمة والمرجعية في

بيان

بين ان التارك للتحريم والملا يصير سببا للزوم والكسب وفناء القلب وهذا
نقل ان رسول الله صلى الله عليه وآله ما اكل خبز الحنطة وما شبع من الشعير
من هذا صير المؤمنين عليه السلام مشهور ولكن ينبغي ان يكون ذلك باعتماد
الناسي الا انه لو اجنب بعض الغرائب مثل كونه سببا لقلة النوم واصلاح
النفس وقد ليها فالله لا ياسب به مع اعتقاد الحلية وتمايد على
اباحة ما يتبع به قوله تعالى الذي جعل لكم الاكل من حيث يشاءون
للتيقن في محله وحكمه وسبب ذلك في سبب الاكل في طارعا بين الجمال والاول
وعرفكم اياها لتلكها وانزل من السماء ماء فاخرجنا به ازايا من نبات
شقي اي خلق الماء وانزل في اخرج به من الارض اصنافا كثيرة مما ينبت
فصنف الرزق والطعم واللون والرائحة نفعها وطعامها ونفعها وبعضها لكونها
لها كمال وبعضها لغير ذلك وغير ذلك وفيه الثبات كقولوا رزقا انما جعلكم
حلالا من حين لم ينجس اي اخرجها اصناف البساتين ان الذين كتموا رزقها
قايدين هذا القول وفيه تأمل في محتمل الاستيناف وكونه معقولا في التقليد
لما كملوا وغيره ان في ذلك لا يات الى البرق اي فيما خلقتا لكونه لا في
لذوق العقل على وجود الصانع وصفاته البشوية من العلى والارادة
ولكن حيث يقال حصول هذه البساتين من الارض اليابسة يستلزم
وجود حركتها وان بعضها سم قاتل وبعضها نافع شاف من الاخرين و
بعضها طعام وبعضها فاكهة وبعضها للدواب وان عمدة رزقهم بالذوا
وان رزقهم مما لم يمكن ان يكون رزقا لهم وهذا غاية من الحكمة والعلم
الارادة واللطف فيها وبما تقدم دلالة على اباحة الارض والماء والري
كلها لكل انسان بالتقرب بها للشدة والافاضة وقوله منها خلقناكم ومنها
نعيدكم ومنها نخرجكم تارة اخرى دلالة على ان الانسان مخلوق من الارض
وانه يموت فيها فيعود ارضا ثم يخرج منها ويخلق منها مرة اخرى كما في
اول مرة فيكون الاعادة الجماعية بعد العدم بالمرة حكما هو ظاهرها من
الايات فتأمل قوله تعالى اني خلق السموات والارض واختاروا للملأ

والفعل الذي يجري في الجري انفع الناس وما انزل الله من السماء من ماء فاحيا به
 الارض بعد موتها وبث فيها من كل دابة وقدرت الرياح والسموات المنيعة
 السما والارض لايات لقوم يعقلون خلافة على ابراهيم وكنهه الجبريل انهم
 تمام انفع به من الطيور والسموات فيكون ذلك مباحا شرعا كما هو كذلك في ذلك
 حتى يثبت التحريم في احصاء روية والصغير اما الجبريل الفلك باعبار الواحد في ذلك
 في ضمن الجرم والبيا اما للبيوت والاصحاب او من صولها اي يجري في ذلك
 او الذي هو نافع للناس ولغيره فيحصل ما هو نافع للناس من الاسرار المذكورة
 او بالاشارة الجبريل الفلك حتى يثبت الى الموت الواجب وانفسا في القدره و
 العلم والارادة حيث خلق مثل هذه الاشياء الدفينة الكثيرة التي فيستدل
 بها على جواز البحث في اصول الكلام كما هو سوق الامة بل في حد على النظر
 في هذا الكلام كما قاله ايضا حتى يدل عليه الجبريل المذكور في وقت من وقت حيث
 الله عليه والله يراى في هذه الامة فيجب بها اي لم يتفكر فيها والارادة ما يد
 وفي عرف بعض ما تركب وفي اخر مخصوصة بالقرن وفي بعض حاله الاربع
 والمفقه هي اللذة والسرور وما ادنى اليها والشفق والجبريل والمظن ان يكون
 في الثاني ما فيه اشارة الى الجبريل بمعنى الاشياء على القين وفيها ما
 الاول جرت عليك النسبة والدم وغيره من الامة بعد تقدم البحث في هذه
 الى قوله تعالى وما اهل لعن الله به وما يذكر في ثبوتها اعني والمفقه اي
 التي ما ثبت بالحق وهي ميتة هذا خلقها وجميع ما بعد ما كذلك وقد
 للتصريح وعدم توهم الجبريل بذلك والمنع عن اكلها لان اهل البيا عليه كانوا
 ياكلونها والموقودة التي ضربت تحسب او جرم وغرف ذلك من المشق
 عتوت والمتردية اي التي سقطت في بئر او وقعت من علويات والنجمة
 وهي التي نظرا اخرى فانت والنا فيها للنفوس لان المعقل بمعنى المقول لا
 يترك بين مذكرة وموتة بالنا وما اكل السبع اي ما اكل السبع بعضه
 فانت قال في فيه دلالة على ان جراح الصيد اذا اكلت تمام اصطادته
 لم يحل كانه من بدائيات حليته على تقدير عدم اكله وان قتله للجوارح

يدرك

يدرك فيجوز كانه قتل الجمل له وليس فيه دلالة على كونه مباحا اذا اكله
 السبع ولم ياكل منه شيئا وهو ظاهر عموم اشتراط التركيب تتبع حتى يثبت
 ما في فيه الامة اذ كتم الاما اذ كتم ذكوره وفيه جوع مستمرة والظان اليها
 متعلق بما يثبت الذكاة لا بما اكل السبع فقط كما قيل في الذكاة اعني قطع العروق
 الاربعة مجرور مع الشرايط معروفة وما ذبح على النصب واحدا لا يصاب
 وهي جاز كانت منصوبة حول البيت بدخولها عليها ويجوز ذلك
 قربة وميل الى الاصنام وكله على ج معق الامم كعكسه في سلام ذلك من
 اليمين اي عليك او على اصلها بتقدير وما ذبح مستحقا كان كذلك لم يجر
 ذلك والظان انه ان يكون على وجه الدخول وغيره فيمكن ان يكون في
 على ذلك الوجه مراما على المسلمين وان تنقسم بالانلام اي وحرم على كل من
 بالافداح الى السهام والنشاب وذلك انهم كانوا اذا قتلوا فداء فداء مثل البعير
 ضربوا ثلثه افداح مكتوبا حدها من ربي وعلى الاخر فداء ربي والثاني
 عقل كآبة عليه فان خرج الامم فداء على ذلك وان خرج التي يجتنب عنه
 وان خرج الضفيل حالها ثانيا ففقد الاستقسام طلب معرفة ما قيم ام دون
 ما لم يقسم بالانلام وقيل هو استقسام الجوز في الافداح على الانصاف المطبق
 وادعاهان لم يحل فذلك كرهه وقال في ترويض على ابن ابراهيم في تفسيره عن
 الصادق عليه السلام ان الانلام عشرة الى قوله وكانوا يهودون الى الجبريل في تحريم
 ثم يجمعون عليه فيجوزون الشهام ويرفعونها الى الجبريل ومن الجوز على
 عن يجمع له التي لا انصافها وهو الجبريل في قوله تعالى وقيل هو كما قال
 والدم التي كانوا يرفعون بها وقيل هو الشطير وقيل على الاول سبب التحريم
 انه دخل في علم الغيب وضل له اعتقاد فوات ذلك طريق عليه وانما
 على الله وعلى هذا فثم منه تحريم الاستحانة المفقوضة التي قال لا تبيعوا بها
 بل استحبابها وبذلك عليه الروايات وهو دليل بطلان الاول ولا يكون سبب
 التحريم ما ذكره في الجبريل الفلك بخصوص بذلك الفعل الخاص والوجه الخاص
 او يكون الاستحانة خارجة عنه بالنص ذكره في تكملة المحكمات

بالاستقسام ويقتل الرجوع إلى الجوع أي ذنب قطع وجع عن طاعة الله
إلى جوعه فيكون أصغر من الجوع والشراب أصغر من الجوع وما بينهما اعتراض
يوجب التجنب هنا وهو أن تناولها ممنوع وحرمها من جملة الذنوب
أكلها والنفقة التامة أي من دعت الضرورة إلى أكل هذه في نفسه أي بها
لا يمكن الاستماع غير محتاجة لأن غير ما إلى الاحتياط ما كان زيادة على الحاجة
والشك في أن غير معتد لذلك ولا يستعمل وغير عاص بأن يكون باغيا أي
خارجا على الأوامر أو عاصيا أو متجاوزا عن قدر الضرورة أو عاصيا لله بأن
يقصد المذاقة لا استلزامه فإن أكل للضرورة فلا يعاقبه فان الله
لذيوب عباده جميعا ومن لم يجد به بأن يتقدم الأكل في المقصد وليس يتم
بالحرم وعدم الأكل فان التعذر بأن في ذلك الثانية قبل الإجابة
أي إلى حرمان أي في المراتب أو مطلق الوحي سواء كان قارنا أو لا هذا يتبين
واضح على أن لا يلزم الإجماع وحده بالوحي لا غير فلا يلزم الإجماع بالوحي
فانه لا ينطق عن العرفي أن هو لا يوجب على طاعة يطعمه نكاح الآدمي
يكون الطعام ميتة المراد بها ما فارقته الروح بغير شيء ذكر كان
أو لم يكن أو ما مسقن ما أي مضبوذا كالدم في العروق لا كبد والطحال
أن ذلك أيضا جزء من مساقن لوجه آخر لا أنه دم قد عطف على
فقال عطف على ما في حيزه وفيه تأخر وقدم البحث في بيان
الدم وبخاصة وتبيين مذكره فانه غير واضح أو لم يتردد في بيان
الحزن والحد وكل واحد منهما تقدم أو مسقا عطف على علم الحزن بل عطف
عليه أي أحد المحرمات ما هو مشق ولكن هو مجمل في نظر الآباء لبيان
قوله أهل الجوع لله به فقد وصحفه لبيان ولعل المراد ما ذبح بغير التسمية
سواء سمي غير الله أم لا ولاية محكمة لا مضافا تدل على عدم وجوده في ذلك
القافية لا هذه الأمور فلا ينافيه غير ما من أحد بعد ما ذكره من حرمة
أحد محرما لا يكون نسخا للكتاب بالسنة فان الظاهر عدم جواز ذلك إلا
أن يكون متواترا وهو أيضا غير معلوم هنا وبالجملة لا يمكن هذه التنبات

نسخه باليمن وايضا لا ينافيه وجوده مرات أخرى في تلك الحالة مع التمسك
بكون المحرمات أصغر ويكون داخل دليل آخر فيمنع عن الإباحة الممنوع من
المحرر بدليل من خارج كسائر العورات فلا يخفى أيضا وايضا لا يدل على التمسك إلا
الآن غير هذه إلا الاحتياط مع استعمال الاستصحاب والاصل ونبذ دليل الحرمة
الجملة فلا يثبت الحكم بالعدم بمجرد أن الأصل هو لعدم فان الظاهر أنه لا يدل
من التفتيش والاحتياط والاستفصال وإن لم يجب الاستفصال كما قيل في الأصل
فان التفتيش الجملة ظاهر فتأمل ذلك بأن يستدل من الحزن والميل الحزن معلوم
لأنه عبارة عن كل شراب مسكر ومخط للعقل ومذهب له عند الأصحاب
أشفاق وعند أبي حنيفة ما عدا ذلك بأن يذهب بالنزول من غير العيب
للأصحاب وبأنه يشترك في كل مسكر وهو في الأصل مصدر حزن فإذا استبين
سوى به المسكر للباغية والميل القائل أن استق من الميل هو موجب
لصاحبه من قولك أن هذا الشيء يبرم بيرا أو ميرا إذا وجب لك وقال
في الميل القائل مصدر من يركب الموعود والمرجع من فعلها أي وعد ورجع يقال
يبرمه إذا فرقه الأعلى يقول يبرمه إلى آخره واستفاد من الميل أنه إذا مال
رجل يبرمه يبرمه لمصلحة يحصل في من غير ذلك لا يقب ومن اليسار لأنه سلبان
قال في حكم الميل أنواع القول الأول أن يقول بميل الميل الحر من التذوق والشراب
وغيرهما وعن أبي حنيفة الله عليه وآله أباكر وهما من الكسبيين المشركين
فانما من الجوع وعن عليه السلام أن التذوق والشراب من الميل الذي يستلوك
عمارة فطاليم واستقام الحزن والميل بدليل قول فيها أن كبر عظيم من الكسابل
أنه يؤدي إلى ارتكاب سائر المحرمات وترك الواجبات ومناقض للناس من
كسب المال والطرب فانه الجواب عما في فطاليم وأنها العقاب في فطاليم
أكبر من نفعها وهو لا يتداد شراب الحزن والقمار والطرب بها والشراب فما
الغشيان ومعاشره الكهان والنيل من ملاحم ومشاربهم وسلب الأموال فما
والافتقار على من لم يجدوا ولم يبقوا كانه يقول بهما أن عظم ونفع قليل بل ليس
بالنسبة إلى ذلك ففما فانه أمر فإن ولادة قليلة أيضا والاحتياط عظم دائم

كان سبب ذكر النسخ هو الإشارة إلى أنه من بين ليس يذبح الله عند
العقل والشرع ^{بما لا يتصور} بل الله لا ينفك عن حقيقة ما يستلزمه عقل
الماء في سخط الرب والهيمنة ودار القرار عند الرسل والأئمة المختار والذكي
نعت النجار والخروج عن من الصلوة والابرار ليس ينفع حقيقة بل يمان
عند ذوق العقل والاصار لا يذبح غير مناسب وهذا المقام وقرا أكثر
بالنار ايضا ومعنى الكثرة ان اصحاب الحق والسير يقررون فيها الايام من جهة
كثرة لان الله لا يعدم العقل والخيال في النجار والشافق في فسيح فطرته لا
شك في دلالة الآية على غير ذلك من كذا ومعلل فانه قال انما هو الذي
واكد بالكسر وبما بين ان الله مستقل على ما سلكه في كثير من النسخ مما يتجلى
منه والحكمة تقتضي غير ما فيه المضرة فكيف الماسك ما بين في الجمل
وان قلب بالحسن والنجس الشريفين فقط فان افعله تعالى ليست معللا بال
واحد يجوز حتى الامكان من عقل ومصلح لان ذلك لا يجوز عن ظهور الفاسد
ولم يقل به من يقول بالترتيب وكذلك اصحاب القياس ما يجوز في كون
وجود وصف صالح للعلية عن عملة ولا يقولون لجهل الحكم عن عملة وان كان الجو
مما اسكن ويقولون التجدد قبل بل ليس وان هذه الفاسد مصلح في ذلك
لا عملة فلا يصح قول في الاصلها بما ليست كذلك لما مر في كون الفاسد
للحق لان الحسن والنجس ليسا بعقليات فتا على فيه والظاهر انما كانت محلة
في الاسلام بل في سائر الاديان على ما هو المشهور بين الاصحاب وسبيل النزول
في هذا المقام يدل على التحليل في زمان الاسلام ايضا قال في في قوله في
ومن ثمرات الفضل والامتنان تخزون منه سكن فكان المسلمون يترفعون
وهي ام حادثة ذلك ليس بظاهر عقل وعقل سكران فاحسا وما بين العقل
ليس بحسن ثم قال انهم غير معاذة ونقرا من الصحابة قالوا يا رسول الله ^{فينا}
في الحق فاما مذهبنا للفضل وسلبه لما لم نزلت فيها انهم كبروا في فضلنا
فتر بها قوم وبنكها الحزون وهذا ايضا غير واضح فانه اسناد تحليل
الى الله تعالى مع انهم وعقول الصحابة تعرفون كونها مضرة وبسبب ذلك

ثم قال ودعي عبد الرحمن بن عوف ناسا فشرىوا وسكروا فام بعضهم اى
في صلة الجماعة اماما وقرا في انما الكافرون اعبد ما تعبدون فزول
تقرروا الصلوة وانتم سكارى فقد بثر بها فيه ايضا ما سبق اذ
الحق في مقدم قوله لاكثر لان هذه لعدم العلم من السابق والهم فيها
ثم قال لا داعية ان من ملك قوما هم سعدون الى وقاص فلا سكر واد
وتناسكوا حتى استدل فيهم الا انصار فخر بها انصارى بل في بعض
موجبه فتك الى رسول الله صلى الله عليه واله فقال عمر بن الخطاب بين الله بيننا
شائنا فتولت ايماننا الى الله في قوله فعل انتم مشركون فقال عمر انتهي يا ابن
وعم على بعض الوقت فطوة في البر فبنت مكانها منارة لهما اذ في عليها
ولودقت في الجرحيت وبنت في كلاله لمارعه وعن ابن عمر في قوله خلعت
اجبع فيه لم يبق يوقى قطعها وهذا هو الايمان حق وكم الذين اتقوا
حق تعالى في كلامه هذا ايضا فانه عدم فهم الصحابة المخبر عما
تقدم بعيد كما عرفت وانهم سلكوا البيان والحق في عدم بين لهم مع فكري
الجواب لهم واستماله على الفاسد المذكور وما خيل البيان عن وقتها
ان معظم الاصولين ما يجوزون في قول الاجماع الا انهم قال يجوز الكلف
بالحال والله صلى الله عليه وآله ترك السؤال حتى سئل عنه وان عن مع
عليها فتا لها على الفاسد سار هذه الاجوبة ما ترك شره للحر
بعيد عنه حيث قال انتهى وان وصفه لعل و ابن عمر في كمال الايمان
يشعر بعدد من عثر عن سبق ذكره وهو ايضا بعيد عنه بل حال ذلك
قوله هذا هو الايمان الى اكل بعيد جدا وباباه سوق اكلام وله ذلك
ترك القاضى العقل عن علي بن عمر والقول بان هذا هو حال الايمان مع
قولا ما سبقه ثم اعراضا ظاهر الآية غير مطلقا وكذا قال في بعض
لكن مع اخذ الوهم على انهم من اشتقاقه والاصحاب لم يروونه مطلقا
لاخبار واجماع او كون الميسر عمه عند ما وان كان في الاصل خاصا
الثالث اشياء من المباحات وفيها ما لا يولى بسبب ذلك ما اذا احل

اي عن ما اخرج بعد ما بين ام الحوامات وحصل لم يشهد في موضع محقق في
وما كثروا بالبركة الاصلية وطالبوا الحق فقال الله تعالى قل يا ايها الذين آمنوا
الله كمال الطيبات اي ما لم يستفد الطباع السليمة ولم تفرغ منه عادة وعلى
سبيل العلية ويمكن ان يكون ما لم يدل دليل على تحريمه من عقل ونقل يكون
مؤيدا للحكم العقلي فاجتمع العقل والنقل على اباحة ما لم يدل دليل على تحريمه
ويحتمل به بدل على حق المستفادات لعل ابدية الطيبات كما دل عليه بمقتضى
وما علم من الجوارح عمل ان يكون عطف على الطيبات ولكن يجوز ان
اي مفسده ما علم من الجوارح اي الكلاب ما لم يصادون بها بغيره قوله
مكلمين فانه مشتق من الكلام حال كونها صاحبا كلاب فيلزم كون
الجوارح كلابا فيلزم اباحة الكلاب المعلم اذا لم يقصر الذبح ولم يقصر عنه
وبالجملة بالشرائط المقررة في الفروع وقيل للملاد مطلق الجوارح وهو الحيوان
وذوات الاربع من السباع واطلاق المكلمين باعتبار كون المعلم في الجوارح
كلها فيلزم اباحة ذبيحتها ايضا بالشرائط ومخرجه من المظن لا يمكن كونه
ملادا او خلافا مذهب الاصحاب وروايتهم قال في مقتضى الجوارح فيلزم
مكلمين فيلزم الجوارح هي الكلاب فقط عن ابن عمر والصحاح والتشديد
هو المسمى عن امتناع علم السليم فانه قالوا احسن الكلاب المعلم خاصة علمه
الله اذا ذكر صاحبها وقد قيل لقوله تكلموا عما اسكن عليكم وروى عن
ابن ابراهيم في تفسيره باسناده عن ابي بكر الحضرمي عن ابي عبد الله عليه السلام
قال سالت عن صيد النمل والاصغور والفقور والكلاب فقال لا تأكل الا
ما ذكيت الا الكلاب فقلت ان منتهى ذكائك ان الله يقول وما علم من
الجوارح مكلمين فعلموا نعم ما علم الله تكلموا عما اسكن عليكم واذكرها
اسم الله عليه ثم قال عليه السلام كل شئ من السباع يملك الصيد على
الا الكلاب المعلمة فاما منكم على صاحبها وقال اذا ارسلت الكلاب المعلم
وذكرت اسم الله عليه فهو ذكوة وهو ان يقول بسم الله والله اكبر
ويؤيد هذا المذهب ما رواه في جرد من قوله مكلمين اي اصحاب الصيد بالكلاب

مخرج عليهم
لكنها شتم

ويمن

وقيل اصحاب المقيم للكلاب فعلموا نعم اي تؤذونهم حتى يفرقوا عنهم
في هذه الاحوال على ان صيد الكلاب بالغير المعلم حرام اذا لم يدل ذلك ذكوة وما
نعلم الكلب فقد ذكره الفقهاء وضاها الى ما يصدق عليه المعلم فاعلم
حق التحريم ان يذهب اذا استرسل ويقعنا اذا نجر وقيل ذلك اذا لم يكون
قيل ان يرمى الصيد اذا بعده لا يتبع بوجه وقيل ذلك ان كانت حرث وقيل
لاحد له فاذا فعل ما قلناه من الترييب والمنع امتثل ويمكن اعتبار ما علم
ان ذلك عادة له ويؤيده ثبوت اشتراط الذكوة حتى يعلم كونه كلبا
وعلموا نعم حال ثابته واسنيان وما علم الله متعلق به اي يعلمون الكلاب
فما علم الله من الحيوان طرق الساب فان العلم به الهام منه مقام الكلب
بالفعل الذي هو عطية من الله تعالى فهو من فاعله تعالى وما علم الله
من ابناء الكلب الصيد بالرسال صاحبها وانجره من جحر كافر وهو الكافر
تكلموا عما اسكن عليكم متفرع عما تقدم ويحتمل كونه جرحا لقوله وما علم
فيكون شرط اي اسكن الجوارح المعلمة من الكلاب قال في هو ما يملك
منه فاشتراط جلد ان يكون الكلب ما اكلمه فلو اكلم جرح فلو كان له
ذهب اكثر المتقاة ونقل فيه رواية وروى تامل فان تم هذا المعنى من قوله
اسكن عليكم لا يتناول عن كمال نعم وصحت الرواية او ثبت اتباع الاكلم
المتبع والاحكام ويمكن ان يثبت اشتراط الذكوة الا ما خرج بالليل في
في الكلب الذي لم يملك في البيت تحت الحجر في البيت فاحال والظاهر ان
على تقدير ان لا يملك الكلب كونه عادة له فلو اكلم اكل اكله ويؤيد ذلك ما علم الله
عليه الصغير ما علم والمعنى هو عند رسال الكلب ولما اسكن عليكم اي
سما عليه اذا ذكرتم ذكوة او سماه عند اكله والاول هو المشهور وهو ان
من الرواية السابقة الا انهم منها يعينه بقوله بسم الله والله اكبر في
انه ليس كذلك اذا قال به فيقول على الاستصحاب والاولى هو ما علم الله
في محرماته ان الله سريع الحساب فيؤيد ذلك ما علم الله في نفسه اشار
الى الملاحظة السامة في الصيد ويؤيد من الاحكام السابقة اليوم احل

كثيرا لطيبات أكد تحليل الطيبات وقد مر معناها والمال باليوم الا ان لا التو
التعارف وعطفت عليه وطعام الذئب او الكلب من ذلك وطعامكم من
قبل المار بالطعام ذبايهم قال ذقت قاله الكلب المصرون والكل افقها وجماعة
من اصحابنا ولا يخفى بعد اذ ليس معنى الطعام الذبيحة لالفة ولا عرفا ولا
شرعا وان الشئور بين اصحابنا صلات ذبيحتهم حرام لقوله تعالى واذا ذكروا
الله عليه وما اهل لعن الله به وذقت انه لا يكون ذبايهم بل ذبايهم من
الله خالف الحق مطلقا عندنا ما مل في التوفيق بين الكلاصين فتر قال فيه
وقيل انه يتحقق الميوس وما لا يحتاج الى التذكير وهو المروي عن ابي عبد الله
عليه السلام وهذا هو اللفظ ما تقدم والطعام ذقت بعض الناس عبارة
عن الس والجر فيمكن اطلاقه على كل الجرب المناسبة وهو الاصل من
العلم بمعنى الطعام فيصدق على كل مطعم ويمكن تخصيصه بما تقدم للكل
من خارج وقيل المراد ان كل ما هو الظاهر من كل ما يصدق عليه طعامهم فهو حل
ما لم يعلم بخبر من دليل مثل الفصوب والجبن وهذا القول غير بعيد
لانه المتبادر في كل محل عليه وليس طعامهم من حيث انه طعامهم من اجماع
عليكم بل هو غير سواء فجب ان يخرج عنه ما علم بخبره بدليل يخص
كسائر العومات فيكون ذبايهم وما بالشرع بالزبوية بين الذين حاربوا
وحراما على بقدر ثبوت خبرهم ذبايهم وبما ستم كما هو ظاهر الكس لا حقا
والكتاب فيهم جميع اهل الكتاب ولا يدخل فيه غيرهم وان كان طعامهم
هذا المعنى حلالا لنا ويكون تخصيص اهل الكتاب للسؤال او لكثرة الحاجة
اليهم والمطعمة والمعاملة معهم دون الحرب وكذا انهم طعامنا فيجوز لنا
ان نعطهم اياه بالبيع وسائر المعاملات بل لا يجوز من هذه الآية نكل على
جوان اعطاهم عطية فانه قال ذقت وطعامكم لعل لكم ان تطعموهم الثالثة
انما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما اهل به لعن الله من اضطر
غير باع ولا عا د فلا اثم عليه ان الله عفون رحيم مصنفنا حط الخمر في
جميع الانتفاعات بما كانت غير ذكوة شرعا وبغير التسمية فانه يعلم

من اهلها

من اهلها او يكون تخصيصا بعد تقيم او اكله لكن الاول اولى كما بين في اصول
الا ان يكون هناك قرينة دالة على اكله ونحوه ولا يبعد هنا حيث ذكر قبله
كل واحد بعد ايضا وهو المتبادر منها ومن لحم الخنزير في ذبايهم لا انتفاعات
من ذبيل الحن ولعل لاجماع ايضا والدم وهو ظاهر في لحم الخنزير كذلك قيل
الحم لانه معظم ما ياكل من الخنزير وسائر اجزائه كانت باع له فلا يمتنع في ذبايهم
به من الآية نعم لما ثبت بجملة ما يجوز استسقال في ذبايهم في ذبايهم الطهارة
قال في الحرة قرابة النسب واصل الباب للذم ومنه اللحم للذم ومنه بعضه
بعضا ولعل يرد على ذبايهم المشورة الرضاع والاولا وقال ايضا صاحب العين
لحم اذا كانت اكل اللحم والحم يكثر فيه اللحم والظاهر ان ليس ذلك هو المراد
عنه صلى الله عليه واله ان الله بعض البيت اللحم على تقدير الصحة لا تعقل
في الكثرة بعد ذبيحة اللحم بانه سيد الطعام باسناد عن عبد الله بن مسعود
قال قلت لابي عبد الله عليه السلام انما يروي عننا عن رسول الله صلى الله
عليه واله ان الله بعض البيت اللحم فقال كذا وانما قال رسول الله صلى الله
والله وسلم البيت الذي يقرب فيه الناس ولا يكون لهم مفقدا في
لحماء ولقد مات يوم مات ذكرا في ثلثون درهما لحم وروى باسناد عن الحسين
بن ابي الهذيل عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه واله
يقرب فيه الناس كما نقل في الكثرة وكان في هذا القول عنه صلى الله عليه واله
المعنى الظاهري كما علم فلا تعارض بينهما واعلان الظاهر لغير ذبايهم الغيبة
لناس مطلقا من سائر غيرهم وبقي تحقيق الصحة ان شاء الله تعالى والاهل
في الاصل رفع الصوت بالتسمية ومنه الصلابة لرفع الصوت في الاصل والاهل
عند ذبيحة التسمية بالمرعى الاحرام بالتسمية واستعمال الصلابة في ذبايهم
الولادة كذا في الاصل في رفع الصوت من غير ذكر التسمية كما يدل عليه قوله
كلامه ههنا واللفظ ولعل مراده في الذبح لانه بعد ذبيحتهم لحم لا انتفاع
مطلقا حتى الاسراج في ذبايهم واذا هان الجوزات به او اكله فقط لما مر والد
اي اذى دم كان مسجوها وغيره لا يتيم حمله على المسجوع لما وقع في ذبايهم

ميتد ابد لوجوب حمل الملقح على العبد كما قال الشيباني في شرحه المشرع
الحال انما قيل ذلك ان يمتد ما مات وليس هو الذي يلقح بل هو معلق الدم
المنفوخ ايضا وكذا انما يمتد ما مات يصلح ذلك عند من يقول بمجموع الوصف
لوجوب المناقاة ح او يقال الله حصر المحرمات الآية المستخدمة في الدم المنفوخ
ليكون بمنزلة حراما ولكن الظاهر ان هذا المحصر غير جازم وان حصرها لا يمتد
فذلك الوقت فانه صدرها فلا جازم فيها او يحصرها على طالع بطولها لا
ان يكون ميتة او حيا مستوفيا نعم قد استثنى الاصحاب ما يمتد من المذبح
بعد الذبح وحرم ما يمكن ان يخرج من الدم بشرط ان لا يكون ميتة بل
الدم حي وبعده ليلام الاجزاء او الجفت والحرج وليس هو اوضح نعم يمكن ان يقال
لا يمتد من الدم من الآية والاشارة على طالع فيقول على ما هو الحق وهو الدم المنفوخ
ويشبه البقاء على الأصل الى ان لا يمتد من بعد اذا انقطع ما هو في الدم من
استثنى من غير هذه الاشياء الاكل المصنوع من الاضطرار اذا لم يكن غيا
ولا عاديا ولا اضطرار ما لا يمكن الصبر عليه مثل الحج والفرق بينه وبين الا
ان الالهة فيقول والدوا على هذا العقل من جهة الضرر والضرر ليس الاضطرار
واصل اللفظ الطلب والعهد على قدرته ففهم من اضطرار كل هذه الجهات بل
اللفظ يطلق الجهات لوجوه اللفظ اما احرمه الدليل من قول النفس على ان
كان الاضطرار في تلك الضرورة ضرورة سدريق او اكره او جرح او
ذلك من ضرب وشتم لا يمكن تحملها عادة حال كونها غير باغة للذة ولا عا
اي غير متجاوزة للضرورة فلا اثم ولا ذنب ولا حرم عليه وذكر الفقهاء
والرحم بعد ذلك كانه للذلة على ان الله غفور رحيم لا يفتق على عباده
بل يوسع عليهم مكانته لا يشترط الضرورة الكلية بحيث لا يمكن الحيوة بغيره
او الله انما فعله لئلا يشترط الله عليه ان هو القرب الرحيم بالرحمة وغيرها وفي
قولها معنى آخر من ان الله الكفاك باساده عن احمد بن محمد بن ابي نعيم
عن ذكره عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال الباقى الذي يخرج على الاحكام وال
الذى يقطع الطريق على هذه الميتة وفي السنة ضعف لسهل من زياد والحق

ايضا

ايضا فصورها فم مع الله يمكن ان يكون بطريق التسل وان المذكور داخل فيها لا
الحصر وبالمجمل الاعمال لم يثبت التحصيل ومنه يمكن اثبات حكم عام بطريق
البيان بل يعلم عليه كماله وقيل غير باغ على الراجح ولا عا بقطع الطريق فيقول
هذا الاباح للعاصي بالسفر وهو ظاهر ذهب الشافعي وقول احمد وانت تعلم انه
فباس غير معلوم فيه اشتراك العدة بل الظاهر عدمه فان الحرج على الاما
ونقطع الطريق ليسا بمسما وبين كل للعاصي حتى يكون العاصي بغيره مثلهما
وهو ظاهر ولعل احاديثا اخرى كانت هذا مذهبهم وقالوا في ايضا فان قيل انما
يبيد فخر الحكم على ما ذكره من حرام ليدرك ذلك الماده فخر الحكم على ما ذكره
ثما استقلوا لا مطلقا او تصرفه على حال الاختيار كانه قبل انما حرم عليه
الاختيار ما لم يضطر الى البقاء على الاول فظاهر الواقع والثاني بعد جواز
الظواهر حتى يمتد بحرم انما هو حال الاختيار دون الاضطرار ويدل عليه العقل
المفصل فعاد السؤال ويمكن ان يكون المحصر في النسبة الى ما حرمه على النفس على
ما مر من هذه الآية في سبب نزول قوله تعالى كذا الآية بمعنى ليس للعاصي
حرم هذه او يحدت وبغيرها ما حرم الله بل بما حرم الله انما يكون حرم
حينئذ لا يحدت فقط مثل قول لا جازم الآية الربيع وما حكم الاكل او اكل
الله اى ان عرق كونه المخرج عن اكله وما يستعمل عنه يعني لا حرج فيه ولا
يجوز جعل شئ مانعا عنه دون ما حرم الله والحال ان الله تعالى قد فصل لكم ما حرم
عليكم بقوله حرم عليكم الميتة الآية وبغيرها وبيان بنية الاحكام والامام
اليه فما حرم عليكم فانه ايضا حراما بالضرورة والا اضطرار في مفهوم هذه الآية
نحو ما هو في كلام الله اى ان الله اكره الله عند ذبحه كما مر وان لنا من
التماء ما فاجبا به الا بغير بعد موثقا ان ذلك لا يفتقر لغيره فيستعمل
سماح انصاف وخذير ونذكر كلام من لم يسمع بقلبه فكانت احكام لا يسمع
وبها دلالة على اباحة الماء والارض بالنقل ايضا فاعلى وجه من مبد
الانسان يصرف منها ما يريد ولا يملك خلاف ذلك وان ذكره الا انما
لحجرة قد ذكره اقل هذه السورة وقت ان لا انعام على الاوزاج الثمانية

فما لم يسمع

على الجوارح من هذه الامور من التجار اليابس بل من فائدة مرة ولا شك انه قد
على الاعادة كما ان العاد على من ارجل من خالص من بين الغرث والدم
غيرها الطبة ما حدها الوان وطها ويضاف فضل ذلك بحيث لا يكون الغرث
في ذكر الخلق اظهر قد رفته على البسبب المشتمل على الامور العربية التي لم يقد
عليه اقرى المحدثين وحصول الصلوة الذي يخرج عن هذه العقول
من ادراكه العقل بحيث يثبته كل ما قلناه لها وقد ر على مثل ذلك المكن في ان
العاد على كل شيء الحق بالصفات الكاملة التي لا يرميها الا هو والملي
من الصفات النافعة وبالجملة لا شك في نحن بطلان المسكر وعدم مفعول
المنة على خلقه ولا يلزم بين المنة والصابغ مثل هذه الامور فلا بد من قول
بحسب يخرج عن ذلك وهو يحصل اجدا الوجه المذكورة وغيره فاما قول
من في مما للشيخ لان الدين الذي يبق بعض ما في البطن من راي ان
التي طاهر على من جعله نجسا لجرية في مسلك البول هذه الاية والله ليس
بمسلك في مسلك البول وهو طاهر كما يخرج الدين من بين فريث
ودم طاهر كما انه يريد بعض من اجمع السافق والجمع عليه الذي جعله
نجسا لجرية في مسلك البول باحقيقه والاجاب صحيح والشرع ذلك ان الذي
في المسلك ليس ينجس من حيث انه من الباطن ولا حكم لها من حيث النجاسة
والا لم يصح صلو واحد وهو طاهر وصرح به الاصحاب ويدل عليه العقل
المقل وليس نجاسة التي عندهم كذلك بل الاجماع والمضيق عن الامة
يعلم السلف وادعى ذلك الى الفعل اجماعا وقذف في كتابها ان الغدق با
الغدق لان حذفت حرف الجر فيا سر يكون معتمة لان الانبياء متضمن
القول كانه قال ان الغدق والتامنت باعتبار المعنى اجماعا لانه كثيرة ولا
فلظن ذلك من الجبال هي ومن التبريد مما يبرشون من للتعيين لانهما
لا يبق في كل ما ذكر بل بعض الجبال وبعض الاشجار وبعض ما سقط به
مثل الطين وقد يكتفى به من الكرم وسحق الخلق وغير ذلك وفي ذكر البني
اشارة الى ان ما بينته مثل السيوف التي بناها الانسان العاقل الكامل بل من

وقد بين من فريث
ودم اسد انية الان
ما بين الغرث ما انهم
منها ان السقف يساها
وقد اخرج بعض

نجد

كامل بيوهم وما بينهما من حسن الصفة وصحة القصة عا ^{ما} بعد رعله خارق
المحدثين الابالات وانظار دقيقة وتحكيان فاعل هذا الايدله وانه ليس
الفا على الا الله او الهامه وهو طاهر ثم يرك من كل الثمرات التي تستجيبها
مرها وجلوها فاسلك ما اكلت سبل ذلك في مسالك التي جعل فيها بقدرته
النور لم يسل من اجوافك او فاسلك الطرق التي الهرك في عمل الصلوة
راجعة الى بيتك سبل بك لا يلتبس عليك فلك جمع دول وهو حال من
السبل الى مدله ذلك الله وسبل لك ومن الصنيع فاسلك وانت ذلك
مقادير امرت به غير مستغنة يخرج من بطونها عدل من خطاب الخلق
خطاب الناس لانه محل الاعظام والامانات والقصور من خلق الخلق والها
شرب يصق الصل لانه قد يرب ينجس لانه اوانه بعضه يصق وبعضه صفر
وبعضه اسود مشا لالتساها بنفسه كما في الامراض السليفة او مع غير
كما في الامراض اذ قد يكون محويا والعمل له ركن جزائه مع ان السق
فيه قد يكون مشوا بالتبعين والجميل التعظيم وقيل الصغير للقران وفيه بعد
ان في ذلك لاية لهم يتفكرون قال من باخل فقله وجود الصل و
كيفية حصوله علم قطعا ان الله تعالى يحكم قاصر ما لم تصف بجمع صفات
الكمال وليس فيه نقص روجه وبها دالة على جليلة الصل لكل من يجد
اخذ الصل لذلك ما لم يصنع مانع شرعي والاستسقاء بالادوية وحسن
الصل وان الله يشفي بالدار وان كان قادرا على ذلك فيكون حكمه في طلب
علم الطب بل علم الكلام والفكر في الاموال والاستدلال بها على وجود
وصفاته والحق والعقدين فتا حل والله فضل بعضكم على بعض
الرزق اى جعلكم سقيا بين في الرزق بان جعل الخلق رزقهم ووزق
ما يكرههم وامرهم باعطائهم فيرزقوا فضل من رزق ما يكرههم وهو بشر شكم
واخوانهم الذين فضلوا برادى رزقهم عما ملكت ايمانهم ثم فيه
سواء ليس للذين فضلوا بمعطى رزق الفضل عليهم بحيث يتساوون فيه
كان ينبغي ان يرتوا عما رزقوا على ما يكره حتى يتساوا في الملبس والطعم

كل الحق من ابي ذر حتى الله عنه الله سمع ورسوله صلى الله عليه واله يقول انما
احب اليكم ما كسبتم مما لم يورثكم مما لم يورثكم فما لم يورثكم ذلك لا يورثوه و
واناره ازاره من غير ثأوت اصبغ الله بحدود تجعل عدم النسوبة من
جدة جود التيم على سبيل التفاضل فيها دلالة على سبب النسوبة بين
ومالكه ويدل عليه ايضا الاخبار على تقدم ويدل على بلوغ من ذلك ما روي
عن ابي الموثق عليه السلام انه كان يشترى ثوبين يعطى الفضلما الغنم
ياخذ الارزى لنفسه صلوات الله عليه فالدالة في ذلك هو مثل خبره الله
للذين جعلوا له شركا فقال لهم انتم لا تسون بينكم وبين عبدكم فما انتم
عليكم ولا تجعلونهم منه شركا ولا ترضون ذلك لانفسكم فكيف رضيتم ان
تجعلوا عبدكم في شركا وقيل المعنى ان المؤمن والمؤمنة انما رزقتم جميعا
في رزق سواء فانه يثبت للمؤمن والمؤمنة رزق على ما ليكم من عندكم شيئا
من الرزق فاما ذلك رزق اجدية لهم على ايدى الله ورسوله لا يستل
بها على ملككم فاصل والله اعلم **كتاب المواثيق** وفيه باب الاول
وكل جعلت مؤلفا من ترك الوالدان والاقرين والذين عقدت ايمانكم
الآية اشارة الى قدس الوصية اجمالا لا يختص بغير الوصية والذين
ضامن الميراث على الاحتمال وقيل غير ذلك التسمية اول الارحام بعضهم
فكتب الله من المؤمنين والمهاجرين الان فاعلموا ان اولياكم يعرفون
يجوز ان يكون من المؤمنين والمهاجرين سياتي في الاول الارحام الاقرباء
من هؤلاء بعضهم اوليا من بعض من الاجناس بل من بعض الاقارب
ايضا ويجوز ان يكون من لا يربا الغاية الى اول الارحام بحق القرابة او
بالميراث من المؤمنين بحق الولاية والذين ومن المهاجرين بحق الجيرة كذا
قيل وانظروا في فاصلة اولي ومعنى الاستثناء ان اول الارحام اوليكم
وصية فالوصية له اولي فيها دلالة على كون الوصية اولي من الارث وتعد
على الارث وليس فيها دلالة على عدم الوصية فالارث وهو ظاهر ويجوز ان
يكون الا ان فضل الميراث ايضا قد دل على كونها مقدمه على الارث

كأن من الرزق

وكيفما من الاصل من حيث الوصية بالاجماع والميراث صارت من الثلث وفي
الجزات فاصل الثلث للرجال نصيب مما ترك الوالدان والاقرين وللنساء
نصيب مما ترك الوالدان والاقرين مما قل او اكثر نصيبا مفر وصاياي هم
الوالدين اع من ان يكونوا واسطة او غيرها والميراث الاقرين الذين يورثون
مما قل منه او اكثر لا يورثون الميراث وكثيرا وهو يدل على ان ما عدا الثلث
ونصيب الميراث لا يكون مفعولا مطلقا للثبات بل هو نصيب من نصيب
من من الرجال نصيب حال كونه نصيبا او نصوبا باعني وميراثا حصه له
سقطها والميراث الارث بالقرابة من الله فمنها ولا من غير احب
احد من الوارث سواء كان ذكرا وانثى تركت لغير ما كان في الجاهلية من
عدم الارث للنساء والاطفال فذلك على ثبوت الارث في الجملة وانه من
يدخل في حلق الوارث بغير احبائه سواء ارادوا ويرد في حلقهم عن ملكه
بدليل يخرج شرعا الى اربعة وصيكم الله اولادكم وبناتكم وبناتكم وبناتكم
شأن ميراث اولادكم ميراث اولادكم ميراث اولادكم ميراث اولادكم
ثم احدثوا ميراث الوارثان اولادهم وعزير الارث كذا وكذا هذا مجمل وتفصيله
من قوله للذين مثل حظ الانثيين يعني اذا اجمع الاولاد ذكورا واناثا فلهذا
نصيبان وللبنات نصيب نصفه فان كان الاولاد نساء فوقي الثلثين جسد
جسد فلهن اي الاولاد التي هن ثلثات او ما فرغها ثلثا ما ترك الميت من
الاموال بالقرينة في الباء تفصيل يعلم منه غير الميراث بقوله نساء فوقي الثلثين
بمنزله اثنتين فصاعدا اذا طلاق صيركهن والنساء على البنين غير ميراث
كانت الولودة بنتا واحدة فلها النصف مثل ما تقدم ويورد ان حكم البنين حكم
الثلث انه لا يمكن ادخالها في حلق الواحدة بوجه العارية فانه لو كان حكمها
لما حسن الصير المحجج اما لم يجب لا يمكن ادخالها في حكمها لانه لا خلاف بين
اهل العلم ان حكمها ما حكم الواحدة وهو مذهب ابن عباس فقط ما حكم في
اثنتين وهو مذهب غيره وايضا لا خلاف ان للاثنتين وحدهما الثلث
كما دل عليه القرآن العزيز صريحا فلا معنى لكون حصته البنيتين اقل من حصتها

مع انها مسوحا فلا يكون نصفا ولا قسما بل يغير الثنتين والنصف فيكون الثنتين
وايضاً ان للثنت مع اخيهما الذي نصيبه ضعف نصيبها الثلث فلا بد ان لا يكون
مع اخيهما التي نصيبها مثل نصيبها اقل من تلك النصف فلا يكون لهما النصف
فيكون الثنتين وايضا يمكن ان يكون مثل قوله صلى الله عليه وآله لا شيء
الملة سقرا فوق تلك الايام لا مع زوجها او محرم لها فان الملة ثلثه وما
فوقها على ما ذكرناه بالتاويل الذي قلناه وقيل انه لما قال الله للذكر مثل
حظ الانثيين علم حكم الثنتين لانه قد علم ان للذكر مع الواحدة الثلثين
هما للثنتين بفعلان لهما ثنتين وعطافهما فيهما فكانه مثل ما في قوله
كذا اذ كرهت وفي غيرها وقوله ان عن ابن عباس لم يرد وفيه ما نقل
العلبان الواحد ثنتين مع اجتماعه مع الواحدة لا يستلزم كون الثنتين
اذ انظره ما لا يمتثل للمعنى كذا في بعض الاقوال مطاوعا وقوله ايضا في العلم
فان القول بعدم الثنتين لهما بل النصف ما نقله عن ابن عباس بل نقل
في ان الاجماع على ان لهما الثلثين فالظاهر ان الاجماع يقتضي ان الثنتين لا تستحق
الثنتين لكن الامامة جنت على ان حكم الثنتين حكم من زاد عليها من البنات
قال ايضا يدل عليه الاجماع الاماروي عن ابن عباس ان للثنتين النصف
اذا اجماع بعده لوما اعتجزه فيه او ما ثبت عنده ان ذلك قول ابن عباس
حيث قال الاماروي اراي ان يدب الشرف والكثرة كما قلناه وبالحقيقة وان
كان ظاهر الآية ان ليس حكمهما حكم واحد فمما لا شك ان ظاهرهما ان ليس
ايضا وهو ظاهر وقد نفى العلم على ان لا حكم لهما الا حكم واحد فالا بد من
اكتساب خلاف ظاهره واذا ضالة في احدهما ولا شك ان ادخالهما فيهما
ايحتمل ما تقدم ولا يوجب لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولدان
يكن له ولد وورثته اياه فلا تمة الثلث فان كان له اخوة فلا تمة
السدس من بعد وصية يوصي بها او دين السدس مبتدأ وخبره و
لا يوجب اى الميت وهو قد يكون حق وكل واحد منهما بدل يتكبروا اهلها
فائدة التاكيد ورفع وهم ان يكون المراد كون السدس للمجموع ولو انصرف

البدل

البدل فان فائدة التاكيد للمراد من الاجمال الفصل ولو قال لا يوجب السدس
يترجم كونهما مختلفين والمراد بالثنتين الاول ذكر كات او اثنين بالسدس
سدس جميع ما ترك وان ترك ولم يكن له اى الميت ولد اصداء وورثته اياه
فلا تمة الثلث مما ترك حذف بقرينة ما تقدم فلها ثلث جميع ما ترك واما
لا تمة ما بقي بعد حصصة الزوجية كما هو في الجمهور كان ما ذكرناه لاحد
فيه عند صاحبنا وقال ان هو مذهب ابن عباس وامتثالهم السلم وهو
من الآية وقد الجمهور وورثته اياه فحب فقالوا لهما الثلث من جميع ما
ترك واما اذا كانت معهما وارث اخر مثل الزوج فمما ترك ما بقي بعد حصصة
كما نقل في وقت وفي ذلك بعيد اما الاول فانه المذكور خلاف الظاهر
فلا تمة ما كان يحتاج الى قوله فان لم يكن له ولد واما ثالثا فانه لم يرد
ثبوت فرضية للام مع وجود وارث غير الولد كيف يكون لهما ثلث ما بقي
كون سدس الاصل ولكنه لهما لا يوجد مثل النصف والثلث الا بالنسبة
الى الاصل كما هو المبدأ في المذهب الاصحاب مع قطع النظر عن اجماع و
نقلهم عن ائمتهم عليهم السلم ولعل فائدة قوله وورثته اياه انما اجمالا الى
مع عدم الاب اكل لهما اذ لم يكن غيرهما والاولى في بعد حصصة الزوج
وان الحب انما يكون معه او انما وسائر الورثة فلا يورثون مع ثبوت الحب
بان يكونوا ارقاء او عاتلين او كفرا او غير ذلك مثل ان يكون هناك دين
مستغرق على انه ما يتم ضرعا وجود الاب من قبل حتى يحتاج الى المكسرة لذكر
ورثته اياه تأمل وقيل انما ذكر وورثته اياه بعد ان علم ان معناه وورثته
ايها المحسوب وفيه ما مر على انه ينبغي التصريح بنفي العين لا ذكرها هو المحسوب
وحذف ما لا بد منه مثل تحريكه لا وارث غيرهما ونحو ذلك فمما قلنا في ذكر
حال الاب لانه ليس صاحب الفرضية لان الاب لا تمة له فاما هذا اذ لم يكن
للاهم حاجب عن الثلث من الاخوة بقرينة قوله وان كان له اى الميت اخوة
يجبها عن الثلث الى السدس فلا تمة السدس فالاخوة يجزها مع عدم كونهم
ورثته بشرط الاول وجود الاب بدل عليه وورثته اياه الآية اذ العبد

الوارث فيها

ان لم يكن له ولد وورث الاب والام فلام الثلث ان لم يكن له اخوة فان كانت
له اخوة فلا تترك الثلث الثاني كون الاخوة متحدة وكذا ان اثنين خلفا
لابن عباس فانته ذهب للثالث للثالث للفظ الجمع وقالوا انهم باخذ
السدس المحبوب عن الام فثبت طرعه كونه وارثين وهما غير شرعيين عند غيره
ولا انظر ظاهره وادله الاول كانه الوارث والام والام والام والام والام والام
مفق الحصة المطلقة بغير كسبة الشبهة والجمع كالثلث والثلث في افادة
الجمعية وهذا موضع الدلالة على الجمع المطلق فذلك بالافادة عليه ما نقل في هذه
الافادة فانما اثنين واحدة فالظن انه اطهرت على ما فرق الواحد والقرينة
بثبت الجز والام والام فثبت ان ظاهرها ان من كونها اخوة الاب والام وقد
حضر الام والام باخوة الاب وهو الشرط الثالث ولعل دليلهم الرواية و
الاجماع وان الشئ لا يسمي كذا ان الاب ينقطع اولاده ثم ايضا ينقطع عنه بنو ابنة
الارث له وهذا المعنى من وجوده في الاخوة من الام واما ايضا لظاهرها
الذكورة وقد عم وجعل اثنين بمنزلة اخ واحد فها مع اخ اخر يجان وكذا
الاربع ولعل الميراث لغيرها والاربع في قوله وارثين في الجملة فلهذا جعل العمل
والرق ونحوها ولعل لغيره عليه الحاصل الفصل في الميراث في قوله فثبت ذلك
غير بعيد وقضيلها في الفروع وقوله من بعد وصية يوصي بها او دين
قالوا انه معق بجمع ما تقدم من اول سورة الميراث او بنيت الحصة
للوفاة انما هو بعد اخراج ما وصي بها الميت وبعد الدين قوله يوصي
بعد الوصية للتاكيد لظاهرها الشاوي بين الدين والوصية في قوله
على الارث وان كل واحد مستقل في التقديم فابرار اولئك لان احدا
مقدم لا للجمع وهو ظاهر في تقديم الوصية مع كونها من حرة من الدين
حكم الشارع للاهتمام بشانها احتياجا للمناكيد والمبالغة لانه لو كان
لا يسميها الوارث فلو هاجع الدين في التقديم حق هذه الية ان
الاهتمام بها اكثر ولا يتعامت باثرت بحيث توقف بقومها على
فذكرت بعده فقلت الآية على ان الوصية مطلقا والدين كذلك

الارث فخرج اولاً مونة معينة الواجبة للدين ثم الوصية ثم تقسم ما بقي
بين الورثة على كونهما والترتيب مفقوع من الاجماع والامة لا كذا في قوله
دلالة على عدم تلك الارث بل عدم حوزة الوصية لاهلها فاما مال اهلها
على كونهما الميت او ينقل الى الدين والموصي عليه بقدرها فلا يجوز للورث
المقرب فيه الا بعد اخراج الدين والوصية سواء كان مستغرقين ام لا
ويحتمل ان يكون المعنى الثلث للام مثلاً بعد الوصية والدين انما يقرب ذلك
بعد ان يكون في التركة ما يفضل عنهما ولا ينفصل ما قلنا فيمكن حوزة الوصية
للوارث فيما يفضل عنهما قبل اخراجها ولكن يجب عليه اخراج ذلك وعزله و
ايصاله الى صاحبه او يجب على الوصي ان كان واجب على الوارث التمسك في
يحمل حوزة الوصية في الكل ايضا ما لم يعين الدين والموصي به بعد ان قرب
المقرب على نفسه ذلك فثبت في ذمة الدين والوصية ويجب ادائها
ومصرفه في التركة مهما شا، فاحتمالات ثلثة بعد وصولها الى اهلها
فلا يجوز المقرب قبله بوجه وبعد الغرل والتعين فلا يجوز المقرب قبله
بوجه وبعد سعة المال وجودها فيه فيجوز المقرب فيما يفعل او في الكل و
يكون صامساً والاول احوط وسلم ويدل عليه رواية عباد بن صفيان باب
قضاء الزكاة عن الميت في الكافة عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل فرط في اخراج
زكوة في حوزة فله حوزة الوفاة حسب جميع مكاتب فرط فيه مما لم يمه
من الزكاة في وصي به ان يخرج ذلك فيخرج الميراث بغيره قالوا لا يخرج
ذلك من جميع المال انما هو بمنزلة دين لو كان عليه ليس للورثة شئ حتى يوطأ
ما وصي به من الزكاة ولا لها طاهرة في الدين والوصية بالزكاة ويحتمل
ان لا قال بالفرق والله يعلم وسندها جيد لا شئ في رجاله الا عباد بن
صبيب وقد وثق ظاهر الآية يقتضي الاخير فثبت ملكية الثلث متارة
بقوله ولامه الثلث فلها المقرب به كسب شات وقوله بعد الوصية و
الدين يحتمل معق لا يناف ذلك وهو الاخير لا يثبت بظاهره في عين بحيث
يكون حجة فيجوز قصرها في الفاضل مطلقاً الا انها يكون صامسة بمعنى ان

لقد يصل الدين والوصية الى اهلهما يكون لهما الرجوع عليهما وعلى سائر الورثة
التي تصرف في المال ويطلق القرابات فيكون موقعه وفيه تأمل ويمكن
ظهور احدهما مقدّمه ويؤيد الرواية وبالجملة المسئلة مشككة وقد فصل
الاصحاب القول واختلوا فيها حتى انه دفع الفتوى في القواعد ثلث صلح
كل واحد على جذاف الاخر ولكن ذكرها في الذين نقطعوا واورثوا الى الورثة
والظاهر ان الحكم واحد ظاهر الآية من في الجميع الكلام والحق فيها ان
كون الوصية والدين من الثلث ومن الاصل وابقى مسايلها من غير ان يحلها من
كتب الاصحاب ودوامهم فظاهر الآية كونهما من الاصل يخص الوصية بالاثبات
والسنة فاقول واعلم انتم قد اختلفوا في معنى اباكم واباكم كما لا تدرون
انتم اذ لم يكن لكم نفعاً وليس من نفعي وهذا القليل بيان ويمكن ان يكون
ان الذي يخلو تعالى في امر الارث هو مقتضى قوله وحكمته فقرر للملأ بالآلة
ولما كان كذلك اقر من الاصل الحكم وتبالي حكمه بان من كانت اقرب نفعاً يعلو
الأكثر كذا لا يقل فاقول ما ترون من انهما اقرب نفعاً والله هو العالم بالآلة
نفعاً وان يجوز كونهم اباكم واباكم كما في الملائكة ولما ان اقرب نفعاً
يكون له اكثر فاقول ما ترون من انهم قالوا لا يقولون من انفع لكم من نفعي
من احولكم ومن يحكمكم وما حكمكم اهل بيته فاقول ما ترون من انهم ما وصاكم الله فيه
ولا تقربوا الى الفضل بعض وجهاً من بعض قاله في اي لا تدرون من
انفع لكم من اباكم واباكم كما في الذين يقولون امن اوصى منهم ام من لم يوصى
ان من اوصى ببعض ماله فتركت الوصية بالاحقر با مضافاً وصيته فهو اقرب
لكم نفعاً من ترك الوصية فوفر عليكم عن الدنيا وعمل الوصية بالاحقر اقرب
واخضر من عن صلب الدنيا اذها بالحققة الامر فقل فاولا اخرى وقال
وليس شيء من هذه الاقوال بل يعلم للمعنى لان هذه الجملة اعتبارية ومن
الاعتراض ان يكون ما عثر من بينه وبين مناسبة القول ما تقدم في
فرضية مصدر فعل محذوف للتاكيد اي يؤمن الله ذلك المذكور في نصية
من عند الله وقيل ومصدر يوصيكم الله فانه بمعنى يفرق الله عليكم فيه

مصلحة من اراد
اثر الله

مسألة فانه مفعول مطلق من غير نفعه الخاصة والسادسة ولكيفت
ما ترك انما حكم ان لم يكن له من ولد فان كانت له من ولد لم يكن له من ولد
من بعد وصية يوصي بها او دين ولهن الربع مما تركن ان لم يكن لهن ولد
فان كانت لهن ولد فلهن الثلث مما تركن من بعد وصية يوصي بها او دين
وان كانت رجل فوريث كلاله او املة والمأخ او اخت فكل واحد منهما السدس
فان كانوا اكثر من ذلك فلهم شراكاة الثلث من وصية يوصي بها او دين
غير مضاف وصية من الله والله يعلم حكمكم انما هو ان يرد بالرجعة المعقود
عليها بالعقد الدائم كما هو مذهب اكثر الاصحاب وان كان ظاهرها ان لا يرد
فظاهرها ثبت الربع والثلث للزوجة من كل شيء تركه زوجها كما نصت
الربع مما تركت زوجته لكن خصت ببعض ما ترك بالاجماع الاصحاب
ونصهم لان امه في حق ذلك خلاف الاختلاف روايتهم وبحق المسئلة
في الفروع تطلب هناك وعلم ان المراد ام من كونها من قبلها ام لا
ومن الصغيرة والكبيرة وكذا ان جانب الزوج ايضاً وان المارء بالاولد ايضاً
هو لا عم من ان يكون من الزوج الوارث ام لا صغيراً كان او كبيراً ذكر كان
او انثى بواسطة من الابن او الابنة او لا بواسطة وعم من الوارث وغير
ايضاً ومعلوم ان المراد ايضاً بالوصية ومنع هو نصف جميع ما ترك الميت
فهو مريد لكون المراد ذلك في تلك الامم تقدم رجل اسم كان وهو الميت
يوريث اي منه صفة رجل كلاله خبرها وكان تامه كلاله حال من خبر
يوريث وقيل يجوز ان يكون المراد بالرجل الوارث ويكون يوريث من اوريث
وهو جسد المرء بالكلالة من ليس بالولد والاولد قيل اصلها مصدر بمعنى
الكلالة استعيرت لتقريبه ليست بعصبة لانها كالة بالاضافة اليها خبر
وصف المورث او الوارث بها بمعنى في كلاله كقولك فلان من طرية
وقال في المروى عن امتنا عليهم السلام ان الكلالة الاحقر والاخرى المكتوبة
في هذه الآية من قبل الام وفي اخر السورة من كان منهم من قبل الام او
من قبل الاب او املة عطف على جعله راجع الى رجل وحذف حكم المرأة

او يورث خبره

لانه يعلم من الرجل لا يحتمل رجاءه الواحد المذكورين او اكلا له باعتبار انه
الميت او الموروث وهو يدل على كون المار بالرجل الميت كسبها فانهم قتلوا احد
من الاخ والاخت سبب ما ترك فان كانوا اي من يورث بالاخت والاكلا له
اكثر من اخ واحد واحدة بان يكونوا اثنين فصاعدا فاهم ثلث ما ترك
بنسبته وفيه ولا فضل بين الذكر والموت فانه لا يخلو من بين
ان الاخوة والاختات من قبل الام بنسبته وورث في الميراث وقد مر معنى من
بعد وصيته وحيث كان حال من يوصي الوصية لا يه مصدرا
بحتمل عن الوصية والدين ايضا يعني ان الوصية والدين على مقدم ما
على الارث مما الذان لا يكون فيهما ضرر على الارث مثل المصدا الوصية
بمخرج حرمان الوارث فاقصد وصية حقيقة والدين كذلك بان
يسعدن دينا غير محتاج اليه فيضيه للارثا ويقر بدن مع عدم
للارثا بكل ذلك ليس مقدم على الارث اذا علم فيجوز عدم سماع شرايين
الوصية والدين قال في جواب الحديث ان الاشارة الوصية من الكفا
فعل للمار الوصية بدون لاحقة له فيضغ امواله لئلا يصل الى الارث
شيئ وكذا الوصية بما يضر وليس له حقيقة وكذا الاقرار بان عليه كذا
وكذا وليس له على احد شيء مع وجوده اضربا لورثته فاما محتمل
براد في الوصية وعدم العمل بها وصية مصدر كثر بعينه والله عليم
بمصلح عباده ولا يفعلهم الا ما هو خير لهم من جهة الميراث وتقدم الدين
والوصية عليه وعدم سماع الدين والوصية الصريحين حكم لا يعامل ايضا
بالعقوبة بل يمين عليهم بالنظر والامال السابعة ليستحقك قل الله
يفتيكم في اكلا له ان امره ملك ليس له ولد وله اخت فلها نصف ما
ترك وهو يرثها ان لم يكن لها ولد فان كانتا اثنتين فلها الثلثا
عما ترك وان كانوا اخوة رجالا وفسا فللذكر مثل حظ الانثيين يمين الله
لهم ان يقتلوا والله بكل شيء عليم لما بين في فاتحه السورة بعض السهام وفي
البعض اربابا منه في حاتمها فقال يستحق ذلك بالحد الذي يدينه منكم

بيان

بيان حكم الله في ميراث اكلا له وقد عرفت معناها قل الله يفتكم اي يبين
لكم حكم ميراثها قال في ذلك وهو اسم للاخوة والاختات وهو الميراث من ائمتنا
عليهم السلام فان مات امرأ اي رجل وليس له ولد مطلقا بواحدة او بغيرها
ذكر كان او انثى كما هو الظاهر فان الولد يطلق عليها لغة وعرفا كاتمة بيان
السهام في اهل السورة والظاهر انه مقتد بعدم المار ايضا بالاجماع ولان اكلا
في اكلا له ويمن لا يكون ولد ولا ولد له اخت اي الاخت من الارث
الام والاب فقط لان حكم الاخت من الام فقط قد مضى في اول السورة
فلما اخت الواحدة منهما او من الاب نصف ما ترك كالبنات والاخ ايضا
يرثها ان لم يكن لها ولد مطلقا وان كانتا اثنتين فصاعدا كذلك فلها
الثلثا كالبنات فصاعدا وان كانت اربعة اخوة بعضها رجال وبعضها
نساء منهما او من الاب فالرجال ينهر للذكر مثل حظ الانثيين فقط لا لاية
ان ارث الاخوة مشروط بعدم الولد اصلا ويؤيده ما تقدم في اولها كما
هو المقرر عند اصحاب وهو مذهب ابن عباس واهل البيت عليهم السلام
فلا ينظر الى ما روى ان الاخوة مع البنات عصبة فلا يجزى لهن من الارث
لانه جنس واحد يخالف لفظ القران واجماع علماء اهل البيت ورواياتهم
صلوات الله عليهم فلا معنى للقول بالعصبة ويضعف قول في تفسير
لو يمكن لها ولد ذكر كان او انثى ان اريد به جميع ما لها والافا للمار
الذكر في البنات لا يجزى الاخ وقريب منه كلام فان ظاهر الآية عدم
ارث الاخ مع البنات فانه شرط في الارث مطلقا في الولد مطلقا و
لنهم الاجمال وعدم فهم شيء وهو ظاهر ويؤيده ان مفهوم اكلا له ان
كان المار بها الميت كما هو الظاهر يدل على عدم ارث الاخوة مطلقا مع
الولد والوالد وهو مقرر عندهم ايضا في الولد ويجب ان يخرج الاحكام
من الآية لان بطا في الآية بالاحكام التي قررها بانهم قاتل بين
لكم احكام ما ورثكم كراهة ان يقتلوا بان مقتضى في الحكم ويكمل بين الله
لكم ضللكم الذي من شأنكم اذا خيتم وطبا عليكم تحزنوا عنه وتحنوا

صالح بن عبد الله

سن ۱۲۸۵

لا

الحق العبد والعامل والمجن
والسابع والصبي والسمل
وغیره ولكن قد العقل
البلغ كأنه الاجتماع ولعد
التكليف وبعضهم قد

بالبقاء او بعبادة اخرى غير التوبة بعدها ومحتال ان يكون كناية عن
استقرارها والجد في التوبة والعزم عليها لعدم وجوب غير التوبة فلو
السوية للاصل بل الاجماع والايات والاحاديث ان الله يقرب عليه ^{بشره} يقرب
تفضل له قوله ان الله يعفو عن جميع ذنوبه ولا يبارى وجوبه للوعد بل يدل على ^{بشره} بشارته
كما حذر الله تعالى لا يعذب في الاخرة بالسرقة وان كانت المال في ذمته ^{بشره} بشارته
يقول الناس اما العذاب في الدنيا بمعنى القطع فظاهر الآية السقوط لعدم
قوله فمن تاب الآية لان ظاهرها عدم تعذيبه اياه اصلا ولا شك ان
قطع اليد تعذيب ولا شك ان هذا القطع فيه حق الناس ولهذا لو
عوقب بقتل الاشياء وقيل الحاكم فيسقط وحق الناس لا يسقط بالتوبة
ويمكن السقوط لو تاب قبل الاشياء والظن وعدمه بعده على ما قد
كانه للاجماع ويؤيده انه ليسوا بعظم من الحاروب مع ان جند
الحاروب ايضا شايبة حق الناس واعلان للقطع بالسرقة شرابط مذنب
في العزوف مستغفيرة من الاحبار واجماع الامة وان محل القطع من اصول
الاصابع عند الطائفة الامامية وعند غيرهم من المذنبين مثل شتمهم
من الآية التي بعد ما ان سماع الكذب حرام اما بمعنى مجرد الاستماع او ^{بشره} بشارته
وقوله من قولنا سمع الله لمن حمده اي اجاب الربيع عن الحاروب وفيه
ايضا آيات انما جاز الذين يماربون الله ورسوله مثل يماربون الله
الله واوليائه ورسوله وهم المسلمون جعل يماربون محاربا والمادة محاربا
عدم سماع الحق من الحاربية فيماربون من غير محاربة فكانت محاربا
السامي والمادة قطاع الطريق وقد عرفت الحاروب في العزوف بانه شتم
السلح لاحافة المسلمين في البر والبحر والبلدان وغيرها والظاهر ان المراء
شتم الخوفا من القتل بقصد اخذ ماله قبله وجهه بحيث لو لم يجهز
لم يترك الماله لقتله واخذ ماله لا كل من سهر السلح للاخافة فيدخل
فيه كل مخوف غيره فيسلح السلح وقالوا ايضا السلح اعم من المحدثين
يندخل فيه العصا ويسعون في الارض فسادا كما ندينان تحقيق معنى

الحاربية وتأكيده بثبوت حقيقته وفساد محتمل كونه ملة ومصدرا لبعض نظم
لات السوية الارض الحاربية فسادا كونه قبل وبعد وفلا في فسادا
وفسادا لانه الى ان العناد موجب لجواز القتل ان يقتلوا حتى يقتلوا
قصاصا وهذا على تقدير العفو من غير صلب ان اقتصر على قتل النفس او
يصلوا معه ان قتلوا واخذوا المالا قبل الصلب بعد القتل وقيل القتل
بالصلب والاحبار اظهروا الآية او تقطع ايديهم ورجلهم من خلاف و
يتكوا حتى يموتوا وقيل المبدأ يعني الرجل اليسرى ان اخذوا المالا فم
فما اجمال من جهة من منع القطع منهما وان المراء الرجل اليمنى واليد اليسرى
او العكس والظاهر جواز ما يصدق وعدم التقدي الى ما لا يحقق ^{بشره} بشارته
او ينقل من الارض اي من بلد الى بلد بحيث لا يمكن من القران في
بلد ولا يظهر من ان اقتصر على الاخافة والاية محمولة على هذا التفصيل
وقيل لا يخرج من الاحكام يمين بين جميع المذكورات في كل محارب وهو الظن
من الآية واحكام الحاروب مذكرة في العزوف بقصاصها ولما كان الحكم
الى الامام عليه السلام مكان حقيقته من وقفا ايضا وهذا ترك اكثر ما
يتعلق به عليه السلام لان العزوف معرفة ما يجب عليها ونحن عاجزون
منه فلا نقدر على معرفة ذلك لمؤخر في الدنيا ذلك وفيه وفيه
الآخرة عذاب عظيم لعلم ذنوبهم الا الذين تابوا من قبل ان يقدرها عليهم
معلوم ان المساقطة بالتوبة انما هي الحد الذي هو حق الله لا حقوق الناس
مثل القتل وقصاصا ويؤيده فاعلم ان الله عفو عن جميع القتل الواجب
يسقط ويبيح الحاربية قصاصا ويد التوبة يقبل القعدة ولو قد دمه عليهم
تمت احوالهم يسقط عنهم شئ من الحدود حقوق الله في الدنيا واما اللاب
في الآخرة فيسقط بالتوبة مطلقا في حقوق الله تعالى

بوجب القصاص او يعين مائة في الارض من كل كاشرك وقطع الطريق او اشارة
ان احدها كاف يجران القتل وان في القتل لا بد من بعضهما والظان القصاص
فقدل على باعده القتل القصاص ويدل على جواره لمطلق الفضة ايضا قوله تعالى
والفضة اشد من القتل ولكن الفضة والعسا وجهلان مني واحصين ثم
الظاهر ان ما يوجب القصاص ادا حلف فيه مثل اللواط و زنى المحصن وغير
ذلك ولو وجد القاتل يقتل من يوقع الفضة والعسا بين المسلمين بان يفعل
ما يوجب قتله فلهما مثل الذي يوقع استحفا قتل المؤمن بانه رافضى و سيات
وليس مستحقا له ويعمل فنته كثيرة فكان ذلك حسا والله اعلم كما ان قتل النسا
بجميعا من حيث انه هلك حرمه الدماء و سئل القتل جرمي الناس عليه حتى
ان القتل الواحد والجمع سواء في استجداب غضب الله تعالى والعدا بالعظيم
ومن احياها ككافا احيا الناس جميعا و من سبب بها جميعا يعفو
عن قصاص ومنع عن القتل استغفار من بعض سبابه مثل المرقى الموقى
فكانا فعل ذلك جميع الناس والمقصود منه تعظيم قتل النفس واحياها او
يكون اشارة الى التودد ومحبة بعض الى بعض كما سبب المية في الاجبار بان كل
واحد بمنزلة القتل الباء كله فبما لم جميع الناس فان ضرب واحد ضرب
الكل فاذا حصل نفع و فزع لواحد فيكون ذلك لكل فينفع رفع الحسد و
النظر الى نفع الكل والاجتناب عن قتلهم والسلم لهم الاصل وبعده شرعى
حد و قتل بر فيها اشارة الى منع الحسد وجميع الماسد والضرر وتبديد
جميع الخيرات والنسبة الى نفسه وغيره من قريب وبعيد واحسانا لبعض
نفعه وكذا ضرره واذا عمل الانسان ذلك لم يقع ما اصابه الثانية
يا ايها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتل الحر بالحر والعبد بالعبد
ولا تثنى بالاثني اى فزنى او حجب عليكم التعويل فيمن قتل منكرا بان يفعل
بائعا بل يحكم بما فعل بالقتول بمعنى ان ليس له ان ياتي عن ذلك بل يعلم
نفسه لو ان ذلك صاحب الحق فله بيا فيه جوار اخذ الدية والعفو من
عنه شئ فانه احسان وما على الحسين من سبيل كما يبرأ دفعة من عليه

الحق

كما يفهم من الآية والاجبار ولا عدم جوار القتل في غير الحدود الماردها
الحد بالاجماع وادلة اخرى تجيب على الخزان بسلامة نفسه للقتل ان قتل جرحا
وكذا الجسد والاثني سواء كانت امة او حرة قالوا ان احسان يتولى القصاص
فهو امام المسلمين وهذا خلاف ما عليه اكثر الاصحاب فانه القاتل يبيع
في البسوط والعامة في القواعد مع انما ايضا في غير ما على عدم الاستراطويل
عليه الاصل وعموم الاجبار والايات وخصوص وقد جعلنا لوليته سلطانا في
له من اجنه شئ من الماردين القاتل بالايه القتل وتسمية القاتل بالايه القتل
مذلل على عدم حرمه بالقتل من احوه الايماء فالقاتل مؤمن ولم يخرج منه
بالقتل بل على عدم اعتبار ترك الماص حتى قتل المؤمن في الايمان وقيل بان
بالايه العامة الذم هو ولي الدم سواء اذ القاتل لا يشق عليه بان يقتل
الدية ويعفو بالكتابة فله يقتله على طريق المشقة ولا يقتصه فيهم حال الام
باحقة الايمان قالوا في وقت وفي قوله شئ دليل على ان بعض الاولياء
اذا عفى سقطت الحدود لان شئ من الدم قد يطل بعض المعفو والله تعالى قال
فمن عفى له من اجنه شئ دليل الآية والتميز له ودية اجنه كراهي رجاء
المن وهو القاتل اى من ترك له القتل ورجله بالدية هذا قول اكثر الفرض
قالوا العفو ان يسبب الدية في قتل الحد ولم يذكر رجاءه العامة لكنه معلوم
ان الماردين من له القصاص والمطالبة وهو ولي الدم وان تعلم ان عفو
بعض الورثة لا يقطع القصاص لثابت لباة الورثة على ما هو في كتب الاصحاب
واذا عفى عليه الشبهة الثانية في شرح السرايع ولا دلالة الآية عليه انما
الله يعلم ان ليس من المعافي الا الاتباع ومن المعفو له الا اذا بالاحسان في
يقيم حكم غير العامة فكانت له باق غير سا قطعه وخطا هو عا لاف وى ان
عفى الشئ بمعنى ترك حتى يكون شئ مفعولا به ما جاء في القصة اذ ليقا اعاه
بل اعفاه وهو لانم فالمعفو من عفى له من ممة اجنه شئ من العفو الشئ
مطلق فتقال لاف والقول الاخر ان الماردين بقوله فمن عفى له ولي الدم والتميز
له واجنه يرجع اليه وتقدره فمن بذل له من اجنه يعفو اخ الولي والقول

الدنية ويكون العاقبة على المال ذكر ذلك من ماله ومن يقر هذا القول
قال ان لفظ شئ متكرر والقود معلوم فلا يجوز ان يكتب بلفظ المتكرر الى قوله
وهذا اضيف والقول الاول لا يظهر وقد ذكرنا في متكر شئ هذا وقد عرفت
غيره يطبق على كلام الاصحاب اذا المشهور عندهم جواز القود لبعض مع قسا
البعض بالدنية والعقوبة في حصص الباقين ثم نقل الاستطارة وادبه
والعمل والقابل بها غير معلوم ويجوز ان يكون الشواشارة الى ان كل العقو
والبعض مساوية الحكم وهو اتباع بالمعروف واداء اليه باحسان وايضا قال
واما الذين لم العقوبة فخاص بكل من يرف الدنية الا الزوج والرفقة
عند غير اصحابنا فلا يستلزمها وفيه ايضا ما قبل الزوجية والزوج لان
القصاص ولعل ما فيه خلاف عند من يفرق بين ان من الدنية مع العقو
عليها فلا معنى لعقوبتها على القصاص فكانه يرد ان الدنية ما قبل
فاستابع بالمعروف واداء اليه باحسان اي فعل المعاقبة بالعرف والاعمال
يتبدد في الطلب وينظر ان كان معار ولا يطالب به بالزيادة على عقده
وعلى العقوبة اذا البتة الى الولي باحسان اي المدفع عند الامكان من غير
مطل وهو المروي عن ابي عبد الله عليه السلام وقيل المراد بفعل العقوبة
الاتباع والاداء ذلك اشارة الى جميع ما تقدم تحققت من دية ودية
مساء جعل القصاص والدنية والعقوبة التحريم بينهما تحققت من الله
لكونهما كان لاهل التولية القصاص فقط ولا لاهل الاجل العقو مطلقا
فمن اعتدى بعد ذلك بان قيل بعد قول الدنية والعقوبة وهو المروي
وقيل بان تناقض الخائل عن الجعفر بن ابي عبد الله عليهما السلام وقيل بانها والحمد لله ما يتبين له
سواء فانه ايضا لا يمكنه القصاص وقال في جيب الجمل على الجميع للعقوبة فله عذاب ليمه الا
اوطلسا كتر استايج من الله

لعم

لعمم اللفظ في تركيب الآية ان القصاص مفعول قائم مقام فاعل ككتب الحق
مبتدا وخبره بالمرتبعا بعد مثل فعل يقص وكذا اما بعده للمجموع بيان
كيفية القصاص ويكون المرفا على فعل محذوف اي نقص الحق وكذا الشئ
ومن في ثمن على له من احده شئ موصولة مبتدا والمجدة صلته شئ
مفعول مطلق قائم مقام فاعل على ثمن باع مبتدا وخبره محذوف اي فعله
اتباع او جيب مبتدا محذوف اي محكة اتياع الواجب عليه اتياع او
فعل مقدر اي فليكن اتياع والمجدة خبر من والفاء يصح لتضمن المبتدا
معنى الشرط والظاهر ان صميم اليه الى من وهذا يدل على ان اتياع والاداء
كلها ما هو المفعول ووصفه وهو ان الدم كما قرأه السائر الى الاخير على
الاول يحتاج الى التقدير في فصل عام من عقوبة اتياع وعمله ادا الذي ذلك
العاقبة فتنص اليه ايضا المعاقبة المعلوم من عطف وهو ايضا خلاف الظاهر
للتفكيك ويكون واداء اليه عطفت الجملة على الجملة لا عطفت المعز على
المعز وان صح ذلك ايضا على الاحكام كما قرأه من ذلك مبتدا تخفيف
خبره ورحمة عطفت على تخفيفه وفيه ايضا موصولة مبتدا والمجدة
وعايد صميم عطف وعذاب مبتدا واليم صفته وله مفعول محذوف
خبر والمجدة خبر من ومحمد الفاعل من معنى الشرط كما قرأه من ظاهر الآية
الشرعية كون القصاص وحده موجبا لقتل حيث اقر عليه والعقوبة
الدنية تنفع بالاصل بان سلم ان الواجب المستفاد من كتب اعم من التحريم
والعقوبة فانه ليس بتبادر وان التحريم ليس ينفع الواجب العيني مع وجود الشرط
فهو مستوفى في الآية لان وجوب القصاص مخصوص بالغير مستقلا لا صلة
التحريم ينفع له لوجوده لانه كان تابيا باصل عدم العيان كما يكون حكم شرعي
فكان هذا معنى احتياج الحنفية بها على ان مقتضى الود هو العقوبة
يرد عليهم قول البيضاوي وهو ضعيف اذا الواجب على التحريم صدى على
انه وجب وكتب ولذلك قيل التحريم بين الواجب وغيره ليس ينفع
لوجوبه وان ظاهره وجوب التماثل في القصاص يعني اتمام القصاص

او الواجب عليه التماثل

والنسخ

اذا كان القاتل في المنزل متساويين في الحرمة والعبدية والذكورة والانثى
بعضهم وان قوله الحر معنوهما الى بيان القصاص الواجب فله يكون غير
واجبا ويقتل عن سبب النزول وهو انه كان في الهامية بين حين من
احيا العرب جد وكان لاحدهما طول على الاخر كانه قوته وسلاطه فقتل القاتل
للمن ينك بالعبدية وكذلك الذكور بالانثى فلما جاء الاسلام قالوا الى رسول الله
صل الله عليه وآله فقلت وامرهم ان ينكروا قتل على عدم جواز قتل الحر
بالعبد والعكس وهو ظاهر في قول البضاوي انما لا تدل عليه فان المفهوم
حيث لم يظهر التحريض عن سبب سوي اخصا من الحكم وقد بينا ما كان الغرض
كانه اشارة الى سبب النزول في دفع العرب مما اردوا ان يفعلوا لعل اصل
اذ سبب النزول على ذلك فانهم اردوا قتل الحر بالعبد فتغلب بالآية و
ايضا قد يقال كيف في تجزية المفهوم عدم ظهور غرض سوي اخصا من
الحكم بل لا يتبين ظهور غرض سواه فان دليل الحجة لزوم التفويذ
غير لازم لا على الشائلا الاول انما ملزم يمكن ان يقيس على ذلك بيانا
وعلى التقدير يكون متغيبا بالاصل بالآية والمفهوم ليس بمقتل لانه اما
لغيره واما ثبت الاصولا اعتبارها بما رجع اليه واما سبب النزول
منه ان المفهوم في قتل واحد الجاهل على الاخر كان مرادهم والمفهوم
فولم يكن لاحدهما طول ومن قوام لقتل الحر ينك بعد متساويين
من الذكور بالانثى وقولهم والاشبين بواحد من قتله وقت بعد قوله بالانثى
قالت فان قاتل القاتل بالعبدية التي بينهم وبالمرأة من الرجل بينهم وبالرجل
الرجلين متساويين الظان ذلك كتاب سقم والصحيح وبالرجل من الرجلين منهم و
جعلوا ايضا جراحاتهم على الضعيف من جراحات اولئك حتى جاء الاسلام
فانزل الله الآية ويكون الغرض من ذكر الحر والعبد بالعبد والآخر
بالانثى مجرد في نفاذهم الرأفة عليهم بان لا يقتلوا اثنين بواحد ولا اخر غيرهم
بمبدعهم من خوف العكس وهذا المقدار يكفي لاجزاء المفهوم عن الحجة على
تقديرها لانه ما صال التحريض لغو الوار يكون فامدته في الحكم من غير

وبعد

وبعد هذا كله فله بعد ان نقول المفهوم بذلك ذلك وهو معبر بها في
الجملة لكن بهم جواز قتل العبد بالحر من الطريق الاولى وكذلك القاتل بالانثى بالرجل
ولما لم يكن على العبد سوى نفسه فلا يؤخذ من قوله شيء اخر من قتل العبد
بجذات المرأة فانها يقتل بالرجل ويمكن ان يؤخذ بضعف الآية ايضا لانها
ضمت الرجل ويمكن عدم اثبات شيء سوى نفسها واما في قتل الحر بالعبد
فنقول انه مفهوم من الآية ونقول به واما قتل الرجل بالمرأة فيقول به الالب
من دليل اخر وهو الاخبار بل الاجماع فتخصص به مفوم الآية وبالمجمل
المفهوم محقق ولكن يترك باقوى منه وقد بينا والماصلات الهرة في تقابل
الاحكام الاخبار والاجماع ومن هذا علم انما يستبصره وان قلنا
بمفهومها بقوله تعالى النفس بالنفس كما قلنا في حيث قال ابن سعيد
السيبي والشعبي والمصنف قاده والثوري وهو مذهب ابو حنيفة و
ايضا مستوفى بقوله النفس بالنفس في القصاص ثابت بين العبد والحر
وبين الذكر والانثى الخ فانه لا يبعد اما اولافان النفس بالنفس كما
مكان واجبا ومكتوبا في التورية وليس معلوم ثبوت ذلك في المسلمين و
ثانيا فلا فائدة لا عموم له بحيث يمتنع به شيء خاص واما ثالثا فلا فائدة
على تقدير حجة دليل ضعيف فلا يفسد بالمطوق اذ لا يملك له التعارض
فهو ترك مفهوم ينطوق الا ان يثبت العمل بالمفهوم ثم في النفس بالنفس
اما رابعا فلا فائدة يمكن التحريض وهو اول من النسخ واما خامسا فلا فائدة
شك في بقاء بعض الاحكام في الآية فلا يصح الحكم بانها مستوفى الا ان يرد
نسخ المفهوم الثالث وكذا في القصاص جوة باو الى الباب اهكم تقوت
تدلل على مشروعية القصاص وله الرابطة ولا تقتلوا النفس التي حرم الله
فهو في غير دين من قتل الانسان ويمكن لا يفسد سبب سبب من ذلك مثل ان
والقصاص لا بالحق وهو سبب الميعة لذلك كما ذكرنا في بعض الابتناء
المبيحة بقوله من قتل مطلقا ما اى بغير سبب سبب بل لا يعدوا
فقد جعل اوليته سلطانا فقد جعل الله تعالى قاتل النفس المذنب تفرغ

سلطته وبطلان على ذلك القائل ان القصاص منه ويجعل ان يكون المار
غير سبب مبيع وان لم يكن عدوا فأنفذ جعل لولته تسلط على الاعوان
فيسمى الخطا، وشبهه ايضا فلا يبرق في القتل ان كان مقصودا اي قتل
لا يباح وزج ما شرع له من القتل على وجه القصاص الذي شرع له في
الشرع فانه لو تم واقتد جعل من نكدي عليه منصوصا بشرع القوي
مثل ان مثل الولي قاتل ابيه ثم اراد قتل من فعل الله القاتل منصوصا بشرع
القصاص في المثل القصاص وهو ذلك وبالمجدة لا يجوز له ان يتعد
الشرع بان يقتل اثنين بواحد وحل بعيد ومسلما كما في الجنايات
طريق القتل قاتله ويجعل كون الضمير للولي يعني حبه ان الله تعالى
قد يضر بان واجب له القصاص والقوي يقتل فلا يبرق على ذلك
وبان الله يضر بمهونة السلطان وباطناء المؤمنين على استغنا
الحق فلا يبيع ما ورده حقه ويجعل للظلم لائن الله ناصر حيث
القصاص يقتله ويضرب الاخرى بالثواب وهذه الآية كالصريحة
في جواز استيفاء الحق من القصاص والدية مستقلة بغير اذن الحاكم
وثبتت عند فعل البعض بعيد الخامسة ومن يقتل مؤمنا متوذا
فجزاه جمعهم خالد ايمنا وغضب الله عليه ولعنه واعد له عذابا
عظيما اي قاصدا الى قتله عالما بايمانه وحرمته قتله وعصية
فيتم ان يكون المود كناية عن كثرة الدية ومقيد اجتمعت العقوبة
او مستقلة لذلك او قاصدا لا يمانه فيكون كافرا فلا يحتاج الى التاويل والاول
مروي قال الخليل وقيل معنى التجدان يقتل على دينه رواه العياشي باسناد
عن الصادق عليه السلام وظاهر الآية تدل على عدم الكفارة والدية للقاتل
ولكن يثبت كفارة للجمع بالاتفاق والاحتمال بل القصاص البض ولهذا ذكرنا
هنا وتفصيل قسامه وتحقيق الكفارة في الفقه وكذا يحتوى الحق
للوارث فقط اوله والفقول ايضا وانما ينفق حق الوارث لولته يصل اليه
فما في جميع الى الاول كما نبه عليه المحقق الثاني على ما نقل عنه في المال

ولا

ولا يخرج منه متعلق بتحقيق ذلك والظاهر انه لا يمكن لها ولكن حق القتل
باق وان سلم القاتل نفسه للقصاص اقتضاه ان يبرأ من حق الوارث
الله يعلم وايضا على القاتل اقامة الله ولكن لا يثبتها من الخروج عن حق
الودية وايضا يجوز للعقوبة عنه وعن ساير العصاة ان شاء الا المشرع
ان الله لا يعجزات بشره به ويقض ما دون ذلك لمن يشاء فيحق
المقتول ووارثه حق بضره ونيما وزوا عن حقوقه والودية بالعقاب
حق الله تعالى وتركه غير قبيح بل حسن كما ان قود عبدك بالضرب والقتل
تخرج العدة تعفو عنه فانه لا محالة بعد حسامه يضمن بتضييع
مترك ومضرة اخرى والودية معيد بالمشية وعدم مشية الشرك
والعفو وظاهر السادسة وكان لمؤمن اي ما صح وما استقام او ما
جاز له ان يقتل مؤمنا بغير حق واستحقاق القصاص والمصلحة من
العلل اصدرا لخطا اي الاخطا بان قصد مثله بهم صيدا فقتل به
مؤمنا وبالمجدة هو ان لا يقصد القتل بفعله الذي ترتب عليه القتل فيم
يكن مما يرتب عليه القتل فهو مفعول له او في حال من الحالات الاحمال
كونه خطا، فهو حال وظرف او قتل خطأ في صفة مفعول وطلق محذوف
او قتل خطأ محذوف المصاف واقسم المصاف اليه مقامه والاستثناء
متصل على القاتل قال البضاوي ويحمل مكان نفقة معنى النفي والاستثناء
منقطع اي لكن ان قتله خطأ، فجزاه ما يذكر ويجعل في الاتصال الى
قتل المؤمن مطلقا الا خطا، ونوف مفعول له اي ما ينفي له ان يقتله
لعلة من العمل لا الخطا، وحده وفيه ما قل فان معناه ينفي قتل المؤمن
خطا، قالون اجمع المحققون من الجمهور على ان قوله الاخطا استثناء
منقطع من الاول على معنى مكات المؤمنين ان يقتل مؤمنا البتة الا ان
يخطئ المؤمن الى قوله نفق الآية على تضافه ليس من صفة المؤمن ان
يقتل مؤمنا الاخطا، وعلى هذا فالاستثناء متصل ومن قال بقطع فالتد
ثم الكلام عند قوله ان يقتل مؤمنا ثم قال فان كان القتل خطأ، فله كذا

اتالم بغير قوله الا خطأ على حقيقة الاستدلال ذلك يؤدي الى الاثر
الخطا واما حجة ولا يجوز واحد منها والخطا هو ان يرد شيئا فيصيب غيره
لأنه قد تأمل ومن قبل مؤتمرا خطا فخر بن رقبته مؤمنة اي هل يرد احد
فعلية او الواجب فهو ما على الوجود من جهة محذوف او غير مبتدأ
محذوف والملازم بالرقبة هو الرق والمليك مطلقا ولو صيغ بالمؤمن يخرج
غيره كانه الذي يطلق عليه الشرع ذلك ومن يكون محله فلا يفتقد
الموجود من المؤمنين بل من مؤمن وغيره ايضا لانه يحكم المؤمن شرعا لا على
تقديره بل على البين والظاهر انه لا يشترط ولا عقل الصلوة والصوم والملا
بالمؤمن هو المسلم عند الجمهور ويحتمل كونه بمعنى الخاص عند الاصحاب عام
لحقيقة الفقه فالذات الرقبة المؤمنة هي المبالغة التي امتت وصلت
وصامت لا تجري فكافة العقل الطفل ولا الكافر عن ابن عباس السج
ابنهم والمؤمن وقفاة وقيل يجري كل رقبته ولدت على الاسلام عن خطا
والاولا قوي لان لفظ المؤمن لا يطلق الا على البالغ الملتزم للشرائع
الا ان من ولد بين مؤمنين فلا خلاف انه يحكم بالامان وهذا
الكلام يشتم منه راجحة الثاني وان العقل شرط في صدقه لايمان وان ملأ
بالمؤمن المسلما من فيه والظان المراد بالمؤمن ههنا من يصدق عليه
المسلم ولو كان الاصل للمصدق لعقوبه واما ما شرعا وقوله تعالى بعد
فان كان الآية في كل المسلم اليه مطلقا كذا او العاقل من مسلم وان كان
احدا فيصير كما هو مخرج به شرح لا يشاد ويخرج لما تروية مسلمة
الى اهله اي يعلن بالقتل ويجب به ذبيحة آخر يخرج الله اي عرق الرقبة
وهو دية يجب تسليمها الى اهل المقتول وارثه وهذا الذي من تعذيب
عليه لعلة التاه باع التزوم على العاقلة فهو مؤتمرا بقدر من لم يمت
الاول وظاهر الآية والعقل لزومها على القاتل الا ان النفس والاجماع
على العاقلة وتفصيل مقدار الدية وأنه لم يؤدي وانما على العاقلة
ومن العاقلة وان من يمتا يطلب من القتل الا ان يصدقوا القتل

الا ان

الا ان يصدق اهل المقتول بالدية على من يجب عليه من العاقل استثناء
من التسليم الواجب على كل حال الذي يقتله مسلمة والنزوع القتل الذي
معلق الدية فان القتل يلزم به الدية او عليه كما هو في خصوص
الحال من العاقل والاهل والظرف ويعلم منه اطلاق الصدق على
في الذمة وصحته به والعقوبات ليس بخصوص بالعين فيصدق الصدق
العين والدين كما يدل عليه ايضا قوله وان تصدقوا حين لم يروا روى
عن الله عليه وآله كل من عرف صدقة وقيل في التبرع بالصدق حيث على النفس
فان ثواب الصدق كثير ومعروف فان كان من قوم عدوكم
وهو ومن اعلن كان المقتول خطا من جهة قوم عدوكم كما في مشركين لا
عدو ولا مشركين بكم وبينهم وهو نفسه مسلم ولم يعلم قاتله اسلامه
وهو يظن انه مشرك فخر بن رقبته مؤمنة فاللائم اعاق رقبته مؤمنة
فقط لا الدية ايضا لما يلد فلا دية له هذه الآية لا ان ورثته كما لا
يرث المسلم اذ قد يكون له ورثته مسلمون وقد ثبت انهم لا يعطون الدية
مطلقا كما هو ظاهر الآية ولا الدية قد لا يكون كالارث واما يعطون
ان كان قوم دينيا وبينهم مشاق مطلقا مع عدم الارث قاله في فعل
قاتله فخر بن رقبته مؤمنة وليس فيه دية عن ابن عباس قيل معناه
اذا كان القاتل عدوا فهو مؤمن دين اظهره من دين اظهره من دين
قتله فلا دية له وعليه فخر بن رقبته مؤمنة فقط لان الدية ميراث
داهله كما لا يرونه عن ابن عباس في رواية اخرى وفيه ما لم يمتد
اما تفصيل الدية والرقبة وانما من حاله او من بيت المال اذا كانت
الجهاد معلوم من الفقه كغيره من الاحكام فليطلب ههنا وان القتل
من قوم دينكم وبينهم مشاق اي عدو ذمة وليس بينكم وبينهم حربي
مسلة الالهة وفخر بن رقبته مؤمنة فخر بن رقبته كفاة القتل والدية
حق للورثة والظاهر من سؤ الكلام كلف القتل بغير خطا وان دية
ايضا على العاقلة لا المقتول مطلقا والكفاة على نفسه قاله في وهو

عن الصادق عليه السلام ان المادكون هذا القول انهم مؤمنون ولم يعملوا
والا لوجه للكفارة قاله ان قيل انه كافر بل هو دينه بسبب الجهد وقيل هو
دينهم فانك الله الذي يؤيد بها التوهم مشركين لانهم اهل منة من الحسن والبرهم
ورواه اصحابنا الا انهم قالوا انهم دينه ودينه المسلمين دون الكفار وهو
خلاف ظاهر الآية فان الظاهر انه لا يدين من الدين لاهل القول من كان
وايضاً بل من عدم الدين على تقدير كون اهل الكفر وهو ايضا خلاف ظاهر الآية
الا ان يقال يكون للاسلام عليه السلام هو الماد بالهله لا ان الماد به الارث
وهو الارث على ما بين في محله فتأمل فيه الا ان يثبت رجاءه وتوجب العمل
بما يقتضيه الآية بما لا يوجب ظاهر الآية ولا ان يكون حكم الدين غير كمال
او قد ثبت الكفر من السلوك لعل المشرك انما يقع مع حضور المعصوم وهو
عارف به فلا يحتاج الى كونه البعث فتأمل في قوله اي لم يصدق على
تحرير الرقبة ولا شتمها او لم يرد لها مع وجود ثبوتها ويجوزها ولكن لم يرد
بثبوتها فتأمل بان لا يجد البعد لا منه محل التام في قيام شهرين متتابعين
فيجب صيام شهرين متتابعين ظاهره ان من العمل في العدة وان كان الاول
وايضاً ظاهره عدم تحقق التتابع الا بتتابع الحج ولكن فكل الاصحاب انه
يحصل بشهرين متتابعين في الشهر والاية واحدة لا خلاف عندهم فيه وكذا
ظاهره وجوبه على العبد ايضا فانما نصيب له لما مر مع انه قد ايق العبد
غيره اخذ الآية لان الصوم بعد ان وجب عليه الاضاق وتجزؤا
عليه ويمكن ان يجاب بانه قد يكون عليه العتق على القول بملكه كما
هو الظاهر فيكون هذا ايضا موبد الدواب انه يصدق عليه عدم وجوب
الرقبة والعجز عن الاضاق فتأمل تحت الصوم ولم يعلم اشتراط وجوب
الصوم بامكان وجوب العتق ثم الجوز هو ظاهر في خصوص الآية بما تقدم
فتأمل في الآية من الله قبل نصب على المصدرا وعلى المفعول له اي تا الله
عليكم نوبة بالكفارة اي قبل ان يتكلموا بالنية اي سارع ذلك للنية
ليقبلها من تاب الله اذا قبل النوبة من الله صفة نوبة ذوات المعنى

اذ لا يحق ذنبه الفصل خطأ فلا يحتاج الى النوبة الا ان يكون كان يمكن الاخران
بالتحقيق ولكنه ما كان مكلفا كما انه مال في قبل الماد بالنوبة هذا التحقيق
من الله سبحانه اتماجون للماد بالعدل والصلح تحقيقا عليه ويكون ذلك
سبحانه عز وجل ان من خصه فاب عليه كما امره ان الله عليه اي لم يزل له
بكل الاشياء فانه حال القاتل قصده والقول واما انه حكما بما لم يزل
مطلقا وكان نوبة عينا في بعض المواد مثل النوبة في هذا المقام واجاب
الكفارة والدية مع عدم التحطيت وكذا اليما بها على العاقلة من قبل
في رد الاشارة الى انما اذا حق عليك الحكمة لا تحكم بعد ما او عدم علم الحاكم
فانه كمن يغزو بالله وخفاها لا يدل على نفيها فيبقى العقل ليعمل فان لم
يعمل يحكم بوجودها وعلم الحاكم بها وعدم نفيها لنا انما لعدم العقل على
ما يفيق او وجودها مع الفهم من الكد واليات الظاهرية واليا طنية
لحكمة يكون في عدم الفهم الله يعلم السابعة وكنتا عليهم فاما ان النفس
بالنفس والعين بالعين والافت بالافت والاذن بالاذن واللسان
اي فرضنا عليهم في القدرة ان النفس بالنفس اذا اقتضاها بغير حق وكذا
العين بنق بالعين والافت بعينه بالافت والاذن يقطع بالاذن واللسان
يقطع باللسان والجروح قصاص اي كل جرح ذي قصاص يثبت لصاحبه
القصاص كانت الماد غير ما ذكر او ان في نفس من اجمال الحكم بعد تفصيله كما
قاله في والمعدم ان الماد جرح يمكن قصاصه ولا فالا لا يش والحكومة
وتفصيله في غير هذا المحل فمن تصدق به فهو كفارة له اي من تصدق
بالقصاص بان يعفو عنه مطلقا فالصدق كفارة التصديق كغير
الدية ذنوبه فيه ايضا دلالة على اطلاق التصديق على الابرار في العفو
والاسقاط على وقوع التكفير والايات والايثار ملوثة منه واعلم ان الظن
والاجماع على وجود الحكم بعينه في شرعنا كانه بمنزلة قوله كتبنا عليهم في
كذا او كذلك عليكم صا فهو موجود وانه محمول على الله عليه والله بالاية
والافلا شك في وجوده فيها بالاجزاء والاجماع فتأمل في ثبوتها وبيان

فقد اختلف وجوب العدل بين الناس في الحكم صرحا بالمفاسدة اما انزلنا اليك
الكتاب بالحق لئلا يكون بين الناس جوارك الله ولا تكن للفاشين خصيما
المطابق لموسى الله صرح الله و الكتاب هو القرآن والحق حال متفق
وجاء اريك الله اى عليك الله اياه باوى فهو من الرعية بمعنى العطاء والى
والعياض فلا تدل على جوان العياض والاجتهاد له بل على ظن فيه ويدل
ايضا على عدم جوان معاونة الفاضل من الحكاميين في اخذ جانب احدهما
يصير خصما للآخر او يفعله ما يقبل به على خصمه وهو ذلك السوء
فان جاءك فاحكم بينهم او عن عنتهم كانه غير بدني صرح الله وان يقوم
مقامه من الامام والفاضل ان فاضلهم الكفا بين ان يحكم بينهم بالعدل
الذي هو الحقرة فمن الامر وهو مقتضى الاسلام بين ان يرضوا عنهم
يعلمون ان الحكم يكون بينهم بمقتضى شرعهم ان كان شرعهم في حكم الحاكم
اجابنا قال في تحبيره لموسى الله صرح الله عليه والى اذا فاضلوا اليه بين
الحكم والامر من ولدا فيلزم ان فاضل الكتابيات الى الفاضل لم يجب عليه
الحكم وهو الحق في الامر والامر وجوده اذا كان المتنازعات واحداهما فيه
لاننا التنازعات عنهم ودفع الظالمين والى ليست اهل الذمة فيه
تأمل ان ظاهر الآية اهل الذمة لقوله فيما سبق هذه ومن الذين يهاذل
الاية وما بعدها وكيف يحكمك وعندكم التي يدعيها في الظاهر ان دفع
الظلم واجب سواء التنازعات بين الامام والامر والامر في كتابك الى
عني وايضا لا تدل على ما حملناه عليه فكل القول لا والى لا فهو قول
اصحابنا ويدل على نفي الحكم بل الكلف ان يخشوا غير الله عكرامته و
الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فتداهوا منها فيترك ذلك خشية ظلم
ومراعاة كبرهم قوله تعالى او يخشوا الناس واخشون ولكن الظاهر
ان خرج منه القيمة موصفا بجماعة الاصحاب واجادهم وايضا نفي عن
الرسوة قوله ولا تشعروا اى لا تشدوا بابايتي مما قيل في ان كان
ملك الدنيا فادفعه قلل بالنسبة الى الاخرة السابعة بايتها الذين اصول

اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم فان تنازعتم في شئ فمن
الله والى الرسول ان كنتم في شئ من بعد الله واليوم الآخر لا امر الله سبحانه
وتعالى في الآية السابقة بالحكم باداء الامانات الى اهلها منها الامامة
والخلافة اذا كانت بيد غير اهلها وبالحكم بالعدل بين الناس وعند
الظلم والميل بقوله ان الله يامركم ان تؤدوا الامانات الى اهلها واذا
حكم بين الناس ان تحكموا بالعدل الآية امر الناس والوعية بان يطيعوا
ويؤدوا على قضايائهم وفي اولى الامر خلاف قيل لعلنا والمحجودين قيل
امر المسلمين والحكام وان كانوا اجانبين وذلك هو المشهور بين اهل السنة
ثم يوجب طاعة حكم الجور وان كانوا اعداء غير عدول بل يكون في فساد
الفسق والجور ولا يتخلون عن الاسلام كما يوجب طاعة الله وطاعة
رسوله وفيه نظر واضح ومسا دهاه كيف يامر الله تعالى طاعة
الناس ويجعل طاعتهم مثل طاعته وطاعة رسول الله مع انه امر اولا
باداء الامانة والحكم بالعدل والمساينة اكلية بينهم وبين الله ورسوله
وعني صامخ غير العاصي بقوله ان جاءكم فاسق بنبأ الآية واجب
معاينتهم في الايات والاجتناب والاجماع وفي هذا الظاهر انهم قد
كثيرا حق قديرا ما يوجد في المصنف الشريف خالية عنه ومباني
في الجاهات والاحكام والاجماع في ذلك حق جعل الميل القليل اليه سببا
لستر الناس بقوله ولا تركوا الى الذين ظلموا فتمسكوا بالحق مع اسرار
العلماء المعصية في الانبياء بحال النبوة والعدالة في النبوة والحكم والفتنة
في مسئلة واحدة بل في اسام الجماعة كما صرح به في تفسير قوله
ان جاءك للناس اماما الآية وان حكم الجور كثر وقد يفتنوا
فتابعهم اثم يجب ولا نه يجب على الوعية منهم اذا انكبوا مستكبرين
معروفا من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فيجب متابعتهم
ولا في الذي يأمرون به ان كان مما يؤمن فلا ضرورة له فيهم ولا امر
يجب متابعتهم وهو ظاهر وبالجملة فساد هذا القول ووجه من ان يذكر

قائمة في الماد بالامر منكم امر الحق لا تامل الجور الله ورسوله
منهم فلا يعطون على الله ورسوله وجوب الطاعة لهم وانما يوجب الله
والامر بالمواظقة لهاته ايتا العدل واختيار الحق والامر بما والحق
عن اضدادها الى قوله وقد خرجوا من حبله جاثق الامر بطاعة اولي الامر
بما لا يوقع معه شك وهو ان امرهم اولا باداء الامانات والعدل الحكم
وامرهم اولا بالرجوع الى الكتاب والسنة فيما شكل وامر الجور لا
يؤدوا امانته ولا يكون بالعدل ولا يردون شيئا الى الله ولا الله و
ولا سنته وانما يقبضون منهم حيث ذهب بهم ثم منسلخون عن صفات
الذين هم اولي الامر عند الله وعند رسوله وحق اسماهم المصطفى
وقد بالغ ايضا في حكم الجور وعدم استحقاق الحكم وجوب العمل
في مواضع مثل تفسير قوله لا ينال امره في الظالمين حتى نقل عن ابي
انه قال لو دعاني ظالم لمثل النص المذهب المشو الذي انقضى الى عدا الجور
صحيحا راديا انه لما احبته وهذا منقول في التهذيب عن الصادق
عليه السلام وقال في ذلك اما اصحابنا فقد روي عن الباقر عليه السلام
ان اولي الامر الائمة العصاة والتمرد واجب الله طاعتهم بالاطلاق
كما اوجب طاعته وطاعة رسوله ولا يجوز ان يوجب الله طاعة احد
على الاطلاق الا من ثبت عصيته وعلما باطنه كظاهره والحق العاطف
والامر بالمعروف والنهي عن المنكر باصل العلم والامر وحل الله سبحانه
عن ان يامر بطاعة من يعصيه او بالانقياد للفتن بالحق والعدل
والماصل بطاعت من يغير هذا القول ظاهر والدليل عليه من العقل والنقل
الاجتناب خصوصا طاعت اهل البيت عليهم السلام كثيرا وتما في هذه
الفتنة بين وبين الرسول للمقاوت العظيم وقاد بين الرسول
والاولي الامر لم يرب فلا يد ان يكون بينهما قريبا ولا قرب بين الرسول
غير اهل البيت عليهم السلام وهو ظاهرا علما في نفاق الرد الى الله بالانقياد
وبذلك تمام استبعاد منه عدم الرجوع والخلاف وعدم خفاء الحق مع الاجماع

بأنه يوجب الحث على استعمال حسن الخلق والملازمة وعدم الحثونة
 الأمر المعروف والنهي عن المنكر وكانت الفاعلة كما في مثل قوله تعالى
 وهو حق وقوله لا يخرعون قوله لا يسلط الله غضبنا على من كان
 في استعمال حسن الخلق وعدم الغلظ والغضب كما أشار بها بعد هذا
 الحديث الله تعالى ما من سول إلا ليطاع لا لمعصية ومع المعصية ان
 رجعوا واستغفروا والله واستغفر لهم الرسول لوجه والله نوابا رجعا
 قابلا لثوبتهم ورجعهم بعد نفيهم بما صدر منهم ثم أكد الرضا بالحكم
 الحق للمسلمين عدم الميل إلى غيره بقوله تعالى فلا وربك الآية الثانية عشر
 أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنية فبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة
 فتبينوا على ما حكمتم بآدميين البسوق للزوج عن الطاعة وأعمال المراد
 هنا ما يخرج به صاحبها عن العدالة فيكون المراد الكبيرة والنية الجنب
 وتبينها يدل على العلم أي إذا جاءكم بها المؤمنون أي فاسق كان
 بائني حين كان فوق قنائه ونظروا ببيان الأمر واكتشاف الحق ولا
 تغفلوا فولا الفاسق ولا تغفلوا به فان العنق مانع كراهته أن يضل
 قوما جاهلين فتبينوا كلامهم فتبينوا ناديين على ما حكمتم من قول
 قوام فقد ظهر تركيبها ومضاهها ويمكن أن يستدل بمخطوئتها على عدم
 جواز قول جليل الفاسق فلا يجوز ذلك في صادق ولا كاذب الغشقة
 تخبر الواحد بمقبول ومفهومها على تخبر عن الفاسق فلا يشترط في قول
 الخبر المروية ويجوز ذلك من عدم العداوة ولا الوحدة والعلاقة بالصدق
 وعدم التهمة لأن أثبت بدليل ويمكن أن يستدل لاجتماع خبرين مع
 انضمام الخبرين فيقبل الخبر المحض بالخيرين وعلى عدم قبول الخبرين معا
 جازيت الواسطة بين الفاسق والعاد كما هو الظاهر بأنها تدل على
 على أن العنق مانع وعدمه شرط للقبول فالعلم رفع المانع وتحقق
 الشرط لا يعمل به وهو ظاهر ولا يكف أن الأصل عدم العنق وظاهر حال
 المسلم ذلك لأنه معارض بأصل عدم فعل الطاعات وإن الوقوع كثير

عدمه

عدمه أكثر فلا يقع الاعتماد فتأمل وقد استدلت في الأصول والمقاصير
 بمفهومها مثل أي بان مقتضى الأمر بالبينين على قول الجنب يقتضي جواز
 قبول قول العدل من حيث أن العقلية على كل شيء لا يعلم عند
 عدمه وذلك فرع بحجية المقصود وفيه بحث في الأصول وأنه بهذا القول
 مدلل على قبول خبرهم حول الحال أيضا وهو ظاهر فتأمل الثالث عشر
 أيها الذين آمنوا كونوا أقوامين بالسطر أمر الله سبحانه المؤمنين
 بمواظبتهم بالسطر أي العدل والجهد والاجتهاد على إقامة شهادته
 حتى تأن تكونوا أحوال من اسمها أي كونوا شهداء بالحق فيقيمون شهادتهم
 لوجه من صفاته وأمثال الأمر ولا يكون مظلوما ككثير من مصادره ولو
 انفسكم أي ولو كانت الشهادة على انفسكم بأن تقرروا عليها لأن الشهاد
 بيان الحق سواء كان على الشاهد أو على غيره أو لو الدين والأقربين
 أي ولو كانت عليهم أن يكون المشهود عليه أو على أحد منه المشهود
 غيبا أو فيقول فأنه أولى بهما بالحق والحق في أمورهما معاشهما
 فلو لم يكن في الشهادة صلاح لهما لما شرعها لهما فهو على الجمل إقام
 مقامه كما في قوله فأن الله كان بما تعملون خبير هكذا في رواية الظاهر
 أن من يبين للمشهود عليه فقط لعدم ذكر المشهود له ولا لغيره السقي
 والمقصود أنه لا بد من الشهادة أن كانت بالحق ولا يجوز تركها
 لغير نفع نفسه والترحم والتعظيم للوالدين والأقربين فغيرهم بالحق
 الأولى وملة حطية العنق والعنق في أدائها وأنه ليسهل على الشا
 للعداوة والأول فأنه وإن كانت فيقول فأن الله كما لا يخفى ولو كانت
 تركها أصح له لم يكن بإمر بالشهادة عليه فلا فرق بين الفقير والغني
 فان الضرر والنفعة بيد الله فكما يصح على الفقير يصح للغني أيضا
 لأن غنى الأول من الله والله للفقير كما هو له في الآية لا لغيره كمال
 المباعدة وجوب الحكم بالعدل لا يعلم عدم فعل الله في وجوب الأقران
 بما عليه وفي إقامة الشهادة لله وعلى جواز الشهادة على الوالدین

وجوبها فتح البعض بعيدا كذا يعلم وجوبها على المملوك والمفوض حوز
شهادته على سبيله ايضا بل وجوبها فالمنع هنا ايضا بعيدا عن الظان
المقصود من الشهادة والاعتراف والابواب والبيان هو القول في ذلك
على قولنا قول المؤمنين على انفسهم كما هو مجمع عليه ومدلول الاخبار واللفظ
انه لا قال بالفرق ضمنهم كذا ذلك وعلى قولك شهادة الولد على الوالد
الاقر بين والعبد على سيده وللتسليم للفرق فيها الشاربان الايمان
بكون القول ولا يشترط غيره فاصل الا ان يدل دليل على اعتبار العدالة
او اعتبار عدم ظن الغش فانهم شاركوا بقوله فلا تتبعوا الهوى الى
امر الله كما امر به ولا تعصوا ما يحسنه قلوبكم ولا تعفوا عمن
العباد منكم فلا تتبعوا هوى انفسكم اقامة الشهادة فتنه من وعي
الغش ومن الغش ملاحظة المصلحة او على من كان بينكم وبينه
عداوة دون الصديق وتنعوا عن الشهادة للاهل وايضا لا بد ان
تكون الشهادة متساوية لا لاعتبار لا لاتباع الغش والهوى كما مر ان تعد
اي لا تعدلوا ولاجل ان تعدلوا في الشهادة قال اللفظ هذا القوام لا
يتبع هو لك لتخفى عليك اي كتمان حتى قاله في وان تكلموا وتكلموا
اي ان يتكلموا في اداء الشهادة او تعرضوا عن اداها امتثال الخطاب
اي ان يتكلموا فيها الحكم في الحكم لا احد الخصمين على الاخر وتعرضوا
عن احدهما الى الاخر وقيل معناه ان تكلموا اي يتكلموا في الشهادة او تعرضوا
اي تكلموا وهو المروي عن ابي جعفر عليه السلام فيما ذكره فان الله
كان بما نقول جليل معناه انه كان عالما بما يكون منكم من اقامة الشهادة
او تخفيها والاعراض عنها وقد روي ابن عباس في معنى قوله وان
تكلموا او تعرضوا انما التجلان بلسان بين يدي القاضي فيكون
واعراضه لاحدهما على الاخر هكذا في تاليف اربع عشرة من اظهر من
كتم شهادة عند الله وما الله بغافل عما تعملون اي ما يوجد ظاهرا من
كتم شهادة حاصلة عنده من الله او يكتمها من الله بحيث لا يقر لها

عند الطلب فكانت يد يدين فيمنها من الله اذ لو كان يعلم ان الله يعلم
قابلية له في الكتمان بل يعلم انه يصره فلا يكتمها او يكتمها من عباده الله
فيكون المصاف محذورا والحال ان الله تعالى عالم به ويقع من اعماله
الحسنة والقبيلة فيمنها من عيب وترهيب فاعلموا او كانوا على من بين
الله كتم الشهادة اخفاها ومن الله متعلق بكم او صفة اخرى للشهادة
والاولى والبيان ظاهر ويمكن الاستدلال بها على تخريف كتمان الشهادة
ويقوله ان الذين يكتمون ما انزلنا به من البينات والهدى من
ما بيناه للناس في الكتاب اولئك بلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون الا
الذين تابوا واصلحوا وبنوا فاولئك اقرب عليم وانا القواب الرحيم
فغير ظاهر ان كل شخص يخفى ولم يبين ما وجد الله فعلا من الدلائل البينة
والذي يهدي الى المطلوب بعد ان بينه الله له ولغيره من الناس في
الكتاب المنزل اى كتاب كان لا يبعد اطلاقه على كتب الاخبار ايضا
بل جميع ما يمكن فيه البينات كتابا كان ولا يهاز او تقليدا ولكل يعلم
الله ويلعنهم اللاعنون فهم ملعونون يلعنهم الله اى يحكم بلعنهم ويقدم
عن رحمة ويلعنهم ايضا من يتأذى منه اللعن بان يدعو عليهم بالبعد
عن رحمة الله والذين يتأذى منهم اللعن المسنون اى اوجبا او الكفار
ايضا باعتبار لعنهم ذلك الشخص في الاخرة كما ورد في البهايم ايضا طمان الله
بالله اعلم باللعنة بل لا يخفى كما قيل لا الذين تابوا وهذا اللعن ثابت
لكل دأب الا بعد التوبة لمن تاب اى دهم عاصي واصح ما اشد اللعن
او اخلص واستمر على التوبة وضم العمل الصالح اليه ويتن اى ظهر توبته
ليعلم انه تائب واعلم الناس ان ما فعله كان تبعا او بين ما كتمه
ارجع عن الجمل الى اهل بذلك ولا يبعد ان يكون اصلحوا وبنوا وما
وقع في موضع اخر مثل عمل صالح بعد التوبة اشارة الى كمال التوبة بالذ
عن جميع المعاصي والغم على تركه فخلص من حقوق الله بالتوبة عن
حقوق الناس باول الذمة من كل امر يحتاج الى الال الذمة فاذا

ذلك بعين الشهادة بوجهه وتوبه كل تائب ولو كان بعد نقص التوبة ما
فات الله هو التائب كذا قال التوبة مختصة فيه وأنه في نهاية القول كما
من صيغة المبالغة والحصر وأنه كثير الرحمة والتلطف أو العامل ما
يعمله ذو الرحمة بالنسبة إلى محتاج الرحمة وقد عرفت مما ذكرنا من
التفسير على ما هو عليه فيمكن الاستدلال بالأولى على صحة كتمان الشهادة
وكتمان العلوم الدينية عن أهله المحتاجين أصولاً ومن وعابل مطلق
العلوم على ما ورد في الخبر عنه صلى الله عليه واله أيضاً أنه من سئل عن
مغفلة فكمته إلى الله يوم القيمة يلجأ من التائب كذا في من فيه من
كتمان الجهد والمكمل والقوى سيما عند السؤال فكذلك الأمر المعروف
والمتفق عن المنكر مع الشرايط بل لا بعد ادخال الخبر في فعل بعض المبررات
وترك بعض الواجبات بحيث يورثان الجوازها فإن ذلك لا يظهر
لباطل فيكون سئل الحق فيكون كبيرة الأما ثبت عدمه بل لا يثبت
الاستدلال بها على جواز لعن ذلك الشخص المركب للكتاب وإن كان
مؤمناً لأن الله لعنه وقال أنه يستحق اللعن من الناس وغيرهم بالناس
على نحو سب التوبة لأنها مغلطة من استحقاق اللعن وغيره وعدم
يقين لعن التائب وبهم وجوب قبولها على الله سبحانه وكذا فيهم
من كثير الآيات والظاهر أنه لا نزاع في ذلك وأما النزاع في قبولها
عقلاً فإن المعتزلة يفترون به ولعل وجهه أن الكون في العاقبة الذي
لا يتصور كرم منه مع عدم تصور ضرر ونفع بالنسبة إليه من أحد
مع كمال احتياج السادم إليه بحيث لا يمكن التجارة إلى غيره فيقع عقلاً
وعدم قبوله منزه وعذابه مع عدم نفعه جعاً به وعين في المكافاة
فلا يفرح كما لا يفرح في الشاهد الانتقام للتسليم ووقع الحصة والاموال
لا يبعد والقياس سيما مع الفارق ظاهر البطالة مع أنه لا أثر في هذا
البحث فقد تحقق الإجماع بقبول التوبة ودليل السلم أيضاً قال في تفسير
فتاوى آدم لا يجمع المسلمون على سقوط العقاب عنها وسقوط طهارة

تفضل من الله غير واجب عليه عندنا وعند جميع المعتزلة واجب وقال
هذا القول وصف نفسه بالرجيم عقيب قوله التائب يدل على أن اسقاط
عنه بفضل من الله سبحانه وجه من جهة من جهة ما قاله الأصحاب وأنه
واجب عقلاً كما ذهب إليه المعتزلة فكان معنى قول سلطان المحققين
المواجه بغير الدين قدس الله روحه في التجريد بعدم وجوب سقوط
الذنب عند التوبة أنه ليس بواجب عقلاً إذ نقل إجماع المسلمين على ذلك
وأجله النقل متطابقة عليه في الكلام في أنه هل يتحقق التوبة عن بعض الناس
أم لا والظاهر أن آلات التعذيب لا يباع بها عن الذنب على القبح وعدم
العزم على العود وهو أعز من الكل والبعض بدليل القول بعقوبات النكاح
مشرك واستراطاً يكونها عقوبة بالندامة والعزم من حيث كونه القبح
فيحذف فلا يمكن التحقق من البعض في البعض ولا لا يبرهن في الشرط كما يبرهن
من أول كلام المحقق المذكور على تقدير تسليم الشرطية التي هي مفقودة بالكل
لأن عدم تحققها إذا ما فاة بين كون التبع سبب للترك والندامة في
البعض وبين عدمه في البعض كما في فعل بعض الواجبات لحسنه في
البعض مع الاستتار فيه وايضا تراها واقفين بين الناس مع
عزمنا سبب للشرعية السهلة ولهذا رجع عنه المحقق في آخر كلامه
قالوا المحققون أن ترجيح الداعي إلى الذنب عن البعض يبيح عليه وأن
الدواعي في الذنب على التبع لغيره وهذا كما في الدواعي إلى الفعل وكذا
قوله رحمه الله أنه لا يثبت أن لا يكون التوبة مخوف العقاب وطمع الثواب
بل ببعض القبح بعيد فاتها واجبة وهما داخلتان في الوجوب وايضا لا
مفرق بينهما وبين سائر الواجبات فينبغي الاختصار فيها على نية القربة
مع بقاء العتود ولو ثبت لا استرطاباً من يد عليه وايضا لا يناسب هذه
الشرعية بل لا يثبت في نفسها مثله فم قد يكون موجوداً في الأبدان والآ
عليهم السلام نقل عن أمير المؤمنين عليه الصلوة والسلام من قوله ما عبد
طمعاً في جناتك ولا خوف من نارك بل وجدتك أهلاً لعبادة فبذلك

للفضل

فيكون مخصوصة بهم عليهم السلام ^{عليه} الله قاله وفى المراد بالذين احبا
 اليهود الذين جحدوا نبوة محمد صلى الله عليه وآله مع كونهم مشركين بالله
 وقاله فى المعنى بالايدة اليهود والمضاري الذين كفروا ^{بمحمد} صلى الله عليه
 وآله وسلم وبنوته وهم يجهلون مع كونه مكشوفاً في قلوبهم وانجيلهم قول
 على تقدير التسليم انهم كانوا سبب النزول لانها مقصورة عليهم فان العيش
 بجمع اللفظ لا بخصوص السبب كما بينه الاصول ولهذا حملنا ما فعله
 فى ان ايضاً فيخرج الاحكام المذكورة فكان سبب ترك هذه الايدة
 ايات الاحكام كتن العرفان سبب النزول كونها مقصورة عليهم كما
 فعله وفى وان عرفت انه ليس مجيد ومثل هذا فعله في كثير من
 الايات حيث عمت مع كون سبب النزول خاصا لما مر ثم على تقدير
 التخصيص ايضا لا يبعد التعميم لهم العلة فيخرج الباء فتأمل ^{في} ما الكلي
 زبدة البيان في براهين احكام القرآن في يوم السبت ^{الذي} سطر محرم

بيد اهل العباد وحسن بن شاه نظارة قري
 عفى الله عنه وعن والده
 وعن جميع المؤمنين والمؤمنات
 بفتح محمد وآله ٤

٢٢٢
 ٢٢٢






